التذييل والتكميل

في شرح كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ

الدكتور حسن هنداوي

كلية التربية الأساسية - الكويت



كنوز إشبيليا

للنشر والتوزيع

التذييل والتكميل

في شرح
كتاب التسهيل

١٦

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل

حسن محمود هنداوي

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٤٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

هنداوي، حسن محمود

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل الجزء ١٦/حسن محمود هنداوي - الرياض، ١٤٤٠هـ

٤٠٢ ص، ١٧×٢٤سم

ردمك: ٣-٨٨-٨١٩٠-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف أ- العنوان

ديوي ٤١٥٫١ ١٤٣٩/٦٩٦

رقم الإيداع: ١٤٣٩/٦٩٦

ردمك: ٣-٨٨-٨١٩٠-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية

ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٩١٤٧٧٦ ٩٦٦١١+

٤٩٦٨٩٩٤ ٩٦٦١١+

فاكس: ٤٤٥٣٢٠٣ ٩٦٦١١+



Dar Kounouz Eshbelia

For Publishing & Distribution

Kingdom of Saudia Arabia

P.O. Box 27261 Riyadh 11417

Tel.: +96611 4914776

+96611 4968994

Fax.: +966114453203

E-mail: eshbelia@hotmail.com

 : @k_eshbelia  : @k_eshbelia  : @k. eshbelia

التذييل والتكميل

في شرح كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

(٦٥٤-٧٤٥هـ)

حققه

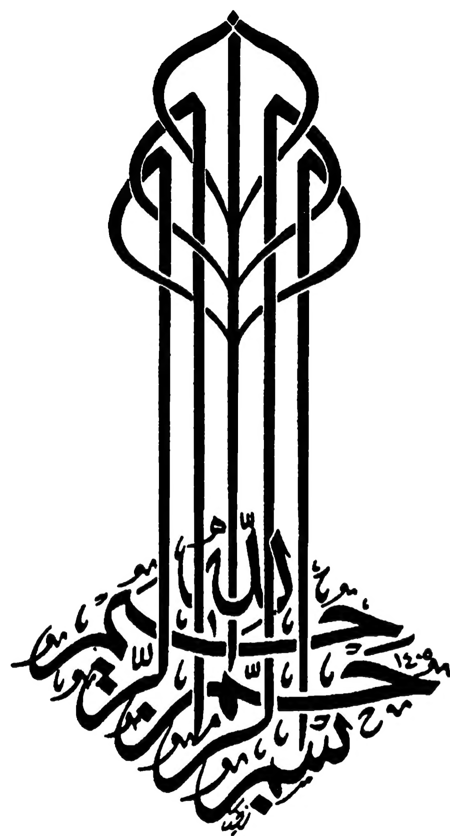
الأستاذ الدكتور حسن هنداوي

كلية الآداب - جامعة الكويت

الجزء السادس عشر

دار كنوز إشبيليا

للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

منها لامُ الطلب مكسورةً، وفتحُها لغةٌ، وقد تسكَّن بعد الفاء والواو وثُمَّ. وتَلزم في النثر في فعلِ غير الفاعل المخاطب. والغالبُ في أمر الفاعل المخاطَب خلوُّه منها ومن حرف المضارعة، وهو موقوفٌ لا مجزومٌ بلام محذوفة، خلافًا للكوفيين، ولا بمعنى الأمر، خلافًا للأخفش في أحد قولَيه، ويَلزم آخرَه ما يَلزم آخرَ المجزوم.

ش: أصلُ عمل الحرف المختصِّ بنوعٍ من المعرَب أن يكون مختصًّا بنوعٍ من الإعراب الذي اختصَّ به ذلك المعرَب؛ والجزمُ نوع مختصٌّ من الإعراب بالمضارع، والحرفُ الجازم مختصٌّ به، فأُعطي المختصُّ المختصَّ، وهذه الحروف أَحدثتْ في الأفعال معنًى، وهو النقل من الاحتمال إلى التخصيص، وعواملُ الجزم مُقابلةٌ لعوامل الجرّ، فحُملت عليها في كثير من أحكامها، وسيأتي ذكرها.

قولُه **منها لامُ الطلب** الطلبُ أَعَمُّ مِن أن يكون أمرًا، كقوله تعالى ﴿**لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ**﴾(١)، أو دعاءً نحو قوله تعالى: ﴿**لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ**﴾(٢)، وقال(٣):

يا رَبِّ إمَّا يَخرجَنَّ طالِبْ ... في مِقْنَبٍ مِن تِلكُم الْمَقانِبْ/ [٧: ٦٢/أ]

فَلْيَكُنِ المغلوبَ غيرَ الغالبْ ... ولْيَكُنِ الْمَسلوبَ غيرَ السالبْ

---

(١) سورة الطلاق: الآية ٧. لينفق ذو سعة أو دعاء نحو: سقط من ل.

(٢) سورة الزخرف: الآية ٧٧.

(٣) هو طالب بن أبي طالب كما في السيرة النبوية ١: ٦١٩. وشرح الكتاب للسيرافي ٦: ٥٩ وشرح الكافية الشافية ٢: ٩١٦، ٣: ١٥٦٣ وشرح التسهيل ٤: ٥٨. وقد تقدم الشطران الثالث والرابع في ١٢: ٢٤ والذي في المخطوطات: يخرجن طالبي. المقنب: جماعة الخيل.

ويُعَبِّر عنها أكثر النحاة بـ(لام الأمر) لأنه أصل فيها.

وقوله **مكسورةً** إنما كُسرت حملًا على حركةِ مُقابل الجزم - وهو الجرّ - لأنهما متقابلان، ولم يمكن أن تُبنى على سكون لأنه حرف واحد، فلا يمكن أن يقبل إلا الحركة، فكانت الكسرة أشبه به.

وزعمَ المصنف في (شرح الشافية الكافية)(١) أنَّ أصل لام الطلب السكون، وذلك من وجهين:

أحدهما مشترك فيه: وهو كون السكون متقدمًا على الحركة إذ هي زيادة والأصل عدمها.

والثاني خاصّ: وهو أن يكون لفظها مُشاكلًا لعملها كما فُعل بباء الجرّ، لكن مَنع من سكونها الابتداءُ بها، فكُسرت، وبقي للقصد تعلُّق بالسكون، فإذا دخل عليها واو أو فاء رُجع غالبًا إلى السكون.

وقال السُّهَيليُّ: ((ما قاله النحويون مِن أنَّ تسكين لام الأمر مع الواو والفاء وثُمَّ هو حملًا على كيفَ وعَلْمَ أجرَوا المنفصل في ذلك مُجرى المتصل حسنٌ لولا أنه ينكسر عليهم بلام الإضافة ولام كي، فإنَّ العرب لا تقول: هذا لك وَلْزَيد، ولا: جئتُ لأصليَ وَلْأَقرأ، بسكون اللام، وإنما النُّكتة في ذلك أنَّ لام الأمر عملُها الجزم، ففعلوا بها كما فعلوا بباء الجرِّ حيث كسروها تشبيهًا بعملها وإشعارًا بالخفض الذي هو من شأنها، فكذلك سَكَّنوا لام الأمر إشعارًا بعملها غير أنه لا يُبتدأ بساكن، فإذا تقدَّمها حرفٌ متحرك حسُن تسكينها، وحسُن أيضًا تحريكها لأنَّ الحرف الذي قبلها غير لازم لها)) انتهى كلامه.

وقد فرق أبو جعفر النَّحّاس بين هذه اللام ولام كي وإن كانا قد اجتمعا في أنَّ أصلهما الكسر، قال: ((وإنما لم يَجز تسكين لام كي إذا تقدَّمها الواو كلامِ الأمر لأنه

---

(١) ٣: ١٥٦٣ - ١٥٦٤.

تُحذف بعدها أنْ، فلا تُحذف الكسرة فيجتمع حذفان، بخلاف لام الأمر)) انتهى كلامه.

وأمّا الفرق بين هذه اللام ولام الإضافة فظاهرٌ لأنَّ كسرة لام الإضافة مناسبة لعمل اللام بخلاف لام الأمر؛ فإنَّ كسرتها غير مناسبة للعمل، وإنما ذلك على طريقة تشبيه عامل الجزم بعامل الجر، وهو تشبيه ضعيف، فكذلك إذا اتصل بها الواو والفاء وثُمَّ جاز تسكينها بخلاف لام الإضافة.

وقولُه **وفتحُها لغةٌ** هي لغة بني سُلَيم، قاله الفراء[(١)] فيما نصَّ عليه ابن المصنف[(٢)] في شرحه هذا الموضع. وعلةُ هذه اللغة أنَّ الفتح أخفّ؛ ألا ترى أنَّ بعض حروف الجر مما هو على حرف واحد بُني أيضًا على الفتح كواو القسم وتائه وكاف التشبيه؛ فكذلك هذه اللام، وهي لا تلتبس بلامٍ غيرها لعملها الجزم.

وظاهرُ كلام المصنف وابنِه أنَّ فتح لام الأمر مطلقًا لغة، وليس كذلك، بل الذي حكاه بعض أصحابنا عن الفراء خلاف الإطلاق، قال صاحب (كتاب الإغراب)[(٣)]: ((وهي - يعني /لام الأمر - مكسورة، وحكى الفراء أنَّ مِن العرب مَن [٧:٦٢/ب] يفتح هذه اللام لفتحة الياء بعدها))، قال: ((فلا يكون على هذا الفتحُ إن انكسر ما بعدها أو انضمَّ))انتهى كلامه، وذلك نحو: لِتِيْذَنْ ولِتُكرمْ زيدًا.

وقال الفراء[(١)] في سورة النساء: ((وبنو سُلَيم سمعتهم يفتحون اللام إذا استُؤنفت، فيقولون: لَيَقُمْ زيدٌ، يجعلون اللام منصوبة في كل جهة كما نَصبت تميم لامَ كي إذ قالوا: جئتُ لَآخذَ حَقِّي))، يريد أنهم لا يفتحون لام الأمر إلا إذا لم يكن قبلها واو أو فاء أو ثُمَّ لأنها تسكن فلا تُفتح.

---

(١) معاني القرآن ١: ٢٨٥.

(٢) شرح التسهيل ٤: ٥٨ .

(٣) لعله يقصد أبا الحسن علي بن أحمد الواحدي المتوفى سنة ٤٦٨هـ. بغية الوعاة ٢: ١٤٥.

وقولُه **وقد تُسَكَّن بعد الواو والفاء وثُمَّ** مثالُ ذلك ﴿وَلۡيُوفُواْ نُذُورَهُمۡ﴾[1]، و﴿فَلۡيَنظُرۡ﴾[2]، و﴿ثُمَّ لۡيَقۡطَعۡ﴾[3]. وإنما سُكنت بعد الواو والفاء لأنهما معها ومع الحرف الذي بعدها بمنزلة عَلِمَ، فكما سَكَّنوا فقالوا عَلْمَ كذلك فعلوا بها مع الواو والفاء. وقد ردَّ أبو عمرو[4] قراءة من قرأ ﴿ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ تَفَثَهُمۡ﴾، وفرقَ بأنَّ ثُمَّ يوقف عليها بخلاف الواو والفاء. واختار أبو عُبيد الإسكان لأنها حرفُ نسق كالواو والفاء. وقال بعض أصحابنا[5]: ضعفت[6] قراءة ﴿ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ﴾. وقال ابن المصنف[7]: ((تسكين اللام بعد ثُمَّ قليل)).

وهذا كله لا ينبغي أن يقال لأنَّ ما قرأ به جمهور القراء في السبعة لا يُرَدّ ولا يُوصَف بضعيف ولا قليل؛ وقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وقالون من قوله تعالى ﴿ثُمَّ لۡيَقۡطَعۡ﴾ بسكون اللام، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي والبزي وقالون ﴿ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ﴾ بسكون اللام[8]. وجاز ذلك كما جاز تسكين الهاء من هُو بعد ثُمَّ في قوله تعالى ﴿ثُمَّ هُوَ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ مِنَ ٱلۡمُحۡضَرِينَ﴾[9] حملًا على وَهْوَ وفَهْوَ هناك، أَجرَوه مُجرى عَلِمَ كما أَجرَوه هناك مُجرى ظَرُفَ.

---

(١) سورة الحج: الآية ٢٩. ﴿ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ تَفَثَهُمۡ وَلۡيُوفُواْ نُذُورَهُمۡ وَلۡيَطَّوَّفُواْ بِٱلۡبَيۡتِ ٱلۡعَتِيقِ﴾.

(٢) سورة الكهف: الآية ١٩.

(٣) سورة الحج: الآية ١٥.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٥: ٢٧٠ .

(٥) هو الشلوبين كما في شرح الجمل لابن الضائع ١: ٦٦٨].

(٦) ل: وضعفت.

(٧) شرح التسهيل ٤: ٥٩ .

(٨) السبعة ص ٤٣٤ – ٤٣٥.

(٩) سورة القصص: الآية ٦١. قرأ بالإسكان الكسائي، ونافع في رواية قالون. وبه وبالضم أبو جعفر. السبعة ص ١٥٠ والنشر ٢: ٢٠٩.

وقد قال المصنف في (شرح الشافية الكافية) ما يخالف[1] أنَّ التسكين هو حملٌ على تسكينِ عينِ فَعِلَ جريًا على مذهبه أنَّ الأصل السكون، فقال[2]: ((ليس التسكين حملًا على عين فَعِلَ كما زعم الأكثرون؛ لأنَّ ذلك إجراءُ منفصلٍ مُجرى متصل، ومِثلُه لا يكاد يوجد مع قِلّته إلا في اضطرار، والتسكينُ بعدهما أكثر من التحريك، ولذلك أجمع القُرَّاء على التسكين فيما سوى ﴿وَلْيُوفُوا﴾، ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾[3]، ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾[4]، قال تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾[5]، ﴿فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ﴾[6]، ﴿وَلْيَتَّقِ﴾، ﴿فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ﴾[7]، ﴿وَلْيَأْخُذُوا﴾، ﴿فَلْيَكُونُوا﴾، ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾، ﴿فَلْيُصَلُّوا﴾، ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ﴾[8]، ﴿فَلْيَتَّقُوا﴾، ﴿وَلْيَقُولُوا﴾، ولو كان تسكين هذه اللام لغير سبب يخصها لشاركتْها فيه دون شذوذ لامُ كي الواقعة بعد فاء أو واو)) انتهى.

وقولُه **وتَلزَم في النثر في فعلِ غير الفاعل المخاطب** ثَبَتَ بعد هذا في نسخة عليها خطُّ المصنف: **مطلقًا، خلافًا لِمن أجاز حذفها في نحو: قُل له لِيَفْعَلْ**[9]، وشَرَحه ابن المصنف، ونحن أيضًا نُتبع شرحه إن شاء الله، فنقول:

---

(١) ما يخالف ... السكون فقال: ليس في ك.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٦٤ - ١٥٦٥.

(٣) السبعة ص ٤٣٤ - ٤٣٥، ٤٣٦، وفيهن اختلاف القراء السبعة في قراءة الآيات الثلاث.

(٤) سورة العنكبوت: الآية ٦٦.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٨٦.

(٦) سورة البقرة: الآية ٢٨٢. ﴿فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾.

(٧) سورة النساء: الآية ١٠٢. ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾.

(٨) سورة النساء: الآية ٩. ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾. ك، ل: وليخش الله.

(٩) ثبت هذا في مطبوعة التسهيل ص ٢٣٥ .

قولُه **في النثر** احترازٌ من النظم، فإنه جاء فيه حذفُ هذه اللام وإبقاءُ عملها. وقال المصنف في بعض كتبه(١) ما يخالف هذا، وهو أنَّ حذْفَ لام الأمر وبقاءَ عملها على ثلاثة أضرب:

[٧: ٦٣/أ] الأول: ما هو كثير مطرد، وهو الحذف /بعد أمرٍ بقولٍ، نحو قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾(٢) أي: لِيُقيموا، فحذف اللام لأنه بعد (قُلْ). قال: وليس بصحيح قولُ مَن قال إنَّ أصله: قُلْ لهم إن تقلْ لهم يُقيموا؛ لأنَّ تقدير ذلك يَلزم منه ألّا يتخلّف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقعُ بخلاف ذلك، فوجبَ إبطال ما أفضى إليه وإن كان قولَ الأكثر.

الضرب الثاني: ما هو قليل جائز في الاختيار، وهو الحذف بعد قولٍ غيرِ أمرٍ، كقول الشاعر(٣):

قلتُ لِبَوَّابٍ لديه دارُها تِيذَنْ فإني حَمْؤُها وجارُها

أراد: لِتِيْذَنْ، فحذف اللام، وأبقى عملها، وليس مضطرًّا لتمكُّنه من أن يقول: ايْذَنْ. وليس لقائلٍ أنْ يقول: إنَّ هذا من تسكين المتحرك على أن يكون مرفوعًا، فسُكِّن اضطرارًا؛ لأنَّ الراجز لو قصدَ الرفع لتوصَّل إليه باستغنائه عن الفاء، فكان يقول(٤): تِيذَنُ إني حَمْؤُها.

الضرب الثالث: القليل المخصوص بالاضطرار، وهو الحذف دون تقدُّم قولٍ لا بصيغةِ أمرٍ ولا بغيرها، كقول الشاعر(٥):

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٦٩ - ١٥٧٢.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ٣١ .

(٣) منظور بن مرثد. شرح أبيات المغني ٤: ٣٤٠ - ٣٤١. والشاهد بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٤٠ وتهذيبه ص ٧١٢ والمقصور والممدود للقالي ص ٤٦ وشرح التسهيل ٤: ٥٩.

(٤) يقول تيذن إني حموها وجارها الضرب الثالث القليل المخصوص: سقط من ك.

(٥) معاني القرآن للفراء ١: ١٥٩ ومجالس ثعلب ص ٤٥٦ وشرح التسهيل ٤: ٥٩ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٣٣ - ٣٣٥ [٣٦٨].

فلا تَسْتَطِلْ مني بقائي ومُدَّتي ... ولكن يَكُنْ للخيرِ فيكَ نَصيبُ

أي: لِيَكُنْ، فحذفَ اللام مضطرًّا، وأَبقى عملها. وليس من هذا ما أنشدَه الفراءُ مِن قول الراجز[1]:

مَنْ كان لا يَزعُمُ أَنِّي شاعرُ ... فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزاجِرُ

لأنه لو قصد الأمر لقال: فَلْيَدْنُ مِنِّي، وإنما أرادَ عطفَ (يَدنو) على (لا يَزعُمُ)، وحذفَ الواوَ مِن (يدنُو) لدلالة الضمة عليها كما قال[2]:

فلو أنَّ الأَطِبَّا كانُ حَوْلي ... .

فحذفَ الواو اكتفاءً بالضمة، فَواوٌ ليست بضميرٍ أَحَقُّ أن يُفعَل بها ذلك. وأمّا (تَنْهَهُ) فمجزوم لأنه جواب مَنْ. انتهى كلام المصنف في (شرح الشافية الكافية).

وما ثبت في هذه الزيادة من قوله **خِلافًا لِمَن أجاز حذْفَها في نحو: قُل له لِيَفْعَلْ** مخالفٌ لِما ذكر في هذا الشرح، فإنه قد أجاز ذلك هو في هذا الشرح، وهو أن تُحذف، ويكون ذلك مطَّردًا بعد أمرٍ بالقول، وهو مذهب الكسائي[3]، فخالَفه في هذه الزيادة، وأجازه في هذا الشرح، وقد تقدَّم لنا الكلامُ[4] على قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[5]، وقوله تعالى ﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ﴾[6]، وأنَّ مِن النحويين مَن ذهب إلى أنَّ الفعل مبنيٌّ، ومنهم مَن ذهب إلى أنه مجزوم على طريق الجواب، وبَيَّنَّا تَسويغ ذلك.

---

(١) معاني القرآن ١: ١٦٠ والخصائص ٣: ٣٠٦ وشرح التسهيل ٤: ٦٠.

(٢) تقدم في ٢: ١٣٧، وعجزه: وكانَ معَ الأَطِبّاءِ الأُساةُ.

(٣) شرح التسهيل ٤: ٦٠.

(٤) تقدم في ١٥: ٣٣٦.

(٥) سورة إبراهيم: الآية ٣١.

(٦) سورة الإسراء: الآية ٥٣.

والصحيحُ أنَّ حذْف لام الأمر وإبقاءَ عملها لا يجوز إلا في الشعر، سواء تقدَّمه أمرٌ بالقول أو قولٌ غيرُ أمر(١) أم لم يتقدَّمه قول. ومما أنشدوا شاهدًا على جواز ذلك قولُه، أنشدَه س(٢):

محمدُ تَفْدِ نَفسَك كلُّ نفسٍ ... إذا ما خِفتَ مِن شيءٍ تَبالا

وقد أجاز بعضُهم(٣) أن يكون خبرًا، وحُذفت الياء، واجتُزئ بالكسرة عنها.

[٧:٦٣/ب] وقولُ الآخر /أنشده أبو زيد في نوادره(٤):

فتُضحي صَريعًا ما تُجيبُ لِدَعوةٍ ... ولا تُسمِعُ الداعي، ويُسْمِعْكَ مَنْ دَعا

أي: وَلْيُسْمِعْكَ. وقال الآخر(٥):

فقلتُ : ادْعي وأَدْعُ، فإنّ أَنْدى ... لَصَوتٍ أنْ يُناديَ داعيانِ

أي: ولأَدْعُ. وقال آخر(٦):

على مِثلِ أَصحابِ البَعوضةِ فاخْمُشي ... لَكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكى

أي: وَليَبْكِ مَن بكى. وقال(٧):

.... ولكنْ يكنْ للخيرِ فيكَ نَصيبُ

---

(١) ك: أم غير أمر.

(٢) نسب البيت لحسان ولغيره، وهو في الكتاب ٣: ٨ وإيضاح الشعر ص ٦٣ وفيه تخريجه. التبال: الفساد.

(٣) هو المازني كما في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩: ١٨٣.

(٤) ليس في مطبوعة النوادر، ونُسب في المسائل البغداديات ص ٤٦٩ إلى عمران بن حطان، وليس في شعره. وهو في إيضاح الشعر ص ٦٤ وفيه تخريجه.

(٥) تقدم البيت في ١٥: ٣٢٢.

(٦) تقدم البيت في ١٥: ٢٩٣.

(٧) تقدم قريبًا.

ويحتمل بعضُ هذه الأبيات التأويل على خلاف لام الأمر.

وإنما جاز حذفُ لام الأمر في الشعر وإبقاءُ عملها حملًا على حذف بعض حروف الجر كواو القسم ورُبَّ وقولهم: خيرٍ عافاكَ اللهُ.

وقد اضطربَ ابن عصفور في حذف هذه اللام، فمرةً قال: يجوز حذفُها وإبقاء عملها بخلاف لا في النهي. ومرةً قال: لا يجوز في الكلام، إنما جاز ذلك في الشعر(١)، قال: وهو مع ذلك قليلٌ بحيث لا يقاس عليه.

وقد اعتلَّ بعضهم لجواز حذف لام الأمر وامتناع حذف لا في النهي بأنَّ النهي نفيٌ في المعنى؛ والنفيُ لا يكون إلا بحرف، والأمرُ إيجابٌ في المعنى، والإيجابُ يكون بحرفٍ وبغير حرف.

وذكر صاحب (كتاب اللامات)(٢) أنَّ اللام في فعل الغائب لازمةٌ له عند أبي العباس(٣)؛ ولا يجوز حذفها عنده لا في الشعر ولا في غيره وإن كان النحويون قد أنشدوا:

محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ ....

فهذا البيت لا يُعرَفُ من قائله(٣). وأمّا قوله:

.... أو يَبْكِ مَنْ بَكى

فهو على قُبحه قال: يجوز لأنه معطوف على المعنى؛ لأنَّ معنى فاخْمُشي: فَلْتَخْمُشي، فنَسق به على الموضع(٣).

وما ذهب إليه أبو العباس ليس بصحيح؛ ألا ترى إلى ما أنشد النحويون:

.... ولكنْ يَكُنْ للخير فيكَ نَصيبُ

---

(١) المقرب ١: ٢٧٢ وشرح الجمل ٢: ١٤٩، ١٨٩، ٣٢٧ وضرائر الشعر ص ١٤٩ - ١٥٠.

(٢) لم أتهدَّ إلى المؤلِّف المقصود، ولعله يقصد أبا بكر محمد بن القاسم الأنباري.

(٣) المقتضب ٢: ١٣١ - ١٣٣.

فـ(يكون) هو فعل غائب، وقد جُزم باللام وحُذفت. وإن أبدى احتمالًا في (أو يَبْكِ مَن بَكى)، وادَّعى جهلَ مَن قال (محمدُ تَفْدِ نفسَك)، فقولُه (يَكُنْ) لا احتمالَ فيه، ولا قائلُه مجهول، على أنَّ قول الشاعر:

محمدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ ....

قد أنشده س، وما كان لِيُنشدَ ما لا يُحتَجُّ به، وكونُ قائله مجهولًا عند أبي العباس لا يَمنع مِن كونه معروفًا عند غيره.

وقد اندَرج تحت قول المصنف **في فعلِ غير الفاعل المخاطَب** مسألتان:

إحداهما: فِعلُ المفعول الذي لم يُسمّ فاعلُه، سواء كان غائبًا نحو: لِيُضْرَبْ زيدٌ، أو مخاطبًا نحو: لِتُضْرَبْ يا زيدُ، أو متكلمًا إن جاء نحو: لِأُعْنَ بحاجتك.

والمسألة الثانية: فِعلُ الفاعل الذي ليس مخاطَبًا، فيكون غائبًا نحو: لِيَضْرِبْ زيدٌ عمرًا، أو متكلمًا نحو قوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ / خَطَٰيَٰكُمْ﴾(1)، وما أُثر في الحديث، [٧:٦٤/أ] وهو قولُه: (قُوموا فَلِأُصَلِّ لكم)(2). ودخولُ لام الأمر على فِعل المتكلم قليلٌ سواء كان لمفرد أو لِمُشارَك فيه، وهو كثير في لسان التُّرك، يقع فيه الأمر للمتكلم.

قال بعض أصحابنا: «أمّا همزةُ المتكلم فلا تقع بعد اللام حقيقةً لأنَّ المتكلم لا يأمر نفسه». قال: «وكذلك النون، ولكنه قد يجيء فِعل المتكلم بلام الأمر إذا أراد أن يُلزم نفسه الفعل نحو: (قُومُوا فَلِأُصَلِّ لكم)، ونحوٌ منه في المعنى دون اللفظ قولُه تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾(3)، و﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ هو المتكلم بهذا الأمر، ومحالٌ أن يكون آمرًا لنفسه، ولكنْ لَمّا حَتَمَه حَتْمًا جاء به على صيغة الأمر مجازًا أو تَشبيهًا بالأمر» انتهى.

---

(1) سورة العنكبوت: الآية ١٢.

(2) هذه رواية أحمد في المسند ١٩: ٣٤٧. وفي البخاري (قوموا فَلِأُصَلِّيَ لكم). وفي مسلم ١: ٤٥٧ (قوموا فَأُصَلِّيَ لكم)، و(قوموا فَلِأُصَلِّيَ بكم).

(3) سورة مريم: الآية ٧٥.

وقولُه **والغالبُ في أمر الفاعل المخاطَب خُلُوُّه منها ومِن حرف المضارعة** إنما قال **الغالبُ** لأنَّ أمْر الفاعل المخاطَب فيه لغتان، قالوا: إحداهما لغة رديئة قليلة، وهو إقرارُ تاء الخطاب ولام الأمر قبلها، فتقول: لِتَقُمْ ولتَخرُجْ، ومِن ذلك قراءة زيد وأُبَيّ وعثمان وأنس ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[١] بالتاء، وقولُه عليه السلام فيما أَثَرَ المحدِّثون عنه في بعض مَغازيه: (لِتأْخُذوا مَصافَّكم)[٢]، وقولُه عليه السلام: و(لِتَزُرَّهُ بشَوكةٍ)[٣]، وقال الشاعر[٤]:

لِتَقُمْ أنتَ يا بْنَ خيرِ قُرَيْشٍ … فتُقَضِّي حوائجَ المسلمينا

وزعم أبو القاسم الزجاجي[٥] أنها لغة جيدة، وذلك مخالفٌ لِما زعم النحويون. ويدلُّ على ضعفها أنه لا يكاد يُحفظ منها إلا ما ذكرناه. واللغة الأخرى هي الجيدة الفصيحة، وهو أن يكون الفعل عاريًا من حرف المضارعة ومن اللام نحو قُمْ واخْرُجْ.

وقد تعرَّض النحويون في هذا الموضع لكيفية بناء الأمر للمخاطب على هذه اللغة؛ فقالوا: لا يخلو الحرف الآتي بعد حرف المضارعة من أن يكون ساكنًا أو متحركًا؛ فإن كان ساكنًا فإمّا أن يكون الفعل ماضيه على وزن أَفْعَلَ أو لا، فإن كان على وزن أَفْعَلَ استفتحتَ الأمر بهمزة القطع، فتقول: أَكْرِمْ زيدًا، وإن لم يكن على وزن أَفْعَلَ اجتلبت له همزة الوصل مكسورةً في غير الثلاثي وفي الثلاثي الذي ثانيه مكسور أو مفتوح؛ وذلك نحو اِنْطَلِقْ واسْتِخْرِجْ واضْرِبْ وارْكَبْ، ومضمومةً إن كان ثانيه مضمومًا نحو اُقْتُلْ، إلا إن نُقل إلى فاء الكلمة حركة فتذهب الهمزة نحو سَلْ، ولا

---

(١) سورة يونس: الآية ٥٨. ورويت عن النبي ﷺ وابن سيرين وقتادة وغيرهم. معاني القرآن للفراء ١: ٤٦٩ والمحتسب ١: ٣١٣ والمقتضب ٢: ١٣١ والإنصاف ٢: ٥٢٥.

(٢) هذه رواية الفراء في معاني القرآن ١: ٤٧٠ وابن المصنف في شرح التسهيل ٤: ٦١ والمالقي في رصف المباني ص ٣٠٢، وفي صحيح مسلم ٢: ٩٤٣، وعدة مواضع في مسند أحمد (لتأخذوا مناسككم). المصافّ: جمع مصفّ، وهو الموقف في الحرب.

(٣) الإنصاف ٢: ٥٢٥، لم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب الحديث، إنما روي فيها: ازْرُرْه. وزُرَّه.

(٤) الإنصاف ٢: ٥٢٥ والخزانة ٩: ١٤ [٦٨١] وشرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٣٤٤ [٣٧٤].

(٥) الجمل ص ٢٠٨.

يجوز الجمع بينهما إلا شاذًّا نحو اِسَلْ، وشَذَّ في الكلام خُذْ وكُلْ ومُرْ، وسيأتي الكلام عليها في علم التصريف مُشْبَعًا. وفي الشعر[1]:

تِ ....

بمعنى ائْتِ.

وإن كان متحركًا أقررتَه على حاله من غير زيادة، فتقول دَحْرِجْ وعِدْ وبِعْ وقُمْ وهَبْ. وعِللُ هذه الأحكامِ يطول ذكرها.

وقولُه وهو موقوفٌ لا مجزومٌ بلامٍ محذوفة، خلافًا للكوفيين، ولا بمعنى الأمر، خلافًا للأخفش في أحد قولَيه /اختار المصنف في هذه المسألة مذهب جمهور البصريين[2] من أنَّ فعل الأمر العاريَ من اللام وحرف المضارعة مبنيٌّ، وفيه ثلاثة المذاهب التي ذكرها. [٧:٦٤/ب]

واستدلَّ مَن قال بالبناء بأنَّ الأصل في الأفعال البناء، والعلّة الموجبة لإعراب الفعل عندهم إنما هي شَبَهُ الاسم، وقد تقدَّم ذكرُ ذلك في (باب الإعراب)[3]، وفعلُ الأمر لم يُشبه الاسم، فلا يُعرَب، وبأنه لو كان مُعربًا لكان مجزومًا، ومجزومٌ بلا جازم لا يمكن أن يوجد، قالوا: ولا يجوز أن يكون مجزومًا بلامٍ مضمرة لأنه لا يجوز حذف الجازم وإبقاء عمله.

وهذا الذي استدلَّ به أهل البصرة ينازعهم الكوفيون فيه لأنَّ الإعراب عندهم أصلٌ في الفعل كما هو أصل في الاسم؛ ولأنه ليس عندهم من باب المجزوم بغير جازم، ولأنَّ إضمار هذه اللام يجوز عندهم.

---

(١) تِ لي آلَ زيدٍ فانْدُهُمْ لي جماعةً ... وسَلْ آلَ زيدٍ أيُّ شيءٍ يَضيرُها

وهو من غير نسبة في سر الصناعة ٢: ٨٢٣ وغيره. واندهم: ائتهم في ناديهم. لي: لأجلي.

(٢) الإنصاف ٢: ٥٢٤ - ٥٤٩ [٧٢].

(٣) تقدم في ١: ١٢٤ - ١٢٦.

واستدلَّ الكوفيون على أنه معرب بأنَّ البناء هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونًا؛ ولم نجد الحذفَ من علامات البناء، والعرب تقول اغْزُ ارْمِ اخْشَ، بحذف آخره، فيجري مجرى لم يَغْزُ ولم يَرْمِ ولم يَخْشَ، فدلَّ ذلك على أنه إعراب، وليس ببناء.

وقد رَدَّ البصريون هذا، وقالوا: ليس الحذف لكونه معربًا، ولكنه لِشبه المعرب؛ ألا ترى أنَّ اغْزُ في معنى لِتَغْزُ، فلمّا كان في معناه عُومل معاملته في الحذف، وقد وجدنا البناءِ إذا كان شبيهًا بالإعراب عومل معاملته؛ ألا ترى ذلك في النداء وفي باب (لا) إذا بني الاسم فيهما كيف جاز إتباعه على اللفظ؛ فقلت: يا زيدُ الفاضلُ، بالرفع، ولا رجلَ عاقلًا في الدار، وإن كان زيد ورجل مبنيَّين، لكنه لَمّا كان البناء فيهما شبيهًا بالإعراب عُومل معاملتَه في إتباعه على لفظه؛ وقد تقدَّم في (باب النداء) ما وجهُ الشبه بين هذا البناء والإعراب[1].

وإلى مذهب الكوفيين في هذه المسألة كان يذهب شيخنا القاضي أبو علي الحسين بن أبي الأحوص[2] أحد تلاميذ الأستاذ الأكبر أبي علي الشَّلَوبِين.

وقال بعض أصحابنا: ويدلُّ على فساد قولهم - أي الكوفيين - أنه لا يجوز: اضربْ زيدًا وتَشْتُمْ خالدًا، ولم يوجد من كلامهم، ولو كان على ما قالوه لم يَمنع منه مانع. وأيضًا فإنَّ حرف المضارعة هو الموجب للإعراب لأنَّ بسببه وقع الاشتراك موقع التخصيص وصحَّت المضارعة؛ فإذا ارتفعَ السببُ فبالواجب أن يرتفع المسبَّب.

وأمّا الأخفش فإنه زعم أنه مُعرَب، وأنَّ الموجب لإعرابه كونُه أمرًا؛ لأنه رآه قد جرى مجرى المعرب في تسكين آخره إن كان صحيحًا، وحذفِه إن كان معتلًّا، وحذفِ نونه إن كان من الأمثلة الخمسة، وليس هكذا حكم البناء، ولم نرَ عاملًا لفظيًّا دخل عليه، فاقتضى هذا كلُّه عنده أن يكون الجازمُ له كونَه أمرًا كما كان الرافع للمبتدأ إذ عَرِيَ من العامل اللفظيِّ وصفًا فيه؛ وهو كونه مبتدأ.

---

(١) انظر ما تقدم في ١٣: ٣٠٢.

(٢) ٦٠٣ - ٦٧٩هـ. ترجمته في بغية الوعاة ١: ٥٣٥ - ٥٣٦.

[٧: ٦٥/أ] وقولُه **في أحد قولَيه** القول الثاني هو قول البصريين، /وهو أنه مبنيّ.

وجعلَ بعض أصحابنا هذا الخلاف في الأمر مبنيًّا على مسألة اختلفوا فيها، وهي هل الأمرُ صيغة مستقلّة بنفسها مرتجلة ليس أصلها المضارع أو هي صيغة مغيَّرة وأصلُها المضارع. فمَن قال أصلها المضارع اختلفوا أهي معربة أم مبنيّة، ومَن قال أصلُها أنها صيغة مرتجَلة ليست مقتطَعة من المضارع فهي عندهم مبنيّة على الوقف ليس إلا. واستدلَّ هؤلاء على صحة مذهبهم بأنَّ التغيير يكون من المضارع، وهو مزيد، والأصلُ عدم الزيادة، والأصلُ أيضًا في الأفعال أن تدلَّ بصيغها المرتجَلة على معانيها، فلا يُصار إلى الفرع، وإلا لزمَ أن يكون الماضي مُغَيَّرًا من المضارع، ولأنه في مقابلة الماضي، والماضي غير مُغَيَّر ولا مزيد، فكذلك مُقابِله، ولأنَّ الأمر معنًى خارج عن الخبر، فكانت له صيغة تَخُصّه.

فإن قلتَ: لو كان إنشاءً لم يكن أَوَّلُه ساكنًا حتى تجتلب له ألف الوصل؛ إذ لا يكون أول الكلمة ساكنًا، فدلَّ على أنه محذوف كـ(ابن) في الأسماء.

فالجواب: أنَّ هذا منقوض بنحو استَخرج مما وُضع أولًا على همزة الوصل.

واستدلَّ مَن قال بأنها مقتطَعة من المضارع أنه محمولٌ على الأمر بالمضارع للمخاطب؛ فيكون مغيَّرًا منه، ولأنه محمولٌ على نقيضه، وهو النهي، وليس له صيغة مرتجَلة، فكذلك الأمر، ولا فعل ينقلب إلى معنًى، فوجب أن يكون بحرف كالنفي، ولا يكون بصيغةٍ مرتجَلة.

وقولُه **ويَلزَمُ آخرَه ما يَلزم المجزوم** يعني أنه إن كان من الأمثلة الخمسة قلتَ فيه: اضْرِبا واضْرِبُوا واضْرِبي كما تقول: لم يَضْرِبا ولم يَضربوا ولم تَضربي. وإن كان من غيرها وهو صحيح الآخر قلتَ فيه اضربْ كما تقول لم تضربْ، أو معتلَّه قلتَ فيه اغْزُ وارْمِ واخْشَ.

ومَن قال في يَقرأ ويَوضُؤ ويُقرئ بإبدال الهمزة ألفًا وواوًا وياء، وأَقَرَّها حالة الجزم، أَقَرَّها في الأمر، ومَن حذفها نظرًا إلى ما آلَ إليها أمرها وحملًا على لم يَغْزُ ولم يَرْمِ ولم يَخْشَ حذَفها في الأمر، فقال: اقْرَ واوْضُ وأَقْرِ.

واختلفوا في همزة الوصل التي لحقت فعل الأمر: فقيل: زيدت أولًا لأنها لائقة للتغيير بالقلب والحذف والتسهيل، وموضعُ الابتداء معرَّض لذلك، فكانت هنا مبتدأة. وقيل: أصلُها الألف لأنها هي من حروف الزيادة، وهذا موضع زيادة، لكن قُلبت همزة لضرورة التحرُّك إذ لا يُبتدأ بساكن، ويَلزم التسلسل.

واختلفوا في حركتها: فقيل: أصلُها الكسر لأنها في مقابلة ألف القطع، وهي مفتوحة. وقيل: حركتُها في الأصل الكسرُ على أصل التقاء الساكنين، وهذا الأصل يَستصحبها إلا إن كان الساكن بعدها ضمةً لازمةً لفظًا نحو اُقْتُلْ، أو حُكمًا نحو اُدْعِي، أصله اُدْعُوِي. /وإن كانت الضمة عارضةً نحو امْشُوا فلا إتباع. [٧: ٦٥/ب]

ومِن أحكام لام الأمر أنه لا يجوز أن يُفصَل بينها وبين ما عملتْ فيه لا بمعمول الفعل ولا بغيره؛ وهي أشدُّ اتصالًا مِن حرف الجرِّ لأنَّ حرف الجرِّ قد رُوي عنهم الفصل بينه وبين المجرور بالقسَم نحو قولهم: اشتَريتُه بِوَاللهِ ألفِ درهم[(١)]، وأمّا اللام فلا يجوز ذلك فيها لأنَّ عامل الجزم أضعفُ مِن عامل الجرّ.

ومِن أحكامها أنه يجوز أن يتقدَّم عليها معمولُ فعلها إذا كان مما يجوز تقديمه في فعل الأمر بغير لام؛ فيجوز أن تقول: زيدًا ليضرِبْ بكرٌ، كما جاز: زيدًا اضربْ.

واعلمْ أنَّ أصل الأمر أن يكون باللام مع المضارع أو بالصيغة العارية منها ومن تاء الخطاب كما ذكرناه؛ ثم قد يُدَلُّ عليه بما صورتُه صورة الخبر مجازًا، والمراد به الأمر،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢: ٨٣٢ وابن الناظم ص ٦٧١. وتقدم هذا في ١١: ٣٢٧.

ويكون ذلك بالفعل المضارع كقوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾[1]، ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[2]، كأنه قال: لِتُرْضِعِ الوالداتُ أولادَهن، ولتَتَرَبَّصِ المطلقاتُ بأنفُسهنَّ، ولا يجوز أن يكون هنا المضارع خبرًا البتة. أو بالفعل الماضي كقولهم: اتَّقى اللهَ امرؤٌ وفعلَ خيرًا يُثَبْ عليه[3]، أي: لِيَتَّقِ اللهَ امرؤٌ وليفعلْ خيرًا، ولذلك جزمَ عليه قوله: يُثَبْ عليه. أو بالاسم، وذلك حَسْبُك وشَرْعُك وهَدُّك وكَفْؤك ونحوها من المصادر التي وُضعت موضع الأمر، فإن معناها كُفَّ أو اكْتَفِ، فإذا قلتَ حَسبُك يا هذا فمعناه: اكْتَفِ، ولَمّا قُصد بها قصد الأمر ارتفعت بالابتداء، ولم تحتج إلى خبر كما في قولك: أقائمٌ الزيدان؟

وقد اختلفوا في ضمة حَسْبُك ونحوه: فقيل: هي حركة إعرابٍ إذ لزوم الإضافة مانعٌ من البناء كما في أيّ. وقيل: ضمةُ بناءٍ كقَبْلُ وبعدُ، وبُني لوقوعه موقع المبنيّ.

ولا تجعلْ من ذلك بابَ رُوَيْدًا وشبهه لأنها مصادرُ لم يُقصَد بها قصد الأمر؛ وإنما نابت مَناب فعل الأمر، ويدلُّ على ذلك نصبُها بأفعالها، ولا بابَ نَزالِ، ولا عليك وإليك في الإغراء؛ لأنَّ نَزالِ اسمٌ للفظ انْزِلْ الذي هو أمر، وليس مدلوله معنى انْزِلْ، إنما مدلولُه لفظُ ذلك اللفظ مدلول[4] فعل الأمر. ولأنَّ إليك وعليك ونحوَهما في الأصل متعلقة بأفعالٍ محذوفة، فهي وإن استُفيد منها الأمر فبِوَسائطَ لا أنها قُصد بها الأمر بالوضع الأول.

ومِن أحكام فعل الأمر إذا كان للمخاطب بغير لامٍ وعُطف فعل بعده فإنه يُرفع على الاستئناف إذا لم يُقصد العطف على المصدر المتوهَّم من فعل الأمر؛ مثال

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

(٣) الكتاب ٣: ١٠٠. في المخطوطات: (فعل) بلا واو، والتصويب من الكتاب.

(٤) معنى انزل ...ذلك اللفظ مدلول: سقط من ك.

ذلك: اضربْ زيدًا ويركبُ عبدُ الله؛ لأن اضربْ على مذهبنا لا عاملَ له لأنه مبنيّ. ويجوز الجزم في الضرورة لأنَّ الموقوف لو دخلتْ عليه اللام لكان مجزومًا، فعُطف عليه توهمًا أنه باللام لأنَّ معناهما واحد. وقد تقدَّم في الجوازم[1] شيء من هذا، ومِن ذلك قولُه على أحد التأويلين[2]:

على مِثلِ أَصحابِ البَعوضةِ فاخْمُشي لَكِ /الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكى [٧: ٦٦/أ]

ص: ومنها (لا) الطَّلَبِيّةُ، وقد يَليها مَعمولُ مجزومها. وجزمُ فِعل المتكلم بها أَقَلُّ مِن جزمه باللام.

ش: إنما قال **لا الطلبيّةُ** ليشمل بذلك النهي والدعاء، فمثالُ النهي ﴿لَا تَحْـزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[3]، ومثالُ الدعاء ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[4]، وقولُ الشاعر[5]:

بَكى دَوْبَلٌ ، لا يُرْقِئِ اللهُ دَمْعَهُ ألا إنما يَبكي من الذُّلِّ دَوْبَلُ

و(لا) التي تدلُّ على الطلب أصلٌ بنفسها، وزعمَ بعض النحويين أنَّ أصلها لام الأمر، لكنَّ النهي تركُ فعلٍ، فزيدَ عليها ألفٌ لَمّا كان النهي تركًا في المعنى، وإنما زيدت الألف للفرق، وانفتَحت اللامُ لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا. وهذه دعوَى لا دليل على صحتها.

ولا تدخل عليها أداة شرط، فـ(لا) في قولهم إلا تَفعلْ أَفعلْ للنفي المحض، والمعنى عليه، ولا يجوز أن تكون للنهي لأنَّ النهي ليس خبرًا، والشرطُ خبر، فلا يجتمعان.

---

(١) ١٥: ٢٩٢ - ٢٩٣.

(٢) تقدم في ١٥: ٢٩٣ وفي هذا الجزء ق ٦٣/ب من الأصل.

(٣) سورة التوبة: الآية ٤٠.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٨٦.

(٥) جرير. الديوان ١: ١٤١. دوبل: لقب للأخطل صغيرًا.

وزعمَ بعض النحويين أنها (لا) التي للنهي، وزعمَ أنه إذا دَخل عليها حرف الشرط لم تَجزم، وبَطَلَ عملها، وكان التأثير لأداة الشرط، وذلك بخلاف لم، فإنَّ التأثير لها لا لأداة الشرط؛ لأنَّ أداة الشرط لم تلزم العمل في كل ما تَدخل عليه إذ تَدخل على الماضي؛ فلم يكن لها إذ ذاك اختصاصٌ بالمضارع، فضَعُفَت فحيث دَخل عاملٌ مختصٌّ كان الحكم له.

وليس النهيُ صيغةً مُرتجَلة، وإنما يُستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه (لا) للطلب. وإنما كان كذلك لأنَّ النهي يتنزَّل من الأمر منزلة النفي من الإيجاب، فكما احتيجَ في النفي إلى أداةٍ احتيج في النهي إلى ذلك، ولذلك كان بـ(لا) التي هي مشاركة في اللفظ لِـ(لا) التي للنفي.

ومِن غريب الخلاف في (لا) التي للنهي والدعاء ما ذهب إليه أبو القاسم السُّهَيليُّ مِن أنها (لا) التي للنفي، قال: «لأنَّ الناهيَ يَطلب نفيَ الفعل وترْكه كما يَطلب الآمر وجودَه. وقد تدخل النافية بين الجارّ والمجرور نحو: جئتُ بِلا زادٍ، وبين الناصب والمنصوب نحو: أَخشى أن لا تقومَ. وكذلك دخلتْ بين الجازم والمجزوم، وهو لام الأمر، لكنها أُضمرت كراهيةَ اجتماعِ لامين في اللفظ كما قالوا ظَلْتُ، يريدون: ظَلِلْتُ، وقالوا: عَلْماءِ، يريدون: على الماء، و(على) كلمةٌ منفصلة من الماء. وإذا استثقلوا هذا في المنفصل - أعني اجتماع اللامين - فأَحرى أن يستثقلوه[1] في المتصل، وإذا استثقلوا النون مع اللام في بني الحارث حتى قالوا بَلْحارث فأَحرى أن يستثقلوا اللام مع اللام، فكان الأصل إذا نَهيت: لِلا يذهبْ، كما تقول في الأمر لِيَذهبْ، وقد [٧:٦٦/ب] أضمروا اللام في الأمر وليس ثَمَّ لامٌ غيرها، فكيف إذا كان بعدها /(لا)؟ قال[2]:

محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ ....

---

(١) فأحرى أن يستثقلوه ... حتى قالوا بلحارث: سقط من ل.

(٢) تقدم في هذا الجزء ق ٦٣/أ من الأصل.

أراد: لِتَفْدِ. وقال[1]:

فقلتُ : ادْعي وأَدْعُ ، فإنَّ أَنْدى ....

وقال[1]:

.... أو يَبْكِ مَنْ بَكى

وفي التنزيل ما هو قريب من هذا ﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا﴾[2]، معناه: لِيُبَيِّنْ، إذ لا يصح جزمُه على جواب الأمر بوجهٍ، ونحوُه ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟﴾[3]. فهذا إضمارُ لامِ الأمر مِن غيرِ علّة أكثرَ مِنَ الدلالة عليها» انتهى كلام السهيلي.

وهو في غاية من الشذوذ[4] لأن فيه ادِّعاءَ إضمارٍ لم يُلفظ به قَطُّ، ولأنَّ فيه إضمار الجازم، وقد تقدَّم لنا أنه لا يجوز إلا في ضرورة[5]. وما استَدَلَّ به من الآيات الكريمة فقد تقدَّم تخريجُه[6] على أحسن وجه، وليس من إضمار اللام في شيء. وأمّا تشبيهه بِظَلْتُ وبَلْحارث فإنَّ هذين في غاية الشذوذ، وسيأتي الكلام عليهما في الحذف في التصريف إن شاء الله. وأمّا تَشبيهُه أيضًا بقولهم: جئتُ بِلا زادٍ، وأخشى أنْ لا تقومَ فإنه هنا لُفظ بالعامل، وفي ذلك لم يُلفَظ بالعامل يومًا قَطُّ، فلا يُحفَظ من لسانهم لِلَا تذهبْ لا في نثر ولا في نظم. فهذه كلها دَعاوَى لا برهان عليها. وأيضًا فقد سَبق إجماع النحويين كوفيِّهم وبصريّهم على أنَّ (لا) تُفيد معنى النهي عن الفعل، وأنَّ الجزم بها نفسِها، لا نعلم أحدًا خالفَ في ذلك قبلَ هذا الرجل، وهذا الرجلُ كان

---

(١) تقدم في هذا الجزء ق ٦٣/ب من الأصل.

(٢) سورة البقرة: الآية ٦٨.

(٣) سورة إبراهيم: الآية ٣١.

(٤) زيد هنا في ك: ولأن فيه إضمار الجازم.

(٥) تقدم في هذا الجزء ق ٦٢/ب من الأصل وما بعدها.

(٦) تقدم في ١٥: ٣٣٦.

شاذَّ الْمَنازِع في النحو، وإن كان غيرَ مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة، وإنما سَرى إليه ذلك من شيخه أبي الحسين بن الطَّراوة، فإنه لم يأخذ علم النحو إلا عنه، وابنُ الطَّراوة -كما علمه النحاةُ- كثيرُ الخلاف لِما عليه النحويون، وقد صَنَّف كتبًا في الردِّ على س وعلى الفارسيِّ وعلى الزَّجاجيِّ، ورَدَّ الناسُ عليه، ورَمَوْه عن قوسٍ واحدة.

وقولُه **وقد يليها معمولُ مجزومها** ينبغي أن يقيّد ذلك المعمول بأن يكون فضلة؛ ألا ترى أنه لو كان عمدةً نحو لا يُضربْ زيدٌ فإنه لا يجوز أن يليها، وإنما سُمع ذلك في الفضلة نحو قول الشاعر[1]:

وقالوا أخانا لا تَخَشَّعْ لِظالمٍ ... عَزيزٍ، ولا ذا حَقِّ قومِكَ تَظْلِمِ

أي: ولا تَظْلِمْ ذا حَقِّ قومِك.

وظاهرُ قول المصنف أنه يجوز على قِلّة في الكلام إذ لم يَخُصّ ذلك بالضرورة. وقد قال في (شرح الشافية الكافية)[2]: «وقد فُصل بين لا ومجزومها في الضرورة»، وأنشد البيت، وقال[]: «وهذا رديء لأنه شبيهٌ بالفصل بين الجارّ والمجرور، وليس كذلك الفصلُ بين أداة الشرط ومعمولها لأنَّ أداة الشرط يليها الماضي والمضارع؛ فأَشبهَت الفعلَ في عدم الاختصاص بالمعرب، فحُملت عليه في جواز الفصل» انتهى.

[٧: ٦٧/أ] وهذا الذي ذكَره مِن جواز الفصل بين أداة الشرط ومعمولها /ليس على إطلاقه؛ لأنَّ أداة الشرط إن كانت غيرَ (إنْ) كـ(مَنْ) و(متى) فلا يجوز الفصل بينهما بالمعمول إلا في ضرورة شعر؛ وسواء كان فعل الشرط ماضيًا أم مضارعًا. وإنْ كانت (إنْ) فلا يجوز الفصل بينهما إلا إذا كان فعل الشرط ماضيًا في اللفظ أو في المعنى؛ وهو المنفيُّ بِـ(لَمْ)، وإن كان غيرَ ذلك فلا يجوز ذلك إلا في ضرورة شعر، فلا يجوز نحو: إنْ زيدًا تضربْ أضربْه، إلا في الضرورة، فإطلاقُ المصنف جواز الفصل بين أداة الشرط والمعمول يحتاج إلى هذا التفصيل.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٧٨ وشرح التسهيل ٤: ٦٢. تخشع: رمى ببصره نحو الأرض.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٧٨.

وقولُه **وجزمُ فِعلِ المتكلمِ بها أَقَلُّ مِن جَزمِه باللام** إذا كان الفعل مبنيًّا للمفعول جاز دخول (لا) الناهيةِ عليه مطلقًا، سواء كان متكلمًا أم مخاطبًا أم غائبًا، نحو: لا أُخْرَجْ، ولا تُخْرَجْ، ولا يُخْرَجْ زيدٌ. وإن كان مبنيًّا للفاعل فالأكثر أن يكون للمخاطب نحو: لا تَذهَبْ، ويَضعُف للغائب والمتكلم.

والفرقُ بين هذا وبين المبنيِّ للمفعول أنه لا يَلزم في المبنيِّ للمفعول أن يكون المنهيُّ غائبًا؛ ويَلزم ذلك في المبنيِّ للفاعل، فإذا قال: لا أُخْرَجْ، أو: لا يُخْرَجْ زيدٌ، مبنيًّا للمفعول - احتملَ أن يكون الفاعل المحذوف هو المسند إليه الفعلُ أو غيره، وأمّا إذا بناه للفاعل، فقال: لا أَخْرُجْ، أو: لا يَخْرُجْ زيدٌ، فإنه في المتكلم لا يَنهى نفسه إلا على ضربٍ من التجوُّز وتَنزيلِها منزلةَ أجنبيٍّ حتى ينهاها. وأمّا في الغائب فمحالٌ أن ينهى الغائب، وإنما يكون ذلك أيضًا على نوع من التجوُّز بأن يوصل إليه النهي، وحقيقةُ الأمر والنهي إنما هو خطابُ الحاضر بإيجادِ شيءٍ أو تركه، فهُما فيما سواه إنما يكونان على ضربٍ من المجاز والتوسُّع.

وادِّعاءُ المصنفِ الأَقَلِّيَّةَ في جزمِ فعلِ المتكلم لا أدري من أين قال ذلك؛ لأنَّ المسموع من النوعين قليل جدًّا، لا يُحفظ مِن ذلك إلا ما أُثر في الحديث للمتكلم: (قوموا فلأُصَلِّ لكم)[1]، وقوله تعالى ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[2]. وكذلك في النهي هو قليل جدًّا نحو قول النابغة[3]:

لا أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مَدامعُها ... مُرَدَّفاتٍ على أَحناءِ أَكْوارِ

---

(١) تقدم في هذا الجزء ق ٦٤/أ من الأصل.

(٢) سورة العنكبوت: الآية ١٢.

(٣) ديوانه ص ٧٥ والكتاب ٣: ٥١١. وعجزه فيهما: كأنَّ أبكارَها نِعاجُ دَوّارِ. ورواية أبي حيان موافقة لما في شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٦٨ وشرح التسهيل ٤: ٦٣. الربرب: القطيع من بقر الوحش. أحناء: أطراف. والأكوار: جمع كور، وهو الرحل. ودوّار: اسم وادٍ أو موضع.

وقول الآخر[1]:

إذا ما خَرَجْنا مِن دِمَشْقَ فلا نَعُدْ لها أبدًا ما دامَ فيها الجُراضِمُ

أو ما لا بالَ له إن كان سُمع.

وقد أطلقَ المصنفُ في قوله **وجَزْمُ فِعل المتكلم**، وفَصَلْنا نحن في الفعل بين أن يكون مبنيًّا للفاعل أو مبنيًّا للمفعول كما ذكرناه.

وقد يُتَجَوَّزُ بالنهي عن الفعل المقصود به في الحقيقة إلى ما يَلزمه كقولهم[2]: لا أَرَيَنَّكَ هاهنا، ولا يَرَيَنَّكَ زيدٌ هاهنا، لا يريد نهي نفسه أو الغائب عن الرؤية، وإنما يريد: لا تَحضُرْ فأَراك، أو يَراك زيد، فنَهى عن المسبَّب، وليس مقصودًا. وقريبٌ من هذا قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[3]، لم يَنْهَهم عن الموت بغير الإسلام لأنه ليس لهم، وإنما معناه: لا تَكفروا فتَموتوا /غيرَ مسلمين. [٧:٦٧/ب] وقولُه تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ﴾[4] أي: لا تمتنعوا.

وقد يُتَجَوَّزُ بالنفي فيُراد به النهي كما تُجُوِّزَ بلفظ الخبر الموجب فأُريدَ به الأمر. وقيل: منه ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[5]، أي: لا تَرتابوا، و﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾[6].

ومِن أحكام لا واللام الطلبيَّتين أنهما تُخَلِّصان المضارع للاستقبال لأنَّ مِن ضرورة المطلوب أن يكون غير واقع في الحال.

---

(١) نسب في أمالي ابن الشجري ٢: ٥٣٣ للفرزدق، وليس في ديوانه، ويُنسب للوليد بن عقبة، يُعَرِّض بمعاوية – رضي الله عنهما – في كثرة أكله. شرح أبيات المغني ٥: ١٧ – ١٨ [٤٠٧]. وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٦٧. الجراضم: العظيم البطن.

(٢) الكتاب ٣: ١٠١.

(٣) سورة آل عمران: الآية ١٠٢.

(٤) سورة المائدة: الآية ٢.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢.

(٦) سورة الواقعة: الآية ٧٩.

واعلمْ أنَّ عادة النحويين أن يقولوا: لام الأمر، ولا في النهي، والمصنفُ يطلق لام الطلب ولا الطلبية ليشمل بذلك الأمر والدعاء والنهي والدعاء. والفرقُ بينهما أنهما إن كانا من الأعلى للأدنى سُمِّيا أمرًا ونهيًا، أو من الأدنى إلى الأعلى سُمِّيا دعاء.

وقد يكون الدعاء بلفظ الخبر نحو: غَفَر اللهُ لزيدٍ، كالأمر، وأكثرُ ما يكون في الخبر تفاؤلًا بالإجابة. والأمرُ والنهي تارةً يكونان على الجزم، وتارةً يكونان على غير الجزم، وذلك أنهما على نسبة الخبر، والخبرُ تارةً يكون مقطوعًا به، وتارةً يكون مظنونًا.

وقيل: إنَّ الأصل هو الجزم، أعني الوجوب، والأمرُ لا يدلُّ إلا على طلب إدخال الماهيّة في الوجود، فإذا قال اضْرِبْ فمعناه أَوْجِدْ ماهيَّة الضرب في الوجود، ولا يدلُّ هذا اللفظ على فَوريّة ولا تكرير لأنَّ زمانه مطلق الاستقبال؛ والمطلق لا يدلُّ على المقيَّد، ولأنَّ إدخال الماهيّة في الوجود بالمرة يحصل به الامتثال، أمّا النهي فيلزم منه العموم، فإذا قال لا تضربْ فقد نَهاه عن إدخال هذه الماهية في الوجود فيما يستقبل من الزمان، فإذا أَدخلَها في أيّ زمان مستقبل لم يكن مُمْتَثِلًا.

واعلمْ أنَّ صيغة الطلب تَرِدُ لِمَعانٍ أُخَرَ بالقرينة نحو الإذن والتهديد والتعجيز والتأديب والتسخير والاستهزاء والتكوين وغير ذلك مما عدَّه الأصوليون؛ وليس ذلك على سبيل الاشتراك كما زعم بعضهم، وإنما ذلك على سبيل المجاز، فلا يُصار إليه إلا بقرينة.

ص: ومنها (لَمْ) و(لَمَّا) أُختُها. وتَنفرد (لَمْ) بمصاحبةِ أدوات الشرط وجوازِ انفصال نفيها عن الحال، و(لَمّا) بوجوبِ اتصال نفيها بالحال، وجوازِ الاستغناء بها في الاختيار عن المنفيِّ إن دلَّ عليه دليل. وقد يلي (لَمْ) معمولُ مجزومِها اضطرارًا، وقد لا يُجزَم بها حَملًا على (لا).

ش: يعني المصنف بقوله **ومنها** أي: مِن عوامل الجزم **لم**، ومعناها النفي.

وقولُه **ولَمّا أختُها** أمّا لَمّا فاختلف النحويون فيها: فذهب أكثرُهم إلى أنها حرفٌ مركَّب من حرفين، وأصلها عندهم (لم) زيدَ عليها (ما). وذهب بعضُهم إلى أنها حرفٌ بسيطٌ موضوع هكذا لإفادة معنى النفي للماضي القريب من زمن الحال.

وقال مَن قال بالتركيب: وإنما زادوا (ما) على (لم) للزيادة على **فَعَلَ** وهو **قَدْ** لأنها نفي لقولهم: قد فَعَلَ، و(قد) تدلُّ على قُرب الماضي من الحال، **فهذا نَفيُه**.

[٧: ٦٨/أ] وقد اختلفَ /النحويون في لَمْ ولَمّا: فقيل: إنهما أَثَّرَتا في الصيغة، فدَخَلَتا على الماضي معنًى، فصُيِّرت صيغته إلى المضارع. وقيل: بل دَخَلَتا على المضارع، فقَلَبَتا معناه إلى الماضي، وأَبْقَتا صيغته. وقد تقدَّم قولُ المصنف في شيء من هذا في أول باب من أبواب هذا الكتاب، وهو قوله: **وينصرف إلى المُضيِّ بلَمْ ولَمّا الجازمة**(١)، ولم يُمعن المصنف الكلام على ذلك هناك، ولا ذكرَ فيه خلافًا، ونحن نتكلم على ذلك، فنقول:

مذهبُ س أنَّ لَمْ ولَمّا تَصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه لأنه جعل(٢) لم لنفي فَعَلَ ولَمّا لنفي قَدْ فَعَلَ.

ومذهب أبي العباس(٣) أنهما تَصْرفان معنى المضارع إلى المضيِّ دون لفظه، وأنّ الأصل يَفْعلُ، فدَخَلَتا عليه، وصَرَفَتا معناه إلى المضيِّ، وبقيَ اللفظ على ما كان عليه.

قال أصحابنا: والصحيحُ مذهب س بدليل أنك إذا ناقضتَ مَن أوجبَ قيام زيد فقال: قام زيدٌ، قلت(٤): لم يقمْ زيد، وإن قال: قد قام زيد، قلت: لَمّا يقمْ زيد، والمناقضةُ إنما تكون بإدخال أداة النفي على ما أوجبَه الذي قصدتَ مُناقضة كلامه؛ ألا ترى أنه لو قال زيدٌ قائمٌ فأردتَ مناقضتَه لقلتَ: ما زيدٌ قائمٌ، فدلَّ ذلك على أنّ

---

(١) التسهيل ص ٥.

(٢) الكتاب ٣: ١١٧، ٤: ٢٢٠.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٦٥١ [رسالة].

(٤) في المخطوطات: فقلت.

لَمّا ولم دخَلَتا على الماضي، وغيَّرتا لفظه. وأيضًا فإنَّ صرف التغيير في لم يَقُمْ ولَمّا يَقُمْ إلى جانب اللفظ أَولى مِن صرفه إلى المعنى لأنَّ المحافظة على المعنى أَولى؛ وليست الألفاظ كذلك لأنها خَدَمة للمعاني.

فإن قيل: فهلّا صرفتم التغيير في مثل إنْ قام زيدٌ قام عمرو إلى جانب اللفظ؛ فاعتقدتم أنَّ الأصل يفعل، لكنَّ الأداة غيَّرَت اللفظ إلى المضيِّ، فيكون ذلك أَولى مما ذهبتم إليه مِن صرف التغيير إلى جانب المعنى، وزعمتم أنَّ الأصل فَعَلَ، فدخلتْ عليه أداة الشرط، فقَلبتْ معناه إلى الاستقبال، وأَبْقَت اللفظ على ما كان عليه؟

فالجواب: أنَّ الذي حَمل على ذلك أنَّا إذا اعتقدنا أنَّ أداة الشرط صَرَفت المعنى دون اللفظ كان لذلك سبب؛ وهو أنَّ الشرط يطلب معنى الاستقبال، فلم يمكن أن يَبقى المعنى على المضيِّ، ولو جعلنا أداة الشرط مغيِّرة لِلَّفظ لم يكن سبب؛ إذ لفظ الماضي ولفظ المستقبل يُسَوِّغ دخول أداة الشرط عليهما، فلا يكون لصرف اللفظ موجب، وليس كذلك لم يَقُمْ ولَمّا يَقُمْ؛ لأنَّا إذا جعلنا لم ولَمّا غَيَّرتا صيغة فَعَلَ إلى يَفْعَلْ كان لذلك موجب، وهو أنَّ صيغة فَعَلَ لا تصلح بعدهما، لا يقال: لم قام زيدٌ، ولا لَمّا قام زيدٌ.

وقولُ المصنف **أُختُها** احترازٌ على زعمِه وزعمِ ابنه[(١)] من لَمَّا التي بمعنى إلا كقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[(٢)] في قراءة مَن شَدَّد الميم، المعنى: ما كلُّ نفسٍ إلا عليها حافظ. ومِن لَمَّا التي هي حرفُ وجوب لوجوب على مذهب س[(٣)]، وظرف على مذهب الفارسي[(٤)] في نحو: لَمَّا قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو، وسيأتي الكلام عليها /في آخِرِ فصلٍ من هذا الباب إن شاء الله. [٦٨:٧/ب]

---

(١) شرح التسهيل ٤: ٦٣ - ٦٤.

(٢) سورة الطارق: الآية ٤.

(٣) الكتاب ٤: ٢٣٤.

(٤) الإيضاح العضدي ص ٣١٩.

ولا يحتاج إلى هذا الاحتراز لأنَّ لَمَّا التي بمعنى إلا والتي هي ظرف أو حرفُ وجوب لوجوب على اختلاف المذهبين لا يُحفظ دخولها على مضارع أيضًا؛ وهو إنما يَذكر عوامل الجزم، فلو كانا يدخلان على المضارع لكان ذلك احترازًا منهما. وكذلك قولُه في أول الكتاب[1] **ولَمّا الجازمةِ،** لأنَّ غير الجازمة لا تَدخل على المضارع، فلا ينبغي أن تُقيَّد بالجازمة لأنها إذا دخلتْ على المضارع فلا تكون إلا الجازمةَ النافية للفعل.

وقولُه **وتَنفردُ لَم بمصاحبةِ أدوات الشرط** مثالُ ذلك: إن لم تَقُمْ أَقُمْ. وإنما انفردتْ بذلك دون لَمّا لأنَّ لم يفعلْ نفيُ فَعَلَ، فكما أنَّ فَعَلَ تدخل عليه أدوات الشرط فكذلك نَفْيُه، ولَمّا كانت (لَمّا) نفيُ قد فَعَلَ، و(قد فَعَلَ) لا تدخل عليه أدوات الشرط، لا يقال: إنْ قد قام زيدٌ، كذلك لا يقال: إنْ لَمّا يقمْ زيدٌ. وإنما لم تدخل إنْ على قد فَعَلَ لأنَّ (إنْ) تُخلص الماضي إلى الاستقبال، و(قد) تقرِّبه من الحال، فتعارَضا، وكلاهما حرفُ معنًى، فلم يكن لأنَّ (إنْ) تُغَيِّر مدلول شيئين، وهما قد والفعلُ.

وقولُه **بمصاحبة أدوات الشرط** لا يمكن حملُه على العموم خصوصًا على مذهبه؛ لأنه يزعم أنَّ لولا ولو من أدوات الشرط، يدلُّ على ذلك قولُه في الفصل بعد هذا الباب: **أو كان حرفُ الشرط لو أو لولا**[2]، وقولُه في الفصل الثاني بعده: **لَو حرفُ شرط**[3]، وكلُّها يصحُّ أن تَدخل على المنفيِّ بـ(لم)، فتقول: لو لم يقمْ زيدٌ لقامَ عمرٌو، وإن لم يقمْ زيدٌ لم يقمْ عمرٌو، إلا (لولا) فلا تدخل على لم، لا يقال: لولا لم يقمْ زيدٌ لم يقمْ عمرٌو. وإنما كان كذلك لأنها موضوعة لأنْ يأتي بعدها الاسم ومختصَّةٌ بذلك، فلم يكن لتدخل على (لم) لأنه لا تكون إلا مع فعل، فصحَّ بهذا النقض أنَّ

---

(١) التسهيل ص ٥.

(٢) التسهيل ص ٢٣٩.

(٣) التسهيل ص ٢٤٠.

دعوى المصنف العمومَ في أدوات الشرط غيرُ صحيح؛ فكان ينبغي أن يُخَصِّص أدوات الشرط أو يَستثني لولا.

وقولُه **وجوازِ انفصالِ نَفيِها عن الحال** يعني أنها تنفرد عن لَمّا بأنه يجوز أن يكون نفيُها منقطعًا عن زمان الحال؛ ويجوز أن يكون متصلًا بزمان الحال، فتكون إذ ذاك موضوعةً لمطلق الانتفاء، فلا دلالةَ لها على خصوصية الانتفاء. ويَعنون بزمان الحال أي: زمن الإخبار عن نفي ذلك الفعل. فمثالُ ما كان النفي فيه منقطعًا عن زمان الإخبار قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾[1] لأنه قد انقطعَ انتفاء كونه شيئًا مذكورًا عن زمان الإخبار؛ لأنه زمانَ الإخبار كان شيئًا مذكورًا، ولذلك يحسن أن تقول: لم يكن ثُمّ كان.

ومثَّل المصنف في (شرح الشافية الكافية)[2] الانتفاء المنقطع بالآية المكرمة التي ذكرناها، وهو تمثيل صحيح، وبقول الراجز[3]:

/وكُنتَ إذْ كُنتَ إلهي وَحْدَكا   لم يكُ شيءٌ يا إلهي قَبْلَكا [٧: ٦٩/أ]

وهو تمثيلٌ وَهِمَ فيه إذ ليس من الانتفاء المنقطع لأنه لا يمكن أن يكون تقديره: لم يكنْ شيء يا إلهي قبلك ثم كان شيءٌ قبلك، وإنما كان يكون من هذا النوع لو كان: لم يكُ شيءٌ يا إلهي معكا، لحُسْن: ثُمَّ كان معك. وكذلك مَثَّلَ بالرجز ابنُه[4] متبعًا أباه، فَوَهِما في ذلك إذ لم يُمْعِنا الفكر في ذلك.

ومثالُ ما كان النفي فيه متصلًا بزمان الإخبار قولُه تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾[5]؛ لأن المعنى ليس على نفي الشقاء عنه فيما مضى ثم اتَّصل

---

(١) سورة الإنسان: الآية ١.

(٢) ٣: ١٥٧٣.

(٣) عبد الله بن عبد الأعلى. الكتاب ٢: ٥٤١. والبيت بدون نسبة في سر الصناعة ٢: ٥٤١.

(٤) شرح التسهيل ٤: ٦٤.

(٥) سورة مريم: الآية ٤.

به الشقاء، وإنما أراد نفيه متصلًا بزمان النطق. وكذلك قول الشاعر، وهو الطِّرِمَّاح[1]:

لم يَفُتْنا بالوِتْرِ قَوْمٌ ولِلضَّيْـ ـمِ رِجالٌ يَرضَونَ بالإغماضِ

لا يريد أنهم لم يَفُتْهم فيما مضى ثم فاتَهم زمانَ الإخبار بذلك؛ إذ لا يكون ذلك مدحًا لهم، بل كان يكون هَجوًا لهم.

وقولُه و(لَمّا) **بوجوب اتصال نفيها بالحال** فإذا قلت لَمّا يقمْ زيدٌ فمعناه انتفاء قيامه إلى زمان النطق، ولذلك لا يحسن أن تقول: لَمّا يقمْ زيدٌ ثم قام، وإنما يحسن: لَمّا يقمْ زيدٌ وقد يقوم، أو لا يقوم. وعلة ذلك أنَّ لَمّا يقمْ زيدٌ نفيٌ لقوله قد قامَ زيدٌ، وقد قامَ زيدٌ إخبار عن الماضي المتصل القريب من الحال[2]، فكذلك نفيه. وقال الشاعر[3]:

فإنْ كنتُ مأكولاً فكُنْ خيرَ آكلٍ وإلا فأدْرِكْني ولَمّا أُمَزَّقِ

نفى التمزيق عنه إلى زمان إخباره، لا يريد انتفاء التمزيق فيما مضى ثم مُزِّق.

وقد اضطرب المصنف في (لَمّا) هذه، فقال في هذا الكتاب ما ذكره وشرحناه، وقال في (شرح الكافية)[4]: «لا يشترط كون المنفي بـ(لَمّا) قريبًا من الحال، بل الغالب كونه قريبًا».

وكذلك اختلفت عبارة أصحابنا: فبعضهم يقول[5]: «لَمّا لنفي الماضي المتصل بزمان الحال». وبعضهم يقول[6]: «لَمّا لنفي الماضي القريب من الحال». وزاد المصنف

---

(١) ديوانه ص ١٧٦ وشرح التسهيل ٤: ٦٤. الوتر: الثأر. والإغماض: السماحة بترك الحقّ.

(٢) ك: الماضي المتصل بالحال.

(٣) تقدم البيت في ٩: ١٨٤.

(٤) ٣: ١٥٧٤، وأوله: ولا أشترط.

(٥) المقرب ١: ٢٧١ وشرح المقدمة الجزولية للأبذي ١: ٣٣٦ [رسالة].

(٦) التعليقة على المقرب لابن النحاس الحلبي ٢: ٨٨٤ وهو تفسير قول ابن عصفور المتقدم.

أنَّ نفيها للماضي القريب من الحال ليس شرطًا بل غالبًا، فعلى هذا قد تكون نافية للماضي الذي لا يتصل بالحال ولا يقرب من الحال، فتكون إذ ذاك مُساويةً في النفي لِ(لم) في مطلق الانتفاء.

قال بعض أصحابنا وقد ذكر أنَّ لم لنفي الماضي المنقطع وأنَّ لَمّا لنفي الماضي المتصل بزمان الحال: «هذا هو المعنى الذي لهما بحقِّ الأصالة»[(١)]. قال[(٢)]: «وقد توضَع لَمْ موضع ما، فيُنفى بها في الحال نحو قوله[(٣)]:

أَجِــدَّكَ لَمَ تَغْــتَمِضْ ســاعةً فَتَرقُــدَها مَــعَ رُقَّادِهــا

يريد: ما تَغتمض. ومما يبيِّن ذلك أنَّ أَجِدَّكَ مضمَّن معنى القسم، وأنت لا تقول: واللهْ لم يقمْ زيدٌ، بل تقول: والله ما يقومُ زيدٌ[(٤)]، أو ما قامَ زيدٌ» انتهى.

وقولُه **وجوازِ الاستغناء بها في الاختيار عن المنفيِّ إنْ دلَّ عليه دليلٌ** مثالُ ذلك: قاربتُ المدينةَ ولَمَّا، تريد: ولَمَّا /أَدخلْها، وتقول: نَدِمَ زيدٌ ونَفَعَه الندمُ ونَدِمَ **[٧:٦٩/ب]** غيرُه ولَمَّا، تريد: ولَمَّا ينفعْه الندمُ، وتقول: قامَ زيدٌ وعمرٌو لَمَّا، تريد: لَمَّا يَقمْ، قال الشاعر[(٥)]:

فَجئــتُ قُبــورَهُمْ بَــدْءًا ولَمَّــا فَنادَيــتُ القُبــورَ ، فلــم يُجِبْنَــهْ

أي: ولَمَّا أَكُنْ كذلك. وإنما جاز ذلك في لَمَّا لأنها نفي لِ(قد فَعَلَ)، ويجوز حذف الفعل بعد قد إذا دلَّ عليه دليل، فكذلك جاز حذفُه بعد لَمّا، قال النابغة[(٦)]:

---

(١) هو الأُبَّذي. شرح المقدمة الجزولية له ١: ٣٣٦ [رسالة].

(٢) شرح المقدمة الجزولية له ١: ٣٣٦ – ٣٣٧، وهذا النص يلي الذي قبله.

(٣) تقدم البيت في ٧: ٢١٠، ١١: ٣٧٦.

(٤) والله ما يقوم زيد: ليس في شرح الجزولية.

(٥) رجل من بني أسد. شرح التسهيل ٤: ٦٥ والخزانة ١٠: ١١٣ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣: ٧٢ – ٧٥، ٥: ١٥١ [٤٥٥]. بدءًا: سيِّدًا.

(٦) تقدم البيت في ١: ١٠٣، ٥: ١٣١، ١٧٠، ٣٧٢، ١٤: ٣٩٥.

أَفِدَ التَّرحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لَمّا تَزُلْ برِحالِنا وكأنْ قَدِ

أي: وكأنْ قد زالت.

وأمّا (لم) فلا يجوز حذفُ مجزومها إلا في الضرورة، فيجوز إذا دلَّ عليه المعنى تشبيهًا بـ(لَمَّا)، ومن ذلك قولُ الشاعر[1]:

احْفَظْ وَديعتَك التي استُودِعْتَها يومَ الأَعازبِ إنْ وصَلتَ وإنْ لَمِ

يريد: وإن لم تَصِلْ. ومن ذلك أيضًا قوْل الشاعر[2]:

يا رُبَّ شَيخٍ مِن لُكَيْزٍ ذي غَنَمْ أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وقد كاد ولَمْ

يريد: وقد كاد يَشْمَطْ ولم يَشْمَطْ، فحَذف خبرَ كادَ ومعمولَ لَم.

وقولُه **وقد يَلي لَمْ معمولُ مَجزومِها اضطرارًا** لا يجوز الفصل بين الجازم والمجزوم بشيء، وإذا لم يجز ذلك في الناصب إلا إذنْ لعلّةٍ[3] تَخُصُّها فأَحرى ألّا يجوز في الجازم، وقد جاء ذلك في الضرورة، قال ذو الرمة[4]:

فأَضْحَتْ مَغانيها قِفارًا رُسومُها كأنْ لَمْ سِوى أَهلٍ مِنَ الوَحشِ تُؤْهَلِ

وقال آخر[5]:

---

(١) نُسب البيت لابن هرمة في المقاصد النحوية ٤: ١٩٣٦ والخزانة ٩: ٨ - ١٠ [٦٧٨] وشرح أبيات المغني ٥: ١٥١ - ١٥٢ [٤٥٦]، وهو بيت مفرد في ديوانه ص ١٩١.

(٢) الشطران بلا نسبة في شرح المفصل ٨: ٢٠٢ - ٢٠٣ وضرائر الشعر ص ١٨٣ - ١٨٤ وبينهما شطر فيهما، وهما في شرح التسهيل ٤: ٦٥. أجلح: ذهب شعر مقدم رأسه. وشَمِطَ شعر الرجل: اختلط بياضه بسواده. قال ابن عصفور: «يريد: وقد كان ولم يجلح» .

(٣) انظر شرح المقدمة الجزولية للأُبَّذيّ ١: ٣٣٢ [رسالة].

(٤) الديوان ٣: ١٤٦٥ والخصائص ٢: ٤١٠ وضرائر الشعر ص ٢٠٣ وشرح التسهيل ٤: ٦٥ والخزانة ٩: ٥ - ٨ [٦٧٧]. أَهَلَ المكانُ: عَمِرَ بأهله. وقيل: تُؤهَل: تُنزَل.

(٥) البيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٧٧ وشرح التسهيل ٤: ٦٥ وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٤٢ - ١٤٣ [٤٥٠]. امترينا: تجادلنا.

فذاكَ وَلَمْ إذا نحن امْتَرَينا ... تَكُنْ في الناس يُدْرِكُكَ الْمِراءُ

يريد: كأنْ لم تُوْهَلْ سِوى أَهلٍ من الوحش، وكذلك: ولم تَكُنْ يُدْرِكُكَ المراءُ إذا نحن امْتَرَينا.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: «ذلك من قبيح الضرائر، فلا يقاس عليه في شعر ولا غيره»[١]. قال بعض أصحابنا: «ولا يجوز فيهما الفصل - يعني في لم ولَمّا - لا يجوز أن يفصل بينهما وبين معمولهما». قال: «وكذلك لا تقول: لم يَقمْ زيدٌ ولا يجلسْ عمرٌو؛ لأنك لا تقول: لم في الدار أَقُمْ». قال: «وامتَنع ذلك كما امتنع في حروف الجزاء، ولأنها مع الفعل بمنزلة الفعل، فـ(لم أَفْعَلْ) كـ(فَعَلَ)، و(لَمّا يَفعلْ) بمنزلة: قد فَعَلَ» انتهى.

فكما لا يُفصل بين أجزاء فَعَلَ ولا بين قد والفعل كذلك لا يُفصَل بين لم والفعل وبين لَمّا والفعل. ولأجل أنْ حُملتا على الفعل جاز تقديم معمول معمولَيهما عليهما، فتقول: زيدًا لم أَضربْ، كما جاز: زيدًا ضربتُ، وزيدًا لَمّا أَضربْ، كما جاز: زيدًا قد ضربتُ، وذلك أنَّ الفعل المنفيَّ /حُمل على الفعل الموجب، نحو [٧:٧٠/أ]
إجازتهم: زيدًا لن أَضربَ، كما جاز: زيدًا سأَضرب.

وقولُه **وقد لا يُجزم بها حملًا على لا** أَنشد الأخفش[٢]:

لكنْ فَوارِسُ مِنْ جَرْمٍ وأُسرتُها ... يومَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوفُونَ بالجارِ

فلم يَجزم يُوفُون بـ(لم) إذ قد أَثبت النون. وظاهرُ كلام المصنف جواز ذلك على قِلّة وأنه لا يختصُّ بالضرورة، وإنما أنشده الناس على أنه وقع ذلك في الشعر على سبيل الضرورة.

---

(١) النص بلفظه في شرح الجزولية للأبَّذي ١: ٣٣٦ [رسالة] بلا نسبة.

(٢) تقدم البيت في ١: ١٠٤.

وقولُ المصنف أيضًا **حملًا على لا** ليس بجيد لأنَّ (لا) الغالبُ أنها لا يُنفى بها الماضي؛ ألا ترى أنَّ قولك لا قامَ زيدٌ قليل جدًّا، وإنما ذكروا ذلك حملًا على (ما) لأنَّ (ما) يُنفى بها الماضي كثيرًا.

ومِن أحكام لم ولَمّا انفرادُهما دون لام الأمر و(لا) في النهي بدخول همزة الاستفهام عليهما، وأكثرُه مع لم، وإذا دخلتْ عليهما فذلك على قسمين:

أحدهما: أن يكون ذلك على طريقة الاستفهام حقيقةً عن الفعل المنفيِّ بهما، فإذا قال: أَلَمْ يَقمْ زيدٌ؟ وأَلَمّا يَقمْ زيدٌ؟ فمعناه السؤال عن انتفاءِ قيام زيد فيما مضى.

والقسمُ الآخر، وهو الأكثر: أن يكون ذلك على جهة التقرير، والتقرير هو التوقيف على ما يَعلم المخاطب ثبوته، ولذلك يكون الكلام معه موجبًا حتى إنه يُعطَف عليه صريح الموجب نحو قوله تعالى ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾[1] وقولِه تعالى ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾[2]، فتارةً لا تكون إلا للتقرير فقط نحو قوله تعالى ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾[3]، وتارةً يَنجرُّ مع التقرير مَعانٍ، منها التذكير نحو قوله تعالى ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ﴾. ومنها التهديد والتخويف نحو قوله تعالى ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[4]. ومنها التعجب نحو قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ﴾[5]. ومنها التوبيخ نحو قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾[6]. ومنها الإبطاء نحو قوله تعالى ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾[7].

---

(١) سورة الشرح: الآيتان ١ - ٢.

(٢) سورة الضحى: الآيتان ٦ - ٧.

(٣) سورة الأعراف: الآية ١٧٢.

(٤) سورة المرسلات: الآية ١٦.

(٥) سورة المجادلة: الآية ١٤. ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ﴾.

(٦) سورة فاطر: الآية ٣٧.

(٧) سورة الحديد: الآية ١٦.

ومنها التنبيه نحو قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾[1]. والقَدْرُ الجامع بين هذه كلها هو التقرير.

ويجوز توسُّط الواو والفاء بين الهمزة وبين لم ولَمّا، وهما إذ ذاك للعطف، وتَعطفان ما بعدهما من الجمل على ما قبلهما، وكان القياس أن تتقدم الواو والفاء على لم ولَمّا لأنَّ أصل حروف العطف أن تتقدم على الجملة المعطوفة؛ ولا تكون بين أثناء الجملة، تقول: قام زيدٌ وقد خرج عبدُ الله، ولا يجوز: قد وخرجَ عبدُ الله، فكان ينبغي أن يقال: وأَلَمْ وفَأَلَمْ ووَأَلَمَّا وفَأَلَمَّا، لكن الاستفهام بالهمزة لَمّا كان له صدر الكلام، وحرف العطف قد لا يكون صدرًا، وذلك إذا دخلَ على المفرد نحو: قامَ زيدٌ وبكرٌ، قَدَّموا ما له الصدرُ دائمًا على الحرف الذي يعرو عنه /في بعض الأحوال؛ فلو [٧: ٧٠/ب] كان الاستفهام بغير الهمزة تقدَّم الحرف عليه نحو: قام زيدٌ فهل قام عبدُ الله؟ وإنما كان ذلك كذلك لأنَّ هل في الحقيقة ليست حرف استفهام، والأصل فيها[2] أَهَلْ، فحُذف حرف الاستفهام منها لكثرة استعمالها في الاستفهام، ولذلك إذا اضطُّروا رَجعوا إلى الهمزة، قال[3]:

سائلْ فَوارسَ يَرْبُوعٍ بِجَلْهتِنا أَهَلْ رَأَوْنا بِوادي القُفِّ والأَكَمِ

وزعموا أنَّ هل بمنزلة قد[4]. ولا يتأتَّى ذلك إلا إذا دخلتْ هل على الجملة الفعلية المثبتة، أمّا إذا دخلتْ على الجملة الاسمية فلا تكون إذ ذاك بمنزلة قد لأنَّ قد لا تدخل على الجملة الاسمية.

---

(١) سورة الحج: الآية ٦٣. ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾.

(٢) والأصل فيها ... استعمالها في الاستفهام: سقط من ك.

(٣) تقدم البيت في ١٣: ١١٧.

(٤) الكتاب ٣: ١٨٩.

وزعم أبو القاسم الزمخشريُّ[1] أن الواو والفاء بعد الهمزة في أَوَلَمْ وأَفَلَمْ وأَوَلَمَّا وأَفَلَمَّا واقعتان موقعَهما من العطف من غير تقديم ولا تأخير؛ ويضمر بين الهمزة وحرف العطف جملة فعلية حتى يصحَّ العطف عليها، فيقدّر في كل موضع ما يناسبه، فيقدّر في مثل ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ﴾[2]: أَمَكَثُوا فلمْ يَسيروا، ونحوه. وقد رجعَ عن هذا القول في بعض تصانيفه[3] إلى قول الجماعة. وإنما حَكيتُ رأيه في هذه المسألة لأنَّ غيري ممن صنَّف في هذا العلم حَكاه[4].

وكِلا القولين خارج عن القواعد: أمّا قول الجمهور ففيه دعوى أنَّ الواو والفاء كانا للعطف، وأُخِّرا لأجل همزة الاستفهام لأنَّ لها صدر الكلام. وهو منقوض بدخول حرف العطف على ما له صدرُ الكلام، ولم يُؤخَّر عنه، نحو دخوله على أدوات التحضيض ولام الابتداء وأدوات الشرط، وكلُّ هذه لها صدر الكلام. وأيضًا فإنهما لو كانا لعطف الجمل لكانت الجمل التي قبلها كلها مناسبة لأن تعطف عليها الجمل التي صُدِّرت بهذا الاستفهام؛ وكثير منها لا يصح العطف عليها، ولاسِيَّما على مذهب مَن يشترط المناسبة في عطف الجمل، فلا يعطف أمرًا على خبر، ولا خبرًا على استفهام، ولا عكس ذلك.

وأمّا ما ذهب إليه الزمخشريُّ ففيه دعوى حذف جملة معطوف عليها، وقد التزمت العرب حذفها.

ص: ومنها أدوات الشرط، وهي إنْ ومَنْ وما ومهما وأيٌّ وأنَّى، ومتى وأيَّان، وهما ظرفا زمان. وكسرُ همزة أيَّان لغة سُليم، وقَلَّما يُجازى بها، وتختصُّ

---

(١) الكشاف ١: ٤٧٧، ٣: ٢٨١.

(٢) سورة الحج: الآية ٤٦.

(٣) الكشاف ٢: ١٣٣ والجنى الداني ص ٣١.

(٤) الجنى الداني ص ٣١ ومغني اللبيب ١: ٩.

في الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى. وربما استُفهم بِمَهْما وجُوزيَ بِكَيْفَ معنًى لا عملًا، خلافًا للكوفيين.

ش: قال ابن المصنف[1]: «أدواتُ الشرط كَلِمٌ وُضعت للدلالة على التعليق بين جملتين والحكم بسَبَبِيّة أُولاهما ومُسَبَّبِيّة الثانية، وهذا التعليق نوعان: تعليقُ ماضٍ على ماضٍ، وله حرفان: لو، ولولا. وتعليقُ مستقبل على مستقبل، وله حروف وأسماء» انتهى.

والذي يقوله أشياخنا أنَّ لو ولولا ليستا من أدوات الشرط؛ لأنَّ الشرط عندهم إنما يكون في المستقبل، ولذلك /قال بعض أصحابنا: «أداة الشرط هي الحرف الذي **[٧: ٧١/أ]** يجعل الجملتين في حكم واحدة بأن يربط بينهما ربطًا يتوقف به حصول المتأخرة على حصول المتقدمة من غير وقوع» . قال: «فقولنا (ربطًا يتوقَّف به حصول المتأخرة) إلى آخره ليخرج ما ربط لا على هذا كحرف لو، وقولُنا (من غير وقوع) ليخرج ربطُ لَمّا» انتهى. فأنت ترى هذا قد احترز من لو، وأخرجها عن أدوات الشرط.

وقد رَدَّ الناس على أبي موسى الجزولي حين ذكر القرائن التي تُخَلِّص المضارع إلى الاستقبال، فذكر فيها أدوات الشرط إلا لو[2]، فقالوا[3]: «استثناؤه لو غيرُ مَرضيٍّ لأنها إذا كانت شرطًا خَلَّصَتْه للاستقبال، وإن كانت لِما سيَقع لوقوع غيره صَرَفَتْ معناه إلى المضيِّ، وليست إذ ذاك شرطًا لا في اللفظ لأنها لا تجزم، ولا في المعنى لأنَّ الشرط إنما يكون بالنظر إلى الاستقبال. وإن سمّاها شرطًا من حيث إنها مفتقرةٌ إلى جوابٍ فلْيَسْتَثْنِ لَمَّا لأنها تحتاج إلى جواب، وتدخل مع ذلك على المبهم، ولا تُخَلِّصه للاستقبال، بل تَصرف معناه إلى المضيِّ، نحو قوله تعالى ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ

---

(١) شرح التسهيل ٤: ٦٦.

(٢) المقدمة الجزولية ص ٣٣.

(٣) شرح المقدمة الجزولية للأُبَّذيّ ١: ٢٥٨ [رسالة].

﴿وَجَآءَتۡهُ ٱلۡبُشۡرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِي قَوۡمِ لُوطٍ﴾[1] أي: جادَلَنا» انتهى. فأنت ترى كلام أصحابنا مفصحًا أنَّ (لو) لا تُسمى أداة شرط لأن الشرط عندهم يختص بالمستقبل.

وقولُه **وهي إنْ** أخذ يَعُدُّ أدوات الشرط، فبدأ بـ(إنْ) لأنها أُمّ الباب، إذ هي حرفٌ وُضع للربط المذكور، وهو توقُّف حصول هذه على حصول هذه من غير إشعارٍ بزمانٍ يكون فيه التوقف من لفظها. وإذا قلنا بأنَّ (إذْما) حرف كانت بمعناها، تدلُّ على الارتباط ليس إلا، وسيأتي ذكرها والخلاف فيها إن شاء الله. وما عداهما يدلُّ على الارتباط وزيادة على ما نذكره في واحدٍ واحدٍ إن شاء الله.

وقولُه **ومَنْ** هي لتعميم أُولي العلم، فتنطلق على الملَك والإنسان والشيطان.

وقولُه **وما** هي دالّة على ما كانت تدلُّ عليه وهي موصولة أو استفهامية من الإبهام؛ لكن زاد فيها معنى التوقف. والأصلُ وصلُها لأنها لا تتضمَّن فيه معنىً حرف، ثم ضُمِّنت، فخَرجت منها إما إلى الاستفهام أو إلى الشرط، وبخروجها عنه عملَ ما بعدها فيها، وزادت في الشرط العموم، ولا يلزم في الأصل، فإذا قلت ما تفعلْ أفعلْ فهي عامة في جميع الفعل بمنزلة كلٍّ، ولِشِدَّةِ إبهامها صلحت للشرط، وهي مُبهَمة في أزمان الرَّبْط أيضًا كما كانت مَنْ أيضًا مبهمة في الأزمان، وعامّة في أولي العلم، والأصلُ وصلُها.

وقولُه **ومَهْما** أمّا مَهْما فهي مثلُ ما. وذكر ابن المصنف[2] أنها تكون أعمَّ من ما، وسيأتي ذكرُ الخلاف في ماهِيَّتها وفي تركيبها وبَساطتها.

وقوله **وأيٌّ** أيٌّ عامّة في ذَوي العِلم وغيرهم.

[٧:٧١/ب] وهذه /الأربعة التي هي مَنْ وما ومَهْما وأيٌّ أسماءٌ، تكون مبتدأة ومفعولة ومجرورة بالإضافة وبالحرف إلا مَهْما، فإنها لا تُجَرُّ لا بحرف ولا بإضافة، بل تكون

---

(١) سورة هود: الآية ٧٤.

(٢) شرح التسهيل ٤: ٦٨.

مبتدأة كقوله تعالى ﴿مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٍ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا﴾[1] على أحسن الإعرابين إذ تحتمل أن تكون مفعولة، وتكون المسألة من باب الاشتغال. ومثالُ المفعول قول امرئ القيس[2]:

.... وأنك مَهْما تأمري القلبَ يَفْعَلِ

فمَهْما مفعول ثانٍ لتأمري.

وإذا كُنَّ مفعولاتٍ فلا يكون العامل فيها متقدمًا، بل الفعل بعدها. وإذا كُنَّ مجروراتٍ فالفعلُ الذي يَطلب حرف الجر لا يتقدَّم عليها، بل هو فعل الشرط. ولا يحتاج إلى ذكر استدلالٍ على كون هذه أسماءً، ولا على كون (إنْ) تجزم[3] إذ ذلك أشهر في القرآن وفي كلام العرب من أن يُستَدَلَّ عليه.

وقولُه **وأنَّى** أمَّا أنَّ فلتعميم الأحوال، هكذا ذكر ابن المصنف[4]. وقد عَدَّها الناس في الظروف، فتكون بمعنى أينَ إذا كانت شرطًا. ومثالُ الجزم بها قولُ الشاعر، وهو لبيد[5]:

فأصبَحتَ أنَّى تأتِها تَشْتَجِرْ بها ... كِلا مَرْكَبَيْها تحتَ رِجلِكَ شاجِرُ

وقولُ الآخر[6]:

خَليليَّ أنَّى تأتِياني تَأْتيا ... أخًا غيرَ ما يُرْضيكما لا يُحاولُ

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٣٢.

(٢) صدر البيت: أَغَرَّكِ مِنِّي أنَّ حُبَّكِ قاتِلِي. الديوان ص ١٣ والكتاب ٤: ٢١٥.

(٣) في المخطوطات: تجزمن.

(٤) شرح التسهيل ٤: ٧٠.

(٥) الديوان ص ٢٢٠ والكتاب ٣: ٥٨ والخزانة ٧: ٩١ - ٩٧ [٥١٣]. تبتئس بها: يصبك منها بؤس. وشاجر: مشتبك.

(٦) شرح التسهيل ٤: ٧٠.

ففي مثل هذا تكون شرطية.

وتكون أيضًا استفهاميّةً بمعنى متى وبمعنى أينَ وبمعنى كيف، ذكره الأَعْلَم في (المخترع)[1]، وقال في قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ﴾[2]: «معناه: كيفَ يُحْيي. وقيل ذلك أيضًا في قوله تعالى ﴿فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[3]» . وقال الضَّحَّاك[4]: «معناه: متى شئتم». وقال بعض أصحابنا[5]: «وقد تكون أنَّى بمنزلة كيفَ، تقول: أنَّى زيدٌ؟ تريد: كيفَ زيدٌ؟ والدليلُ على ذلك قول الفرزدق[6]:

أَنَّى بها وبِرأسِ العَينِ مَحْضَرُها ... وأنتَ ناءٍ بِجَنْبَيْ رَعْنِ مَقرومِ

لا كيفَ إلا على غَلباءَ دَوسَرَةٍ ... تأوي إلى عَيدَهٍ للرَّحلِ مَلمومِ

فقولُه (لا كيفَ) دليلٌ على أنه أراد بقوله (أنَّى بها) كيفَ بها».

وقال العُزيزي[7] في (غريب القرآن): «أنَّى لها ثلاثة معانٍ، معنى: كيفَ ومتى وحيث» انتهى.

ولا يتصل بـ(أنَّى) (ما) سواء كانت شرطًا أم غيره.

---

(١) ليس في المطبوع لأنَّ في نسخته المخطوطة سقطًا.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٥٩.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢٣. تفسير الطبري ٣: ٧٤٧ - ٧٤٨.

(٤) تفسير الطبري ٣: ٧٥٠.

(٥) هو الأُبَّذيّ. شرح المقدمة الجزولية له ١: ٣٦٧ [رسالة].

(٦) الديوان ٢: ٧٤٦. رأس العين: اسم موضع. وناقة غلباء: غليظة الرقبة. ودوسرة: عظيمة. ومقروم: جبل، ورعن مقروم: أنفه. والعيده: السيئ الخلق من الإبل وغيرها. والملموم: المجموع المدوّر المضموم بعضه إلى بعض.

(٧) أبو بكر محمد بن عزيز السجستاني العزيزي، أخذ عن أبي بكر بن الأنباري، كان أديبًا فاضلًا متواضعًا، صنف غريب القرآن فجوَّده. مات سنة ٣٣٠هـ. بغية الوعاة ١: ١٧١ - ١٧٢.

وقولُه **ومتى** أمّا متى فظرف زمان لتعميم الأزمنة، ولا تفارق الظرفية، وتكون شرطًا نحو قوله[١]:

متى تأتِهِ تَعشو إلى ضوءِ نارِهِ تَجِدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ مُوقِدِ

واستفهامًا نحو قول الشاعر[٢]:

/متى كان الخيامُ بِذي طُلُوحٍ؟ سُقيتِ الغَيثَ أيَّتُها الخيامُ [٧: ٧٢/أ]

وإذا كانت استفهامًا وقعت خبرًا نحو: متى القتالُ؟ ووَلِيَها الماضي نحو: متى كان الخيامُ؟ والمستقبل نحو: متى تقومُ؟ ولا تجيء بعدها (ما).

وإذا كانت شرطًا جاز أن تجيء بعدها (ما) نحو: متى ما تقمْ أَقمْ، ومنه قولُ الشاعر[٣]:

متى ما تُنْكِروها تَعرِفُوها متى أَقطارِها عَلَقٌ نَفيثُ

و(متى) عند الكوفيين[٤] بمعنى وَسَط، وذلك - زعموا - في لغة هُذيل، تقول: جعلتُه في مَتى كيسٍ، أي: في وَسَطه. وزعموا[٤] أيضًا أنها تكون حرف جرٍّ بمعنى مِنْ، وأنشدوا البيتَ السابقَ وقولَه[٥]:

شَرِبْنَ بماء البحر، ثُم تَرَفَّعتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نَئيجُ

قالوا: معناه: مِن أقطارِها، ومِن لججٍ. ولا يَعرف ذلك البصريون، والرواية عندهم: على أقطارِها، وعلى لُجَجٍ.

---

(١) الحطيئة يمدح قيس بن شماس. ديوانه ص ٥١ [دار صادر] والكتاب ٣: ٨٦. تعشو إلى النار: تأتيها ظلامًا في العشاء ترجو عندها خيرًا. وخير نار: أي نارًا معدة للضيف الطارق.

(٢) تقدم البيت في ١٤: ٣٩٤.

(٣) تقدم البيت في ١١: ٣١٣، وأنبّه هاهنا على أنه ورد في شرح أشعار الهذليين ١: ٢٦٤ في قصيدة لأبي المثلّم.

(٤) تقدم في ١١: ٣١٣.

(٥) تقدم البيت في ١١: ١٩٩، ٣١٣.

وقولُه **وأيَّانَ وهما ظرفا زمان** أي: لا يُستعملان إلا ظرفَي زمان. وأيَّانَ لتعميم الأوقات، فقيل: هي كـ(مَتى) في ذلك. وقيل: تُستعمل في الأزمنة التي تقع فيها الأمور العظام. وتكون استفهامية أيضًا كقوله تعالى ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾[1].

وقولُه **وكسرُ همزة أيَّانَ لغةُ سُليم** يقولون إيَّانَ بالكسر[2].

وقولُه **وقَلَّما يُجازى بها** هذا كما ذُكر، ولِقِلَّة المجازاة بها لم يَحفظ ذلك س، لكنْ حَفِظَه أصحابُه، ومنه قولُ أُمَيَّةَ بنِ أبي عائذٍ الهُذَليّ[3]:

إذا النَّعجةُ الأَدْماءُ كانتْ بِقَفْرةٍ فأَيَّانَ ما يُعْدَلْ بها الرِّئْمُ تَنْزِلِ

وقال آخر[4]:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تأمنْ غيرَنا، وإذا لم تُدْرِكِ الأَمنَ مِنّا لم تَزَلْ حَذِرا

وزعم بعضُ شيوخنا أنَّ الجزم بأَيَّانَ غير محفوظ، قال[5]: ((لكن القياس يقتضي جواز ذلك لأنَّ معنى أَيَّانَ ومتى واحد)). وما زعمَه ليس بصحيح بدليل هذين البيتين السابقين، فإنَّ أَيَّانَ جُزم بها فيهما.

وإذا كانت أيَّانَ استفهامًا وقعتْ خبرًا للمبتدأ نحو قوله تعالى ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾. ويُستَفهَم بها عن المستقبل نحو: أَيّانَ تخرجُ؟ لا عن الماضي، لا يقال: أَيّانَ خرجتَ؟ بخلاف متى، فإنها قد يُستفهم بها عن الماضي، ولذلك قال المصنف: **وتختصُّ في**

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٨٧. ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ٩٩.

(٣) شرح أشعار الهذليين ٢: ٥٢٦. وفيه: النعجة العيناء. وفي ك، ل، ش: النعجة الأدناء. وفي شرح اللمع لابن الدهان ق ٨٥/أ: ((النعجة الأَرثاء)). والأرثاء من الضأن: الرقطاء، وهي التي إن كانت سوداء كان بها لمع بيض، وإن كانت بيضاء كان بها لمع سود.

(٤) شرح التسهيل ٤: ٧١.

(٥) هو الأبذي. شرح الجزولية ١: ٣٦٤ [رسالة].

الاستفهام بالمستقبل، بخلاف متى. وظاهرُ قوله هذا أنها في الاستفهام تختصُّ بالمستقبل، وليس كذلك لأنها إذا كانت استفهاميةً فقد تكون خبرًا كما قلنا في قوله تعالى ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾، وإنما يعني - واللهُ أعلم - أنها تختصُّ بالمستقبل /إذا كان [٧:٧٢/ب] الاستفهام عن الفعل.

وقوله **ورُبَّما استُفهم بِ(مَهْما)** أمَّا مَهْما فنتكلَّم عليها الآنَ كما سبق الوعدُ قبلُ، فنقول: أمَّا ماهِيَّتُها فإنها اسمٌ عند الأكثرين، لا تخرج عن الاسمية. والدليلُ على اسميتها عودُ الضمير عليها كقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾[١]، فقوله (به) عائد على مَهْما. وقال الشاعر[٢]:

إذا سُدْتَهُ سُدتَ مِطواعةً ... ومَهما وَكَلْتَ إليه كَفَاهْ

فالهاء في كَفَاه عائدة على مَهما.

وذهب أبو زيد السُّهَيليُّ[٣] إلى أن مَهْما تكون اسمًا، وتكون حرفًا، فإذا عاد عليها الضمير كانت اسمًا، وإذا لم يَعد عليها ضمير كانت حرفًا. واستَدلَّ على أنها لا يعود عليها ضمير فتكون حرفًا بقول زُهير[٤]:

ومَهْما تَكُنْ عندَ امْرِئٍ مِن خَليقةٍ ... ولو خالها تَخْفى على الناس تُعْلَمِ

ووجهُ استدلاله من هذا البيت أنه أَعرب مَهْما حرف شرط بمعنى إنْ، و(مِن خليقة) اسم تَكن، و(مِنْ) زائدة، كأنه قال: وإنْ تَكُنْ عندَ امرئٍ خَليقةٌ.

وإلى كون مِن زائدة ورفع خليقة بـ(تَكُنْ) ذهبَ أيضًا أبو محمد بن السِّيد[٥].

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٣٢. ﴿ وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾.

(٢) المتَنَخِّل الهذلي. شرح أشعار الهذليين ٣: ١٢٧٧.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٦٨٨ وشرح المقدمة الجزولية للأُبَّذيّ ١: ٣٥٣ [رسالة].

(٤) شعره ص ٣٧ وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٣٢٧ - ٣٢٨ [٥٣٠].

(٥) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٢٨٩.

ولا يتأتَّى ذلك إلا على مذهب مَن يعتقد أنَّ مَهما في البيت حرف؛ والصحيح أنها لا تكون حرفًا. وهذا البيت لا حُجَّةَ فيه لأنه يمكن أن يكون فيه ضميرٌ يعود على مَهما، فيكون إعراب مَهما مبتدأ، و(تَكُنْ) في موضع خبره، وفي (تَكُنْ) ضميرٌ يعود على مَهما، وأَنَّثَه حملًا على المعنى لأنها واقعة على الخَليقة، وهو اسمُ تَكُنْ، وقولُه (عندَ امرئ) في موضع الخبر، و(مِن خَليقةٍ) تفسير، و(مِنْ) فيه كـ(مِنْ) في قوله تعالى ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ ﴾[1].

ويَلزم على مذهب أبي زيد السُّهَيليّ أن تكون مِن في قوله مِن خليقةٍ زائدةً لأنه لا ضميرَ في تَكُنْ فيَرتفعَ خَليقة به؛ وتكون مِن زيدتْ في الواجب، وذلك لا يجوز إلا على مذهبٍ ضعيفٍ مَرجوح، فثَبَتَ أنَّ الصحيح مذهب الجمهور.

ولِثُبوتِ اسميَّتِها لا تُوجد في كلامهم إلا مُبتَدأة عائدًا عليها ضمير، أو مُفَرَّغًا لها العامل، فتكون مَعمولةً له نحو قولك: مَهما تَصنعْ أَصنعْ، ومِن ذلك قولُ الشاعر[2]:

قد أُوبِيَتْ كُلَّ ماءٍ فَهْيَ ضاويةٌ ... مَهما تُصِبْ أُفُقًا مِنْ بارِقٍ تَشِمِ

يصف حميرًا قد أَجهَدها العطش، فيَبِسَتْ أَجوافُها، وهي لا تُقْدِم على ماءِ الأنهار والعيون فَزَعًا من الصائد، فهي تَشيم البرقَ، وتَرتقب نزولَ القَطْر لِتَرِدَه، وضاوية مِنَ الضَّوَى، وهو الهزال، والضَّوَى أيضًا ضَعف الخلق وصِغَره. فـ(مَهْما) مفعولٌ مُقَدَّمٌ لـ(تُصِبْ)، وقولُه أُفُقًا منصوب على الظرف.

[٧: ٧٣/أ] وقد وقعَ لبعض الأُدَباء النُّبَلاء[3] في مكاتبةٍ قولُه «ومهما /شككتُ في شيء فلست أَشُكّ في محبتك». وغَلَّطه في ذلك صاحب (كتاب الترشيح)[4] من حيث

---

(١) سورة فاطر: الآية ٢. ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾.

(٢) تقدم البيت في ٧: ٦٩.

(٣) الحكاية رواها الأبَّذيُّ في شرح الجزولية ١: ٣٥٤ - ٣٥٥ [رسالة] عن خطّاب المارِديّ.

(٤) هو أبو بكر خَطّاب المارِديّ.

استعملَ مهما غير عائد عليها ضمير ولا معمولةً لعامل متأخِّرٍ عنها مُفَرَّغٍ لها، قال: ((والصواب أن يقول: ومَهما شَكَكتُ فيه من شيء)).

واختَلف النحويون أيضًا في مَهما من حيث البساطة والتركيب، فذهب الخليل[(١)] إلى أنها مركَّبة مِن (ما) التي هي اسم جزاء و(ما) التي تُزاد بعد الجزاء نحو أَيْنَما؛ فكان الأصل: ما ما، فاستَقبحوا التكرير، فقَلبوا الألف الأولى هاء، وجعلوها كالشيء الواحد، ونظير ذلك قولهم حاحى[(٢)] زيدٌ وحَيْحى زيدٌ، فقلبوا الألف ياء كراهية اجتماع الأمثال. وكذلك دَهْدَهْتُ الحجرَ[(٣)] ودَهْدَيْت، قَلبوا الألف الأخيرة ياء كراهية اجتماع الأمثال.

وذهب الأخفشُ والزَّجاج[(٤)] والبغداديون[(٥)] إلى أنها مركبة مِن (مَهْ) بمعنى اسْكُتْ[(٦)] و(ما) الشرطية. قالوا[(٧)]: وقد تُستعمل بعد (مَهْ) (مَن) التي هي اسم شرط، وأنشدوا[(٨)]:

---

(١) الكتاب ٣: ٥٩ - ٦٠.

(٢) حاحيت بالمعزى: دعوتها.

(٣) دهدهت الحجر: دحرجته.

(٤) كذا في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠: ٧٢ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٦٩٠. وذكر هذا القول في معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٦٩ وقال قبله: ((وقالوا)). وفي إعراب القرآن للنحاس ٢: ١٤٦ أنَّ الزجاج قال فيه: ((قال بعضهم)).

(٥) شرح القصائد السبع ص ٤٥ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٦٢١ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٦٩٠ وشرح المقدمة الجزولية للأبَّذي ١: ٣٥٥.

(٦) ك، ل، د: السكت.

(٧) شرح المقدمة الجزولية للأبَّذي ١: ٣٥٥.

(٨) البيت بلا نسبة في شرح القصائد السبع ص ٤٥ وشرح المفصل ٤: ١٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٩٦ والخزانة ٩: ١٦ - ١٧ [٦٨٣].

أَماوِيَّ مَهْمَنْ يَسْتَمِعْ في صَديقِهِ أَقاويلَ هذا الناسِ ماوِيَّ يَنْدَمِ

قالوا: وإنما قُلبت هاءً لأنَّ هذه الألف مِثلها تُقلب في الوقف كألف أَنا، ولأنها خَفِيَّة مِثلها، وإنما خَصُّوا الأُولى تنبيهًا على أنَّ الأُولى هي المعتمد والثانية لغة.

وقيل: زاد فيها بالتركيب معنًى لا يكون في ما، وهو التساوي في الأقوال والمشاكلة في الأفعال، أعني بين الشرط والجزاء، فإذا قلتَ: مهما تَصنعْ شيئًا أَصنعْ مِثله، فمعناه: لا أَكْبُرُ عن صَغيرِ فِعلِك، ولا أَصغُرُ عن كَبيرِه.

وذهب س[١] إلى أنه يجوز أن تكون مَهْ أُضيفَ إليها ما، ولا يكون هذا إلا بأن تكون ما شرطية؛ لأنها لو كانت حرفًا لكانت بمنزلة إذْما، ولم تكن اسمًا، لكنَّها اسم بكونها مفعولة، وبِعَود الضمير عليها.

وقد رَدَّ الناس على مَن قال إنها مركبة مِن (مَه) التي هي اسم فعل ومِن (ما) الشرطية بأنَّ مِثل هذا لم يجئ من كلامهم - أعني من تركيب اسم الفعل مع غيره وجعلهما كالشيء الواحد - لأنه بمنزلة جملة، فكما أنَّ الجملة لا تُرَكَّب مع غيرها فكذلك أسماء الأفعال.

ورُدَّ أيضًا على من قال إنه حدَث فيها بالتركيب معنًى: لا أَصغُر عن كَبيرِ فِعلك ولا أَكبُر عن صَغيرِه، بأنَّ ذلك لا يسوغ في قوله تعالى[٢]: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾.

وقد رَدَّ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور على مَن قال إنها مركبة من (مَهْ) و(ما)، فقال[٣]: «لا يخلو أن يجعلهما كالشيء الواحد أو لا[٤] يجعلهما كالشيء

---

(١) الكتاب ٣: ٦٠.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٣٢.

(٣) شرح الجمل ٢: ١٩٥ - ١٩٦.

(٤) أو لا ... كالشيء الواحد: سقط من ك.

الواحد، فإن لم يجعلهما كالشيء الواحد فلا يخلو أن يكون الجازم مَهْ أو ما، فإن كان الجازم مَهْ فلا ينبغي أن يجزم إلا فعلًا واحدًا لأنه أمر، والأمرُ لا يَطلب إلا جوابًا خاصة، وهذا قد جَزم فعلين، فدلَّ على بُطلان قوله. وإن قال إنَّ الجازم (ما) فباطلٌ لأنَّ العرب تقول: بِمَهْما تَمرُرْ أَمرُرْ به، ولا تَفصل بين المجرور وحرف الجر بشيء، فدلَّ على بُطلان مذهبهم. وإن قال إنَّ مَهْ مع ما كالشيء الواحد فيقال له: لا يُدَّعى التركيب إلا بدليل، ولا /دليل على ذلك)). انتهى كلام الأستاذ أبي الحسن، وفيه [٧: ٧٣/ب] تعقب من وجهين:

أحدهما: أنه رَدَّدَ في الردِّ على مَن قال بالتركيب، فقال: ((لا يخلو أن يجعلهما كالشيء الواحد أو لا يجعلهما كالشيء الواحد))، وهذا الترديد هنا لا يَسوغ لأنه إنما يتكلم مع مَن قال إنها مركَّبة مِن مَهْ وما، ومَن قال بالتركيب فقد جعلَهما كالشيء الواحد، فلا يَصلح أن يُرَدِّدَ عليه التقسيم لأنَّ مذهبه لا يقبل الترديد لأنه قد جزَم بالتركيب، وجعلهما كالشيء الواحد.

التعقُّب الثاني: قوله ((إنَّ الجازم ما فباطلٌ لأنَّ العرب تقول: بِمَهْما تَمرُرْ أَمرُرْ به، ولا تفصل بين المجرور وحرف الجر بشيء)) وهذا ليس كما زعَم، لا تقول العرب: بِمَهْما تَمرُرْ أَمرُرْ به، ولا تُدخل على مَهما عامل جرّ، لا حرف جر ولا إضافة اسم، وقد نَصَّ الناس على ذلك، ولا يوجد ذلك في كلامهم البتَّة، ليس من كلام العرب: على مَهْما تَمرُرْ أَمرُرْ عليه، ولا: إلى مَهما تَنظرْ أَنظرْ إليه، البتة، فهذا غلطٌ من ابن عصفور فاحش. وإنما غَلَّطه في ذلك كونُه قاسَها على (ما) الشرطية، و(ما) الشرطية تتصرَّف بوجوه الإعراب، بخلاف مَهْما، فإنها لا تكون إلا مبتدأة أو مفعولة غير مقيَّدة بحرف جرّ، ولا يضاف إليها فيقال: جهةَ مَهما تَقصدْ أَقصدْ.

وكذلك أيضًا وَهِمَ ابن عصفور، فنَسب إلى مَن قال بعدم التركيب أنها بمعنى: لا أَكبُر عن صغيرِ فِعلك ولا أَصغُر عن كبيرِه، وإنما نقَل الناس ذلك عمَّن قال بأنها مركَّبة.

وذهب بعض النحويين[1] إلى أنَّ مهما اسمٌ بسيط ليس مركبًا من شيء، ووزنه فَعْلى، والألف فيه للإلحاق أو للتأنيث، فإن كانت للإلحاق فالتنوينُ زال لأجل البناء.

فتلخَّص في مهما أربعة مذاهب: الجزمُ بالبساطة، والجزمُ بالتركيب مِن: ما ما، والجزمُ بالتركيب مِن: مَهْ ما، والتجويزُ بأن تكون مركَّبة مِن: مَهْ ما.

والذي نختاره أنها ليست مركَّبة، وأنها موضوعة كلمة مفردة بسيطة؛ لأنَّ دعوى التركيب لم يَقُم عليها دليل، ولأنَّ مَن يَدَّعي أنَّ أصلها (ما ما) فيضعُف لأنه أصلٌ لم يُنطق به في موضع من المواضع.

فرع: إذا سَمَّيتَ بِ(مَهْما) فمَن قال بالتركيب حَكى، ومَن قالَ بالبساطة منعَ الصرف، فإن كانت الألف للتأنيث امتنعَ الصرف للتأنيث اللازم، وإن كانت الألف للإلحاق امتنعَ الصرف للعَلَميّة وشبهِ ألف الإلحاق في هذه الحالة بألف التأنيث. وثمرةُ الخلاف تظهر إذا نَكَّرناه بعد التسمية، فمَن قال بالتركيب قال: مررتُ بِمَهْمَى ومَهْمَى آخر، فحَكى فيهما ولم يُنوِّن، ومَن اعتقد أنها ألف التأنيث لم يُنوِّن أيضًا، ومَن اعتقدَ أنها ألف الإلحاق نَوَّنَ، فقال: مررتُ بِمَهْمًى ومَهْمًى آخَر؛ لأنه قد زالت العَلَميّة فانصرف.

وأمّا قولُ المصنف **ورُبَّما استُفهِم بـ(مَهْما)** فقد ذكر ذلك غيرُه، قالوا: نَدَرَ في مَهما مجيئُها استفهامًا، وأنشد أبو علي[2]:/

[٧: ٧٤/أ] /مَهْما لِيَ الليلةَ مَهْما لِيَهْ أَوْدى بِنَعْلَيَّ وسِرْبالِيَهْ

وقولُه **وجُوزِيَ بـ(كيفَ) معنًى لا عملًا** أمّا كيفَ فهي اسم[3] لتعميم الأحوال، وسيأتي الكلام فيها وفي مَعنَيَيْها من الاستفهام والشرط في (باب تتميم الكلام على

---

(١) ذكره ابن عصفور في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٩٥ ولم يسمِّ قائله.

(٢) تقدم في ١١: ٢٠١. وأنشده أبو علي في البغداديات ص ٣١٤ والعضديات ص ٥١.

(٣) ل: إنما كيف بمعنى اسم.

كلمات مفتقرة لذلك) إن شاء الله تعالى، وإنما نتكلَّم هنا فيما أشار إليه المصنف، فنقول: إذا تَعَلَّقَت بجملتين فلا تعمل شيئًا، بل يرتفع الفعلان، فتقول: كيف تكونُ أكونُ، حَمْلًا على الاستفهامية.

وإنما قَصَّرتْ عن أسماء الشرط من وجهين:

أحدهما: أنه لا يكون جوابها إلا نكرة، وجواباتُ أسماء الشرط تكون معارفَ ونكرات، يقول القائل: كيف زيدٌ؟ فتقول: سَخِيٌّ، أو بخيلٌ، ولا يقال: السَّخِيُّ ولا البخيلُ، ويقول: ما عندك؟ فتقول: خيرٌ، و الخيرُ، ويقول: أيُّ الناس عندك؟ فتقول: رجلٌ يُعجبك، أو زيدٌ، أو هند. هكذا ذكر الأستاذ أبو الحسن بن عصفور.

وفي هذا الكلام تجوّز لأن أسماء الشرط لا يكون جوابها لا معارف ولا نكرات، إنما يكون جوابها الجمل. لكن يُتَأَوَّلُ كلامُه على أنه أراد: وجواباتُ أسماء الشرط إذا استُعملن لمحض الاستفهام، وخَرجن عن معنى الشرط، يكون الجواب بالنكرة والمعرفة، أمّا إذا بَقين على الشرط هُنَّ، أو استُعملت كيف في الشرط، فلا يكون جواب شيء منهن لا نكرة ولا معرفة، بل يكون الجواب إذ ذاك جملة اسمية أو فعلية على ما يَتَقَرَّر إن شاء الله.

والوجه الثاني الذي ذكروا أنَّ كيفَ قَصَّرت فيه عن أدوات الشرط هو أنَّ الفعلين بعد أسماء الشرط قد يكونان متَّفِقَين نحو: إنْ تقمْ أَقمْ، ومختلفَين نحو: إنْ تقمْ أغضبْ، ولا يكونان بعد كيفَ إلا متَّفقَين نحو: كيفَ تصنعُ أَصنعُ، ولا تقول: كيفَ تقوم أَخرج، فلمّا قَصَّرت كيفَ عن أدوات الشرط فيما ذكر لم يُجزم بها.

وقيل: حُملت في منع الجزم بها على إذا، فخالفتْ أدوات الاستفهام كما خالفتْ إذا حيثُما.

وقيل: إبقاء للأصل؛ لأنَّ تضمين معنى الحرف هو الأصل لا عمله، لكنَّهم خالفوا بـ(أينَ) و(متى)، وبقيتْ (كيف) دالَّةً على الأصل.

وتلحقها (ما) نحو: كيفَما تكون أكون، لا على جهة[١] اللزوم، وذلك على جهة التأكيد لضعف الارتباط بها.

وقولُه **خِلافًا للكوفيين** يعنهم أنهم يُجازون[٢] بها معنًى وعملًا، فيجزمون بها، فيقولون: كيفَ تكنْ أكنْ. ووافقهم على ذلك من البصريين أبو علي محمد بن المستنير الملقب بقُطْرُب[٣].

وذهب بعض النحويين إلى أنها تَجزم إذا كان معها ما كـ(حيثُما)، فتقول: كيفَما تكنْ أكنْ.

وقال أبو زيد السُّهَيليُّ: «س[٤] يُطلق القول بأنها يُجازى بها إطلاقًا من غير استثناء، والخليلُ يتوقف فيها، ويقول[٤]: الجزاءُ بها مُسْتَكْرَه. وكثيرٌ من النحويين منعوا الجزاء بها، ونَصروا مذهب الخليل في كراهية ذلك بأن قالوا: هي حال[٥] في الأصل، [٧:٧٤/ب] ولا يصح أن يكون المجازى /بها على جميع الأحوال المخاطَب أو الغائب. وهذا احتجاجٌ باطل إذ يلزم مثله في أينَ ومتى وغيرهما، ومن الذي يَقدر أن يكون مع غيره حيثُما حَلَّ إلا أن يُربَط به رَبْطًا ويُمْزَج مَزْجًا؟ وإنما قولُنا أينما تكنْ أكنْ مسامحة وكلام خرج على الأغلب، وكذلك كيف، إذا قلت: كيفَ تجلس أجلس، تريد الغالب من أحواله والممكن من هيئاته، وما لا يمكن لا يراد لا في كيف ولا في أين ولا في متى ونحوهن.

إذا ثبتَ ما قلناه فالامتناع من المجازاة بها والمجازاة بها على الإطلاق لا يصح، لاسيَّما وهو موجود، قال تعالى ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[٦]، و﴿فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ

(١) على جهة اللزوم وذلك: سقط من ك.
(٢) الإنصاف ٢: ٦٤٣ – ٦٤٥ [٩١].
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٩٦.
(٤) الكتاب ٣: ٦٠.
(٥) هي حال: سقط من ل.
(٦) سورة المائدة: الآية ٤٦.

﴿يَشَآءُ﴾[1]. وباطلٌ أن تكون هنا استفهامًا، فلم يبق إلا أن تكون شرطًا مؤخرًا في اللفظ كما تؤخَّر إنْ مع الفعل إذا قلت: أقومُ إنْ قمتَ، فلا يَصح إذًا الامتناع من الجزاء بها مع هذا الشاهد الجليّ. ولا يجوز على الإطلاق لاتِّفاق العرب والنحاة على أنه لا يجوز: كيفَ تجلسْ أَقُمْ، ولا: كيف تخرجْ أَنَمْ، إذا اختلف الفعلان، وهذا كلُّه جائز في أين ومتى وغيرهما، فثبت أنَّ كيفَ يُجازى بها إذا اتَّفق الفعلان، ويجوز ذلك فيها جوازًا حسنًا، تقول: كيفَ تجلسْ أجلسْ، وكيفَما يصنعِ الإمامُ أصنعْ، وكيف تشأْ أنْ تُنفق أُنفقْ. فإذا اختلف الفعلان نحو ما تقدم قبلُ فلا تجوز المجازاة بها على كل حال لأنه لا يشترك المختلفان في حالة واحدة؛ لأنَّ كيف تعطي الحال. ويجوز اشتراك الفعلين المختلفين في الزمان والمكان وعلى شخص واحد، واتِّفاق الفعلين في ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ لأنَّ المعنى: يُنفق كيف يشاء أن يُنفق)). انتهى كلام السهيلي. وظاهرُه يدلُّ على جواز المجازاة بها من حيث المعنى إذا اتَّفق الفعلان، وأمّا مِن حيث عملُ الجزم فليس فيه تصريحٌ بذلك.

وقد منعَ من ذلك البصريون إلا قُطْرُبًا، قال س[2]: ((وسألتُ الخليل عن قوله: كيفَ تَصنعْ أَصنَعْ. قال: هي مُستكرَهة، وليست من حروف الجزاء. ومخرَجُها على[3] الجزاء لأنَّ معناها: على أيِّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ)).

والصحيح أنَّ الجزم بها لا يجوز لأنه إحداثُ لغة، ولا يجوز إحداث اللغات، وقد ثبتَ ارتفاعُ الفعل بعدها في قوله تعالى ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾، فلا يجوز الجزم إلا بِسماع، ومَن أجازه صَرَّح بأنه إنما أجاز ذلك قياسًا. وينبغي أيضًا أن لا تجوز المجازاة بها مِن حيث المعنى إلا إن ثَبت[4] ذلك من لسان العرب كثيرًا بحيث يصير قانونًا كليًّا

---

(١) سورة الروم: الآية ٤٨. ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾.

(٢) الكتاب ٣: ٦٠.

(٣) الذي في المخطوطات: ((عن))، والتصويب من الكتاب.

(٤) ل، ش: أن يثبت.

تُبنى على مثله القواعد؛ ولا ينبغي أن يُلتفت إلى تمثيل النحاة بقولهم: كيفَ تصنعْ أَصنعْ، وكيفَ تَجلسْ أَجلسْ، وإن كان لا يَنبو عنه الطبع، حتى يَثبت ذلك من كلام العرب، فكم مِن كلام يقبله الطبع، وليس من كلام العرب؛ ألا ترى إلى قول العامّة:
[٧: ٧٥/أ] هذا أمر لا يُكَيّف، واشتقاقُهم هذا الفعل من كيفَ لا /يَنبو عنه الطبع، وليس من كلام العرب، بل هو لفظ ولَّدَته العامة. وكذلك إدخالُهم الألف واللام على (كيفَ)، فيقولون الكَيْف.

وظاهرُ الآيتين الكريمتين - وهما قوله تعالى ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾، و﴿فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ - أنَّ (كيف) فيهما ليست للاستفهام حقيقة، ولا يدلُّ ذلك على أنه جُوزي بها من حيث المعنى لا من حيث العمل؛ بل يدلُّ ذلك على الربط، والربطُ[1] أَعَمُّ مِن أن يكون ذلك على جهة المجازاة المعنوية وغيرها؛ ألا ترى إلى قولك: حينَ تقومُ أقومُ، لا يدلُّ ذلك على أنَّ (حين) للمجازاة، بل هي ظرفٌ محض، يقع فيه الفعل المتصل بها والفعل العامل فيها. وإذا ثبتَ أنَّ الربط أَعَمُّ مِن أن يكون لِمُجازاةٍ أو لغيرها احتملَ قوله تعالى ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ أن يكون من الربط غير الجزائي، وإذا احتملَ ذلك لم يكن فيه دليلٌ على إثبات الْمُجازاة بـ(كيف) من حيث المعنى، فيُحتاج في إثبات ذلك إلى دليلٍ جَلِيٍّ نَصٍّ من كلام العرب لا يحتمل التأويل؛ فلذلك ذهبْنا إلى أنَّ الْمُجازاة بها من حيث المعنى تحتاج إلى دليلٍ يُثبتها. وقال في (البسيط): ((والارتباطُ فيها قليلٌ كقولنا: كيف تكونُ أكونُ، والأكثرُ عدمُ الارتباط)).

ص: ومِن أدوات الشرط إذْما، وحيثما وأينَ وهما ظرفا مكان. وما سِوى إنْ أسماءٌ متضمّنة معناها، فلذلك بُنيتْ إلا أيًّا. وفي اسميّة إذْما خلاف. وقد تَرِدُ ما ومَهما ظرفَي زمان. وأيٌّ بِحَسَبِ ما تُضاف إليه.

---

(١) والربط: سقط من ك.

ش: أمّا إذْما فمِن استعمالها شرطًا قولُ الشاعر، وهو العبّاس بن مِرداس السُّلَميّ[(١)]:

إذْما أتيتَ على الرسولِ فَقُلْ لَهُ ... حَقًّا عليكَ إذا اطْمَأنَّ الْمَجْلِسُ

يا خيرَ مَنْ ركبَ المطيَّ ومَن مَشى ... فوق التراب إذا تُعَدُّ الأَنْفُسُ

ومِن الجزم بها قولُ عبد الله بن همّام السَّلولي[(٢)]:

فإذْما تَرَيْني اليومَ مُزْجًى مَطيَّتي ... أُصَعِّدُ سَيْرًا في البلاد وأُفْرِعُ

فإنِّيَ مِن قَومٍ سِواكُمْ وإنَّما ... رِجاليَ فَهُمْ بالحجازِ وأَشْجَعُ

وقولُ الآخر[(٣)]:

وإنك إذْما تأبَ ما أنتَ آمِرٌ ... بهِ لا تَجِدْ مَنْ أنتَ تأمُرُ فاعِلا

ومِنَ الجزم بـ(حيثُما) قولُه[(٤)]:

حيثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ... ـهُ نَجاحًا في غابِرِ الأَزمانِ

ومِنَ الجزم بـ(أينَ) قولُه تعالى ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[(٥)]، وقولُ الشاعر، وهو ابن همَّام السَّلُولي[(٦)]:/ [٧:٧٥/ب]

---

(١) الأول له في الكتاب ٣: ٥٧ والبيتان في شرح أبياته ٢: ٩٣ . ٣٤ والخزانة ٩: ٢٩ - ٣٣ [٦٨٦].

(٢) البيتان له في الكتاب ٣: ٥٧ والخزانة ٩: ٣٣ . ٣٨ [٦٨٧]. أُزجي: أسوق. وصعَّد في الوادي: انحدر فيه. وأَفْرَعَ: صعد وارتفع.

(٣) شرح عمدة الحافظ ص ٣٦٥، وشرح التسهيل ٤: ٦٧ وعجزه فيه: به تُلفِ مَن إياه تأمر آبِيا. وفيه رواية أخرى في بعض المصادر.

(٤) شرح عمدة الحافظ ص ٣٦٥ وشرح أبيات المغني ٣: ١٥٣ . ١٥٤ [٢٠٣].

(٥) سورة النساء: الآية ٧٨.

(٦) البيت له في الكتاب ٣: ٥٨. وهو بيت مفرد في شعره ص ٨٣. العيس: الإبل البيض.

أينَ تَضربْ بنا العُداةَ تَجِدْنا   نَركَبُ العِيسَ نَحوَها لِلتَّلاقي

وقولُه **وهما ظَرفا مَكان** يعني حيثُما وأينَ، وهما لتعميم الأمكنة، ولا يخرجان عن الظرفية. ويَفترقان بأنَّ أينَ لا تكون إلا شرطًا أو استفهامًا، وأمّا حيثُما فلا تكون إلا شرطًا، وكانت قبل دخول (ما) اسم مكان عاريًا من معنى الشرط مختصًّا بالإضافة إلى جملة[1]، وقد تقدَّم للمصنف الكلامُ عليها في الظرف[2]. ولا تعمل في الأفعال، ثم أخرجوها إلى الجزاء، فضمَّنوها معنى إنْ، وجعلوها اسمَ شرط، فلَزِمَهم إتمامُها وحذف ما تضاف إليه، ثم أَلْزَموها (ما) تنبيهًا على السلوك بها غير مسلكها الأول.

وقولُه **وما سِوى إنْ أسماء متضمّنة معناها فلذلك بُنيتْ** يعني أنَّ أسماء الشرط - وهي ما عدا إنْ - تضمَّنت معنى إنِ الشرطية، فبُنيت لذلك؛ لأنَّ مِن أسباب البناء أن يكون الاسم قد تضمَّن معنى الحرف، وهذا يُخالف مذهبَه الذي قَرَّره في تصانيفه مِن أنَّ الاسم إذا كان على حرفٍ واحد أو على حرفين فإنما عِلَّةُ بنائه شبهُه بالحرف من حيث الوضع؛ لأنَّ أصل الحرف عنده أن يوضَع على حرفٍ واحد أو على حرفين؛ وأسماءُ الشرط منها ما هو على حرفين، وذلك مَنْ وما، ومَهْما إذا قلنا إنَّ أصلها (ما) الشرطية وزيدتْ عليها (ما) للتوكيد، فكان ينبغي على ما قَرَّر هو من مذهبه أن يقول: «وما سِوى إنْ أسماءٌ يُبنى منها ما كان على حرفين لِشبهِه بالحرف وَضْعًا، وما كان على أَزْيَدَ يُبنى لتضمُّنه معنى الحرف، وهو إن الشرطية» فالقولُ هنا بأنها أسماء متضمّنة معنى إنْ، فلذلك - أي لتضمُّنها - بُنيتْ مُخالفٌ لِما قَرَّرَ في كتبه، قرأتُ على الشيخ العالم شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي الفتح الحنبلي قَدم علينا القاهرة، وبها توفي في قَدْمته هذه، قال: قرأتُ على الشيخ جمال الدين أبي عبد الله بن مالك - يعني مصنف هذا الكتاب - قولَه في ألفيّته المسمّاة بالخُلاصة:

---

(١) إلى جملة ... ثم أخرجوها: سقط من ل.

(٢) انظر ٨: ٦٤ - ٦٨.

والاسمُ منه مُعْرَبٌ ومَبْنِي ... لِشَبَهٍ مِنَ الحروف مُدْنِي
كالشَّبَه الوَضْعيِّ في اسْمَيْ جِئْتَنا ... والمعنويِّ في مَتى وفي هُنا
وكَنِيابةٍ عنِ الفعلِ بِلا ... تَأَثُّرٍ، وكافْتِقارٍ أُصِّلا

فعند هذا المصنِّف في هذا الكتاب أنَّ سبب البناء هو شَبَهُ الحرف، ثم نَوَّعَ وجوه الشبه إلى ما ذكر، ثم ذكر أنَّ مِن أنواع الشَّبَهِ الشَّبَهَ[1] الوضْعيَّ كما شرحناه.

وقولُه **إلا أَيًّا** يعني أنها لا تُبنى وإنْ ضُمِّنتْ معنى إن الشرطية. وسببُ ذلك على زعمه قد تقدَّم في (باب الإعراب)[2].

وقولُه **وفي اسميّة إذْما خلافٌ** زعمَ س[3] أنَّ إذْما حرفٌ مثل إنْ. وذهب أبو العباس[4] وابن السراج[5] وأبو علي[6] إلى أنها اسم ظرف زمان، كانت /لِما مضى، **[٧: ٧٦/أ]** فزيدَ عليها ما وجوبًا في الشرط، فجُزم بها.

استَدَلَّ س على صحة مذهبه بأنها رُكِّبَتْ مع ما، وصارت معها كالشيء الواحد، فبَطَلَ دلالتها على معناها الأول بالتركيب لأنها صارت جزءَ كلمة، فصارت حرفًا، ونظيرُ ذلك أنهم حين رَكَّبُوا حَبَّ مع ذا فقالوا حَبَّذا زيدٌ بَطَلَ معنى حَبَّ من الفعلية، وصارت مع ذا جزءَ كلمة، فصارت حَبَّذا كلها اسمًا[7] بالتركيب، وخَرجتْ حَبَّ عن أصل وضعِها بالكُلِّيّة، فكذلك خَرجتْ إذْ حين رُكِّبَتْ عن أصلها بالكلية،

---

(١) الشبه: سقط من ك.
(٢) انظر ١: ١٣٦.
(٣) الكتاب ٣: ٥٦ - ٥٧.
(٤) هذا أحد قوليه. المقتضب ٢: ٤٧، ٥٤. ونصَّ في ٢: ٤٦ على حرفيتها.
(٥) الأصول ٢: ١٥٩.
(٦) الإيضاح العضدي ص ٣٢١.
(٧) اسمًا: سقط من ك.

فصارت حرفًا؛ ألا ترى أنها حين كانت اسمًا ظرفًا إنما تُستعمَل لِمَا مَضى، وأنك إذا جازَيتَ بها إنما تُستعمَل فيما يُستَقبَل، فدلَّ ذلك على أنها غيرُ اسم إذ قد زال معناها الموضوع لها أولًا.

واستُدِلَّ لأبي العباس على صحة مذهبه بأنها لَمّا استُعملت شرطًا لم تَنتقل عن الاسمية البتّة؛ وإنما زالَ منها الدلالة على المضيّ فقط، فلم يَكن التركيب لِيُخرجها عن الاسمية، وإذا زال عنها المضيُّ فقط بقيتْ ظرفًا لِما يُستَقبل كـ(متى)؛ ألا ترى أنَّ حيث كانت ظرفًا تُستَعمل معمولة للماضي والأمر والمضارع، فحين ألزموها (ما) وجُزم بها صارت لا تُستَعمل إلا ظرفًا مستقبلًا، ولم يُخرجها[1] ذلك عن الاسمية وإن كان قد قُصرت ظرفيتها إذ ذاك على المستقبل.

فمذهبُ س يَؤُول إلى نسخ الاسمية عنها وإخراجِها إلى مدلول كلمة أخرى بالكلية. ومذهب أبي العباس يَؤُول إلى نسخ قَيدٍ منها، وهو المضيُّ فقط، وما آلَ إلى نسخِ بعضِ مدلولِ الكلمة أَولى وأَرجَح مما آلَ إلى نسخِ مدلولِ الكلمة بأَسرها.

مع أنَّ أبا عبيدة حكى[2] أنَّ إذْ وحدها قد تُستَعمل وهي اسمٌ ظرفٌ فيما يُستَقبل، واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر[3]:

يَجزيهِ رَبُّ العَرشِ عني إذْ جَزَى جَنّاتِ عَدْنٍ في العَلاليِّ العُلا

المعنى عندهم: إذا جَزى. وقد تأوَّلَ بعضُهم هذا البيت.

واستُدِلَّ أيضًا لأبي العباس ومَن ذهب مذهبه بأنَّ خروج الاسم بالتركيب إلى الحرف لا يوجد في لسان العرب؛ وبأنه إذا رُكِّبَ شيء مع شيء فتارةً يبقى كل واحد منهما على معناه قبل التركيب؛ وتارةً يُسلَب أحدهما معناه، ويُغَلَّب معنى الشيء الآخر عليهما، فمثالُ الأول قولهم: لا رجلَ في الدار، فـ(لا) باقيةٌ على معناها من

---

(١) ولم يخرجها ... على المستقبل: سقط من ل.

(٢) شرح الجزولية للأبذي ١: ٣٥٣ [رسالة].

(٣) تقدم البيت في ١: ١٠٩، ٧: ٣١٢.

النفي، و(رجل) باقٍ على معناه، لكنْ حدث بالتركيب من مضمون المركب نسبة العموم. ومثالُ الثاني: حَبَّذا زيدٌ، سُلب معنى الفعل، وغُلِّب مدلول الاسم، لكنْ حدَث بالتركيب كونُه لا يدلُّ على الإشارة، لكن صار مجموعه مجموع اسم في الجملة. وأمّا في إذْما فإنه لَمّا تَرَكَّبا خرجتْ (إذْ) عن مدلولها بالكلية، و(ما) عن مدلولها لأنها هنا ليست اسمية ولا حرفية؛ وصار مجموع إذْما بمعنَى حرفٍ آخَرَ لا تَدُلُّ عليه (إذْ) ولا (ما) لو كان منفردين. /وأيضًا فإنَّ الاشتراك بين الظرفين مع زواله بـ(ما) - أي: زوال [٧: ٧٦/ب] الاشتراك[(١)] - أَولى من الاشتراك بين الاسم والحرف.

وذهب بعضُ النحويين إلى أنّ إذْما لا تكون للشرط، وقال: إنما وردَ الجزم بها في الشعر كـ(إذا)، ومعناها إذ ذاك معناها.

ورُدَّ هذا المذهب بأنَّ العرب لم تُعمل إذا في الفعل إلا في الشعر، أمّا في الكلام فإنه يَرتفع بعدها الفعل، قال تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمُنكَرَ﴾[(٢)]، وقال الشاعر، وهو كعب بن زهير[(٣)]:

وإذا ما تَشاءُ تَبْعَثُ مِنها مَغْرِبَ الشَّمسِ ناشِطًا مَذعُورا

وقال ذو الرُّمَّة[(٤)]:

تُصْغي إذا شَدَّها بالرَّحلِ جانحةً حتى إذا ما اسْتَوَى في غَرْزِها تَثِبُ

فلو كانت حوّلت إذْ إلى إذا لم تعمل بوجهين: أحدهما أنها بمعناها، فكما لا تعمل إذا كذلك لا تعمل إذْ. والثاني أنها فرعٌ عليها ومُلحَقة بها، وإذا لم يعمل الأصل لم يعمل الفرع، لكنهم قد أَعملوها، فدلَّ على أنها ليست بمعنى إذا.

---

(١) أي زوال الاشتراك: ليس في ك، ش. وموضعه في ل، د بعد قوله : ((أولى ... والحرف)) .
(٢) سورة الحج: الآية ٧٢.
(٣) ديوانه ص ١٦١ والكتاب ٣: ٦٢. منها: من الناقة. وناشطًا: ثورًا يقطع من بلد إلى بلد.
(٤) يذكر ناقة. ديوانه ١: ٤٨ والكتاب ٣: ٦٠. جانحة: لاصقة بالأرض. والغرز: ركاب الناقة.

وأيضًا فإنَّ الفعل الذي ورد بعد إذْما - ومعناها الاستقبال - لم يَرد إلا مجزومًا، ولا يُحفَظ من لسانهم: إذْما تقومُ أَقومُ، فلو كان ذلك واردًا من لسانهم في الكلام، وورد الجزم بها في الشعر - لكانَ حُكمُها حُكمَ إذا.

فالصحيح أنها تكون للشرط، وأنها لا تكون إذ ذاك حرفًا بل ظرفَ زمان للمستقبل كـ(متى)؛ وأنَّ استعمالها شرطًا هو الذي صَيَّرها للاستقبال ضرورةَ أنَّ الشرط لا يكون إلا بالمستقبل، ولا التفاتَ إلى من سمَّى لو شرطًا في المضيِّ[(١)]، وقد تقدَّم لنا الكلام[(٢)] على شيء من ذلك.

وقولُه **وقد تَرِدُ ما ومَهما ظرفَيْ زمان** أنشد المصنف في أرجوزته الطويلة المسمّاة بـ(الشافية الكافية)[(٣)]:

وقد أَتَتْ (مَهْما) و(ما) ظَرْفَينِ في ... شَواهدٍ مَنْ يَعْتَضِدْ بها كُفي

وقال في شرح هذا البيت[(٤)]: «جميع النحويين يجعلون ما ومَهما مثلَ مَنْ في لزوم التجرد عن الظرفية مع أنَّ استعمالهما ظَرفَين ثابتٌ في أشعار الفصحاء من العرب كقول الفَرَزْدَق[(٥)]:

فما تَحْيَ لا أَرْهَبْ وإنْ كُنتُ جارِمًا ... وإنْ عَدَّ أعدائي عليَّ لهم ذَحْلا

وكقول الآخر[(٦)]:

وما تَكُ يا بْنَ عبدِ اللهِ فينا ... فلا ظُلْمًا نَخافُ ولا افْتِقارا

---

(١) هو ابن مالك. شرح الكافية الشافية ٣: ١٦٢٨ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٠٩.

(٢) انظر ١: ٩٧ - ٩٨، ١٠٤ - ١٠٥، ٧: ٣٢٠.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣: ١٦٢٠.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣: ١٦٢٥ - ١٦٢٧.

(٥) يمدح الحكم بن أيوب. الديوان ٢: ٦٨٦. الذحل: الثأر، أو العداوة والحقد.

(٦) الفرزدق. ديوانه ص ٢٣٢ والبغداديات ص ٣٩١ وأبيات المغني ٥: ٢٣٧ - ٢٣٩ [٥٠١].

وكقوله(١):

فما تَحْيَ لا أَخْشَ العَدُوَّ ولا أَزَلْ   على الناس أَعْلُو مِنْ ذُرا المجدِ مُفْرِعا

وكقول تميم العَجلانيّ(٢):

ولو كُحِلَتْ حَواجبُ خَيلِ قَيسٍ   بِتَغْلِبَ بعدَ كَلْبٍ ما قَذِينا

/فما تَسْلَمْ لكمْ أَفراسُ قَيسٍ   فلا تَرْجُوا البَناتِ ولا البَنينا [٧: ٧٧/أ]

وكقول عبد الله بن الزَّبير الأَسَديّ(٣):

فما تَحْيَ لا نَسْأَمْ حَياةً وإنْ تَمُتْ   فلا خيرَ في الدنيا ولا العَيشِ أَجْمَعا

وكقول طُفَيْل الغَنَويّ(٤):

نُبِّئتُ أنَّ أَبا شُتَيْمٍ يَدَّعي   مَهما تَعِشْ تَسْمَعْ بِما لم تَسْمَعِ

وكقول حاتم الطائيّ(٥):

وإنَّكَ مَهما تُعْطِ بَطنَكَ سُؤْلَهُ   وفَرْجَك نالا مُنْتَهى الذَّمِّ أَجْمَعا»

انتهى ما أنشده المصنف دليلًا على أنَّ (ما) و(مَهما) يُستعمَلان في الشرط ظَرفَين. وأنشدَ غيرُه أيضًا(٦):

وما يَكُ فِيَّ مِنْ عَيبٍ فإنِّي   سَمينُ الكلبِ مَهزُولُ الفَصيلِ

وقول الآخر(٧):

---

(١) الفرزدق يمدح أسد بن عبد الله القَسريّ. الديوان ٢: ٥٢٧. مُفْرِع: صاعد.

(٢) هو تميم بن أُبَيّ بن مُقْبِل. الديوان ص ٢٢٣. ما قذين: لم يلحقهنَّ أذًى، والقَذى: ما يسقط في العين ويؤذيها.

(٣) شرح التسهيل ٤: ٦٩.

(٤) البيت له في جمهرة الأمثال ٢: ٥٣، وهو بيت مفرد عنه في ديوانه ص ١٣٣.

(٥) ديوانه ص ١٧٤.

(٦) البيت بلا نسبة في الحماسة ٢: ٣٠٣ [٧٢٨] وشرحه للمرزوقي ٤: ١٦٥٠ [٧٢٢].

(٧) زهير. شعره ص ١٩٩. مبرِّز: سابق. وشيمة: خُلُق. وبِرًّا: عبادة. وتعفو: تزيد وتُلبِس.

عَوَّدتَ قَومَكَ ، إنَّ كُلَّ مُبَرِّزٍ مَهما يُعَوِّدْ شِيمةً يَتَعَوَّدِ
حَزْمًا ، وبِرًّا لِلإلهِ ، وشِيمةً تَعفُو على خُلُقِ الْمُسيءِ الْمُفْسِدِ

وقد رَدَّ على المصنف دَعواه أنَّ (ما) و(مَهما) يكونان ظَرفَين في الشرط ابنُه الشيخُ بدر الدين؛ فكَفانا الردَّ عليه، فقال[١]: ((لا أرى في هذه الأبيات حُجَّةً لأنه كما يصحُّ تقدير ما ومهما فيها بظرف زمان كذلك يصحُّ تقديرهما بالمصدر على معنى: أيَّ كَونٍ قَصيرٍ أو طَويلٍ تَكُنْ فينا فلا نخاف، وأيَّ حياةٍ هَنيئةٍ أو غيرِ مَرْضِيَّةٍ تَحْيَ لا نَسْأَمْ، وأيَّ عَطاءٍ قَليلٍ أو كَثيرٍ تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَه[٢] وفَرْجَكَ نالا مُنتَهَى الذمِّ أَجْمَعا. لكنْ يَتَعَيَّنُ جَعلُ (ما) و(مَهما) في الأبيات المذكورة مصدرَين؛ لأنَّ في كونهما ظَرفَين شُذوذًا وقَولًا بما لا يعرفه جميع النحويين، بخلاف كونهما مصدرَين؛ لأنه لا مانعَ مِن أن يُكْنَى بـ(ما) و(مَهما) عن مصدرِ فعلِ الشرط، كما لا مانعَ أنْ يُكْنَى بهما عن المفعول به إذ لا فَرْقَ)) انتهى ما رَدَّ به ابنُ المصنف على والده[٣] رحمهما الله.

ويحتمل عندي بيتُ حاتم توجيهًا آخر غير ما ذكره ابن المصنف، وهو أن تكون (مَهما) مفعولًا ثانيًا لـ(تُعْطِ)، وفَرْجَك: مفعول أوَّل، وسُؤْلَه: بدل مِن فَرْجك لا مفعول ثانٍ، فلا يكون في البيت حُجَّةٌ على استعمالِ مَهما ظرفًا، فتكون مَهما في البيت نظيرها في قول امرئ القيس[٤]:

.... وأنَّكِ مَهْما تَأمُري القلبَ يَفْعَلِ

وكذلك البيت الثاني، (مَهما) فيه مفعولٌ ثانٍ، وشيمةً: مفعولٌ أوَّل، وحَزْمًا وما بعده: مفعولٌ ثانٍ لـ(عَوَّدتَ).

---

(١) شرح التسهيل ٤: ٦٩ -٧٠.
(٢) ك، ل، ش: تعط نفسك سؤلك. والصواب ما أثبتناه من د.
(٣) على والده ... ما ذكره ابن المصنف: سقط من ك.
(٤) تقدم في هذا الجزء ق ٧١/ب من الأصل.

وقولُه **وأَيٌّ بِحَسبِ ما تُضافُ إليه** يقول: إن أُضيفَتْ إلى مكان[1] كانت ظرفَ مكان، نحو: أيَّ جهةٍ تَجلسْ أَجلِسْ معك، أو زمانٍ كانت زمانًا، أو مفعولٍ كانت مفعولًا.

ويجوز لحاق (ما) لها بينَها وبين ما تضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ /فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾[2]، وبعدَ ما تضاف إليه نحو قول الشاعر[3]: [٧:٧٧/ب]

فأَيُّهما ما أَتْبَعَنَّ فإنَّني حَريصٌ على إِثْرِ الذي أنا تابعُ

وقرأ ابن مسعود[4] ﴿أَيَّ ٱلْأَجَلَيْنِ مَا قَضَيْتُ﴾. والأجودُ زيادتُها بين المضاف إليه وبينها. وإذا حُذف المضاف إليه جاز أيضًا زيادتُها نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[5].

وهي متصرفة بوجوه الإعراب، وهي لتعميم أوصاف الشيء، والأوصافُ مشتركة، فلذلك يَلزم أن تضاف لفظًا أو معنًى إلى الموصوف على حد قولهم: سَحْقُ عِمامةٍ[6]، رفعًا؛ لالتباس عموم الأوصاف، فتكون إذ ذاك على حسب ما تضاف إليه.

ص: وكُلُّها تَقتضي جملتين، تُسَمَّى أُولاهما شَرطًا، وتُصَدَّرُ بفِعلٍ ظاهرٍ أو مُضمَرٍ مُفَسَّرٍ بعدَ مَعمولِه بفِعلٍ يَشِذُّ كونُه مضارعًا دون لَمْ. ولا يَتقدَّم فيها الاسمُ مع غير إنْ إلا اضْطرارًا، وكذا بعد استفهامٍ بغير الهمزة.

---

(١) ك: إلى ظرف مكان.

(٢) سورة القصص: الآية ٢٨.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٠٥ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٦٢١.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٠٥.

(٥) سورة الإسراء: الآية ١١٠.

(٦) أي: بالية.

ش: الشرطُ لغةً هو العلامة، وأمّا في الاصطلاح فإنه عبارة عن مجموع الجملة المصدَّرة بإحدى الأدوات المذكورة. ومناسبةُ نقله من اللغة إلى الاصطلاح ظاهرة؛ لأنه لَمّا كانت الجملة الثانية مترتبة على الجملة الأولى صارت الجملة الأولى علامةً لحصول الترتب؛ نحو قولك: إنْ أَسلَمْت دَخلْت الجنة، فقد صار الإسلام علامة لدخول الجنة ودليلًا على الدخول.

وقولُه **بفعلٍ ظاهرٍ** الفعلُ إمّا أن يكون ماضيًا أو مضارعًا إذْ لا يَدخل شيء من هذه الأدوات على فعل الأمر؛ فإن كان ماضيًا فشَرْطُه ألّا يكون جامدًا مجردًا مِن (قد) ومِن حرف نفي غير دعاء نحو: إنْ قام زيدٌ قام عمرٌو. وإن كان مضارعًا فشَرْطُه أن يكون غير دعاء مجردًا أو منفيًّا بـ(لا) أو بـ(لم)، وأكثر ما يكون ظاهرًا.

وقولُه **أو مُضْمَرٍ مُفسَّرٍ بعدَ معمولِه بفعلٍ** مثالُه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[1]، التقدير: إن اسْتجارَك أحدٌ من المشركين اسْتجارَك، فـ﴿ٱسْتَجَارَكَ﴾ المتأخِّرة فَسَّرَتِ الأُولى المضمَرة، وارتَفع ﴿أَحَدٌ﴾ على الفاعليَّة بها.

وقد يجيء الإضمار في الفعل على غير هذه الطريقة إذا دلَّ على الفعل دليلٌ؛ نحو: «الناسُ مَجْزِيُّون بأعمالهم، إنْ خَيرًا فَخَيرٌ، وإنْ شَرًّا فَشَرٌّ»[2]، و«المرءُ مَقتُولٌ بما قَتَلَ به إنْ سَيفًا فَسَيفٌ، وإنْ خَنْجَرًا فَخَنْجَرٌ»[]، فالفعلُ حُذف بعد الأداة، ولم يكن فعلٌ بعده يُفسِّره، وإنما فُسِّرَ مِن حيث المعنى. وقد تقدَّمتْ هذه المسألة للمصنف في (باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر)[3]، فأَغنى عن الكلام فيها هنا.

وقولُه **يَشِذُّ كَونُه مُضارعًا دون لَمْ** مثالُ ما جاء من ذلك شاذًّا قولُ الشاعر[4]:

---

(١) سورة التوبة: الآية ٦.

(٢) الكتاب ١: ٢٥٨.

(٣) تقدمت في ٤: ٢٢٥.

(٤) البيت للكميت في معاني القرآن للفراء ١: ٢٩٧، وبلا نسبة في ص ٤٢٢ منه وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠: ١٥١ وشرح التسهيل ٤: ٧٤. غمار: جمع غَمْرة، وهي الشِّدّة.

فإنْ أنتَ تفعَلْ فَلِلْفاعِليـ ـنَ أنتَ الْمُجِيزِينَ تِلكَ الغِمارا

وقولُ الآخَر[1]:

/يُثْني عليكَ ، وأنتَ أَهلُ ثَنائهِ ولَدَيكَ إنْ هو يَسْتَزِدْك مَزِيدُ [٧: ٧٨/أ]

وقولُ المصنف في هذا النوع ((إنه شاذّ)) هو قول أصحابنا. ووقعَ في كتاب س ما ظاهره يُشعر بخلاف هذا، قال[2]: ((وتقولُ: إنْ زيدًا تَرَهُ تَضْرِبْ)).

ومثالُ المضارع بـ(لم) قولُ الشاعر[3]:

وإنْ هو لم يَحمِلْ على النَّفسِ ضَيمَها فليسَ إلى حُسْنِ الثَّناءِ سَبيلُ

وقولُ الآخر[4]:

فإنْ أنتَ لم يَنْفَعْكَ عِلمُكَ فانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهديكَ القُرونُ الأَوائلُ

وقولُه **ولا يَتَقَدَّمُ فيها الاسمُ معَ غيرِ إنْ إلا اضْطِرارًا** يعني أنَّ إنْ يتقدَّم الاسم معها في الكلام على ما بَيَّنَّاه، وأمّا غيرُها من الأدوات فلا يتقدَّم الاسم. ومثالُ ما جاء في الضرورة قولُ الشاعر[5]:

فَمَنْ نحن نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهْو آمِنٌ ومَنْ لا نُجِرْه يُمْسِ مِنّا مُفَزَّعا

وقولُ الآخر[6]:

فمَتى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو هُ وتُعْطَفْ عليهِ كأسُ الساقي

---

(١) عبد الله بن عَنَمة أو غيره. الحماسة ١: ٥١١ [٣٦٤] والخزانة ٩: ٤١ - ٤٣ [٦٨٩].

(٢) الكتاب ١: ١٣٤. ك: قال س.

(٣) تقدم البيت في ٤: ٢٣٢، ١٣: ٢٢٢.

(٤) تقدم البيت في ٢ : ٢٢٣، ٦: ٣١٣، ٣٥٨.

(٥) هو هشام الْمُرّيّ كما في الكتاب ٣: ١١٤ والخزانة ٩: ٣٨ - ٤١ [٦٨٨] وزاد أنه منسوب إلى مُرّة بن كعب بن لؤيّ القرشيّ، وهو شاعر جاهلي.

(٦) تقدم البيت في ٦: ١٨٣، ٣٠٨ .

وقولُ الآخر[1]:

صَعْدةٌ نابِتةٌ في حائرٍ   أينما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

وسببُ ذلك أنَّ حَقَّ أدوات الشرط ألّا يَلِيَها إلا معمولُها كغيرها من عوامل الفعل السالمة من شذوذ؛ لكنَّها أَشبهت الفعل في الدخول على معرب ومبنيّ، وأشبهت الفعل المتعدي بكونها لا تكتفي بمطلوب واحد، فجاز أن يَلِيَها معمولُ فعلها. وخُصَّتْ إنْ لكونها في الشرط أصلًا، وشُرط مُضِيُّ الفعل لئلا يظهر القبح[2] في كونها ظهرَ لها تأثير، وفُصل بينها وبين معمولها بمعموله.

وأمَّا الفصل بغير ذلك فلا يجوز إلا بـ(لا)، سواء كان ذلك في إنْ أم في غيرها من الأدوات، نحو قوله[3]:

ومَن لا يُصانِعْ في أُمورٍ كثيرةٍ   يُضَرَّسْ بأنيابٍ، ويُوطأْ بِمَنْسِمِ

وأجاز الكسائيُّ الفصل بالعطف على مَنْ وأخواتها بين مَنْ وفعل الشرط، وبالتأكيد. ومنعَ ذلك الفراء، وهو الذي تقتضيه قواعد البصريين.

وما ذهبنا إليه من أنه لا يجوز أن يتقدَّم الاسم في غير إنْ إلا في الضرورة[4] وافقنا عليه الفراء؛ وأمَّا الكسائيُّ فإنه أجاز تقديم المفعول على فعل الشرط بعد مَن وأخواتها، نحو: مَن زيدًا يضربْ أضربْه. وأجاز الكسائيُّ أيضًا إضمار كان بعد مَنْ، ومنعَه الفراء.

وفي بعض شروح الكتاب: لا يجوز تقديم معمول فعل الشرط على الفعل بينه وبين اسم الشرط، أو بينه وبين الأداة كائنةً ما كانت إلا في إنْ، فيجوز بشرطِ مُضِيِّ الفعل لفظًا أو مصحوبًا بـ(لم). ووافَقنا على ذلك الكسائيّ.

---

(١) تقدم البيت في ٦: ٣٠٨، ٣٣٣.

(٢) فيما عدا ك: الفتح.

(٣) زهير. شعره ص ٣٥. المنسم للبعير مثل الظُّفر للإنسان.

(٤) ك: الاسم إلا في إن إلا في الضرورة.

ومِن /الكوفيين مَنْ منعَ ذلك في المرفوع، وأجازه في المنصوب والمجرور لأنهما [٧:٧٨/ب] فَضلة، فيقول: مَنْ زيدًا يضربْ أَضربْه. ومنَعَهم من تقديم المرفوع معناه أنه لا ينقاس في الشعر، والمنصوب والمجرور ينقاسان في الشعر.

ومنهم مَن قال: لا يجوز تقديم المرفوع إلا فيما لا يمكن من أسماء الشرط أن يعود عليه مضمر نحو متى وأينما؛ وأمّا ما يمكن عود الضمير عليه فلا يجوز تقديم الاسم، لا تقول: مَنْ هو يضربْ زيدًا أضربْه؛ لأنَّ المضمر هو مَن، وهذا المذهب الأخير اختاره أبو عليّ[١] صاحب (المهذَّب).

والصحيحُ المنعُ لأنَّ الفَضْلة والعُمْدة سِيّانِ إذْ فيه الفصلُ بجملةٍ بين الأداة والفعل.

وإذا وَلِيَ أداةَ الشرط اسمُ فِعلِ الشرط مشتغل بضميره: فإن كان منصوبًا فهو منصوبٌ بفعلٍ مضمر، وإن كان مرفوعًا فهو مرفوعٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسّره الظاهر بعده، إما مِن لفظه نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[٢]، وإمّا من المعنى نحو[٣]:

لا تَجْزَعي إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ ....

أي: إنْ هَلكَ مُنْفِسٌ، أو أُهلِكَ مُنْفِسٌ. ولا يجوز رفعُه على الابتداء لأنَّ أداة الشرط مختصَّة بالفعل، فلو وَلِيَتْها[٤] لَزالَ اختصاصُها، ولذلك لم يَرِد مِن لسان العرب نحو: إنْ زيدٌ قائمٌ قمتُ.

وذهب الكسائيُّ[٥] إلى أنه يرتفع بالابتداء، وتكون الجملة الابتدائية في موضع جزم كما كانت الجملة الجوابية ابتدائيةً وهي في موضع جزم؛ وحملَ الشرط في ذلك

---

(١) هو أحمد بن جعفر الدينوري ختن ثعلب، أخذ عن المازني والمبرد. توفي سنة ٢٨٩هـ. بغية الوعاة ١: ٣٠١.

(٢) سورة التوبة: الآية ٦.

(٣) تقدم في ٦: ٣١٣، ٣١٥، ٣٥٩ .

(٤) يعني الجملة الاسمية.

(٥) تقدم مذهبه في ٦: ٣٠٩.

على الاستفهام لأنه يكون بالاسم نحو: أزيدٌ قام؟ والفرقُ بينهما ما ذكرناه من وجود: أزيدٌ قائمٌ؟ وامتناع: إنْ زيدٌ قائمٌ قمتُ.

وما ذهب إليه الكسائيُّ مِن جواز الابتداء بعد أدوات الشرط قد ذكره س[1] وجهًا رديئًا؛ فذَكر أنَّ الاسم قد يرتفع بعد حرف الشرط بالابتداء إذا كان الخبر فعلًا نحو: إنْ زيدٌ قامَ أكرمتُك. وسَهَّل ذلك عنده وجود الفعل في الجملة الشرطية، فكأنه لم يعدم الفعل، ولأجل أنه لم يَحُل بين الأداة والفعل عاملٌ في الاسم لفظيٌّ، فكأنَّ الاسم معمول للفعل، وهذا شبيهٌ بما أجازوه مِن: ظننتُ أنَّ زيدًا قائمٌ، لَمّا جرى ذِكرُ المسنَد والمسنَد إليه بعد أنَّ أَغنى ذلك عن مفعولَيْ ظَنَّ، وسَدَّ مسدَّهما، وعلى هذا ينبغي أن يُحمل بيت لبيد[2]:

فإنْ أنتَ لم يَنْفَعْكَ عِلمُكَ ....

فيكون أنتَ مرفوعًا بالابتداء لأنه لو حَمَلَه على الفعل بعده لَلَزِمَه أن يقول: فإنْ إيّاكَ لم يَنفَعكَ عِلمُك. ولا يجوز حملُ أنتَ على أنه فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّره قوله «لم يَنفَعْك» لأنه يلزم من ذلك تعدِّي فعل الضمير المتصل المرفوع إلى ضميره المتصل المنصوب؛ إذ يصير التقدير: فإنْ لم تَنفَعْك، وهذا لا يجوز، ولذلك ذهبَ مَن لا يجيز الابتداء بعد أداة الشرط إلى أنَّ (أنتَ) مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّره ما بعده من جهة المعنى لا من جهة اللفظ؛ وقَدَّرَه: فإنْ ضَلَلْتَ، فحَذف الفعل، فانفصلَ الضمير.

[٧: ٧٩/أ] وأجاز أبو زيد السُّهَيليُّ[3] أن يكون (أنتَ) /في موضع نصب، فيكون مما وُضع فيه الضمير المرفوع موضع الضمير المنصوب كما وَضعوا المنصوب موضع المرفوع؛

---

(١) الكتاب ٣: ١١٢.

(٢) تقدم البيت قريبًا.

(٣) أمالي السهيلي ص ٤٣.

قالوا: لم يضربني إلا إياه، وفي الحديث[1]: (مَنْ خَرَجَ إلى الصلاة لا يَنْهَزُه إلا إيّاها)، وفي الْمَحكيِّ مِن كلام العرب[1]: ((إذا هو إيّاها))، و((إذا هي إيّاه)).

فيكون في قول لبيد: ((فإنْ أنتَ)) ثلاثةُ أقوال:

أحدها: أن يكون مبتدأ على ما قرَّرناه مِن أنَّ س ذكره، أعني الابتداء بعد أداة الشرط.

والثاني: أن يكون فاعلًا بفعل محذوف، تقديره: فإن ضللتَ.

والثالث: أن يكون مفعولًا بفعل محذوف، تقديره: فإن إيّاك لم يَنفعْ لم يَنفعْك علمُك.

وقولُه **وكذا بعد استفهامٍ بغير الهمزة** مثالُ ذلك: هل زيدٌ قامَ، قال[2]:

أم هل كَبيرٌ بَكى لم يَقْضِ عَبرتَهُ إثْرَ الأَحِبَّةِ يومَ البَينِ مَشكُومُ

ولا يكون ذلك إلا في الضرورة، ويمتنع حينئذ أن يكون مبتدأ وخبرًا، بل يجب حمله على إضمارِ فِعل. وسببُ ذلك أنَّ (هل) في الجملة الفعلية مثلُ (قد)، فكما أنَّ (قد) لا تليها الجملة الابتدائية فكذلك (هل).

وذهبَ الكسائيُّ إلى جواز هل زيدٌ قامَ جوازًا حسنًا لأنهم قالوا: هل زيدٌ قائم، وابتدأوا بعدها الأسماء، فكذلك يجوز هذا، أعني الابتداء بعدها وولايتَها الأسماءَ مع وجود الفعل.

قال بعض أصحابنا: وهو مردود لأنهم ضَعَّفوا بناءه على الفعل مع حضوره، فأحرى الابتداء.

فإن كان الاستفهام بالهمزة نحو: أَزيدٌ قام؟ جاز فيه وجهان: أحدهما ـ وهو الاختيار والأفصح ـ أن يكون محمولًا على إضمارِ فعل يفسِّره ما بعده.

---

(١) تقدم في ٢: ٢٢٤.

(٢) تقدم في ١٣: ١١٦، ١١٨.

الثاني: أن يكون مبتدأ، والجملة بعده خبره.

وإنما جاز ذلك فيها لأنها أُمُّ الباب لكونها متأصِّلة في الاستفهام؛ ألا تراها تدخل على هل، ولا تدخل هل عليها. وقد تقدَّم جواز ذلك في (إنْ) - أعني إن اتُّسِعَ فيها بأنْ وَلِيَها الاسم - في فصيح الكلام على ما قرَّرناه قبلُ، بخلاف غيرها من أدوات الشرط، فإنَّ ذلك لا يجوز فيها إلا في الضرورة. وكان ذلك لأنَّ (إنْ) هي أُمُّ أدوات الشرط لأنها حرف، وسائر الأدوات تضمَّنت معناها، فهي الأصل فيهنَّ، فاتُّسِعَ فيها ما لم يُتَّسَع في غيرها.

ص: وتُسمَّى الجملةُ الثانية جزاءً وجوابًا، وتلزمه الفاءُ في غير الضرورة إن لم يصحّ تقديرُه شرطًا، وإن صُدِّر بمضارعٍ صالحٍ للشرطية جُزم في غير الضرورة وجوبًا إن كان الشرط مضارعًا، وجوازًا إن كان ماضيًا،[1] **وإن قُرن بالفاء رُفع مطلقًا.**

ش: كون الجملة الثانية جزاءً مَجازٌ لأنَّ الجزاء هو الفعل المترتب على فعلٍ آخَرَ ثَوابًا عليه أو عقابًا؛ وهذا مفقود هنا، لكنه لَمّا كان هذا الفعل مترتبًا على فعلٍ آخَرَ أَشْبَهَ الجزاء، فسُمِّي به. وتُسمَّى أيضًا جوابًا، وهو أيضًا مَجاز، وإنما سُمي جوابًا لأنه لَمّا لَزِمَ عن القول الأول صار كالجواب الآتي /بعد كلام السائل، فسُمِّيَ جوابًا لذلك. [٧:٧٩/ب]

ويَصلح أن يقع جزاءً الطلبُ والخبر شرطًا أو غيره جملة اسمية أو فعلية، والأصلُ كونه جملة تَصلح لأداة الشرط، وهي المصدَّرة بفعل ماضٍ مجرد مِن (قد) لفظًا أو تقديرًا ومن غيرها، أو مضارعٍ مجردٍ أو منفيٍّ بـ(لَمّا) أو (لم)؛ لأنَّ الشرط بـ(إنْ) وأخواتها تعليقُ حصولِ ما ليس بحاصلٍ على حصولِ غيره؛ فاستَلزم في جملتَيه امتناع الثبوت وإمكان الحصول، فلا تكون إحداهما اسمية ولا طلبية إلا بتأويل.

---

(١) زيد هاهنا في التسهيل ص ٢٣٧ ما نصُّه: ((وقد يُرفَعُ بكثرة إن كان الشرطُ ماضيَ اللفظ أو مَنفيًّا بـ(لم)، وبِقِلّةٍ إن كان غيرهما)).

وقولُه **وتَلزمه الفاءُ في غير الضرورة إن لم يَصِحّ تقديرُه شرطًا** هذا قانونٌ كُلِّيٌّ حسنٌ في ضبطِ ما تَدخله الفاء، وهو كلُّ ما لا يَصلح أن تدخل عليه أداة الشرط، وهذا أحسنُ وأقربُ مما ذهب إليه بعضُ أصحابنا[1] من تَعداد ما تدخله الفاء مَوضعًا موضِعًا؛ فعَدُّوا أنها تدخل إذا كان الفعل جامدًا، نحو قوله تعالى: ﴿إِن تَـرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ﴾[2]، ﴿إِن تُبۡـدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[3]، وقال لَبيد[4]:

فإنْ تَشْرَبْ فَنِعْمَ أخو النَّدامى كَريمٌ ماجدٌ حُلْوُ النِّدامِ

أو طَلَبًا نحو قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾[5]. ويَدخل تحت الطلب الأمرُ والنهيُ والاستفهام والعرض والتحضيض والدعاء.

أو شرطًا نحو: إنْ تأتِني فإنْ تحدِّثْني أُكرمْك، وعليه حملَ ابن السَّرّاج[6] قولَه تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾[7]؛ لأنَّ كل واحد منهما يحتاج إلى ما يتمُّ به، وكما يكون الخبر جملة ابتدائية فكذلك الشرط؛ ألا ترى إلى الشاعر جعل الشرط بمنْزلة الابتداء، فعَطف عليه الابتداء في قوله[8]:

---

(١) المقدمة الجزولية ص ٤٣ - ٤٤ وشرحها للأبذي ١: ٣٧٤ - ٣٧٧ والمقرب ١: ٢٧٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٩٨.

(٢) الآيتان ٣٩ - ٤٠ من سورة الكهف.

(٣) الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٤) ديوانه ص ٢٠٥. النِّدام: المنادمة.

(٥) الآية ٣١ من سورة آل عمران.

(٦) لم أقف عليه في كتاب الأصول.

(٧) الآية ٣٨ من سورة البقرة.

(٨) تقدم البيت في ١٥: ٢٩٣.

إنْ تَرْكَبوا فرُكوبُ الخيلِ عادتُنا أو تَنْزلون فإنَّا مَعشَرٌ نُزُلُ

على تقدير: أو أنتم تَنْزلون، عطفًا على الشرط، ولذلك جوَّز الأخفش[1] على قول يونس[2] هنا أن يرتفع ما بعد إنْ بالابتداء في قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ﴾[3] حملاً على الابتداء.

أو يكون الجواب ماضيًا معنًى مقرونًا بـ(قد) لفظًا نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ﴾[4]، أو تقديرًا إذا كان الفعل ماضي المعنى، نحو ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[5].

أو بحرفِ نفيٍ غير (لا) و(لم)، نحو: إنْ قام زيدٌ فما يقوم، أو: فلن يقومَ عمرٌو.

وذكرَ المصنف[6] أيضًا إذا كان الجواب منفيًّا بـ(إنْ)، نحو: إنْ يقمْ زيدٌ فإنْ زيدٌ قائمٌ، أو: فإنْ قام عمرٌو، يريد: فما زيدٌ قائمٌ، وفما قام عمرٌو. انتهى.

أو مضارعًا مقرونًا بـ(قد)، نحو قول الأَفْوَهِ الأَوْدِيّ[7]:

إمَّا تَرَيْ رأسيَ أَزْرَى به مأْسُ زَمانٍ ذي انْتِكاسٍ مَؤُوسِ

حتَّى حَنَى مِنِّي قَناةَ الْمَطا وقَنَّعَ الرأسَ بِلَونٍ خَليسِ

---

(١) معاني القرآن ١: ٢٤٩، ٢٤٦.

(٢) الكتاب ٣: ٥١.

(٣) الآية ١٧٦ من سورة النساء.

(٤) الآية ٧٧ من سورة يوسف.

(٥) الآية ٢٦ من سورة يوسف.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٩٧.

(٧) ديوانه ص ١٦ [ضمن الطرائف الأدبية]. والبيت الثاني ليس في ل. المأس: الإفساد، ومأسَ الجرحُ: اتسع، ومأسَ بين القوم: نمَّ وأفسد. والْمَطا: الظَّهر. وأخلس شعرُه: خالط سوادَه البياضُ، فهو خَليس.

/[٧: ٨٠/أ]فقدْ أُفَدَّى عندَ وَقْعِ القَنا يومًا ، وأُدعَى لِلمقامِ البَئيسِ

أو مقرونًا بحرف تنفيس، نحو قوله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ﴾[١].

أو تعجُّبًا، نحو: إنْ أَقبَلَ زيدٌ فما أحسَنَه!

أو قَسَمًا، نحو: إنْ تكرمْني فواللهِ لأُكرمنَّك.

أو مصدَّرًا بـ(رُبَّ)، نحو قول امرئ القيس[٢]:

فإنْ أُمْسِ مَكروبًا فيا رُبَّ بُهْمةٍ كَشَفْتُ إذا ما اسْوَدَّ وجهُ الجبانِ

أو نداءً له في الموضع معنًى، نحو: إنْ أتاك راجٍ فيا أخا الكرام لا تُهِنْه.

وقولُه **وتَلزمه الفاءُ في غير الضرورة** يعني أنه في الضرورة[٣] يجوز حذفها، وذلك نحو ما أنشدوا[٤]:

مَنْ يَفعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها والشَّرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مِثلانِ

التقدير: فاللهُ يَشكُرُها، هذا مذهب س[٥]. وأبو العباس يُجيز حذف الفاء في الكلام، قاله ابن هشام. قال: ((ولا يَصِحُّ ذلك إلا في الشعر عند س، وهو الصحيح)).

وقد يجوز مع حذف الفاء حذفُ المبتدأ إذا فُهم المعنى، قال ابن هشام: ولا يكون ذلك إلا في الشعر نحو قوله[٦]:

---

(١) الآية ٥٤ من سورة المائدة.

(٢) تقدم البيت في ١١: ٢٨٣.

(٣) يعني أنه في الضرورة: موضعه في ل بعد قوله الآتي: أنشدوا.

(٤) تقدم البيت في ١١: ٤٠٠.

(٥) الكتاب ٣: ٦٤.

(٦) تقدم البيت في ٣: ٢٩٩.

بَني ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شِرْبَهَا		بَني ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظالِمُ

التقدير: فهو ظالم. وحسَّن حذْفَه أنَّ مَنِ الشرطيةَ هنا قريبة من الموصولة، فكأنه توهَّم أنَّ مَنْ موصولة وإن كانت قد استعملها شرطًا؛ ألا ترى أنها لو كانت موصولة لَمَا احتاج إلى تقدير حذفٍ إذا كانت مبتدأة وظالم خبر. ونظيرُ هذا تشبيههم (الذي) - وهو موصول - بـ(مَن) الشرطية، فجَزموا الفعل الواقع خبرًا له تشبيهًا له بالجواب، وسيأتي ذكرُ ذلك عند تعرُّض المصنف له، وأمّا قولُه(١):

هذا سُراقةُ لِلقُرآنِ يَدرُسُهُ		والمرءُ عند الرُّشا إنْ يَلْقَها ذِيبُ

فيحتمل أن يُخَرَّج على وجهين:

أحدهما: أن يكون التقدير: فهو ذيب، وتكون جملة الشرط خبرًا عن قوله: والمرء، ويكون قد حذف الفاء والمبتدأ.

والثاني: أن يكون ذيب خبرًا عن المرء، ويكون جواب الشرط محذوفًا وإن كان فعل الشرط غير ماضٍ، ويكون ذلك ضرورة لأنه لا يحذف الجواب حتى يكون فعل الشرط ماضيًا في الصيغة أو مقرونًا بـ(لم).

وظاهر كلام بعض أصحابنا(٢) أنَّ حذف الفاء في الضرورة إنما يكون إذا كان الشرط جملة اسمية. وليس الأمر كذلك بدليل قول الشاعر(٣):

ومَن لا يَزَلْ يَنقادُ لِلْغَيِّ والهوى		سيُلْفى على طُولِ السلامةِ نادِما

التقدير: فَسَيُلْفى، فهذا قد حُذفت منه الفاء وليس جملة اسمية.

---

(١) تقدم البيت في ٧: ١٣١.

(٢) هو الأبذي. شرح المقدمة الجزولية له ١: ٣٧٤ [رسالة].

(٣) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٩٨ وشرح التسهيل ٤: ٧٦. فيما عدا د: سيلقى. وكذا في الموضع التالي.

وفي محفوظي /قديمًا أنَّ المبرد منعَ مِن حذف الفاء في الضرورة(١)، وأنه زعم أنَّ [٧:٨٠/ب] الرواية(٢):

مَنْ يَفْعَلِ الخيرَ فالرحمنُ يَشْكُرُهُ ....

وهذا ليس بشيء لأنه على تقدير صحة هذه الرواية لا يطعن ذلك في الرواية الأخرى.

وأجاز بعض النحويين(٣) حذفها في حال السعة إذا كان الشرط ماضيًا حملًا على: إنْ أَتيتَني آتيك، وجَعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾(٤). وهذا يحتمل أن يكون جوابَ قسم محذوف قبل الشرط، أي: واللهِ إنْ أطعتموهم إنكم لمشركون. وقال تعالى: ﴿فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ﴾(٥) لَمّا لم يكن جوابًا لقسم. والدليلُ على جواز حذف القسم قبل أداة الشرط قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾(٦)، و﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ﴾(٧)؛ ألا ترى أنَّ ﴿لَيَمَسَّنَّ﴾ و﴿لَنَكُونَنَّ﴾ لا يمكن أن يكونا جواب شرط، ويتعين أن يكونا جواب قسم محذوف، فكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾.

وهذه الفاء اللاحقة هي فاء السبب الكائنة في الإيجاب في نحو قولك: يقومُ زيدٌ فيقومُ عمرٌو، فكما يُربط بها عند التحقيق كذلك يُربط بها عند التقدير. ولا يجوز

---

(١) كذا! وما في المقتضب ٢: ٧٢ - ٧٣ خلافه.

(٢) هذه رواية الأصمعي كما في الانتصار لسيبويه على المبرد ص ١٧٢. وانظر شرح أبيات مغني اللبيب ١: ٣٧١ - ٣٧٣ [٨٠].

(٣) هو العكبري. التبيان ١: ٥٣٦.

(٤) الآية ١٢١ من سورة الأنعام.

(٥) الآية ٢٢٦ من سورة البقرة. ﴿فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

(٦) الآية ٧٣ من سورة المائدة.

(٧) الآية ١٤٩ من سورة الأعراف.

غيرها من حروف العطف لأنه ليس له الربط السببي. وتعيَّنت هنا للربط لا للتشريك. قال بعض أصحابنا: ((وهي هنا عاطفة جملة على جملة، فلم تخرج عن العطف)). وهذا عندي فيه نظر.

وقولُه **وإن صُدِّرَ بمضارعٍ صالحٍ للشرطية جُزم في غير الضرورة وجوبًا إن كان الشرط مضارعًا** مثالُ ذلك ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ﴾ [1]، ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا﴾ [2].

وقولُه **في غير الضرورة** احتراز من أنه قد جاء غيرَ مجزوم بل مرفوعًا نحو قول الشاعر [3]:

يا أَقْرَعُ بنَ حابِسٍ يا أَقْرَعُ ... إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ

وقولِ الآخر [4]:

إن تأتِني وقد رَكِبتُ أَعْوَجا ... أُرسِلُ فيها فارسًا سَفَنَّجا

وقولِ الآخر [5]:

فقلتُ : تَحَمَّلْ فوقَ طَوقِكَ ، إنها ... مُطَبَّعةٌ ، مَن يأتِها لا يَضيرُها

والفعلُ المرفوع إذ ذاك لا يخلو أن يكون قبلَه ما يُمكن أن يطلبه أو لا، فإن كان نحو: إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ، وإن لم يكن نحو: إنْ تأتِني آتِيك إذا جاء في الشعر

---

(١) الآية ٤ من سورة الطلاق.

(٢) الآية ١٢٠ من سورة آل عمران.

(٣) تقدم في ٢: ٣٢٠.

(٤) المحكم ٢: ٢٨٤ واللسان (عوج). وفيهما: ((... ملأتُ أعوجا ... بازلًا سفنَّجا))، ويأتي بهذه الرواية في ق ٨٣/ب من الأصل، وفيه أنَّ الطُّوال أنشده. وأعوج هنا اسم حوض. والبازل من الإبل: الذي له تسع سنين. والسفنَّج: الواسع خطو الرجلين، والسريع.

(٥) أبو ذؤيب الهذلي. شرح أشعار الهذليين ١: ٢٠٨ والكتاب ٣: ٧٠ وإيضاح الشعر ص ٥١٠. يخاطب البختيّ. وطوقك: طاقتك. وإنها: أي القرية. ومطبعة: مملوءة من الطعام.

ـ فذهب س[1] إلى أنَّ الأَولى أن يكون في المسألة الأولى على نيّة التقديم والتأخير، وفي الثانية على إضمار الفاء. وجَوَّزَ العكس، وهو أن يكون الأول على إضمار الفاء، والثاني على التقديم.

وذهب أبو العباس[2] إلى أنه على إضمار الفاء فيهما معًا لأنه جواب في المعنى قد وقع في /محله، فلا يُنوى به[3] التقديم. [٧: ٨١/أ]

وفصل بعض النحويين بين أن تكون الأداة اسمَ شرط أو غيرَ اسم شرط؛ فيجوز في غير اسم الشرط، ولا يجوز في اسم الشرط عنده، أعني التقديم، فيَلزم إذ ذاك أن يكون على إضمار الفاء، قال[4]: ((لأنك إن قدَّمتَ والأداةُ اسمُ شرط فإما أن تجعلَ فاعله (مَنْ) أو مضمرًا: إن جعلتَه (مَنْ) لَزِمَك أن تَرفع الفعل بعدها، ويزول عن اسم الشرط، ويصير موصولًا لأنَّ اسم الشرط لا يَعمل فيه ما قبله إلا ما استُثني من ذلك. وإن جعلتَه مضمرًا لَزِمَك تقديم المضمر على الظاهر، وذلك لا يجوز إلا في أبوابٍ معلومةٍ ليس منها هذا)).

قال بعض أصحابنا[5]: ((الصحيح مذهب س من جواز التقديم بدليل قول العرب: إن قام زيدٌ يقوم عمرٌو[6]، فـ(يقوم عمرو) منوي به التقديم، وذلك في فصيح الكلام، ولو كان على إضمار الفاء لاختص بالشعر))، وسيأتي الكلام في هذه المسألة. قال[7]: ((وما احتجَّ به المبرد لا حجة فيه لأنَّ الشرط تارةً يكون مَبنَى الكلام

---

(١) الكتاب ١: ١٣٥، ٣: ٦٦ - ٦٨.

(٢) الكامل ١: ١٧٥ والمقتضب ٢: ٦٩ - ٧٣.

(٣) ك: فيه.

(٤) القول في شرح الجزولية للأبذي ١: ٣٦٩ [رسالة] بلا نسبة.

(٥) هو الأبذي. شرح الجزولية ١: ٣٦٩ [رسالة] بلا نسبة.

(٦) يقوم عمرو: سقط من ك.

(٧) شرح الجزولية للأبذي ١: ٣٦٩[رسالة] بلا نسبة، بتصرف.

عليه نحو: إنْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ[1] عمرٌو، وتارةً يأتي عقب كلام نحو: يقومٌ زيدٌ إنْ شاء الله، فعلى هذا يجوز أن يُنوى بالمتأخر التقدم.

وما احتجَّ به المفصِّل فاسد لأنَّ قوله (مَن يأتِها لا يَضيرُها) إذا نُوي به التقديم ففاعلُه مضمر مستتر فيه عائد على اسم الشرط المتقدِّم عليه لفظًا وإن كان هو متقدمًا عليه تقديرًا ورتبة؛ والضمير قد يعود على متقدِّم باللفظ دون الرتبة بلا خلاف نحو قولك: ضرب زيدًا غلامُه» انتهى كلامه[2].

وقد سُئلتُ قديمًا عن منع الزمخشري[3] أن يكون قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ﴾[4] أن تكون (ما) شرطية؛ وكتبتُ فيها ما ضمَّنتُه كتابي المسمى بـ(التذكرة)[5]، وقد كَتب عني الجواب في هذه الآية المكرمة قاضي القضاة شمسُ الدين أبو العباس أحمد بن عبد الغنيّ السروجيُّ الحنفيُّ - رحمه الله - وكان عنده حَظٌّ من العربية، ونَصُّ الجواب: (ما عملتْ): يحتمل أن تكون (ما) في موضعِ نصبٍ عطفًا على (ما عملت) الأولى، أي: تجدُ ما عملتْ مِن سوء مُحْضَرًا، ويحتمل على هذا أن يكون (تَوَدُّ) مستأنفًا، كأنه قال: إذا وجدَت ما عملتْ مِن سوءٍ ما حالُها؟ فقال: ﴿تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾. ويحتمل أن يكون (تَوَدُّ) في موضع الحال، أي: وتجدُ ما عملتْ مِن سوءٍ وادّةً لو أنَّ بينَها وبينه أَمَدًا. ويحتمل أن تكون (ما) في موضع رفعٍ بالابتداء و(عملتْ) صِلته، و(تَوَدُّ) في موضع رفع على خبر المبتدأ.

---

(١) ك: يقوم.

(٢) انتهى كلامه ... وهذا خلاف ضرب زيدًا غلامُه: سقط من ل، وقدره صفحة من الأصل.

(٣) الكشاف ١: ٤٢٣.

(٤) الآية ٣٠ من سورة آل عمران. ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾.

(٥) ليس في المطبوع، وهو ناقص.

فإن قلتَ: أيجوز أن تكون (ما) في قوله (وما عملتْ) شرطية إمّا مرفوعة بالابتداء، فيكون الضمير العائد عليه في (عملتْ) محذوفًا، وهو قليل الحذف من الفعل الواقع شرطًا، أو منصوبة بـ(عملتْ)؟

فالجواب: أنه ذُكر لي أنَّ الزمخشري منعَ مِن ذلك، وعَلَّلَ المنعَ على ما نُقل إليّ بقوله[١]: «لرفع تَوَدُّ». وأشكلَ قولُه على بعض الناس، وقال: ينبغي أن يجوز ذلك، غاية ما في الآية /أنه نظيرُ قول زهير[٢]: [٨١:٧/ب]

وإنْ أتاهُ خَليلٌ يومَ مَسألةٍ يقولُ: لا غائبٌ مالِي ولا حَرِمُ

وذلك أنَّ فعل الشرط إذا كان ماضيًا جاز أن يجيء بعده ماضٍ، وأن يجيء بعده مضارع، ولك في المضارع وجهان: الجزم على الجواب، والرفع. قال س: إذا رفعتَ كان على التقديم والتأخير[٣]، فقولُهم: إنْ قامَ زيدٌ يقومُ عمرو، تقديره: يقومُ عمرٌو إنْ قامَ زيدٌ، ويكون على هذا الجوابُ محذوفًا لدلالة يقومُ عمرو عليه، وهو متأخر لفظًا متقدم رتبة لأنَّ رتبة الدليل الأصل فيه التقديم، فلو جعلْنا ﴿وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ﴾ شرطيّةً مع رفع (تَوَدُّ) لأَدَّى ذلك إلى أن يكون (تَوَدُّ) النيّةُ به التقديمُ لأنَّ جواب الشرط محذوف؛ ولو نَويتَ التقديم لأَدَّى إلى تقديم المضمر على ظاهِرِه في غير الأبواب المستثناة في العربية؛ ألا ترى أنَّ الضمير في قوله تعالى ﴿وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا﴾ عائد على اسم الشرط الذي هو (ما)، فيصير التقدير: تَوَدُّ كُلُّ نفسٍ لو أنَّ بينَها وبينَه أَمَدًا بعيدًا ما عملتْ مِن سوء، فيَلزم من ذلك تقديم المضمر على الظاهر، وذلك لا يجوز.

فإن قلت: لِمَ لا يجوز ذلك والضمير قد تأَخَّرَ عن اسم الشرط وإن كانت نِيَّتُه التقديم؛ فقد حَصل عود الضمير على الاسم الظاهر قبله، وذلك نظيرُ: ضربَ زيدًا غلامُه، فالفاعلُ رُتبتُه التقديم، ووجبَ تأخيره لصحّة عودة الضمير، فكذلك هذا.

---

(١) الكشاف ١: ٢٣ ولفظه: لارتفاع تودُّ.

(٢) شعره ص ١٢٠ والكتاب ٣: ٦٦. الخليل: الفقير من الخَلّة. والحَرِم: المنع.

(٣) انظر الكتاب ٣: ٦٦.

فالجواب: أنَّ اشتمال الدليل على ضميرِ اسم الشرط يوجب تأخُّرَه عنه لعودة الضمير؛ فيَلزم من ذلك اقتضاءُ جملة الشرط لجملة الدليل، وجملةُ الشرط إنما تقتضي جملة الجزاء لا جملة دليله، ألا ترى أنها ليست بعاملة في جملة الدليل، بل إنما تعمل في جملة الجزاء، وجملةُ الدليل لا موضع لها من الإعراب، وإذا كان كذلك تَدافع الأمر لأنها من حيث هي جملةُ دليل لا يقتضيها فعل الشرط؛ ومِن حيث عودُ الضمير على اسم الشرط اقتضَتْها فتَدافعا، وهذا خلاف: ضربَ زيدًا غلامُه، فهي جملة واحدة، والفعلُ عاملٌ في الفاعل والمفعول معًا، فكلٌّ واحد منهما يقتضي صاحبه، ولذلك جاز: ضربَ غلامُها هندًا - عند بعضهم في الكلام - لاشتراك الفاعل المضاف للضمير والمفعول الذي عاد إليه الضمير في العامل؛ وامتنعَ ضربَ غلامُها جارَ هند لأنه غير مشارك في العمل، فهذا فرقُ ما بين[1] المسألتين، ولا يُحفَظ من لسان العرب: اضربه مَنْ قام؛ لأنه يَلزم منه تقديم المضمر على الظاهر في غير المواضع التي ذكرها النحويون، فلذلك لا يجوز تأخيره.

ولم يتعرض المصنف لحالة رفع المضارع في الضرورة هل هو على التقديم والتأخير أو على إضمار الفاء؟ ولا فصل أيضًا بين أن تتقدَّم أداةَ الشرط همزةُ الاستفهام أو لا؛

[٧: ٨٢/أ] /فإنَّ لهمزة الاستفهام حكمًا يخصُّها، فنقول: إذا تقدَّمتْ همزةُ الاستفهام على أداة الشرط داخلةً على مضارعين فإنَّ الأمر في ذلك على حاله لو لم تدخل، نحو: أإن يأتِك زيدٌ تُكْرِمْه؟

وذهب يونس[2] إلى أنه يُبنى الفعل الثاني على أداة الاستفهام، فيُنوى به التقديم، فإذ ذاك يكون الأول ماضيًا لأنه محذوفُ الجواب، ولا يُحذف إلا إذا كان فعل الشرط لا يظهر فيه عمل للأداة، فيَلزم عنده أن يقال: أإنْ أَتيتَني آتيك؟ التقدير:

---

(١) ك: فرق بين.

(٢) الكتاب ٣: ٨٣.

أآتيك إنْ أَتيتَني، ولا يجوز عنده: أَإنْ تأتِني آتِك، بجزمهما، ولا: أَإنْ تأتِني آتيك، بجزم الأول ورفع الثاني، إلا ضرورة.

قالوا[1]: والصحيحُ القول الأول، ويدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ﴾[2]؛ ألا ترى أنه لا يجوز: أفَهُمُ الخالدون فإنْ مِتَّ؛ لئلا يبقى الشرط بلا جواب؛ إذ لا يُتَصَوَّرُ أن يكون الجواب محذوفًا يدلُّ عليه ما قبله لأنَّ الفاء المتصلة بـ(إنْ) تمنع من ذلك؛ ألا ترى أنَّ العرب تقول: أنتَ ظالم إنْ فعلتَ، ولا تقول: أنتَ ظالمٌ فإنْ فعلتَ، فدَلَّ ذلك على أنَّ أداة الاستفهام إنما دخلتْ لفظًا وتقديرًا على جملة الشرط والجواب. انتهى ما صَحَّحُوا به مذهبَ غير يونس.

وليس فيما ذكروه دليلٌ على فساد مذهب يونس؛ لأنَّ الكلام إنما كان في مسألة تقدُّم همزة الاستفهام على أداة شرط بعدها مضارعان، وليست الآية من هذا في شيء، مع أنه يحتمل أن يكون تخريجها على مذهب يونس، وتكون الفاء في (فهُم) مؤكِّدة للفاء التي بعدَ الهمزة في ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ﴾، لَمّا فُصل بين المستفهم والمستفهَم عنه بالشرط صحَّ إعادة الفاء، والتقدير: أَفَهُمُ الخالدون إن مِتَّ. ونظيرُ ذلك ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[3] على أحد التأويلات، لَمّا فُصل بين (أَنَّكُم) وبين الخبر بالظرف أَعاد (أَنَّكُم) على سبيل التوكيد.

ولا تُشبه الآيةُ التمثيلَ الذي مثّلوه أنَّ العرب لا تقوله، وهو: أنت ظالمٌ فإنْ فعلتَ؛ لأنه لم يتقدَّم استفهام، ولا حال بين أداة الاستفهام وبين الشرط فاءٌ عاطفة، ولا تكرَّرت الفاء في المقدَّر جوابًا على القول الأول، ومتعلقًا للاستفهام على القول الثاني. ويحتمل التفريق في الجواب إذا وقع مضارعًا مجردًا أو[4] وقع جملة اسمية.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٠٠ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٣٧١ [رسالة].

(٢) الآية ٣٤ من سورة الأنبياء.

(٣) الآية ٣٥ من سورة المؤمنون.

(٤) وقع مضارعًا مجردًا أو: سقط من ك.

ويحتاج كلا المذهبين فيما أجازوه من التراكيب إلى سماعٍ ذلك عن العرب؛ فلا يُقدَم على إجازة: أإنْ تأتِني آتِك، ولا على إجازة: أإنْ أتيتَني آتِيك، إلا بسماعٍ من العرب، على أنَّ هذا لا يبعُد لأنه إذا كان الفعل ماضيًا جاز أن يكون الفعل الثاني مرفوعًا على ما سيأتي بيانه؛ وكأنَّ همزة الاستفهام لم تدخل.

قال بعض أصحابنا: بَنى يونس على الاستفهام لأنه لا يكون إلا عن شيء مستقر معتمَد عليه؛ والشرطُ ليس بثابت، فجَعل الجواب في حكم الذي يَعتمد عليه الاستفهام.

[٧:٨٢/ب] وردَّ س على يونس بالقياس /والسماع: أمَّا القياس فبالحمل على صلة (الذي)؛ لأنَّ صلة (الذي) يجب أن تكون موضِّحة ثابتة لأجل الخبر، وأنت تقول: الذي إنْ يأتِني أُكرِمْه جاء. وأمَّا السماع فذكر الآية الكريمة، قال[١]: فلم يترك الفاء. قال[٢]: وهذا أقوى لأنه إذا لم تَسقط مع ما لم يَعمل فيه الحرف فأَحرى أن لا تَسقط مع ما عمل فيه.

وقد تأوَّلَ بعضُهم الآيةَ انفصالًا ليونس على استفهام مقدَّر، كأنه قال: أَفَهُمُ الخالدون إنْ مِتَّ؟ وأجازه الفراء[٣]، وكذلك أجاز[٤] في قوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾[٥] أن يكون التقدير: أَفَتَنقَلبون على أعقابِكم إن مات؟ فيكون ﴿ٱنقَلَبْتُمْ﴾ هنا في معنى تنقلبون، كقوله: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾[٦]، أي: يأتي أمرُ الله، ويكون قد نَبَّهَ بذلك على أنه يكون ارتدادٌ عند موته.

---

(١) ليس في الكتاب.

(٢) هذا إيضاح لردِّ سيبويه على يونس لا لفظه.

(٣) معاني القرآن ٢: ٢٠٢، ١: ٢٣٦.

(٤) معاني القرآن ١: ٢٣٦.

(٥) الآية ١٤٤ من سورة آل عمران.

(٦) الآية الأولى من سورة النحل.

وقال هذا الذي نقلْنا كلامَه: «الذي يقال إنَّ هذه الفاء الثانية إما أن تكون هي العاطفة أو الجزائية، تَبطُل العاطفة لأمرين: أحدهما أنها قد حَصلت فلا تُعاد. الثاني أنها تُجُوِّزَ بها عن كونها قبل حرف الاستفهام إلى كونها بعده، فلا تُزَحْزَح حينئذٍ إلى موضع آخر بالفصل». انتهى كلامه.

وقد تقدَّم[١] لنا أنها كُرِّرَتْ على سبيل التوكيد لَمّا وقعَ الفصل، فهي لم تؤخَّر، بل ذلك تكرير لها، وإنما كانت تؤخَّر لو كانت التلاوة: أإنْ مِتَّ فَهُمُ الخالدون، وكان يُدَّعى أنَّ (فَهُمُ الخالدون) هو ليس جواب الشرط، وأنه الذي دخلتْ عليه الهمزة، وأنه كان التقدير: أَفَهُمُ الخالدون إن مِتَّ، وليست التلاوة كذلك، فدلَّ على أنَّ ذلك ليس على جهة تأخير فاء العطف.

وقولُه **وجوازًا إن كان ماضيًا** مثالُ ذلك: إنْ قام زيدٌ يقومُ عمرٌو، ويجوز: يَقُمْ عمرٌو، بالجزم، قال تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْءَاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾[٣]. أمّا الجزمُ فوَجهُه أنَّ العامل[٤] لَمّا عمل في الأول معنًى لا لفظًا لعدم قبوله العمل والثاني قابلٌ للعمل أَثَّرَ فيه فجَزَمه. ولا نعلم خلافًا في جواز الجزم وأنه فصيح مختار إلا ما ذكره صاحب (كتاب الإعراب)[٥] عن بعض النحويين أنه لا يجيء في الكلام الفصيح؛ وإنما يجيء مع (كان) لأنها أصل الأفعال، ولا يجوز مع غيرها. وظاهرُ كلام س ونَصُّ الجماعة أنه لا يختصُّ ذلك بـ(كان)، بل سائرُ الأفعال في ذلك مثلها، وأنشد س للفرزدق[٦]:

---

(١) تقدم قريبًا في ق: ٨٢/أ من الأصل.

(٢) سورة هود: الآية ١٥.

(٣) سورة الشورى: الآية ٢٠.

(٤) في المخطوطات: الفعل.

(٥) تقدم في ١٥: ٣٨٢ باسم: الإغراب، والصواب: الإعراب في أسرار الحركات في الإعراب.

(٦) ديوانه ١: ٢٦٢ والكتاب ٣: ٦٩. التوغير: الإغراء بالحقد.

دَسَّتْ رسولًا بأنَّ القومَ إنْ قَدَرُوا عليكَ يَشْفُوا صُدورًا ذاتَ تَوْغيرِ

وقال أيضًا[1]:

تَعالَ فإنْ عاهَدْتَني لا تَخونُني نَكُنْ مِثلَ مَنْ - يا ذئبُ - يَصْطَحِبانِ

وأمّا الرفعُ فهو مسموعٌ من لسان العرب، ونصّ بعض أصحابنا أنه أحسنُ من [٧: ٨٣/أ] الجزم، /وذلك نحو قول زهير[2]:

وإنْ أتاهُ خَليلٌ يومَ مَسْألةٍ يَقولُ : لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

وقال الآخر[3]:

إن يُسألوا الخير يُعطُوهُ وإنْ خُبِرُوا في الجَهْدِ أُدْرِكَ مِنهم طِيبُ أخبارِ

وقال زهير[4]:

وإنْ شُلَّ رَيعانُ الجَميعِ مَخافةً نَقولُ جِهارًا وَيْلَكُمْ لا تُنَفِّرُوا

وقال آخر[5]:

فإنْ كان لا يُرْضيكَ حتى تَرُدَّني إلى قَطَرِيٍّ لا إخالُكَ راضيا

وقال أبو صخر[6]:

---

(١) تقدم في ٣: ١٠٨، ١٦٦.

(٢) تقدم في هذا الجزء ق ٨١/ب من الأصل.

(٣) هو العَرَنْدَس الكلابي أو ابنه عُبيد. الحماسة ٢: ٢٦٧ [٦٩٨] والكامل ١: ١٠٧ والحماسة البصرية ٢: ٤٧٢ [٣٢٩] وفيه تخريجه. وفي البيت روايات يفوت بها الاستشهاد.

(٤) ديوانه ص ١٥٨. شُلَّ: طُرِدَ. والريعان: الأوائل. والجميع: الحيّ. ولا تنفِّروا: ارفُقوا وقِفُوا فإنا معًا، أي: جميع.

(٥) تقدم في ٦: ١٧٤، ٢١٧، ٢٢٢، ١٢: ١٢٧.

(٦) شرح أشعار الهذليين ٢: ٩٣٤ وشرح التسهيل ٤: ٧٧. المعنَّى: الذي أجهده الشوق. والهاتفات السواجع: الحمائم الهاتفة.

وليسَ الْمُعَنَّى بالذي لا يَهيجُهُ   إلى الشَّوقِ إلا الهاتِفاتُ السَّواجِعُ

ولا بالذي إنْ بانَ عنه حَبيبُهُ   يَقولُ ويُخفي الصبرَ إنِّي لَجَازِعُ

وقال آخر[1]:

وإنْ بَعُدُوا لا يأمَنُونَ اقْتِرابَهُ   تَشَوُّفَ أهلِ الغائبِ الْمُتَنَظَّرِ

فهذا الرفع كما رأيتَ كثير، ونصوصُ الأئمة على جواز الرفع في الكلام وإن اختلفت تأويلاتهم في ذلك على ما نذكره.

وقال صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبد النور بن رشيد المالَقيّ[2]: ((الرفع ضرورة)). قال[2]: ((ولا أعلم منه شيئًا جاء في الكلام، وإذا جاء فقياسُه الجزم لأنه أصلُ العمل في المضارع، تقدَّم الماضي أو تأخَّر)). وتأوَّلَه على إضمار الفاء في الشعر، وجعَله مثل قول جرير[3]:

إنَّكَ إنْ يُصرَعْ أخوك تُصْرَعُ

على مذهب مَن جعل الفاء منه محذوفة في الضرورة.

وأمّا المتقدمون فاختلفوا في تخريجه: فذهب س[4] إلى أنَّ ذلك على نيّة التقديم، وجوابُ الشرط محذوف.

وذهب الكوفيون[5] وأبو العباس[6] إلى أنه هو الجواب، وأنه على حذف الفاء.

---

(١) عروة بن الورد. ديوانه ص ٤٨ والأصمعيات ص ٤٦ [١٠] والحماسة ١: ٢٣٨ [١٤٧] وشرح التسهيل ٤: ٧٧. بعدوا أي: أعداؤه. والتشوُّف: التطلع.

(٢) رصف المباني ص ١٨٧.

(٣) تقدم في هذا الجزء ق ٨٠/ب من الأصل.

(٤) الكتاب ٣: ٦٦.

(٥) الغرة لابن الدهان: ٣: ق ٨٨/أ [مخطوط].

(٦) الكامل ١: ١٧٥ والمقتضب ٢: ٦٩ - ٧٣.

وذهب غيرهما إلى أنه لَمّا لم يظهر لأداة الشرط تأثيرٌ في فعل الشرط لكونه ماضيًا ضَعُفَ عن العمل في فعل الجواب؛ وهو عنده جوابٌ لا على إضمار الفاء ولا على نيّة التقديم.

وثبَت بخطِّ ابن المصنف بدرِ الدين بعد قول أبيه في فَصِّ الكتاب ((**وإن صُدِّرَ بمضارعٍ صالحٍ للشَّرطية جُزم**)) ما نصُّه: ((**وقد يُرفع**[1] **بكثرةٍ إن كان الشرط ماضيَ اللفظ، أو منفيًّا بـ(لَمْ)، وبِقِلَّةٍ إن كان غيرهما**)) . وبعد هذا قوله ((**وإنْ قُرن بالفاء رُفع مطلقًا**)) . وشرحَه ابن المصنف على هذا النص الذي أثبتَه بخطِّه، وليس فيه ما [٧:٨٣/ب] يخالف ما شرحناه /إلا قولُه: **أو مَنفيًّا بِلَمْ**، ومثالُه: إن لم تأتني آتيك. وسببُ ذلك أنَّ هذا فعلٌ منفيٌّ بِلَمْ، وهو يجري مجرى الفعل الماضي، وإلا قولُه[2]: **وبِقِلَّةٍ إن كان غيرهما**، فيدلُّ أنه يجوز ذلك على قِلّة، فيكون قولك: إن تأتِني آتيك، جائزًا على قِلّة، وفيما شرحناه يكون لا يجوز إلا في الضرورة لأنه قال في النص الذي شرحناه **جُزم في غير الضرورة**.

وقال المصنف في (شرح الكافية)[3]: ((وقد يجيء الجواب مرفوعًا والشرطُ مضارعٌ مجزوم، ومنه قراءة طلحة بن سليمان ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدرِكُكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾[4]، ومثلُه قول الراجز[5]:

إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ

وقال[6]:

---

(١) د: وهو يرفع. وما أثبتناه موافق لِما في التسهيل ص ٢٣٧.

(٢) في المخطوطات: فقوله.

(٣) ٣: ١٥٩٠ - ١٥٩١.

(٤) سورة النساء: الآية ٧٨. المحتسب ١: ١٩٣.

(٥) تقدم في ٢: ٣٢٠ وفي هذا الجزء ق ٨٠/ب من الأصل.

(٦) تقدم في هذا الجزء ق ٨٠/ب من الأصل.

.... مَنْ يأتِها لا يَضيرُها»

وقال صاحب[1] (الواضح): «تقول: إنْ تَزُرْني أَزورُك، بمعنى:أزورُك إنْ تَزُرْني، والاختيارُ الجزم، وإنما يَحسُن الرفع إذا تقدَّم ما يطلب الجواب قبلَ إنْ كقولهم: طعامَك إنْ تَزُرْنا نأكلُ، تقديرُه: طعامَك نأكلُ إنْ تزرْنا، وقال زهير[2]:

وإنْ أتاهُ خَليلٌ يومَ مَسألةٍ يَقولُ ....

معناه: ويقولُ إن أَتاه، فحَسُنَ رفعُ يقولُ بتقدُّم الواو على إنْ. وأنشدَنا أحمد ابن يحيى قال: أنشدنا أبو عبد الله الطُّوال[3]:

إن تأتِني وقد ملأتُ أَعْوَجا أُرسِلُ فيها بازِلًا سَفَنَّجا

فرفع أُرسِلُ بمعنى التقديم: أُرسِلُ إنْ تأتِني» انتهى.

وقولُه **وإنْ قُرن بالفاء رُفع مطلقًا** سواء كان فعل الشرط ماضيًا نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[4]، أم مضارعًا نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ﴾[5]، وقولِه ﴿إِن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرُ﴾[6] على قراءة حمزة.

وإنما رُفع إذا دخلتْ عليه الفاء لأنه إذ ذاك مِن جملة اسميةٍ، وهو خبرُ مبتدأ محذوف، تقديرُه: فهو يَنتَقِمُ اللهُ منه، وكذلك: فهو لا يخاف بَخْسًا. قالوا: ولولا ذلك لَحُكم بزيادة الفاء، فكان الفعل إذ ذاك ينجزم، لكنَّ العرب التَزَمت الرفع فيه، فعُلم أنها غير زائدة، وأنها دخلت على مبتدأ مقدَّر كما دخلت على مبتدأ ظاهر. وإذا كان

---

(١) هو أبو بكر بن الأنباريّ.

(٢) ك: قال زهير. تقدم في هذا الجزء ق ٨١/ب، ٨٣/أ من الأصل.

(٣) تقدم في هذا الجزء ق ٨٠/ب من الأصل. والذي في المخطوطات: إن أتاني.

(٤) سورة المائدة: الآية ٩٥.

(٥) سورة الجن: الآية ١٣.

(٦) سورة البقرة: الآية ٢٨٢. السبعة ص ١٩٤ والحجة للقراء السبعة ٢: ٤٢٦ – ٤٢٧.

على ما قالوا فيكون قوله تعالى ﴿إِن تَضِلَّ إِحْدَنهُمَا فَتُذَكِّرُ﴾ على قراءة حمزة يكون المبتدأ ضمير الشأن أو القصة[1] إذ قد رفع الظاهر، فليس ثَمَّ اسمٌ متقدِّم يعود عليه الضمير، فيكون إذ ذاك الضميرُ ضميرَ الأمر أو القصة. وكذلك إذا قلت: إنْ قام زيدٌ فيقومُ عمرٌو، يكون التقدير: فهو يقومُ عمرٌو، والضميرُ إذ ذاك ضميرُ الأمر والشأن.

ويمكن أن يقال: إنَّ رَبْطَ الجملة الشرطية المصدَّرِ جوابُها بالمضارع يكون بأمرين: أحدهما بجزم المضارع، والآخر بالفاء ورفعِه؛ لأنه لو رُفع ولم تَدخل الفاء لَتُوُهِّمَ فيه أنه على نِيَّةِ التقديم كما قال س[2] في قوله: إنْ قامَ زيدٌ يقومُ عمرٌو، فيكون إذ

[٧: ٨٤/أ] ذاك للربط طريقان، /ولا يحتاج إلى تكلُّف الإضمار في كلِّ مكان، وخصوصًا تكلُّف إضمار القصة أو الشأن إذا لم يُمكن أن يعود الضمير على سابق؛ وكما رَبَطَتِ الفاءُ الجملةَ الاسمية كذلك رَبَطَتِ الجملةَ الفعلية المصدَّرةَ بالمضارع إذا لم يؤثِّر فيه الشرطُ الجزمَ. قال الفراء: وأجابوا الشرطَ بالفاء، قالوا: إنْ تَزُرْني فأَزورُك؛ لِيَدُلُّوا على اتصال الجواب بالأول، وإن كان يَنجزم بالإتباع له، وذلك أنَّ الفاء تَصل الذي بعدها بالذي قبلها، فيقال: ضربتُه فبَكى، إذا اتَّصل البكاء بالضرب، ولو قيل ضربتُه وبَكى جاز أن يَسبق البُكاءُ الضرب، فلم يَصلح لجواب الشرط إلا الفاءُ مِن جميع حروف العطف لأنها مجاورة للاتِّصال دون غيرها.

ص: وجَزمُ الجوابِ بِفِعلِ الشرط، لا بالأداة وحدَها، ولا بهما، ولا على الجِوار، خلافًا لزاعِمِي ذلك[3].

ش: أمّا الفعلُ الأولُ فذكَر بعضُ أصحابنا أنَّ الأداة تجزمه باتِّفاقٍ إن كان قابلًا للإعراب؛ وأمّا بعضُهم فحَكى عن المازنيّ أنَّ فِعلَ الشرط وفِعلَ الجواب مَبْنِيّان[4].

---

(١) أي: فهو، أي: الأمرُ والشأن تذكِّرُ.

(٢) الكتاب ٣: ٦٦.

(٣) الإنصاف ٢: ٦٠٢ - ٦١٥ [٨٤] وشرح الكافية للرضي ٢: ٩١٠ - ٩١١.

(٤) مجالس العلماء ص ٨٨ والغرة: ٣: ق ٨٤/ب [مخطوط] وشرح الكافية ٢: ٩١١.

وتَلَخَّصَ أنَّ للمازنِيِّ مذهبين: أحدهما أنهما معًا مَبنيّان، والمذهب الثاني أنَّ فِعل الشرط معرَب وأنَّ فِعل الجواب مبنيٌّ.

استدلَّ على بنائهما أنَّ الفعل لا يقع موقع الاسم في المحلَّين، فلا يكون معربًا. قال بعض أصحابنا: وهذا يقتضي أنَّ سبب الإعراب هو الوقوع موقع الاسم لا العامل فيه، وقد تقدَّم أنَّ المهيِّئ للإعراب هو الشَّبَهُ لا هذا.

واستدلَّ لمذهبه الثاني أنَّ المبنيَّ هو فعل الجواب فقط بأنه لم يكن له عامل؛ فكان مبنيًّا، أمّا اللفظ فلأنه لم يصحّ عنده عمل ما تقدَّمه على ما سنذكر، ولم يكن الرفع لأنه لا يقع موقع الاسم إذ لا نقول: إنْ قامَ زيدٌ قائمٌ عمرٌو، فيُبنى. ورأيُ المازني مخالفٌ لجميع النحويين.

وقولُه **بفعل الشرط** هذا مذهب الأخفش[1]، وإيّاه اختارَ المصنف لأنه مُستَدْعٍ له بما أَحدثَتْ فيه الأداة من المعنى والاستلزام.

ورُدَّ عليه بأنَّ النوع لا يَعمل إذ ليس أحدُهما أَولى من الآخَر، وإنما يَعمل بمَزِيّة، وهو أن يُضَمَّن العامل من غير النوع أو شبهه كعمل الأسماء في الأسماء.

وقولُه **لا بالأداة وحدَها** هذا مذهب المحققين من البصريين، وعَزاه السيرافيُّ[2] إلى س، وإيّاه اختارَ الجُزوليُّ[3] وابن عصفور[4] وشيخُنا أبو الحسن الأُبَّذيُّ[5] لاقتضائها إيّاهما، فعَمِلت فيهما كما عَمِلت كانَ وظنَّ وإنَّ.

---

(١) مجالس العلماء ص ٨٨ ومختار تذكرة أبي علي ص ١٢٣ والغرة: ٣: ق ٨٤/ب [مخطوط] وشرح الكافية ٢: ٩١٠.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٠: ٧٦.

(٣) المقدمة الجزولية ص ٤٢.

(٤) المقرب ١: ٢٧٣ وشرح الجمل له ٢: ١٩٦ ولابن الضائع ١: ٦٩٨ [رسالة].

(٥) شرح المقدمة الجزولية له ١: ٣٥١ [رسالة].

وقولُه **ولا بهما**[1] نُسب هذا المذهب إلى س والخليل[2] لأنَّ في كلامهما ما يدلُّ ظاهرُه على ذلك. وقد رُدَّ ذلك بأنَّ كلَّ عامل مركَّبٍ من شيئين لا يجوز انفصال جزئه ولا حذفُ أحدهما كـ(إذْما) و(حيثُما)، وأداةُ الشرط وفعله يجوز أن ينفصلا نحو: إنْ زيدًا تُكرمْ يُكرمْك، وقد يُحذف فعل الشرط دون الأداة نحو قوله[3]:

.... وإلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ

[٧:٨٤/ب] /أي: وإلا تُطَلِّقْها. فجوازُ هذا كله دليلٌ على أنَّ العامل ليس مركبًا من الأداة وفعل الشرط.

وقد نُسب هذا المذهب إلى الأخفش، قال: المجموع هو الطالب، فهو العامل. قال: وباطل أن يكون العمل لـ(إنْ) لأنّ الجزم نظير الجرّ، فإذا كان الجارّ - وهو أقوى - لا يعمل عملين فالأحرى ألّا يعمله الجازم.

ورُدَّ هذا بأنَّ الجارَّ لا يقتضي معمولين، والجازم يقتضيهما، فيعمل فيهما. وأيضًا فتقول: أُكرِمُك إنْ أَتيتَني، فتَحذف الجواب، فلو كان إنْ أَتيتَني بمجموعه العامل لم يجز حذفه لأنَّ الجازم لا يجوز حذفُ معموله أصلًا إلا في لَمّا لعلَّة ذُكرت في لَمّا[4]؛ وإذا كان العامل الأداة لم يَقبُح حذف الجواب لأنها قد أخذتْ معمولًا واحدًا.

وقولُه **ولا على الجوار** وهذا مذهب الكوفيين[5]، قالوا: الجرّ يكون للجوار، فكذلك الجزم. وقد رُدَّ ذلك عليهم.

---

(١) هذا قول الفارسي وابن جني. مختار تذكرة أبي علي ٢٠٩، ٢٨٠، ٤٣٨ واللمع ص ١٣٣.

(٢) شرح الجمل لابن خروف ٢: ٨٦٩ والكتاب ٣: ٦٢.

(٣) الأحوص. وهذا بيت سيّار. وصدره: فَطَلِّقْها فلَسْتَ لها بِكُفْءٍ. ديوانه ص ٢٣٨ وشرح أبيات مغني اللبيب ٨: ٥ - ٦ [٨٨٣].

(٤) ذكرها في هذا الجزء ص ٣٣ - ٣٤.

(٥) الإنصاف ٢: ٦٠٢ [٨٤] وتوجيه اللمع ص ٤٣٤ وشرح التسهيل ٤: ٧٩ وشرح الكافية ٢: ٩١١.

وطالَ للنحويين الكلام في العامل في هذين الفعلين، وكثُر الاختلاف والاستدلال لكلِّ قول والردُّ عليه بما نَزَّهنا عنه كتابنا هذا؛ إذ هو اختلافٌ لا يترتب عليه حكمٌ نُطقيٌّ ولا اختلافٌ في معنى الكلام، وكلُّ اختلاف لا يترتب عليه حُكمٌ نُطقيٌّ ولا اختلافٌ في معنى الكلام فلا حاجة إلى الاشتغال به.

ص: قد يُجزم بـ(إذا) الاستقبالية حملًا على (متى)، وتُهمل (متى) حَملًا على (إذا)، وقد تُهمل (إنْ) حملًا على (لو)، والأصحُّ امتناعُ حملِ (لو) على (إنْ).

ش: إذا ظرفٌ. وذكر بعضُهم أنه باتِّفاقٍ ظرفٌ لِما يُستَقبَل. وذكر بعضُهم أنها تكون للحال، وجَعل منه قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾[(١)]، ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾[(٢)]، ونحوَهما، وقال: لا يكون مستقبلًا لأنه إما أن يكون ظرفًا لليمين، وهو فاسدٌ لأنَّ قَسَمَ اللهِ قديم لا يوجد وقت ذلك، وإما أن يكون ظرفًا لشيء هو موصوفُ حالٍ من المقسَم به، وهو فاسدٌ لأنَّ الحال لا تكون في المستقبل للتناقض، فدلَّ على أنَّ الظرف للحال لا للاستقبال.

ورُدَّ هذا بأنَّ الحال تَصِحُّ في المستقبل، وهي الحال المقدَّرة، نحو: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا، فكأنه قال: أُقسِمُ بالليل كائنًا إذا يَغشى.

واحترَز المصنف بقوله **الاستقبالية** مِن إذا الفجائية، فإنه لا عمل لها. وكان ينبغي للمصنف أن يزيد على قوله **الاستقبالية** فيقول: «التي فيها معنى الشرط»؛ لأنَّ الاستقبالية أعمُّ من أن تكون مجردة للظرفية دون معنى الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ﴾[(٣)]، و﴿إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ﴾[(٤)]، أو أن يكون فيها معنى

---

(١) الآية الأولى من سورة النجم.

(٢) الآية الأولى من سورة الليل.

(٣) الآية ٣٧ من سورة الشورى.

(٤) الآية ٣٩ من سورة الشورى.

الشرط، لكنَّ المصنف اتَّكل على قوله **حَمْلًا على متى** ومتى لا تَجزم إلا إذا كانت شرطية، فكذلك إذا.

وأصلُ (إذا) ألّا تكون للشرط لأنَّ الشرط في لسان العرب ما يُمكن وقوعه؛ و(إذا) في الغالب[(١)] تدلُّ على الزمان المحض المحصَّل المعلوم وقوعُه نحو قوله: ائتني إذا يجيء الشهر. وإنما قلت ((في الغالب)) لأنه قد يُستعمل في غير المعلوم /المقطوع، نحو قوله[(٢)]: [٧: ٨٥/أ]

إذا أنتَ لم تَنْزِعْ عنِ الجَهلِ والخَنا　　　أَصَبْتَ حَليمًا أو أَصابَكَ جاهلُ

وقد يجوز أن يَنزِع وألّا ينزع، ولا يَعلم أيَّ ذلك يكون إلا الله تعالى.

ولأجل إبهامها في الزمان المستقبل أَشبهتْ إنْ، ودخلَها معنى الارتباط كما دخل متى. ومع دلالتها على الظرفية دلَّت على ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى.

وقيل: بل حصوُل الفعلين بحسب الاتِّفاق لا بحسب الارتباط، فيكونان ماضيَين لفظًا ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ﴾[(٣)]، ومضارعين ﴿إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ﴾[(٤)]، وأحدهما دون الآخر ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟﴾[(٥)]، ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ﴾[(٦)].

ولكونها ظرفًا محضًا لم يُلحظ فيها معنى الشرط، جاء ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾[(٧)]؛ إذ لو لُحظ فيها معنى الشرط أتيتَ بالفاء، وكذلك قوله تعالى ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ

---

(١) وإذا في الغالب ... المعلوم وقوعه: سقط من ك.

(٢) تقدم في ٧: ٣١١.

(٣) الآية ٨٣ من سورة الإسراء.

(٤) الآية ١٠٧ من سورة الإسراء.

(٥) الآية ٥٨ من سورة مريم.

(٦) الآية ٨٣ من سورة المائدة.

(٧) الآية ٣٧ من سورة الشورى.

﴿عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٖ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾[1]، ولو لُحظ فيها معنى الشرط لدخَلت الفاء لأنه لا يجوز أن تقول: إنْ يقمْ زيدٌ ما ضربتُه.

والفرقُ بينَ (إنْ) و(إذا) أنَّ (إنْ) لا تعطي الزمان بحسب الوضع بل بحسب الالتزام؛ لأنَّ حصول أحدهما مع الآخر إنما يكون في زمان لهما؛ لكن قد يُقصد الزمان بها مجازًا وعلى ضعف، فيقولون: إنِ احْمَرَّ البُسْر فأْتِني[2]، وهذا موضعُ إذا. و(إنْ) إنما تدخل على المشكوك فيه أو على المعلوم المبهم زمانُه، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلۡخَٰلِدُونَ﴾[3]، فالموتُ معلوم قطعًا، لكنَّ زمانه منبهم. ولا يلزم أن تكون (إذا) ظرفًا للفعلين معًا، بل قد يكون ذلك، وقد يكون الظرف مختلفًا نحو: إذا زُرتَني اليوم زُرتُك غدًا، ولا يجوز: متى زُرتَني اليوم زُرتُك غدًا.

وإذا استُعملت (إذا) شرطًا فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا تكون مضافة؛ فقيل: تكون مضافة، وضُمِّنَت الربط بين ما تضاف إليه وغيره. وقيل: ليست مضافة بل معمولة للفعل بعدها لأنها لو كانت مضافةً لكان الفعل من تمامها؛ فلا يحصل بها ربط.

وظاهرُ كلام المصنف أنه يجوز الجزم بـ(إذا) في قليل من الكلام، ولا يخصُّ ذلك بالشعر، وهو ظاهر كلام ابنه[4] في الشرح لهذا الموضع، ونصوصُ مشاهير النحويين أنَّ ذلك لا يكون إلا في الشعر. وقد ذهب بعضُهم إلى أنه إذا زيدَ بعدها (ما) جاز أن يُجازَى بها في الكلام. فمِمّا جاء من الجزم بها في الشعر ما أنشدَه س - رحمه الله - من قول الفرزدق[5]:

---

(١) الآية ٢٥ من سورة الجاثية.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠: ٧٤.

(٣) سورة الأنبياء: الآية ٣٤.

(٤) شرح التسهيل ٤: ٨١ - ٨٢.

(٥) ديوانه ١: ٢١٦ والكتاب ٣: ٦٢ وشرح التسهيل ٢: ٢١١، ٤: ٨٢ والخزانة ٧: ٢٢ — ٢٥ [٥٠٤]. خندف: أمّ مدركة وطابخة ابني الياس، واسمها ليلى.

تَرْفَعُ لي خِندِفٌ واللهُ يَرفعُ لي نارًا إذا خَمَدَتْ نيرانُهُمْ تَقِدِ

[٧: ٨٥/ب] وأنشد الفراء(١):/

اسْتَغْنِ ما أَغْناكَ رَبُّكَ بالغِنى وإذا تُصِبْكَ خَصاصةٌ فَتَجَمَّلِ

وقال النَّمِر(٢):

وإذا تُصِبْكَ خَصاصةٌ فارْجُ الغِنى وإلى الذي يُعْطي الرَّغائبَ فارْغَبِ

وقال زهير(٣):

إذا لَقِحَتْ حربٌ عَوانٌ مُضِرَّةٌ ضَرُوسٌ ، تُهِرُّ الناسَ ، أَنيابُها عُصْلُ

قُضاعيّةٌ أو أُختُها مُضَرِيّةٌ يُحَرَّقُ في حافاتِها الحَطَبُ الجَزْلُ

تَجِدْهم على ما خَيَّلَتْ هم إزاءَها وإنْ أَفْسَدَ المالَ الجماعاتُ والأَزْلُ

وقال قيس بن الخطيم(٤):

إذا قَصُرَتْ أَسيافُنا كانَ وَصْلُها خُطانا إلى أَعدائنا فَنُضارِبِ

وقال آخر(٥):

---

(١) البيت لعبد قيس بن خفاف في المفضليات ص ٣٨٥ [١١٦] وشرح أبيات مغني اللبيب ٢: ٢٢٢ - ٢٢٩ [١٣٠] وفيه أيضًا أنه وقع في شعر لحارثة بن بدر الغُدانيّ. وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣: ١٥٨.

(٢) ديوانه ص ٤٨ وشرح التسهيل ٢: ٢١٢. الرغائب: جمع رغيبة، وهي العطية الواسعة.

(٣) شرح شعره لثعلب ص ٨٨ - ٨٩. لقحت: اشتدت. وعوان: قوتل فيها مرة بعد مرة. وضروس: عضوض سيئة الخلق. وتهر الناس: تصيّرهم يَهِرُّونها أي يكرهونها. وعصل: كالحة مُعْوَجّة. وقضاعية أو أختها مضرية: أي حرب منكَرة. والجزل: ما غلُظ من الحطب. وعلى ما خيَّلتْ: على ما شَبَّهتْ. وإزاءها: حذاءها. والأزل: الحَبس.

(٤) ديوانه ٨٨ تحقيق د. ناصر الدين الأسد والكتاب ٣: ٦١ والخزانة ٧: ٢٥ - ٣٩ [٥٠٥].

(٥) هو بعض السَّلوليّين كما في الكتاب ٣: ٦٢ وشرح أبياته ٢: ١٣١، وزاد أنه لجرير وأن آخره: تسكبِ، أو تذهبِ. الواكف: القاطر. ويسجم: ينصبّ.

إذا لم تَزَلْ في كلِّ دارٍ عرفتَها   لها واكِفٌ مِن دَمعِ عَينِكَ يَسْجُمِ

وقال آخر[(١)]:

وإذا نُطاوِعْ أَمرَ سادتِنا   لا يَثْنِنا بُخلٌ ولا جُبْنُ

وقال زهير[(٢)]:

أَراني إذا ما هِجتَني بعدَ سَلْوةٍ   على ذِكرِ لَيلَى مَرَّةً أَتَهَيَّجِ

وأنشدَنا أبو عمرو عثمان بن عَلّاق بن طَعّان الْمُدْلِجِيّ، وكان مقرئًا للقرآن ومنتسبًا إلى علم النحو[(٣)]:

إذا رَكِبَتْ قيسٌ خُيولًا مُغيرةً   على القَينِ يَقرَعْ سِنَّ خَزْيانَ نادِمِ

قال س[(٤)]: ((جازَوْا بها في الشِّعر مُضطَرِّينَ، شَبَّهوها بإنْ حيثُ رأَوها لِما يُستَقبَل وأنه لا بُدَّ لها من جواب)).

قال المصنف[(٥)]: ((وليس قائل (وإذا نُطاوِعْ) مضطرًّا؛ لأنه لو رَفع نُطاوع لم يكسر الوزن ولم يُزاحِفْه)) انتهى. فهذا يدلُّ مِن كلامه أنه يُجزم بها في قليل من الكلام كما ذكرنا قبلُ عنه.

واختلفوا في العامل في (إذا) إذا كانت شرطية، فمَن زعمَ أنها مضافة أَعمل الجزاء ولا بُدَّ. وليس بشيء لأنَّ الظرف لا يَلزم أن يكون واحدًا. ومَن مَنع ذلك أَعمل فيه فعل الشرط كما كان ذلك في أخواته من الظروف والأسماء.

---

(١) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣: ١٥٨، وآخره فيه: جُبْنٌ ولا بُخلُ. ومجالس ثعلب ١: ٧٤ وشرح التسهيل ٤: ٨٢. وهو من قصيدة لامية لعمرو بن شأس في منتهى الطلب ٨: ٤٧ [تحقيق د. محمد نبيل طريفي]، وآخره فيه: عَجزٌ ولا بُخْلُ.

(٢) شعره بشرح ثعلب ص ٢٣٦، والرواية فيه: أراني متى ما هجتني، وبها يفوت الاستشهاد.

(٣) البيت لجرير. الديوان ٢: ١٠٠٣. قرعَ فلان سنَّ نادم: ندِم.

(٤) الكتاب ٣: ٦١.

(٥) الذي في المخطوطات: ابن المصنف. والصواب ما أثبتناه. شرح التسهيل ٤: ٨٢.

وكذلك اختلفوا في عموم (إذا)[1]: فمِن الناس مَن أَثبت ذلك، وزعمَ أنك إذا قلت: إذا جاء زيدٌ جاء عمرٌو، أنَّ معناه: كُلَّما جاء زيدٌ جاء عمرٌو. ومنهم مَن زعمَ أنها لا تقتضي التكرار، وأنَّ ذلك يصدق بالمرة الواحدة.

[٧: ٨٦/أ] قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[2]: والصحيح أنَّ /المراد به العموم كسائر أسماء الشرط؛ ويدلُّ على ذلك قول الشاعر[3]:

إذا وجدتُ أُوارَ الحُبِّ في كَبِدي ... أَقبلتُ نحو سِقاءِ القومِ أَبترِدُ

ألا ترى أنَّ المعنى على العموم، وكأنه قال: متى وجدتُ أُوارَ الحبِّ في كبدي أقبلتُ.

وقد تقدَّم للمصنف الكلامُ[4] على (إذا) وأقسامها في الفصل الأول من (باب المفعول المسمَّى ظرفًا)، فأَغنى عن استقصاء الكلام فيها هنا.

ومِن غريب ما يُحكى في (إذا) أنَّ أبا عُبيدة مَعْمَرَ بْنَ الْمُثَنَّى زعمَ[5] أنَّ (إذا) تأتي زائدة، فتكون حرفًا على هذا، وأنشدَ قول الشاعر[6]:

حتى إذا سَلَكُوهُمْ في قُتائدةٍ ... شَلًّا كَما شَلَّتِ الجَمّالةُ الشُّرُدا

قال: زادَها لعدم الجواب، كأنه قال: حتى سَلَكوهُم. وأَنشدَ أيضًا[7]:

---

(١) شرح المقدمة الجزولية للأبذي ١: ٣٦٥ [رسالة].
(٢) هذا القول بلا نسبة في شرح المقدمة الجزولية للأبذي ١: ٣٦٥ - ٣٦٦ [رسالة].
(٣) عروة بن أذينة. الشعر والشعراء ٢: ٥٨٠ وسمط اللآلي ١: ١٣٦. أوار الحب: شدّة حرارته. وابترد الماءَ: صبَّه على رأسه باردًا.
(٤) تقدم هذا في ٧: ٣٠٩ - ٣٣٢.
(٥) مجاز القرآن ١: ٣٧.
(٦) تقدم في ٧: ٣٣٢. وهو آخر بيت في القصيدة.
(٧) للأسود بن يعفر، وليس في ديوانه. المفضليات ص ٢٢٠ [٤٤] ومجاز القرآن ١: ٣٧. وفيهما: (لا مَهاهَ). أي: لا طعم ولا فضل. وقيل: لا بقاء.

فإذا وذلكَ لا انْتِهاءَ لِذِكْرِهِ والدَّهرُ يُعْقِبُ صالحًا بِفَسادِ

وقد تُؤول البيتُ الأول على حذف الجواب، والثاني على حذف المبتدأ لدلالة المعطوف عليه، كأنه قال: فإذا ما نحن فيه وذلك، وتكون (إذا) في هذا البيت للمفاجأة.

وقولُه **وتُهمَلُ متى حَمْلًا على إذا** هذا الذي ذكره من إهمال متى الشرطية وأنها لا تعمل شيءٌ غريب. واستَدَلَّ[١] على ذلك بما أُثر في الحديث (إنَّ أبا بكرٍ رجلٌ أَسيفٌ، وإنه متى يَقومُ مَقامَكَ لا يُسْمِعُ الناسَ)[٢]، وسيأتي الكلام على استدلاله بما أُثر في الحديث وإثبات الأحكام النحوية به، ويتبيَّن الصحيحُ في ذلك إن شاء الله تعالى.

وقولُه **وقد تُهمَلُ إنْ حَملًا على لو** مِن ذلك ما أُثر في الحديث (فإنَّك إنْ لا تَراه فإنه يَراك)[٣]، وقراءةُ طلحة ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[٤] بياء ساكنة ونون مفتوحة هي علامة الرفع.

وقولُه **والأصحُّ امتناعُ حملِ لو على إنْ** يعني في الجزم. وقد أجازَ الجزمَ بـ(لو) جماعة، منهم هِبة الله بن الشَّجَرِيّ[٥]، قال المصنف: وأنشد[٦]:

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٩١.

(٢) مسند أحمد ٦: ٢٢٤ (الحديث ٢٥٩١٨)، [مؤسسة قرطبة]، وأخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما بروايات لا شاهد فيها لهذه المسألة. أسيف: سريع الحزن والبكاء.

(٣) أوله: (الإحسان أن تَعبد الله كأنَّكَ تراه)، وهو بهذه الرواية في مسند أحمد ٢: ٤٢٦ (الحديث ٩٤٩٧) [مؤسسة قرطبة]، وأخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما بروايات لا شاهد فيها.

(٤) سورة مريم: الآية ٢٦. المحتسب ٢: ٤٢ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٥٩٢.

(٥) كذا! والذي في أمالي ابن الشجري ٢: ٨٣ أنهم رُبَّما جزموا بها في الضرورة. وفي شرح الكافية الشافية ٣: ١٦٣٢ ما نصه: ((وأجاز الجزم بها في الشعر قوم منهم الشجري)).

(٦) لامرأة من بني الحارث أو لعلقمة. ديوانه ص ١٣٤ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٨٨، ٢: ٨٣. الميعة: النشاط. ولاحق الآطال: ضامر الجنبين. ونَهد: غليظ. وذو خُصل: أي من الشعر.

لو يشأْ طارَ بهِ ذو مَيعةٍ   لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ

قال[1]: ((وهذا لا حُجَّةَ فيه لأنَّ مِن العرب مَن يقول[2]: جا يجي، وشا يَشا، بترك الهمز، فيمكن أن يكون قائلُ هذا البيت مِن لُغته تَركُ همز يَشاء، فقال: يَشا، ثم أَبدل الألف همزةً كما قيل في عالمَ: عَأْلَم، وكما فعلَ ابن ذَكْوان في ﴿تَأْكُلُ مِنسَأْتَهُ﴾[3]: حين قرأ بهمزة ساكنة، والأصل مِنْسَأَته[4]: مِفْعَلَة[5] مِن نَسَأَه أي: زَجَرَه بالعصا، فأُبدلت الهمزة ألفًا، ثم أُبدلت الألف همزة ساكنة، فعلى هذا يُحمَل قولُه (لو يَشأْ). وأمَّا قولُ الشاعر[6]:

تامَتْ فُؤادَكَ لَو يَحْزُنْكَ ما صَنَعَتْ   إحْدى نِساءِ بَني ذُهْلِ بْنِ شَيْبانا

فهذا مِن تسكين ضمة الإعراب تخفيفًا كما قرأ أبو عمرو[7]: ﴿يَنْصُرْكُم﴾[8] و﴿يَأْمُرْكُم﴾[9] و﴿يُشْعِرْكُم﴾[10]، /وكما قرأ بعضُ السَّلَف ﴿ورُسُلْنا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾[11] بسكون اللام)). [٧: ٨٦/ب]

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣: ١٦٣٣ - ١٦٣٥.

(٢) الكتاب ٣: ٥٥٦ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٩٢، ٨٢٤.

(٣) سورة سبأ: الآية ١٤. قرأها ابن ذكوان ﴿مِنْسَأْتَهُ﴾ بسكون الهمزة. النشر ٢: ٣٥٠.

(٤) حين قرأ بهمزة ساكنة، والأصل منسأته: سقط من ل.

(٥) ك: مفعل.

(٦) البيت لِلَقيط بن زُرارة بن عدس في الصحاح (تيم) وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٠٩ - ١١١ [٤٣٥] وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ١: ٤١١. تامت فؤادَك: عبَّدَته وذَلَّلته.

(٧) كان أبو عمرو يختلس الضمة اختلاسًا للتخفيف ولا يسكنها. السبعة ص ٢١٣، ٢٦٥.

(٨) سورة آل عمران: الآية ١٦٠.

(٩) سورة آل عمران: الآية ٨٠.

(١٠) سورة الأنعام: الآية ١٠٩.

(١١) سورة الزخرف: الآية ٨٠. حكاها أبو زيد غير منسوبة. المحتسب ١: ١٠٩، ٢: ٣٣٨.

ص: وقد يُجزَم مُسَبَّبٌ عن صلة (الذي) تشبيهًا بجواب الشرط. ويجوز نحو: إنْ تَفعلْ زيدٌ يَفعلْ، وِفاقًا لسيبويه، ويجوز: إنْ تَنطلقْ خيرًا تُصِبْ، خلافًا للفراء.

ش: هذا الذي أجازه هذا المصنف هو مذهبٌ للكوفيين، أجازوا أن تقول: الذي يأتِيني[1] أُحسنْ إليه، وليس ذلك مذهبًا للبصريين، وأنشد ابن الأعرابي[2]:

لا تَحفِرَنْ بئرًا تُريدُ أخًا بها ... فإنكَ فيها أنتَ مِن دُونِه تَقَعْ

كذاك الذي يَبغي على الناس ظالِمًا ... تُصِبْهُ على رَغْمٍ عَواقبُ ما صَنَعْ

وهذا عندنا من الضرورة بحيثُ لا يُقاس عليه.

وقد يُجزَم أيضًا مُسَبَّبٌ عن نكرةٍ موصوفةٍ تشبيهًا بجواب الشرط، قال الشاعر[3]:

وكُلُّ امرئٍ يَبغي على الناس ظالِمًا ... تُصِبْهُ على رَغْمٍ عَواقبُ ما صَنَعْ

هكذا أنشدَ هذا البيتَ أبو عبيد الله الْمَرْزُبانيُّ[4].

وكذا لو أدخلت[5] إنَّ على هذه النكرة فإنه سُمع الجزم فيما يتسبَّب عن الصفة، قال الشاعر[6]:

---

(١) الذي في المخطوطات: يأتني.

(٢) البيتان لسابق البربري في أمالي الزجاجي ص ١٨٥، وقد تقدم الثاني في ١: ٢١٩، وهما بلا نسبة في شرح التسهيل ٤: ٨٣. الرَّغْم: الكُره.

(٣) هذه رواية ثانية لبيت سابق البربري المتقدم، وهي في نور القبس ١: ١٣[فيسبادن ١٩٦٤م].

(٤) ليس في معجم الشعراء المطبوع، وهو ناقص.

(٥) ك: دخلت.

(٦) هو أبو الأسود الدؤلي أو رجل من عبد القيس. ديوان أبي الأسود ص ١٧٩ والأمالي ٢: ٢٠٢. وزعم البكري في التنبيه ص ١١١ والسمط ٢: ٨٢١ أنَّ صواب إنشاده وصحة إعرابه: ((وأيُّ امرئٍ)) وأنَّ غير أبي علي أنشده هكذا. وقال: ((وتتوَجَّه رواية أبي علي على بُعد ووجه ضعيف)) وذكر توجيه أبي حيان. وآخره في المخطوطات: يصاحبه.

وإنَّ امرأً لا يُرتَجى الخيرُ عندَهُ يكنْ هَيِّنًا ثِقْلًا على مَن يُصاحِبُ

وهذا كله عندنا ضرورة.

ونظيرُ هذا التشبيه دخولُ الفاء في الخبر تشبيهًا[1] بجواب الشرط، نحو: كلُّ رجلٍ يأتيني فله درهمٌ، والذي يأتيني فله درهمٌ[2]، إلا أنَّ هذا جائزٌ في الكلام، وذلك لم يُسمَع إلا في الشعر.

وقولُه **ويجوز نحو: إنْ تفعلْ زيدٌ يفعلْ، وفاقًا لسيبويه** قال ابن المصنف في شرح هذا الموضع ما ملخَّصُه[3]: «إذا صُدِّرَ الجزاء باسمٍ يليه [فعلٌ][4] مُسنَد إلى ضميره فالوجهُ ذِكر الفاء ورفعُ الفعل؛ نحو: إنْ تفعلْ فزيدٌ يفعلُ، وأجازَ س[5] ترْك الفاء والجزمَ نحو: إنْ تفعلْ زيدٌ يفعلْ. ووجهُه أن يكون الاسم مرفوعًا بفعلٍ مُضمَر يفسّره الظاهر لِصحّة عمله في محلِّ الاسم السابق لو خَلا من الشاغل.

ومنعَ ذلك الفراءُ والكسائيُّ[6]: أمّا الفراءُ فمَنْعُه له مُتَّجِهٌ على أصله، فإنه[7] لَمَّا منعَ عمل الجواب المجزوم فيما قبله وجبَ عليه أن يمنع[8] تفسيره عاملًا فيما قبله.

وأمّا الكسائيُّ فإنه يُجيز عمل الجواب المجزوم فيما قبله، فقد كان ينبغي له أن يُجيز تفسيرَه عاملًا فيما قبله، اللهمَّ إلا أن يكون مذهبُ الكسائيِّ امتناعَ إضمارِ الفعل على شريطة التفسير إلا عند وجودِ الموجِب لإضماره أو المرجِّح أو المسوِّي،

---

(١) دخول الفاء في الخبر تشبيهًا: سقط من ك.

(٢) والذي يأتيني فله درهم: سقط من ل.

(٣) شرح التسهيل ٤: ٨٤ - ٨٥.

(٤) فعل: من شرح التسهيل ٤: ٨٤.

(٥) الكتاب ٣: ١١٤.

(٦) معاني القرآن للفراء ١: ٤٢٢.

(٧) د: لأنه.

(٨) ل: فيما قبله فقد كان ينبغي له أن يجيز.

فحينئذ يكون نحو إنْ تَنطلقْ زيدٌ يفعلْ ممتنعًا عند الكسائيِّ بوجودِ كَونِ زيد مبتدأ؛ وكَونِ الفعل خبرَه، وامتناعِ جزم الخبر)).

[٧: ٨٧/أ] وقد اختلفَ رأيُ المصنف[١] في هذه المسألة، ففي /هذا الكتاب وافقَ س، وفي (شرح الكافية)[٢] اختار المنع، وقال: ((أجاز ذلك س دون سماع، ومنعَه الكسائيُّ والفراء)). قال: ((وبِقَولهما أَقول)).

وقولُه **ويَجوز إنْ تنطلقْ خيرًا تُصِبْ خلافًا للفراء** إذا كان معمول الجواب المجزوم منصوبًا فمذهب س والكسائي إجازة تقديمه عليه مع بقائه مجزومًا، وإيّاه اختارَ المصنف في هذا الكتاب. ومذهبُ الفراء واختيارُ المصنف في غير هذا الكتاب[٣] أنه لا يجوز ذلك مع كونه مجزومًا، بل إذا قدَّمتَ معمولَه وجبَ الرفع، إمّا على التقديم والتأخير، فإذا قلتَ: إنْ تنطلقْ خيرًا تُصِيبُ[٤]، فكأنك قلتَ: خيرًا تُصيبُ إنْ تنطلقْ. وإمّا على إضمار الفاء، وهذا ضعيف لأنَّ إضمار الفاء كاللفظ بها، ولو لفظتَ بها لم يَجز تقديم معمول الفعل، فكذلك إذا كانت مقدَّرة، لو قلتَ: إنْ تقمْ فتَضربُ خالدًا، لم يجز أن تقول: إنْ تقمْ خالدًا فتضربُ، إلا إن قدَّرت أنَّ الفاء دخلتْ على المعمول وحُذفت، فيجوز ذلك نحو: إنْ تقمْ فخالدًا تَضربْ. وأنشدَ الكسائيُّ مستدلًّا لمذهبه قول الشاعر[٥]:

ولِلخَيلِ أيامٌ، فمَنْ يَصطَبِرْ لها ... ويَعرِفْ لها أيامَها الخيرَ تُعْقِبِ

---

(١) ك، ل: وقد اختلف ابن المصنف.

(٢) ٣: ١٦٠١ [الحاشية ١].

(٣) ومذهبُ الفراء واختيارُ المصنف في غير هذا الكتاب: سقط من ك.

(٤) فيما عدا ش: تصب.

(٥) معاني القرآن للفراء ١: ٤٢٣. والبيت لطفيل الغنوي. الديوان ص ٤٩ [دار صادر] وشرح الكافية الشافية ٣: ١٦٠٠ وشرح التسهيل ٤: ٨٤ والخزانة ٩: ٤٤ - ٤٩ [٦٩٠]. وأوله في المخطوطات: ((وللخير أيام))، وكذا فيما بعده.

تقديرُه عنده وعند س: تُعقِبِ الخيرَ.

وتأوَّلَ ذلك الفراء على أنْ جعلَ (الخير) صفةً للأيام، كأنه قال: أيامَها الصالحةَ. وهذا تأويلٌ محتمَل.

وقد وهمَ المصنف في (شرح الكافية) ، فقال: ((ومثالُ إيلاء الجزاء ما عَمل فيه - يعني ما عملَ فيه الجزاءُ - قولُ الشاعر[1]:

هل أنتِ بائعتي دَمِي بغَلائهِ إن كُنتِ زَفْرَةَ عاشِقٍ لم تَرحِمِي))

ثم قال: ((ومِثلُه قولُ طُفَيلٍ الغَنَويّ: ولِلخيلِ أيامٌ. البيت)). فتوَهَّم المصنف أنَّ قوله (لم تَرحَمي) جوابٌ لقوله (إنْ كُنتِ). وليس على ما تَوَهَّم لأنَّ قوله (لم تَرحمي) خبرٌ لـ(كُنتِ)، أي: إنْ كُنتِ لم تَرحمي زَفرةَ عاشق، وجزاءُ (إن كُنتِ) محذوفٌ يَدُلُّ عليه قوله: هل أنتِ بائعتي دَمي بغَلائِهِ، وليس مثلَ بيتِ طُفيل لأنَّ (تُعْقِب) جزاءٌ لقوله (فمَنْ يَصْطَبِرْ)، وقد وَلِيَ فعلُ الجزاء فيه الذي هو (تُعْقِب) ما عملَ فيه، وهو قوله (الخير).

وفي الشرح المنسوب لأبي الفضل الصَّفّار أنَّ الفراء قال: إن كان مجرورًا - يعني معمول فعل الجزاء - جاز - يعني التقديم - وإن كان صريحًا لم يَجُز. وزعمَ الكسائيُّ أنه يجوز كائنًا ما كان. ومِنهم مَن[2] منعَ ذلك لأنَّ فِعل الجواب مجزومٌ إمّا بإنْ أو بالفعل أو بالأداة والفعل، وكلُّ ذلك فيه الفصلُ بين الجازم والمجزوم، وذلك لا يجوز.

وهذا ليس بشيء لأنَّ الصحيح أنَّ العامل إنْ، ونهايةُ ما مَنعْنا من الفصل أن تُوْلِيَ العاملَ ما /ليس معمولًا له، وهنا كنتَ أَولَيتَه ما هو معمولٌ له، فالصحيحُ [٨٧:٧/ب]

---

(١) الفرزدق. ديوانه ٢: ٧٨٠ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٦٠٠. وفيه: ((هل أنتَ بائعني ... لم ترحم))، وفي المخطوطات: ((... دمي بعلاقة ... لم ترحم))، وكذا فيما بعده.

(٢) من: ليس في ل.

جوازُه، وقد نصَّ س[1] على ذلك في (باب الجزاء) مع المجرور، ونَصَّ على غير المجرور في (أبواب الاشتغال) حيث أجاز: إنْ يَقُمْ زيدٌ عَمرًا يُكْرِمْه[2].

وهذا الذي تكلَّمنا عليه من قوله **قد يُجزَم بـ(إذا) الاستقبالية** إلى قوله **خلافًا للفراء** أُثبِتَ في نُسخة ابن المصنف وشَرحه على هذا الترتيب، وبعده **وقد تنوب** إلى قوله **فصل**. وثبَت في كتابي بعد قوله **خلافًا لزاعمي ذلك** قولُه بعدُ: **ولا يَمنع جزمَه تقديمُ معمولِه عليه، ولا يَعمل فيما قبل الأداة إلا وهو غير مجزوم، خلافًا للكوفيين في المسألتين**. ونحن نشرح هذا الذي ثبَت في كتابي.

فقولُه **ولا يَمنع جزمَه** أي جزمَ فِعل الجواب **تقديمُ معموله عليه** مِثالُه: إنْ تأتِني خيرًا تُصِبْ. وذكرَ هنا أنَّ منْع ذلك منقولٌ عن الكوفيين. والذي ثبَت في نسخة ابن المصنف أنَّ الذي خالفَ فيها هو الفراء، وهذا هو الصحيح لأنَّ الكسائيَّ - وهو رأسُ الكوفيين - وافقَ س في الجواز، وقد ذكرْنا ذلك قبلُ.

وقولُه **ولا يَعمل فيما قبلَ الأداة** أي: ولا يَعمل فِعلُ الجواب فيما قبلَ أداة الشرط إلا والفعلُ غير مجزوم، مثالُ ذلك: خيرًا إنْ أَتيتَني تُصيبُ، فإن جزمتَ أجاز ذلك الكسائيُّ والفراءُ، ولا يجوز ذلك عند البصريين.

وقولُ المصنف **ولا يَعمل فعلُ الجواب فيما قبلَ أداة الشرط إلا والفعلُ غيرُ مجزوم**[3] ليس بصحيح لأنَّ الفعل إذ ذاك ليس فِعلَ جواب؛ بل الجوابُ محذوف، والتقدير: تُصيبُ خيرًا إنْ أَتيتَني.

---

(١) الكتاب ٣: ٨٠.

(٢) هذا مثال لتقديم المنصوب. الكتاب ٣: ١١٤، وقد مثَّل لتقديم المرفوع، قال: ((فإن قلتَ: إن تأتِني زيدٌ يقلْ ذاك، جاز على قول من قال: زيدًا ضربتُه)). وشرحه للسيرافي ١٠: ١٥٢، وقد نصَّ على أنَّ رفع زيد عند سيبويه بإضمار فعل تقديره: يقلْ.

(٣) ل، د: والفعل مجزوم.

ولم يتعرَّض المصنفُ لمسألةِ تقديمِ معمولِ فِعل الشرط على الأداة، نحو: خيرًا إن تفعلْ يُثِبْكَ اللهُ، وهي مسألةُ خلاف[1]: مذهبُ البصريين[2] والفراء[3] المنْع، ومذهبُ الكسائيِّ[1] الجواز. وتحتاجُ إجازة هذا التركيب إلى سماع من لسان العرب.

وفي بعض شروح الكتاب ما نصُّه: «وأمَّا معمول فِعل الجواب فباتِّفاقٍ أنه لا يُقَدَّم على أداة الشرط؛ لأنَّ فِعل الجواب أيضًا لا يُقَدَّم على أداة الشرط؛ لأنه ثانٍ أبدًا عن الأول متوقِّف عليه، إلا عند الأخفش، فمذهبُه أنَّ الجواب يجوز تقديمه على أداة الشرط» انتهى. فقياسُه يقتضي جواز: خيرًا إنْ تَزُرْنا تُصِبْ، كمذهب الكسائيِّ والفرّاء.

ص: وقد تَنوب (إذا) المفاجأة عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبية.

ش: ثبَت في بعض النسخ: **وقد تنوب بعد (إنْ) (إذا) المفاجأة**، والنصوصُ متظافرة في الكتب على الإطلاق في الربط بـ(إذا) الجملة الاسمية، ولكنَّ السماع إنما وردَ في (إنْ) مِن أدوات الشرط الجازمة، قال تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[4]، فيُحتاج في إثبات ذلك في غير (إنْ) من الأدوات إلى سماع.

[٧: ٨٨/أ] وكذلك /جاء جواب (إذا) بـ(إذا) الفجائية، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا﴾[5]، وقال تعالى: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[6].

---

(١) الأصول ٢: ٢٣٦ والإنصاف ٢: ٦٢٣ - ٦٣٢ [٨٧].

(٢) الإيضاح العضدي ص ٣٢١.

(٣) مجالس ثعلب ص ٤١٩.

(٤) سورة الروم: الآية ٣٦.

(٥) سورة يونس: الآية ٢١.

(٦) سورة الروم: الآية ٤٨.

واحترَز بقوله **الاسمية** من الجملة الفعلية، فإنَّ (إذا) الفجائيّة لا تدخل عليها، لا يجوز: إنْ قامَ زيدٌ إذا يقومُ عمرٌو.

واحترَز بقوله **غيرِ الطَّلَبيّة** من أن تكون الجملة طَلَبيّة، نحو: إنْ عَصى زيدٌ فويلٌ له، وإنْ أطاع فسَلامٌ عليه، لا يجوز: إذا ويلٌ له، ولا: إذا سلامٌ عليه.

وقد نقَص المصنفَ قيدان في الجملة الاسمية:

أحدهما: أن لا تدخل عليها أداة نفي، فإن دخلتْ فلا بُدَّ من الفاء، نحو: إنْ تقمْ فما عمرٌو قائمٌ، ولا يجوز: إذا ما عمرٌو قائمٌ.

القيد الثاني: أن لا تدخل (إنّ) على الجملة الاسمية، فإنْ دخلتْ إنَّ قلتَ: إنْ يقمْ زيدٌ فإنَّ عمرًا قائمٌ، ولا يجوز: إذا إنَّ عمرًا قائمٌ، وإن كان يجوز مع غير الشرط نحو قوله[1]:

وكنتُ أُرَى زيدًا كما قيلَ سَيِّدًا إذا إنَّهُ عَبْدُ القَفا واللَّهازِمِ

ولا يجوز أن يُجمَع بين الفاء و(إذا) نحو: إنْ تقمْ فإذا زيدٌ قائمٌ؛ لأنها عِوَض عنها، فلا تجتمعان. قال س[2]: ((وزعم الخليل أنَّ إدخال الفاء على إذا قبيحٌ)). ويعني بقبيح أنه ممتنع، وإن كانت تدخل في غير الجزاء نحو: خرجتُ فإذا الأسدُ.

وإنما قامت (إذا) هذه مَقام الفاء لأنها مِثلُها في عدم الابتداء بها، فوجودها يُحَصِّل ما يَحصُل بالفاء من بيان الارتباط.

وما ذُكر مِن كون (إذا) الفجائية تُربَط بها جملة الجواب بجملة الشرط هو مذهب الخليل و(س)[3]؛ وزعم أبو الحسن أنَّ ذلك على حذف الفاء، وتقديرُ الآية

---

(١) تقدم البيت في ٥: ٨٣، ٧: ٣٣٠.

(٢) الكتاب ٣: ٦٤.

(٣) الكتاب ٣: ٦٣ - ٦٤. هو مذهب الخليل وس: سقط من ك.

عنده: فإذا هم يَقنَطون[1]. قال: ولا أرى (إذا) بمنزلة الفاء إلا رديئًا، لا تقول: إنْ تأتِني إذا أنا أُكرمُك، كما تقول: فأنا أُكرمُك، ولكن أرى الآية على حذف الفاء. وحذفُ الفاء فيما تَلزمه الفاء لم يجئ في كلامهم إلا في الشعر، ولو جاز حذف الفاء رفعتَ في قولك: إن تقمْ أَقومُ، ولم يَجئ منه شيء.

فالصحيحُ ما ذهب إليه الخليل وس، وليس تمثيلُ الأخفش (إنْ تأتني إذا أنا أُكرمُك) كالآية وإن كان الإكرام مُتَسَبَّبًا عن الإتيان؛ لأنه لا مُفاجأةَ فيه، بخلاف الآية، ونظيرُ الآية: إنْ تصلْ إلى زيدٍ إذا هو مُصَلٍّ.

* * *

(١) كذا! وفي معاني القرآن ٢: ٤٣٨ ما نصه: ((فقوله (إذا هُم يَقنَطون) هو الجواب؛ لأنَّ إذا معلّقة بالكلام الأول بمنزلة الفاء)).

ص: فصل

لأداةِ الشرط صدرُ الكلام، فإن تقدَّم عليها شبيهٌ بالجواب معنًى فهو دليلٌ عليه، وليس إيّاه، خلافًا للكوفيين والمبرّدِ وأبي زيد، ولا يكون الشرط حينئذ غيرَ ماضٍ إلا في الشعر، وإن كان غيرَ ماضٍ مع (مَنْ) أو (ما) أو (أيٍّ) وجبَ لها في السعة حكم (الذي)، وكذا إن أُضيف إليهنَّ (حين)، ويجب ذلك مطلقًا لهنَّ إثرَ (هل) أو (ما) النافية، أو (إنَّ) أو (كان) أو إحدى أخواتهما[(١)]، أو (لكنْ) أو (إذا) المفاجأة غيرَ مُضمَر بعدهما مبتدأ.

ش: كونُ /أداة الشرط لها صدرُ الكلام هو مذهب البصريين، ولذلك لا **[٧:٨٨/ب]** يُجيزون تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب على الأداة؛ لأنها عندهم كأداة الاستفهام و(ما) النافية ونحوهما مما له الصدر، ولا يَعمل ما قبلها فيما بعدها، وإنما تقع مُستأنَفة أو مَبنيّة على ذي خبر أو نحوه.

ونقلَ المصنف في كتابه هذا وفي غيره من تصانيفه مذهبين: أحدهما أنه يجوز تقديم جواب الشرط على الشرط، وعَزاه إلى الكوفيين وأبي العباس[(٢)] وأبي زيد[(٣)]. والثاني المنع، وهو مذهب جمهور البصريين. وتركَ مذهبين آخَرين:

أحدهما مذهب المازني، وهو أنه إن كان ماضيًا فلا يجوز تقديمه، نحو: قمتُ إنْ قام زيدٌ، أو: إن يَقمْ زيدٌ، وإن كان مضارعًا جاز، نحو: أَقومُ إنْ قامَ زيدٌ، أو: إنْ يَقمْ زيدٌ.

---

(١) التسهيل: أخواتها.

(٢) المقتضب ٢: ٦٨.

(٣) الخصائص ٢: ٣٨٨ والغرة لابن الدهان ٣: ق ٨٩/ب وشرح الكافية الشافية ٣: ١٦١١.

والثاني مذهب بعض البصريين، وهو أنه يجوز تقديم الجزاء فيما كان الشرط فيه ماضيًا، نحو: أَقومُ إنْ قمتَ، أو كانا معًا ماضيَين، نحو: قُمتُ إنْ قُمتَ.

فصارت المذاهب في هذه المسألة أربعة: المنع، والجواز، والتفصيل بين الماضي والمضارع، والتفصيل بين أن يكون الشرط وحده ماضيًا أو يكونا معًا ماضيين كما حكيناه.

فأمَّا مَنْ منعَ وزعمَ أنك إذا قلتَ: أَقومُ إنْ قُمتَ - وهم جمهور البصريين - أنه شرطٌ حُذف جوابه لدلالة الأول عليه، وليس هو الجواب - فاستَدلَّ بعدم جزمه، وبعدم دخول الفاء عليه، وبالتفرقة في المعنى بين التقديم والتأخير، ففي التقديم بَنيتَ الكلام على الجزم، ثم أَدرَكَك التوقف، فأَردَفتَه بالشرط، وفي التأخير بَنَيتَ الكلام أولًا على الشرط، فصار في التقديم كالاستثناء ومُخرجًا له عن الجزم وعموم الأحوال، فكما لا يكون المخصِّص متقدمًا على المخصَّص فكذلك هذا.

ويجوز العطف بالواو نحو: أَقومُ وإنْ قُمتَ، نحو قوله(١):

وإنَّ الكَثيبَ الفَرْدَ مِنْ جانبِ الحِمى ... إليَّ وإنْ لم آتِهِ لَحَبيبُ

ولو كان جوابًا لم يُعطَف عليه الشرط. وإنما لم يَجز عطفُ الشرط على الجواب لأنَّ رتبة الجواب متأخِّرة عن رتبة الشرط؛ فلو عَطفتَ لصار المتأخِّر متقدِّمًا، فيَبطُل الجزاء، ولأنَّ ما يكون مُتَرَتِّبًا في نفسه بالوضع لا يحتاج فيه إلى عطف، لذلك لا يُعطَف الفاعل على المفعول، ولا المفعولُ على الفاعل، فدَلَّ ذلك على أنَّ جواب الشرط محذوف، وأنه من باب عطف الجملة الشرطية على الجملة الخبرية.

وقد ذهب أبو الفتح(٢) إلى أنَّ هذه الواو واو الحال، وأنَّ الجملة الشرطية في مثل هذه المسألة حال، والتقدير: أَقومُ وإنْ كانت الحال هذه. قال: ولو كان الفعل

---

(١) ابن الدمينة. ديوانه ص ١١٠، وتخريجه في ص ٢٣٨. ل: وإنَّ الكنيف الفرد.

(٢) التنبيه له ص ٨٧ - ٨٨. وليس فيه قوله الآتي. وتابعه المرزوقي في شرح الحماسة ١: ١٧٤.

الأول جوابًا لم تقع جملة الشرط حالًا لأنَّ الشرط لا يكون حالًا من الجواب؛ فجوابُه محذوف، والجملةُ /من الشرط والجواب المحذوف في موضع الحال، والتقدير: أقومُ وإنْ [٧: ٨٩/أ] قمتَ لم يَمنعني من القيام قيامُك، وكذلك أَضربُه وإنْ أَحسَن إليك، أي: ولو أَحسَن إليك ما تركتُ ضَرْبه.

وذهب بعض المتأخرين إلى فساد قول ابن جِنّيْ لأنَّ ما دخلت عليه الواو قبل الأداة إما أن يكون مضارعًا أو ماضيًا؛ إن كان مضارعًا فلا يجوز دخولُ الواو عليه نحو: جاء زيدٌ إنْ يَضرْبه أحدٌ يقتلْه؛ لأنَّ تقديره: جاء زيد يضربُ مَن قتله، فـ(إنْ يضربْه) في موضع المضارع، والمضارع لا تدخل عليه الواو، فكذلك لا تدخل على الشرط المصدَّر بالمضارع. وإن كان ماضيًا فلا يكون الشرط بالماضي إلا إن كان مقرونًا بـ(قد)، ولا تدخل قد في الشرط. انتهى.

قال بعض أصحابنا: «وقد جوَّزوه، فتقول: إني أقومُ إنْ قام، أي: في البيت الذي تقدَّمَ إنشادُه، على معنى: إني أقومُ قائمًا، كما قيل في قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾[1] أي: إني أخاف عاصيًا ربي. وقيل: الشرطُ في الآية اعتراض، فلا موضعَ له من الإعراب، وجوابُه محذوف. وأمّا قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمۡعَكُمۡ﴾[2] الآية، فالشرط في موضع الحال المقدَّرة لا اعتراض. ولا يلزم في الشرط ما يلزم في صريح الفعل، ومَن زعمَ أنَّ الواو لا تدخل هنا فكلامُه لا يتخلص لوجهين:

أحدهما: أنَّ الشرط أشبهَ النفي، والنفيُ تَدخله واو الحال، فكذلك هذا الذي أَشبهَه، وقد يُعامَل اللفظ دون المعنى لأنه ليس حالًا بالمضارع إلا من جهة المعنى والتقدير؛ ألا تراه يكون بذلك التقدير وإن كان الشرط والجزاء بالماضي.

---

(١) سورة الزمر: الآية ١٣.

(٢) سورة الأنعام: الآية ٤٦. ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمۡعَكُمۡ وَأَبۡصَٰرَكُمۡ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنۡ إِلَٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَأۡتِيكُم بِهِۗ﴾.

والثاني: أنه يُفرق بين ما يُحذف جوابه وبين ما لا يُحذف لأنَّ ما حُذف فيه الجواب يَلتبس بالشرط؛ فتَدخل الواو لإزالة الإلباس، وليس كذلك ما يُصَرَّح به. ويدلُّ على ما ذكرناه أولًا من أنه ليس جوابًا العطفُ بـ(لكنْ) و(بل) ونحوهما، وهو دليلٌ على الانفصال.

وللخصم أن يقول: دخولُ حرف العطف على الشرط يدلُّ على أنَّ المتقدم ليس جوابًا في ذلك الموضع، فلا يَلزم مع عدمها)) انتهى كلامه.

والذي يَظهر لي أنَّ الواو الداخلة على الشرط في مثل: أقومُ وإنْ قمتَ، وأضربُ زيدًا وإنْ أحسنَ إليك، هي للعطف، لكنَّها لِعَطفِ حالٍ على حالٍ محذوفة يتضمَّنها الكلام السابق، تقديرُه: أقومُ على كلِّ حالٍ وإنْ قمتَ، وأضربُ زيدًا على كلِّ حالٍ وإنْ أحسنَ إليك، أي: وفي هذه الحال.

وكذلك حُكمُها إذا دخلتْ على لو، نحو ما روي: (أَعطُوا السائلَ ولو جاءَ على فَرَسٍ)[1]، و (رُدُّوا السائلَ ولو بِظِلْفٍ مُحرَق)[2]، (أَوْلِمْ ولو بِشاة)[3]، [4]:

عــاوِدْ هَــراةَ وإنْ مَعمُورُهــا خَــرِبَا ....

المعنى في هذا كله: أَعطُوا السائلَ كائنًا ما كان ولو جاء على فَرَس، ورُدُّوا السائلَ مبرورًا بشيء ولو بِظِلْفٍ مُحرق، /أَوْلِمْ على كلِّ حالٍ ولو بِشاة، عاوِدْ هَراةَ كائنةً [٧: ٨٩/ب]

---

(١) موطأ مالك ٢: ٩٩٦، وفيه: وإن جاء. وهو برواية أبي حيان في جامع الأصول ٦: ٤٥٤ [دار البيان].

(٢) مسند أحمد ٦: ٤٣٥ [مؤسسة قرطبة] الحديث ٢٧٤٩٠ وموطأ مالك ٢: ٩٢٣.

(٣) موطأ مالك ٢: ٥٤٥.

(٤) عجز البيت كما في اللسان (هرا): ((وأَسْعِدِ اليومَ مَشغوفًا إذا طَرِبا)). وهو لشاعر من أهل هراة قاله مع أبيات بعده عندما افتتح هراة عبد الله بن خازم سنة ٦٦. الكتاب ٣: ١١٢ ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٤٦، ٣٢٧ وتحصيل عين الذهب ص ٤٢٧. هراة: بلدة في خراسان.

ما كانت وإنْ خَرِبَ معمورُها. ولا تجيء هذه الحال إلا مَنْبَهةً على ما كان يُتَوَهَّمُ أنه ليس مندرجًا تحت عموم الحال المحذوفة، فأُدرِج تحته؛ ألا ترى أنَّ الإحسان قد يُتَوَهَّم أنه مانع من الضرب، وأنَّ مجيء السائل على فَرَسٍ قد يُتَوَهَّمُ أنه لا يُتَصَدَّقُ عليه، وأنَّ هَراةَ لا تُعاوَد إذا كانت خَرِبة؛ لأنه لا مَنْفَعةَ في رؤيةِ بلادٍ خَرِبة؛ ألا ترى أنه لا يَحسُن: أَعْطِ السائل ولو كان فقيرًا، ولا: أَضربُ زيدًا ولو أساءَ إليك، ولا: عاوِدْ هَراةَ وإنْ كانت عامرةً.

وقال بعض المتأخرين: الدليلُ على أنه ليس جوابًا كونُه دَعوَى مَجازٍ لا دليلَ عليه، وهو تقديم ما هو مؤخَّر، والأصلُ الحقيقة، وعُورِضَ بِدَعوَى مَجازٍ آخَر، وهو الحذف، والأصلُ الإثبات.

وأمَّا مَن أجاز تقدُّم الجواب على الشرط فقالوا: الأصل في الكلام أن لا حذف، وإذا أمكن نظام الكلام واستقلاله فلا حاجة إلى تقدير شيء زائد، فإنَّ ذلك دعوى لا برهان عليها، وأمّا تخلُّفُ بعض آثار التأخُّر لأجل التقدُّم فلا يدلُّ ذلك على الحذف؛ لأنَّ ترك العمل عندنا إن قلنا إنَّ العامل هو الحرف فقد ضعف عمله بالتقدم؛ ولم تبلغ الحروف من القوة في العمل أن تَعمل متقدمةً مِثلَها متأخِّرة، وإن قلنا إنَّ العامل هو المجاورة فشرطُ عمل المجاورة كونُه تابعًا لِما جاوَرَه، وقد زالت التَّبَعيّة، فزال العمل.

وأمّا كون الفاء لا تدخل حالة التقدُّم وتدخل حالة التأخُّر فإنما كان ذلك لأنَّ الفاء خَلَفٌ عن العمل؛ والعملُ مفقود حالة التقدم، فكذلك الفاء. وأيضًا فإنَّ الفاءَ إنما هي للعطف ، وقد زال نظام العطف، فلا تدخل.

وقد استدلَّ أبو زيد على أنَّ المتقدم نفس الجواب بأنَّ الفاء قد دخلتْ عليه في قول الشاعر[1]:

---

(١) زهير بن مسعود. النوادر ص ٢٨٣ وشرح التسهيل ٤: ٨٦. نكس: ضعيف. ومغمَّر: جاهل لم يجرب الأمور. وأوله في المخطوطات: فلم يَرْقِهِ. صوابه في النوادر وما يأتي بعد قليل.

فلم أَرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنها وإنْ يُصَبْ   فَطَعنةُ لا نِكْسٍ ولا بِمُغَمَّرِ

تقديره عنده: إن يَنْجُ مِنْها فلَم أَرْقِهِ[1].

قال ابن المصنف[2]: ((ما ذكره أبو زيد ليس بشيء لأنَّ تقدير معطوف عليه خير من تقديم الجزاء على الشرط)) انتهى.

وأقول: ما ذهب إليه أبو زيد في البيت سهو لأنَّ الفعل المنفيَّ بـ(لم) الواقعَ جزاء لا تدخله الفاء؛ تقول: إنْ قمتَ لم أَقُمْ، ولا يجوز: إنْ قمتَ فلَم أَقُمْ، فدخولُ الفاء الجزائية على (لم أَرْقِهِ) لا يجوز إذا كان متأخِّرًا، فكيف إذا كان متقدِّمًا، وإنما هي لعطفٍ على جملة متقدِّمة في اللفظ أو في التقدير.

وأمّا تفصيل المازنيّ فلم يذكر له حُجة، ويمكن أن يلحظ أنه إذا قُدِّم الماضي كان مُشْعِرًا بالوقوع؛ لأنه بحالة التقديم اقتضى له ذلك بخلافه إذا كان متأخرًا، فإنه جاء[3] في كنف أداة الشرط، فقَضت له بالمجاز، أمَّا إذا تقدَّم فإنَّ اللفظ يقتضي أن يجري على حقيقته، وهو المضيُّ، وهو مُنافٍ لِما بعده، وأمَّا إذا كان مضارعًا فإنه

[٧: ٩٠/أ] جاء على حقيقة /الجواب، لأنَّ الأصل في الجواب وفي الشرط أن يكونا بالمضارعين، فصار معناه مطابقًا للفظه[4]، فكم يَكثُر التجوُّز، بخلاف الماضي، فإنه كثُر فيه التجوُّز بأن عُبِّر بصيغته عن المستقبل، وبأن قُدِّم، وحقُّه التأخر. وهذا إن كان تخيَّله فلا يَتِمُّ له إلا على تقدير أنه ليس من كلام العرب: قمتُ إن قامَ زيد، فإن لم يوجد فقد استَقام هذا الذي ذكرناه، وإن وُجد فإنما يُخرجه هو ومَن منَعه مِن تقديم الجواب مطلقًا على أنه دليل الجواب، وإذا كان دليلًا على الجواب امتنعَ أن يكون ماضيًا

---

(١) الخصائص ٢: ٣٨٨.

(٢) شرح التسهيل ٤: ٨٦.

(٣) جاء: سقط من ك.

(٤) للفظه: سقط من ك.

حقيقة؛ إذ لو كان ماضيًا حقيقة[1] ما دَلَّ على الجواب لأنَّ الجواب مستقبل، فلا بُدَّ أن يكون ماضيَ اللفظ مستقبلَ المعنى لذلك، وإذا كان كذلك فليس مثل أن يُقَدَّر[2] عين الجواب، بل نقول إنه ليس فيه إلا مَجاز واحد، وهو وضعُ الماضي يُراد به المستقبل، وليس فيه مَجاز التقديم لأنه وقعَ موقِعه، وليس مقدَّمًا مِن تأخُّر.

وأمَّا تفصيلُ غير المازنِيِّ فإنه قال: لَمّا لم يَظهر له فيه عملٌ إذا تأخَّر جاز تقديمه لأنه مقدَّمًا كحاله مؤخَّرًا.

فإن قلت: إذا جاز في الماضي فلْيَجُزْ في المضارع لأنه لا فرق بينهما في الجزائية.

فالجواب: أنه لَمَّا[3] لم يؤثِّر فيه ماضيًا حال التأخُّر كان كأنه لم يعمل فيه، فلا خطر في تقديمه ، وأمَّا المضارع فإنه يَقبل التأثُّر، ويَلزمه بتقدُّمه تقدُّمُ عمل الحرف على الحرف، ولا يكون ذلك في الجزم كما لا يكون في الجرّ.

وفي بعض شروح الكتاب أنَّ الأخفش ذهبَ إلى أنه يجوز أن يتقَّدم الجواب على الشرط، واستدلَّ بقوله[4]:

أَضرِبُ بالسَّيفِ على نِطابِهِ   أَتَى بِهِ الدهرُّ بِما أَتَى بِهِ

فقال: «الهاء في قوله (أَتى به) عائدة على (ما) من قوله (بما أَتَى به)، وكأنه قال: ما أَتَى الدهرُ به أَتَى به[5]، فلولا أنَّ النية بما يعود عليه الضمير المتقدم، وأن هذا جواب، والنية به التأخير - ما جاز تقديم المضمر؛ إذ لو كان مُغنيًا عن الجواب لكان

---

(١) حقيقة: سقط من ل.

(٢) ك: تقول.

(٣) لما: سقط من د. ك، ش: كما.

(٤) تقدم في ١١: ٢٠٤. والذي في المخطوطات هاهنا: على نصابه.

(٥) والباء في (بما) زائدة كما تقدم في ١١: ٢٠٤.

النية به التقديم، فيكون المضمر متقدمًا على الظاهر لفظًا ونِيّة. وهذا الذي قاله صحيح إلا أنه لا ينقاس لأنه لا يحفظ منه إلا هذا)) انتهى.

قيل: وثمرة الخلاف هل يكون (إنْ يقمْ زيدٌ يقومُ عمرٌو) فصيحًا؟ فالبصريُّ يقول: هو ضرورة على حذف الفاء. والفراء يقول: هو فصيح. والصحيحُ أنه لا يجوز تقديم الجواب لأنه مسبَّب عن الأول، والعربُ إذا اجتمعَ لها سببٌ ومُسَبَّب قَدَّمت السببَ، نحو: جئتُ كي تُكرمني.

وقولُه **ولا يكون الشرطُ غير ماضٍ إلا في الشعر** أي: إذا تقدَّم ما يَدُلُّ على الجواب على مذهب جمهور البصريين فإنَّ فعل الشرط إذ ذاك يكون ماضيًا، نحو: أقومُ إنْ قمتَ، أو قُمتُ إنْ قُمتَ، أو زيدٌ قائمٌ إنْ قامَ بكرٌ.

ويَعني بالماضي الماضيَ لفظًا، أو الداخلَ عليه لم نحو قوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ﴾[1]. ولا يجوز /أن يكون بصيغة المضارع إلا في [٧: ٩٠/ب]
الشعر، قال ذلك س ، وقال[2]: ((هكذا جرى في كلامهم)). وعِلَّةُ ذلك ظاهرة، وذلك أنَّ الأداة تقتضي الجملتين، فإذا حُذفت جملة الجزاء على مذهبٍ أو قُدِّمت على مذهبٍ لم يكن إذ ذاك للأداة تأثيرٌ في الجملة إمّا لحذفها أو لتقديمها؛ فلَمّا لم تُؤَثِّر في الجملة الجزائية كان ذلك إضعافًا لها، فأُتِي بجملة الشرط ماضيةً حتى لا يَظهر لها فيها تأثيرٌ؛ إذ لو ظهرَ لها فيها تأثيرٌ لكانت مِن حيثُ ظهورُ التأثير فيها قَويّة؛ ومِن حيثُ عدمُ ظهور التأثير في جملة الجزاء ضعيفة، فتَنَكَّبوا العمل لذلك، وأمّا الشعرُ فمَحَلُّ ضرورة واتِّساع، فجازَ فيه ذلك، ولأنه الأصل، وما جاء في الشعر من ذلك قولُه[3]:

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٤٩. ﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾.
(٢) الكتاب ٣: ٦٦.
(٣) تقدم في ١١: ٣٨١.

لَئنْ تَكُ قد ضاقتْ عليكُم بُيوتُكُمْ لَيَعلَمُ رَبِّي أنَّ بَيتِيَ واسِعُ

وقولُه[1]:

يُثْني عليكَ ، وأنتَ أَهلُ ثَنائهِ ولَدَيكَ إنْ هو يَسْتَزِدْكَ مَزيدُ

وأجاز الكوفيون سوى الفراء[2] أن يُحذف جواب الشرط وفعلُ الشرط مستقبلٌ قياسًا على الماضي، فأجازوا : أنت ظالمٌ إنْ تَفعلْ.

وقولُه **وإن كان غيرَ ماضٍ مع مَن أو ما أو أيٍّ وجبَ لها في السعة حُكمُ (الذي)** وذلك أنَّ (مَنْ) و(ما) و(أيًّا) تكون شرطية، وتكون موصولةً، فإذا كان ما بعدها مضارعًا، وقد تقدَّم ما هو جوابُ شرطٍ على رأيٍ أو دليلُ جوابٍ على تقديرِ بقاءِ هذه الأسماء شرطًا - زالت عن الشرطية، وكانت إذ ذاك موصولات، وكان المعنى على المجازاة، فتقول: آتي مَن يأتيني، وزيدٌ مُحِبٌّ ما تُحِبُّه[3]، وأَكرِمْ أيَّهم يُحِبُّك[4].

ويعني المصنف بقوله **حُكمُ الذي** يعني مِن جوازِ عملِ ما قبلها فيها، وحُكمِ الضمير العائد عليها، وصِلتِها، وغير ذلك. وكان ينبغي أن يقول: يَصِرْنَ موصولاتٍ في سعة الكلام، وأمّا في الشعر فيجوز الجزم، نحو: آتي مَن يأتِنِي، وأَحِبَّ مَن يُحْبِبْك، ونحو ذلك.

وفي هذه المسألة خلاف، ذكره صاحب (رؤوس المسائل)، قال: لا خلاف في جواز قولك: آتيك إن تأتِني، على قُبحه، واختلفوا في جواز ذلك في مَن وما وأيٍّ ومهما ومتى وحيثما، فأجازه س في الشعر، ومنعَه عامة الكوفيين.

---

(١) عبد الله بن عَنَمةَ الضبِّيّ أو غُوَيّة بن سُلْميّ. الحماسة ١: ٥١١ [٣٦٤] وشرح التسهيل ٤: ٧٤ والخزانة ٩: ٤١ - ٤٣ [٦٨٩].

(٢) معاني القرآن ١: ٦٥ - ٦٦.

(٣) د: عجبه.

(٤) ك، ش: يحببك. د: يعجبك.

وقولُه **وكذا إنْ أُضيفَ إليهنَّ حِين** أي: إنها يجب لها في السعة أن تكون موصولة، فتقول: أَتَذْكُر إذْ مَن يأتينا نأتيه. ولا يريد المصنف بذلك تخصيصَ لفظِ (حِين)، بل يَمنع من المجازاة بهنَّ إضافةُ ظرفِ زمانٍ إلى الكلام الذي هي[1] منه. والسببُ في ذلك أنَّ أسماء الأحيان لا تضاف إلى الجملة الشرطية المصدَّرة بـ(إنْ)، فكذلك لا تضاف إلى ما تضمَّنَ معنى إنْ.

وهذا المسألة فيها خلاف: ذهبَ س[2] والجرميُّ والمازنيُّ إلى أنه لا يجوز: أَتَذْكُر إذْ مَن يأتِنا نأتِه، بالجزم للعِلّة التي ذكرناها. وذهب أبو إسحاق الزّيادِيُّ[3] إلى جواز ذلك، /فقولُ الشاعر[4]: [٧: ٩١/أ]

على حِينَ مَنْ تَلْبَثْ عليهِ ذَنُوبُهُ   يَرِثْ شِرْبَهُ إذْ في الْمَقامِ تَدابُرُ

- ويروى (يَجِدْ فَقْدَها)[5] - عند س ومَنْ ذكرناه ضرورة، وعند الزّيادِيّ جائز.

قال ابن المصنف في البيت[6]: ((الوجهُ أن يُنوى فيه ضمير شأن محذوف، أي: على حينَ هو مَن تَلبَثْ عليه ذَنوبُه، كما تقول: أَتَذْكُرُ إذْ نحن مَن يأتِنا نأتِه[7]؛ لصحة وقوع الجملة الشرطية خبرًا لا مضافًا إليها)).

---

(١) هي: موضعه بياض في ك.

(٢) الكتاب ٣: ٧٥.

(٣) التعليقة للفارسي ٢: ١٨٢ - ١٨٣.

(٤) لبيد. ديوانه ص ٢١٧ والكتاب ٣: ٧٥ والخزانة ٩: ٦١ - ٦٥ [٦٩٥]. والبيت في وصف مقام فاخر فيه غيره، وكثرت المخاصمة فيه والمحاجّة. الذنوب: الدلو مملوءة ماء، ضربه مثلًا لما يدلي به من الحجة. والريث: الإبطاء. والشرب: الحظ من الماء. والمقام: المجلس، يريد مجلس الخصام والمفاخرة. والتدابر: التقاطع. ويروى: تَداثُر، وهو التزاحم والتكاثر.

(٥) هي رواية الديوان، ومعناها: يؤلمه فقدها.

(٦) شرح التسهيل ٤: ٨٨ بتصرف.

(٧) الذي في المخطوطات: ((أتذكر إذ نحن من يأتينا نأتيه))، صوابه في شرح ابن المصنف.

وفي الشرح المنسوب لأبي الفضل الصفار: أَتَذكُرُ إذْ مَن يأتينا، فـ(إذ) لا تؤثِّر، فكان حقُّ الجزاء أن لا يذهب، لكنَّ العرب أَذهَبَتْه منها لِعِلّة تُذكَر.

وزعم المبرد[1] أنَّ س أخطأ في أنَّ (إذْ) هنا للجزاء؛ لأنَّ الموضع موضع ابتداء، فلم تخرج هذه الأدوات عن الصدر.

وهذا الذي قال المبرد لم يَرِد به سماع، كذلك نقل س، ونهايته أن قال هذا قياسًا، وهو فاسد؛ لأنَّا إذا جازينا بعد هذه الأحرف فإنما نحمل الكلام على إضمار المبتدأ، فيكون ما بعد إذْ جملة موضعها الخبر، والخبر ليس مع ما قبله كالكلمة الواحدة، فوقع الشرط ابتداء. وأمَّا إن جعلتَها على غير إضمار فإنَّ الشرط يكون مضافًا إليه الظرف، والمضافُ والمضاف إليه بمنْزلة الكلمة الواحدة، والعاملُ قد تقدَّم، فهو قد خرج عن الصدر، فهذا فرقُ ما بين الموضعين.

وأيضًا فإنَّ (ما) و(لكنْ) مِن حروف الصدر، ولا يدخل حرفُ صَدرٍ على مثله؛ ألا ترى أنَّ أدواتِ الاستفهام لا تتقدَّمها (ما) ولا شيءٌ له الصدر لأنَّ كلًّا منهما يَطلب الصدر؛ وتقدُّمُ الأداة الصدرية على مثلها يُخرجها عن الصدر، ونهايتُه أن رأى الكلام يُبتدأ فقال: لم تخرج عن الصدر.

وقولُه **ويَجبُ ذلك مطلقًا إثْرَ هل** يعني بقوله **مطلقًا** في السعة وفي الضرورة، فتقول: هل مَنْ يأتينا نأتيه؟ فليس لك في هذا إلا الرفع، فيتعين أن تكون (مَنْ) موصولة لأنَّ (هل) لا يُستَفهَم بها عن الجملة الشرطية، لا يقال[2]: هل إنْ قام زيدٌ قام عمرٌو؟ ولو كان بالهمزة جاز الجزم، وتكون (مَنْ) شرطيةً لأنها تُوُسِّعَ فيها، فاستُفهِمَ بها عن الجملة الشرطية كما استُفهِمَ بها عن غير ذلك، نحو: أإنْ تأتِني آتِك؟ فلما حسُن ذلك في إنْ حسُن في أخواتها، نحو: أَمَنْ يأتِنا نأتِه؟ وقد تقدَّم مذهب يونس في ذلك والكلامُ معه فيما تقدَّم[3].

---

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ١٧٧ - ١٨٢ والتعليقة للفارسي ٢: ١٨٢ - ١٨٣.

(٢) لا يقال ... فاستفهم بها عن الجملة الشرطية: سقط من ك.

(٣) تقدم ذلك في هذا الجزء ق ٨٢/أ - ٨٢/ب من الأصل.

وقد اتُّسع في الهمزة، فدَخلت على الأخبار تقريرًا لها، بخلاف هل، وعلى المفرد نصبًا ورفعًا وجرًّا، نحو: أزيدٍ؟ وأزيدِنيه؟ فيمن قال: مررتُ بزيدٍ، وكذلك النصب والجر، ولأنها بمنزلة حرف العطف من الدخول على الواحد والجملة.

وقولُه **أو ما النافية** تقول: ما مَنْ يأتينا نُعطيه، وما أَيَّها تَشاءُ أُعطيك، لا يكون شرطًا لأنَّ (ما) ليست تنفي الجملة الشرطية، لا يقال: ما إنْ تأتِنا نأتِك، فكذلك في غير إنْ من أدوات الشرط.

[٧:٩١/ب] فلو كان النفي بـ(لا) لم يجب جعل هذه الأسماء موصولة، فيجوز /جعلها شرطًا، فيجزم ما بعده لأنهم توسَّعوا في (لا)، وقدَّموا المعمول عليها، ونَفَوْا بها المفرد والجملة، ودخلتْ على (إنْ) نحو: لا إنْ أَتيتَنا أَعطيتَنا، ولا إنْ بَعُدْنا عليك عَرَضتَ علينا. وبين الأداة والشرط نحو(١):

فإنْ لا يَكُنْها أو تَكُنْهُ فإنَّهُ ....

قال ابن مُقْبِل(٢):

وقِدْرٍ كَكَفِّ القِرْدِ ، لا مُستَعيرُها يُعارُ ، ولا مَنْ يأتِها يَتَدَسَّمِ

وفي (ما) تفصيلٌ سيأتي إن شاء الله تعالى.

وقولُه **أو إنَّ** تقول: إنَّ مَنْ يأتينا نأتيه، وليتَ ما أقولُ تقولُ؛ لأنَّ الشرط لا يعمل فيه عاملٌ قبله إلا أن يكون حرفَ جرٍّ أو المضافَ، نحو: غلامَ مَنْ تضربْ أضربْه، ولا يكون الجزم إلا في الشعر، نحو قول الأعشى(٣):

إنَّ مَـــنْ يـــدخُلِ الكنيســـةَ يومًـــا يَلْـــقَ فيهـــا جـــآذرًا وظِبـــاءَ

وذلك على حذف ضمير الشأن.

---

(١) عجزه: أخوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبانها. وقد تقدم في ٢: ٢٤٤، ٢٤٦.

(٢) الكتاب ٣: ٧٧ والخصائص ٣: ١٦٥، وعنهما في ملحقات الديوان ص ٢٧٧.

(٣) ليس في ديوانه قصيدة همزية، وقد تقدم البيت في ٢: ٢٧١، ٥: ٤٤.

وقولُه **أو كان** مثالُه: كان مَنْ يأتينا نأتيه، ترفعُه، ويجوز الجزم على أن يكون في كان ضمير الشأن.

وقولُه **أو إحدى أخواتها** مثالُ إحدى أخوات إنَّ قولك: ليتَ مَن تُحسنُ إليه يُحسنُ إلينا، ولا يجوز الجزم إلا في ضرورة الشعر، نحو قول أُمَيَّةَ بنِ أبي الصَّلْت(١):

ولكنَّ مَنْ لا يَلْقَ أمرًا يَنوبُهُ بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بهِ وَهْوَ أَعْزَلُ

ومثالُ إحدى أخواتِ كان قولك: أصبحَ مَنْ يأتينا نأتيه، ويجوز الجزم على أن يُنوَى في (أصبحَ) ضميرُ الشأن؛ لأنه إذ ذاك في كليهما يقع الشرطُ خبرَ المبتدأ، وهو مُستَكِنٌّ في الفعل ومحذوفٌ من الحرف.

وقولُه **أو لكنْ** يعني المخففة لأنَّ المثقَّلة قد اندرجت في أخوات إنّ، نحو: ولكنْ مَنْ يَزُورُني أَزُورُه.

وقولُه **أو إذا المفاجأة** نحو: مررتُ بزيدٍ فإذا مَنْ يَزورُه يُحسنُ إليه.

وقولُه **غيرَ مُضمَر بعدهما مبتدأ** يعني أنه إذا أُضمِر بعدهما مبتدأ جاز مجيء الشرط، تقول: ما زيدٌ بقائمٍ ولكنْ قاعدٌ، على تقدير: هو قاعد، قال الشاعر(٢):

ولستُ الشاعرَ السَّفْسافَ فيهمْ ولكنْ مِدْرَهُ الحربِ العَوانِ

أي: ولكنْ أنا مِدْرَهُ. ومِن الإضمار بعدَ لكنْ ومجيءِ متى الشرطية بعدها خبرًا لذلك المبتدأ المضمَرِ قولُ طَرَفة(٣):

ولَستُ بِمِحْلالِ التِّلاعِ لِبَيتِهِ ولكنْ متى يَسْتَرْفِدِ القومُ أَرْفِدِ

تقديره: ولكنْ أنا متى يَستَرفِدِ القومُ أَرْفِد. فمجيءُ هذا يدلُّ على جواز: ولكنْ مَنْ يأتِنا نُحسنْ إليه؛ إذ التقدير: ولكنْ نحن.

---

(١) فيما عدا د: أمية بن الصلت. وقد تقدم البيت في ٥: ٤٢، ٤٤.

(٢) تقدم البيت في ٤: ٢٧٥.

(٣) تقدم في ١٣: ١٥٧.

وزعمَ بعض النحويين[1] أنه إذا تقدَّم لكنْ على أسماء الشرط بطَل عملها، [٧: ٩٢/أ] وسواء كان اسمًا غير ظرف أم ظرفًا، وأنشدوا على ذلك[2]:/

وما ذاك أنْ كان ابنَ عَمِّي ولا أخي ... ولكنْ متى ما أَمْلِكُ الضَّرَّ أَنْفَعُ

وأنه لا يجوز الجزم إلا في ضرورة الشعر. ثم رَجع عن ذلك، وقال[3]: ((وقد يجوز أن لا يذهب من الاسم بعدها معنى المجازاة، وذلك إذا قَدَّرتَ بعدها مبتدأ مضمرًا لأنه يَحسُن بعدها الإضمار، تقول: ما رأيتُك أَحمقَ ولكنْ أَعقَلُ الناس، أي: ولكنْ أنتَ أعقلُ الناس)) انتهى

وتقول: خرجتُ إلى زيدٍ فإذا أكرمُ الناس، أي: فإذا هو أَكرمُ الناس، فعلى هذا تجوز المجازاة بعدها، فتقول: مررتُ بزيدٍ فإذا مَنْ يأتِه يُعطِه، على تقدير: فإذا هو.

وأخذَ المصنف في وجوب الموصولية لهذه الأسماء بعد (لكنْ) و(إذا) قيدَ كونهما لا يُضمَر بعدهما المبتدأ؛ فأَفهَم أنه إذا أُضمر بقيت على الجزاء، والأحسنُ في (لكنْ) و(إذا) الفجائية الموصوليةُ فيما بعدهما لأنه لا إضمارَ فيه، والجزاءُ يحتاج إلى إضمار المبتدأ، وكلامٌ بلا إضمارٍ خيرٌ مِن كلامٍ بإضمار.

والأشياءُ التي ذكرَ المصنفُ بعضَها مما أَخرجت أسماء الشرط إلى الموصولية وجوبًا أو جوازًا نريد أن نَعقد فيها عقدًا يشمل ما يجوز من ذلك وما يمتنع وما يوجب؛ فنقول:

الذي نريد أن نُدخله على أسماء الشرط ونُوَجِّهه نحوها إن كان عاملًا معنويًّا كالابتداء جاز أن يكون اسم شرط؛ وجاز أن يكون موصولًا، وإذا كان اسم شرط فجملة الشرط خبره لا جملة الشرط والجزاء معًا، خلافًا لبعضهم.

---

(١) هو ابن عصفور كما في شرح الجمل ٢: ٢٠١، وتابعه الأبذي في شرح الجزولية ١: ٣٩٥.
(٢) البيت للعُجَيْر السَّلوليّ. الكتاب ٣: ٧٨ والخزانة ٩: ٧٠ - ٧٦ [٦٩٧].
(٣) أي: الأبذي. شرح الجزولية للأبذي ١: ٣٩٦ [رسالة].

أو لفظيًّا عاملًا في الجمل الابتدائية مما لا يُعَلَّق نحو كان وإنَّ وأخواتهما و(ما) الحجازية و(لا) العاملة[١] تَعَيَّنَت الموصولية؛ إلا فيما صحَّ منها فيه إضمار الشأن فيجوز[٢]، ولا يَصِحُّ ذلك في أفعال المقاربة للتناقض. وقال بعضهم: قد يجوز في عسى لبعدها من الحال، أو مما يُعَلَّق ك(ظننت) وأَعمَلتَها في الأول[٣] جازا، نحو: ظننتُ زيدًا مَنْ يأتيه يُكرمُه، ومَن يأتِه يُكرمْه، أو لم تُعْمِلْها في الأول فالظاهرُ مِن قول المبرد أنه لا يجوز الشرط، ومِن كلام غيره أنه يجوز، ويُعَلَّق عنها لأنها مُشَبَّهة بحروف النفي والاستفهام، وهي يُعَلَّق بها، فكذلك يُعَلَّق بالشرط.

أو غيرَ عامل في الجملة الابتدائية، فإن كان فعلًا فلا يَصِحُّ دخوله، أو حرفًا عاملًا في الأفعال فلا يَصِحُّ دخوله لا على حرف الشرط ولا على اسمه، ولا[٤] إن كان موصولًا أو عاملًا في الأسماء - وهي حروف الجر - فيدخل على الأسماء. فإن تَعَلَّقَت بفعلٍ أجنبيٍّ عن الشرط والجزاء رجعتْ إلى الوصل، نحو: أَتَصَدَّقُ على مَن يسألُ فلا يُعطَى، وأَدعو مَن يَسمعُ فيُجيبُ.

فإن كان المجرور في موضع خبر مبتدأ محذوف: فمَن جعَل العامل فيه فعلًا أو اسمَ فاعل مَنع الشرط، ومن جعَله نفس الخبر أجاز، نحو: زيدٌ في أيِّ مكانٍ تكونُ يكونُ، أو: في أيِّ مكانٍ تكنْ يكنْ.

وإن تعلق بالجزاء بطَل الشرط، نحو: بِمَنْ تَمُرُّ أَمُرُّ، أو بفعل الشرط جاز بقاء الشرط، قال[٥]:

لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْياهُمْ أَطاعَهُمُ ... في أَيِّ نَحوٍ يُميلوا دِينَهُ يَمِلِ

---

(١) زيد هاهنا في تمهيد القواعد ٩: ٤٣٧٦: عمل إنَّ.

(٢) أي: فيجوز الوصل.

(٣) في المخطوطات: في أول، وكذا في الموضع الآتي.

(٤) ولا: سقط من ك.

(٥) عبد الله بن همَّام السَّلوليّ. الكتاب ٣: ٨٠. يصف رجلًا اتصل بالسلاطين، فأضاع دينه.

[٧:٩٢/ب] /فإن شَغَلتَ فعلَ الشرط وفعل الجزاء كلًّا منهما بضمير، نحو: بِمَنْ تَمْرُرْ به أَمْرُرْ به، فالوصلُ والشرط، ولا بُدَّ لحرف الجرِّ الداخلِ على اسم الشرط إذ ذاك من إضمارِ فعلٍ يتعلَّق به، التقدير: بِمَنْ تَمْرُرْ تَمْرُرْ به أَمْرُرْ به، وإن حذفتَ الضمير منهما تعلَّق بأحدهما.

فإن كان بالفعل الذي يليه فالجزمُ، أو بفِعل الجزاء فالوصل، وحذفُ مثل هذا ضعيف، ويَضعُف إن اختلفا، نحو: بِمَنْ تَمُرَّ أَنْزِل.

وكحرفِ الجرِّ الاسمُ المضاف إلى اسم الشرط، فإن عملَ فيه الجزاء رفَعتَ، أو الشرطُ جزَمتَ، أو غير ذلك فلا يَصِحُّ أن يدخل على مفرد، فلا بدَّ من جملة، وهي إمَّا أن تُشارك الشرط في معناه فلا تدخل على جملة الشرط، وذلك كالكلمات التي هي أدواتُ شرطٍ غيرُ عاملة، نحو (إذا) و(لَمَّا) و(لو). وإن لم يشارك وشأنُه أن يغيِّر لفظَ ما دخل عليه إلى لفظ آخر كالنهي، فإن كان معتمدًا عليه صرف جواب الشرط إلى نفسه، أو معتمدًا على غيره فالشرط على ما كان عليه. أو شأنُه أن لا يغيِّر، وهو مخصوص ببعض الجمل أصلًا أو أكثريًّا، نحو المختص بالجمل الابتدائية، ك(إنَّ) وأخواتها إذا كُفَّت، ولامِ الابتداء، و(لكنِ) الخفيفةِ، و(ما) التميميّةِ، و(أمّا) و(لولا) والظروفِ المضافة إلى الجمل نحو (إذْ)، و(إذا) المفاجأة، و(حيثُ)، ونحو المختصة بالفعلية، كالظروف غير اللازمة للإضافة إذا أُضيفت، نحو (حِين) و(يوم) ونحوه. فالمختصةُ بالاسمية الوجهُ أن لا تدخل عليها، فإن دخلتْ فتكون موصولًا، ويصير الفعل إلى الصلة.

وأجاز المبرد في هذا كله أن يدخل على الشرطية، وقد أجازه س[١] على ضعف. وأحسنُ ما يجوز ذلك فيه في الأسماء المبتدأة، ثم تُحمل عليه (إنْ)، فإن كان مما يجوز الإضمار بعده لمبتدأ جاز الشرط مطلقًا. وما كان من المضاف إلى الفعلية فيحسُن له ما تقدَّم، ويجوز فيه ما جاز في تلك على ضعف.

---

(١) الكتاب ٣: ٨٠ - ٨٢.

أو غيرُ مخصوص صَحَّ دخوله عليه، وذلك أفعالٌ نحو قالَ وسمعَ وجميع أفعال الحكاية، وحروفٌ كالحروف العاطفة، وكحرف الاستفهام، وهو الألف وحده، وأمّا أسماؤه و(هَلْ) فلا تدخل على الشرط. وقد تقدَّمَ خلاف يونس[1] في الهمزة إذا دخلتْ على الشرط. وبمنزلة ألف الاستفهام في هذا (لا) غير العاملة، وأمّا (ما) التميمية فجوَّزَها المبرد وأبو علي، وأمّا الحجازية إذا أُلغيت بسبب (إنْ) فينبغي أن لا تدخل أصلًا لأنها عاملة لولا إنْ، فهي كـ(إن)، وفيه نظر.

ص: ويُحذف الجوابُ كثيرًا لقرينة، وكذا الشرطُ. ويُحذفان بعد (إنْ) في الضرورة، وقد يَسُدُّ مَسَدَّ الجواب خبرُ ما قَبل الشرط.

ش: لم يشرح ابن المصنف من هذا الموضع إلى قوله **خلافًا لبعضهم**، وذلك نحو سبعة سطور من أصل كتابي، بل وُجد بياض مُعَدٌّ لأن يُشرح. ومِن حذف الجواب لقرينة قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ /فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ [٧: ٩٣/أ]
أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾[2]، تقديره: فافْعَلْ، وقولُه تعالى ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾[3]، تقديره - والله أعلم - تَطَيَّرْتُم. وجَعل من ذلك بعضُ أصحابنا قول الشاعر[4]:

أَقيموا بَني النُّعمان عنا صُدورَكمْ وإلا تُقيموا صاغِرينَ الرُّؤُوسا

وقَدَّره: وإلا تُقيموا مختارينَ تُقيموا صاغرينَ الرؤوسا، فقوله (لا تُقيموا) هو فعلُ الشرط، وحذف (مختارينَ) لدلالة (صاغرينَ) عليه، وحذف (تُقيموا) الذي هو جواب (إن لا تُقيموا) لدلالة (إن لا تقيموا) عليه، فحذف من الأول الحال، ومن الثاني فعل الجواب.

---

(١) تقدم ذلك في ص ٨٠ - ٨٢.

(٢) الآية ٣٥ من سورة الأنعام.

(٣) الآية ١٩ من سورة يس. ﴿قَالُوا۟ طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ ۚ أَئِن ذُكِّرْتُم ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾.

(٤) يزيد بن خَذّاق. المفضليات ص ٢٩٨ [٧٩]. والبيت بلا نسبة في إيضاح الشعر ص ٧٣.

ولا يتعيَّن هذا التخريج إذ يحتمل أن يكون فعل الشرط محذوفًا بعد الأداة وحرف النفي؛ وتكون (تُقيموا) الثانية هي جواب الشرط، فيكون مما حُذف منه فِعل الشرط. وقد خَرَّجه على هذا بعض أصحابنا[1].

وأمّا حَذفُ الجواب لدلالة ما يَنوب مَنابَه كجواب القسم فكثير.

وقولُه **وكذلك الشرط** حَذفُ فِعل الشرط أَقَلُّ مِن حذف فِعل الجواب، وقد نَصَّ المصنف على ذلك في (شرح الكافية)[2].

وثبتَ في نسخةٍ عليها خَطُّ المصنف «**وكذا الشرطُ المَنفيُّ بـ(لا) تالية إنْ**»، فأخذَ قيدًا في الشرط أن يكون منفيًّا بـ(لا)، فمَفهومُه أنه إذا كان مُثبَتًا أو مَنفيًّا بـ(لَمْ) لم يَجُز حذفه. وهذا ليس بصحيح إذ قد يُحذف وهو مُثبَت لدلالةٍ عليه مِن فِعلٍ آخَر يُفسِّره، نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[3]، أي: وإن استَجارك أحد، أو مِن دلالة الكلام نحو: إنْ خيرًا فخيرٌ، فحذف الفعل بعد (إنْ).

وأمّا إذا كان مَنفيًّا بـ(لم) فلا يجوز حذف الفعل وإبقاءُ (لم) إلا في الشعر، وأمّا إذا كان منفيًّا بـ(لا) فإنه يجوز حذفُه وإبقاءُ (لا) نحو قوله[4]:

فَطَلِّقْها ، فَلَسْتَ لها بِكُفْءٍ ... وإلّا يَعْلُ مَفرِقَكَ الحُسامُ

التقدير: وإلا تُطَلِّقْها يَعْلُ. وقال الآخر[5]:

فإمَّا أنْ تكونَ أخي بِحَقٍّ ... فأَعرِفَ مِنكَ غَثِّي مِن سَميني

وإلّا فاطَّرِحْني ، واتَّخِذْني ... عَدُوًّا أتَّقيكَ وتَتَّقيني

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٠٠ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٣٨٣ [رسالة].

(٢) ٣: ١٦٠٩.

(٣) سورة التوبة: الآية ٦.

(٤) تقدم في ص ٩٠.

(٥) تقدم البيتان في ١٣: ١٤٥.

تقديره: وإلا تكن كذلك فاطَّرِحْني.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، وتبعه شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذيّ[1]: إنه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلا بشرط تعويض (لا) من الفعل المحذوف، تقول: اضربْ زيدًا إنْ أساءَ وإلا فلا تَضربْه.

وهذا الذي ذَكَراه من أنّ (لا) عوض من الفعل المحذوف ليس بشيء، بل (لا) هي نافية، وليست عوضًا من الفعل؛ ألا ترى أنه يجوز الجمع بينهما، فيجوز أن تقول: وإلا يُسِئْ فلا تضربْه.

قالا[1]: ((ويجوز حذفهما معًا بشرط التعويض، فتقول: اضربْ زيدًا إنْ أَساءَ وإلا فلا)). يعنيان أنَّ التقدير: وإن /لا يُسِئْ فلا تضربْه. وقد بَيَّنَّا أنَّ ذلك ليس **[٧: ٩٣/ب]** تعويضًا لجواز الجمع بينهما، ولو كان تعويضًا لَمَا جاز الجمع بينهما، وفيما ذَكَراه حُجَّةٌ على أنه يجوز حذفُ فِعل النهي وإبقاءُ (لا) العاملة فيه.

وقد أَبهَم المصنف في قوله **ويُحذف الجواب كثيرًا لقرينة** إذ لم يُبَيِّن أذلك مختصٌّ بجوابِ (إنْ) أم هو عامٌّ[2] في جواب جميع أدوات الشرط. وكذلك أَبهَم في قوله **وكذا الشرط**، فلم يُبَيِّن أذلك في (إنْ) وحدها أم ذلك عامٌّ في سائر الأدوات. ولا أحفظه جاء فِعل الشرط محذوفًا بعد غير (إنْ)، ولا الجواب محذوفًا أيضًا بعد غير (إنْ)، إلا أنَّ المصنف قد أنشدَ بيتًا في (شرح الكافية) زعمَ أنه حُذف فيه فعل الشرط بعد (متى)، وهو قوله[3]:

متى تُؤْخَذُوا قَسْرًا بِظِنَّةِ عامِرٍ ولا يَنْجُ إلا في الصِّفادِ يَزيدُ

---

(١) شرح الجزولية ١: ٣٨٣ [رسالة].

(٢) عام ... فلم يبين أذلك: سقط من ل.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣: ١٦٠٩. قسرًا: قهرًا وغصبًا. والظِّنّة: التهمة. والصِّفاد: ما يوثق به الأسير من قيد وغُلّ. وقدّره ابن مالك: ((متى تُثقَفوا تُؤْخَذوا))، أي: متى يُظفَر بكم.

وقولُه **ويُحذَفان بعد إنْ في الضرورة** لا يُعرف ذلك في غير (إنْ) مِن أدوات الشرط، ومثالُ ذلك ما أنشده أحمد بن يحيى من قول الراجز[1]:

قالتْ سُلَيْمى: ليتَ لي بَعْلًا يَمُنّْ ... يَغْسِلُ جِلْدي ، ويُنَسِّيني الحَزَنْ

وحاجةً ليسَ لها عندي ثَمَنْ ... مَستورةً ، قَضاؤُها مِنهُ ومِنْ

قالتْ بناتُ العمِّ : يا سَلْمَى وإنْ ... كانَ عَيِيًّا مُعْدِمًا ؟ قالت: وإنْ

أرادت: وإنْ كان كما تَصِفْنَ فَزَوِّجْنَنِيه.

ونَصَّ المصنف هنا على أنَّ حذف الشرط والجزاء بعد (إنْ) مختصٌّ بالضرورة، وتَبِعَ في ذلك ابنَ عصفور، فإنه ذكَرَ أنه إذا لم يكن بتعويض فلا يجيء إلا في الشعر، ولم يَنُصّ غيرُهما على أنَّ ذلك ضرورة، بل قال: «ويجوزُ حذفُ فِعل الشرط والجزاء إذا فُهم المعنى، وأَنشدَ الرَّجَز. وقال أبو بكر بن الأنباري: وإنما صارت أُمَّ الجزاء لأنها بِغَلَبتِها عليه تنفرد وتؤدي عن الفعلين، فيقول الرجل: لا أَقصد فلانًا لأنه لا يَعرف حَقَّ مَن يَقصده، فيُقال له: زُرْه وإنْ، يُراد: وإن كان كذلك فزُرْه، فتَكفي إنْ من الشيئين، ولا يُعرَف ذلك في غيرها من حروف الشرط. ثم أَنشد الرجز المذكور» انتهى كلامه. فظاهرُ هذا الكلام أنَّ هذا ليس مخصوصًا بالضرورة، بل هو جائز في غير الضرورة.

وقال بعض أصحابنا أيضًا: «يقال: أتفعلُ هذا؟ فتقول: أنا أَفعَلُه وإنْ، أي: وإنْ لم تفعلْه أفعلْه» انتهى.

وأمّا حذف أدوات الشرط فلا يجوز ذلك لا في (إنْ) ولا غيرها كما لم يجز حذف حرف الجر[2]؛ ولم يُحذف من الجوازم إلا لام الأمر على ما بَيَّنّاه عند الكلام[3] عليها.

---

(١) تقدم الثالث في ٥: ١٣١، وفيه مصادر التخريج.

(٢) حذف حرف الجر ... على ما بيَّناه عند: سقط من ك.

(٣) تقدم في هذا الجزء ٩ - ١٤.

قال بعض أصحابنا: ((وقد جوَّز بعضُ الناس حذفَ إنْ))، قال: ((لكنه يرتفع الفعل بحذفِها صفة، أو تُقَدِّرها لا تعمل، كقول ذي الرمة[١]:

وإنسانُ عَيني يَحْسُرُ الماءُ تارةً فيَبدو ، وتاراتٍ يَجِمُّ ، فيَغْرَقُ

وقيل ذلك في قوله تعالى: ﴿تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ﴾[٢].

[٧: ٩٤/أ] كما أنه قد /تَخرج الجملة الشرطية عن صورة الشرط، وتدخل الفاء إشعارًا بذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدِ ٱسۡتُهۡزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبۡلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُواْ مِنۡهُم﴾[٣]، أي: إنْ يَستهزئوا يَحِقْ عليهم جزاء[٤] ذلك، ونحوه كثير)) انتهى كلامه.

وقولُه ((يرتفع الفعلُ بحذفها صفة)) مثالُه ﴿تَحۡبِسُونَهُمَا﴾ لأنَّ قبل هذه الجملة نكرة، وهو قوله ﴿أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ﴾، فـ﴿تَحۡبِسُونَهُمَا﴾ جملة في موضع الصفة لقوله ﴿أَوۡ ءَاخَرَانِ﴾.

وقولُه ((أو تُقَدِّرها لا تعمل)) فتكون مرادة في التقدير، وبطلَ العمل كما كان ذلك في (أنِ) الناصبةِ حين حُذفت فارتفعَ الفعل، نحو قوله[٥]:

ألا أيُّهذا الزاجري أَحْضُرُ الوَغى ....

فهي مرادةٌ في المعنى ومقدَّرة إذ لا يستقيم الكلام إلا بتقديرها، ومع ذلك فلم تعمل، كذلك (إنِ) الشرطيةُ تُقَدَّر ولا تَعمل.

---

(١) تقدم في ٤: ٣٣.

(٢) سورة المائدة: الآية ١٠٦. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَأَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةُ ٱلۡمَوۡتِۚ تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ﴾.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٠.

(٤) فيما عدا ك: عذاب.

(٥) عجزه: وأَنْ أَشهَدَ اللَّذاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي. وقد تقدم في ١: ٥٦، ١٣: ٢٨٧، ١٥: ٣٦٦، ٣٧٨، ٣٧٩.

وإنما حَمَلوا بيتَ ذي الرُّمَّة على [أَنَّ][1] (إنْ) فيه محذوفة، وأنَّ تقديره: وإنسانُ عَينِي إنْ يَحسُر الماءُ تارةً فيَبدو، لأنَّ قوله (وإنسان) مبتدأ، و(يَحسُر الماءُ تارةً) جملة في موضع الخبر، ولا رابطَ فيه لهذه الجملة بالمبتدأ، فلَمّا عُدم الرابط ذهبَ مَن ذَهب إلى أنَّ أصلها جملةٌ شرطية لأنه لا يُشتَرَط في الشرط إذا وقع خبرًا أن يكون الرابط في جملة الشرط؛ بل قد يكون في جملة الجزاء نحو: زيدٌ إنْ تَقُمْ هندُ يَغضَبْ.

ولا ضرورة إلى تَكَلُّفِ إضمارِ أداة الشرط لا في البيت ولا في الآيتين الكريمتين؛ إذ لا تثبت القواعد الكلِّيَّة بالمحتملات، أمَّا البيتُ فقد ذكرَ أصحابنا في الروابط أنَّ منها أن تقع الجملة خالية عن الروابط، فيُعطف عليها بالفاء وحدَها مِن بين سائر حروف العطف جملةٌ فيها رابط، فيُكتَفى به لانتظام الجملتين مِن حيث العطفُ بالفاء في نَظْمِ جملة واحدة، وجَعلوا مِن ذلك بيتَ ذي الرُّمَّة المذكور[2].

على أنه يحتمل عندي أن يُخَرَّجَ على تَخريجين غير ما ذَكَروه:

أحدهما: أن تكون الألف واللام أَغنَت عن الرابط، وقامت مَقام الضمير على مذهبِ مَن يرى ذلك[3]، فيكون المعنى: وإنسانُ عيني يَحسُر ماؤه تارةً فيبدو، إذ لا يريد بالماء مطلقَ الماء ولا عموم الماء، وإنما يريد ماءَ إنسانِ عينِه.

والثاني: أن يكون الضمير محذوفًا لدلالة المعنى عليه، أي: يَحسُر الماءُ عنه تارةً فيبدو.

وهذان التخريجان هما المذكوران في قوله تعالى ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[4] إمّا على معنى: هي مأواه، وإمّا على معنى: هي المأوى له.

---

(١) أنَّ: ليس في المخطوطات.

(٢) تقدم هذا في ٤: ٣٣.

(٣) انظر ٣: ٢٤٠.

(٤) سورة النازعات: الآية ٤١. معاني القرآن وإعرابه ٥: ٢٨١ وإعراب القرآن للنحاس ٥: ١٤٧ ومشكل إعراب القرآن ٢: ٧٩٩.

وأمّا الآيتان الكريمتان فلا ضرورةَ بنا تُفضي إلى اعتقاد أنَّ ذلك خَرج مَخرج الشرط؛ إذ يحتمل قوله ﴿تَحْبِسُونَهُمَا﴾ أن يكون صفة، ويحتمل أن يكون استئنافًا. وكذلك قوله ﴿فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا﴾ هو معطوف على قوله ﴿اسْتُهْزِئَ﴾ لا أنه في الأصل جوابٌ لجملةٍ شرطية هي في التقدير: إنْ يَستهزئوا، فأُخرجت عن صورة الشرط إلى صورة الخبر الذي هو قوله ﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ﴾، ودَخلت الفاء /إشعارًا [٧: ٩٤/ب] بذلك، بل قوله ﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ﴾ إخبارٌ ليس أصلُه شرطًا.

وقولُه **وقد يَسُدُّ مَسَدَّ الجواب خبرُ ما قبلَ الشرط** يجوز أن يتوسَّط [الشرطُ](١) بين أجزاء الجملة الواقعةِ جزاءً على مذهب الكوفيين أو دليلَ جزاء على مذهبِ غيرهم، قال الله تعالى ﴿وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾(٢)، وقال القطامي(٣):

والناسُ مَنْ يَلْقَ خيرًا قائلونَ لهُ ... ما يَشتهي ، ولِأُمِّ الْمُخْطِئِ الخَبَلُ

وقال آخر(٤):

وأَنِّي متى أُشْرِفْ من الجانبِ الذي ... به أَنتِ مِن بَينِ الجَوانبِ ناظِرُ

ويحتمل هذان البيتان التأويل على حدّ(٥):

.... مَنْ يَنْكِحِ العَنْزَ ظالمُ

ص: وإنْ توالى شَرطانِ أو قَسَمٌ وشرطٌ استُغني بجوابِ سابقهما، ورُبَّما استُغنِيَ بجوابِ الشرط عن جواب قسم، ويتعيَّن ذلك إن تقدَّمَهما ذو خَبَرٍ أو كان حرف الشرط لو أو لولا.

---

(١) الشرط: تتمة يلتئم بها السياق. البحر المحيط ٢: ٤٩٣.

(٢) الآية ٧٠ من سورة البقرة.

(٣) الديوان ص ٢٥ وجمهرة أشعار العرب ٢: ٨٠٥ وآخره فيهما: الهَبَلُ. والهبل: الثُّكل. ولم أقف على رواية (الخبل) في مصادري المتقدمة على أبي حيان.

(٤) ذو الرمة. الديوان ٢: ١٠١٤ والكتاب ٣: ٦٨ والخزانة ٩: ٥١ - ٥٤ [٦٩٢].

(٥) تقدم في ٣: ٢٩٩ وفي هذا الجزء ص ٧٤.

ش: لا اختصاص بقوله **شرطان**، بل قد يَجتمع شرطان فصاعدًا، وهما إذ ذاك بمنزلة اجتماع القسم والشرط في أنك تَبني الجواب على المتقدِّم؛ وتَجعل جواب الذي يليه محذوفًا لدلالة الشرط المتقدِّمِ وجوابِه عليه، ويَلزَم مُضِيُّ فِعل الشرط المتأخِّر؛ إذ قد بَيَّنَّا أنه لا يُحذف جواب الشرط في فصيح الكلام حتى يكون فِعلُه ماضيًا؛ وإنما قلنا في فصيح الكلام لأنه قد جاء بصيغة المضارع وليس مقرونًا بِلَمْ، قال الشاعر(١):

إنْ تَستَغيثوا بنا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا ... مِنَّا مَعاقِلَ عِزٍّ زانَها كَرَمُ

والشرطُ الثاني عند المصنف مُقَيِّدٌ للأول تَقييدَه بالحال الواقعة مَوقعَه، وكأنه قال: إنْ تَستَغيثوا بنا مَذعورينَ تَجدوا. وتقول: مَنْ أجابني إنْ دعوتُه أَحسنتُ إليه، فـ(أَحسنَتُ) جوابُ مَنْ، وجوابُ (إنْ دَعَوتُه) على ما قَرَّره المصنف مُستَغنًى عنه بجواب الشرط، وكأنه قال: مَنْ أجابني داعيًا له أحسنتُ إليه، أي: مَنْ أجابني في حال دعائي له أحسنتُ إليه.

وغيرُ المصنف يجعله متأخرًا في التقدير: فكأنه قال: مَن أَجابَني أحسنتُ إليه إنْ دَعَوتُه، فقولك (مَنْ أجابني أَحسَنتُ إليه) هو جواب (إنْ) في المعنى، حتى كأنك قلت: إنْ دعوتُ فمَن أَجابَني أَحسَنتُ إليه، فإذا وقعَ دعاؤه لشخص فأَجابَه ذلك الشخصُ بعدَ دُعائه إيَّاه وجبَ عليه الإحسانُ لأنَّ جواب الشرط في التقدير بعد الشرط. وكذلك البيتُ الذي أَنشَدْناه، يكون التقدير: إنْ تُذْعَرُوا فإنْ تَستَغيثوا بنا تَجدوا مِنّا مَعاقلَ عِزّ. فأَوَّلُ الشروط يصير أخيرًا سواء كانت مترتبةً في الوجود أم غير مترتبة:

[٧: ٩٥/أ] فمثالُ المترتِّبة: إنْ أَعطيَتُك إنْ وَعَدْتُك إنْ سألْتَني فعَبدي حُرّ، /فالسؤالُ أَوَّل ثم الوعد ثم الإعطاء، فمتى وقعَ في الوجود هكذا وجبَ العِتق، وإن وقعتْ على غير هذا الترتيب لم يَجب العِتق.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣: ١٦١٤ وشرح أبيات مغني اللبيب ٧: ٢٨٦ [٨٤٤]. ذعَره: أفزعه.

ومثالُ غير المترتِّبة: إنْ جاءَ زيدٌ إنْ أكلَ إنْ ضَحِكَ فعَبدي حُرّ، فـ(ضَحِكَ زيدٌ) أولُ ثم الأكل ثم مجيئه، وحُكمها كالمسألة الأولى، وذلك أنه قد تقدَّم على الجواب ثلاثة شروط، فيُجعل الجواب للشرط[1] الأول، وجوابُ الشرط الثاني محذوف لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه، وإذا كان دالًّا عليه فهو الجواب في المعنى، وجوابُ الشرط الثالث محذوف لدلالة الشرط الثاني وجوابه عليه، وإذا كان دالًّا عليه وأَغنَى عنه فهو جوابُه مِن حيثُ المعنى، ولَمَّا كان جوابُ كلِّ جزاءٍ بعدَه وقوعًا وإن تقدم عليه لفظًا جَرى في الواقع على أن يتأخَّر بعده حتى كأنه قال: إنْ سألْتَني فإنْ وَعَدتُك فإنْ أَعطَيتُك فعَبدي حُرّ.

وقد سئل عن هذه المسألة عدة من الفقهاء، فمِنهم مَن ذهب إلى هذا الذي قَرَّرْناه، ومِنهم مَن جعل الجواب للأخير، وجواب الثاني الشرط الثالث وجوابه، وجواب الأول الشرط الثاني وجوابه، فإذا وقع الأول ثم الثاني ثم الثالث لَزِمَ العِتق، وكأنَّ الفاء عنده محذوفة، فكأنه قال: إنْ أعطيتُك فإنْ وعدتُك فإن سألتَني فعبدي حُرّ. ولا يلزم على هذا المذهب مُضِيُّ فِعل الشرط لأنه غير محذوف الجواب؛ لأنَّ كلَّ شرط قد ذُكر جوابه.

ورُدَّ هذا المذهب بوجهين:

أحدهما: أنَّ حذف الفاء لا يجوز في الكلام، إنما يجوز في الضرورة.

والثاني: أنَّ حُكمَه حُكمُ القسم مع الشرط، فكما أنهما إذا اجتَمعا بُني الجواب على السابق منهما، فكذلك إذا اجتمعَ الشرطان بجامعِ ما بينهما مِن أنَّ الجواب في الموضعين تَقَدَّمَه ما يَطلبه منهما؛ فكما بُني الجواب على القسم إذا تقدَّم الشرط كذلك بُني على الشرط إذا تقدم الشرط[2].

---

(١) للشرط: سقط من ك.

(٢) الشرط: سقط من ك.

والفرقُ بينهما عندي أنَّ الشرط الثاني يمكن أن يكون جوابًا للشرط الأول، بخلاف القسم إذا تقدَّم الشرط، فإنَّ الشرط لا يمكن أن يكون جوابًا له، فلمّا لم يُمكن أن يكون جوابًا له وقَوِيَ بالتقدُّم كان الجواب له، وحُذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه. غاية ما يبقى على هذا المذهب حذف الفاء، لكنْ يَدفع هذا المذهبَ أنَّا نجد شرطين متواليين لا يمكن تقدير الفاء في الثاني؛ وذلك إذا كان الأول يكون بعد الثاني، نحو البيت الذي أنشَدْناه مِن قوله:

إنْ تَستَغيثُوا بنا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا ....

ألا ترى أنه لا يَصلح تقدير الفاء هنا.

ومِن الفقهاء مَن ذهب إلى أنه لا يُلتَفَت إلى تقديمِ فِعل منها وتأخيره، بل إذا حصَلَت الشروط جميعُها وقعَ العِتق، وكأنه احتمل عنده المذهب الأول والمذهب الثاني، واحتَمل أيضًا عنده أن يكون أَضمَر الفاء في الثاني، ولم يُضمِرها في الآخر، واحتَمل أيضًا عنده أنْ يُضمِرها في الثالث ولم يضمرها في الثاني، وكانت تقادير هذه [٧:٩٥/ب] الاحتمالات وأحكامُها مُتَغايرة، قال: إذا حَصَلتْ هذه /الأفعال وقعَ العِتق، ولا تُبالِ بالتقديم والتأخير.

والصحيحُ المذهبُ الأول، وبه وردَ السماع، وعليه البيت الذي أنشَدْناه، وعليه عملَ فُصَحاء المولَّدين، قال أبو بكر بن دريد(١):

فإنْ عَثَرْتُ بَعدَها إنْ وَأَلَتْ نَفسِيَ مِنْ هاتا فَقُولا : لا لَعَا

ألا ترى أنه جعلَ الجواب للشرط الأول، وهو متقدِّم لفظًا متأخر معنًى، والشرطُ الثاني متأخِّر لفظًا متقدِّم في المعنى، فكأنه قال: إنْ نَجَوتُ مِن هذه فإنْ عَثَرْتُ بعدَها فَقُولا: لا لَعَا.

---

(١) تقدم في ١٤: ٢٧٦.

وهذا الذي ذكرناه مِن اجتماع الشرطين فصاعدًا هو أن لا يُعطَف أحدهما على الآخر؛ فإنْ عُطف أحدهما على الآخر فذكرَ المصنفُ في (شرح الكافية) أنَّ الجواب لهما، قال في الشرح[1]: «وإنْ تَوالَى شَرطانِ بِعَطفٍ فالجوابُ لهما معًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ ۝٣٦ إِن يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا﴾[2]».

وقد أطلقَ المصنف في العطف، وهذا فيه تفصيلٌ؛ لأنَّ العطف إن كان بـ(أو)، نحو: إنْ جاء زيدٌ أو إنْ جاءتْكَ هند فأَكْرِمْها أو فأَكْرِمْه - فالجوابُ لا يكون لهما معًا بل لأحدهما. وكذلك إذا كان بالفاء، فقد ذَكَروا ونَصُّوا على أنَّ الشرط إذا كان بالفاء بعد شرطٍ سابقٍ فإنه جوابُ ذلك الشرط السابق، فعلى هذا لا يكون الجواب للشرطين معًا إذا كان الحرف الفاء، بل الجواب للثاني، والثاني المصحوبُ بالفاء وجوابُه جوابٌ للأول.

وأمَّا اجتماع (أمَّا) وأداةِ شرطٍ بعدها فسيأتي الكلامُ[3] على ذلك عند كلامه على (أمَّا) في الفصل الخامس من (باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك) إن شاء الله تعالى.

وقولُه **أو قَسَمٌ وَشرطٌ** مثالُ تَقَدُّم القسَم: واللهِ إنْ جاء زيدٌ لأُكرمَنَّك، وسواء كان ملفوظًا به نحو ما مثَّلناه، أو مقدَّرًا نحو قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[4]، وسواء بَقِيت اللام الموطِّئة كالآية، أو حُذفت أيضًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾[5]، ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ

---

(١) ٣: ١٦١٥.

(٢) سورة محمد: الآيتان ٣٦ - ٣٧.

(٣) يأتي في هذا الجزء ق ١٣٢/أ - ١٣٢/ب من الأصل.

(٤) سورة الحشر: الآية ١٢.

(٥) سورة المائدة: الآية ٧٣.

﴿ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾[1]، فجوابُ الشرط في هذا كله محذوف لدلالة جواب القسم عليه، ولذلك جاء فعل الشرط ماضيَ اللفظ أو مصحوبًا بـ(لم). ومثالُ تقديم الشرط: إنْ يقمْ زيدٌ واللهِ أُكرمْه.

وقولُه **ورُبَّما استُغني بجواب الشرط عن جوابِ قَسَمٍ سابق** مثالُ ذلك أن تقول: واللهِ إنْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمرٌو. وهذا الذي ذهب إليه المصنف هو مذهب بعض الكوفيين، منهم الفراء[2]، وأمّا البصريون فلا يجوز ذلك عندهم، بل الحُكم للسابق.

واستَدَلَّ مَن ذهب إلى جواز ذلك بقول الأعشى[3]:

لَئِنْ مُنِيتَ بِنا عن غِبِّ مَعركةٍ لا تُلْفِنا مِن دِماءِ القومِ نَنْتَفِلُ

[٧: ٩٦/أ] /[وبقول الآخر][4]:

حَلَفتُ لها إنْ تُدْلِجِي الليلَ لا يَزَلْ أَماميَ بَيتٌ مِن بُيوتِكِ سائرُ

وبقولِ امرأةٍ فَصيحة من عُقَيْل[5]:

لئنْ كان ما حُدِّثْتَهُ اليومَ صادقًا أَصُمْ في نهارِ القَيظِ لِلشَّمسِ ضاحِيا

وأَرْكَبْ حِمارًا بَينَ سَرْجٍ وفَرْوةٍ وأُعْرِ مِنَ الخَيْتامِ صُغْرى شِماليا

وتأوَّلَ البصريون هذا السماع من العرب على أن جَعلوا (حَلَفتُ) ليس لإنشاء القَسَم، إنما هو جملة إخبارية، ويكون كلامًا تامًّا لا تَعَلُّقَ له بما بعده، ثم قال (إنْ تُدْلِجِي) على إضمار القول، كأنه قال: قُلتُ إنْ تُدْلِجِي الليل.

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٢٣.

(٢) معاني القرآن ١: ٦٦ - ٦٨، ٢: ١٣٠ - ١٣١. وانظر ما تقدم في ١١: ٣٩٨ - ٣٩٩.

(٣) تقدم في ١١: ٢٢٥، ٣٩٨.

(٤) وبقول الآخر: تتمة يلتئم بها السياق. وقد تقدم البيت في ١١: ٣٩٩. ل، ك: إن تدلج.

(٥) تقدم البيتان في ١١: ٣٩٨، وآخر الأول ثَمَّ: باديا. ل: في نهار القيض.

وأمّا البيتان فجعلوا اللام في (لئن) زائدة كما زادوها في قراءة من قرأ ﴿إِلَّآ أَنَّهُم لَيَأۡكُلُونَ﴾[1] بفتح الهمزة من ﴿أَنَّهُم﴾، وفي خبر المبتدأ في قوله[2]:

أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

وفي خبر أَمْسَى في قوله[3]:

.... أَمْسَى لَمَجْهُودا

ويَظهر لجواز ذلك وجهٌ، وهو أنه لَمَّا كان القسم يطلب الجواب، والقسم للتأكيد، وليس بعاملٍ في شيء من جملة جوابه، والشرطُ للتأسيس، وهو عاملٌ في جزء من أجزاء الجواب، كان طلبُ القسم أضعفَ وطلبُ الشرط أقوى؛ لأنَّ ما طَلَب الشيء من حيث التأسيس والعمل كان أَقوى مما يَتَشَبَّثُ به على جهة التوكيد، ولهذا لَمَّا كان ضعيفَ الطلب احتيج فيه إلى أحرفٍ مخصوصة تؤدي معناه إلى الجملة؛ بخلاف طلب الشرط للجزاء فإنه قَوِيّ، فلم يَحتج إلى حرفٍ يَربط بينهما؛ إذ العمل فيه كافٍ في الربط لأنه تأثير، والمؤَثِّرُ أَقوى مِن غير المؤثِّر.

وقد وَهِمَ محمود الزَّمَخْشَرِيُّ، فسَلَكَ هذا المذهبَ في القرآن، فزعَمَ أنَّ قوله تعالى: ﴿مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ﴾[4] جوابٌ للشرط في قوله ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ﴾، وذَهَلَ عن أنَّ اللام هي الموطِّئةُ التي يُقَدَّرُ قبلَها القسم، وبَنى على هذا الوَهَم سؤالًا وجوابًا، يُوقَف على ذلك في تفسيره[5]. وقد هُدي إلى الصواب في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنۡ أَتَيۡتَ

---

(١) سورة الفرقان: الآية ٢٠. وقد نسبت القراءة لسعيد بن جبير في شرح الكافية ٢: ١٢٧٢.

(٢) تقدم في ٣: ٣٤١، ٥: ١١٩.

(٣) تقدم في ٥: ١٢٠، ١١: ٣٩٨.

(٤) سورة المائدة. الآية ٢٨. ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَ﴾.

(٥) الكشاف ١: ٦٠٧ - ٦٠٨.

ﭐلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٖ مَّا تَبِعُواْ قِبۡلَتَكَ﴾[1]، قال[2]: ((﴿مَّا تَبِعُواْ﴾ جوابُ قسمٍ محذوفٍ سَدَّ مسدَّ جواب الشرط)).

وثَبَتَ بعد قول المصنف **استُغني بجوابِ سابِقِهما** في نسخةٍ عليها خطُّه ما نصُّه: ((**وثاني الشرطين لفظًا أَوَّلُهما معنًى في نحو: إنْ تَتُبْ إنْ تُذْنِبْ تُرْحَمْ**))، وقد تقدَّمَ لنا ذِكرُ الأقاويل الثلاثة في اجتماع الشروط[3]، وأنَّ المختار أنَّ الآخِر هو الأول في الوقوع، وأنه لا فرق بين أن تكون مُتَرَتِّبةً في الوجود أو لا تكون مُتَرَتِّبة، وكأنَّ المصنف ذهبَ إلى تفصيل، فذكَر أنه ما كان منهما مُرَتَّبًا في الوجود فوقعَ في النُّطق على غير الترتيب الوُجودي فإنَّ الْمُراعى في الجواب إنما هو على الترتيب الوجودي لا على الترتيب النُّطقي؛ فيكون جواب (تُرْحَمْ) (إنْ تَتُبْ)، و(إنْ تُذْنِبْ) جوابُه محذوفٌ يَدُلُّ عليه جوابُ (إنْ تَتُبْ)، وذَهَلَ عن القاعدة التي قَرَّرَها، وهي أنه متى كان الجواب محذوفًا /لم يكن فِعلُ الشرط غيرَ ماضٍ؛ فأتى بصيغة (إنْ تُذْنِبْ) وليس بلفظ المضي، وغرَّه في ذلك الوقوفُ مع ظاهر قوله[4]: [٧:٩٦/ب]

إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا ....

فإنَّ صيغة تُذْعَرُوا مضارعة، وقد ذكرنا أنَّ هذا إنما جاء في الشعر.

وأَفهمَ كلامُه في هذه المسألة أنه إذا لم يكن الشرطان مترتبَين فإنَّ كلَّ واحد يقع معنًى حيث يقع نطقًا؛ نحو: إنْ أكلتَ إنْ ضحكتَ فأنتَ حُرٌّ، فيكون إنْ أكلتَ أولًا لفظًا ومعنًى، وإنْ ضحكتَ ثانٍ لفظًا ومعنًى.

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٤٥.

(٢) الكشاف ١: ٣٢٠.

(٣) تقدم في ص ١٢٩ - ١٣٣.

(٤) عجزه: مِنَّا مَعاقِلَ عِزٍّ زانَها كَرَمُ. وقد تقدم في ١٣٠، ١٣٢.

وأمّا قوله تعالى ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾[1]، فهذان شرطان متواليان، قد حُذف جواباهما على مذهب جمهور البصريين، وقولُه تعالى ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ﴾ ينبغي أن يُجعَل دليلَ جوابِ الأول، ويكون جواب الثاني محذوفًا لدلالة الشرط وجوابه المحذوف عليه، فيكون محذوفٌ دَلَّ على محذوف، ويصير نظيرَ قولك: أزيدًا أخاه تضربه؟ إذ التقدير: أَتُهين زيدًا تَضربُ أخاه تَضربُه؟ فـ(تضرب) الناصبُ (أخاه) محذوفٌ دَلَّ على (أَتُهينُ) الناصبِ (زيدًا)، فيكون محذوفٌ قد دَلَّ على محذوف، ودَلَّ على المحذوف الأول لفظٌ وهو في الشرط ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ﴾، وفي مسألة الاشتغال قولُك تَضربُه، وهذا على مذهبِ مَن أجاز: أزيدًا أخاه تضربُه؟ وفي جوازها خلاف. ويكون المعنى في الشرط: إنْ أردتُ أنْ أَنصَحَ لكم لا يَنفعُكم نُصحي إن كان الله يُريد أن يُغْوِيَكم.

وقَدَّره المصنف[2] على عادته بالحال، فقال: التقدير: إنْ أردتُ أنْ أنصحَ لكم مُريدًا اللهُ غَيَّكم لا يَنفَعُكم نُصحي.

وقد استَدَلَّ بهذا مَن أَثبَتَ إرادة الله لِلغَواية على مَن نفاها عنه. ولا حُجَّةَ في ذلك لأنَّ الآية تحتمل أن لا تكون فيها (إن) الثانية شرطًا، بل تحتمل أن تكون نافية، أي: لا يتوقف نفعُ نصحي على إرادتي أنا النُّصحَ لكم، بل لا بُدَّ في ذلك من قبولكم النُّصحَ فحينئذ يَنفعُكم، ثم قال: ما كان اللهُ يريدُ أنْ يُغْويَكم بِنَفي إرادة الغَواية عن الله تعالى، ثم أَخبَرَ أنَّ من كان ربًّا ومُصلِحًا لِعَبده لا يُريد أن يُغْوِيَه، فقال: ﴿هُوَ رَبُّكُمْ﴾. فإذا احتَمَلَت الآية هذا التأويلَ لم يكن ذلك مِن تَوالي الشرطين إذ الأولى

---

(١) الآية ٣٤ من سورة هود. ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣: ١٦١٤ - ١٦١٥.

شرطية، والثانية نافية، فالجزمُ على أنَّ الآية مِن توالي الشرطين لا يكون إلا على مذهبِ مَن جَعَلَ اللهَ مُريدًا للشرّ كما جَعَلَه مُريدًا للخير، وأمّا مَن نَزَّهَ اللهَ على زَعمِه فنَفَى عنه ذلك فلا يكون مِن توالي الشرطين كما ذكرنا[1].

وقولُه **ويَتَعَيَّنُ ذلك إنْ تقدمهما ذو خبر** أي: ويتعيَّنُ الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم، ولا يُبالى بتقدُّم القسم ولا بتأخُّره إذا تقدَّمَهما طالبُ خبر، أي: مبتدأٌ أو اسمُ كان أو اسمُ إنَّ أو اسمُ ما أو ما عملَ عملَهما أو الأولُ لِظَنَنت أو الثاني لأَعَلَمْت وأَخَوات ما ذكر، مثالُ ذلك: زيدٌ واللهِ إنْ تُكرمْه يكرمْك، وزيدٌ إنْ يُكْرِمْك واللهِ تُكرمْه، فتكون إذ ذاك الجملة الشرطية خبرًا /عن المبتدأ، ويكون القسم إذ ذاك للتأكيد، وجوابُه محذوف؛ إذ لا يَصِحُّ أن يكون الشرط جوابًا للقسم. [٧: ٩٧/أ]

وما ذكره المصنف من أنَّ الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم متعيِّن قد خالفَه فيه الأستاذ أبو الحسن بن عصفور؛ فمرَّةً قال[2]: «أيُّهما تقدَّم كان الجواب له» مِن غير أن يُراعي تقدُّم ذي خبر، ومرةً قال[3]: «ما ذكرتُه مِن أنَّ العرب لا تجعل الفعل جوابًا للشرط المتوسط بينه وبين القسم إنما هو بشرط أن لا يتقدَّم القسمَ اسمٌ مبتدأ؛ فإن تقدَّمه اسمٌ مبتدأ جاز جعلُ الفعل جوابًا للشرط في فصيح الكلام، نحو قولك: زيدٌ واللهِ إنْ قامَ يقمْ عمرو». فهذا المصنف جعل ذلك متعينًا، وهذا الأستاذ أبو الحسن جعله جائزًا.

وفي الشرح المنسوب لأبي الفضل البطليوسي: قال س[4]: «أنا واللهِ إنْ تأتِني آتِك» انتهى لفظ س. قال في الشرح: «لك أن تَبني على المبتدأ، فتقول: آتيك،

---

(١) انظر على سبيل المثال البحر المحيط ١٥: ٣٢٩ - ٣٣٢.

(٢) شرح الجمل ١: ٥٢٩.

(٣) النص بهذا اللفظ في تمهيد القواعد ٦: ٣١٢٩ عن شرح الإيضاح لابن عصفور.

(٤) الكتاب ٣: ٨٤.

وتحذف جواب الشرط والقسم لتقدُّم الدليل، وأن تَبني على القسم، أي: فتقول: لآتينَّك، فالجملةُ من القسم والشرط في موضع خبر المبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ لا يكون المبنيُّ عليه شيئًا مخصوصًا بالقسم، وأن تَبني على الشرط، فالشرطُ وجوابه خبر للمبتدأ، والنيّةُ به أن يتقدَّم على القسم، فيكون جوابُ القسم محذوفًا لدلالة ما قبله عليه، فهذا كلُّه جائز. ولو جعلتَ خبرَ المبتدأ القسمَ لم يَجز البناء على الشرط؛ لأنه لا يُحذف جوابه والدليلُ بعده، وإنما أجازَ س البناء على الشرط مع جعل الشرط خبرًا، واليمينُ متوسِّط معترِض بين المبتدأ والخبر)).

وقولُه **أو كان حرفُ الشرط لو أو لولا** مثالُ ذلك: واللهِ لو قُمتَ لَقامَ زيدٌ، واللهِ لولا زيدٌ لأكرمتُك، قال الشاعر[1]:

فأُقسِــمُ أنْ لَــوِ التَقَينــا وأنــتمُ ... لَكـانَ لَكُـم يـومٌ مِـنَ الشَّـرِّ مُظلِـمُ

وقالت امرأة[2]:

فَــوَاللهِ لــولا اللهُ تُخشَــى عَواقبُــهْ ... لَزُحْـزِحَ مِـن هـذا السَّـريرِ جَوانِبُـهْ

فجوابُ القسم عند المصنف محذوف، وهذا الملفوظُ به هو جواب لو ولولا.

وذهبَ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور إلى خلاف ما ذهب إليه المصنف، وهو أنه ذهب إلى أنه ((إذا توسَّطَتْ لو أو لولا بين القسم والفعلِ الواقع جوابًا له لَزِمَ أن يكون الفعل الواقع جوابًا ماضيًا؛ لأنه مُغْنٍ عن جواب لو ولولا المحذوفِ ودالٌّ عليه، وجوابُ لو ولولا لا يكون إلا ماضيًا، فوجبَ أن يكون الدالُّ عليه كذلك، فتقول: واللهِ لو قامَ زيدٌ لَقامَ عمرٌو، أو: ما قامَ عمرٌو، واللهِ لولا زيدٌ لقامَ عمرٌو، أو: ما قامَ عمرٌو.

---

(١) تقدم في ١١: ٣٧٠.

(٢) تقدم في ١١: ٣٧٢.

وقد يُدخلون أنْ على لو تَوطئةً لجعلِ الفعل بعدها جوابًا للقسم كما يُدخلون اللام على إن الشرطية؛ فيقال: أُقسم أنْ لو قامَ زيدٌ لَقامَ عمرٌو»[١].

[٧: ٩٧/ب] وقد يُحذَف القسم قبلهما إذا كان الجواب موجبًا، /فتلزمه اللام، وذلك الجوابُ هو جواب القسم المحذوف. قال الأستاذ[٢]: «ويدلُّ على ذلك عندي دخولُ لام التوطئة على لولا لِتَدُلَّ على جواب القسم المحذوف كما تدخل على إنِ الشرطية، إلا أنه لم يَجئ إلا في الشعر كراهيةَ اجتماع اللامين، قال[٣]:

لَلَــوْلا حُصَــينٌ عَينُــهُ أنْ أَسُــوءَهُ ... وأنَّ بَــني سَــعْدٍ صَــديقٌ ووالِــدُ

وقال الآخر[٤]:

لَلَــوْلا قاسِــمٌ ويَــدا بَسـيلٍ ... لقــد جَـرَّتْ عليـكَ يَـدٌ غَشُـومُ

وإن لم تُقَدِّرْ قبلَهما قسمًا محذوفًا جاز حذف اللام إذ ذاك، قال[٥]:

لولا الحياءُ وباقي الدِّينِ عِبْتُكا ... .

وقال[٦]:

وكم موطنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَوى ... .

فإن كان الفعل الواقع جوابًا منفيًّا لم يَجُز حذف القسم نحو قوله[٧]:

---

(١) تمهيد القواعد ٦: ٣١٢٤ - ٣١٢٥ عن شرح الإيضاح لابن عصفور.

(٢) ذكر هذا النص أبو حيان في ١١: ٣٧٣ - ٣٧٤ منسوبًا لبعض أصحابه.

(٣) تقدم في ١١: ٣٧٣، ١٢: ١٨٠.

(٤) تقدم في ١١: ٣٧٣.

(٥) عجز البيت: بِبَعضِ ما فيكما إذْ عِبْتُما عَوَرِي. وهو لابن مقبل. ديوانه ص ٧١ ومجاز القرآن ١: ٣٤٦ والشعر والشعراء ١: ٤٥٦. ويروى صدره: لوما الحياءُ ولوما الدينُ عِبتُكما.

(٦) عجزه: بأَجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي. وقد تقدم في ١١: ٣٠٨، ١٤: ١٦٩.

(٧) تقدم في ١١: ٣٧٢.

واللهِ لولا اللهُ ما اهْتَدَيْنا

لأنَّ القسم لا يُحذف إذا كان جوابه منفيًّا، فعلى هذا إن قلنا لو قامَ زيدٌ ما قامَ عمرٌو كان الفعل المنفيُّ جوابًا لِ(لو) لا لِقَسَمٍ محذوف. وكذلك: لو قامَ زيدٌ لَمَا قامَ عمرٌو، الفعلُ المنفيُّ جواب لو، ولا يجوز أن يكون جوابًا لقسم محذوف لأنَّ الجواب له إذا كان منفيًّا بـ(ما) لم تدخل عليه اللام إلا في الضرورة؛ وهم يقولون لو قامَ زيدٌ لَمَا قامَ عمرٌو في فصيح الكلام، فدلَّ على أنه جوابُ لو، ومِن ذلك قوله[1]:

ولو نُعْطَى الخِيارَ لَمَا افْتَرَقْنا ... ولكنْ لا خِيارَ معَ اللَّيالي

وكذلك لو قلتَ: لو قامَ زيدٌ لم يقمْ عمرٌو؛ لأنَّ المنفيَّ بـ(لم) لا يكون جوابَ قَسَمٍ لا ملفوظٍ به ولا مقدَّر، فهو جواب لو، ولا يجوز إدخال اللام على جوابهما كما جاز ذلك فيه منفيًّا بـ(ما) كراهيةَ اجتماع اللامين» انتهى. فأنت ترى هاتين الطريقتين مختلفتين. وما ذهبَ إليه الأستاذ أبو الحسن هو قاعدةُ اجتماع القسم والشرط مِن أنه إذا تقدَّم أحدُهما كان الجواب للمتقدِّم منهما، وحُذف جواب المتأخِّر لدلالةِ جوابِ المتقدِّم عليه، فإن وُجد في كلامهم مثل: واللهِ لو قامَ زيدٌ لم يقمْ عمرٌو، واللهِ لولا زيدٌ لم يقمْ خالدٌ، كان ذلك حُجَّةً لقول المصنف.

وفي كلام الأستاذ أبي الحسن تعقبات:

الأول: قولُه «وقد يُدخلون أنْ على لو توطئةً لجعل الفعلِ بعدها جوابًا للقسم كما يُدخلون اللام على إنِ الشرطية؛ فيقال: أَقسَم زيد أنْ لو قامَ بكرٌ لَقامَ عمرٌو»، فذكرَ أنَّ أنْ هنا للتوطئة، وذكر في (المقرَّب)[2] أنَّ أنْ تَربط المقسَم به بالمقسَم عليه إن كانت الجملة الواقعة جوابًا لـ(لو) وما دخلتْ عليه نحو قوله[3]:

---

(١) تقدم في ١١: ٣٧٤.

(٢) كذا في مطبوعة المقرب ١: ٢٠٥.

(٣) تقدم في ٤: ٢٥٧، ١١: ٣٦٩، ١٥: ٣٨٣. وأوله في ل: ألا والله.

أَمَا واللهِ أنْ لو كُنتَ حُرًّا   وما بِالحُرِّ أنتَ ولا القَمينِ

[٧: ٩٨/أ] /فجعلَ أنْ هنا رابطة للقسم بالمقسم عليه. وقد تقدَّم الكلامُ[١] مع الأستاذ في ذلك وردُّ شيخنا أبي الحسن بن الضائع عليه، فيُنظر ذلك في أوائل الفصل الرابع من (باب إعراب الفعل وعوامله) عند قول المصنف ((تُزادُ أنْ جَوازًا بعد لَمَّا وبينَ القَسَم ولو)).

وقد وجدتُ في نسختي من (المقرَّب) مُصْلَحًا: ((إن كانت الجملة الواقعة جوابَ لو وما دخلتْ عليه)). وهذا كلامٌ لا يُتَعَقَّلُ إلا بتكلُّفِ إضمارٍ وتأويل، فالإضمارُ هو أن يكون التقدير: إن كانت الجملة الواقعة جوابَه، أي: جواب القسم. والتأويلُ قولُه ((جوابَ لو وما دخلتْ عليه))، أي: إنَّ جوابَ لَوْ وما دخلتْ عليه يكون جوابَ القسم، أي: الجوابُ الذي كان يكون لها قبلَ دخولِ القسم يَصير جوابَ هذا القسم الداخل، ويكون جوابُ لو محذوفًا، وسَمّاه جوابَ لو وما دخلتْ عليه باعتبارِ ما كان عليه قبلَ دخولِ القسم.

فصارت مذاهبُ الناس في أنْ هذه في نحو واللهِ أنْ لو كان كذا لَكانَ كذا ثلاثةً: كونَها رابِطة، ويُفهم من كلام السِّيرافيِّ[٢]، وهو نَصُّ ابنِ عصفور. وكونَها مُوَطِّئة، وهو قولُه أيضًا وقولُ غيره. وكونَها زائدةً دُخولُها كخروجها، وإنما أفادَتِ التأكيد، وهو نَصُّ المصنف وظاهرُ كلامِ س.

ويُبْطِلُ كونَها مُوَطِّئةً كاللام في إنْ إذا قلتَ (لئنْ كان كذا لَيَكونُ كذا) كونُها لا يُحذَف القسم مع وجودِها كما جاز حذفُه مع وجود اللام الموطِّئة؛ فلم يُسمَع مِن كلامهم إثباتُها إلا مع القسم الذي لا يُحذَف، فدَلَّ ذلك على أنها ليستْ مُوَطِّئة، وأنت تقول: لو كان كذا لَيَكونُ كذا، فتُثبِت اللامَ الموطِّئة، والقسمُ محذوف، ولا يجوز أن تقول: أنْ لو كان كذا لَكانَ كذا، فدَلَّ على أنها ليست لِلتَّوطئة.

---

(١) تقدم في ١٥: ٣٨٢ - ٣٨٣ ولم يذكر فيه ردّ ابن الضائع.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٥: ٩٨ [دار الكتب العلمية].

والذي نَذهب إليه في (أنْ) هذه غيرُ هذه المذاهب الثلاثة، وهو أنها المخفَّفة مِنَ الثقيلة، وهي التي وُصلت بـ(لو) كقوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾[1]، ﴿أَن لَّوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ٱلۡغَيۡبَ﴾[2]، ﴿أَن لَّوۡ نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم﴾[3]، وتقرير ذلك أنك إذا قلتَ: أُقسم أنْ لو كان كذا لَكانَ كذا، فمعناه: أُقسم أنه لو كان كذا لَكان كذا، ويكون الفعل القَسَميُّ قد وَصَلَ إليها على إسقاطِ حرفِ الجرّ، كأنه قال: أُقسم على أنه لو كان كذا لَكان كذا. وصَلاحيةُ أنَّ المشدَّدةِ مكانها[4] تَدُلُّ على أنها مخفَّفة منها، وصَلاحيةُ التَّعَدّي إليها بحرفِ الجرّ الذي هو (على) تَدُلُّ على أنها محذوفةٌ منها؛ إذ حَذفُ حرفِ الجرّ جائزٌ مِن (أنَّ) و(أنْ) إذا لم يُلبِس، ولم يُلبِس هنا، فدَلَّ على الجواز. فـ(أنْ) وصِلَتُها في موضعِ المعمولِ[5] لفِعل القَسَم لا أنَّ ذلك جملةٌ مُقْسَمٌ عليها، لكنَّها في معنى الجملة إذْ قد تَضَمَّنتِ القَسَمَ والمقْسَمَ عليه كتَضَمُّنِ (أنَّ) في نحو علمتُ أنَّ زيدًا قائمٌ المسندَ والمسندَ إليه.

التَّعَقُّبُ الثاني: قولُ الأستاذ أبي الحسن «لأنَّ القسم لا يُحذف إذا كان جوابه مَنْفِيًّا». وكذلك قوله /قبلَه «فإن كان الفعلُ جوابًا منفيًّا لم يَجُز حذف القسم». وهذا [٧:٩٨/ب] ليس على إطلاقه، فإنَّ القسم قد جاء محذوفًا وجوابُه مَنْفِيٌّ في أفصحِ كلام، قال تعالى: ﴿لَئِنۡ أُخۡرِجُواْ لَا يَخۡرُجُونَ مَعَهُمۡ﴾[6]، فقوله ﴿لَا يَخۡرُجُونَ﴾ جملة مَنفيَّةٌ جوابُ قَسَمٍ محذوف.

---

(١) سورة الجن: الآية ١٦.

(٢) سورة سبأ: الآية ١٤.

(٣) سورة الأعراف: الآية ١٠٠.

(٤) مكانها: سقط من ك.

(٥) الذي في المخطوطات: في معمول المعمول.

(٦) سورة الحشر: الآية ١٢.

التَّعَقُّبُ الثالث: وهو قولُه ((وهم يقولون لو قامَ زيدٌ لَمَا قامَ عمرٌو في فصيح الكلام)) يحتاج هذا إلى تَثَبُّتٍ في نقلِ ذلك مِن كلامهم الفصيح، وقد اضطربَ هو في هذه اللام في النسخة القديمة والجديدة من كتابه (المقرَّب).

التعقُّب الرابع: قولُه: ((لو قلتَ: لو قامَ زيدٌ لم يَقُمْ عمرٌو، لا يجوز أن تقدِّر جوابًا لقسم محذوفٍ ملفوظ به أو مقدَّر؛ لأنَّ المنفيَّ بـ(لم) لا يكون جوابًا لِقَسَم))، هذا على ما اختاره هو[1] مِن أنَّ ما بعدَ لو يكون جوابَ القسم، أمَّا ما اختاره المصنف وذهب إليه، وهو أنَّ الجواب يكون لـ(لو) و(لولا)، ويكون جوابُ القسم المتقدِّم[2] عليهما محذوفًا لدلالة جوابهما عليه، فليس مِن شرطِ دليلِ الجواب أن يكون يَصلُح أن يقع جوابًا لِما حُذف جوابه؛ بل تارةً يَصلُح بلفظه[3] وتارةً من المعنى؛ ألا ترى أنك تقول: إنْ يَقُمْ زيدٌ واللهِ يَقُمْ عمرٌو، فـ(يَقُمْ عمرٌو) دليلٌ على جواب القسم المحذوف، ولا يَصلُح (يَقُمْ عمرٌو) أن يكون جوابًا للقسم، فقد خالفَ الدليلُ لِما دَلَّ عليه، لكنه يُقَدَّرُ من المعنى، ولهذا نظائرُ كثيرة يكون الدليل مُخالفًا لِما يَدُلُّ عليه.

ص: وإنْ تَوَسَّطَ بينَ الشرط والجزاء مُضارعٌ جائزُ الحذف غيرُ صفة أُبدِل من الشرط إنْ وافَقَه معنًى[4]، وإلا رُفع وكان في موضع الحال.

ش: قولُه **مضارعٌ** لا خصوصية في المسألة بالمضارع، بل الحكمُ الذي ذكرَه مِنَ البدل أو الحال جارٍ في المضارع وفي الماضي، فمثالُ البدل في المضارع قولُك: إنْ تأتِني تمشِ أُكرمْك، ومثالُ الحال: إنْ تأتِني تَضحَكُ أُحسِنْ إليك. ومثالُه في الماضي: إنْ أَتَيتَني مَشَيتَ أُكرمْك، وإنْ تأتِني قد ضحكتَ أُحسِنْ إليك، ويجوز بلا (قد) على رأيِ مَن أجاز ذلك، فيكون في موضع الحال.

---

(١) هو ... أمّا ما اختاره: سقط من ك.

(٢) المتقدم: سقط من ك.

(٣) ك: بلفظ.

(٤) معنًى: سقط من ك.

ولكنَّ المصنف ذكرَ المضارع لأنَّ فيه يظهر أثر العمل في البدل وعدمُ أثره في الحال فكان الأجود. وكان ينبغي أن يَحترز في المضارع مِن أن يكون بحرفِ عطف؛ لأنه إن كان بحرفِ عطف فليس من المسألة في شيء، وله حكمٌ آخَرُ قد مَرَّ ذِكرُه في النواصب[1].

وقولُه **جائزُ الحذف** احترازٌ مِن مضارع غير جائز الحذف، وهو خبر كان، وثاني ظننت، مثالُ ذلك: إنْ تكنْ تُحسنُ إليَّ أَحسَنتُ إليك، وإنْ تَظُنّني أَصدُقُ أَصْدُقْك، فقد توسَّط بين الشرط وجزائه مضارع، ولا يجوز فيه لا البدل ولا الحال، وقال زهير[2]:

ومَنْ لا يَزَلْ يَسْتَحْمِلُ الناسَ نَفْسَهُ ... ولا يُغْنِها يومًا مِنَ الدَّهرِ يُسْأَمِ

فـ(يَستَحمِلُ) مضارعٌ وقعَ بين الشرط الذي هو في (ومَنْ لا يَزَلْ) وبين جزائه الذي هو (يُسْأَم)، وهو في موضع نصب على أنه خبرُ (لم يَزَلْ)، ولا يجوز أن يكون بدلًا ولا في موضع الحال.

/وقولُه **غيرُ صفة** احترازٌ مِن أن يقع في موضع الصفة نحو: إنْ يأتِني رجلٌ يَعرفُ النحوَ أُكرِمْه، فقوله (يَعرفُ النحوَ) في موضع الصفة لـ(رجل). [٧: ٩٩/أ]

وقولُه **أُبْدِلَ مِنَ الشرط إنْ وافَقَه معنًى** الموافقة على قسمين:

أحدهما: أن يكونا مُترادفَين نحو: إنْ تَقصدْني تَعمِدْني أُكرِمْك، قال الشاعر[3]:

مَتى تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا في دِيارِنا ... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا ونارًا تَأَجَّجَا

فأَتَيتُ زيدًا وأَلْمَمْتُ بزيدٍ مترادفان، والتَّرادُفُ تَغايُرُ اللفظ واتِّحادُ المعنى.

والقسم الثاني: أن يكون الفعل الثاني نوعًا من الأول، فيكون الأول على نوعين أو أكثر، فيَشترك ذانِك النوعان أو الأكثر في قَدْر مشترك بأن يكون ذلك

---

(١) تقدم في ١٥: ٣٥١ - ٣٥٦.

(٢) تقدم في ١٥: ٣٥٣.

(٣) تقدم في ١٣: ٥٢.

الفعل الأول موضوعًا لذلك القَدْر مِن غير دلالة على خصوصيةِ كلِّ نوع مِن ذَينِك النوعين أو الأنواع؛ مثالُ ذلك: إنْ تأتِني تمشِ أُحسنْ إليك، فقولُك تَمْشِ بدلٌ مِن تأتِني، وليسا مترادفَين، لكنَّ الإتيان ينقسم إلى حالين: مَشْيٍ وغيرِ مَشْيٍ، ولا دلالةَ للإتيان على خصوصية أحدهما، فصار نظيرَ البدل في الأسماء في قولك: مررتُ برجلٍ محمدٍ؛ لأنَّ رجلًا موضوعٌ للقَدْر المشترك بين محمد وغيره. وعلى هذين النوعين جاء بدلُ الفعل من الفعل.

وذكرَ المصنف أنَّ المضارع إذا استَوفى ما ذَكَره من الشروط كان بدلًا، وظاهرُ كلامه أنه لا تجوز فيه الحال، ولذلك قال: **وإلا رُفع وكان في موضع الحال**. وليس على ما ذَكر، بل قد جَوَّز النحويون أنه إذا كان بتلك الشروط رَفعُه على أنه يكون في موضع الحال، وتكون تلك الحال مؤَكِّدة. وتَقْوَى الحالُ إن كان المضارع نوعًا من الأول، وإن كان جَزمُه بدلًا في النوعين هو الوجه.

ولم يُبين المصنف في قوله **أُبْدِلَ** طريقةَ البدل، ونَصُّوا على أنه يكون بدلَ الشيء من الشيء وهما لِعَين واحدة، وبَدَلَ اشتمالٍ على ما قَرَّرْناه من القسمين. والاستدلالُ على بدلِ الفعل من الفعل مذكور في (باب البدل)[1].

وقولُه **وإلا رُفع وكان في موضع الحال** مثالُ ذلك: مَنْ يأتِني يَضحكُ أُحسنْ إليه، كأنه قال: مَنْ يأتني ضاحكًا، فـ(يَضحكُ) ليس مرادفًا لـ(يأتِني)، ولا (يَضحكُ) نوعٌ مِنَ الإتيان؛ لأنَّ الإتيان لا ينقسم إلى ضَحِكٍ وغيره، قال الشاعر[2]:

متى تأتِه تَعْشُو إلى ضَوءِ نارِه ... تَجِدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ مُوقِدِ

أي: متى تأتِه عاشيًا.

---

(١) تقدم في ١٣: ٥٢.

(٢) الحطيئة. الديوان ص ٥١ والكتاب ٣: ٨٦. تعشو إلى النار: تأتيها ظلامًا في العشاء ترجو عندها خيرًا. وخير نار: أي نارًا معدّة للضيف الطارق.

وقد أطلقَ المصنف في (الكافية)[(١)] وفي (شرحها)[(٢)] في المتوسِّط بين الشرط والجزاء؛ ولم يَذكر فيه شيئًا من الشروط سوى خُلُوِّه من الفاء والواو، فأجازَ فيه الجزمَ على البدل والرفعَ على الحال، وهذا إخلالٌ كبير بالمسألة.

ص: واتِّصالُ (ما) الزائدةِ بـ(إنْ) و(أيٍّ) و(أينَ) و(أَيَّانَ) و(متى) و(كيفَ) جائزٌ. وكونُ فِعلَي الشرط ماضيَينِ وَضْعًا، أو بمصاحبةِ (لَمْ) أحدهما أو كِليهما[(٣)]**، أو مُضارعَين دون (لَمْ)، أَولَى مِن سوى ذلك. ولا يختصُّ /نحو: إنْ تَفعلْ فَعَلتُ،** [٧:٩٩/ب] **بالشِّعر، خِلافًا لبعضهم. وإن حُذف الجواب لم يَكُنِ الشرطُ مضارعًا غيرَ مَنفيٍّ بـ(لَمْ) إلا قليلًا.**

ش: أدواتُ الشرط بالنسبة إلى (ما) على ثلاثة أقسام:

قسم لا تلحقه ما، وهو مَنْ وما ومهما وأَنَّى. وذهب الكوفيون إلى جواز زيادة (ما) بعد هذه إلا مهما، فيجوز عندهم: مَنْ ما يُكرِمْني أُكرِمْه.

وقسم تكون (ما) شرطًا في عمله الجزم، وذلك إذْ وحيثما. أمّا لحاقُها إذْ فلا يمكن أن تكون عوضًا من الإضافة إلا على مذهبِ مَن يدَّعي اسميَّتَها؛ وأمّا مَن يقول بالحرفية فإنها عنده مَجعولةٌ مع إذْ كالشيء الواحد، ولذلك لَزِمَتْ. وأمّا في حيث فزعمَ أبو موسى[(٤)] أنها لحقتها عوضًا من الإضافة. ورُدَّ[(٥)] عليه بأنَّ لفظ الجملة التي كانت مضافة إليه باقٍ، ولا يُجمع بين العِوَض والمعوَّض منه، بل هي كافَّة مثلها في إنَّما، ولذلك لَزِمَتْ، وما ذكرناه من أنَّ (ما) شرطٌ في عملِ إذْما وحيثما الجزمَ هو مذهب الجمهور.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣: ١٦٠٢.

(٢) ٣: ١٦٠٧ ـ ١٦٠٨.

(٣) في المخطوطات، والشرح: كلاهما، صوابه في التسهيل ص ٢٣٩ وتمهيد القواعد ٩: ٤٤٠٥.

(٤) المقدمة الجزولية ص ٤٢.

(٥) شرح المقدمة الجزولية للأُبَّذي ١: ٣٦٨ [رسالة].

وذهبَ الفَرّاءُ[1] إلى أنه يجوز الجزم بإذْ وحيثُ دون ما. وأظنُّه قاسَ هذين على أينَ وأخواتها مما تَجزم دون (ما)، فكما جازَ ذلك في هذه دون (ما) كذلك يجوز في هذين.

والصحيحُ ما ذهب إليه الجمهور لأنه لم يُسمَع الجزم بهما إلا مقرونين بـ(ما)، بخلاف أينَ وأخواتها، فإنه جُزم بها سواء كانت مقرونة بـ(ما) أم غير مقرونة بها.

وقسم يكون لحاق (ما) له على جهة الجواز، وهو إنْ ومتى وأينَ وأيٌّ وأيَّانَ، تلحقها على جهة التوكيد، دخلتْ بين الجازم والمجزوم كما دخلتْ بين الجارّ والمجرور في نحو قوله ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[2]، ولذلك لم تَلزَم.

وذهب أبو موسى[3] إلى أنها لحقت أيًّا عوضًا من الإضافة. وغَلَّطه في ذلك كونُها مضافةً في المعنى، فتوهم أنَّ (ما) عِوَضٌ مِن ذلك المجزوم الذي تَطلبه من جهة المعنى.

والصواب أنها زائدة لمجرد التوكيد، ولذلك لم تَلزَم، ولو كانت عِوَضًا لَلَزِمَتْ. وأيضًا فإنَّ أيًّا منوَّنة، والتنوينُ لا يجتمع مع الإضافة، فكذلك لا يجتمع مع ما هو عِوَضٌ منها. وأيضًا فإنها تَلحقها مع الإضافة بين المضاف والمضاف إليه كقوله تعالى ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾[4]، وبعد المضاف إليه نحو: أيَّ الرجلَين ما ضربتَ ضربتُ، فلو كانت عِوَضًا لَمَا جامَعَتِ المضاف إليه لأنه لا يجتمع العِوَض والمعوَّض منه.

ولحاقُ (ما) لهذه الأدوات يكون سواء أَدَخَلَتْ على المضارع أم على الماضي، فمثالُ لحاقها إنْ قولُه تعالى ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ ﴾[5]، ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ﴾[6]، ﴿وَإِمَّا

---

(١) أشار إلى جوازه في حيث في معاني القرآن ١: ٨٥.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

(٣) المقدمة الجزولية ص ٤٢، وفيه: ((توكيدًا وعوضًا من الإضافة)).

(٤) سورة القصص: الآية ٢٨.

(٥) سورة الأعراف: الآية ٢٠٠.

(٦) سورة الأنعام: الآية ٦٨.

﴿تُعْرِضَنَّ﴾[1]، وهو في القرآن كثير. ولم يأتِ لحاقُها إنْ في القرآن إلا والفعلُ مؤكَّد بالنون، وأمَّا في لسان العرب فقد جاء أيضًا بغير نون كثيرًا، قال[2]:

زَعمتْ تُماضِرُ أنَّني إمَّا أَمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأَصاغِرُ خَلَّتي

ومثالُ لحاقها متى قولُ الشاعر[3]:/ [٧: ١٠٠/أ]

مَتى ما يَجِئْ يومًا إلى المالِ وارِثي يَجِدْ جُمْعَ كَفٍّ غيرَ مَلْءٍ ولا صِفْرِ

وقال عنترة[4]:

مَـتى مـا تَلْقَـنِي فَـرْدَينِ تَرْجُـفْ رَوانِـفُ أَلْيَتَيْـكَ، وتُسْـتَطارا

ومثالُ لحاقها أينَ قولُه تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[5]. ومثالُ لحاقها أيًّا قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ﴾[6]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[7]. ومثالُ لحاقها أيَّانَ قولُه[8]:

.... فأَيَّانَ ما يُعْدَلْ بها الرِّتْمُ تَنْزِلِ

وزعمَ بعض أصحابنا[9] أنَّ أَيَّانَ من القسم الذي لا تلحقه ما. وليس بصحيح إذ قد جاء السماع بلحاقها كما أنشدْناه.

---

(١) الآية ٢٨ من سورة الإسراء.

(٢) تقدم في ١٤: ٣٦٦. ل: زعمت تناضر.

(٣) حاتم أو غيره. ديوان حاتم ص ٢٣٨ والحماسة ٢: ٣٩٨ [٨١٣] وشرحها للمرزوقي ٤: ١٧٨٦ [٨٠٣]. جمع كفّ: القَدْر الذي يُجمّ عليه الكفّ من المال وغيره. والصِّفر: الخالي.

(٤) تقدم في ٢ : ٧٨، ٩: ١٣٥. وقال ... وتستطارا: سقط من ل. عنترة: سقط من ك.

(٥) الآية ٧٨ من سورة النساء.

(٦) الآية ٢٨ من سورة القصص.

(٧) الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٨) صدر البيت: إذا النَّعجةُ العَيناءُ كانتْ بِقَفرةٍ. وهو لأميّة بن أبي عائذ الهذلي. شرح أشعار الهذليين ٢: ٥٢٦.

(٩) هو ابن عصفور. شرح الجمل له ٢: ١٩٧.

وقولُه **وكونُ فِعْلَيِ الشرطِ ماضيَينِ وَضْعًا** مثاله: إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو. ونَسب المصنف الفعلين إلى الشرط على جهة التسامح؛ لأنَّ الأول هو فعل الشرط، والثاني هو فعل الجزاء.

وقولُه **أو بمصاحبةِ لَمْ أحدهما** مثاله: إنْ لم يقمْ زيدٌ قام بكرٌ، وإنْ قام زيدٌ لم يقمْ بكرٌ.

وقولُه **أو كِليهما** مثالُه: إنْ لم يقمْ زيدٌ لم يقمْ بكرٌ.

وقولُه **أو مضارعين دون لم** يعني دون لم فيهما معًا، مثالُه: إنْ يقمْ زيدٌ[1] يقمْ خالدٌ.

وقولُه **أَولى مِن سوى ذلك** إنما كان أَولى للمشاكلة، وإن اختلفتْ رُتبةُ الأولوية فنصُّوا على أنَّ الأحسن أن يكونا مضارعين، وذلك لظهور تأثير العمل فيهما، ثم ماضيين للمشاكلة، وهو عدم التأثير، ثم أن يكون الأول ماضيًا والجواب مضارعًا؛ لأنَّ فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى، وهو مِن عدم التأثير إلى التأثير.

وسوى هذه الصور التي ذكرَ المصنف هو أن يكون فعل الشرط ماضي الوضع؛ وفعلُ الجزاء مضارع لم يُصحب بـ(لم)، مثالُه: إنْ قام زيدٌ يقمْ بكرٌ. أو يكون الأول[2] مصحوبًا بـ(لم)، والثاني مضارع، مثاله: إنْ لم يقمْ زيدٌ يقمْ عمرٌو. أو يكون الأول مضارعًا لم تَصحبه لم، والثاني ماضي الوضع، نحو: إنْ يقمْ زيدٌ قام عمرٌو، أو مضارعًا مصحوبًا بـ(لم)، نحو: إنْ يقمْ زيدٌ لم يقمْ عمرٌو.

فهذه أربعُ صور، وقبلها خمسُ صور، فصارت تسعًا، وإنما كانت تسعًا لأنَّ فعل الشرط له ثلاث صور، إما ماضٍ بالوضع، وإما مضارع عارٍ من لم، أو مصحوبٌ بها، وكذلك فعل الجزاء، وثلاثة في ثلاثة بتسعة.

---

(١) إن يقم زيد ... للمشاكلة وإن: سقط من ك.

(٢) أو يكون الأول مصحوبًا بلم ... مثاله إنْ لم يقمْ زيدٌ يقمْ عمرٌو: سقط من ك.

وقولُه **ولا يختصُّ نحو إنْ تَفعلْ فعلتُ بالشعر، خلافًا لبعضهم** هذا البعض الذي خالَفَه المصنف هو الجمهور، نَصُّوا على أنه مخصوص بالشعر. ونقلَ المصنف عن الفراء أنه أجاز ذلك في الاختيار. وأنشدَ النحويون على مجيء ذلك في الشعر قولَ الشاعر[1]:

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كنتُ منه ... كالشَّجا بينَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ

وقولَ الآخر[2]:

إنْ تَصْرِمُونا وَصَلْناكُم ، وإنْ تَصِلُوا ... مَلأْتُمُ أَنْفُسَ الأَعْداءِ إرْهابا

وقولَ الآخر[3]:/ [٧:١٠٠/ب]

إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طارُوا بها فَرَحًا ... مِنِّي ، وما سَمِعُوا مِنْ صالحٍ دَفَنُوا

قال ابن المصنف[4] ناقلًا أكثرَ لفظ أبيه في (شرح الكافية)[5]: ((أكثرُ النحويين يَخُصُّون الوجهَ الرابع - يعني هذا الوجه - بالضرورة، ولا أرى ذلك؛ لأنَّ النبي - ﷺ - قال: (مَنْ يَقُمْ ليلةَ القدر إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ما تقدَّم مِن ذنبه)[6]، ولأنَّ قائلَ البيت الأول متمكنٌ من أن يقول بدلَ (كنتُ منه) (أَكُ منه)، وقائل الثاني متمكنٌ من أن يقول بدلَ (وصلناكم) (نُواصِلكم)، وبدلَ (ملأتم) (تَملأُوا) مع سُهولة تَعاطيه، فعُلم أنهم غير مُضطرِّين، وقد صَرَّح بجواز ذلك الفَرّاء، وجَعل[7] منه قولَه تعالى ﴿إن

---

(١) أبو زُبيد الطائي. النوادر ص ٢٨٠ وجمهرة أشعار العرب ٢: ٧٣٩ والمسائل الشيرازيات ٢: ٤٩٢. الشجا: ما اعترض في حلق الإنسان والدابة من عظم أو عود ونحوهما.

(٢) البيت في شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٨٦.

(٣) قَعْنَب بن أُمِّ صاحب. الحماسة ٢: ١٧٠ [٦١٢] والتنبيه ص ٤٦٤.

(٤) شرح التسهيل ٤: ٩١ - ٩٢.

(٥) ٣: ١٥٨٧ - ١٥٨٨.

(٦) صحيح البخاري ١: ١٤ وصحيح مسلم ١: ٥٢٤.

(٧) معاني القرآن للفراء ٢: ٢٧٦.

﴿نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ﴾[1]؛ لأنَّ ﴿ظَلَّتْ﴾ بلفظ الماضي، وقد عُطف على ﴿نُنَزِّلْ﴾، وحَقُّ المعطوف أن يَصِحَّ حُلوله محلَّ المعطوف عليه)) انتهى كلامه.

فأمّا استدلالُه بالأَثَر فنقول: قد لَهِجَ هذا المصنفُ في تصانيفه كثيرًا بالاستدلال بما وقعَ في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه؛ وما رأيتُ أحدًا من المتقدمين ولا المتأخرين سلكَ هذه الطريقة غير هذا الرجل، على أنَّ الواضعِين الأوَّلينَ لعلم النحو المستقرِينَ[2] الأحكامَ من لسان العرب والمستنبطينَ المقاييس كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين؛ وكمعاذ والكسائيِّ والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشامٍ الضَّرير من أئمة الكوفيين - لم يَنقلوا ذلك، وتَبِعَهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقَين وغيرُهم مِن نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس.

وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال: إنما تَنَكَّبَ[3] العلماءُ ذلك لعدم وُثوقهم أنَّ ذلك نفسُ لفظِ رسول الله - ﷺ - إذ لو وَثِقوا بذلك لَجَرى مَجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية به، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّ الرواة جوَّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرتْ في زمانه - ﷺ - فقال فيها لفظًا[4] واحدًا، فنُقل بأنواعٍ مِنَ الألفاظ بحيث يَجزم الإنسان أنَّ رسول الله - ﷺ - لم يَقل تلك الألفاظ جميعها، نحو ما رُوي من قوله: (زَوَّجْتُكها بما معك من القرآن)[5]، (مَلَّكْتُكها بما معك)[6]، (خُذْها بما معك)[7]، وغير ذلك من

---

(١) سورة الشعراء: الآية ٤.

(٢) ل، د: المستقرئين. وما أثبتناه في المتن أعلى.

(٣) تنكب: تجنَّب. ك: تنكف. د: تنكبت.

(٤) ل، د: فيه. فيها لفظًا ... أنَّ رسول الله: سقط من ك.

(٥) صحيح البخاري ٦: ١٠٨، ١٣٤.

(٦) صحيح البخاري ٦: ١٠٩، ١٢٢، ١٣٢، ١٣٦، ٧: ٥٢.

(٧) لم أقف على هذه الصيغة في مصادري.

الألفاظ الواردة في هذه القصة[1]، فنعلم قطعًا أنه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم أنه قال بعضها؛ إذ يحتمل أنه قال لفظًا مُرادفًا لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف إذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى، ولم يأتوا بلفظه - ﷺ - إذ المعنى هو المطلوب، ولا سِيَّما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ، فالضابط منهم من ضبطَ المعنى، وأمّا ضَبطُ اللفظ فبعيد جدًّا، لا سِيَّما في الأحاديث الطِّوال التي لم يسمعها الراوي إلا /مرة واحدة، ولم تُمْلَ عليه فيكتبها، وقد قال سُفْيان [٧:١٠١/أ] الثوري فيما نُقل عنه[2]: ((إنْ قلتُ لكم إني أُحدثكم كما سمعتُ فلا تُصَدِّقُوني، إنما هو المعنى)). ومَن نظرَ في الحديث أدنى نَظَرٍ عَلِمَ العلمَ اليقين أنهم إنما يَرْوُون بالمعنى.

الأمر الثاني: أنه وقعَ اللحن كثيرًا فيما روي في الحديث لأنَّ كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع؛ ولا تعلَّموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقعَ اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك، أو وقع في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب، ونَعلم قطعًا غير شكٍّ أنَّ رسول الله - ﷺ - كان أفصحَ الناس، فلم يكن ليتكلمَ إلا بأفصحِ اللغات وأحسنِ التراكيب وأشهرِها وأَجْزَلِها، وإذا تكلَّم بلغةٍ غيرِ لغته فإنما يتكلَّمُ بذلك مع أهل تلك اللغة على طريقة الإعجاز وتعليم الله له ذلك من غير معلِّم إنساني ولا تلقُّف لها من أهلها؛ كحديثه مع النَّمِرِ بن تَوْلَبٍ[3]، ومع الوافدينَ عليه من غير أهل لغته، ولله دَرُّ أبي عبد الله بن الأعرابي رحمه الله، فإنه مَرَّ على قومٍ من الزَّنادقة وهم يَتَطَلَّبون على زعمِهم في القرآن لحَنًا، فقال لهم: وَيلَكم! هَبْكُم شَكَكْتُم في كونه نَبِيًّا، أَتَشُكُّون في كونه عربيًّا؟

---

(١) منها: (أَنْكَحْتُكَها بما معك من القرآن). صحيح البخاري ٦: ١٣٨.

(٢) العلل الصغير للترمذي ص ٧٤٦.

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد ٤: ١٩٤ ومسند أحمد ٥: ٤٣٤ [الحديث ٢٣٧٢٩] وسر صناعة الإعراب ١: ٤٢٣.

والمصنفُ - رحمه الله - قد أَكثَر من الاستدلال بما أُثر في الأَثَر متعَقِّبًا بزعمه على النحويين؛ وما أَمعَن النظر في ذلك، ولا صَحِبَ مَن له التميُّزُ في هذا الفنّ والاستبحارُ والإمامة، فلذلك تَضعُف استنباطاته مِن كلام س، ويَنسب إليه مذاهب، ويَفهم مِن كلامه مَفاهم لم يذهب إليها س ولا أرادها، وقفتُ له على ذلك، ومنها زعمُه[1] أنَّ مذهبَ س أنَّ الفعل المبنيَّ للمفعول أصلٌ بنفسه. ومنها زَعمُه[2] أنَّ مذهب س أنَّ (إنِ) النافيةَ تَعمل عملَ (ما) النافية. ومنها زَعمُه[3] أنَّ ترخيم الجملة جائز، وغير ذلك، يَستنبط ذلك بزَعمه مِن كلام س، والعارفون بالكتاب وبمقاصده والعاكفون على إقرائه والجمعِ بين أطرافه يخالفونه في ذلك؛ فدَلَّ ذلك على أنه حينَ يَنظر في كتاب س إنما يَنظر نَظَرَ مَن لم يَتَفَقَّه فيه مع أحد.

ولقد حكى لي أستاذنا العلّامة أبو جعفرٍ أحمدُ بن إبراهيمَ بنِ الزُّبَير - قَدَّسَ اللهُ روحَه - وهو الذي أخذْنا عنه عِلم اللسان في كتابِ س وفي غيره، أنَّ صاحبه الشيخ المحدِّثَ الحافظ أبا جعفرٍ أحمدَ بنَ صابرٍ القَيسيَّ المالَقيَّ الظاهريَّ المذهبِ كان يَعتِبهم؛ ويَلُومهم على الاشتغال بكتاب سيبويه على الشيوخ والتَّفَقُّهِ فيه بين أيديهم، ويَزعُم[4] أنه يَحُلُّ الكتاب بنفسه مِن غير شيخ ولا توقُّف. قال: فطَلَبْنا منه أن يَشرح منه شيئًا مِن غير أن يُطالع كلامَ أحدٍ مِنَ الشُّرَّاح عليه، ففَعل ذلك ليلةً من الليالي، وأصبحَ وقد شرحَ منه شيئًا على زعمه، فصار هُزْأةً للساخر وضُحْكةً للناظر.

[٧:١٠١/ب] وهكذا وجدْنا كلَّ مَن نظرَ وحدَه مِن غير شيخ - وإن كان /ذكيَّ الفطرة - يَزِلُّ في أكثر مباحثه، ويَفهم غيرَ ما أراده أهلُ ذلك الفنّ، ويَكثُر طَعنُه على أئمته وإزراؤه

---

(١) إيجاز التعريف ص ٧٩. وسبقه إلى ذلك ابن الطراوة. انظر ما تقدم في ٦: ٢٧٦ - ٢٧٨.
(٢) شرح الكافية الشافية ١: ٤٤٦.
(٣) التسهيل ص ١٨٨ وشرحه ٣: ٢٤ والتذييل والتكميل ١٤: ٣٥ - ٣٦.
(٤) ك: وزعم.

عليهم، وما ذلك إلا لأنَّ في غُضون الكتاب أشياءَ تَقصُر عنها دلالة اللفظ، فيحتاج إلى عالمٍ بذلك الفنّ، يُزيل لَبس ذلك اللفظ، ويُبين[١] ما أُبهم، ويفصِّل ما أُجمل، ويُرَتِّب ما خُلط، ويبين ما أُخطئ فيه، قد حصَّل موادَّ ذلك من غير الكتاب الذي يَحُلُّه للطالب، وصار له استشرافٌ على الفن الذي يُزاوِلُه مِن غيرِ ما كتابٍ في ذلك الفنّ؛ وأين مَن هو بهذه الْمَثابة على وجه الأرض؟ إنما الناس الفاضلُ منهم مَن يَحُلُّ كتابًا أو كتابين في الفنِّ المنسوب إليه، هذا إذا كان مُزاوِلًا لذلك الكتاب، وأمّا إن كان صاحبَ تصانيف[٢]، ويَنظر في علوم كثيرة، فهذا لا يمكن أن يَبلغ الإمامة في شيء منها، وقد قال العقلاء: ازدحامُ العلوم مَضَلَّةٌ لِلفُهوم، ولذلك تجد مَن بلغَ الإمامة مِنَ المتقدمينَ في علمٍ مِنَ العلوم لا يكاد أن يشتغل بغيره؛ ولا يُنسب إلى غيره. وقد نظمتُ أبياتًا في شأن من يَنهَز[٣] بنفْسه، ويأخذ العلمَ من الصُّحُف بِفَهمِه[٤]:

يَظُـنُّ الغَمْـرُ أنَّ الكُتْـبَ تَهْـدي ... أخـا فَهْـمٍ لإدراكِ العُلـومِ
ومـا يَـدري الجَهـولُ بأنَّ فيهـا ... غَـوامِضَ حَـيَّرَتْ عَقـلَ الفَهـيمِ
إذا رُمْـتَ العُلـومَ بِغَـيرِ شَـيخٍ ... ضَـلَلتَ عَـنِ الصِّـراطِ الْمُسـتَقيمِ
وتَلتَـبِسُ الأُمـورُ عليـكَ حـتى ... تَصـيرَ أَضَـلَّ مِـنْ (تُومـا) الحَكـيمِ

---

(١) الذي في المخطوطات: ويعين.

(٢) ل: تناتيف.

(٣) ك: يهلّ. د: يميز. ل: يقرأ. ينهز: ينهض. والتصويب من كتاب الآداب الشرعية لابن مفلح المقدسي ٢: ١٢٥.

(٤) تقدمت الأبيات في ٥: ١٩٨ - ١٩٩. وقلنا ثمَّ: توما أحد الحواريين. والصواب أنه توما بن إبراهيم الطَّبيب الشوبكي علم الدّين كان عَارفًا بالطبّ، وله اختصار مسائل حنين، وكان من أطباء السُّلطان. مَاتَ سنة ٧٢٤ وَقد جَاوز السّبْعين. الدرر الكامنة ٢: ٧٥.

أشرتُ إلى قولِ بعضهم[1]:

قـــالَ حمـــارُ الحَكـــيمِ تُومـــا ... لـــو أنْصَـــفُوني لَكُنْـــتُ أَرْكَـــبْ

لأنَّـــــني جاهِـــــلٌ بَســـــيطٌ ... وراكِـــــبِي جاهِـــــلٌ مُرَكَّـــــبْ

وقد كان بعضُ مَن تَوَلَّى[2] قضاء القضاة بديار مصر من أهل الصعيد الأعلى يقول: ((هذا كتاب س فيه عجمة ونكادة لفظ)). وما ذلك إلا لكونه لم يقرأ النحو، أو قرأ منه نزرًا يسيرًا على مبتدئ في النحو، هذا وما كان مدفوعًا[3] عن فطنةٍ وذكاءٍ وإعمالِ فكرٍ وإكدادِه وبعضِ إنصاف، رحمه الله.

وأمَّا هذا المصنف الذي كمَّلْنا شرحَ كتابه فإنه كان رجلاً صالحًا، معتنيًا بهذا الفنّ النحوي، كثيرَ المطالعة لكتبه، منفردًا بنفسه، لا يحتمل أن يُنازَع ولا يُجادَل ولا يُباحَث، ونَظَمَ في هذا الفن كثيرًا ونَثَرَ، وجَمَعَ باعتكافه على الاشتغال بهذا الفنّ والشغلِ به وبمراجعةِ الكتب ومطالعةِ الدواوين العربية وطولِ السنّ مِن هذا العلم غرائب؛ وحَوَتْ مصنفاتُه منها نَوادرَ وعَجائب، ومنها كثير استَخرَجه من أشعار
[٧:١٠٢/أ] العرب وكتب اللغة، ولم يكن ممن لازمَ /في هذا الفنِّ إمامًا مشتهرًا به، ولا يُعلم له فيه شيخ، ولا ذُكر هو مَن اشتغلَ عليه بهذا الفنّ، ولقد طالَ فحصي وتنقيري عمَّن قرأ عليه هذا المصنفُ أو مَنِ استَند في العلم إليه، فلم أَجِدْ مَن يَذكر لي شيئًا من ذلك، ولقد جَرى يومًا ذِكرُه مع صاحبنا تلميذِه عَلَمِ الدين أبي الربيع سليمانَ بنِ أبي حرب الفارقيِّ الحنفيِّ - رحمه الله - قال: ذَكر لنا أنه قرأ على ثابتِ بن خيار من أهل بلدة

---

(١) هو بعض العراقيين كما في المثل السائر ٢: ٣٣٨ [المكتبة العصرية - بيروت ١٩٩٥م].

(٢)في حاشية ل ما نصه: ((ك: هو قاضي القضاة تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب التستري ابن دقيق العيد رحمه الله)).

(٣) ك، د: مرفوعًا.

جَيَّان، وذَكر لنا عنه أيضًا أنه جَلس في حلقة الأستاذ أبي عليٍّ الشَّلَوبين نحوًا مِن ثلاثةَ عشرَ يومًا؛ وثابتُ بنُ خيارٍ ليس من المعدودين في الأندلس من أهل النحو والجلالة والشهرة؛ إنما ذكروه بأنه مُقرئٌ للقرآن فاضلٌ فيه، وثابتٌ هذا هو أبو المظفَّر ثابتُ بنُ محمدِ بنِ يوسفَ بنِ خيارِ الكَلاعيّ، أصلُه مِن لَبْلةَ، ويُعَدُّ في أهل جَيَّان، تُوفي بغَرْناطةَ سنة ثمان وعشرين وستمائة.

وابنُ المصنف - رحمه الله - كأنه موافقٌ لأبيه في استدلاله بما روي في الحديث، فإنه يذكره على طريقة التسليم.

وقال لنا قاضي القضاة أبو عبد الله محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ جَماعةَ الكِنانيُّ الحَمَويُّ - وكان ممن قرأ على المصنف وكَتب عنه نُكَتًا على مقدِّمة ابن الحاجب - وقد جَرى ذِكرُ ابن مالك واستدلالُه بما أشرْنا إليه، قال: قلتُ له: يا سيِّدي، هذا الحديثُ رَوَتْه الأعاجم، ووقعَ فيه بروايتهم ما نَعلم أنه ليس مِن لفظ الرسولِ - ﷺ - فلم يجب بشيء.

وإنما أمعنتُ الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ: ما بالُ النحويين يستدلُّون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يَستدِلُّون بما رُوي في الحديث بنقل العُدول كالبخاريِّ ومسلمٍ وأضرابِهما! فإذا طالعَ ما ذكرناه أدركَ السبب الذي لأجله لم يستدلّ النحاة بالحديث.

وأمّا قول المصنف بأنَّ قائل البيت الأول متمكنٌ مِن أن يقول بدلَ (كنتُ منه): (أَكُ منه)، وقائل الثاني متمكنٌ مِن كذا، فهذا حديثُ مَن لم يَفهم معنًى قول النحويين: في ضرورة الشعر، فقال بتَمَكُّن القائل الأول مِن كذا والقائل الثاني مِن كذا، ففَهم أنَّ الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء، فقائل بأنهم لا يلتجئون إلى ذلك إذ يمكن أن يقولوا كذا، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلًا لأنه ما مِن ضرورة إلا يُمكن إزالتُها ونَظمُ تركيبٍ آخَرَ غيرِ ذلك التركيب.

وإنما يَعنون بالضرورة أنَّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم في النثر، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مَندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإنما يَعنون ما ذكرْناه، وإلا كان لا توجد ضرورةٌ لأنه ما مِن لفظٍ إلا وأمكن الشاعر أن يُغَيِّره.

وأمّا تغييرُه تلك الألفاظ بقولك: أَكُ منه، ونُواصلكم، وتملأوا، فالذي نَطق به الشاعر أَمْكَنُ في الوزن /وأَخْلَصُ في الدلالة - وإن كان لا يقع إلا في الشعر- مِنَ الذي [١٠٢:٧/ب] قال المصنف وغيره به، وإن كان على زعمه حسنًا في الكلام. ولسنا الآن بصدد تبيين ذلك إذ هو خروج عن النحو إلى علم البيان واختيار الألفاظ.

وأمّا قولُه ((وقد صَرَّح بجوازه الفراء)) فقولُ الفراء ليس حُجَّةً إلا إذا عَضَدَه الدليل. وأمّا جَعلُ الفراء منه الآية الكريمة فالجواب أنه يجوز في العطف في الثواني ما لا يجوز في الأوائل؛ ألا ترى أنه يجوز: رُبَّ شاةٍ وسَخْلتِها بدرهمٍ، ولا يجوز: رُبَّ سَخْلتِها، وكذلك جاز (فَظَلَّتْ) مع العطف وإن كان لا يقع لو كان دون العطف جوابًا للشرط.

وقولُ المصنف **ولا يَختَصُّ نحوُ إنْ تَفعلْ فعَلتُ بالشعر** فتقصيرٌ في العبارة إذ قد فاتَه تركيبٌ آخَر، وهو مختصٌّ بالشعر، وهو أن يكون الأول مضارعًا والثاني منفيًّا بـ(لَمْ) نحو: إنْ تَفعلْ لم أَفعلْ، كما اختصَّ إنْ تَفعلْ فَعَلتُ.

وقال ابن هشام: ((إنْ تَقُمْ قَمتُ مِن النحويين مَن لا يُجيزه إلا في الشعر، ولم يذكره س، ولا أذكر له شاهدًا، وذكره أبو العباس، وأنشد(١):

مَنْ يَكِدْني بسيِّئٍ كنتُ منهُ ....

البيت. ولا أذكر فيه شاهدًا غير هذا البيت من كلام العرب، ولا وجدتُ من يذكر فيه غيره)) انتهى.

---

(١) تقدم في ص ١٥١. وعجزه: كالشَّجا بينَ حَلقِهِ والوَرِيدِ.

وعدمُ وجدانه لا يدلُّ على عدم الوجود، فقد ذكرْنا[1] فيما تقدَّم غير هذا البيت. وأمّا قولُه «لم يذكره س» فإنْ عَنى هذا التركيبَ الخاصَّ - وهو إنْ تَقُمْ قمتُ - فهو كما قال، وإنْ عَنى أن يكون الأول مضارعًا والثاني ماضٍ على الإطلاق فليس بصحيح، بل ذكرَ س ما هو يُستَنتَج منه قُبحُ هذا التركيب الخاصّ، وهو: إنْ تَقُمْ قمتُ، قال س في أواخر باب ما يَرتفع بين الجزمين بعدَ ما قدَّر أنَّ المجزوم بـ(لَمْ) ماضٍ، قال[2]: «فإذا قلتَ إنْ تفعلْ فأحسنُ الكلام أن يكون الجواب أَفْعَلْ لأنه نظيرُه من الفعل. وإذا قال إنْ فَعَلْتَ فأحسنُ الكلام أن تقول فَعَلْتُ لأنه مثلُه، فكما ضَعُفَ فَعَلْتُ معَ أَفْعَل، وأَفْعَل مع فَعَلْتُ، قَبُحَ لم أَفعلْ مع يَفْعَل؛ لأنَّ لم أَفعَلْ نَفيُ فَعَلتُ، وقَبُحَ لا أَفعَلُ مع فَعَلَ لأنها نَفيُ أَفْعَلُ» انتهى.

فيُستَنتَج مِن هذا ضعفُ إنْ تَقُمْ قُمتُ وقُبحُه لأنَّ لم أَقُمْ نَفيُ قُمتُ كما قَرَّرَ س؛ وأمّا سَماعُ مثلِ هذا في النثر فلا أَحفَظه، وأمّا في الشعر فقليلٌ جدًّا، لم نَعلم جاء منه غير ما أنشدْناه.

وقولُه وإنْ حُذِفَ الجوابُ لم يكنِ الشرطُ مضارعًا غيرَ منفيٍّ بـ(لَمْ) إلا قليلًا تقدَّم له أولَ هذا الفصل قولُه[3]: **ولا يكون الشرط حينئذ غير ماضٍ إلا في الشعر**، وذلك [فرعٌ][4] مِن كلامه هنا لأنَّ تلك المسألة مفروضة في تقدُّم شبهِ الجواب، وأنَّ الجواب محذوف إذ ذاك، والذي هنا شرطَ فيه حذف الجواب، وحذفُ الجواب تارةً لتقدُّم دليلِ الجواب كتلك المسألة، وتارةً يكون لغير ذلك، نحو القَسَم إذا تقدَّم على

---

(١) ذكر ذلك في ص ١٥١.

(٢) الكتاب ٣: ٩١ - ٩٢.

(٣) انظر ص ١٠٧، ١١٤ - ١١٥ من هذا الجزء.

(٤) فرع: من تمهيد القواعد ٩: ٤٤١٥ ضمن نص أبي حيان، وليس في المخطوطات.

[٧:١٠٣/أ] الشرط، فقلت: واللهِ إنْ جاءَك زيدٌ لَأَضربنَّه، فـ(لَأَضربنَّه) وهو متأخِّرٌ /يدلُّ على حذف جواب الشرط، فحذفُ الجواب أَعَمُّ مِن حذفه لتقدُّم الدليل عليه، إلا إنِ ادُّعيَ أنَّ الشرط مؤخَّر في الرتبة وإن كان متقدِّمًا في اللفظ؛ لأنَّ وَضْعَ المُقْسَم عليه أن يكون ملاصقًا في التركيب للقسم، فحينئذ يكون لا يُحذف جواب الشرط إلا إذا تقدَّمه ما يدلُّ عليه إمّا لفظًا وإمّا تقديرًا.

وقولُه **لم يكن مضارعًا غيرَ مَنفيٍّ بِلَمْ** هو معنى قوله: **ولا يكونُ الشرط حينَئذٍ غيرَ ماضٍ**، إلا أنه في تلك المسألة قال: **إلا في الشعر**، وهنا قال: **إلا قليلًا**، وهذا لا يُشعر بالاختصاص بالشعر، بل بجوازه[(١)] على قِلَّة، والصحيحُ اختصاص ذلك بالشعر، وقد تقدَّم الاستدلالُ على ذلك وإنشادُ ما دَلَّ على ذلك.

وقال س[(٢)]: ((إنْ أتيتَني آتيك))، أي: على التقديم والتأخير. وقال أيضًا[(٣)]: ((وأمّا إنْ تأتِك هند آتيك فقبيح))؛ لأنَّ الجواب لا يُحذف مع عمل إنْ إلا ضرورة. وسَوَّى المبرد[(٤)] بين الموضعين.

ص: ولا يكون الشرطُ غيرَ مُستَقبَلِ المعنى بلفظِ (كانَ) أو غيرِها إلا مؤوَّلًا؛ وقد يكون الجوابُ ماضيَ اللفظ والمعنى مقرونًا بالفاء مع (قد) ظاهرةً أو مقدَّرة. ولا تَرِدُ (إنْ) بمعنى (إذْ)، خلافًا للكوفيين.

ش: مِن شأن هذه الأدوات أنها تقلب الماضي إلى الاستقبال، وتُخَلِّص المضارع له، وإذا كانوا قد قلبوا دون لفظٍ بل من حيث المعنى فَلَأَنْ يَقلبوا مع الأداة الطالبة

---

(١) الذي في المخطوطات: يجوز. والتصويب من تمهيد القواعد ٩: ٤٤١٥ ضمن نص أبي حيان.
(٢) الكتاب ٣: ٦٦.
(٣) الكتاب ٣: ٦٧ ولفظه: ((ولا يَحسن إنْ تأتني آتيك؛ مِن قِبل أنَّ إنْ هي العاملة)).
(٤) المقتضب ٢: ٦٨ - ٧٢.

لذلك أَولى؛ وذلك نحو: غَفرَ اللهُ لزيدٍ، ويغفرُ اللهُ لزيدٍ، هو مستقبلٌ في المعنى لأنه دعاء وإن كان بلفظ الماضي والمضارع الذي كان صالحًا للحال والاستقبال لكنَّه في استعماله دعاءً خَلَصَ للاستقبال.

وقولُه **بلفظِ كانَ** مثالُه قوله تعالى ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُواْ﴾[1]، المعنى: وإنْ تكونوا جُنُبًا فاطَّهَّروا، ولا خلافَ بين النحويين أنَّ (كانَ) كغيرها من الأفعال، أعني في أنَّ أداة الشرط تقلب معناها إلى المستقبل، إلا ما نُقل عن المبرد[2] أنه زعمَ أنَّ (كان) تبقى على مدلولها من المضيّ. وسببُ ذلك عنده أنَّ (كان) من حيثُ جُرِّدَتْ للدلالة على الزمان الماضي لم تُغَيِّر أدواتُ الشرط دلالتَها عليه؛ فتقول: إنْ كان زيدٌ قد قام فيما مضى فقد قام عمرو، قال تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[3]، أي: إنْ كنتُ قلتُه فيما تقدَّم. وكذلك قوله: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾[4]، ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾[5]، فالمعنى على المضيّ.

وقولُه **أو غيرِها** مثالُه قوله تعالى ﴿إِن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[6] في قراءةِ مَن قرأَ بكسر همزة (إنْ)، والصَّدُّ كان متقدمًا عام الحديبية[7]. وكذلك قولك: إنْ أحسنتَ إليَّ أمسِ أحسنتُ إليك اليوم.

---

(١) الآية ٦ من سورة المائدة.

(٢) الأصول ٢: ١٩٠ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٢٥٩ [رسالة].

(٣) الآية ١١٦ من سورة المائدة.

(٤) الآية ٢٦ من سورة يوسف.

(٥) الآية ٢٧ من سورة يوسف.

(٦) الآية ٢ من سورة المائدة. وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو. السبعة ص ٢٤٢.

(٧) مشكل إعراب القرآن ١: ٢١٨.

وقولُه **إلا مُؤَوَّلًا** تأوَّلوا[1] في (كان) على إضمار يَكُنْ أو أَقُلْ، فكأنه قال: إن أَكُنْ كُنتُ قلتُه، أو إنْ أَقُلْ كنتُ قلتُه، وإذا دخلَ الدليلَ الاحتمالُ سقطَ به الاستدلال.

وهذا التأويل الذي تُؤُوِّلَ في (كان) هو قول ابن السَّرّاج[2] رادًّا على أبي العباس. ومما رَدُّوا[3] به /عليه كونها بلفظ الماضي وقد استُعملت في المستقبل كقوله [٧:١٠٣/ب] تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ﴾ كما ذكرناه. وتأوَّلوا أيضًا قوله تعالى: ﴿إِن صَدُّوكُمْ﴾ على معنى: إنْ يَكُنْ صَدٌّ غير ما تقدَّم يَكُنْ هذا الحكم.

وكذلك أيضًا تُؤُوِّلَ (إنْ أحسنتَ) على معنى: إنْ يَتَبَيَّنْ إحسانُك أمسِ يَتَبَيَّنْ إحساني اليومَ.

وقولُه **وقد يكون الجواب ماضيَ اللفظ والمعنى مقرونًا بالفاء مع (قد) ظاهرةً** مثالُه قولُه تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ﴾[4]، ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾[5].

وقولُه **أو مُقَدَّرَةً** مثالُه ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾[6] أي: فقد كَذبتْ.

وظاهرُ كلام المصنف والجزوليِّ[7] وغيرِهما أنَّ هذا الفعل الماضيَ المقرون بالفاء و(قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً هو جواب الشرط؛ وذلك مستحيل، ينبغي أن يُتَأَوَّلَ

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٧٠٩.

(٢) الأصول ٢: ١٩١.

(٣) شرح الجزولية للأبذي ١: ٢٥٩ [رسالة].

(٤) الآية ٧٧ من سورة يوسف.

(٥) الآية ٤ من سورة فاطر.

(٦) الآية ٢٧ من سورة يوسف.

(٧) المقدمة الجزولية ص ٤٣ - ٤٤.

كلامُهم، واستِحالةُ ذلك مِن حيث إنَّ الشرط بما هو شَرطٌ يَتوقَّف عليه مَشروطه، فيجب أن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلًا، وإلا لَزِمَ مِن ذلك تقدُّم المستقبل على الماضي في الخارج أو في الذهن، وذلك محال، فيُتَأَوَّلُ ما وردَ مِن ذلك في كل مكان بما يناسبه، فيُتَأَوَّلُ قولُه تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ على معنى: وإن يُكَذِّبوك فتَسَلَّ فقد كُذِّبَت رُسُلٌ[1]، وقولُه ﴿إِن يَسْرِقْ﴾ على معنى: إنْ يَسْرِقْ فتَأَسَّ بمن تقدَّم فقد سَرَقَ أخٌ له من قبلُ، أو ما أَشبَهَ هذا التأويل، والله أعلم.

ولَمَّا كان هذا الجواب استُعمل محذوفًا، وكثُر استعمالُ هذا الفعل المصحوب بالفاء وبـ(قد) ظاهرةً أو مقدرةً - سمَّوا ذلك الفعل جوابًا لأنه لا يُجامع الجواب، بل صار مُغْنِيًا عنه، ولا شَكَّ أنه ماضي اللفظ والمعنى وقوعًا أو مزعومًا[2] وقوعُه، فالوقوعُ مثل: ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾، والمزعومُ وقوعُه ﴿فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾.

فأمّا قوله تعالى ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾[3] فيحتمل وجهين: أحدهما أن يكون ﴿فَكُبَّتْ﴾ هو الجواب، ويكون دعاء. والثاني أن تكون الفاء عاطفة للفعل على ﴿جَآءَ﴾، ويكون جواب الشرط محذوفًا لفهم المعنى، أي: فيُقال لهم، والقولُ كثيرًا ما يُضمَر.

وفي (الإفصاح): قولُه تعالى «﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾[4] وكان الأستاذ أبو الحسن بن خروف يقول في هذا: الجوابُ محذوف،

---

(١) على معنى وإن يكذبوك فتسأل فقد كُذبت رسل: سقط من ل.

(٢) ك: مرفوعًا.

(٣) الآية ٩٠ من سورة النمل.

(٤) الآية ١٤٠ من سورة آل عمران.

استُغني عنه بالسبب. والمعنى في: إنْ يُهِنْك فقد أَهنتَه: إنْ يُهِنْكَ لا يُنْكَرْ ذلك فقد أهنتَه، ويَلزمه مثلُ هذا في الأمر نحو: إنْ تَخرجْ فكَلِّمْ زيدًا، أي: يَجبْ عليك أنْ تُكَلِّمَ زيدًا، وكذلك في النهي[1]. وإن اسْتَقامَ له هذا فما يَفعلُ في الدعاء؟ هذا تَكَلُّفٌ، لا يَلزمه)) انتهى. ولا يَلزَمه ذلك في الأمر والنهي والدعاء لأنها مُستَقبَلات، وإنما فَرَّ مِن تَرَتُّبِ ماضٍ لفظًا ومعنًى على مُستَقبَل وتَسَبُّبِه عنه، وهو محال.

وقولُه **ولا تَرِدُ إنْ بمعنى إذْ** وذلك أنَّ إنْ حرفٌ بإجماع، وإذ اسمٌ ظرفٌ لِما مضى من الزمان، فلا يمكن فيهما الترادف لأنهما ماهِيّتانِ مُتَبايِنتانِ بالحدِّ والحقيقة، [٧:١٠٤/أ] /فلا يمكن ذلك إلا على طريق الاشتراك، بأنْ وَضَعوا في بعض الأماكن (إذْ) على معنى (إنْ)، أو على طريق المجاز إذ أطلقوا (إذْ) وأرادوا بها معنى (إنْ) بجامعِ ما اشتركا فيه مِن طَلَبِهما جملتين ؛ إحداهما لها تَعَلُّقٌ بالأخرى، ويحتاج كلٌّ مِنَ الاشتراك أو المجاز إلى دليل، ولا دليلَ على شيء من ذلك، فلا تكون (إذْ) بمعنى (إنْ).

وقولُه **خلافًا للكوفيين** استَدلُّوا[2] بقوله تعالى : ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾[3] لأنَّ إنْ للتردُّد، ولا تَرَدُّدَ لليهود، والمعنى: إذْ كنتم في ريب. قال أبو البقاء[4]: ((والجواب أنه على جهة الإلزام للخصم حتى يعترف، نظيرُه قولُك لابنك: إنْ كنتَ ابني فأَطِعْني. ويدلُّ على أنها شرطٌ مجيء الفاء[5] في جوابها، وأنه لا يعمل فيها ما قبلها)) انتهى.

---

(١) ك: في التمني.

(٢) الإنصاف ٢: ٦٣٢ [٨٨].

(٣) الآية ٢٣ من سورة البقرة.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٢: ٥٣.

(٥) في المخطوطات: الفعل. صوابه في اللباب.

وعلى ذلك تأوَّلَ قومٌ قولَ الله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[1]، ﴿وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم﴾[2]، وما رُوي في الحديث: (وإنَّا إنْ شاءَ اللهُ بكم لاحِقُون)[3].

وحملُها على أنها شرطٌ في هذا كله سائغ، فلا ينبغي أن يُخرَج عن ذلك إلا بدليل واضح.

وقد تأوَّلها قومٌ بمعنى (إذا) لأنَّ (إذا) تحتاج إلى جواب كما تحتاج إليه إنْ؛ والشيئان إذا تَقارَبا فرُبَّما وقعَ أحدُهما مَوقِعَ الآخَر.

وأمّا قول الفرزدق[4]:

أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنا قُتَيبةَ حُزَّتا ... جِهارًا، ولم تَغْضَبْ لِقَتلِ ابْنِ خازِمِ

فقد يُؤَوَّلُ ذلك على معنى (إذْ) كالآيتين والحديث.

ومذهب س[5] والخليل وأبي سعيد أنها في البيت للشرط، والمعنى: أتغضبُ إنِ افتَخَرَ مُفتَخِرٌ بِحَزِّ أُذُنَيْ قُتيبة لأنَّ مِن شأن المفتخِر أن يقول: حَزَزْنا أُذُنَيْ قُتيبة، وفَعَلنا كذا، وفَعَلنا كذا، فيكون مِن وقوع السبب موقع المسبَّب، ولا يمكن أن تكون شرطًا على ظاهرِه مِن غير تأويلٍ لأنَّ حَزَّ أُذُنَيْ قُتيبة ماضٍ حقيقة، فلذلك احتيجَ إلى تأويله على ما ذكروه.

---

(١) الآية ٢٧ من سورة الفتح. ونسبه في البحر المحيط ٢٣: ٤٤٩ لأبي عبيدة وقوم لم يسمهم.

(٢) الآية ٢٧٨ من سورة البقرة. تأويل مشكل القرآن ص ٥٥٢ - ٥٥٣ والأزهية ص ٤٦ والإنصاف ٢: ٥١٨. قاله مقاتل بن سليمان كما في المحرر الوجيز ١: ٣٧٤، وردَّه ابن عطية، والبحر المحيط ٦: ٥٣٢ وزاد أنه قول لبعض النحويين.

(٣) صحيح مسلم ١: ٢١٨، ٢: ٦٦٩. اللسان (لحق) وإعراب القرآن للنحاس ٤: ٢٠٤. ونسبه لبعض أهل اللغة، وذكر أيضًا الآيتين المتقدمتين، وقال: ((ولا يعرف أحد من النحويين إنْ بمعنى إذْ، وإنما تلك أنْ)).

(٤) تقدم في ٧: ٢٣٣، ١٥: ٣٨٨.

(٥) الكتاب ٣: ١٦١ - ١٦٢ وشرحه للسيرافي ١١: ٩٦.

قال السيرافي[1]: ((والعرب تُعادل وتُفاضل بين الفعلين الماضيين في الموافقة، فتستقبل بهما الكلام كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾[2]، قال الشاعر[3]:

إنْ يَقتُلوكَ فإنَّ قَتلَكَ لم يَكُنْ عارًا عليكَ، ورُبَّ قتلٍ عارُ

وقال آخر[4]:

إنْ يَقتُلوكَ فقد هَتَكتَ بُيوتَهُمْ بِعُتَيبةَ بْنِ الحارثِ بْنِ شِهابِ

والمخاطبُ بهذا مقتولان، والقتلُ قد وقع بهما، وإنما تأويلُ ذلك على فعلٍ غير هذا الظاهر، وكأنهم افتخروا بقتله، فقال: إنْ يَفتَخروا بقتلِك فإنَّ الأمر كذا)).

ولَمّا أشكل في هذا البيت كونُ إنْ شرطيةً بِمُضِيِّ الفعل وأنَّ الحَزَّ كان قد وقعَ زعم أبو العباس المبرد[5] وأبو بكر مَبْرَمانُ[6] وقومٌ غيرهما أنَّ إنْ في البيت مفتوحة؛ وجعلوها مخفَّفة من /الثقيلة، كأنه قال: أَتَغضَبُ لأنه أُذُنا قُتَيبةَ حُزَّتا. ولا حاجة إلى ذلك، فقد بَيَّنَّا طريقة الشرط في البيت وأنه مِن وضعِ السبب مَوضِع المسبَّب؛ لأنَّ حَزَّ الأذن سببٌ للافتخار، وكذلك القتلُ سببٌ للافتخار، فرتّب الغضب في المستقبل على حَزِّ أُذُنَيْ قتيبة - وهو ماضٍ - بأداة الشرط، والمرادُ تَرتيبُه على الافتخار بالحَزّ، والحَزُّ هو سببٌ للافتخار. [٧/١٠٤:ب]

وقد ردَّ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور على أبي العباس بأن قال[7]: ما ذهبَ إليه أبو العباس مِن فتحِ الهمزة لكون الحَزِّ قد وقعَ وإنكارِ كسرها باطلٌ؛ لأنَّ أنِ

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١١: ٩٦ - ٩٧.

(٢) الآية ٥ من سورة الرعد.

(٣) تقدم في ٤: ٤١، ١٠: ٣٧، ١١: ٢٧٨، ١٢: ٢٦١ .

(٤) رُبَيّعة بن الحارث يرثي ابنه ذؤابًا. الحماسة ١: ٤٠٥ - ٤٠٦ [٢٧٨] والتنبيه ص ٢٧٨.

(٥) الانتصار لسيبويه ص ١٩٤ وشرح الكتاب للسيرافي ١١: ٩٦، ٩٧.

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١: ٩٦.

(٧) الرد في شرح الجزولية للأبذي ١: ٣٥١ غير منسوب وفيه تقديم وتأخير.

المصدرية لا تقدَّم فيها الأسماء على الأفعال، لا تقول: يُعجبُني أنْ زيدٌ قام، وإنما يجوز تقديم الاسم على الفعل في إنْ، نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[1].

وخَرَّجَ البيت على تخريجٍ آخَرَ غير التخريج الذي ذكرناه، فقال: استُعمل ذلك على جهة التعجب، فكأنه قال: وا عَجَبا! أيَغضب إنسانٌ لِأنْ وقعَ مثلُ هذا ولا يَغضب مِن ذا؟ فالحَزُّ قد وقعَ، لكنه أقبَلُ للعجب مِن أمثال هذا الفعل، وكأنه أنابَ قوله «إنْ أُذْنا قُتَيبةَ حُزَّتا» مَنابَ أن يقول: إن وقعَ مثلُ حَزِّ أُذُنَيْ قُتيبة.

ووَهِمَ الأستاذُ في ردِّه على أبي العباس بما ذَكر؛ لأنه فهِمَ منه أنه يقول بأنَّ أنِ المصدرية هي المبنيَّة على حرفين، فقال: لا يَليها الاسم، إنما يليها الفعل، ونَظَّرَ بما نَظَّرَ. وإنما المنقول عن أبي العباس أنَّ أنْ هذه التي زَعم فتحَها هي المخفَّفة من المشددة الموضوعة في الأصل على ثلاثة أحرف، وأنها لَمَّا خُفِّفَتِ ارتفعَ ما بعدها بالابتداء والخبر على حدِّ[2]:

.... قد عَلِمُوا أنْ هالكٌ كلُّ مَن يَحفَى ويَنتَعِلُ

فلم يقع فيها بين الاسم والفعل تقديمٌ لأنها وَلِيَها المبتدأ والخبر.

وإذْ ذكر المصنف أنَّ إنْ لا تَرِد بمعنى إذْ فنحن نُلَخِّص الكلام في مواضع إنْ، فنقول:

تأتي شرطيةً. ونافيةً بمعنى (ما)، وفي إعمالها خلافٌ[3]: مذهبُ س والفراء أنها لا تعمل، ومذهبُ الكسائي والمبرد أنها تعمل، وقد عَزا هذا المصنفُ إعمالَها لـ(س). وأحكامُها مُستَوفاةٌ في باب (ما).

---

(١) الآية ٦ من سورة التوبة.

(٢) تقدم في ٥: ١٦٢.

(٣) تقدم في ٤: ٢٧٦ - ٢٨١.

ومخففةً من الثقيلة، وفي إعمالها خلافٌ[1]: مذهبُ الكوفيين أنها لا تَعمل، ومذهبُ البصريين أنها تَعمل كحالها مشدَّدةً، وهو الصحيح. وأَحكامُها مُستوفاةٌ في باب (إنْ).

وزائدةً[2] بعد (ما) النافية، وهل تُبطل زيادتُها إعمالَ ما؟ فيه خلافٌ. وبعد (ما) التوقيتية، نحو قول الشاعر[3]:

ورَجِّ الفَتى لِلخيرِ ما إنْ رأيتَهُ ... على السِّنِّ خيرًا لا يزالُ يَزيدُ

وقبلَ مدَّة الإنكار نحو: أَزيدٌ إنِيْه.

فهذه أربعةُ مواضعَ لـ(إنْ) ذهبَ إليها س وجمهور البصريين. وقد ذكَرْنا مذهبَ مَن ذهبَ إلى أنها تكون بمعنى (إذْ) وبمعنى (إذا).

وزادوا سادسًا، وهي أن تكون بمعنى إمَّا، وحُذف منها (ما)، فبقيت (إنْ)، وجَعلوا من ذلك قولَ النَّمِرِ بنِ تَوْلَبٍ[4]:

سَقَتْهُ الرَّواعدُ مِنْ صَيِّفٍ ... وإنْ مِنْ خَريفٍ فَلَنْ يَعْدَما

[٧: ١٠٥/أ] /قالوا: تقديرُه: إمَّا مِن صَيِّفٍ وإمَّا مِن خَريفٍ، فحذفَ (إمّا) الأولى و(ما) مِن (إمَّا) الثانية.

وقد تؤول هذا البيت على زيادة إنْ، كأنه قال: ومن خريف، وذلك للضرورة.

ويحتمل أن تكون إنْ فيه شرطية، حذف فعل الشرط لدلالة المعنى عليه، كأنه قال: وإنْ سَقَتْهُ مِن صَيِّفٍ فلَن يَعْدَم الرِّيّ، فحذف سَقَتْه لدلالة سقته السابق عليه.

---

(١) تقدم في ٥: ١٣٢ - ١٣٣.

(٢) تقدم ذكرها في ٤: ٢٦١ - ٢٦٣.

(٣) تقدم في ٤: ١٧٥، ٢٦٢، ١٣: ٣٣٠.

(٤) تقدم البيت والخلاف في إنْ هذه في ١٣: ١٤٧ - ١٤٨، ١٥: ٢٣٨.

وأنشدوا أيضًا على حذفِ (ما) مِن (إمَّا) قولَ دُرَيْدِ بْنِ الصِّمَّة[١]:

وقد كَذَبَتْكَ نفسُك فاكْذِبَنْها فإنْ جَزَعًا وإنْ إجمالَ صَبْرِ

قالوا: تقديره: فإمّا جَزَعًا وإمَّا إجمالَ صبر.

ويحتمل هذا البيتُ التأويلَ على أن تكون شرطية[٢].

وهي في مواضعها هذه الستة التي ذكروها حرف. وذكروا أنَّ لها موضعًا سابعًا وثامنًا تكون فيه فعلًا، وهو[٣] أن تكون أمرًا من آن يَئِينُ إذا حان، فتقول: إنْ يا أَمرُ، أي: حِنْ. وأمرًا من وَأى يَئِي إذا وَعَدَ، وتدخل عليه النون الخفيفة للتأكيد، فتقول: إنْ، وتكون أمرًا للمؤنث، وأصله اِوْئَي يا هند، فسقطت همزة الوصل وفاء الكلمة كما سقطت في: عِدْ إذ أصله اوعِدْ، وكانت قد سقطت لام الكلمة كما سقطت في: قِ نفسَك، وفي ارْمِ، فلما جعلته أمرًا للمخاطبة لحقته ياء الإضمار التي للمخاطبة، فلما أدخلت نون التوكيد سقطت ياء الإضمار لالتقاء الساكنين، وبقيت الكسرة تدلُّ عليها، فقلت: إنْ، ولو كان أمرًا للمذكر لعادت تلك الفاء التي سقطت من فعل الأمر وانفتحت، فقلت: إيَنْ يا زيدُ، كما تقول: قِيَنْ نفسَك، وارْمِيَنْ. ولو دخلت المشدَّدة في الأمر لِمُخاطَب المؤنث لقلت: إنَّ، ويصير اللفظ بها كاللفظ بإنَّ المشددة التي هي حرف، وقد أَلغز بها بعضهم، فقال[٤]:

إنَّ هنـــدُ المليحـــةُ الحســـناءَ وَأْيَ مَـــنْ أَضــمرتْ لخـــلٍّ وفـــاءَ

أي: عِدِي وَعْدَ مَنْ أَضمَرَ وفاءً.

---

(١) تقدم في ٧: ٢٠٣، ١٣: ١٤٦.

(٢) إيضاح الشعر ص ١٠٢.

(٣) ك: وهي.

(٤) هو أبو يعقوب يوسف بن أحمد الدَّبّاغ الصّقلّيّ. إنباه الرواة ٤: ٦٤ وبغية الوعاة ٢: ٣٥٦ وشرح أبيات المغني ١: ٥٧ - ٥٩ [١٣]. والبيت بلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٢: ٣٩.

وقد انتهى القول فيما شرحناه من كلام المصنف في أدوات الشرط والجزاء؛ ولنذكر مسائل من ذلك تَعظُم بها الإفادة:

فَمِن ذلك مسألةُ إعرابِ اسم الشرط، فنقول: لا يَتَقَدَّمُ عليه عاملٌ فيه إلا حرفُ الجر أو الاسمُ المضاف إلى اسم الشرط، فحرفُ الجر متعلِّقٌ بفعل الشرط، والمضافُ إليه حكمُه في الإعراب حكمُ اسم الشرط لو لم يُضَف إليه.

فإذا لم يَدخل حرفُ الجرِّ فلا يخلو مِن أن يكون اسمُ الشرط ظرفَ زمان أو مكانٍ أو أُريدَ به المصدر؛ فإن كان فهو في موضعِ نصبٍ على الظرف أو المصدر. وإن كان غيرَ ذلك من الأسماء فلا يخلو الفعل الذي بعده من أن يكون متعديًا أو لازمًا؛ إن كان لازمًا ارتفع اسم الشرط على الابتداء نحو: مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه. واختلَف الناس في خبر اسم الشرط إذا كان مبتدأ:

فذهبَ بعض النحويين إلى أنَّ الخبر هو الشرط والجزاء معًا. واستدلَّ بأنَّ [٧:١٠٥/ب] الكلام لا يَتِمُّ إلا بالجواب، فكان داخلًا في الخبر، وذلك /أنَّ مَنْ مُتَضَمنة معنى إنْ، وإنْ مع الشرط دون الجزاء لا يمكن أن يكون خبرًا، لو قلت زيدٌ إنْ يَقُمْ لم يَجز حتى تأتي بجملة الجزاء، فيكتفي المبتدأ بهما، فكذلك يكون في الأسماء التي ضُمِّنَتْ معنى إنْ.

وذهبَ الأكثرون إلى أنَّ مَن اسمٌ تامٌ، وفِعلُ الشرط فيه ضميره. قال هؤلاء: ولا يلزم في الجواب ضمير، وهذا حكم الخبر، نحو: مَنْ يَقُمْ يَقُمْ زيدٌ، وأمّا الجزاءُ فإنه أجنبيٌّ من المبتدأ، و(مَنْ) يعمل الفعل بعدها فيها النصب نحو: مَنْ تَضربْ أَضربْ، ففِعلُ الشرط هو الخبر كما كان في: زيدٌ ضربتُه؛ لأنه لو تجرَّدَ عن ضميره نَصب زيدًا. وأمّا كونُه مفتقرًا إلى الجواب فشيءٌ أَوجَبَه التعليق؛ ألا ترى أنَّ لولا زيدٌ لأَكرَمتُك لا يَتِمُّ إلا بالجواب، وليس داخلًا في الخبر، ولذلك جُعل الخبر في الاستفهام الفعلَ نحو: مَنْ قام؟ لَمّا لم يَحتج إلى التمام بالخبر.

وهذا الكلام لا بأسَ به إلا ما قالوا بأنه لا يَلزم في الجواب ضميرٌ نحو: مَنْ يَقُمْ يَقُمْ زيدٌ، والحكمُ ليس كذلك لأنه إذا كان اسمُ الشرط غيرَ ظرف ولا مصدر لَزِمَ أن يكون في جملة الجزاء ضميرٌ يعود على اسمِ الشرط؛ نحو: مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه، مَنْ تَضربْ أَضربْه، ولا يجوز أن تَعْرَى جملة الجزاء من الضمير، فيكون المتعلِّق به فعل الجزاء أجنبيًّا أصلًا، لا يجوز: مَنْ تَضربْ أَقتُلْ خالدًا حتى تقول: مِن أجله، أو تَحذفه للعلم به، نَقل ذلك عن العرب الأخفشُ، ولذلك تأوَّلَ النحويون قولَ الشاعر[1]:

فمَنْ يَكُ أَمسى بالمدينةِ رَحْلُهُ ... فإِنِّي وَقَيَّارٌ بها لَغَريبُ

وقولَ الآخَر[2]:

فمَنْ يَكُ سائلًا عَنِّي فإِنِّي ... وجِرْوَةَ لا تَرودُ، ولا تُعارُ

وقولَ الآخر:[3]

فَمَنْ تَكُنِ الحضارةُ أَعجَبَتْهُ ... فَأَيَّ رجالِ باديةٍ تَرانا

فإنَّ جُمل الجزاء في هذه الأبيات ليس فيها ضميرٌ يَربط جملة الجزاء بجملة الشرط؛ ويَقوَى بهذا قولُ مَن يقول إنَّ جملة الشرط والجزاء معًا هو الخبر، ولكن المختار مذهبُ الأكثرين.

وإن كان متعديًا لم يأخذ مفعوله، وكان مسندًا إلى ظاهر نحو: مَنْ يَضربْ زيدٌ أَضربْه، أو إلى ضميرِ متكلم نحو: مَنْ أَضربْ تَضربْه[4]، أو إلى ضميرِ مخاطب نحو: مَنْ تضربْ أضربْه، كان اسمُ الشرط مفعولًا بفعل الشرط. وإن كان مسندًا إلى ضميرِ غائب فإمّا أن يكون عائدًا على اسمِ الشرط أو على غيره، إن كان عائدًا على اسمِ

---

(١) تقدم في ٥: ١٩٥، ٢١٣، ١٣: ٢٠١.

(٢) تقدم في ٣ : ٢٨٤ ، ٥ : ٥٤، ٢١٣، ٨: ١١٤، ١٣: ٢٠١.

(٣) القطامي. الديوان ص ٧٦ والحماسة ١: ٢٠٣ [١١٨] والكامل ١: ٨٦.

(٤) الذي في المخطوطات: أضربه. والتصويب من الارتشاف ٤: ١٨٨٧.

الشرط نحو: مَنْ يَضربْ أُكرمْه، كان اسمُ الشرط مبتدأ لأنَّ فاعل يَضربْ ضميرٌ يعود عليه، ويكون إذ ذاك قد اقتصر على الفاعل، ولم يرد المفعول، كأنه قال: مَنْ يَصدرْ منه ضربٌ أُكرمْه. وإن كان عائدًا /على غيرِ اسم الشرط نحو: هندُ مَنْ تُكرمْ أُكرمْه، [١٠٦:٧/أ]
كان اسمُ الشرط مفعولًا لأنَّ الفاعل بـ(تُكرم) ضميرٌ يعود على هند. وإن كان أحدَ مفعوليه فإمّا أن يكون ذلك في التقدير أو في اللفظ، إن كان في التقدير كان اسمُ الشرط مبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾[١]، التقدير: مَنْ يَشأِ اللهُ إضلالَه يُضْلِلْه، فحذفَ إضلالَه وهو مراد؛ لأنَّ مفعول شاءَ ويَشاءُ الغالبُ في كلام العرب حذفُه، بل مِنَ النحويين مَنْ زعمَ أنه لا يكون إلا محذوفًا، وزعمَ بعضُهم أنه لم يجئ[٢] مُصَرَّحًا بمفعوله في القرآن على كثرةِ ما جاء[٣].

وزعمَ البيانيون أنه إذا كان مفعول شاء مستغربًا ذكره نحو قول الشاعر[٤]:

ولو شئتُ أنْ أَبكي دَمًا لَبَكَيْتُهُ ....

قالوا: فبكاءُ الدم مُستَغرَب، ولذلك ذكرَه.

وما زُعِمَ مِن أنه لم يُذكر في القرآن على كثرة ما جاء ليس بصحيح، بل قد ذُكر في قوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾[٥]، و﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾[٦]، فقد صرّح هنا بالمفعول لأنَّ أنْ مع الفعل بتأويل المصدر، والتقديرُ: لِمَنْ شاءَ منكم الاستقامةَ، ولِمَنْ شاءَ منكم التقدُّمَ أو التأخُّرَ.

---

(١) سورة الأنعام: الآية ٣٩.

(٢) ك: لا يجيء.

(٣) على كثرة ما جاء: سقط من ك.

(٤) عجز البيت: عليكَ ولكنْ ساحةُ الصَّبرِ أَوسَعُ. وقد تقدم في ١١: ١٨٣.

(٥) سورة التكوير: الآية ٢٨.

(٦) سورة المدثر: الآية ٣٧.

وأمَّا ما يَعُدُّه البيانيون مِن أنه إذا كان مُستَغرَبًا ذكرُه فهذا ليس بشيء لأنه إنما لَزِمَ ذِكرُه في البيت مِن جهة عَودِ الضمير الذي في جواب لو؛ وهو قوله (لَبَكَيتُه)، أي: لَبَكَيتُ الدمَ، لا لأجلِ الغرابة التي زَعَموها، ويجوز أن تقول: لو شئتُ لَبَكَيتُ الدمَ، وتحذف المفعول وإن كان مُستَغرَبًا.

وأمّا كثرةُ ما جاء في القرآن من حذفه فإنما ذلك لأنه جاء و(لو) داخلةٌ عليه؛ فأغنى جوابها عن ذكره، ودلَّ على حذفه نحو قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[1]، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾[2]، إلى أمثال هذا - وهو كثير - أي: لو شاءَ إذهابَ سمعهم، ولو شاءَ ربُّكَ إيمانَ مَن في الأرض.

فإن قلت: هلّا زعمتَ أنَّ (مَنْ) في قوله تعالى ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ مفعولٌ على تقدير حذف مضاف، أي: إضلالَ مَن يشأِ اللهُ يُضْلِلْه، فلا يحتاج إلى تقدير (إضلاله) وجعلِ مَنْ مبتدأ؟

قلتُ: لا يجوز ذلك لأنَّ جملة الجزاء إذْ ذاك تكون عاريةً مِن ضميرٍ يعود على اسم الشرط أو على المضاف لاسم الشرط؛ ولو قلت إضلالَ مَن يَشأِ اللهُ يُضْلِلْه لم يَجز لأنه ليس في قوله يُضْلِلْه عائد على الإضلال.

فإن قلت: أيجوز أن تكون (مَنْ) مفعولًا لـ(يَشَأْ) على تقدير أنَّ المعنى: مَنْ يَشأِ اللهُ بالإضلالِ يُضْلِلْه، فتُعَدِّي شاءَ بالباء لأنه في معنى أَراد، وأَراد يُعَدَّى بالباء، قال الشاعر[3]:

أَرادَتْ عِرارًا بالهَوانِ ، ومَنْ يُرِدْ عِرارًا - لَعَمْري - بالهَوانِ فقد ظَلَمْ

فالجواب أنَّ (شاءَ) لم يُحفظ تعديتُها بالباء، ولا يَلزَم مِن كون الشيء بمعنى الشيء أن يُعَدَّى بما يُعَدَّى به، فلا يقال شاءَه اللهُ بكذا كما يقال أَرادَه بكذا.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٠.

(٢) سورة يونس: الآية ٩٩.

(٣) عمرو بن شأس. الحماسة ١: ١٦٣ [٨٥] والشعر والشعراء ١: ٤٢٥ والكامل ١: ٣٥٥.

[٧:١٠٦/ب] وإن كان الفعل قد أَخذ /مفعولَه في اللفظ فإمّا أن يكون الفاعل سببيًّا لاسم الشرط والمفعولُ أجنبيٌّ أو ضميرٌ أو سببيٌّ: إن كان أجنبيًّا نحو: مَنْ يَضربْ أخوه زيدًا أَضربْه، فلا يجوز في اسم الشرط إلا الرفع على الابتداء. وإن كان ضميرًا نحو: مَنْ يَضربْه أخوه أَضربْه، أو سببيًّا نحو: مَنْ يَضربْ أخوه غلامَه أَضربْه، كانت المسألة من الاشتغال، فيجوز في اسم الشرط أن يكون في موضع رفع على الابتداء، وأن يكون في موضع نصب بفعلٍ مضمر يفسِّره الظاهر بعده.

وإمّا أن يكون الفاعلُ أجنبيًّا والمفعولُ ضميرُ اسمِ الشرط أو سببيٌّ منه، نحو: مَنْ يَضربْه زيدٌ أَضربْه، ومَنْ يَضربْ أخاه زيدٌ أَضربْه، فالمسألة من الاشتغال، ولا يجوز أن يكون الفاعل أجنبيًّا والمفعولُ أجنبيٌّ لِعُرُوِّ جملة الشرط مِن رابطٍ باسمِ الشرط.

وإمّا أن يكون ضميرًا يعود على اسم الشرط، فإمّا أن يكون ذلك الضمير متصلًا أو منفصلًا:

إن كان متصلًا فلا يجوز أن يكون المفعول إلا ضميرًا مخاطبًا نحو: مَنْ يَضربْك أَضربْه، أو غائبًا عائدًا على غير اسم الشرط نحو: هندُ مَنْ يَضربْها أَضربْه، أو متكلمًا نحو: مَنْ يَضربْني أَضربْه، أو أجنبيًّا نحو: مَنْ يَضربْ زيدًا أَضربْه. ولا يجوز في اسم الشرط في شيء من هذا إلا الرفع بالابتداء. ولا يجوز أن يكون المفعول ضميرًا يعود أيضًا على اسم الشرط، لو قلت: مَنْ تَضربْه أَضربْه، لم يجز.

وإن كان منفصلًا فإمّا أن يكون لاسمِ الشرط في فعلِ الشرط ضميرٌ أو سببيٌّ منصوبٌ أو مجرور أو لا: إن لم يكن فاسمُ الشرط في موضع رفع بالابتداء، مثالُه: مَنْ لم يَضربْ زيدًا إلا هو أَضربْه. وإنْ كان كانت المسألة من الاشتغال، مثالُه: مَنْ لم يَضربْه إلا هو أَضربْه، مَنْ لم يَضربْ أخاه إلا هو [أَضربْه](١)، مَن لم يَمُرَّ به إلا هو أَمْرُرْ به.

---

(١) أضربه: تتمة من الارتشاف ٤: ١٨٨٨.

مسألة: إذا دَخل على اسم الشرط حرفُ جرّ وأتى الجواب أيضًا يتعلّق به حرفُ جرّ: فإنِ اختلَف العاملُ أو الحرف فلا يجوز حذفُ ذلك الضمير وعامله نحو: بِمَنْ تَمرزْ أَنزلْ عليه، أو بِمَنْ تَمْرُرْ أَنزلْ به على زيد، أي: بسببه. وإنِ اتَّحَدا نحو: بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ به، فلا يجوز حذفُ (به) إلا قليلًا، وذلك بخلافه في الموصول، فإنه كثير فصيح نحو: مررتُ بالذي مررتَ. وسببُ ذلك أنَّ اسم الشرط عاملٌ في الفعل، وقد أَخذ ما يتعلَّق به، والجوابُ جملة أخرى، بخلاف الموصول فإنه لا عملَ له[1] في الصلة، وهو وما قبلَه جملة واحدة، فطالَ بذلك، فناسَب التخفيف بالحذف من الثاني لدلالة الأول عليه.

مسألة: دخولُ حرف النفي على فعل الشرط يَنفيه، فيتعلَّق الحكم عليه منفيًّا نحو: مَنْ لا يُكرِمْني أُكرمْه، فعلّق وجود الإكرام على انتفاء الإكرام. قالوا: إلا في المشيئة والإرادة والرؤية والظنّ، فإنَّ النفي يتسلَّط على متعلَّق ذلك، مثالُه: مَنْ لا يُرِدْ أنْ أُكرمَه أُهِنْه، قالوا: معناه: مَنْ يُرِدْ أنْ لا أُكرمَه أُهِنْه. وتقول: ما شاءَ اللهُ كان وما لا /يَشأْ لا يَكنْ، وكثيرٌ مِن أهل الكلام لا يجيزون ذلك. والصحيحُ جوازه لأنَّ المعنى: [٧:١٠٧/أ] وما يَشأْ أن لا يكونَ لا يَكنْ، فدخلتْ (لا) على (يَشأْ)، وهي في المعنى داخلةٌ على معموله المحذوف، ولو رَدَدْنا ذلك لَرَدْدنا: إنْ شاءَ اللهُ شيئًا كان وإلّا فلا، وهو كلام جميع العرب؛ ألا ترى أنَّ التقدير: وإلّا يشأْ أن لا يكون[2] فلا يكون. والدليل على ذلك قولُ الشاعر[3]:

إذا أَعَجَبْتْكَ الدهرَ حالٌ مِن امرئٍ فدَعْهُ ، وواكِلْ أَمْرَهُ واللَّياليا

---

(١) له: سقط من ك.

(٢) ك: وإلا يشأ إلا أن يكون.

(٣) تقدم البيت الأول في ٨: ١٣١. والبيتان بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ٥٧ وتفسير الطبري ١٣: ٤١٠ والأضداد لابن الأنباري ص ٢٦٨.

يَجْثَنَ على ما كان مِن صالحٍ بهِ وإن كان فيما لا يَرى الناسُ آلِيا

معناه: وإن كان فيما يَرى الناسُ لا يألو، وقولُ الآخر[1]:

ولا أَراهـــا تَـــزالُ ظالِمـــةً تُحْـــدِثُ لي قَرْحـــةً وتَنْكَؤُهـــا

المعنى: وأَراها لا تزالُ ظالمةً.

مسألة: جوابُ الشرط كخبر المبتدأ، فلا يكون إلا بما يفيد، فلا يجوز نحو[2]: إنْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ[3]، كما لا تقول: زيدٌ زيدٌ، فإنْ دخلَه معنًى يُجَوِّز ذلك ويُخرجه إلى الإفادة جاز، نحو: إنْ لم تُطِعْني[4] فقد عَصَيتَني، أراد به التنبيه على العقاب، فكأنه قال: إنْ لم تُطِعْني وجبَ عليك[5] ما وجبَ على العاصي، كما دخلَ هذا المعنى المجوِّز على خبر المبتدأ فجاز، نحو[6]:

أنا أبو النجمِ وشِعْري شِعْري

كأنه قال: وشِعري الذي سار واشتهر.

قال صاحب (كتاب الإعراب): ((وكذلك يجري في التلطف في الإخبار بالوعيد لِمَنْ كان عند الآمر بمنزلة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾[7]، نَبَّهَ بأنه ما بَلَّغَ على الوعيد اللاحق، فكأنه قال: فلستَ تَعدم الجزاء

(١) تقدم البيت في ٤: ١٢١.

(٢) نحو: سقط من ك.

(٣) د: إن يقم زيد إلى عمرو.

(٤) ك: إن تطعني. د: إن لم تعطني. وكذا في الموضع الذي بعده.

(٥) ك، ل: عليه.

(٦) تقدم في ٤: ١٠.

(٧) سورة المائدة: الآية ٦٧. ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ ك: ﴿... ما بلغتَ ...﴾.

على ذلك. ويحتمل أن يريد تعالى: وإن لم تفعل لخوفِ أحد فلا تَسقط عنك المطالبة، بل أنت غيرُ مُبلّغ، ويُراد قطعُ العذر عنه، ولذلك قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾. وقيل: هو على تقدير: إنْ تُبَلِّغْ بعضًا فكأنك غير مُبَلِّغ. ومنه قولُك: إنْ قلتَ زيدٌ قائمٌ فهو قائمٌ، تريد: فهو حَقٌّ، أي: في نفس الأمر كذلك، كقوله[1]:

إنْ قلتُ لا زلتَ مرفوعًا فأنتَ كذا   أو قلتُ زانَكَ ربي فهو قد فَعَلا

وترتّب هذا على الشرط يقدَّر فاعلمْ أو فتَبَيَّنْ أو نحوه. وكذلك ﴿إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ﴾[2])) انتهى كلامه.

مسألة: إذا عطفتَ على فعل الشرط فإما أن يكون بالواو أو بغيرها:

فإن كان بالواو[3] فإما أن تكرِّر أداة الشرط أو لا تكرّرها، إن لم تكرِّرها نحو: إنْ آتِك وأَدخلْ دارك فعبدي حُرٌّ، فيُعتَق عبدُه إن فعلَ الفعلين جميعًا، ولا تُبالِ بأيِّهما بدأ. وإن تكررت الأداة، نحو: إنْ آتِك وإنْ أدخلْ دارَك فعَبدي حُرّ، عُتق العبد بالفعلين كليهما وبواحد منهما؛ لأنَّ تكرير الأداة دليلٌ على الاستقلال[4] وأنه علّق عِتق العبد على وجودِ كلٍّ واحد منهما، /فمتى وُجد واحد وحده أو مضمومًا إلى غيره [٧:١٠٧/ب] فقد وُجد ما عُلِّقَ عليه فيُعتَق.

وإن كان العطف بالفاء أو بثُمَّ نحو: إنْ آتِك فأَدخلْ دارَك أو ثُمَّ أَدخلْ دارَك فعبدي حُرٌّ، عُتق العبد[5] إذا فَعل الفعلين وبَدأ بالأول، وسواء كَرَّرَ أداة الشرط أم لم يُكَرِّرها.

---

(١) هذا ثاني بيتين لأعرابي يخاطب القمر في التفسير الكبير للرازي ٢: ١٠٠ [العلمية].

(٢) الآية ٧٧ من سورة يوسف.

(٣) فإن كان بالواو: سقط من ك.

(٤) ك: على الاستقبال.

(٥) عتق العبد ... أو أزرك فعبدي حر: سقط من ك.

وإن كان العطف بـ(أو)، نحو: إنْ أَدخلْ دارَك أو أَزُرْك فعبدي حُرٌّ، فإنْ فَعل الفعلين أو أحدَهما عُتق العبد؛ لأنه علّق العتق على وجود أحدهما، فمتى وُجد أحدهما وحده أو مضمومًا إلى الآخر صَدَقَ عليه أنه وُجد أحدهما فيُعتَق، وسواء كان أَكَرَّرتَ مع (أو) أداةَ الشرط أم لم تُكَرِّرْها.

مسألة: الشرطُ الذي لا يقتضي التكرار لو انفَرد إن رُبط بالفاء بما يقتضي التكرار ففِعله إن أَمكن تَكرارُه فإمَّا أن يكون مناسبًا للفعل المكرَّر أو لا:

إن كان مناسبًا نحو قولك: كُلَّما أَجنَبتُ منكِ إجنابةً فإنِ اغتَسَلتُ في الحَمّام فأنتِ طالقٌ، فإنْ أَجْنَبَ ثَلاثًا واغتَسل لكلِّ إجنابةٍ طَلُقَتْ ثلاثًا، فإنْ أَجْنَبَ منها ثَلاثًا واغتَسل واحدةً فزَعم أبو يوسف[(١)] أنها تطلُق عليه ثَلاثًا. وزعمَ الفراء[(١)] أنَّ قول أبي يوسف غلط.

وإن كان غير مناسب، نحو: كُلَّما دَعوتَني فإن سَقط هذا الحائط فعبدٌ مِن عَبيدي حُرٌّ، فإنْ دَعاه ثلاثَ دَعوات وسَقط الحائط فعَلَيه عِتقُ ثلاثة أَعبُد. ولا يلزم في غير المناسب التَّكرار، هذا مذهب الفراء. وأصولُ البصريين تَقتضي التَّكرار [في][(٢)] المربوط بالفاء على ما يقتضي التكرار إذا كان الفعل قابلًا سواء كان مناسبًا أم غير مناسب؛ ولا يجوز أن يكون فعل الشرط إلا مما[(٣)] يمكن فيه التكرار[(٤)].

و(كُلَّما) في هذه المسائل ونحوها منصوبةٌ على الظرف، والعاملُ فيها محذوفٌ يَدُلُّ عليه جواب الشرط المعطوف بالفاء بعدها، والتقدير: أنتِ طالقٌ كُلَّما أَجنَبتُ

---

(١) شرح المقدمة الجزولية للأبذي ١: ٣٨١]رسالة[.

(٢) في: من الارتشاف ٤: ١٨٨٩ وتمهيد القواعد ٩: ٤٤٢٧.

(٣) ك: بما.

(٤) بعده في تمهيد القواعد ٩: ٤٤٢٧ عن كتابنا: ((يعني إذا كان بعد ما يقتضي التكرار نحو كُلَّما وما أشبهها)).

منكِ إجنابةً فإنِ اغتَسلتُ في الحمّام فأنتِ طالقٌ. وكذلك: عبدٌ مِن عَبيدي حُرٌّ كُلَّما دَعوتَني فإنْ سَقط هذا الحائطُ فعبدٌ مِن عَبيدي حُرٌّ. وتبيين ذلك أنَّ (ما) المضافَ إليها (كُلٌّ) (ما) المصدريةُ الظرفية، وفيها معنى العموم، فإذا قلتَ: لا أَصحَبكَ ما طَلَعتِ الشمسُ، فمعناه: لا أَصحَبُكَ مُدّةَ طُلوعِ الشمسِ، فحُذف (مُدّة)، وأُقيم المصدر مُقامَه، ثم جُعلت (ما) والفعل قامت مَقامَ المصدر، ولا تريد بذلك مطلق المصدر فيصدق بالمرة الواحدة، بل العرب لم تَستعمل (ما) التَّوقيتيّة إلا بمعنى العموم، ثم دَخلت عليها (كُلٌّ)، فأَكَّدَت معنى العموم الذي فيها، فانتَصَبت على الظرف، قال تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا﴾[1]، ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓاْ﴾[2]، ﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُواْ مِنْهُ﴾[3]، ولذلك كثُر مجيء الماضي بعدها لأنَّ (ما) التوقيتيةَ كذلك.

و(ما) التوقيتيةُ شرطٌ مِن حيثُ المعنى وإن لم يكن لها عمل إلا على ما ذهب إليه المصنف؛ فقد ذكرَ هو الجزم بها عن بعض العرب[4]، وقال تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ﴾[5]، لَمَّا جَرَتْ /مَجرى الشرط في المعنى جرَتْ مَجراه في الجواب، [٧:١٠٨/أ]
فدَخلت الفاءُ لَمّا كان الجواب فِعلَ أمرٍ كما تَدخل في نحو: إنْ جاءَ زيدٌ فاضربْه، ولم تَدخل في قوله تعالى ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ﴾[6] كما لم تَدخل في: إنْ قامَ زيدٌ

---

(١) سورة النساء: الآية ٥٦.

(٢) سورة نوح: الآية ٧.

(٣) الآية ٣٨ من سورة هود.

(٤) قال ناظر الجيش: ((وأمّا أنَّ المصنف ذهب إلى أنَّ لها عملًا فلا أستحضر الآن أين ذكر المصنف ذلك)). تمهيد القواعد ٩: ٤٤٣١.

(٥) الآية ٧ من سورة التوبة.

(٦) الآية ٥٦ من سورة النساء.

قامَ عمرٌو، فحُكمُ (كُلَّما) حُكمُ أداة الشرط في اقتضاء جملتين تَتَرَتَّبُ إحداهما على الأخرى.

وإنما تَعَرَّضْت لإعراب (كُلَّما) في هذه المسائل - وإن كان مِن واضحِ الإعراب - لأنَّ بعض أصحابنا - وهو الأستاذ أبو الحسن بن عُصفور - زعمَ أنَّ (كُلَّما) في هذه المسائل مرفوعة على الابتداء، وقال: ((لا يجوز فيها في هذه المسائل المذكورة غيرُ ذلك)). قال: ((وجملةُ الشرط والجواب في موضعِ خبرها)). قال: ((ولا بُدَّ مِن عائد يعود عليها ملفوظٍ به أو مقدَّر، ودَخلت الفاءُ على جملة الشرط والجواب - وهي في موضع خبر المبتدأ - لأنَّ (كُلَّما) اسمٌ عامٌّ، وبعدَها فعل، و(كُلٌّ) اسمٌ عامٌّ مضافٌ إلى موصوفٍ بفعلٍ قابل لأداة الشرط أو ظرف أو مجرور، والخبرُ مُستَحَقٌّ بذلك الظرف أو المجرور أو الفعل، ودخلت الفاءُ عليه لِعِلَّةٍ ذُكرت في (باب الابتداء))).

قال: ((فعلى هذا إذا قلت: كُلَّما أَجْنَبتُ منكِ إجنابةً فإنِ اغتَسلتُ في الحمّام فعَبدي حُرٌّ، فالمعنى: كُلُّ وقتٍ أَجنَبتُ فيه منكِ إجنابةً فإنِ اغتَسلتُ في الحمام بعده فعبدي حُرٌّ، ولا بُدَّ مِن ذلك لترتبط الصفة بالموصوف والخبرُ بالمخبَر عنه، وتكون جملة الشرط والجواب مُستَحَقَّةً بكل إجنابة أَجنَبها. وكذلك أيضًا يَلزَم وإن لم يكن فعل الشرط مناسبًا لفعلِ (كُلَّما)، نحو قولك: كُلَّما أَجنَبتُ منكِ إجنابةً فإنْ جاء زيدٌ فعبدي حُرٌّ، كأنه قال: كُلُّ وقتٍ أَجنَبتُ فيه منكِ إجنابةً فإن جاء زيدٌ فيه فعبدي حُرٌّ، وتكون جملة الشرط والجواب أيضًا مُستَحَقَّةً بكل إجنابةٍ أَجنَبها)).

وهذا الذي ذهب إليه ابن عصفور تَبِعَه عليه شيخُنا أبو الحسن الأُبَّذيّ[1] رحمه الله، وهذا الذي ذَهبا إليه مدفوعٌ بالسماع والقياس:

أمَّا السماع فالمحفوظ من لسان العرب نصب (كُلَّما) هذه، والقرآن مملوءٌ من ذلك وأشعار العرب، وقد ذكرنا شيئًا من ذلك، وقال تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ

(١) شرح المقدمة الجزولية له ١: ٣٨٢ - ٣٨٣ [رسالة].

أُخۡتَهَا﴾[1]، ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا مِنۡ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾[2]، ﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ﴾[3]، ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُ﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

وقَولي كُلَّما جَشَأَتْ وجاشتْ ... مَكانَكِ تُحْمَدي أو تَستَريحي

ولم يُسمع من العرب الرفعُ في شيء من هذا كله بل النصب، والنصبُ على ما ذكرناه من الظرف لأنَّ (كُلًّا) مضاف إلى (ما) الظرفية، والعاملُ في هذا الظرف هو الفعل الواقع جوابًا، فـ﴿بَدَّلۡنَٰهُمۡ﴾ عاملٌ في ﴿كُلَّمَا﴾ مِن قوله تعالى ﴿كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم﴾[6]، وكذلك البواقي. والفعلُ بعد (كُلَّما) في موضع صلةِ (ما) الظرفية لا في موضع الصفة كما زعمَ ابن عصفور.

وأمّا القياس /فإنه لو كانت (ما) نكرة موصوفة لَلَزِمَ مِن ذلك شيئان: [١٠٨:٧/ب]

أحدهما: أنَّ النكرة الموصوفة إنما تَتَقَدَّرُ بـ(شيء) لأنها مبهمة، فلا دلالة فيها على أنَّ ذلك الشيء هو وقت؛ لأنَّ العامَّ لا دلالة له على تعيين بعض أفراده، فتقديرُه أنَّ (ما) بمعنى (وقت) ليس بشيء لأنَّ (ما) إذا كانت نكرةً لا دلالةَ لها على تعيين أنَّ ذلك الشيء هو وقت.

والثاني: أنه لو كان الفعل واقعًا صفةً لا صلةً لَلَزِمَ أن يعود منه ضمير على الموصوف؛ ولا يُحذَف إلا قليلًا، ولم يوجد في جميع استعمالات (كُلَّما) ضميرٌ يعود

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٣٨.

(٢) سورة الحج: الآية ٢٢.

(٣) سورة الملك: الآية ٨.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٥.

(٥) تقدم البيت في ١٥: ٣٢٠، ٣٤٢.

(٦) الآية ٥٦ من سورة النساء.

على الموصوف، فدلَّ على أنَّ الفعل ليس بصفة، وإنما هو صلة لِ(ما) و(ما) حرف، فلا يعود عليها ضمير.

وإنما غَلَّطَ الأستاذَ أبا الحسن في ذلك أنه رأى أنَّ ما بعد (كُلَّما) هو شرط دخلتْ عليه الفاء، فإذا نصب (كُلَّما) فما بعد الشرط لا يَعمل فيما قبله، فعَدَلَ إلى وجوب الرفع في (كُلَّما) فرارًا من عامل النصب فيها، وقد ذكرنا أنه محذوف لدلالة جواب الشرط عليه. وأيضًا فقد تقرَّر عند الجمهور أنَّ الخبر عن الموصول أو الموصوف بشروطه شرطُ دخول الفاء عليه أن يكون مُستَحَقًّا بالصلة أو الصفة؛ وهذه الجملة الواقعة خبرًا لـ(كُلَّما) إذا رفعت (كُلَّما) هي شرطية، فليست مُستَحَقَّةً بالصلة ولا الصفة، بل المستحقُّ إنما هو قولُه: فأنتِ طالقٌ، أو فعبدٌ مِن عَبيدي حُرٌّ، وهذا جوابٌ للشرط لا خبرٌ عن المبتدأ، إلا أن يقال: ما كان مُستَحَقًّا بشيء ومُتَرَتِّبًا عليه جُعل كأنه مُستَحَقٌّ بما قبله، وهذا كله ضعيف.

وفي (البسيط): «كُلَّما تأتيني[1] أُكرِمُك، على رأي س[2] (ما) مصدرية بمنزلة: ما تَدومُ لي أَدومُ لك، ومقصودٌ بها الحِين، أي: أَزْمانَ إتيانِك أُكرِمُك، ثم أدخلت كُلًّا على المصدر بتأويل الزمان، فاكتسبَ منها الزمان، فانتصبَ على ذلك، فحينئذ لا تكون شرطية، ومعناها: أزمانَ دوامِك كُلَّها أَدومُ لك.

وقد قيل: إنها شرطية بمنزلة لَمّا مع الماضي. وقيل: هي (كُلّ) المتضمِّنة للشرط، وأصلُها كُلّ مضافة إلى اسم موصوف بمعنى الأزمان، كأنه قال: كُلَّ زمنٍ تأتيني فيه أُكرِمُك.

والأولُ باطلٌ لوجود معنى الكُلِّيَّة فيها، فلا تكون بمنزلة لَمّا. ويَبطُل الثاني لأنه لَزِمَ طريقة الفعلية، ولو كان بمنزلة: كُلُّ رجل يأتيني، لَجَازَ كون الجواب فيها بالجملة

---

(١) ك: تأتني.

(٢) الكتاب ٣: ١٠٢.

الاسمية والفاء، ولا يكون ذلك لبقاء (كُلَّما) بلا عامل. وأيضًا لجَازَ رفعُها على الابتداء كما في: كُلُّ رجلٍ يأتيني له درهمٌ، ولا تدخل (كُلٌّ) هذه على (ما) الشرطية في قولك: ما تَفعلْ أَفعلْ؛ لأنها تَدُلُّ أيضًا على العموم، فلا تدخل عليه نفسه لأنَّ العموم لا يُعَمَّم[1]» انتهى.

مسألة: إذا كان قبلَ فعلِ الشرط فِعلٌ وبعدَه فعلٌ ليس جوابًا فإنْ حَملتَ على الأول فالرفعُ، مثالُه: تُؤجَرُ إنْ أَمَرتَ بمعروفٍ وتُثابُ، أو على الثاني فالرفعُ والجزم، مثالُه: تُؤجَرُ إنْ أَمَرتَ بالمعروف وتَنهى عن المنكر، فالجزمُ في (وتَنهى) عطفًا على محلِّ أَمَرتَ، والرفعُ على الاستئناف.

وأجاز الكوفيون النصبَ لأنَّ /من مذهبهم جواز: إنْ يَقُمْ زيدٌ ويقومَ عمرٌو [٧:١٠٩/أ] أَخرجْ، قالوا: قياسًا على الفعل المنفيِّ في نحو: ما تأتينا وتُحَدِّثَنا. وهذا خطأٌ لأنّا لم نَنصب هذا إلا لَمّا تَعَذَّرَ العطف؛ لأنَّ النفي المراد هو نفي الجمع، فعُدل إلى لفظٍ آخَر، وأمّا في مسألة الشرط فالنصب والجزم معناهما واحد، فلا سبيل إلى النصب.

مسألة: إذا أَتيتَ بأفعالٍ بعدَ فِعل الشرط مِن معناه فإن عَطَفتَها بالواو نحو: إنْ تُحسنْ وتُكرمْ أباك وتَصِلْ رَحِمَك وتأمُرْ بمعروفٍ وتَنْهَ عن مُنكَرٍ فاللهُ يُثيبُك، فالجواب مُسْتَحَقٌّ بالمجموع. وإن لم تَعطفْها فإبدالُ بَداءٍ ليس فيه إبطال، فالظاهرُ أنَّ الجواب مُستَحَقٌّ بجميعها إن وقعتْ، وبواحدٍ منها إن وَقع. وإن كانت ليستْ مِن معنى فِعل الشرط لَزِمَ أن ترتفع، فترفع الأول على الحال، وتعطف البواقي عليه.

* * *

(١) ك: لا يهم.

(لَوْ) حرفُ شرطٍ يَقتضي امتناعَ ما يَليه واستِلزامَه لِتاليه. واستعمالُها في الْمُضِيِّ غالبًا، فَلِذا لم يُجزَم بها إلا اضطرارًا، وزُعم اطِّرادُ ذلك على لغة. وإنْ وَلِيَها اسمٌ فهو معمولُ فعلٍ مُضمَرٍ مُفسَّرٍ بِظاهرٍ بعدَ الاسم، ورُبّما وَلِيَها اسمانِ مرفوعان. وإنْ وَلِيَها (أنَّ) لم يَلزم كونُ خبرِها فِعلًا، خِلافًا لِزاعِمِ ذلك.

ش: المصنف يطلق على (لو) أنها حرف شرط، وقد تقدَّم[1] من قولنا أنَّ أصحابنا لا يطلقون عليها أنها أداة شرط إلا إذا كانت بمعنى إنْ؛ لأنَّ الشرط عندهم مختصٌّ بالاستقبال.

وقولُه **يَقتضي امتناعَ ما يَليه** فإذا قلت: لو أَكلتُ لَشَبِعتُ، اقتضتْ لو امتناعَ الأكل، واستَلزمَتِ امتناعَ ما يَليه، وهو الشِّبَع، فدلَّتْ على امتناع ما دَخلتْ عليه[2]، واستَلزَم ذلك الامتناعُ امتناعَ الثاني.

وقد اختلفَ النحويون في التعبير عن مدلول لَوْ هذه، وعبَّر المصنف بهذه العبارة. وعبَّر س[3] بأنه ((لِما كان سيقعُ لِوُقوعِ غيرِه)). وعبَّر آخرون بأنها تدلُّ على امتناع الثاني لامتناع الأول، وهي التي جَرَتْ على ألسنة شيوخنا حالة التعليم.

وعبَّر عنها المصنف في بعض نسخ هذا الكتاب، فقال: ((تقتضي نفيَ ما يَلزم لثبوته ثُبوتُ غيره)). وأَفصحَ عن مقصوده في (شرح الشافية)[4]، فقال: ((العبارةُ الجيِّدة

---

(١) تقدم في ١: ١٠٥، ١١: ٣٧٢.

(٢) ما دخلت عليه: سقط من ك.

(٣) الكتاب ٤: ٢٢٤.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣: ١٦٣١.

في لَوْ أن يقال: حرفٌ يدلُّ على انتفاءِ تالٍ يَلزم لِثبوته ثبوتُ تاليه، فقيامُ زيد مِن قولك (لو قامَ زيدٌ لَقامَ عمرٌو) محكومٌ بانتفائه فيما مَضى وكونه مُستلزمًا ثبوته لثبوت قيامٍ [مِن][1] عمرو؛ وهل لِعمرٍو قيامٌ آخَرُ غيرُ اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا تعرُّض لذلك، بل الأكثرُ كونُ الأول والثاني غير واقعين)). ((يقال: لو تَرَكَ العبدُ سؤالَ ربِّه لَأَعطاه، فتَرَكُ السؤال محكومٌ بعدم حصوله، والعطاءُ محكومٌ بحصوله على كلِّ حال، والمعنى أنَّ عطاءه حاصلٌ مع تَرْكِ السؤال، فكيف في السؤال؟ ومنه قول عمر - رضي الله عنه - في صُهَيب[2]: (لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه)))[3].

وعبَّر بعضهم عن لَوْ بأنها إن كان بعدها مُوجَبان فهي حرفُ امتناعٍ لامتناع، أو مَنفيّان فحرفُ وجود لوجود، أو الأول منفيًّا والثاني /مُوجَبًا فحرفُ امتناع لوجود، [٧: ١٠٩/ب] أو عكسُه فحرفُ وجود لامتناع. والسبب في ذلك عند هذا القائل أنَّ المنفيَّ بعد لَوْ مُوجَب، والموجَب مَنفيٌّ. وقولُ مَن قال إنَّ لو حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ وهذا القول يرجعان إلى معنًى واحد؛ ألا ترى أنها إذا كانت حرفَ امتناع لامتناع لَزِمَ مِن ذلك إذا كان ما بعدها مُوجَبًا أن يَمتنع وجود الثاني لامتناع وجود الأول، أو مَنفيًّا لَزِمَ امتناعُ نفيِ الثاني لامتناع نفيِ الأول، فيكون الفعلان إذ ذاك مُوجَبَين، أو الأولُ منفيًّا والثاني مُوجبًا لَزِمَ امتناعُ وجود الثاني لامتناع نفي الأول، فيكون الأول إذ ذاك مُوجَبًا والثاني مَنفيًّا، أو الأولُ مُوجَبًا والثاني مَنفيًّا لَزِمَ امتناع نفيِ الثاني لامتناع وجود الأول، فيكون الأول إذ ذاك مَنفيًّا والثاني مُوجَبًا.

قال بعض أصحابنا: ((وكِلا المذهبين فاسدٌ بدليل قول عمر (لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه)؛ ألا ترى أنه لو كان المنفيُّ بعدها مُوجَبًا لَلَزِمَ مِن ذلك أن يكون صُهَيب قد

---

(١) من: من شرح الكافية الشافية.

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد ٣: ٣٩٤.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣: ١٦٣٠ - ١٦٣١. وهذا القول قبل القول السابق بلا فاصل.

خاف الله وعَصاه)). قال: ((والصحيحُ ما ذهب إليه س مِن أنها في كلِّ موضعٍ لِما كان سيقع لِوقوعِ غيره؛ ألا ترى أنَّ المعنى في الحديث: لو وقعَ مِن صُهيب عدمُ الخوف لوقعَ منه عدمُ العصيان)).

وقد شرحَ ابنُ المصنف كلام أبيه في لَوْ شرحًا حسنًا، ونحن نَسرد ما قاله، فنقول: قال بدر الدين(١): ((هي لتعليق ما امتنع لامتناع شرطه، فتقتضي جملتين ماضيتين، الأولى منهما مستلزمة للثانية لأنها شرط، والثانية جوابه.

وتقتضي أيضًا امتناع الشرط لأنه لو ثبت لَثَبَتَ جوابه، وكان الإخبار بذلك إعلامًا بإيجاب [الإيجاب](٢) لا بتعليقِ ما امتنع لامتناع شرطه، فيُخرج (لو) عن معناها.

ولا تقتضي امتناع الجواب في نفس الأمر، ولا ثبوته لأنه لازم والشرط ملزوم، ولا يَلزم من انتفاء الملزوم انتفاءُ اللازم، بل إن كان مساويًا للشرط امتنعَ لامتناعه، كما في نحو: لو كانت الشمس طالعةً كان النهار موجودًا. وإن كان أعمَّ من الشرط لم يَلزم أن يكون ممتنعًا في نفس الأمر لامتناع شرطه لجواز كونه لازمًا لأمرٍ ثابت؛ فيكون هو أيضًا ثابتًا لثبوت ملزومه كما في قولك: لو تَرك العبدُ سؤالَ ربه لأعطاه، فإنَّ تَرْكه السؤالَ محكوم بكونه مستلزمًا للعطاء وبكونه ممتنعًا، والعطاء محكوم بثبوته على كل حال، والمعنى أنَّ عطاءه حاصل مع ترك السؤال، فكيف مع السؤال، كما في قول عمر رضي الله عنه: (نِعْمَ العبدُ صهيبٌ لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه)، فإنَّ عدم الخوف محكوم بكونه مستلزمًا لعدم المعصية وبكونه ممتنعًا، وعدم المعصية محكوم بثبوته لأنه إذا كان ثابتًا على تقدير ثبوت عدم الخوف فالحكمُ بثبوته على تقدير ثبوت الخوف أَولى. وكما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ

---

(١) شرح التسهيل ٤: ٩٤ - ٩٥.

(٢) لإيجاب: من شرح التسهيل.

﴿سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾[1]؛ لأن عدم النفاد ثابت على تقدير كون /ما في [٧: ١١٠/أ] الأرض من الشجر أقلامًا مِدادُها البحر وسبعة أمثاله، وعلى تقدير عدم ذلك.

وقد ظهر من هذا أنَّ (لَوْ) حرف شرط في الماضي، وأنها تقتضي نفي تاليها واستلزام ثبوته ثبوتَ تاليه لأنهما شرط وجواب؛ ولا تقتضي نفي الجواب في نفس الأمر ولا ثبوته.

وقال أكثر النحويين: لَوْ تدلُّ على امتناع الشيء لامتناع غيره، أي: تدلُّ على امتناع الثاني لامتناع الأول)).

قال[2]: ((وكان المصنف - يعني أباه - يرى أنه تفسير لـ(لو) بأخصَّ من معناها؛ لأنه يقتضي كون جوابها ممتنعًا غير ثابت على وجه، وذلك فيها غير لازم بدليل مجيء جوابها ثابتًا في نحو ما تقدَّم من الأمثلة، ولا شك أنَّ ما قاله في تفسير (لو) أحسن وأَدَلُّ على معنى (لو) مما قاله النحويون، غير أنَّ ما قالوه عندي تفسير صحيح وافٍ بشرحِ معنى (لو)، وهو الذي قصد س مِن قوله (لَوْ لِما كان سيقعُ لِوقوع غيرِه) بمعنى أنها تقتضي فعلًا ماضيًا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقع غير واقع، فكأنه قال: لو تقتضي فعلًا امتنع لامتناع ما كان ثبت لثبوته، وهو نحو ما قال غيره.

ولنرجع إلى بيان صحته، فنقول: قولهم (لو تدلُّ على امتناع الثاني لامتناع الأول) يستقيم على وجهين:

الأول: أن يكون المراد أنَّ جواب لو ممتنع لامتناع الشرط، غير ثابت لثبوت غيره، بناء على مفهوم الشرط في عرف اللغة لا في حكم العقل، فإذا قلتَ: إنْ قام زيد قام عمرٌو، فهو دالٌّ في عرفهم على أنه إذا لم يَقم زيد لم يَقم عمرو؛ لأنَّ الأصل فيما عُلِّق على شيء أن لا يكون مُعَلَّقًا على غيره، فجرى العرف على هذا الأصل،

---

(١) سورة لقمان: الآية ٢٧.

(٢) شرح التسهيل ٤: ٩٥ - ٩٦.

ولذلك فهموا عدم جواز القصر في السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾[1]، وعلى هذا إذا قلتَ: لو جئتَني أكرمتُك، فقد دلَّتْ لو على أنَّ المجيء مُستلزِم للإكرام، وعلى أنه ممتنع، فيُفهم منه أنَّ الإكرام ممتنع أيضًا، غير ثابت بوجه، كما يُفهم من نفي شرط إن نُفي جوابه.

والوجه الثاني: أن يكون المراد أنَّ جواب لو ممتنع لامتناع شرطه، وقد يكون ثابتًا لثبوت غيره؛ لأنها إذا كانت تقتضي نفي تاليها واستلزامه لتاليه فقد دَلَّتْ على امتناع الثاني لامتناع الأول؛ لأنه متى انتَفى شيء انتفى مساويه في اللزوم مع احتمال أن يكون ثابتًا لثبوت أمر آخر؛ فصح إذًا أن يقال: لو حرفٌ يدلُّ على امتناع الثاني لامتناع الأول؛ لأنه لا يقتضي كونَها تَدُلُّ على امتناع الجواب على كلِّ تقدير، بل على امتناعه لامتناع الشرط المذكور، مع احتمال كونه ثابتًا لثبوت أمر آخر، وغير ثابت؛ لأنَّ امتناع شيء لامتناع علّة لا يُنافي ثُبوتَه لثبوت عِلّة أُخرى ولا انتفاءَه لانتفاء جميع علله)) انتهى كلام ابن المصنف، وهو يدلُّ على تصرُّفه في شيء من علم المعقولات.

[٧:١١٠/ب] وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[2]: ((كان الأستاذ أبو علي - /يعني الشلوبين - يقول: إنّ (لو) ليست موضوعة للدلالة على الامتناع، بل مدلولها ما نَصَّ عليه س مِن أنها تقتضي لزوم جوابها لشرطها فقط. وكان يردُّ على مَن قال إنها تدلُّ على الامتناع. ويقول: لو كان مِن مدلولها الامتناع ما أَغفَلَه س في بيان معناها)).

قال الأستاذ أبو الحسن[2]: ((وأنا أقول ليس قولهم في الامتناع خطأ، بل له وجهٌ يَصِحُّ عليه، وذلك أنَّ (لو) في أصلِ وضعها كما زعم س [أنَّ جوابها مما كان

---

(١) سورة النساء: الآية ١٠١.

(٢) شرح الجمل له ق ٢٥٧/ب [مخطوط].

سيقع لوقوع غيره، ولكنه][1] لم يقع[2] لأنَّ سببه لم يقع أيضًا، فلا خلاف بين كلام س وكلام مَن قال بالامتناع، وإجماعُ النحويين أو أكثرِهم على أخذ الامتناع فيها دليلٌ أو كالدليل على صحته. ويُبين صحته [أنَّك إذا قلتَ][3]: لو قامَ زيدٌ لقامَ عمرٌو، فلا بُدَّ مِن عدم قيام زيد؛ إذ لو كان قامَ للَزِمَه[4] قيامُ عمرو، فلم يكن لقولك لو قام زيدٌ لقامَ عمرٌو فائدة[5]. وتقتضي السببية أنه إذا لم يُوجد السبب لم يوجد المسبَّب، وإلا فإنْ كان المسبَّب يُوجد وإن لم يُوجد سببُه فما معنى كونه سببًا فيه؟ فيكون إذًا كلام النحويين و(س) فيما هو سببٌ ومسبَّب، والمسائلُ العارضة ليست سببًا ومسبَّبًا في الحقيقة، إذِ الصدق ليس سببًا في عدمه في قوله: ﴿وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾[6]، بل الأمرُ بالعكس. وكذلك متى كان كثرةُ الأقلام والمداد سببًا في أن لا يَنفَد الكتاب، بل المظنونُ أنَّ كثرة الأقلام والمداد سببٌ في نَفاد المكتوب. وكذلك متى كان [عدم][7] الخوف سببًا في عدم المعصية، بل الأمرُ فيما يُظَنُّ بالعكس، فمتى كان جواب (لو) يُراد به إثباتُه أبدًا[8] على كلِّ حال أو نفيُه أبدًا على كل حال بُولِغ في ذلك؛ فجيء بما هو سببٌ في عكس المراد، أو يُظَنُّ أنه سببٌ فصُيِّر سببًا في المراد، فكأنَّ المعنى هذا يكون ولا بُدَّ)).

وقد كنتُ سُئلت قديمًا عن (لو) وأقسامها ومدلولها، فكتبتُ فيها جوابًا ذكرتُه في كتابي الكبير المسمى بـ(التَّذكِرة)، وأَذكر منه هنا ما يختصُّ بما نحن بصدده مِن

---

(١) أنَّ جوابها مما كان سيقع لوقوع غيره ولكنه: من شرح الجمل.

(٢) الذي في المخطوطات: فلم يقع.

(٣) الذي في المخطوطات: (أنَّ) فقط، والتصويب من شرح الجمل.

(٤) الذي في المخطوطات: لزمه. صوابه في شرح الجمل.

(٥) فائدة: موضعه في ك بعد قوله قبل قليل: ويبين صحته أن لو قام زيد قام عمرو.

(٦) سورة يوسف: الآية ١٧.

(٧) عدم: من شرح الجمل.

(٨) أبدًا على كل حال: سقط من ك.

مدلولِ موضوعها مع مزيد إن شاء الله، فنقول[1]: ((عبارة س في قوله: (لَوْ لِما كان سيقعُ لِوُقوعِ غيره) هي التي تَطَّرد في جميع مَحاملها، ففي الآية عُلِّقَ عدم نفاد الكلمات على تقدير وجود الشجر أقلامًا وتلك البحار مِدادًا، وفي الأَثَر عُلِّقَ عدم العصيان على تقديرِ عدمِ الخوف، فكيف مع وجود الخوف؟ ولا شكَّ أنَّ مِن كلام العرب: لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا، وهو كلام صحيح لأنه عَلَّق وجود الحيوانية على تقدير وجود الإنسانية. وبهذا ونحوه رُدَّ على مَن زعمَ أنها حرفُ امتناعٍ لامتناع؛ لأنه لا يدلُّ انتفاءُ الإنسانية على انتفاء الحيوانية؛ إذ قد توجد الحيوانية بدون الإنسانية.

وقد رامَ بعضُ مَن لم يَطَّلِعْ على كلام س تأويلَ هذا كلِّه، وبعضُهم أساءَ الظنَّ بالنحاة، وزعمَ أنهم لم يَفهموا معنَى (لو). وإذا نظرنا إلى قول س لم يُشْكِلْ شيء من تلك المواضع، وكأنها عند س لها منطوقٌ ومفهوم، كما أنَّ (إنْ) لها منطوق ومفهوم، [٧:١١١/أ] /فإذا قلتَ: لو أَكلتُ لَشَبِعتُ، فعنده أنَّ الشِّبَعَ كان يقع لوقوعِ الأكل، ولو قلتَ: إنْ قامَ زيدٌ لقامَ عمرٌو، فمنطوقُه تعليق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام زيد. وتارةً يكون المفهوم مُرادًا، وتارةً يكون غير مُراد، فنظرَ غير س إلى المفهوم، فقالوا: إذا قلتَ: لو أَكَلتُ لَشَبِعتُ، امتنعَ الشِّبَع لامتناع الأكل، و(س) نظرَ إلى المنطوق، فاطَّرَدَ له في جميع مواردها)).

وفي (البسيط) ما مُلَخَّصٌ منه: لو جوابٌ لكلامٍ متقدمٍ إبطالًا أو تحقيقًا:

فالإبطالُ نحو أن تَدَّعي صِدقَ شرطِها إثباتًا أو نفيًا، فتأتي بـ(لو) استدلالًا على النفي، فإنه لو قُدِّرَ ما تَدَّعي لَلَزِمَ عنه كذا، والمدَّعَى إثباته هو الشرط لا الجواب، مثالُه ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[2]، كأنه قيل: فيهما آلهةٌ إلا الله، فقيل: ﴿لَوۡ كَانَ﴾ الآية.

---

(١) تذكرة النحاة ص ٤١ - ٤٢.

(٢) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

والتحقيقُ تكون الدعوى في الجواب أو ما تَضَمَّنَه، فتأتي بـ(لو) تحقيقًا وإثباتًا نحو قولك: لو كان له الأرضُ ذهبًا ما أعطى شيئًا، تنبيهًا على شدة البخل، فما بعد (لو) مقدَّرُ الوقوع حاصلًا عنه ما بعده على تقدير وقوعه، فالمنازَعةُ هنا في الجواب، وعلى هذا يتخرج ﴿مَّا نَفِدَتْ كَلِمَـٰتُ ٱللَّهِ﴾[1]؛ لأنَّ (لو) إذا كانت لتعظيمٍ أو تحقيرٍ أو مدحٍ أو ذمٍّ أو نَدَمٍ كان التعظيم أو ما ذُكر في الجواب ، وكانت المنازَعةُ حينئذ فيه.

وقيل: إذا كان الجواب أَعَمَّ لم يَلزَم مِن نفيِ الشرط نفيُ الجواب، كقولك: لو لَمَسَ لانْتَقَضَ وُضوءُه، فإنه يمكن انتقاضُه بغير اللَّمس لأنه أَعَمُّ منه، وعليه قولُ عمر لصهيب؛ لأنَّ انتفاء المعصية يكون للخوف وللهَيبة، فإذا لم يَخَف فقد لا يعصي للهَيبة، وقولُه تعالى: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا ﴾[2]، فالأولُ على معنى الاستدلال، والثاني على معنى الذمّ، فلذلك لا يُنتج: لو عَلِمَ اللهُ فيهم خيرًا لَتَوَلَّوا.

وقال الزمخشري: لو عَلِمَ اللهُ فيهم خيرًا وقتًا ما لَتَوَلَّوا بعد ذلك[3]. وقيل: يحتمل ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ ﴾ على تقدير أنه لا يُعلم فيهم الخير لِيَتَوَلَّوا[4]، كما تقول: لو علمتُ أنَّ زيدًا فاضلٌ لأَكرمتُه، ولو أَكرمتُه مِن غير أن يكون فاضلًا لأَسأت.

وقال بعض المتأخرين: هي دالّة على ارتباط جوابها بما قبله كيف كان، ولا يُعلم وقوع الأول، ولا يُفيد إلا من خارجٍ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا ٱسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾[5]،

---

(١) الآية ٢٧ من سورة لقمان.

(٢) الآية ٢٣ من سورة الأنفال.

(٣) الكشاف ٢: ١٥١ بمعناه، وقد فسر علم بلطف.

(٤) الذي في المخطوطات: لتولوا.

(٥) سورة فاطر: الآية ١٤.

أي: إنَّ عدم الاستجابة كان يَلزم من وجود سمعهم، وقد عُلم بدليلٍ آخَرَ أنهم ما سَمعوا ولم يَستجيبوا، وعلى هذا (لو لم يخف) أي: إنَّ عدم المعصية كانت تَلزم من عدم خوفه وإن كان قد عُلم أنه خاف ولم يَعْصِ، وعلى هذا تكون بمنزلة حرف الشرط.

وقولُه **واستعمالُها في المضي غالبًا** قال ابن المصنف[(١)]: ((**[وعند]**[(٢)] أكثرِ المحققين أنها لا تُستعمل في غير المضيِّ. وذهبَ قومٌ إلى أنَّ استعمالها في المضيِّ غالبٌ لا لازمٌ لأنها قد تأتي للشرط في المستقبل بمنزلة إنْ، واحتَجُّوا بقول الشاعر[(٣)]:/ [١١١:٧/ب]

ولو تَلتَقي أَصداؤنا بعدَ موتِنا ... ومِن دُونِ رَمْسَيْنا مِنَ الأَرضِ سَبْسَبُ

لَظَلَّ صَدَى صَوتي ولو كُنْتُ رِمَّةً ... لِصَوتِ صَدَى لَيلَى يَهَشُّ ويَطْرَبُ

وقال تَوْبة[(٤)]:

ولَو أنَّ لَيلَى الأَخْيَلِيّةَ سَلَّمَتْ ... عَلَيَّ ودُوني تُرْبةٌ وصَفائحُ

لَسَلَّمْتُ تَسليمَ البَشاشةِ أَو زَقا ... إليها صَدًى مِن داخِلِ القَبرِ صائحُ

وقال تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا﴾[(٥)]))، قال ابن المصنف[(١)]: ((وليس بِحُجَّةٍ لأنَّ غايةَ ما فيه أنَّ ما جُعل شرطًا لـ(لو) مُستقبَل في

---

(١) شرح التسهيل ٤: ٩٦.

(٢) وعند: من شرح التسهيل.

(٣) أبو صخر الهذلي أو مجنون ليلى. شرح أشعار الهذليين ٢: ٩٣٨ وديوان المجنون ص ٣٩، وقافية الأول فيهما: مَنْكِبُ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٣٨ - ٣٩ [٤١٤]. الرمس: القبر. والسبسب: القفر والمفازة. والرِّمّة: العظم البالي. ويَهَشُّ: يتبسم ويرتاح. والطرب هنا: خِفّة تلحق لفرح.

(٤) هو توبة بن الحُمَيِّر. الحماسة ٢: ٦٥ - ٦٦ [٥١٩] وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٣٩ - ٤٤ [٤١٥]. الصفائح: الحجارة العراض تكون على القبور. وزقا: صاح.

(٥) الآية ٩ من سورة النساء.

نفسه، أو مُقَيَّد بمستقبَل، وذلك لا يُنافي امتناعَه فيما مضى لامتناعِ غيره، ولا يُحْوِج إلى إخراجِ لَو عَمّا عُهد فيها مِن معناها إلى غيره، فلذلك لم يُجزَم بها؛ لأنَّ دخولها على المضارع على خلاف الأصل» انتهى كلامه.

وكونُ لو بمعنى إنْ - أَعني أنها تُستعمَل شرطًا في المستقبل - قد قاله النحويون في غيرِ ما موضع؛ منه في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾[1]، ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟﴾، وما رُوي في الأثر: (أَعْطُوا السائل ولو جاءَ على فَرَسٍ)[2]، قَدَّروا لو في هذه المواضع بمعنى إنْ. وكذلك في قوله[3]:

قومٌ إذا حارَبُوا شَدُّوا مآزِرَهُمْ   دُونَ النِّساءِ ولو باتَتْ بِأَطْهارِ

قالوا: معناه وإنْ باتَتْ بِأَطهار.

وأمّا دخولها على المضارع المراد به المضيُّ فموجود في لسان العرب، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[4]، و﴿لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾[5]، وقول كعب[6]:

....   أَرَى وأَسمَعُ ما لو يَسْمَعُ الفِيلُ

وقولُه **فَلِذا لم يُجزَم بها إلا اضطرارًا** أي: لِغَلَبةِ استعمالها للماضي وقِلّةِ استعمالها للمستقبل لم تَتَمَكَّنْ فلم تَجزم، وإذا كانت (إذا) مع المستقبل وقد خالَفَت أدواتِ الشرط في شيءٍ لم يُجزَم بها فأَحْرَى هذه؛ لأنَّ استعمالها في المضيِّ نقيضُ استعمالها في المستقبل[7]، واستعمالُها في الاستقبال إنما هو على طريق المجاز والتشبيه

---

(١) الآية ١٧ من سورة يوسف.

(٢) جامع الأصول ٦: ٤٥٤ [دار البيان ١٣٩٢ - ١٩٧٢]. ورواية الموطأ ٢: ٩٩٦: وإن جاء.

(٣) تقدم في ١٣: ٢٣.

(٤) الآية ٢٧ من سورة الأنعام.

(٥) الآية ١٠٠ من سورة الأعراف.

(٦) تقدم في ١٤: ٣٥٩.

(٧) ك: المستقبل واستعمالها في: سقط من ك.

بـ(إنْ) لِمَا اشتركا فيه مِن مُطلَق التعليق؛ فلم يكن ذلك لِيُجَوِّزَ لها التأثيرَ في اللفظ وجزمَه.

وفي قوله **إلا اضطرارًا** إثباتُ أنَّ الجزم بها جاء في الضرورة، واحتجَّ[1] على الجزم بقول الشاعر[2]:

لو يَشَأْ طارَ بِها ذو مَيْعةٍ لاحقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ

وقال المصنف في (شرح الكافية)[3]: «لا حُجَّةَ في ذلك»، وتأوَّلَه بالتأويل الذي ذكرناه عند قوله في أواخر (باب عوامل الجزم)[4]: **والأصحّ امتناع حمل لو على إنْ**، يعني في الجزم.

وقولُه **وزُعِمَ اطِّرادُ ذلك على لغة** «وأجاز[5] الجزم بها في الشعر جماعة منهم الشَّجَرِيُّ، واحتجَّ بقول الشاعر»[6]، وأنشد البيت السابق.

فعلى هذا يكون في لو مذاهب: أحدها أنها لا يُجزَم بها لا في الكلام ولا في الشعر. المذهب الثاني: أنه يُجزَم بها في /ضرورة الشعر. الثالث: أنه يُجزَم بها على اطِّرادٍ في لغة. [٧:١١٢/أ]

وقولُه وإنْ وَلِيَها اسمٌ فهو معمولُ فعلٍ مُضمَرٍ مُفَسَّرٍ بظاهرٍ بعدَ الاسمِ مثالُ ذلك ما روي في المثل مِن قولهم: «لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني»[7]، وقولِ عمر: «لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة»[8]، وقال الشاعر[9]:

---

(١) أي ابن مالك. شرح الكافية الشافية ٣: ١٦٣٢.

(٢) تقدم في ص ٩٨.

(٣) ٣: ١٦٣٣.

(٤) تقدم في ٩٧ - ٩٨.

(٥) وأجاز الجزم بها في الشعر جماعة منهم الشجري: سقط من ل.

(٦) هذا قول ابن مالك الذي تقدم في ص ٩٧.

(٧) تقدم في ٥: ٧٤.

(٨) صحيح البخاري ٧: ٢١ وصحيح مسلم ٤: ١٧٤٠.

(٩) الغَطَمَّش الضَّبِّيّ. الحماسة ١: ٤٣٣ [٣٠١].

أَخِلاَّيَ لو غيرُ الحِمامِ أَصابَكُمْ عَتَبتُ، ولكنْ ما على الدَّهرِ مَعْتَبُ

وقال آخر[1]:

لو غَيرُكُم عَلِقَ الزُّبَيرُ بِحَبْلِهِ أَدَّى الجِوارَ إلى بَنِي العَوَّامِ

وقال آخر[2]:

فَلَوْ غَيرُ أَخوالي أَرادُوا نَقيصتي جَعلتُ لهم فوقَ العَرانينِ مِيسَما

فالأسماء التي وَلِيَتْ (لو) في هذا كله معمولة لفعل مضمر يفسِّره ما بعده، كأنه قال: لو لطَمَتْني ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني.

وقد يكون الاسم بعدها على إضمار فعلٍ لا يفسِّره ما بعده، تقول: اضربْ ولو زيدًا، وألا ماءَ ولو باردًا[3].

وظاهرُ كلام المصنف وكلام ابنه أنَّ (لو) يجوز أن يليَها الاسم معمولًا لعاملٍ محذوفٍ يُفسِّره ما بعده؛ فتقول: لو زيدًا ضربته لأكرمته، تقديره: لو ضربت زيدًا ضربته لأكرمته، فتكون بمنْزلة (إن) الشرطية، بل قد صَرَّح بذلك، قال في (شرح الكافية)[4]: «لو في الاختصاص بالفعل كإنْ». وهذا الذي ذهب إليه قد قاله غيره، قال صاحب[5] كتاب (العوامل والهوامل): «لو لا يليها إلا الفعل ظاهرًا أو مضمرًا».

---

(١) جرير. ديوانه ٢: ٩٩٢ والكامل ١: ٣٦٤ والأصول ١: ٢٦٨ وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٧٦ - ٨١ [٤٢٤]. والبيت بلا نسبة في المقتضب ٣: ٧٨.

(٢) المتلمس. ديوانه ص ٢٩ والأصمعيات ص ٢٤٥ [٩٢]. العرانين: جمع عِرنين: وهو أول الأنف. والميسم: اسم للآلة التي يوسم بها أي يكوى، واسم لأثر الوسم أيضًا.

(٣) تقدم في ٤: ٢٢٤، ٧: ٢٧٨. ماء: سقط من ك.

(٤) ٣: ١٦٢٨، ١٦٣٥.

(٥) هو أبو الحسن علي بن فَضّال المجاشعي، وقد نشر هذا الكتاب باسم (معاني الحروف) منسوبًا للرماني، وقوله هذا في ص ١٠١ منه. وقد تقدم ذكر ابن فضّال في ١١: ٢٧٨.

وما ذهب إليه ليس بمذهب البصريين، قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[(١)]: ((لا يلي (لو) إلا الفعل ظاهرًا، ولا يليها مضمرًا إلا في ضرورة أو في نادر كلام، مثل ما جاء في المثل من قولهم: لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني)).

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[(٢)]: ((البصريون يُصَرِّحون بامتناع: لو زيدٌ قامَ لَأَكرمتُه، على الفصيح، ويُجيزونه شاذًّا، كقولهم: لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني، وهو عندهم على فعلٍ مضمر مِثله في إنْ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[(٣)] فهو من باب الاشتغال)) انتهى كلامه.

فأمّا قولُه تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾[(٤)] فظاهرُه يدلُّ على جواز: لو زيدٌ قام لأكرمته، فـ﴿أَنتُمْ﴾ فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسّره ﴿تَمْلِكُونَ﴾، التقدير: لو تَملكون، فلما حُذف الفعل انفصل الضمير، ويكون هذا حُجَّةً لِمَن أجاز أن يليَ لو الاسمُ على إضمارِ فعلٍ يفسِّره ما بعده في الكلام.

وتأوَّل هذه الآيةَ بعضُ شيوخنا، وقال: ((ليس هذا مما قُدِّمَ فيه الفعل على الاسم، ويفسِّره ما بعده)). قال: ((لأنهم نقلوا أنَّ ذلك قليل في كلامٍ أن يقال في: لو قامَ زيدٌ: لو زيدٌ قامَ، وإنما هذا عندي مما حُذفت فيه كان، أي: لو كنتم تملكون، [١١٢:٧/ب] وكون /الفعل مضارعًا يدلُّ على ذلك لأنَّ لو شرطٌ فيما مضى، ونظيرُ هذا قولُهم: لا يلي (إنِ) التي للجزاء اسمٌ إلا أن يكون بعده فعل، وقد وُجد من كلام العرب: إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ خيرٌ فخيرٌ، فهذا مما حُذفت فيه (كان) لكثرة الاستعمال، فهي

---

(١) شرح الجمل ٢: ٤٤٠.

(٢) شرح الجمل له ق ٢٥٨/أ مخطوط.

(٣) سورة التوبة: الآية ٦.

(٤) سورة الإسراء: الآية ١٠٠.

لكثرةِ استعمالها وطَلَبِ الحرف لها - وإن حُذفت - كالمذكورة. ويُقاس على هذا في الموضعين ما هو مِثلُه، ولا يقاسُ عليه :لو زيدٌ قامَ، لأنه ليس مِثلَه.

وقد ذهب إلى تخريج الآية على إضمارِ (كان)، وقَدَّرَه: قُل لو كُنتُم أنتم تَملكون - أبو الحسن علي بن فَضّال الْمُجاشِعيّ[١]. وظاهرُ هذا التأويل أنها حُذفت (كان) واسمها، وأنَّ (أنتم) توكيد لذلك الاسم المحذوف، وفي حذف المؤكَّد وإبقاء التوكيد خلاف، فإذا قلنا بالجواز احتَمَلَت الآيةُ هذا التخريج، وإلا كان (أنتم) اسم (كان) انفصل منها لَمَّا حُذف العامل)).

وقولُه **ورُبَّما وَلِيَها اسمانِ مرفوعانِ** مثالُ ذلك ما أنشدوا من قول الشاعر[٢]:

لو بَغَيرِ الماءِ حَلْقي شَرِقٌ كُنتُ كالغَصَّانِ ، بالماءِ اعْتِصاري

وقال جرير[٣]:

لو في طُهَيَّةَ أحلامٌ لَمَا عَرَضُوا دونَ الذي أنا أَرميهِ ، ويَرميني

وظاهرُ كلام المصنف أنه يجوز: لو زيدٌ قائمٌ، على قِلَّة؛ لقوله **ورُبَّما**. وفي قوله **ورُبَّما وَلِيَها** تسامُح؛ لأنه لم يَلِها اسمانِ مرفوعانِ، بل وَلِيَها جارٌّ ومجرور بعدهما اسمانِ مرفوعان، هذا إن كان أراد به البيت الذي هو:

لو بَغَيرِ الماءِ حَلْقي شَرِقٌ ....

---

(١) ذَكر هذا التخريج في ص ١٠١ - ١٠٢ من كتابه (العوامل والهوامل) المنشور باسم (معاني الحروف) منسوبًا للرماني.

(٢) عديّ بن زيد. الديوان ص ٣٩٤ والكتاب ٣: ١٢١ وإيضاح الشعر ص ٥٨٢ والتنبيه ص ٣٩٤.

(٣) الديوان ٢: ٥٥٨ وشرح أبيات المغني ٥: ٨٤ - ٨٦ [٤٢٧]. طهية: بنت عبد شمس بن سعد، أراد بنيها، وهي أم عوف وأبي سُود ابني مالك بن حنظلة. والأحلام: العقول. وأراد بـ(الذي) الفرزدق.

وظاهرُ كلامه أنه لا يريد بذلك (لو) الواقعةَ في البيت، بل يُجيز ذلك. قال في (شرح الكافية)[1]: ((قد وَلِيَ لو اسم صريح مرفوع بالابتداء في قول الشاعر:

لو بَغَيرِ الماءِ حَلْقي شَرِقٌ ....))

قال[1]: ((ولذلك وجهٌ من النَّظَر، وهو أنَّ (لو) لَمَّا لم تَصحب غالبًا إلا فعلًا ماضيًا - وهو لازم البناء - لم تكن عاملةً، ولَمَّا لم تكن عاملةً لم يُسلَك[2] بها سبيل إنْ في الاختصاص بالفعل أبدًا، فنُبِّهَ على ذلك بمباشرة (أنَّ) كثيرًا، وبمباشرة غيرها قليلًا)).

وأمَّا غيرُ المصنف من النحويين فذهب بعضُهم[3] إلى أنَّ مجيء البيت يخرج[4] مخرج الضرورة، وأنه ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ضرورةً كما ارتفع في قوله[5]:

ونُبِّئْتُ لَيلَى أَرْسَلَتْ بِشَفاعةٍ إليَّ ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيلَى شَفيعُها

لأنَّ (هَلَّا) لا يليها إلا الفعل ظاهرًا أو مضمرًا، فمجيءُ الجملة الابتدائية بعدها ضرورة.

وذهب أبو الحسن بن خَروف[6] إلى إضمار (كان) الشأنية بعد (لو)، التقدير: لو كان - أي الشأنُ - بغير الماء حَلقي شَرِقٌ، فالجملة من قوله (حلقي شَرِقٌ) في موضع نصب على أنها خبر كان، وتكون (لو) إذ ذاك قد دخلتْ على الفعل على بابها.

---

(١) ٣: ١٦٣٦.

(٢) الذي في المخطوطات: ((ولما لم تكن عاملة سلك))، صوابه في شرح الكافية الشافية.

(٣) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ق ٢٥٨/أ مخطوط.

(٤) ك: خرج.

(٥) هو الصِّمَّة بن عبد الله القُشَيريّ أو غيره. التنبيه ص ٣٩٤ والحماسة ٢: ٥ [٤٦١].

(٦) شرح الجمل له [باب لو ولولا] ص ٩٩ - ١٠٠ [جامعة الملك عبد العزيز]، ولابن الضائع ق ٢٥٨/أ - ٢٥٨/ب مخطوط.

وذهب أبو علي الفارسيُّ[1] إلى أنَّ (لو) أُضمر بعدها /فعلٌ يُفسّره قوله: [٧:١١٣/أ] حَلقي شَرِقٌ، التقدير: لو شَرِقَ بغير الماء حَلقي، فحَلقي: فاعل بفعل محذوف يُفَسِّرُه قولُه شَرِقٌ، ويكون شَرِقٌ خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو شَرِقٌ.

فعَلى قول المصنف يكون (حَلقي شَرِقٌ) مبتدأ وخبرًا، ولا موضعَ للجملة من الإعراب. وعلى قول ابن خَروف يكون مبتدأ وخبرًا في موضع نصب خبرًا لـ(كانَ) الشأنية. وعلى قول أبي علي يكون (حَلقي) فاعلًا بفعل محذوف، وشَرِقٌ: خبر مبتدأ محذوف لا موضع له من الإعراب لأنه مفسِّرٌ لجملةٍ لا موضع لها من الإعراب.

فأمّا قولُ أبي الطَّيِّب المتنبي[2]:

فلو قَلَمٌ أُلْقِيتُ في شَقِّ رأسِهِ ... مِنَ السُّقْمِ ما غَيَّرتُ مِن خَطِّ كاتِبِ

فلَحْنٌ لأنه لا يمكن أن يقدر: لو أُلقِيَ قَلَمٌ، وصار نظير: إنْ زيدٌ ضُرِبتُ بسببه كان كذا، وهذا لحنٌ لا يمكن حمله على تقدير[3] فعل.

وقولُه **وإنْ وَلِيها أنَّ** قال بعض شيوخنا[4]: ((لا يليها إلا الفعل ظاهرًا في اللغة الفصيحة، ولا يجوز أن يليها غير الفعل فصيحًا إلا (أنَّ)، فإنهم يقولون: لو أنَّ زيدًا قائمٌ أكرمتك))، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾[5]، ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾[6]، وقال الشاعر[7]:

---

(١) إيضاح الشعر ص ٥٨٢ - ٥٨٣.

(٢) معجز أحمد ٢: ٤٣٣ وشرح أبيات المغني ٥: ٨٧ - ٨٩ [٤٢٨]. المعنى: صرت من الدقة بحيث لو وقعتُ في شَق قلم كاتب لم يغيِّر شيئًا من خطه.

(٣) في المخطوطات: على مصدر. والتصويب من شرح أبيات المغني ٥: ٨٧.

(٤) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ق ٢٥٨/أ مخطوط. وآخره فيه: لأكرمتك.

(٥) سورة الحجرات: الآية ٥.

(٦) سورة لقمان: الآية ٢٧.

(٧) تقدم البيت في ٥: ٧٤.

فَلَوْ أنَّ قَومي أَنطقتْني رِماحُهمْ نَطَقْتُ ، ولكنَّ الرِّماحَ أَجَرَّتِ

ولم يُبيِّن المصنف ما موضعُ (أنَّ) الواقعةِ بعدَ (لو)، وقد اختُلف[(١)] في ذلك: فذهبَ س إلى أنها في موضع مبتدأ، ولا يُحتاج إلى خبرها لانتظام المخبَر [عنه][(٢)] والخبر بعدها، كما لم يُحتَج إلى ذلك في: ظننتُ أنَّ زيدًا قائمٌ. ويُقَوِّي ذلك أنَّ (لو) لا يليها إلا الفعل ظاهرًا، فلَمّا وَلِيَتْها (أنَّ) زال ذلك الحكم، والكلامُ مِن جهة اللفظ مستقِلٌّ بالنظر إلى المعنى، وليس تقديرُ فِعل مما يُزيل خروجها عن أصلها؛ لأنَّ أصلها أن لا يليها إلا الفعل ظاهرًا، ولم يلِها، فلا يُتَكَلَّف إضمارُ شيء لا يُحتاج إليه مع أنَّ (أنَّ) شبيهة بالفعل وعاملة عمله.

وذهب أبو العباس إلى أنَّ (أنَّ) بعد لو في موضع فاعل، فيُقَدّر: لو ثَبَتَ أنهم صَبَروا، قال: ولذلك فُتحت (أنَّ) لأنها واقعةٌ مَوقِعَ اسمٍ مفرد.

وكِلا المذهبين فيه خروجٌ عما استَقَرَّ فيها، أمّا مذهبُ س فلِكَونِ ما بعدَها يَتَقَدَّر بالمبتدأ والخبر، وهو لا يليها لفظًا[(٣)]، فينبغي أن لا يليَها تقديرًا. وأمّا مذهبُ أبي العباس فإنَّ الأصحَّ والأفصح أن لا يليَها إلا الفعل ظاهرًا، وقد وَلِيَها هنا مضمرًا. وقد قال بعض شيوخنا: مذهبُ س أَولى لأنه ليس فيه إضمارٌ ولا حذف، وفي مذهب غيره الإضمارُ، ولِقِلَّةِ إضمار الفعل فارغًا، ولادِّعائه أصلًا لم يُلفظ به، والعربُ لم تقل: لو ثَبَتَ أنَّ زيدًا قائمٌ.

وقولُه **لم يلزم أن يكون خبرُها فعلًا، خلافًا لِزاعمِ ذلك** زعمَ السِّيرافيُّ أنه لا بُدَّ أن يكون خبر أنَّ الواقعة بعد (لو) فعلًا. /قال بعض أصحابنا[(٤)]: ((وذلك على جهة [١١٣:٧/ب]

---

(١) تقدم هذا في ٥: ٧٤ - ٧٧، وأشار ثَمَّ إلى ما ذكره هاهنا. ومن هذا الموضع إلى آخر هذه الفقرة في شرح الجمل لابن الضائع ق ٢٥٨/أ مخطوط.

(٢) عنه: ليس في المخطوطات، وهو في الارتشاف ٤: ١٩٠١.

(٣) لفظًا ... والأفصح أن لا يليها: سقط من ل.

(٤) هو ابن الضائع. شرح الجمل له ق ٢٥٨/أ مخطوط.

الغلط من السيرافي)). ونَسب المصنفُ هذا المذهب إلى الزمخشريِّ، قال المصنف في (شرح الكافية)[1]: ((وقد حَمَلَ الزمخشريَّ ادّعاؤه إضمارَ (ثَبَتَ) بعد لَوْ على التزامِ كونِ الخبر فعلًا، ومَنْعِه أن يكون اسمًا ولو كان بمعنَى فِعل نحو: لو أنَّ زيدًا حاضرٌ)).

قال[2]: ((وما مَنَعَه شائعٌ في كلام العرب، قال تعالى: ﴿ وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ ﴾[3]، وقال الراجز[4]:

لَـــوْ أنَّ حَيًّـــا مُـــدرِكُ الفَـــلاحِ ... أَدرَكَـــــهُ مُلاعِـــبُ الرِّمـــاحِ

وقال الشاعر[5]:

ولَوْ أنَّ حَيًّا فائتُ الموتِ فاتَهُ ... أَخو الحرب فوقَ القارِحِ العَدَوانِ

وقال آخَر[6]:

ولَوْ أنَّ ما أَبْقَيتِ مِنِّي مُعَلَّقٌ ... بِعُودِ ثُمامٍ ما تَأَوَّدَ عُودُها

وقال آخر[7]:

ولَوْ أنَّها عُصفورةٌ لَحَسِبْتَها ... مُسَوَّمةً تَدعو عُبَيْدًا وأَزْنَما))

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣ : ١٦٣٧.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣: ١٦٣٧ - ١٦٣٩.

(٣) سورة لقمان: الآية ٢٧.

(٤) هو لبيد. الديوان ص ٣٣٣. ملاعب الرماح: عامر بن مالك المعروف بملاعب الأسنة.

(٥) صخر بن عمرو بن الشريد أخو الخنساء. الأصمعيات ص ١٤٧ [٤٧]. القارح من الخيل: ما تمت أسنانه، وذلك في الخامسة من عمره. والعَدَوان: الشديد العدو.

(٦) العَوّام بن عُقبة بن كعب بن زهير أو غيره. الحماسة البصرية ٣: ١١٩٦ - ١١٩٩ [١٠٨٨] وفيه تخريجه، والكامل ١: ٣٨٥. الثمام: نبت ضعيف له خوص أو شبيه بالخوص.

(٧) هو العوّام بن شوذب الشيباني كما في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٩٧ - ١٠٢ [٤٣٢]. وفي ديوان جرير ٣: ٣٢٢ - ٣٢٣ العوّام بن عبد عمرو. والبيت بلا نسبة في الحيوان ٥: ٢٤٠. المسومة: الخيل المعلمة بعلامة. وعبيد: هم بنو عبيد بن ثعلبة. وأزنم: هم بنو أزنم بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع.

وأنشدَنا أحدُ المنتسبينَ لعلم النحو - وهو الشيخ أبو عمرو عثمان المدلجي - بالقاهرة[1]:

ما أَطْيَبَ العَيشَ لَوْ أنَّ الفَتى حَجَرٌ ... تَنبو الحَوادثُ عنهُ وهو مَلمومُ

وقال امرؤ القيس[2]:

فَلَوْ أنَّ ما أَسعَى لِأَدنَى مَعيشةٍ ... كَفاني ، ولم أَطلُبْ ، قَليلٌ مِنَ المالِ

ص: وجوابُها في الغالب فعلٌ مجزوم ب(لم)، أو ماضٍ منفيٌّ ب(ما)، أو مُثبَتٌ مقرونٍ غالبًا بلام مفتوحة، لا تُحذَف غالبًا إلا في صلة، وقد تصحب (ما) [النافية][3].

ش: قولُه[4] **في الغالب** احترازٌ مِن جوابٍ جاء ولا يكون شيئًا مما ذُكر على ما زعم، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ﴾[5]، وسنتكلم عليه[6].

وقولُه **فِعلٌ مجزومٌ ب(لم)** مثالُه قولُ الشاعر[7]:

فلو كان حمدٌ يُخلِدُ الناسَ لم تَمُتْ ... ولكنَّ حَمدَ الناسِ ليس بمُخْلِدِ

وقوله **أو ماضٍ منفيٌّ ب(ما)** نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾[8]، و﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾[9].

---

(١) البيت لابن مقبل. ديوانه ص ١٩٨ وشرح أبيات المغني ٥: ٩٤ - ٩٦ [٤٣١].

(٢) تقدم البيت في ٧: ١١٥، ١٢١، ٢٤٢.

(٣) النافية: من التسهيل ص ٢٤١.

(٤) قوله ... زعم نحو: سقط من ك.

(٥) الآية ١٠٣ من سورة البقرة.

(٦) يأتي كلامه عليه في ص ٢٠٤ - ٢٠٨.

(٧) تقدم البيت في ٤: ٢٠٨.

(٨) الآية ٢٥٣ من سورة البقرة.

(٩) الآية ١١ من سورة الأحقاف.

وقولُه **أو مُثبتٌ مقرونٌ غالبًا بلامٍ مفتوحةٍ** مثالُه ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾[1]. وأكثرُ ما جاء في القرآن مقرونٌ باللام.

وقولُه **لا تُحذف غالبًا** - أي: لا تُحذَف تلك اللام من الفعل المثبَت غالبًا - **إلا في صلة** مثالُ ذلك قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾[2]. ويعني بـ(الصلة) أن تكون (لو) وما دَخلت عليه واقعة صلة، ويكون المثبَت مقرونًا غالبًا بلام.

ولا تُحذَف غالبًا إلا في صلة شيءٌ اختاره هذا المصنف وتقييدٌ لِمَا أَطلَقَه /النحويون مِن قولهم في أنَّ المثبَت الواقع جوابًا لـ(لو) يجوز دخول اللام عليه وحذفُها [٧:١١٤/أ] مِن غيرِ اعتبارِ عِلّة لا في الدخول ولا في الحذف؛ وقد نَطق القرآن بهما، قال تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾[3]، وقال تعالى: ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾[4]، وقال تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم﴾[5]. وأمَّا في كلام العرب فخارجٌ حذفُ اللام عن الحصر، فكلاهما جائز، أعني الإثبات والحذف. وقد سقط قولُه **لا تُحذَفُ غالبًا إلا في صِلة** مِن نسخة عليها خَطُّه وتَصحيحُه.

وتدخل (إذًا) بين (لو) وجوابها، فتقول: لو جئتَني إذًا لَأكرمتُك. وقد جاء دخول اللام على (إذًا) دون الفعل، قال الشاعر[6]:

---

(١) الآية ٢٣ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ٩ من سورة النساء.

(٣) الآية ٧٠ من سورة الواقعة.

(٤) الآية ١٠٠ سورة الأعراف.

(٥) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

(٦) هو حمّاد عَجرَد أو بعض المدنيين. تعليق من أمالي ابن دريد ص ١٧٥ والأغاني ١٤: ٢٢٥ وشرح الحماسة للأعلم ٢: ١١٨٦. الجَبْلة: الغليظة. ومستكام: من الكوم، وهو الجِماع.

لو تَأَتّى لَكِ التَّحَوُّلُ حَتَّى تَجعَلي خَلْفَكِ اللَّطيفَ أَماما
ويكونَ الأَمامُ ذُو الخِلْقةِ الجَبْـ ـلةِ خَلْفًا مُراكِبًا مُسْتَكاما
لَإِذًا كُنْتِ يا عَبِيدةُ خيرَ النـ ـاسِ خَلْفًا وخيرَهم قُدَّاما

ومِن غريب ما وقعَ جوابًا لـ(لو) أَفْعِلْ في التعجب مصحوبة باللام، قال عُبَيد الله بن الحُرّ[1]:

فَلَوْ متُّ في يومٍ ولم آتِ عِجْزةً يُضَعِّفُني فيها امرؤٌ غيرُ عاقلِ
لَأَكْرِمْ بِها مِن مِيتةٍ إنْ لَقِيتُها أُطاعِنُ فيها كُلَّ خِرْقٍ مُنازِلِ

وقولُه **وقد تَصحَب (ما)** دخولُها على (ما) النافيةِ قليل، نحو قول الشاعر[2]:

لَوْ أنَّ بالعِلمِ تُعطَى ما تَعيشُ بهِ لَمَا ظَفِرْتَ مِنَ الدُّنيا بِثُفْروقِ

وقد تقدَّم الكلام[3] على اجتماع القسم و(لو)، ولِأَيِّهما يكون الجواب، واختلافُ الناس في ذلك، وأنَّ بعضهم ذهبَ إلى وجوب دخول اللام في حالة، فأغنى ذلك عن إعادته هنا.

وثبتَ بعد قوله **وقد تَصحَب ما النافيةَ** قولُه **وإن وَلِيَ الفعلَ الذي وَلِيَها جملةٌ اسمية فهي جوابٌ لِقَسَمٍ مُغْنٍ عن جوابها** مثالُ ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَاتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ﴾[4]. اختلف النحويون في ذلك:

---

(١) منتهى الطلب ٣: ٣١٣ [دار صادر ١٩٩٩م]. العجزة: آخر ولد الشيخ. والخرق: الفتى الظريف في سماحة ونجدة.

(٢) هذا أول بيتين في ديوان الشافعي ص ٧٩. وهو بلا نسبة في عقلاء المجانين ص ٤٣. الثفروق: قِمَعُ البُسرة والتمرة. وقافيته في د: بنفرون. ل: بتفروق. ك: بتفرون. ش: بتقرون. والبحر المحيط ١١: ١٩٣: بمفروق. والتصويب من عقلاء المجانين والارتشاف ٤: ١٩٠١.

(٣) تقدم هذا في ص ١٣٩ - ١٤٤.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٠٣.

فذهب بعضهم[1] إلى أنَّ جواب (لو) محذوف لدلالة ما بعده عليه، وتقديره: لأُثيبوا، والجملة من قوله ﴿لَمَثُوبَةٌ﴾ جواب قسم محذوف، والتقدير: واللهِ لمثوبةٌ من عند الله خيرٌ.

وذهب بعضهم إلى أنَّ الجملة هي بنفسها وقعت جوابًا لِـ(لو)، واللام في (لمثوبة) ليست جواب قسم، وإنما هي الداخلة في جواب لو، وهو ظاهر قول الزجاج، قال[2]: ((لمثوبة في موضع الجواب لـ(لو)، كأنه قال: لأُثيبوا)). فعلى هذا المذهب يكون قوله (في الغالب) احترازًا مِن مثل هذه الآية.

وعلى إثبات هذه الزيادة يكون قوله **في الغالب** احترازًا من مجيء جوابها بالفاء؛ نحو ما أنشد المصنف[3] شاهدًا على ذلك [مِن][4] قول الشاعر[5]:/ **[٧:١١٤/ب]**

قالتْ سَلامةٌ : لم تَكُنْ لك عادةٌ ... أنْ تَتْرُكَ الأصحاب حتى تُعْذِرا

لو كانَ قَتْلٌ يا سَلامُ فَراحةٌ ... لكنْ فَرَرتُ مَخافةً أَنْ أُوْسَرا

فحمل ما بعد الفاء على مبتدأ محذوف، أي: فهو راحة، والجملة جواب لو، وجاز أن يُجاب بجملة اسمية تشبيهًا لـ(لو) بـ(إنْ)، كما شَبَّهوا بها (لَمَّا)، فأجابوا أيضًا بالجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[6]، والتقدير: لو كان قَتلي يا سلامُ استَرَحتُ، و(كان) تامّة، أي: لو وقعَ قَتلي استَرَحتُ.

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١: ١٤٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١: ٨٧.

(٣) كذا في شرح ابن المصنف ٤: ١٠٠، وليس في شرح المصنف ولا في شرح الكافية الشافية.

(٤) من: من شرح التسهيل ٤: ١٠٠ وتمهيد القواعد ٩: ٤٤٤٦.

(٥) عامر بن الطُّفَيل. شرح أبيات المغني اللبيب ٥: ١١٥ - ١١٧ [٤٣٩]، وليس في ديوانه.

(٦) الآية ٣٢ من سورة لقمان.

قال ابن المصنف[1]: ((ويجوز عندي أن يكون قوله (فراحةٌ) معطوفًا على قتلي، وجواب (لو) محذوف[2] كما حُذف في مواضع كثيرة)). فعلى هذا التأويل وتأويل قوله ﴿لَمَثُوبَةٌ﴾ على أنه جواب قسم، وجواب لو محذوف - يبقى قوله **في الغالب** قيدًا لا يحتاج إليه؛ إذِ الجواب إذ ذاك يَنحصر في منفيٍّ بـ(لَم) أو مُثْبَتٍ أو منفيٍّ بـ(ما)، وحَذفُ جواب (لو) لدلالة المعنى عليه كثير في القرآن وفي أشعار العرب، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا﴾[5] الآية. ويجيز حذفه في طول الكلام، وقال امرؤ القيس[6]:

وجَدِّكَ لو شيءٌ أَتانا رَسولُهُ   سِواكَ ، ولكنْ لم نَجِدْ لَكَ مَدْفَعا

التقدير في هذا: ولو كنا صادقين ما آمَنتَنا[7]، أي: ما صَدَّقتَنا، ولو افْتَدى به لم يُقبَل منه، ولوَ أنَّ قرآنًا - الآية - لكان هذا القرآن، لو شيءٌ أتانا رسوله سِواكَ لَمَا أتيناه.

---

(١) شرح التسهيل ٤: ١٠١.

(٢) بعده في شرح التسهيل ما نصه: ((تقديره: لو كان قتل فراحةٌ لَثَبَتُّ)).

(٣) الآية ١٧ من سورة يوسف.

(٤) الآية ٩١ من سورة آل عمران.

(٥) الآية ٣١ من سورة الرعد. ﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ أَوۡ قُطِّعَتۡ بِهِ ٱلۡأَرۡضُ أَوۡ كُلِّمَ بِهِ ٱلۡمَوۡتَىٰۗ بَل لِّلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ جَمِيعًا﴾.

(٦) ديوانه ص ٢٤٢ والخزانة ١٠: ٨٤ - ٨٨ [٨١٧]، وفيه أنَّ الجواب في البيت الذي بعده، لكن هذا البيت ساقط في أكثر روايات القصيدة، وهو:

إذًا لَرَدَدْناهُ ولو طالَ مُكثُهُ   لَدَينا ولكنّا بِحُبّكَ وُلَّعا

(٧) ك: ما آمنت.

وفي (البسيط): ((وجوابُ لو قد يُحذف على وجهين:

أحدهما: أن لا يُوضَع شيء ينوب عنه إماً للإبهام وتعظيم الشيء كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[1] أي: لرأيتَ أمرًا عظيمًا. وإمَّا للعلم نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا﴾[2] الآية، أي: لكان هذا القرآن، وقولهم[3]: أَلَا ماءَ ولو باردًا، أي: ولو كان باردًا لَقَبِلتُه، ولذلك يلزم أن يكون ما بعده دون المطلوب، وهذا كان مطلوبه الحارّ، ثم عَدل إلى البارد. ومنه: أنا أُكرمُك ولو شَتَمتَني، حُذف لأنه الأول في المعنى، والشَّتم لم يقع، أي: أُكرمُك على كلِّ حال.

والثاني: أن يوضع في اللفظ ما ينوب عنه لفظًا لا معنًى، ويُحذف الجواب لفهم المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾[4] التقدير: لَنَفِدَ البحرُ والأقلام وما نَفِدَت كلمات الله، يدلُّ على الجواب أنَّ هذا لا يَصلح جوابًا لنقض المعنى؛ لأنه يَلزم منه أن تَنفَد، كما تقول: لو قام زيدٌ لم يَقُمْ عمرو، فدلَّ على حصول نقيضه. ومِثلُه قول عُمر في صهيب: (لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه)[5] أي: أَطاعَه ولم يَعصِه، أي: خالَفَ المعهودَ ولم يعصه[6]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴿١٩٨﴾ فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ﴾[7])) انتهى.

---

(١) الآية ٢٧ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ٣١ من سورة الرعد.

(٣) تقدم في ٤: ٢٢٤، ٧: ٢٧٨ وفي هذا الجزء ص ١٩٥ - ١٨٦، ١٩١.

(٤) الآية ٢٧ من سورة لقمان.

(٥) تقدم في ص ١٨٥ - ١٨٦، ١٩١.

(٦) أي خالف المعهود ولم يعصه: سقط من ك.

(٧) الآيتان ١٩٨ - ١٩٩ من سورة الشعراء.

[٧:١١٥/أ] وتقدَّم الكلام[١] على الآية وقول /عمر وأنَّ الجملة المنفيَّة هي جواب لِـ(لو) لا ما ذكره صاحب (البسيط).

وقال بعض الكوفيين: شُبِّهَتْ لو بِـ(لَئن)، كأنه قال: لَئن آمَنوا لَمَثُوبةٌ. فعلى مَن قال نابَ عن الجواب لا يجوز: لو أتاني زيدٌ لَعَمرٌو خيرٌ منه؛ لأنه لا يدلُّ على جواب. وعلى قولِ مَن قال إنَّما شُبِّهَتْ بـ(لَئنْ) يجوز ذلك، فلو قلتَ: لو أتاني زيدٌ لَإكرامي خيرٌ له، جاز على الوجهين.

وقال الأخفش[٢]: إنَّ لو ولئنْ لَمَّا تَقاربا في الشرط تَداخَلا، فتكون لو بمعنى لئنْ في كلامهم، وتكون لئنْ بمعنى لو، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ﴾[٣]، ولذلك أَجابها بجوابِ لو، وقال: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا﴾[٤]، ثم قال: ﴿لَّظَلُّوا۟﴾.

وأمّا س[٥] فأَبقى كل واحد على أصله، وقال: إنَّ القَسَم إذا بُني الكلام عليه كان الجواب له، ودَلَّ على جواب الشرط.

وإذا كان بالفعل فإنْ كان ثابتًا فيكون باللام عند الأكثر، وإن كان منفيًّا فيكون بـ(لم) لأنها للماضي، ويكون بـ(ما)، وقد نَدر حذفُ الفعل الذي بعد لو وحذفُ الجواب، أنشد أبو الحسن الأخفش[٦]:

---

(١) تقدم في ص ١٨٥ - ١٨٦، ١٩١.

(٢) معاني القرآن ١: ١٥١ بتصرف.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٤٥.

(٤) سورة الروم: الآية ٥١. ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾.

(٥) الكتاب ٣: ٨٤.

(٦) معاني القرآن ١: ١٥٤، والبيت لعَبيد بن الأبرص. البيان والتبيين ١: ٢٣٦ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٦٤١ وشرح التسهيل ٤: ١٠١ وشرح أبيات مغني اللبيب ٨: ٨ - ٩ [٨٨٦]. الطب: العادة.

إن يَكُنْ طِبُّكِ الدَّلالَ فَلَوْ في سالِفِ الدَّهرِ والسِّنينَ الخَوالي

تقديره: فلو كان ذلك في سالفِ الدهر لكان كذا وكذا[١]، شبَّهُوا لو في هذا البيت بإنْ، فكما جاز حذفُ فعل الشرط والجواب بعد إنْ كذلك جاء بعدَ لو، لكنَّ ذلك في إنْ لدلالةِ المعنى جائزٌ، وفي لو نادر. وأنشد في (البسيط) منسوبًا لعُثمانَ بنِ عفّانَ رضي الله عنه[٢]:

لَوْ لي قُلوبُ العالَمِينَ بِأَسْرِها لَمَا مَلَأَتْ لي منهُ مَعْتَبةٌ قَلْبا

أي: لو كان لي، فحذف كان، وأبقى الجواب.

انقضَتْ أحكام (لو) التي لِما كان سيقع لوقوع غيره.

ومِن أحكام (لو) أن تكون للتَّمَنِّي، وفيها خلاف[٣]: منهم مَن زَعم أنها قسمٌ برأسه. ومنهم مَن زعمَ أنها التي لِما كان سيقع لوقوع غيره، وأُشرِبَتْ معنى التَّمَنِّي.

واتَّفَقوا مِن أحكامها على أنه يجوز أن تجاب بالفاء، ويَنتصب الفعل بإضمار أنْ بعدها، ومِن ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾[٤]، وقال الشاعر[٥]:

فَلَوْ نُبِشَ الْمَقابِرُ عنْ كُلَيْبٍ فَيُخْبَرَ بالذَّنائبِ أَيُّ زِيرِ

ومِن وقوعها للتمني قولُه: ألا ماءَ ولو باردًا. وجعل شيخُنا أبو الحسن بن الضائع[٦] من ذلك قولَه تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[٧]، وجَوَّز أن تكون للتمني في قول امرئ القيس[٨]:

---

(١) نسب هذا التقدير للأخفش في شرح الكافية الشافية وشرح التسهيل، وليس في معاني القرآن.
(٢) هو ثاني أربعة أبيات له في لحن العوام للزبيدي ص ١٢٦ [الخانجي - الطبعة الثانية].
(٣) تقدم في ٣: ١٥٦ - ١٦٣.
(٤) سورة البقرة: الآية ١٦٧.
(٥) تقدم البيت في ٣: ١٦١، ١٥: ٣١٦.
(٦) شرح الجمل له ٢: ق: ٢٥٩/أ [باب لو ولولا].
(٧) سورة القلم: الآية ٩.
(٨) تقدم البيت في ٧: ٣٠٧ - ٣٠٨.

تجاوَزتُ أَحْراسًا وأَهْوالَ مَعْشَرٍ عَلَيَّ حِراصٍ لو يُشِرُّون مَقْتَلي

وجَوَّز في هذا البيت أن تكون الامتناعية، ويكون الجواب محذوفًا، أي: لو يُظْهِرونَ مَقتَلي لَسُرُّوا بذلك.

واختلفوا إذا كانت للتمني، فظاهر المنقول أنها لا تحتاج إلى جواب، نَصَّ على ذلك شيخنا أبو الحسن بن الضائع، وأبو مروان عُبيد الله بن عُمر بن هشام الحضرميّ [١١٥:٧/ب] /في (شرح قصير ابن دُريد)، فقال: إن وقعتْ لو للتمني لم تَحتَج إلى جواب، كقوله[(١)]:

فَلَوْ أَنَّهَا نَفسٌ تَموتُ جَميعةً ولكنَّها نَفسٌ تَساقَطُ أَنْفُسا

قال[(٢)]: «اختُلف فيه: فقيل: لو للتَّمني، فلا تحتاج إلى جواب لأنه أراد: فليتَ أنَّها نَفسٌ، وذلك لَمّا طالَ سقمُه تمَنَّى أن يأتيه الموت فتَذهبَ نفسُه مرةً. وقيل: هي الامتناعية على بابها، والجوابُ محذوف، تقديرُه: لاسْتَرَحْتُ» انتهى كلامه.

والذي يَظهر أنها وإن أُشربت معنى التمني فإنها لا بُدَّ لها من جواب؛ لكنَّه التزم حذفُه لإشرابها معنى التمني؛ لأنه متى أَمكَن تقليلُ القواعد وجَعلُ الشيء مِن باب المجاز كان أَولى من تكثير القواعد وادِّعاء الاشتراك؛ لأنَّ الاشتراك يحتاج إلى وَضعَين، والمجاز لا يحتاج إلى ذلك لأنه ليس إلا وضعٌ واحد، وهو الحقيقة، وأمّا المجاز فاستعمالٌ لِعلاقة لا وضع، فلذلك كان المجاز أَولى من الاشتراك.

وقد تعرَّض المصنفُ لِحُكم (لو) التي للتمني في أول الكتاب في (باب الموصول)[(٣)] في أواخر الفصل الثالث، فقال: وتُغني عن التمنِّي، فيُنصَب بعدها الفعل مقرونًا بالفاء. وأنشد شاهدًا على نصبه بعد الفاء قولَه[(٤)]:

---

(١) تقدم البيت في ٣: ١٦٢.

(٢) تقدم هذا في ٣: ١٦٢.

(٣) تقدم هذا في ٣: ١٥٤، ١٥٦ - ١٥٩.

(٤) تقدم البيت في ٣: ١٥٨.

سَـــرَينا إلـــيهم في جُمُـــوعٍ كأنَّهـــا جِبـالُ شَـرَوْرَى ، لـو نُعـانُ فَنَنْهَـدَا

ومِن أقسام (لو) التي أثبتها المصنف واتَّبعه ابنُه[1] على ذلك أن تكون موصولة؛ وقد تكلَّمَ على ذلك في أوائل تصنيفه هذا في (باب الموصول) في أواخر الفصل الثالث منه، وتكلَّمْنا[2] معه في ذلك.

* * *

(١) شرح الألفية له ص ٨١.

(٢) انظر ما تقدم في ٣: ١٥٤ - ١٦٣.

إذا وَلِيَ (لَمَّا) فعلٌ ماضٍ لفظًا ومعنًى فهي ظرفٌ بمعنى (إذْ)، فيه معنى الشرط، أو حرفٌ يَقتضي فيما مضى وجوبًا لوجوب، وجوابُها فعلٌ ماضٍ لفظًا ومعنًى، أو جملةٌ اسميّة مع (إذا) المفاجأة أو الفاء، ورُبَّما كان ماضيًا مقرونًا بالفاء، وقد يكون مضارعًا.

ش: (لَمَّا) على ثلاثة أقسام:

نافية: وتدخل على المضارع لفظًا الماضي معنًى، فتعمل فيه الجزم إلا إن كان مبنيًّا نحو: لَمّا يخرجَنَّ، وقد تقدَّم الكلام(١) عليها.

وبمعنَى (إلا): قالوا: في قَسَمٍ(٢)، نحو: عَزَمتُ عليك لَمَّا ضَربتَ كاتبَك سَوطًا(٣)، أي: إلا ضَربتَ، ونحو قول الراجز(٤):

قالتْ لهُ : باللهِ يا ذا البُرْدَيْنْ لَمَّا غَنِثْتَ نَفَسًا أَوِ اثْنَيْنْ

وبعدَ نفي: قال الله تعالى: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾(٥)، ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾(٦) في قراءة من شَدَّد الميم(٧)، المعنى(٨): إلا مَتاع،

---

(١) تقدم في ص ٢٧ - ٣٨.

(٢) قسم: سقط من ك. د: في القسم.

(٣) المفصل ص ٩٠ وشرحه لابن يعيش ٢: ٢٢٤، ٢٢٧ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٦٤٥.

(٤) تقدم في ١: ١٠٣، ٨: ٣٧٨، ١١: ٣٣٥، ٣٧٩.

(٥) سورة الزخرف: الآية ٣٥.

(٦) سورة يس: الآية ٣٢.

(٧) هذه قراءة عاصم وحمزة، وابن عامر في رواية هشام بن عمار، وقرأ الباقون (لَمَا) خفيفة. السبعة ص ٥٨٦.

(٨) المعنى: سقط من ك.

وإلا جَميع، و(إنْ) في الآيتين نافية. فأمّا قوله تعالى ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[1] في قراءة مَن خَفَّفَ (إن) أو ثَقَّلَها وثَقَّلَ ميمَ (لَمَّا) فقال صاحب (كتاب اللامات)[2]: «قال محمد بن يزيد - يعني المبرد - (هذا لحن، لا تقول العرب: إنَّ زيدًا لَمَّا خارج، ولا: إنَّ زيدًا إلا خارج). وقال المازني: (لا أَدري ما وجهُ هذه القراءة)[3]. وقال الفراء: (التقدير: / لَمَنْ ما، فلَمّا كَثُرَتِ الميماتُ حذفَ منهن واحدة). فعلى هذا القول هي [٧:١١٦/أ] لام توكيد. ويعني بكثرة الميمات أنَّ نون (مِنْ) حين أُدغمت في ميم (ما) انقلبت ميمًا بالإدغام، فصارت ثلاث ميمات. وقال المازني أيضًا: (إنْ بمعنى ما ثُمَّ ثُقِّلَتْ)».

قال صاحب (كتاب اللامات): «فذهبَ المازنيُّ إلى أنَّ (إنْ) إذا كانت خفيفة كانت بمعنى (ما)، ثم تُثَقَّل كما أنَّ (إنَّ) المؤَكِّدة تُخَفَّف، ومعناها الثقيلة» انتهى كلامه.

وارتباكُ النحويين في هذه القراءة وتَلحينُ بعضهم لقارئها يدلُّ على صعوبة الْمَدْرَك فيها وتخريجِها على القواعد النحوية. فأمَّا التلحين فلا سبيل إليه البتة لأنها منقولة نقل التواتر في السبعة. وأمّا من قال «لا أدري ما وجهُها» فمعذورٌ لخفاء إدراك ذلك عليه.

---

(١) سورة هود: الآية ١١١. ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾. قرأ ابن كثير ونافع بتخفيف النون والميم، وقرأ حمزة وابن عامر، وعاصم في رواية حفص، بتشديدهما، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر بتخفيفهما، وقرأ الكسائي وأبو عمرو بتشديد النون وتخفيف الميم. السبعة ص ٣٣٩ - ٣٤٠. وقد تقدمت هذه الآية والخلاف فيها في ٨: ٣٧٨ - ٣٧٩.

(٢) ألف كثير من النحويين كتبًا في اللامات، وما ذكره أبو حيان ليس في كتاب اللامات للزجاجي ولا في كتاب اللامات للهروي، وأظنه يعني كتاب اللامات لأبي بكر بن الأنباري، وهو لا يزال في عداد الكتب المفقودة.

(٣) تقدم في ٨: ٣٧٨ نسبة هذا القول للكسائي، وزد عليه إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٠٥ - ٣٠٦ وتهذيب اللغة ١٥: ٣٤٥ والتفسير البسيط ١١: ٥٧٥.

وأمّا تأويل إنَّ الثقيلة بأنها المخفَّفة التي هي نافية ففي غاية من الخطأ؛ لأنها لو كانت نافيةً لم ينتصب بعدها (كلّ)، إنما كان يرتفع، وأيضًا فإنه لا يُحفظ من كلامهم أن تكون (إنَّ) المثقَّلةُ نافية. وأمّا تأويل الفراء فالآخَرُ في غايةٍ مِنَ الضَّعف؛ إذ لا يُحفَظ من كلامهم لَمّا في معنى: لَمَن ما.

وقد كنتُ مِن قديمٍ فَكَّرتُ في تخريج هذه الآية، فظهرَ لي تخريجُها على القواعد النحوية من غير شذوذ، وهو أنَّ (لَمَّا) في قراءة مَن نَصب (كُلًّا) وخَفَّفَ (إن) أو ثَقَّلها هي الجازمة، وحُذف الفعل المعمول لها لدلالة معنى الكلام عليه، فتكون نظير قولهم: قاربتُ المدينةَ ولَمَّا، يريد: ولَمَّا أَدخلْها، وقد تقدَّم الكلام[1] على كون لَمَّا يجوز حذفُ الفعل بعدها لدلالة المعنى عليه عند قول المصنف في (باب عوامل الجزم) بأنَّ لَمَّا تنفرد بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن المنفيِّ إن دَلَّ عليه دليل؛ فيكون معنى الآية: وإنْ كُلًّا لَمَّا يُبخَسْ أو يُنقَص عمله، أو ما كان من هذا المعنى، فحُذف الفعل لدلالة قوله تعالى: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ عليه؛ لأنه لَمَّا أَخبر بأنَّ كلَّ إنسان لا يُبخَس شيئًا من عمله أَكَّد ذلك بالقسم عليه، فقال: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾. فعَلَى هذا الذي قَرَّرناه استَقَرَّ تخريجُ الآية على أحسنِ ما يُمكن وأَجمَلِه، ولم يَهتَدِ أحدٌ مِنَ النحويين الذين وقفْنا على كلامهم في هذه الآية إليه على وُضوحه واتجاهه في علم العربية؛ والعلومُ كنوزٌ تحت مفاتيح الفُهوم. ثُمَّ إني حين وصلتُ في تفسير القرآن في كتابي المسمى بـ(البحر المحيط)[2] وجدتُ شيخنا أبا عبد الله بن النقيب[3] قد حكى عن أبي عمرو بن الحاجب[4] أنَّ (لَمَّا) هنا هي الجازمة، وحُذف

---

(١) تقدم في ٣٣ - ٣٤.

(٢) البحر المحيط ١٥: ٥٠٠.

(٣) محمد بن سليمان البلخي الأصل جمال الدين أبو عبد الله المقدسي المعروف بابن النقيب [٦١١ - ٦٩٨هـ]. البحر ١: ٤١ ومعجم الشيوخ ٢: ١٩٣ وهدية العارفين ٦: ١٣٩.

(٤) أمالي ابن الحاجب ١: ١٦٦.

الفعل بعدها، ذَكر ذلك ابنُ النقيب في تفسيره الذي سماه بـ(التحرير والتحبير لأقوال أهل التفسير).

مسألة: مِن كلامهم[1]: أَقسَمتُ عليكَ لَمَّا فَعَلتَ، قال الأستاذ أبو علي: ((زعموا أنَّ لَمَّا بمعنى إلا، أي: ما أسألُك إلا هذا الفعلَ. والأَولى أن يَبقى الحرف على أصله ما أَمكن، فـ(ما) عندي زائدة، وأصلُه لَتَفْعَلَنَّ[2]، ثم وضع الماضي موضع المستقبل. وكذلك: لَمّا لم تَفعَل، أصله لَتَترُكَنَّ، /ثم وُضع مَوضِعَه تَرَكت، ثم وُضع مَوضِعه ما في معناه، وهو: لم تَفعَل)) انتهى. [١١٦:٧/ب]

وهذا التخريج على تقدير أن تكون لَمَا مخففة الميم، وأَمَّا إن كانت مشدَّدة فلا يَصِحُّ هذا. وقد روي: نَشَدتُك باللهِ إلا فَعَلتَ[3]، بصريح إلا، فكذلك تكون لَمَّا المشددة بمعنى إلا، ويَصِحُّ ما قاله النحويون.

مسألة: أقسمتُ لَمَّا لم تَفعَلَنَّ[4]. قال أبو عمرو بن تَقِيّ: وقعتْ لَمَّا في (الكتاب) مشدَّدةً، ومخفَّفةً وهو الوجه، ولذلك يقول النحويون في أجوبة القسم لَمَّا أو لَمَا على الشكّ. فوجهُ المخففة أنها لامُ التوكيد دَخلتْ على ما، وفي النفي لَمّا كان أصلُها أن تنفيَ الماضي أو الحال، وكان هذا الفعل مستقبلًا بدليل وجود النون معه - أدخلوا (لم) في الموضع تحسينًا لـ(ما)؛ لأنَّ لم تنفي الماضي بلفظ المستقبل، ولَمَّا اجتمع نَفيانِ انْقَلَبا إيجابًا، فصَلحَ دخول النون لأنها تَدخل على المنفيّ، فكأنه قال: أَقسَمتُ لَتَفْعَلَنَّ، وهو المعنيّ.

والقسمُ الثالث من أقسام (لَمَّا) هو الذي ذَكرَه المصنف في هذا الفصل، فقال: **إذا وَلِيَ لَمَّا فعلٌ ماضٍ لفظًا ومعنًى**، فاحتَرز مِن (لَمَّا) النافية لأنه يليها

---

(١) الكتاب ٣: ١٠٥.

(٢) الذي في المخطوطات: لتفعل.

(٣) المفصل ص ٩٠.

(٤) الكتاب ٣: ٥١٦.

المضارعِ لفظًا الماضي معنًى، ومِن (لَمَّا) بمعنى إلا في قَسَمٍ كما قالوا، فإنه يليها الماضي لفظًا المستقبل معنًى، وهذه هي التي قال فيها: **فهي ظرفٌ بمعنى إذْ، فيه معنى الشرط، أو حرفٌ يقتضي فيما مضى وجوبًا لوجوب.**

وفي لفظه تسامح؛ لأنَّ (لَمَّا) هذه اختُلف فيها: فمذهبُ س[1] أنها حرفٌ يدلُّ على ربطِ جملة بأخرى. وبعضُهم يُعَبِّر عنها بأنها حرفُ وجودِ شيء لوجود غيره. ومذهبُ أبي بكر[2] والفارسيِّ[3] وابنِ جِنِّيْ[4] وأبي عليٍّ[5] أنها اسم ظرف بمعنى حين، فقولُ المصنف فهي كذا أو كذا قولٌ ثالث؛ لأنَّ ظاهره أنها تكون على هذه الوتيرة أو على هذه، فأَخرَجها مُخرَج الترديد، وذانِكَ المذهبان كلُّ واحدٍ مِن قائل أحدهما لا يُجيز فيها القول الآخر.

وقد تسامَح أيضًا في قوله **يقتضي فيما مضى وجوبًا لوجوب** لأنَّ القائل بهذا لا يقتصر على هذا؛ بل يقول ذلك إذا كانا مُثبَتَين، أمّا إذا كانا مَنفِيَّينِ فإنه يقتضي امتناعًا لامتناع، نحو: لَمّا لم يَقُمْ زيدٌ[6] لم يَقُمْ خالدٌ. وأمّا إذا كان الأول مُثْبَتًا والثاني مَنفِيًّا فيقتضي امتناعًا لوجوب، وأمّا عكسه فالعكس.

استُدلَّ لـ(س) بأنه يَترتب ما بعده على ما قبله مِن غير شرطِ مُوافقةٍ في الزمان؛ فلو كان بمعنى حِين لَلَزِمَ وقوع الفعلين في وقت واحد؛ لأنك إذا قلتَ جئتُ حينَ جاءَ زيدٌ كان الْمَجيئان في وقت واحد، وإذا قلتَ لَمَّا جاءَ زيدٌ جاءَ عمرٌو جاز أن يكون زمان مجيئهما واحدًا، وجاز أن لا يكون، بل يدلُّ ذلك على تَرَتُّب الثانية على

---

(١) الكتاب ٤: ٢٣٤.
(٢) الأصول ٢: ١٥٧، ٣: ١٧٩.
(٣) إيضاح الشعر ص ٨٣ والبغداديات ص ٣١٥ - ٣١٦ والإيضاح العضدي ص ٣١٩.
(٤) الخصائص ٢: ٣٩٠.
(٥) الشلوبين. التوطئة ص ١٣٨.
(٦) لم يقم زيد: سقط من ك.

الأولى. واستَدَلُّوا[1] على هذا بقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟﴾[2]؛ ألا ترى أنَّ المراد أنهم أُهلكوا بسبب ظُلمِهم لا أنهم أُهلكوا حينَ ظُلمِهم؛ لأنَّ ظُلمَهم متقدِّمٌ على إنذارهم، وإنذارهم متقدِّم على إهلاكهم.

وبهذا صَحَّحَ ابنُ عُصفور والمصنف[3] وابنُه[4] مذهبَ س، وقالوا: /((هو [٧:١١٧/أ] الصحيح)). قال المصنف[3]: ((ولأنها تُقابِلُ لَو في الغالب، و(لَو) تَدُلُّ على امتناعٍ لامتناع، فـ(لَمَّا) تَدُلُّ على وجوبٍ لوجوب. وتحقيقُ تَقابُلِهما أنك تقول: لو قامَ زيدٌ لَقامَ عمرٌو، ولكنه لَمّا لم يَقُمْ لم يَقُمْ)).

وما استَدَلُّوا به لمذهب س مِن قوله تعالى ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟﴾ لا دليلَ لهم فيه؛ لأنهم أخذوا قوله تعالى ﴿لَمَّا ظَلَمُوا۟﴾[5] على ابتداء الظلم، فجَعلوا بين الظلم والإهلاك زمانًا غير زمانهما، وهو زمان الإنذار، ولا يتعيَّن جَعلُ[6] قوله تعالى ﴿لَمَّا ظَلَمُوا۟﴾: لَمّا ابتدأوا الظلم، بل يَصدق أنهم أُهلكوا حين الظلم؛ لأنَّ حينَ الظلم مُتَّسع لابتدائه ولغير ابتدائه؛ ألا ترى أنهم كانوا ظالمين وقت الإهلاك لم يخرجوا عن الظلم، فالإهلاك وقع وقت التباسهم بالظلم، وهم وقتَ الإنذار كانوا ظالمين، فالظُّلمُ الْتَبَسُوا به حين أُنذِروا وحينَ أُهلكوا، فصَحَّ إطلاقُ أنهم أُهلِكوا[7] حين الظلم.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣: ١٦٤٣ - ١٨٤٤.

(٢) سورة الكهف: الآية ٥٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣: ١٦٤٤.

(٤) شرح التسهيل ٤: ١٠٢.

(٥) لما ظلموا: سقط من ك.

(٦) ك: على. ل: حمل.

(٧) حين أُنذروا وحين أُهلكوا فصحَّ إطلاق أنهم أهلكوا: سقط من ك.

وأمَّا تَقابُلُ (لو) و(لَمَّا) فضعيف لأنه بَناه على أنَّ (لو) حرفُ امتناع لامتناع، وقد بَيَّنَّا فسادَه قبلُ عند الكلام على لو[1]، وقد ذكرْنا الاستدلال على صحة مذهب س في كتابنا المسمَّى بـ(النُّكَت الحِسان في شرح غاية الإحسان)[2] بوجهين، وأَزيدُهما هنا بيانًا:

أحدهما: أنّا وجدنا الفعل الذي يكون جوابًا لها قد يأتي منفيًّا بـ(ما) متأخرًا عن الفعل الذي بعدها، قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ ﴾[3]، فلو كانت ظرفًا لَمَا صَحَّ لمعمول الفعل المنفيّ بـ(ما) أن يتقدَّم عليه، لا يجوز: حين جئتَ ما جئتُ، وقد تقدَّم، فدَلَّ على أنه ليس بظرف.

والثاني: أنّا وجدنا جوابها يكون بـ(إذا) الفُجائية، قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَحَسُّواْ بَأْسَنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ ﴾[4]، ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾[5]، وهو كثير في القرآن وفي أشعار العرب، ولا يَصِحُّ لِما بعد (إذا) الفجائية أن يعمل فيما قبلَها، فلو كان ظرفًا لَمَا صَلح أن يتقدَّم على (إذا) الفُجائية.

ومما يُستَدَلُّ به على بطلانِ مذهبِ أبي عليٍّ إجماعُ النحويين على جواز[6] زيادة (أنْ) بعد لَمَّا، ولو كانت ظرفًا والجملةُ بعدها في موضع خفض بالإضافة لَمَا جاز الفصل بـ(أن) الزائدة بين المضاف والمضاف إليه كما لا يجوز ذلك في الظروف المضافة إلى الجمل؛ ألا ترى أنه لا يقال: حينَ أنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو، ولا: حيثُ أنْ

---

(١) تقدم هذا في ١٨٥ - ١٩١.

(٢) النكت الحسان ص ٢٩٨ وذكر فيه ثلاثة أوجه.

(٣) سورة سبأ: الآية ١٤.

(٤) سورة الأنبياء: الآية ١٢.

(٥) سورة العنكبوت: الآية ٦٥.

(٦) جواز: سقط من ك.

قعدَ عمرٌو قعدَ بكرٌ. وكذلك أيضًا لو كانت بمعنى (إذْ) ظرفًا لجَازَ أن يَلِيَها المضارع وهو في معنى الماضي كما يلي إذْ؛ ألا ترى أنه يجوز: إذْ تَقومُ قمتُ، على معنى: إذْ قمتَ قمتُ، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ ﴾[1]. ولا يجوز في (لَمَّا) هذه أن يَلِيَها إلا الفعل الماضي لفظًا ومعنًى، ويجوز الفصل بينهما بـ(أنِ) الزائدة.

قال المصنف في (شرح الكافية)[2]: «ويُقَوِّي قولَ أبي عليٍّ أنها قد جاءت لمجرد الوقف في قول الراجز[3]:

إني لَأَرجُو مُحْرِزًا أَنْ يَنْفَعا ... إِيَّاي لَمَّا صِرْتُ شَيخًا قُلَّعا»

انتهى. يعني بذلك أنَّ (لَمَّا) بمعنى حين، فهي منصوبة بقوله (لَأَرجُو) وبقوله (أنْ يَنفَعا).

ولا /حُجَّةَ في ذلك؛ إذْ يحتمل أن يكون جوابُ (لَمّا) محذوفًا لفهم المعنى، أي: [٧:١١٧/ب] لَمّا صِرتُ شَيخًا قُلَّعًا حصلَ لي هذا الرجاء، فتكون إذ ذاك حرفًا، ولا يتعيَّن بهذا التأويل فيها أن تكون ظرفًا.

وقد أُبطِل مذهبُ أبي عليٍّ أيضًا باختلافِ متعلَّق الفعل بعدها والفعل الواقع جوابًا مع امتناع اجتماعهما؛ نحو قولك: لَمَّا أَسلَم دخلَ الجنة، ولَمَّا أحسنتَ إليَّ أمسِ أكرمتُك اليوم.

وقد رَدَّ الرِّياشيُّ على مَن جعلها ظرفًا بأنه لا يجوز: القتالُ لَمَّا ماتَ زيدٌ، ولم يُسمع هذا عنهم، ولو كانت بمنزلة (حينَ) لم يَمتنع كما لم يَمتنع: القتالُ حينَ ماتَ زيدٌ.

---

(١) سورة الأحزاب: الآية ٣٧.

(٢) ٣: ١٦٤٤.

(٣) المحكم ١: ٢١٨ [دار الكتب العلمية] وشرح عمدة الحافظ ص ٤٠٣. شيخٌ قُلَّع: يتقلَّع إذا قام.

وقولُه **فعلٌ ماضٍ لفظًا ومعنًى** مثالُه قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ﴾[1].

وقولُه **أو جملةٌ اسمية مع إذا الفُجائية** الجملة الاسمية تارةً تكون مُثبَتةً نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾[2]، وتارةً تكون مصدَّرة بـ(ليس) نحو قول كَعب بن زُهير[3]:

حَـديثُ أَناسِـيّ ، فلَمَّـا سَمِعتُـهُ　　　إذا لـيسَ فيـهِ مـا يُبِـينُ فأَعْقِـلُ

وقولُه **أو الفاءِ** مثَّله المصنف[4] وابنه[5] بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[6]. ولا حُجَّةَ في إثبات هذه القاعدة الكلية بهذا المحتمل؛ ألا ترى أنه يحتمل أن يكون الجواب محذوفًا، وقد حُذف في غير ما موضعٍ لدلالة المعنى عليه، والتقدير: انْقَسَموا قِسمَين، فمنهم مُقتَصِد ومنهم غير مُقتَصِد، فحُذف الجواب وحُذف المعطوف، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَـٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾[7].

وقولُه **وربَّما كان ماضيًا مقرونًا بالفاء** مَثَّله ابنُه بقول الشاعر[8]:

---

(١) سورة يوسف: الآية ٩٦.

(٢) سورة العنكبوت: الآية ٦٥.

(٣) ديوانه ص ٤٦. يريد: أسمع هَمهمة لا تُفهم، وذلك من خلاء المكان.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣: ١٦٤٦.

(٥) شرح التسهيل ٤: ١٠٢ - ١٠٣.

(٦) سورة لقمان: الآية ٣٢.

(٧) سورة لقمان: الآية ٣٧.

(٨) الأخطل. شعره ٢: ٦٧٢ وشرح التسهيل ٤: ١٠٣ والخزانة ١١: ٥٤ - ٥٧ [٩٨٢]. وأول الثاني في الديوان: (أمالَ)، ولا شاهد فيه حينئذ. البَكر: الصغير من الإبل، والراغية: مصدر بمعنى الرُّغاء،، وهو صوت البعير، ويريد بالبكر ولد ناقة صالح - عليه السلام - وذلك أنه لما قتل قُدارُ ثمود الناقة رغا ولدها، فصاح برغائه كل ما له صوت، فهلكت ثمود عند ذلك، فضربته العرب مثلًا في كل هَلَكة عامّة.

فلَمَّا رَأى الرحمنُ أنْ ليس فيكم رَشيدٌ ولا ناهٍ أَخاهُ عنِ الغَدْرِ
فَصَبَّ عليكم تَغْلِبَ بْنةَ وائلٍ فكانُوا عليكم مِثلَ راغيةِ البَكْرِ

التقدير: صَبَّ عليكم، أو: فهو صَبَّ عليكم.

ولا حُجَّةَ في هذا لاحتمال أن يكون الجواب محذوفًا لدلالة المعنى عليه، التقدير: انتقَمَ منكم فصَبَّ، كما حُذف في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾[1]، وفي قول امرئ القيس[2]:

فلَمَّا أَجَزْنا ساحةَ الحيِّ وانْتَحى بِنا بَطْنُ حِقْفٍ ذي رُكامٍ عَقَنْقَلِ

ومذهبُ الكوفيين زيادةُ الواو في نحو هذا، ويقدِّرونه: انْتَحى()، وكذلك في الآية قبله. وهذا التأويلُ أَولى مِن إثباتِ حُكمٍ بمحتمل.

وقولُه **وقد يكون مضارعًا** يعني أنَّ الجواب يكون مضارعًا نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾[3] أي: جادَلَنا.

وينبغي أن يُعتقَد في (لَمَّا) هذه أنها بسيطة، وكذا التي بمعنى (إلا). وأمّا النافية /فقد تقدَّمَ الكلام[4] عليها بالنسبة إلى البَساطة أو التركيب، واختَرْنا فيها أن تكون [٧:١١٨/أ] بَسيطة.

* * *

---

(١) سورة يوسف: الآية ١٥.

(٢) تقدم في ٧: ٣٢٣.

(٣) سورة هود: الآية ٧٤.

(٤) تقدم هذا في ص ٢٨، لكنه لم ينص على اختياره المذكور فيها.

يُستَفهَم بـ(كيف) عن الحال قبل ما يُستغنَى به، وعن الخبر قبل ما لا يُستَغنَى به، ومعناها: على أيِّ حال؟ فلذا تُسَمَّى ظرفًا، ورُبَّما صَحِبَتْها (على). ولجَوابِها وللبدلِ منها النصبُ في الأول، والرفعُ في الثاني إن عُدمتْ نَواسخُ الابتداء، وإلا فالنصب. ولا يُجازَى بها قياسًا، خلافًا للكوفيين.

ش: أدواتُ الاستفهام حرفٌ[١] واسم، الحرفُ الهمزةُ وهَلْ وأَمْ على ما بُيِّن ذلك فيها[٢]. والاسمُ (مَنْ) لعاقل، و(ما) لغير عاقل أو لوصفِ عاقل، و(أيٌّ) بحسب ما تُضاف إليه، و(متى) و(أيّانَ) ظرفي زمان، و(أينَ) ظرف مكان، و(أَنَّى) لحالٍ وظرفِ زمانٍ وظرفِ مكان، و(كَمْ) لعددٍ، و(كيفَ) لحال، ورُبَّما استُفهم بـ(مَهْما) وبـ(كَأَيِّنْ).

والكلامُ في هذا الباب في (كيف)، وهي اسمٌ بلا خلافٍ بدليلِ دخولِ حرفِ الجرِّ عليها، رُوي من كلامهم: على كيفَ تَبيع الأَحمَرَينِ[٣]؟ وانظر إلى كيفَ يَصنَعُ[٤]، وقال الشاعر[٥]:

---

(١) حرف: سقط من ل.

(٢) تقدم هذا في ١٣: ١١٣ - ١١٨.

(٣) أسرار العربية ص ٣٧ واللباب ٢: ٨٦. والأحمران: اللحم والخمر.

(٤) حكاها قطرب. شرح المقدمة المحسبة ١: ١٧٣ والمفصل ص ١٦٢.

(٥) صدر البيت: هلّا سألتِ ورَيبُ الدهر ذو غِيَرٍ. وهو للسفاح التغلبي. شعراء تغلب في الجاهلية ٢: ١٧٨ وشعر الأخطل ١: ١٢٥ - وفيهما: أن كيف - وتوجيه اللمع ص ١٥. الصقع: الضرب ببسط الكف.

.... عن كيفَ صَقْعَتُنا ذُهْلَ بْنَ شَيْبانا

وبانعقادِ الكلام منها مع الاسم نحو: كيفَ زيدٌ؟ وباتصالها بالفعل مِن غير أن يُفصَل بينهما بشيء ولا بضميرٍ مُستَكِنٍّ نحو: كيفَ قامَ زيدٌ؟ وبجوازِ إبدالِ الاسم منها نحو: كيفَ زيدٌ أصحيحٌ أَم سقيمٌ؟

وبناؤها لتضمُّنها معنَى حرف الاستفهام، وكان بناؤها على حركةٍ لأجل التقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة طلبًا للتخفيف.

وقولُه **يُسْتَفْهَمُ بِكيفَ عن الحال** أمّا الاستفهام فهو الكثير فيها، وقد تقدَّم الكلامُ[1] على استعمالها شرطًا عند ذكر الجوازم.

وقولُه **قبلَ ما يُستَغنَى به** مثالُه: كيف جاءَ زيدٌ؟ يعني أنه كان يَصِحُّ أن تقول: جاء زيدٌ، ولا تذكر كيفَ، فتكون إذ ذاك الجملة خبرية، ثم إذا أدخلت (كيفَ) صار ذلك استفهامًا عن هيئة مجيء زيد. ويَعني بالاستغناء به أن ينعقد كلامًا دونها لا أنه يبقى على معنى الاستفهام دونها، بل إذا أُريدَ ذلك المعنى لم يُسْتَغْنَ بالكلام دونها.

وقولُه **وعنِ الخبرِ قَبلَ ما لا يُستَغنى به** مثالُه: كيفَ زيدٌ؟ فإنَّ زيدًا ونحوه لا ينعقد منه كلام. ويَعني بالخبر خبرَ المبتدأ، وخبرَ (كان)، نحو: كيفَ كان زيدٌ؟ وثانيَ ظننتُ، نحو: كيفَ ظننتَ زيدًا؟ وثالثَ[2] أَعلَمتُ، نحو: كيفَ أعلمتَ زيدًا فَرَسَك؟ وأخواتِها، فهذا كلُّه يُطلَق عليه أنه خبر.

وقولُه ومعناها: **على أيِّ حال، فلِذا تُسَمَّى ظرفًا** ظاهرُ كلام المصنف أنه يُقَدِّرها بقوله: على أيِّ حال، وتُسمَّى عنده ظرفًا لأنها في تأويل جارٍّ ومجرور، كما أنَّ الظرف كذلك.

---

(١) تقدم في ص ٥٠ - ٥٤.

(٢) وثالث: موضعه بياض في ك.

[١١٨:٧/ب] قال ابنُ المصنف[١]: /((وليست كيف موضوعة لهذا المعنى، إنما تَستلزمه؛ ألا ترى أنَّ جوابَها إنما هو بالصفات لا بالمصادر، وأنها لا يُبدَل منها مجرور، إنما يُبدل منها مرفوع ومنصوب، ولها صدرُ الكلام كغيرها من أسماء الاستفهام، فمعناها الاستفهام عن وصف منكور لموصوف بعده مذكور، ولذلك لا يُبدل منها، ولا يُجاب إلا بصفة، فيجب أن تكون عامَّة لجميع أحوال الموصوف حتى يصحّ أن يُجابَ ببعضها)) انتهى كلام ابن المصنف، وهو كلام جيّد.

وقد ذكرَ الناسُ بين س والأخفش خلافًا في (كيفَ)، فذكروا أنَّ ظاهرَ مذهب س[٢] - وقال بعضهم[٣]: مذهب س - أنَّ (كيفَ) تُقَدَّر بالظرف، ولذا تُقَدَّر بقولهم: على أيِّ حال[٤]؟ فإذا قلتَ: كيفَ زيدٌ؟ فـ(كيفَ) في موضع نصب على الظرف، والظرفُ في موضع رفعٍ على أنه خبر للمبتدأ، فإذا وقعَ بعدها جملةٌ تعلَّقتْ بما بعدها من الفعل، نحو: كيفَ جلسَ زيدٌ؟ فـ(كيفَ) ظرفٌ منصوب بـ(جلسَ)، والتقدير: على أيِّ حالٍ جلسَ زيدٌ؟

وذهب الأخفش[٥] والسيرافيُّ[٦] إلى أنه في تقدير اسمٍ غير ظرف، فعندهم: كيفَ زيدٌ؟ في تقدير: أَصحيحٌ زيدٌ أم غيرُ صحيح؟ فـ(كيفَ) في نحو هذا المثال اسمٌ

---

(١) شرح التسهيل ٤: ١٠٥.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع باب الجزاء ق ٩٠/ب، وباب الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر وتسمى حروف الرفع ق ١٩٦/أ.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع: باب المخاطبة ق ١٥٢/أ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٣٦١.

(٤) الكتاب ٣: ٦٠، ٤: ٢٣٣، ٢: ١٢٨.

(٥) شرح الجمل لابن الضائع: باب الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ق ١٩٦/أ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٣٦١ [رسالة].

(٦) شرح كتاب سيبويه ١٠: ٧٢ - ٧٣ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: باب الجزاء ق ٩٠/ب وباب الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ق ١٩٦/أ.

في موضع رفع، وهو خبرٌ مقدَّم. فإذا جاء بعده الجملة كان في موضع نصب على الحال، فإذا قلتَ: كيفَ أَقبَلَ زيدٌ؟ فكأنَّك قلتَ: أمُسرعًا أَقبَلَ أَم غيرَ مُسرع؟

وقد ردَّ الأستاذ أبو الحسن بن عصفور على الأخفش في جعله: كيفَ زيدٌ جالسٌ؟ أنَّ (كيفَ) نصبٌ على الحال، فقال[1]: ((الحالُ خبر من الأخبار[2]، و(كيفَ) استفهام، فلا يصحُّ أن تكون خبرًا)).

وقد رَدَّ هذا على ابن عصفور شيخاي الأستاذ أبو جعفر بن الزُّبير والأستاذ أبو الحسن بن الضائع، فقال الأستاذ أبو جعفر: ((هذا - يعني رَدّ ابن عصفور - ردٌّ طريف، فبالوجه الذي تقع أيٌّ خبرًا تقع كيفَ، فالصوابُ العدول عن هذا الرد إلى غيره مما يصحّ)).

وقال ابن الضائع[3]: ((هذا - يعني قول ابن عصفور - غلطٌ فاحش، فليس معنى قولهم في الحال إنها خبر ما يراد في وصف الجملة أنها خبر، بل ذلك لفظ مشترك، فـ(خبرٌ) في وصف الجملة قسمٌ مِن أقسام الكلام قسيمٌ للأمر والنهي ونحوهما، و(خبرٌ) في الحال كقولنا في خبر المبتدأ (خبر)، أي: شيءٌ مُسنَدٌ إلى المبتدأ؛ ألا ترى أنّا نقول في: زيدٌ هل ضربتَه؟ إنَّ هذه الجملة خبر عن المبتدأ، وكذلك جملة الأمر)) انتهى.

قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: ((والصحيح ما ذهب إليه س. والدليل على صحة مذهبه أنَّ (كيفَ) لا تتصرف، أعني لا تُستَعمل فاعلة ولا مفعولة، ولا يدخل عليها حرف جرّ، وبابُ الأسماء غير المتصرِّفة أن تكون ظروفًا[4]. وأيضًا فإنها

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع: باب الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ق ١٩٦/أ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٣٦١ [رسالة].

(٢) من الأخبار وكيف استفهام فلا يصح أن تكون خبرًا: سقط من ك.

(٣) شرح الجمل له: باب الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ق ١٩٦/أ - ١٩٦/ب.

(٤) ك: ظرفًا.

إذا جُعلت ظرفًا كانت في تقدير: على أيِّ حال، وإذا جُعلت اسمًا غيرَ ظرف كانت في تقدير: أصحيحٌ أم سقيمٌ أم مريضٌ أم ضعيفٌ أم غيرُ ذلك من الأحوال التي يمكن السؤال عنها، ومهما أَمكَنَ/أن يكون اللفظ مفسَّرًا بمعنًى واحد كان أَولَى مِن أن يكون [١١٩:٧/أ] مفسَّرًا بما لا يُحصَر من الألفاظ)).

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[1]: ((هذا ليس بشيء، فإنَّ الأخفش يقدِّره بما يعمّ أصحيح أم غير صحيح، غير أنَّ هذا لا يَلزم؛ لأنَّ (كيفَ) نفسَها هي المعمّمة، وتقديرُها بلفظ آخر ليس من ضرورة فهم معناها، ولا من ضرورة بيان إعرابها إلا على جهة الإرشاد للمتعلم، فـ(مَن زيدٌ) يقتضي التعميم، ولو حللتها لهمزة الاستفهام لعسُر التعميم، ثم متى كانت كيف تنحلّ لـ(أيّ) حتى تقدَّر ولا بدَّ: على أيِّ حال، وإنما جاء س بـ(على أيِّ حال) ليبيِّن أنَّ كيفَ ظرفٌ على تقدير حذف حرف الجرّ، هذا إن لم يكن تفسيرَ معنًى)).

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع[2]: ((فإن قيل: الدليل على صحة مذهب الأخفش مجيء الجواب كثيرًا مرفوعًا حيث يقولون في جواب: كيف زيدٌ؟ صحيحٌ. قلتُ: إذا أجيب بـ(صحيح) فلا يمكن نصبُه نصبَ كيفَ، فلذلك حمل على موضع كيفَ الذي هو موضع الظرف؛ لأنَّ الذي يَلزم في الجواب أن يكون إعرابه إعراب المستفهَم به هو الاسم الذي يكون مطابقًا له، ولا يُطابق كيف في الجواب إلا مجرور، كأن تقول في جواب: كيف زيدٌ؟ على صحةٍ، أو: على خيرٍ، أو غير ذلك. والدليل على أنَّ هذا كثير في كلامهم قول رؤبة وسئل: كيفَ أنتَ؟ أو: كيف أصبحت؟ فقال: (خيرٍ، عافاك الله)[3]، بخفضِ (خير) وحذفِ حرف الجرّ، وحرفُ

---

(١) شرح الجمل له: باب الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ق ١٩٦/ب.

(٢) شرح الجمل له: باب الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ق ١٩٦/ب بتصرف.

(٣) تقدم في ٨: ٢٥.

الجرِّ لا يُحذف إلا حيث يَكثُر استعمالُه كحذفه من اسم الله تعالى في القسم، وحذفِ رُبَّ بعد الواو، وحذفِ مِنْ في باب كم، فلولا كثرة (بخير) و(على خيرٍ) في الجواب في (كيف) لم يحذف، لا سِيَّما في كلام رؤبة، وهو المعدود من الفصحاء، حتى إنَّ س في مواضع من كتابه بعد حكاية شيء ما عن العرب يُسنده لرؤبة[1]، ولا معنى لذلك إلا تأكيد فصاحة ما نقل)) انتهى.

وكأنَّ الأستاذ أبا الحسن يقول: الجوابُ تارةً يكون على اللفظ فيُطابق، وتارةً يكون على المعنى فلا يُطابق اللفظ، فإذا أجاب على اللفظ قال في كيف زيدٌ؟ على خير، أو: في خير، وإذا أجاب على المعنى قال: صحيح، أو سقيم، أو غير ذلك مما يقع السؤال عنه.

وهذا الذي ذَكر الأستاذ أبو الحسن شيخُنا مردود بالبدل؛ لأنك تقول: كيفَ زيدٌ أصحيحٌ أم سقيم؟ كما تقول: مَنْ في الدار أَزيدٌ أم عمرٌو؟ وليس لنا بدلٌ على المعنى لأنَّ البدل ليس بجواب، فلو لم تكن كيفَ بنفسها في موضعِ رفع لَمَا أُبدِل منها الاسم المرفوع، ولو قلت: متى القتالُ؟ فأَبدلتَ مِن متى لم يَجز أن ترفع، بل يجب النصب، فتقول: متى القتالُ أيومَ الجمعة أم غيرَه؟ وكذلك: أين زيدٌ؟ لم يجز أن تقول: أأمامُك أم وراؤُك؟ فدَلَّ هذا كلُّه على/أنَّ (كيفَ) ليست ظرفًا. [١١٩:٧/ب]

[2]وأيضًا فإنها في الحقيقة ليست اسم زمان ولا مكان، وإنما هي سؤال عن حال، وعلى مذهب س شُبِّهَتْ كيفَ باسم المكان[3] لأنها سؤال عن حال، وهم يقولون: زيدٌ في حالٍ حسنة، وعلى حالٍ حسنة، وقد جعلوا الحال الصناعية مِن باب

---

(١) الكتاب ١: ٥١، ٣١٩، ٣٦٤، ٢: ١١٣، ١٣٧، ١٨٥، ٣٩٢، ٣: ٦٢٢.

(٢) من هنا إلى آخر قوله ((أفي حق كذا هذا)) في شرح الجمل لابن الضائع ق ١٩٦/ب.

(٣) في ابن الضائع: باسم زمان.

المفعول فيه بالنظر إلى هذا المعنى مع أنَّ (في) لا تدخل عليها؛ وهذا ليس ببعيد؛ ألا ترى أنهم ينصبون حقًّا على الظرف في قولهم[1]:

.... أَحَقًّا أنَّ أَخطَلَكُمْ هَجاني

لجواز دخول (في) عليها حيث يقال: أفي حَقّ كذا هذا.

وقولُه **ورُبَّما صَحِبَتْها على** مثالُ ذلك: على كيفَ تَبيعُ الأَحمَرَينِ[2]؟ وحُكي أيضًا دخول (إلى) عليها، قالوا: انظر إلى كيفَ يَصنع[2]، لكنَّ دخول حرف الجرّ عليها قليلٌ بحيث لا يَنقاس، فأمّا قوله تعالى: ﴿**أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ**﴾[3]، وقولُه تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ**﴾[4] - فهو من باب التعليق، ولا يجوز أن تكون (كيفَ) بدلًا؛ لأنه يَلزم مِن ذلك أنَّ البدل على تكرار العامل أو مُسَلَّط عليه العامل الأول، ولا يَصِحُّ دخول حرف الجرّ عليها فصيحًا، بل ذلك على جهة الندور والشذوذ، بل قد تُكُلِّمَ في ناقلِ ذلك، ولم يُوَثَّق.

وقال ابن هشام: ((كيفَ عند س ظرف في موضع الخبر، وزيدٌ مبتدأ، وجوابه على اللفظ: في خير، أو في عافية، أو في بلاء، أو في نكد، وقولهم في الجواب: صحيح، أو: قويّ، محمول عنده على المعنى. وهو ظرفٌ مُستَعار، جعل الحال كالمكان، وكان رؤبة يقال له: كيف أصبحتَ؟ فيقول: (خيرٍ، عافاك الله)، بالخفض على إضمار (في). وغيرُه يعكس، فيجعله خبرَ مبتدأ غير ظرف. وقولُهم (صحيح) على ما يجب و(في عافية) محمول على المعنى)).

---

(١) تقدم في ٢ : ٣١٩، ٧: ٢٥٧.

(٢) تقدم في ص ٢٢١.

(٣) سورة الغاشية: الآية ١٧.

(٤) سورة الفرقان: الآية ٤٥.

وقولُه **وجَوابِها ولِلبدلِ منها النصبُ في الأول** يعني فيما يُستَغنَى به، مثالُه: كيف جاء زيدٌ؟ فتقول في الجواب: ضاحكًا، أو نحوه مما يُسأل عنه من الأحوال، وفي البدل: أَمُسْرِعًا أَم غيرَ مُسرِعٍ.

وقولُه **والرفعُ في الثاني** مثالُه: كيف زيدٌ؟ فتقول في الجواب: صالحٌ، أو نحوه من الأحوال التي يُسأل عنها. وقد ذكرنا ما ذهب إليه الأستاذ أبو الحسن من جواز الجرّ في الجواب، فتقول في جواب: كيفَ زيدٌ؟ على خيرٍ، أو: بخيرٍ، وتقول في البدل من نحو: كيف زيدٌ؟ أصحيحٌ أم غيرُ صحيحٍ؟ فتَرفع.

وقولُه **إن عُدمَت نَواسخُ الابتداء** لأنها إذا لم تُعدَم فالنصبُ كما ذكر المصنف، مثالُ ذلك: كيفَ أصبحَ زيدٌ؟ فتُجيب بقولك: طَيِّبًا، أو تُبدِل فتقول: كيفَ أصبحَ زيدٌ أسَقيمًا أم صحيحًا؟

وقولُه **ولا يُجازَى بها قياسًا، خلافًا للكوفيين** ظاهرُ كلامه هنا يُناقض كلامه في باب عوامل الجزم؛ لأنه قال هناك[1]: **وجُوزيَ بكيفَ معنًى لا عملًا، خلافًا للكوفيين**، فأَثبَت لها هناك /الْمُجازاة مِن حيث المعنى، ونَفاها هنا، ويعني هنا أنه لا [٧:١٢٠/أ] يُجازَى بها عملًا، يعني أنه لا يُجزَم بها. وقال هنا **قياسًا** لأنَّ الجزم بها لم يَثبت عن العرب، إنما أجازه مَن أجازه بالقياس. وقد تَكرَّرتْ له هذه المسألة؛ إذ قد ذكرها في (باب عوامل الجزم) كما ذكرنا.

وثَبَت في نسخة عليها خطُّه بعد قوله **خلافًا للكوفيين** قولُه: **ومَن وافقَهم، وأنَّى مرادفة لها أو لأينَ أو متى**[2]. فقولُه **ومَن وافقَهم** هو قُطْرُب من البصريين، وقد ذكرنا ذلك في (باب عوامل الجزم)[3].

---

(١) تقدم هذا في ص ٥٠.

(٢) التسهيل ص ٢٤٢.

(٣) تقدم هذا في ص ٥٢ - ٥٤.

وقولُه **وأنّى مرادفة لها** أي: لـ(كيفَ)، يعني: يُستَفهَم بها، كقولِه تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾[1]، وقولِه تعالى: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[2]، وقد تقدَّم الكلام[3] أيضًا على أنَّى ومحاملها في لسان العرب.

ص: تكون (قد) اسمًا لـ(كَفى)، فتُستَعمَل استعمالَ أسماءِ الأفعال، وتُرادِفُ (حَسْبًا)، فتُوافِقُها في الإضافة إلى غير ياء المتكلم.

ش: قد تقدَّمَ ذكرُ (قد) في (باب أسماء الأفعال)[4] من هذا الكتاب، وذَكر المصنفُ فيه أنَّ معناها أكتفي في أحد الوجهين[5]، يعني أنها تكون اسم فعل في أحد الوجهين، وقد شرحْنا ذلك بأتمّ شرحٍ هناك، ومُلَخَّصُه أنَّ (قد) إذا أُفرِدت بُنيتْ على السكون، وتكون اسمَ فِعل، وتَلحقها نون الوقاية إذا اتَّصلتْ بياء المتكلم، ولا تُحذف النون إلا في ضرورة الشعر، والكافُ اللاحقة لها في نحو (قَدْكَ) في موضع نصب بها.

وقولُه **وتُرادفُ (حَسْبًا) فتُوافِقُها في الإضافة إلى غيرِ ياء المتكلم** هذا هو أحد الوجهين اللذَين أشار إليهما في قوله: **أحد الوجهين**، فيقولون: قَدْ عبدِ اللهِ درهمٌ، وهذا معنى قول المصنف: **فتوافقها في الإضافة**، أي: تُعرَب كما تُعرب (حَسْب)، ويَنْجَرُّ ما بعدها بالإضافة.

قال ابن المصنف[6]: «تُوافِقُ حَسْبًا في الإضافة إلى المفعول، وفي لُزوم استعمالها أحد جزأي الابتداء في نحو: قَدْ زيدٍ درهمٌ، وحَسْبُ زيدٍ درهمٌ، فـ(قَدْ) في هذا اسم

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٣٧.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٥٩.

(٣) تقدم في ص ٤١ - ٤٢.

(٤) تقدم في ١٤: ٣١٧ - ٣١٩.

(٥) ك: القولين.

(٦) شرح التسهيل ٤: ١٠٧.

لمرادفتها ثابتَ الاسمية معنًى واستعمالًا، وهي مبتدأ، ودرهمٌ الخبر، ولكنّها مبنيّةٌ على السكون لوضعها على حرفين، وشَبَهِها بـ(قد) الحرفية، فلم يَظهر فيها الرفع)) انتهى كلام ابن المصنف.

وفيه تَعَقُّبٌ مِن وَجهين:

أحدهما: قولُه ((فتُوافقُها في الإضافة للمفعول))، وكِلاهما - أعني حَسْبًا وقَدْ مُرادفتها - ليسا مضافين إلى مفعول؛ لأنهما ليسا من الأسماء العاملة النصب في مفعول، فيكونا قد أُضيفا إلى المفعول؛ ألا ترى أنه لا يقال: حَسبُ زيدًا درهمٌ، ولا يقال أيضًا: قَدْ زيدًا درهمٌ، إلا وتكون (قد) اسمَ فِعل لا مُرادِفة لـ(حَسْب).

والوجهُ الثاني: قولُه ((إنها حالَ موافقتِها لحَسْب مَبنيَّةٌ على السكون))، لا يَتِمُّ ذلك إلا على قول البصريين، وأمّا الكوفيون فإنهم نَقلوا أنها إذا رادَفتْ حَسْبًا تكون معربةً مرفوعة على الابتداء لا مَبنيَّةً على السكون[١].

وقولُه /**إلى غير ياء المتكلم** قال ابن المصنف[٢]: ((معناه أنَّ (قد) تُضافُ إلى [٧:١٢٠/ب] كلِّ ما تُضاف إليه (حَسب)، إلا أنَّ حَسبًا يُضاف إلى ياء المتكلم مجردًا من نون الوقاية، نحو قول الشاعر[٣]:

.... فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عندَهم ما كَفانيا

و(قد) تُضاف إلى الياء مجردةً ومع نون الوقاية كما سبق الاستشهاد عليه في باب المضمر)) انتهى كلام ابن المصنف.

ونصَّ أبوه المصنف في (باب المضمر) من هذا الكتاب على أنَّ ياء المتكلم إذا جُرَّ بِمِنْ أو عن أو قَد أو قَط أو بَجَلْ أو لَدُنْ لحقته نونٌ مكسورة للوقاية[٤].

---

(١) انظر ما تقدم في ٢: ١٧٩، ١٤: ٤١٨.

(٢) شرح التسهيل ٤: ١٠٧.

(٣) تقدم في ٣ : ٥١ ، ٥٢، ١٣: ١٤٢.

(٤) تقدم هذا في ٢: ١٧٦، ١٧٩ - ١٨١.

والذي ينبغي أن يقال في (قَدْنِي) أنها اسمُ فِعل لحقتْها نون الوقاية كما تَلحق غيرها من أسماء الأفعال؛ تقول: رُوَيْدَ زيدًا، فإذا جعلتَ المفعولَ ياءَ المتكلم قلتَ: رُوَيْدَني[1]، وتقول: مَكانَكَني بمعنى انْتَظِرْني[2]، نُقل ذلك عن العرب، فعلى هذا قولُهم قَدْني على أنَّ (قد) اسمُ فِعل، والياء مفعول، والنون للوقاية، فكما تَدخل على الفعل كذلك تَدخل على اسم الفعل، فأمّا قوله[3]:

قَدْنِيَ مِن نَصرِ الخُبَيْبَيْنَ قَدِي

فالأولُ اسمُ فِعل، والثاني - وهو قولُه قَدِي - يحتمل ثلاثة أوجه:

الأول: أنه اسمُ فِعل، والياء ضمير المتكلم، وحُذفت نون الوقاية ضرورة كما حذفوها في قول الشاعر[4]:

إذ ذَهَبَ القومُ الكِرامُ لَيْسِي

يريد: لَيْسَنِي، فكذلك هذا يريد: قَدْني.

الثاني: أنه اسمُ فِعل، والياء ليست ضميرًا، لكنها أُلحقتْ لإطلاق القافية، فكأنه قال: قَدِ، فكسر لالتقاء الساكنين، وهما الدال وحرف الإطلاق.

والثالث: أنَّ (قد) اسمٌ مُرادِف لِ(حَسْب)، وأُضيف إلى الياء، وهي ياءُ المتكلم، كما تُضاف (حَسْب)، وكان ذلك على جهة التوكيد لِ(قَدْني) الأول، لأنهما يَؤولانِ مِن حيثُ المعنى إلى معنًى واحد، ويكون توكيدًا غيرَ لفظيٍّ لِتَبايُنِ حَدِّ المؤكَّد وحَدِّ التوكيد[5].

---

(١) تقدم في ٢: ١٧٩، ١٠: ١٧٨.

(٢) تقدم في ٢: ١٧٧.

(٣) تقدم في ١: ٢٦٨، ٢: ١٨٣، ١٨٧.

(٤) تقدم في ٢ : ١٨٥، ٢٤١، ٨: ٣٣٠.

(٥) وحد التوكيد: سقط من د. ل: وحد المؤكد.

ص: وتكون حرفًا، فتَدخل على فِعلٍ ماضٍ مُتَوَقَّعٍ لا يُشبِه الحرفَ لِتَقريبه من الحال؛ أو على مضارعٍ مجرَّدٍ مِن جازمٍ وناصبٍ وحرفِ تَنفيسٍ لِتَقليلِ معناه، وعليهما للتحقيق، ولا يُفْصَلُ بين أحدهما[1] بغير قَسَم، وقد يُغني عنه دليلٌ فيُوقَفُ عليها. ويُسَوِّغُ اقترانَها بالمضارعِ تَأَوُّله بالماضي كثيرًا، وتُرادِفُها (هل).

ش: مثالُ دخولها على فعل ماضٍ: قد خرجَ زيدٌ.

وقولُه **مُتَوَقَّعٍ** شرَحه ابنُ المصنف بمعنى: مُنتَظَر[2]. ولا يتحقَّق التوقُّع في (قد) مع دخوله على الماضي لأنه لا يُتَوَقَّعُ إلا المنتظَر، وهذا قد وقع. والذي تلقَّفناه من أفواه الشيوخ بالأندلس أنها حرف تحقيق إذا دخلت على الماضي، وحرفُ توقُّع إذا دخلت على المستقبل، إلا إن عُني بالتوقع أنه كان يُتَوَقَّع، ثم صار ماضيًا، كقولهم: قد قامت الصلاة، فإنه قيل: إنها دخلت على الفعل /لقوم ينتظرون الصلاة. [٧:١٢١/أ]

وقولُه **لا يُشْبِهُ الحرفَ** احترازٌ من الأفعال الماضية التي لا تتصرف نحو: ليس ونِعم وبئس وعسى وحبَّذا وأَفعل في التعجب، فإنَّ (قد) لا تدخل على شيء منها.

وقولُه **لِتَقريبه من الحال** يعني أنَّ معنى (قد) في دخولها على الماضي هو تقريب الماضي من فعل الحال؛ هذا أيضًا قاله أصحابنا، ونَصُّوا عليه في القسم أنه إذا كان الماضي المثبَت قريبًا من زمان الحال دخلت عليه (قد)؛ نحو: واللهِ لقد قام زيدٌ، وإن كان بعيدًا نحو: واللهِ لقامَ زيد. ولكنَّ قوله **لتقريبه من الحال** يَتدافع مع قوله **مُتَوَقَّع** إلا إن فُهم التوقُّع على ما أَوَّلْناه.

وقولُه وعلى مضارعٍ مجرَّدٍ مِن جازمٍ وناصبٍ وحرفِ تَنفيسٍ لِتَقليلِ مَعناه مثالُه: إنَّ البخيلَ قد يجود، وإنَّ الكَذوبَ قد يَصدُق، وإنَّ الجوادَ قد يَمنع. وظاهرُ

---

(١) التسهيل ص ٢٤٣. ولا تفصل من أحدهما.

(٢) شرح التسهيل ٤: ١٠٨.

كلام المصنف أنَّ تقليل معنى الفعل دلَّ عليه (قد)، وليس كذلك، بل قد يدلُّ على توقُّع الفعل ممن أُسند إليه، وتقليلُ المعنى لم يُستَفَد من (قد)، بل لو قيل: البخيلُ يجود، والكَذوب يَصدُق - فُهم منه التقليل لأنَّ الحكم على مَن شأنُه[١] البخلُ بالجود، وعلى مَن شأنُه الكذبُ بالصدق، إن لم يُحمل على صدور ذلك منه قليلًا كان الكلام كَذِبًا لأنَّ آخره يُدافع أَوَّلَه؛ لأنك مِن حيث جعلتَه بخيلًا امتَنع أن يكون جوادًا، ومِن حيثُ جَعلتَه كَذوبًا امتَنع أن يكون صادقًا، فإذا حَملتَ جُودَه وصِدقَه على صدور ذلك قليلًا زالَ عن الكلام التدافُع؛ وكان كلامًا صحيحًا لأنَّ صُدور الْمُنافي قليلًا لا يَمنع مِن اتِّصاف المحكوم عليه بما نافاه لأنه لم يَتَّحد زمان المتنافِيَين؛ وليس مِن شرط المسند إليه الحكمُ اتِّصافُه بِمُنافي الحكم حالة الإسناد ، بل المعنى أنَّ الذات التي مِن شأنها أن تَنْحَلَّ يَصدُر منها الجودُ في وقتٍ ما.

وقولُه **وعليهما للتحقيق** أي: وعلى الماضي والمضارع لتحقيقِ وُقوعِه، وقد[٢] ذكرنا[٣] قبلُ أنَّ أصحابنا تَلَقَّفْنا مِن أفواههم أنها إذا كانت للمضارع كانت حرفَ توقُّع، فإذا قلت قد يَخرجُ زيدٌ فإنَّ (قد) دخلتْ دالَّةً على أنَّ الخروج متوقَّع.

وقولُه **ولا يُفصَلُ بينَ أحدِهما** يعني بين أحدهما وبينَ ما دَخل عليه، فإذا قلتَ: قد ضربتُ زيدًا، أو قد أَضرب زيدًا، فلا يجوز: قد زيدًا ضربتُ، ولا: قد زيدًا أَضرب، وذلك أنَّ الحرف المختصَّ بما دَخل عليه إذا لم يكن عاملًا فإنه يتنَزَّل مما دخلَ عليه منزلة الجزء منه؛ فكما لا يُفصَل بينَ جُزءِ الشيء وجُزئه الآخَر فكذلك هذا؛ ألا ترى أنهم لا يفصلون بين (أل) والاسم بشيء، فكذلك هذا، ولذلك جَعل س[٤]: قد زيدًا

(١) على من شأنه ... قليلًا: سقط من ل.

(٢) ك: قد.

(٣) ذكره في ص ٢٣٣.

(٤) الكتاب ١: ٢٦.

رأيتُ، من المستقيم القبيح، يعني من المستقيم في المعنى القبيح في التركيب لأنك وضعتَ اللفظ في غير موضعه.

وقولُه **بغيرِ قَسَمٍ** قد ذكرنا أنَّ القياس/كان يقتضي أن لا يجوز الفصل مطلقًا [٧:١٢١/ب] كما لا يجوز بين (أل) وما دخلت عليه، إلا أنه جاز الفصل هنا بالقَسَم لَمّا كانت (قد) قد تُفرَد من الفعل إذا حُذف؛ ويُوقَف عليها في فصيح الكلام، بخلاف (أل)، ولأنَّ (أل) أَقوى تَعَلُّقًا بما دخلتْ عليه لأنها نَقَلَتْه مِنَ الشيوع إلى الخصوص؛ فنَقَلَتْه مِنَ الضِّدِّ إلى الضِّدِّ، و(قد) ليست كذلك، إنما دَلَّتْ في الفعل على شيء جاز أن يُراد بدونها، فافْتَرَقا. ومثالُ الفصل بالقَسَم قولُ الشاعر(١):

أَخالِدُ قد - واللهِ - أُوطِئْتَ عِشوةً ... وَما العاشِقُ المظلومُ فينا بِسارِقِ

وقال آخر(٢):

لقد أَرْسَلُوني في الكواعِبِ راعيًا ... فقدْ - وأَبِي راعي الكَواعِبِ - أَفْرِسُ

ففصل بين (قد) وما دَخلتْ عليه.

وأجاز ابن المصنف(٣) أن يكون في البيت الثاني فَصلان: أحدُهما بالقَسَم الذي هو: وأبي. والثاني بمفعول أَفْرِسُ، وهو راعي الكَواعِب، وسَكَّنَ الياء لأنَّ ذلك يجوز قليلًا في الكلام وكثيرًا في الشعر. وتقديره عندنا: فقد أَفْرِسُ راعِيَ الكَواعِبِ وحَقِّ أَبي.

والصحيح أنَّ قوله (وأَبي) ليست الياء ياء المتكلم، بل هي الياء التي تثبت في الجرِّ مع الأسماء الستة، والأَب مضاف إلى راعي الكَواعِب، ويكون: أُقسِم بأبي نفسه؛ لأنَّ قولَه قبله «لقد أَرسَلُوني في الكَواعِبِ راعيًا» يَدُلُّ عليه.

---

(١) هو عمرو بن دويرة البجلي كما في من اسمه عمرو من الشعراء ص ١٩٢. وقيل غيره. وانظر شرح أبيات مغني اللبيب ٧: ٨٦ - ٨٩ [٢٨٣]. وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٤: ١٠٨. العشوة: الأمر الملتبس. وأُوطِئت: أُخبرت بما أوقعك في بليّة وحَيرة.

(٢) تقدم البيت في ٣: ٢٢٨، وهو في شرح التسهيل ١: ٢٥٦، ٤: ١٠٨.

(٣) شرح التسهيل ٤: ١٠٩.

وقد جَوَّزَ ابنُ المصنف هذا الوجه أيضًا ، ولكنه بدأ بالوجه الأول، وفيه الحمل على ما قَبَّحَه س مِنَ الفصل بين (قد) والفعل بمعموله مع أنَّ المعنى لا يَدُلُّ عليه، إنما يَدُلُّ على الوجه الذي ذكرناه.

وقولُه **وقد يُغني عنه دليلٌ** - يَعني عن الفعل فيُحذف - **فيُوقَف عليها** أي: على (قد). وظاهرُ كلام المصنف أنه يوقف على (قد) سواء أَدَخَلَت على الماضي أم على المضارع إذا أَغنى عنه دليلٌ فحُذف. والمثالُ الذي ذكروه دليلًا على ذلك جاء في الماضي، وهو قولُ النابغة[١]:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لَمَّا تَزُلْ بِرِحالِنا ، وكأنْ قَدِ

يريد: وكأنْ قد زالت.

وقولُه **ويُسوِّغُ اقترانَها بالمضارعِ تأوُّلُه بالماضي كثيرًا** مثالُه قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾[٢]، و﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ﴾[٣]، ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[٤]،المعنى: قد رأينا، قد عَلِمنا، قد عَلِمَ. وفي نسخة ضَرب المصنف على قوله: **ويُسَوِّغُ اقترانَها بالمضارعِ تأوُّلُه بالماضي كثيرًا**.

وقولُه **وترادفُها هل** ذكر ابنُ المصنف[٥] له مثالًا قولَه تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾[٦]، قال: ((قال المفسرون: المعنى: قد أتى[٧])) انتهى.

[٧:١٢٢/أ] ولَمَّا كانت تُرادف (قد) جامَعَتْها همزة الاستفهام في قوله[٨]/:

---

(١) تقدم في ١: ١٠٣، ٥: ١٣١، ١٧٠، ٣٧٢، ١٤: ٣٩٥.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٤٤.

(٣) سورة الأنعام: الآية ٣٣.

(٤) سورة النور: الآية ٦٤.

(٥) شرح التسهيل ٤: ١٠٩.

(٦) سورة الإنسان: الآية ١.

(٧) قاله ابن عباس وقتادة. المحرر الوجيز ٥: ٤٠٨. أتى: سقط من ك.

(٨) تقدم في ١٣: ١١٧.

أَهَلْ رأَوْنا بوادي القُفِّ ذي الأَكَمِ ....

إلا أنها حُذفت الهمزة التي للاستفهام، وقامت (هل) مَقام الهمزة كثيرًا حتى وَلِيَتْها الجملة الاسمية كما وَلِيَت الهمزة؛ وسيأتي الكلام على مُرادَفتها لـ(قد) آخر هذا الفصل.

ص: وتُساوي همزةَ الاستفهام فيما لم يَصحَب نافيًا ولم يُطلَب به تعيين.

ش: يعني أنَّ (هل) تُساوي همزة الاستفهام في دخولهما على التصديق الموجب لا غير؛ نحو: هل قام زيدٌ؟ وأقامَ زيدٌ؟ وهل زيدٌ قائمٌ؟ وأزيدٌ قائمٌ؟ فإن كان منفيًّا كان دخول الهمزة عليه دون هل، نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[1]، أَلَمَّا أَقُلْ لك كذا؟ ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[2]، [3]:

أَلَا طِعانَ ، أَلَا فُرسانَ عادِيةً ....

وقد أَبهَمَ المصنف في قوله: **فيما لم يَصحَب نافيًا**، فإنَّ مفهوم كلامه يدلُّ على أنه إذا صَحِبَ نافيًا انفردتْ به الهمزة دون هل؛ وقد وجدْنا ما صَحِبَ نافيًا ولا تدخل عليه هل ولا الهمزة، وذلك (إنِ) النافية، لا يُحفَظ من لسانهم: أإنْ زيدٌ قائمٌ؟ ولا: هل إنْ زيدٌ قائمٌ؟ وكذلك وجدْنا ما صدقَ عليه أنه صَحِبَ نافيًا وتَدخل عليه الهمزة وهل، وذلك نحو: زيدٌ غيرُ قائم، فهذا يَصدق عليه أنه صَحِبَ نافيًا، ومع ذلك يجوز دخول الهمزة وهل عليه فتقول: أَزيدٌ غيرُ قائم؟ وهل زيدٌ غيرُ قائم؟

وقولُه **ولم يُطلَب به تعيين** يعني أنه إذا طُلب به تعيينٌ فلا تكون إلا الهمزة، ولا تَقع (هل) مَوقِعَها، وذلك أنَّ الهمزة يُستَفهَم بها عن التصوُّر[4] لطلب التعيين، نحو: أزيدٌ قائمٌ أَم خالدٌ؟ وأَعَمرًا كَلَّمتَ أَم جعفرًا؟

---

(١) سورة الشرح: الآية ١.

(٢) سورة الزمر: الآية ٣٦.

(٣) عجزه: إلا تَجَشُّؤُكُمْ عندَ التَّنانيرِ. وقد تقدم في ٥: ٢٢٣، ٣٠٤، ١٠: ٢٧٥.

(٤) ك: عن الصوب. ن، ل: عن المصدر.

وكان ينبغي للمصنف أن يذكر أيضًا مما لا تُساوي (هل) الهمزةَ فيه أن يَتضمَّن الاستفهامُ التوبيخ، فإنه مما تختصُّ به الهمزة، نحو قوله[١]:

أَطَرَبًا وأنتَ قِنَّسْرِيُّ

ولو قلتَ: هل تَطرَبُ وأنتَ شيخٌ، على التوبيخ - لم يجز.

وكذلك أيضًا يَتَضَمَّنُ الاستفهامُ بالهمزة الإنكارَ والتعجُّب.

وتَنفرد (هل) دون الهمزة بأنْ يُرادَ بالاستفهام بها الجَحد، ويُعَيِّنه دخولُ إلا، نحو: هل زيدٌ إلا قائمٌ، وهل قام إلا زيدٌ؟ قال تعالى: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾[٢]، وقال الشاعر[٣]:

وهل أنا إلا مِن غَزِيَّةَ إنْ غَوَتْ غَويتُ ، وإنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ

ولا يكون ذلك في الهمزة، لا يجوز: أزيدٌ إلا قائمٌ، ولا: أقامَ إلا زيدٌ. وكذلك لا تدخل (إلا) على خبرِ ما دخلت الهمزة عليه وكان منفيًّا، نحو: أَلم يكنْ زيدٌ إلا قائمًا، لا يجوز ذلك. وكذلك: أليس زيدٌ إلا قائمًا. ويجوز: هل يكون زيدٌ إلا قائمًا.

قال ابن المصنف[٤]: «ويُستَفهَم أيضًا بـ(مَتَى) وبـ(أينَ) وبِـ(كَيفَ) مُرادًا بذلك [٧:١٢٢/ب] الجحد، تقول: متى قلتُ هذا، أي: /ما قلتُ هذا. وحكى الكسائيُّ[٥]: أينَ كنتَ لِتَنجوَ مني، أي: ما كنتَ لِتَنجوَ مني، وقال تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾[٦]، أي: ما يكون للمشركين».

---

(١) تقدم في ٧: ٢٠٠. قنسري: سقط من ك.
(٢) سورة سبأ: الآية ١٧.
(٣) دريد بن الصمة. الأصمعيات ص ١٠٧ [٢٨].
(٤) شرح التسهيل ٤: ١١٠ بتصرف.
(٥) معاني القرآن للفراء ١: ٤٢٤.
(٦) سورة التوبة: الآية ٧.

ص: ويَكثُر قيامُ (مَنْ) مقرونةً بالواو مَقام النافي، فيُجاء غالبًا بـ(إلا) قصدًا للإيجاب. وقد يُقصَد بـ(أيٍّ) نفيٌ، فيُعطَف على ما في حَيِّزها بـ(ولا)، ولأصالةِ الهمزة استأثَرتْ بِتَمام التصدير، فدَخلَت على الواوِ والفاءِ وثُمّ، ولم يَدخلْن[1] عليها، ولم تُعَدْ بعد (أَمْ) بخلاف (هل) وسائر أخواتها، ويجوز أن لا تُعادَ (هل) لِشَبَهِها بالهمزة في الحرفيّة، وأن تُعادَ لِشَبَهِها بأخواتها[2] في عدم الأصالة، وقد تدخل عليها الهمزة، فتَتَعيَّنُ مُرادَفةُ (قد)، ورُبَّما أُبدِلت هاؤها همزةً.

ش: مثالُ المسألة الأولى قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[3]، ﴿وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾[4]، ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾[5]، المعنى: ما يرغب عن ملّة إبراهيم إلا من سَفِه نفسه، وما يغفر الذنوب إلا الله، وما يقنَط من رحمة ربه إلا الضالّون. وظاهرُ قول المصنف **مَقرونةً بالواو** أنه شرطٌ في المسألة، ولا أرى ذلك لأنَّ الواو لا تأثير لها في إرادة هذا المعنى لأنها حرف عطف؛ بل لو قلتَ: مَن يغلب الرجال إلا زيدٌ، في معنى: ما يغلب الرجال إلا زيد، لجاز.

وقولُه **فيُجاء غالبًا بـ(إلا) قصدًا للإيجاب** لأنه قد لا يُقصَد الإيجاب، فلا ترى في المسألة بإلا نحو أن يُذكر زيد مثلًا بالشجاعة، فتقول: مَن يجترئ على زيد، في معنى: ما يجترئ عليه أحد. وظاهرُ قول المصنف **بإلا** الاختصاصُ بها، وليس عندي كذلك، بل لو أتيتَ بـ(غير) مكان إلا صحَّ، نحو: ومَن يضرب زيدًا غيرُ عمرو، أي:

---

(١) ولم يدخلن ... ويجوز ألّا تعاد هل: سقط من د.

(٢) زيد هنا في التسهيل ص ٢٤٣: الاسمية.

(٣) الآية ١٣٠ من سورة البقرة.

(٤) الآية ١٣٥ من سورة آل عمران.

(٥) الآية ٥٦ من سورة الحجر.

ما يضرب زيدًا غيرُ عمرو، وارتفاعُ (غير) وما بعد (إلا) على البدل من المضمر المستكنّ في الفعل العائد على مَن، وهو أفصَح من النصب على الاستثناء أو الرفع على الصفة.

وقولُه **وقد يُقصَد بـ(أَيٍّ) نفيٌ فيُعطف على ما في حَيِّزها بـ(ولا)** مثالُ ذلك قول الشاعر[(١)]:

فاذهبْ ، فأَيُّ فَتًى في الناس أَحرَزَهُ   عن حَتفِهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا جَبَلُ

المعنى: ما فتى في الناس أَحرَزه ظُلَمٌ ولا جبل.

قال المصنف[(٢)]: ((فلو قيل على هذا: أيُّ الناس يَبطَر بالغنى إلا الجاهلون، على الإبدال من فاعل يَبطَر، لحسُن)) انتهى كلامه. ذَكر ذلك قياسًا في شرحه في (باب الاستثناء) من هذا الكتاب، وجَوَّز ذلك قياسًا للبدل على العطف، فكما جاز العطف في قوله (ولا جبل) كذلك جاز عنده البدل. وهو قياس[(٣)] فاسد لأنَّ استعمال أيٍّ في معنى النفي في غاية الندور، ولأنَّ باب العطف أوسعُ من باب البدل؛ لأنَّ لنا عطفًا على اللفظ، وعطفًا على الموضع، وعطفًا على التوهم، والبدلُ ليس فيه إلا بدلٌ على اللفظ، أو بدلٌ على الموضع، وليس فيه بدلٌ على التوهم، فافترَقا. وليس قوله (ولا جبل) عندي إلا من العطف على التوهم، والعطفُ على التوهم لا ينقاس أيضًا، إنما يوقف فيه مع السماع، /فإذا كان لا ينقاس هو في نفسه [٧:١٢٣/أ] فكيف يقيس عليه غيره وهو البدل؛ هذا إحداثُ تركيب لم يَنطق به العرب، ولا اقتضاه القياس الصحيح، فوجبَ امتناعه.

---

(١) تقدم البيت في ٨: ٢٠٤، ١٢: ١٢١.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٢٨١، وتقدم في ٨: ٢٠٢: ((أيُّ الناس ينظر الغنيَّ إلا الجاهلون))، وهو تحريف.

(٣) وهو قياس ... أوسع من باب البدل: سقط من ك.

وقولُه **ولأصالة الهمزة** أصالتُها كونها حرفًا ولم تخرج عن موضوعها، فلم تُستعمل لنفي ولا بمعنى قد. وقولُه **استأثَرتْ** معناه اختَصَّت. وقولُه **بتمام التصدير فدخلت على الواو والفاء وثُمّ ولم يدخلن عليها** إنما قال **بتمام التصدير** لأنَّ أدوات الاستفهام كلها لها صدر الكلام باعتبار أشياء: منها أنَّ معمول الفعل الذي بعدها لا يتقدم عليها. ومنها أنه إذا وقع شيء منها مبتدأً لم يتقدم عليه الخبر، أو خبرًا لم يتقدم عليه المبتدأ، أو عاملًا فيها غير جارّ لم يتقدم إلا في الاستثبات على الخلاف والتفصيل الذي فيه؛ والهمزةُ دون سائر الأدوات انفردت بتمام التصدير بدخولها على ما ذكر.

فمثالُ الواو ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ﴾[(١)]، ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾[(٢)]، ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا﴾[(٣)]. ومثالُ الفاء ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾[(٤)]، ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾[(٥)]، ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[(٦)]. ومثالُ ثُمَّ ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ﴾[(٧)].

مذهبُ س[(٨)] والنحويين أنَّ الواو والفاء وثُم عَطفت الجملة الاستفهامية على ما قبلها؛ لكن قُدِّمت عليها الهمزة لأنها اختصَّت بتمام التصدير، وفي امتناع دخول حروف العطف على الهمزة وجوازِ دخولها على هل مع استوائهما في صحة عطف ما دخلتا عليه على ما قبله دليلٌ على صحة مذهب س والنحويين.

---

(١) الآية ١٢٦ من سورة التوبة.

(٢) الآية ٩ من سورة الروم.

(٣) الآية ١٠٠ من سورة البقرة.

(٤) الآية ١٠٩ من سورة يوسف.

(٥) الآية ٦٨ من سورة يس.

(٦) الآية ٣١ من سورة الرعد.

(٧) الآية ٥١ من سورة يونس.

(٨) الكتاب ٣: ١٨٧ - ١٨٩ والسيرافي ١١: ١٦٢ - ١٧٠.

وقد خالف الزمخشريُّ في ذلك، فزعمَ[1] أنَّ بين الهمزة والواو أو الفاء أو ثُمَّ جملةً محذوفة عُطف عليها الجملة التي دخلت عليها الواو والفاء وثُمَّ؛ وذلك محافظة على إقرار حرف العطف على حاله من غير تأخير ولا تقديم؛ فيقدّر في نحو ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُواْ﴾: أَمَكَثُوا ولم يسيروا، وفي مثل ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾: أَجَهِلُوا فلا يعقلون، ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[2]: أَيَعقِلون فلا يَتَدَبَّرُون القرآن. وفيما زعمَ حذفُ جملة معطوفٍ عليها وجوبًا، وهو حذفٌ لا دليل عليه أيضًا، وليس الكلام محتاجًا في تصحيحه إلى ذلك المحذوف. وقد رجع الزمخشريُّ إلى قول س والنحويين مع أنَّ خلاف مثله لا يُعَدُّ خلافًا، وقد تقدَّم لنا الكلام[3] على هذه المسألة في (باب عوامل الجزم) عند كلام المصنف في (لم) و(لَمّا) بأَشْبَعَ مِن هذا.

وقوله **ولم يَدخلنَ عليها** لا يجوز: قد قام زيد فأقامَ أخوه؟ كما يجوز: فهل قام أخوه؟ وإنما يقال: قد قام زيد أَفَقام أخوه؟ وقال الفراء: كان ينبغي أن تكون حروف النَّسَق قبل الهمزة كهل، لكن لَمَّا كانت هذه شبيهة همزة التعدية حُذف الالتباس. يعني أنك لو قلتَ: وأَضربتَ؟ فأتيتَ بالهمزة بعد الواو - لَأَلبس في الخط بهمزة التعدية. وهذا الذي ذكره موجود في غير حرف العطف لأنك تقول: أَضَربتَ؟ مستفهمًا، ولم يمتنع وإن كان يُلبِس في الخط بـ(أَضْرَبْت) /الذي هي فيه همزة التعدية، [٧:١٢٣/ب]
وإنما كان حرف العطف بعدها لأنها أُمُّ الباب، فلَزِم فيها الصدر.

وقولُه **ولم تُعَدْ بعد أَم** تقول: أزيدٌ في الدار أم عمرو؟ وأقامَ زيد أم قعد؟ ولا يجوز: أَم أَعَمرو، ولا: أَم أَقَعد، فلا تعيد الهمزة كما تُعيد الجارَّ للتوكيد في نحو: أَعَلى زيد غضبتَ أَم على عمرو؟ لأنَّ الهمزة لم تقع بعد حرف العطف تأسيسًا، بل يجب تقديمها على حرف العطف، فلا يجوز وقوعها توكيدًا، بل وقوعها توكيدًا أبعد.

---

(١) الكشاف ١: ٢٩٤ - ٢٩٥، ٣٠٠، ٤٧٧، ٢: ٢٤٠، ٣: ٢٨١.

(٢) سورة النساء: الآية ٨٢.

(٣) تقدم في ٣٧ - ٣٨.

وقولُه **بخلافِ هل وسائر أخواتها** يعني: فإنها[1] تُعاد، تقول: هل قام زيد أم هل قدم بكرٌ؟ وتقول: مَن يضرب عمرًا أَم من يضرب خالدًا؟ وتقول: أَيُّهم شتمَ بكرًا أَم أَيُّهم ضربَه؟

وقولُه **ويجوز أن لا تُعاد هل** وعَلَّلَ ذلك **لِشَبَهِها بالهمزة في الحرفية، وأن تُعاد لِشَبَهِها سائرَ أخواتها في عدم الأصالة**، وهو تعليل حسن، وقال تعالى فجمعَ بين الإعادة وتركها: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾[2]، فأَعادها بعد أَم الأولى ولم يُعِدها بعد أَم الثانية، وقال عَلْقمة[3]:

هل ما عَلِمتَ وما استُودِعتَ مَكتومُ ... أَمْ حَبلُها إذْ نأتْكَ اليومَ مَصرومُ

أَمْ هل كَبيرٌ بَكى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ ... إِثْرَ الأَحِبَّةِ يومَ البَينِ مَشكومُ

فلم يُعدها بعد أَم الأولى، وأَعادها بعد أَم الثانية، وهذا عكس الآية، وكلاهما جائز.

وقولُه **وقد تدخل عليها الهمزة فتتعيَّن مُرادَفة قد** مثالُ ذلك قول الشاعر[4]:

سائلْ فَوارسَ يَربوعٍ بِجَلْهتِها ... أَهَلْ رَأَوْنا بِوادي القُفِّ ذي الأَكَمِ

المعنى: أَقَدْ رَأَوْنا. وذكرُ المصنف أنَّ مُرادَفتها إذا دَخلت عليها الهمزة لـ(قد) متعيّنة ليس كذلك؛ لأنَّ ذلك لم يَكثُر كثرةً توجب القياس، إنما جاء منه هذا البيت أو بيت آخر إن كان جاء، وإذا كان الأمر كذلك احتمل ذلك أن يكون مما دخل فيه أداة الاستفهام على مثلها على سبيل التوكيد، وإذا كان ذلك قد وُجد في المتَّحِد اللفظ العامل نحو قوله[5]:

---

(١) في المخطوطات: بأنها.

(٢) الآية ١٦ من سورة الرعد.

(٣) تقدم البيتان في ١٣: ١١٦.

(٤) تقدم البيت في ١٣: ١١٧، وفي هذا الجزء ص ٣٧، ٢٣٧.

(٥) تقدم الشاهد في ٥: ٩٦، ١١: ٢٢٩، ١٢: ٢٢٥.

.... ولا لِلِمــــا بهـــم أَبَـــدًا دَواءُ

وفي المختلِف اللفظ العامل نحو قوله[1]:

فأَصبَحنَ لا يَسأَلْنَنِي عَنْ بِما بِه ....

فلأَن يوجد في المختلف اللفظ غير العامل أَحرى وأَولى، وإذا احتمل ما ذكرناه من التوكيد لم تتعيَّن مُرادَفة قد. وما ذكرَ هذا المصنفُ وغيرُه من أنَّ (هل) تُرادف (قد) لم يَقُم على ذلك دليل واضح، إنما هو شيء قاله المفسرون[2] في قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾[3] إنَّ معناه: قد أتى، وهذا تفسيرُ معنًى لا تفسير إعراب، ولا يُرجَع إليهم في مثلِ هذا، إنما يُرجَع في ذلك إلى أئمة النحو واللغة لا إلى المفسرين.

وثبتَ في نسخةٍ عليها خطُّ المصنف **فتَتَرَجَّح** بدل قوله **فتَتَعَيَّن**، وكأنَّ المصنف أحسَّ /بهذا التأويل الذي ذكرناه، فأثبتَ في هذه النسخة **فتترجَّح** بدل **فتتعيَّن**، وليس ذلك بمترجّح أيضًا لأنَّ الرجحان إنما يكون إذا كان ثَمّ دليل واضح يدلُّ على أنَّ هل تُرادف قد. [٧:١٢٤/أ]

وفي (الإفصاح): ((وقد ذكر جماعة من النحويين وأهل اللغة أنَّ هل تكون بمعنى قد مجردةً من الاستفهام؛ وبها فسَّروا قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ﴾، وأرى هذا القول مأخوذًا من قول س[4]: (وتقول: أَم هل، فإنَّما هي بمنزلة قد)، فقيل[5]: أراد أنها بمنزلة قد في الأصل. فإن كان قد أَخذ من تأويل كلام س فيها هنا

---

(١) عجزه: أَصَعَّدَ في غاوي الهوى أمْ تَصَوَّبا. وقد تقدم في ٤: ٢٥٨، ٥ : ٩٦، ٨: ٢٠٩، ٣٢٣، ١١: ١٣٦، ٢٠٦، ٢٢٩، ٢٦٩، ١٣: ٢٣٨.

(٢) التفسير البسيط ٢٣: ٥ - ٧ وحواشيه، وأضاف أنه قول أهل المعاني.

(٣) الآية الأولى من سورة الإنسان.

(٤) الكتاب ١: ١٠٠.

(٥) شرح المفصل ٨: ٢٧٨.

فلا حجة له؛ إذ قد يريد أنها بمنزلة قد بعد أَم، أو يريد في الأصل دون أن تُستعمل، ولا يصحّ ذلك التأويل وإن كان قد سُمع فحُجّة قوية لسيبويه، وبمعنى (قد) قال الكسائي[1] والفراء[2] في الآية، وأبو العباس[3] والزجاج[4] إلا أنه قال: (المعنى أَلَمْ يأتِ). وقال الزمخشري[5]: حذف همزة التقرير)) انتهى.

ومما تنفرد به الهمزة كونُها للتسوية نحو: علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو. وزعمَ بعضهم أنَّ هل تكون للتسوية كما تكون الهمزة، فتقول: علمتُ هل قام زيدٌ أم عمرٌو، ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب، والهمزة أقوى في جميع التصرفات ولذلك استُعملت في التقرير دون هل على ما ذكر س[6]، فتَنقل النفي إلى الإثبات في ثلاث أدوات: لم، وما، وليس، وتَدخلها مَعانٍ من الإنكار والتعجب والتجهيل والتوبيخ.

وقوله **ورُبَّما أُبدلتْ هاؤها همزةً** تقول: أَلْ فعلتَ؟ تريد: هل فعلتَ؟ حكى ذلك قُطرُب[7] عن أبي عبيدة.

* * *

---

(١) التفسير البسيط ٢٣: ٦.

(٢) معاني القرآن ٣: ٢١٣.

(٣) المقتضب ١: ٤٣، ٣: ٢٨٩.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥: ٢٥٧.

(٥) الكشاف ٤: ١٩٤ وهذا معنى قوله لا لفظه، والمفصل ص ٣٢٦.

(٦) الكتاب ٣: ١٧٦، ١٨٧.

(٧) سر صناعة الإعراب ١: ١٠٦.

ص: فصل

حروفُ التحضيض هَلّا وألّا ولَولا ولَوما، ولا يَليهنَّ غالبًا إلا فعلٌ ظاهرٌ أو معمولُ فعل مُضمَرٍ مدلولٍ عليه، وقَلَّما يخلو مَصحوبُها من توبيخ، وإذا خلا منه فقد تغني عنهن لو وألَا.

ش: التحضيض: مصدر حَضَّضَ، وضُعّف للتكثير إذ الأصل حَضَّ على الشيء: إذا طَلَبه وحَثَّ على فعله، فالتحضيض مبالغة في الحَضّ. وهذه الحروف التي له ظاهرُها أنها مركبة لوجود كل حرف منها إذا فُكَّ جزآه كان له معنًى؛ ألا ترى أنَّ (هل) لها معنًى، و(لا) لها معنًى، وكذلك (لو) و(لا) و(لو) و(ما)، فأمّا ألّا فتحتمل أنه كان أصلها هَلّا، وأُبدلت الهاء همزة، وإذا كان أصلها حرفين فكلٌّ حرف منهما كان له معنًى، فلما تركَّب حدثَ فيها هذا المعنى من التحضيض بسبب التركيب، وصارت موضوعةً لهذا المعنى بعد التركيب.

وقولُه **ولا يَليهنَّ غالبًا** استظهار على قول الشاعر(١):

ونُبّئتُ ليلى أَرسلَت بشفاعةٍ إليّ فهَلّا نَفْسُ ليلى شَفيعُها

فظاهرُ هذا البيت أنه وَلِيَها الجملة الاسمية، وهي قوله: نفسُ ليلى شفيعُها. وقد تأوّل أصحابنا(٢) هذا البيت على أنَّ نفسًا فاعلٌ بفعل محذوف، التقدير: فهلّا شَفعتْ نفسُ /ليلى، ويكون شفيعُها خبر مبتدأ محذوف، التقدير: هي شفيعُها، أي: نفسُها شفيعُها. وتأوَّله أبو بكر بن طاهر على إضمار (كان)(٣) التي يُضمَر فيها ضمير الأمر والشأن هو، وتكون الجملة في موضع خبرها. [٧:١٢٤/ب]

---

(١) البيت للصِّمّة بن عبد الله القشيري في التنبيه ص ٣٩٤، ونسب لمجنون ليلى، وهو في ديوانه ص ١٥٤، ولابن الدُّمَينة، وهو في ديوانه ص ٢٠٦. وانظر الخزانة ٣: ٦٠ - ٦٣ [١٦٥].

(٢) شرح الجزولية للأبذي ١: ٩٢٨ [رسالة].

(٣) شرح الجزولية للأبذي ١: ٩٢٨. ونسبه ابن الضائع في شرح الجمل ١: ١٠٧٢ للبصريين.

وذهب بعض النحويين[١] إلى جواز مجيء جملة[٢] الابتداء بعد هذه الحروف مستدلًّا بهذا البيت، ذكر ذلك شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذي[٣]، رحمه الله.

وقولُه **إلا فعلٌ ظاهر** مثالُه قولُه[٤]:

هلّا سألتَ بَني الصَّيداءِ كُلَّهُمُ … بِأَيِّ حَبلِ جِوارٍ كُنتُ أَمْتَسِكُ

وقولُه تعالى ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾[٥]، وكثُر ورود لولا للتحضيض في القرآن.

وقولُه **أو معمولُ فعلٍ مُضمَرٍ مدلولٍ عليه** ثبتَ في نسخة البَهاء الرَّقِّيِّ ونُسخةٍ عليها خطُّ المصنف بعد قوله **مَدلولٍ عليه: بِلَفظٍ أو مَعنًى**، فمثالُ المدلول عليه بلفظ: هَلَّا زيدًا ضربتَه، أي: هَلَّا ضربتَ زيدًا ضربتَه. ومثالُ المدلول عليه بمعنًى: هَلَّا زيدًا غَضبتَ عليه، أي: هَلَّا أبغضتَ زيدًا غَضبتَ عليه.

وقولُه **مَدلولٍ عليه** أعَمُّ مِن أن يكون مدلولًا عليه بما بعده نحو ما مَثَّلْنا به، أو بما قبله نحو قول الشاعر[٦]:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفضلَ مَجدِكُمْ … بَني ضَوْطَرَى ، لولا الكَمِيَّ الْمُقَنَّعا

التقدير: لولا تَعُدُّون الكَمِيَّ، فحذف الفعل لدلالة ما قبله عليه. وكذلك أيضًا يُفهم من قوله **مَدلولٍ عليه** أن يُدَلَّ عليه بقرينةٍ حالية كأن تراه قد جَرّد سيفًا، وفهمتَ من حاله أنه يريد به الضرب، فتقول: هَلَّا زيدًا، أي: هَلَّا تَضرب زيدًا، فقوله **مَدلولٍ عليه** يشمل الدلالة اللفظية والدلالة الحالية.

---

(١) هم الكوفيون كما في شرح الجمل لابن الضائع ١: ١٠٧١.

(٢) جملة: سقط من ك.

(٣) شرح الجزولية له ١: ٩٢٨ [رسالة].

(٤) البيت لزهير في شعره بشرح ثعلب ص ١٣٥. بنو الصيداء: قوم من بني أسد.

(٥) الآية ٨ من سورة الأنعام.

(٦) تقدم البيت في ٦: ٢٢، ١٢: ٣٢.

وفي قول المصنف **ولا يَليها غالبًا إلا فعلٌ ظاهرٌ أو مَعمولُ فعلٍ مُضمَرٍ مَدلولٍ عليه** إشارةٌ إلى أنَّ معمول الفعل المضمر المدلولِ عليه لا يكون إلا يليها، فلو قَدَّمتَ معمولَ الفعل المضمر المدلولِ عليه لم يَجز، مثالُه: زيدًا هَلَّا ضربتَه؛ لأنَّ هذا المفعول لم يَلِها، وهذا الظاهرُ المتفهَّمُ مِن كلام س[(١)] ونصوصِ الشُّرَّاح كالأستاذ أبي بكر بن طاهر والأستاذ أبي الحسن بن خَروف والأستاذ أبي علي الشَّلَوبين وجميع أصحابه عليه؛ لأنه لا يُفَسِّر إلا ما يجوز له أن يعمل، ولا يجوز: زيدًا هَلَّا ضربتَ، فلا يجوز لِضَربتَ أن تُفَسِّر، بل يجب رفعه على الابتداء، فتقول: زيدٌ هَلَّا ضربتَه. ووقعَ في (الجُزوليّة)[(٢)] أنه يختار النصب في زيد إذا تقدَّم، وذلك في (باب الاشتغال)، قال شيخنا أبو الحسن الأُبَّذي[(٣)]: «ولا أدري من أينَ اختار الجزولي النصب، وهو لا يجوز، إلا أن يكون قاس التحضيض والعرض على الأمر والنهي، نحو: زيدًا اضربْه [٧:١٢٥/أ] /وعَمرًا لا تشتمْه، وهذا ممكن أن يكون قصدَه إذ التحضيض والعرض لا يكونان إلا بالفعل، كما أنَّ الأمر والنهي كذلك، وبينهما فرقٌ، فإنَّ الأمر والنهي يعملان فيما قبلهما، والتحضيض لا يعمل فيما قبله ولا العرض ولا التمني، أعني لا يعمل الفعل الذي بعدها فيما قبلهما لأنها حروف طالبةٌ للفعل؛ فشُبِّهت بأدوات الاستفهام والشرط، وهي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا يُفسِّر» انتهى كلامه.

ونقَص المصنف أن يزيد بعد قوله **إلا فعلٌ ظاهرٌ**: **أو معمولُه** يعني معمول الفعل الظاهر، نحو: هَلَّا زيدًا ضربتَ، وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ﴾[(٤)]، فـ(إذ) معمولة لقوله (تَضرَّعُوا)، وهو معمول الفعل الظاهر الذي تسلَّطتْ عليه لولا.

---

(١) الكتاب ١: ١٢٧.

(٢) ص ١٠٠.

(٣) تقدمت هذه المسألة والنص في ٦: ٣٠٠ - ٣٠١.

(٤) الآية ٤٣ من سورة الأنعام.

وقولُه **وقَلَّما يخلو مصحوبُها من توبيخ** مثالُ ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾[(١)]، ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾[(٢)]، ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾[(٣)]. وأطلقَ المصنف **وقَلَّما يخلو مصحوبها من توبيخ**، وقال صاحب (كتاب الإعراب): ((تدخل على المستقبل إذا كانت تحضيضًا، والماضي إذا كانت توبيخًا، نحو: هَلَّا فعلتَ كذا، تُوَبِّخه على التَّرك، وقال تعالى: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[(٤)] تحضيضًا، فقصرَ هذا التوبيخ على الماضي)).

وقوله **وإذا خلا منه** أي من التوبيخ، مثاله قوله تعالى ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[(٥)]، ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ﴾[(٦)]، وتكون إذ ذاك لطلب الفعل على سبيل العرض.

وقوله **فقد تُغني عنهن لو وأَلَا** مثال لو: لو تأتيني فتُحدِّثَني، ومثالُ أَلَا وهي مخففة: أَلَا تنزلُ فتُصيبَ خيرًا، قال بعض أصحابنا: ((ولم تعمل - يعني أدوات التحضيض - لأنها لجواز تقديم الاسم عليها - يعني على الأفعال - صارت كأنها غير مختصة بالفعل. وزعم عليّ بن عيسى والنَّحاس[(٧)] أنَّ لولا تأتي بمعنى ما النافية، وحَمَلا على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[(٨)] أي: ما كانت قريةٌ آمنتْ)).

---

(١) الآية ١٢ من سورة النور.

(٢) الآية ١٦ من سورة النور.

(٣) الآية ١٣ من سورة النور.

(٤) الآية ٧ من سورة الحجر.

(٥) الآية ١٠ من سورة المنافقون.

(٦) الآية ١٢٢ من سورة التوبة.

(٧) نسب هذا القول في إعراب القرآن ٢: ٢٦٨ إلى غير الفراء، ولم يعقّب عليه.

(٨) الآية ٩٨ من سورة يونس.

ص: وتَدُلُّ أيضًا (لولا) و(لوما) على امتناعٍ لوجوب، فتَختصان بالأسماء، وتَقتَضيان جوابًا كجوابِ لو، وقد يَلي الفعلُ لولا غيرَ مُفْهِمة تحضيضًا، فتُؤَوَّل ب(لو لم)[1]، أو تُجعل المختصة بالأسماء والفعل صلةً ل(أنْ) مقدّرة.

ش: لَمّا ذَكر في حروف التحضيض لولا ولوما وكان لهما معنًى آخَرُ مُستَعمَل فيهما كثيرًا أخذ يذكره؛ فقولُه **على امتناعٍ لوجوب** هكذا هو في هذا الكتاب **لوجوب** بالباء، وعبارةُ أصحابنا[2] بالدال، فيقولون: حرفُ امتناعٍ لوجود. فإذا قلت لولا زيدٌ لَكان كذا، ف(لولا) حرف امتناعٍ لوجود؛ إذ التقدير عندهم: لولا زيدٌ موجودٌ لَكان كذا.

وقولُه **فتَختَصّان بالأسماء** لم يُبين ما حكم تلك الأسماء بعدها من أنواع الإعراب، وقد تقدَّم في (باب الابتداء) ما يُشعر بأنه مبتدأ[3]، وليس قولُه **فتَختَصّان بالأسماء** جيِّدًا[4]؛ لأنه يُوهِم أنهما كالحروف /المختصة بالأسماء، نحو حروف الجر وإنَّ [٧: ١٢٥/ب] وأخواتها، وليس كذلك لأنهما إنما تدخلان على الجمل، لكنَّ تلك الجمل تكون اسمية؛ إذ لو كانتا مختصتين بالأسماء لكانتا عاملتَين فيها؛ لأنهما إذ ذاك لم تَتَنَزّلا منزلة الجزء مما عَمِلَتا فيه، وكان يكون عملهما الجرَّ إعطاءً للمختصِ بالاسم المختصَّ به في الإعراب - وهو الجرُّ - على ما تقرَّر في العوامل، وقد لاحَظَ معنَى الاختصاص مَن ذهب إلى أنه مرفوع بهما، فإذا قلتَ: لولا زيدٌ لَأَكرمتُك، ف(زيدٌ) مرفوع ب(لولا) عنده، وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب[5]:

---

(١) ك: بلو أن.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٤٢ ولابن الضائع ٢: ق ٢٥٨/ب [باب لو ولولا].

(٣) انظر ٣: ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٤) الذي في المخطوطات: خبرًا. والتصويب من حاشية د.

(٥) تقدم ذكرها في ٣: ٢٩٩ - ٣٠٠.

أحدها هذا، وهو مذهب الفراء[(١)] فيما ذكره الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، وابن كَيسان فيما ذكره الأستاذ أبو علي الشَّلَوبين، وعَزاه أبو البركات بن الأنباري[(٢)] إلى الكوفيين.

والثاني أنه مرفوع بفعلٍ محذوف، التقدير: لولا حضرَ زيدٌ لأَكرمتُك، وهو مذهب الكسائي[(٣)].

وفي (الإفصاح): وجماعةٌ من البغداديين ومِن أهل الكوفة يَرَون أنَّ الاسم بعد لولا يرتفع بها، وبه قال ابن كيسان، وحَكاه الفراء عن جماعة من النحويين المتقدمين، وقال: تنزَّلتْ عندهم منزلة: لو لم يَحضُر، وقامت مَقام هذا. ورَدَّه بأنك لا تقول: لولا أحدٌ لأكرمتُك. وقال الفراء: لكنَّ القول لَمّا استغنى الاسم بـ(لولا) ارتفعَ بها كما يرتفع الفاعل بالفعل. وذهب س[(٤)] والبصريون[(٢)] إلى أنه مرفوع بالابتداء.

استُدِلَّ للمذهب الأول بأنَّ المرفوع بعد لولا مفتقرٌ إليها افتقار الفاعل للفعل، فكما أنَّ الاسم مرفوع بالفعل فكذلك هذا مرفوع بـ(لولا).

وقال أبو البركات[(٥)]: «احتجَّ الكوفيون بأنْ قالوا: إنما قلنا إنها ترفع الاسم لأنها نائبةٌ عن الفعل الذي لو ظَهر لَرفعَ الاسم؛ لأنَّ التقدير في: لولا زيدٌ لأَكرمتُك: لو لم يَمنعني زيدٌ من إكرامك لأَكرمتُك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفًا، وزادوا (لا) عوضًا، فصار بمنزلة حرفٍ واحد، وصار هذا بمنزلة قولك: أمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معك، والتقدير فيه: أنْ كُنتَ منطلقًا، فحذفوا الفعل وزادوا (ما) عوضًا من الفعل. والذي

---

(١) معاني القرآن ١: ٤٠٤ وشرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ٢٥٨/ب [باب لو ولولا].
(٢) الإنصاف ١: ٧٠ [المسألة ١٠].
(٣) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ٢٥٨/ب [باب لو ولولا] وشرح الكافية ١: ٣١٥.
(٤) الكتاب ٢: ١٢٩.
(٥) الإنصاف ١: ٧١ - ٧٣ باختصار.

يَدُلُّ على أنها عِوض أنهم لا يَجمعون بينها وبين الفعل لئلا يُجمَع بين العِوَض والمعوَّض منه؛ ونحن وإن اختلفْنا في أنَّ (أنْ) هنا هل هي في معنى [إن][(١)] الشرطية أو هي في تقدير (لأَنْ) لم نختلف في أنَّ (ما) عِوض عن الفعل. قالوا: ويَدُلُّ على ذلك وقوع (أنَّ) المفتوحةِ بعدها في نحو: لولا أنَّ زيدًا ذاهبٌ لأَكرمتُك، ولو كانت في موضعِ رفعٍ بالابتداء لَوجَب أن تكون مكسورة، فلَمّا وجبَ أن تُفتح دَلَّ على صحة ما ذهبنا إليه)).

واستدلَّ الكسائيُّ على أنه مرفوع بفعل محذوف بأنَّ هذا الفعل قد ظَهر في بعض المواضع فوَلِيَ لولا؛ نحو قول الشاعر، وهو الهُذَليّ[(٢)]:

أَلَا زَعَمَتْ أَسماءُ أنْ لا أُحِبُّها ... فقُلتُ : بَلَى ، لَولا يُنازِعُني شُغْلِي

[٧:١٢٦/أ] وقال جرير[(٣)]:/

أنتَ المبارَكُ والميمونُ سِيرتُهُ ... لولا تُقَوِّمُ دَرْءَ الناسِ لاخْتَلَفُوا

وقال رَبيعة بن مَقروم الضَّبِّي[(٤)]:

لولا أُكَفْكِفُهُ لَكانَ إذا جَرى ... منه العَزيمُ يَدُقُّ فأسَ الْمِسْحَلِ

وقال الآخر[(٥)]:

---

(١) إن: من الإنصاف.

(٢) البيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ١: ٨٨ والخزانة ١١: ٢٤٦ - ٢٥٢ [٩٢١]. ينازعني: يُجاذبني.

(٣) البيت في ديوانه ١: ١٧٥ واللباب ١: ١٣٣. الدرء: الميل والعوج.

(٤) البيت له في كتاب الخيل لأبي عبيدة ص ٣٢١ والأغاني ٢٢: ٧٤، يذكر فرسًا. العزيم: العدو الشديد. والمسحل: اللجام، وفأس المسحل: حديدته التي في حنك الفرس.

(٥) البيتان للجموح في شرح أشعار الهذليين ٢: ٨٧١ وشرح المفصل ١: ٢٢٢ وفيه تخريجهما، والخزانة ١: ٤٦٢ - ٤٦٥ [٧٩]، وأضاف البغدادي في ص ٤٦٤ أنَّ أبا تمام رواهما مع بيتين آخرين في كتابه مختار أشعار القبائل لراشد بن عبد الله السُّلَميّ. أمامة: زوجته. لا درَّ درُّك: لا كان فيك خير، يدعو عليها. حُددت: حُرمت ومُنعت. والعذرى: المعذرة.

قالتْ أُمامةُ لَمّا جئتُ زائرَها هَلَّا رَميتَ ببعضِ الأَسْهُمِ السُّودِ
لا دَرَّ دَرُّكِ ، إني قد رَمَيتُهُمُ لولا حُدِدْتُ ، ولا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

فأَولاها الفعل، وليست هنا [للتحضيض][1] لأنه يريد: قد رَميتُهم لولا المنعُ.

وفي (الغُرَّة): كان الكسائيُّ[2] يرفع الاسم بعدها بفعلٍ مضمر، ويَستَدلُّ بما حكى عن العرب[3]: لولا رأسُك مدهونًا لَكانَ كذا، فانتصابُ الحال عنه يدلُّ على ما ذكر.

وقال أبو البركات[4]: ((وأمّا البصريون فاحتَجُّوا بأنَّ الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًّا، و(لولا) لا تَختصُّ بالاسم دون الفعل، وقد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم، ولو كان على ما ذهب إليه الكوفيون لكان ينبغي أن يُعطف بـ(وَلا)، قال تعالى ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ﴾[5]، وقال الشاعر[6]:

ومــا الــدُّنيا بِباقــاةٍ لِحَــيٍّ ولا أحــدٌ علــى الــدُّنيا بِبــاقِ

فلَمّا لم يَجز أن يقال: لولا أخوك ولا أبوك، دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه)).

قال أبو البركات[7]: ((والصحيحُ مذهب الكوفيين)). وأجابَ عن حُجَج البصريين بأنَّ لولا مختصة بالأسماء. وما ذَكروا مِن إيلاء الفعل فَلِأَنَّ لولا فيه غير مركَّبة، بل (لا) باقية على حالها، و(لو) باقية على حالها، إلا أنهم أَوْلَوا (لا) الفعل الماضي

---

(١) للتحضيض: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩: ٨١.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩: ٨١، ولفظه: لولا رأسك مدهونًا لغَسَلتُه. وتقدم في ٩: ٩٦.

(٤) الإنصاف ١: ٧٣ - ٧٥ باختصار.

(٥) الآيتان ١٩ - ٢٠ من سورة فاطر.

(٦) تقدم البيت في ٤: ٣٠٦. ك: ولا الحي.

(٧) الإنصاف ١: ٧٥.

كما وَلِيَت في ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ﴾[1]، وفي قوله ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[2]، وفي قول الراجز[3]:

وأيُّ عَبدٍ لَكَ لا أَلَمَّا

وفي قول الآخر[4]:

وأيُّ أَمرٍ سَيِّئٍ لا فَعَلَهْ

التقدير: لم يَقتحم، ولم يُصَدِّق، ولم يُلِمّ، ولم يَفعَل، كذلك يُقَدَّر: لو لم أُحَدّ، فـ(لولا) هذه ليست (لولا) التي وقع الخلاف فيها.

وأمّا امتناع العطف بـ(ولا) فالمانع من ذلك التركيبُ، فبه خَرجتْ لو من حَدِّها، وحدثَ لها به حُكم آخَر كما حَدث لـ(لولا) و(هَلَّا) بمعنى التحضيض، فلذلك امتنع العطف بـ(ولا)[5].

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذيُّ[6]: ((والصواب أنَّ الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل؛ إذ لو كانت كذلك لعملت الهمزة التي للاستفهام بمعنى أَستفهم، و(ما) النافية بمعنى أنفي، و(لا) بالنيابة مَناب الفعل، نَعَمْ تُزاد كالعِوض، ولا يُنسب إليها العمل. وقولُهم: أَمّا أنتَ منطلقًا، أنتَ عندنا مرفوع بإضمار كان لا بنفس ما، وهو الصحيح)). قال[6]: ((والذي نقول لهم: إنَّ كل حرف اختصّ باسمٍ مفرد فإنه يعمل فيه الجر /إن استحقَّ العمل، فلو كانت (لولا) عاملةً لجَرَّتْ، فالصواب مذهب [٧:١٢٦/ب]
البصريين)) انتهى كلامه.

---

(١) الآية ١١ من سورة البلد.

(٢) الآية ٣١ من سورة القيامة.

(٣) تقدم في ١٣: ١٦٠.

(٤) هو شهاب بن العَيِّف أو غيره. وقد حرَّر القول في نسبته البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٣٩٢ - ٣٩٧ [٤٠٠].

(٥) الإنصاف ١: ٧٥ - ٧٨ باختصار وتصرف.

(٦) شرح المقدمة الجزولية له ١: ٨٩٩ [رسالة].

وقد بقي الترجيح بين مذهب الكسائي ومذهب س لأنَّ كُلًّا منهما قد أَضمر؛ الكسائيُّ أَضمرَ الفعل، و(س) أَضمرَ الخبر، ويُرَجَّح مذهب س بأنَّ الذي أُضمر هو في نفسه ما أُظهر لأنَّ الخبر هو المبتدأ في المعنى؛ والكسائيُّ أَضمرَ خلاف ما أُظهر لأنه أَضمرَ الفعلَ، والفعلُ ليس الفاعل، وبأنَّ إضمار الخبر أكثرُ من إضمار الفعل فارغًا وإنْ كان قد جاء منه شيء أُضمر لدلالة ما قبله عليه؛ نحو قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ﴾[1] على قراءة مَن فتح الباء، أي: يُسَبِّحُه رجالٌ.

وأمّا ما استدلَّ به من السماع في قوله (لولا حُددتُ)، و(لولا يُنازعُني)، و(لولا تُقَوِّمُ)، فهو على إضمار أنْ، وكان المضارع مرفوعًا بعد حذفها كما ارتفع بعد حذفها في قولهم: تَسْمَعُ بالْمُعَيْدِيِّ[2]، و[3]:

أَلَا أَيُّهذا الزاجِري أَحْضُرُ الوَغَى ....

التقدير: أنْ تَسمَعَ، وأنْ أَحضُرَ، فلَمّا حَذف أنْ لم يُبقِ لها عملًا، فعاد الفعل إلى رفعه. والقائلون بأنَّ ما بعد لولا مرفوع بالابتداء اختَلفوا في الخبر، وتقدَّم الكلام على ذلك في (باب المبتدأ)[4].

وقولُه **وتقتضيان جوابًا كجواب لو** أَحالَ على جواب لو، وقد تقدَّم الكلام على (لو) وجوابِها في الفصل الذي عقدَه المصنف لـ(لو) في آخر (باب عوامل

---

(١) الآيتان ٣٦ - ٣٧ من سورة النور. وهذه قراءة ابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر. السبعة ص ٤٥٦.

(٢) تقدم في ١: ٥٤.

(٣) عجز البيت: وأنْ أَشهَدَ اللَّذّاتِ هل أنتَ مُخْلِدي. وقد تقدم في ١: ٥٦، ١٣: ٢٨٧، ١٥: ٣٦٦، ٣٧٨، ٣٧٩.

(٤) تقدم هذا في ٣: ٢٨١ - ٢٨٢، وقد أحال ثَمَّ على ما ذكره هاهنا.

الجزم)[1]، وليس عندي ما يختلفان فيه إلا أنَّ جواب (لولا) وجدناه في لسان العرب قد يُقرَن بـ(قد)، نحو قول الشاعر[2]:

لولا الأميرُ ، ولولا حَقُّ طاعتِهِ لقد شَرِبتُ دَمًا أَحلَى مِنَ العَسَلِ

ولا أَحفظ في (لو) ذلك، لا أَحفظ من كلامهم: لو جئتَني لقد أحسنتُ إليك، وليس ببعيد أن يُسمَع ذلك فيها، وقياسُ (لو) على (لولا) في ذلك عند مَن يرى القياس سائغ، وكما جاز حذفُ جواب (لو) لدلالة المعنى عليه كذلك يجوز حذفُ جواب (لولا) لذلك؛ قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾[3] التقدير: لأَخَذَكم، أو ما كان في معناه؛ ألا ترى إلى إثباته في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[4]، فحذفَ مِن لولا الثانية لدلالة الجواب في لولا الأُولى[5].

ومثالُ جواب لولا منفيًّا بـ(لم) قولُ الشاعر[6]:

.... ولَولاكَ لَم يَعْرِضْ لِأَحسابِنا حَسَنْ

ولا يجوز دخول اللام على لم.

ومثالُ جوابها بماضٍ منفيٍّ بـ(ما) قولُه تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾[7]. ووقعَ في كلام الأستاذ أبي الحسن بن عصفور أنه إذا نُفي بـ(ما) فالأحسن دخول اللام عليه[8]، ويجوز حذفها، وظاهرُ هذه الآية يردُّ عليه.

---

(١) تقدم ذلك في ص ١٨٤ - ٢١١.

(٢) البيت لأبي سعيد المخزومي في الأمالي ١: ٢٥٩.

(٣) سورة النور: الآية ١٠.

(٤) سورة النور: الآية ١٤.

(٥) كذا! وينبغي أن يقول: فحذف من لولا الأولى لدلالة الجواب في لولا الثانية.

(٦) تقدم في ١١: ٣٠٩.

(٧) سورة النور: الآية ٢١.

(٨) قال في المقرب ١: ٩٠: ((ويجوز حذفها ... وحذفُها مع ما أحسنُ من حذفها في الموجب)).

ومثالُه بماضٍ مثبتٍ مقرون بلامٍ مفتوحة قولُه تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا﴾[1]، ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ﴾[2]، وهو في القرآن كثير /جدًّا، ولا أحفظه جاء في القرآن محذوفَ اللام من الماضي المثبَت ولا [٧:١٢٧/أ] في موضع واحد؛ وذلك بخلاف لو، فإنه جاءت منه مواضع، منها قولُه تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾[3]، وقوله: ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾[4]. وقد اختلفَ قول الأستاذ أبي الحسن بن عصفور، فتارةً جعل حذف اللام من الماضي المثبَت ضرورة[5]، وتارةً جعله جائزًا في قليلٍ من الكلام[6]، نحو قول ابن مُقْبِل[7]:

لولا الحياءُ وباقي الدين عِبتُكما ... ببعض ما فيكما إذ عِبْتُما عَوَري

يريد: لَعِبْتُكما، وقول قيس بن الخَطيم[8]:

طَعَنتُ ابْنَ عَبدِ القَيسِ طَعْنةَ ثائرٍ ... لها نَفَذٌ ، لولا الشّعاعُ أَضاءَها

وهذا التقسيم في الجواب ما لم يتقدَّم (لولا) قَسَمٌ، فإن تقدَّم لولا القسمُ والجوابُ مُوجَبٌ فلا بُدَّ من اللام فيه، نحو قول الفُرَيْعة بنت هَمّام[9]:

فَوَاللهِ لَولا اللهُ تُخشَى عَواقِبُهْ ... لَزُعْزِعَ مِن هذا السَّريرِ جَوانبُهْ

أو منفيٌّ فلا يُنفى إلا بـ(ما)، ولا يجوز دخول اللام عليه، نحو قول الراجز[10]:

---

(١) سورة الزخرف: الآية ٣٣.
(٢) سورة النساء: الآية ١١٣.
(٣) سورة الواقعة: الآية ٧٠.
(٤) سورة الأعراف: الآية ١٠٠.
(٥) شرح جمل الزجاجي ٢: ٤٤٢.
(٦) المقرب ١: ٩٠.
(٧) الديوان ص ٧١ والمقرب ١: ٩٠.
(٨) تقدم البيت في ٧: ١٥٨، وزد شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢: ٤٤٢.
(٩) تقدم البيت في ١١: ٣٧٢ وفي ص ١٣٩ من هذا الجزء.
(١٠) تقدم الأول في ١١: ٣٧٢.

والله لــــولا اللهُ مـــا اهْتَـــدَينا ولا تَصَـــــدَّقْنا ولا صَــــلَّينا

وقد تقدَّم الكلامُ[1] على هذه المسألة - أعني تقدُّم القَسَم على لولا ولو - في (باب عوامل الجزم) عند قول المصنف: **ويتعين ذلك إن تقدمهما ذو خبر أو كان حرف الشرط لو أو لولا**، وذكرنا اختلاف المصنف وابن عصفور في الجواب أهو جواب القسم أو جواب الشرط، وأَمْعَنّا الكلام على ذلك بما أَغنى عن إعادته هنا.

وقولُه **وقد يلي الفعلُ (لولا) غيرَ مُفهِمةٍ تحضيضًا، فتُؤَوَّلُ بـ(لو لم) أو تُجعل المختصَّةَ بالأسماء والفعل صلة لـ(أنْ) مقدَّرة** مثالُ ذلك ما أنشدْناه قبلُ في استدلال الكسائيِّ من قوله[2]:

.... لولا يُنازِعُني شُغْلي

.... لولا تُقَوِّمُ دَرْءَ الناسِ لاخْتَلَفُوا[2]

.... لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لِمَحْدُودِ[3]

والتأويلان اللذان ذكرهما المصنف قد تقدَّم ذكرهما[4] عند كلامنا قبلُ على مذاهب الناس في إعراب الاسم الجاري بعد لولا.

* * *

---

(١) تقدم في ص ١٣٨ - ١٤٣.

(٢) تقدم في ص ٢٥٢.

(٣) تقدم في ص ٢٥٣.

(٤) تقدم في ص ٢٥١ - ٢٥٥.

(ها) و(يا) حرفا تنبيه، وأكثرُ استعمال (ها) مع ضميرٍ رفعٍ منفصل أو اسمِ إشارة، وأكثرُ ما يلي (يا) نداءٌ أو أمرٌ أو تَمَنٍّ أو تقليلٌ.

ش: أمّا كونُ (ها) للتنبيه فمشهور في العربية، وأمّا استعمالُ (يا) تنبيهًا فقد ذكرَه بعضهم[(١)]، وادَّعى بعضهم[(٢)] أنّ ما ورد من (يا) وليس بعدها ما يَصلح للنداء فإنها تكون إذ ذاك للنداء وجعل المنادى محذوفًا، فيقدّر في مثل[(٣)]:

يا ليــــتَ زَوجِــــكِ قـــد غَـــدا ....

يا امرأةُ ليت زوجك قد غدا، وفي كل موضعٍ ما يليق به.

وهذا عندي ضعيف لأنَّ الفعل الذي عمل في المنادى قد حُذف، ويكون المنادى قد حُذف، فيَلزم من ذلك حذف الجملة رأسًا، وهي فعل النداء والفاعل والمفعول، ولا يبقى /ما يدلُّ على ذلك. [٧:١٢٧/ب]

فإن قلتَ: حرفُ النداء يدلُّ على الجملة كما دلَّ عليها (نَعَمْ) و(لا) في الجواب؛ ألا ترى أنَّ الجملة يجوز حذفها بعدهما، فإذا قال إنسان: هل قام زيدٌ؟ فتُجيبه بِ(نَعَمْ) أو (لا)، فالجملة محذوفة بعدهما، التقدير: نَعَمْ قام زيد، أو: لا لم يَقم زيد.

فالجواب أنَّ الجملة إنما جاز حذفها بعد (نَعَمْ) و(لا) للدلالة في كلام المستخبِر أو المخبِر عليها؛ وهذا المعنى مفقود في يا، فإنه لم يتقدّم للجملة ذِكر فتُحذف ويُكتفى بحرف النداء.

---

(١) تقدم هذا في ١٠: ١٥٩ - ١٦٠، ١٣: ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٢) انظر ما تقدم في ١٣: ٢٣٥ - ٢٣٩.

(٣) عجز البيت: مُتَقَلِّدًا سَيفًا ورُمحا. وقد تقدم في ٨: ١٣٤.

وقولُه **وأكثرُ استعمال (ها) مع ضميرٍ رفعٍ منفصل** يحتاج الضمير إلى قيود:

منها أن يكون مبتدأً، فلو كان غيرَ مبتدأ ككونه فاعلًا أو مفعولًا لم يُسمَّ فاعلُه لم يَجُز أن تدخل عليه (ها)؛ نحو: ما قام إلا أنا، وما ضُرب إلا أنا، فلا يجوز هنا أن تقول: ما قام إلا ها أنا، ولا: ما ضُرب إلا ها أنا.

ومنها أن يكون مُخبَرًا عنه باسم إشارة، قال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾[1]، ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ﴾[2]، ونحوه: وها أنا ذا قائمًا، ها هو ذا قائمًا.

وقد شذَّ دخولها على مبتدأ لا يُخبَر عنه باسم إشارة، فمِن ذلك ما أنشده أحمد بن يحيى في (كتاب الهجاء) مما ذكر أنَّ الفراء أنشدَه[3]:

أبا حَكَمٍ ها أنتَ عَمُّ مُجالِدٍ وسَيِّدُ هذا الأَبْطَحِ الْمُتَناحِرِ

وقال الفراء[4]: ((العربُ إذا وصلت الْمَكنيّ بمبهَم وجَعلَتِ الخبر عنه بالفعل فهو في معنى التعريف عندهم؛ نحو: هأَنَذا أَقوم، فالعربُ في ذلك تُدخل حرف التنبيه على المعيَّن دون المبهَم، فلا يكادون يقولون: أنا هذا، وقد يقولون: ها أنا هذا، فإذا كان الكلام على غير ترتيب - وهو أن يُبنَى أحدهما على الآخر - لم تُدخل ها، فتقول: أنا هذا، وهذا هو، ويلتقي كلُّ واحد بصاحبه بمنزلة: هذا زيد، قَصدوا بذلك أن يفرقوا بين الاعتماد عليه وغير الاعتماد)) انتهى.

وحكى أبو الخَطّاب[5] ويونس[5]: هذا أنا، وأنا هذا. وقال الزَّجّاج[6]: ((الأكثرُ فيه أن يُستعمل مع المضمر، وهو أحسن، ولو قال قائل: ها زيد ذا، وهذا زيدٌ، جاز بلا خلاف)) انتهى.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١١٩.

(٢) سورة النساء: الآية ١٠٩.

(٣) معاني القرآن ٣: ٢٩٦. المتناحر: المتقابل.

(٤) معاني القرآن ١: ٢٣١ - ٢٣٢ بتصرف كبير.

(٥) الكتاب ٢: ٣٥٤، ٣٥٥ والسيرافي ٩: ٣٨.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ١: ٤٦٣. يعني أن يفصل بين (ها) و(ذا).

وقولُه **أو اسمِ إشارة** مثالُ ذلك: هذا زيد، ويحتاج اسم الإشارة إلى تقييد، وهو أن لا يكون اسم الإشارة للبُعد نحو ثَمَّ، فلا يجوز: ها ثَمَّ، ولا: ها هنالك، ولا: ها أولئك، ولا: ها ذلك، ولا ما أَشبَهَ ذلك.

وفي قوله **وأكثرُ استعمالِ (ها) مع ضميرٍ منفصلٍ أو اسمِ إشارة** ما يدلُّ على أنَّ ذلك [يكون][1] أكثريًّا، ولها صورةٌ يجب فيها ذكرُ (ها) التنبيه مع اسم الإشارة، فلا يكون ذلك أكثريًّا بل واجبًا، وذلك إذا كان اسم الإشارة صفةً لـ(أيٍّ) في النداء، فإنه يجب ذكرُ (ها) التنبيه إذ ذاك، نحو: يا أَيُّهذا الرجل.

وفي قوله أيضًا **وأكثرُ استعماله مع كذا أو كذا** دليلٌ على أنه يَقِلُّ استعمالُه مع غير هذين، وهذا صحيح، ومِن ذلك قولُ زهير[2]:/ [٧:١٢٨/أ]

تَعَلَّمَنْ ها - لَعَمْرُ اللهِ - ذا قَسَمًا ... فاقْدِرْ بِذَرْعِكَ ، وانْظُرْ أَينَ تَنْسَلِكُ

وقال النابغة[3]:

ها إنَّ ذي عِذرةٌ إلا تَكُنْ نَفَعَتْ ... فإنَّ صاحِبَها مُشارِكُ النَّكَدِ

وقولُه **وأكثرُ ما يلي (يا) نداءٌ** نحو: يا زيدُ. وفي قوله **نداء** أَطلق النداء ويريد به المنادى، ويعني في اللفظ، وإلا ففي التقدير الذي ولي يا إنما هو فِعل النداء.

وقولُه **أو أمرٌ** مثالُه قولُه تعالى: ﴿أَلَا يَا ٱسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾[4]، وقال الشاعر[5]:

---

(١) يكون: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) تقدم البيت في ٦: ٣٢، ١١: ٤١٠، ١٤: ٣٦٠.

(٣) تقدم البيت في ٣: ١٩٩ وآخره ثَمَّ: قد تاهَ في البَلَدِ. والرواية في هذا الموضع ذكرت في شرح القصائد العشر ص ٤٦٦. النكد: الشؤم.

(٤) سورة النمل: الآية ٢٥. وهذه قراءة الكسائي. السبعة ص ٤٨٠، وتقدمت في ١٠: ١٥٨ - ١٥٩، ١٣: ٢٣٧.

(٥) عجز البيت: وقَبلَ مَنايا قد حَضَرنَ وآجالِ. وقد تقدم في ١٠: ١٥٨.

ألا يا اسْقِياني قَبلَ غارةِ سِنْجالِ ....

وقال[1]:

ألا يا اسْقِياني قَبلَ خَيلِ أبي بَكْرِ لَعَلَّ مَنايانا أَتَينَ ولا نَدري

وقال[2]:

ألا يا اسْلَمي ذاتَ الدَّماليجِ والعِقْدِ وذاتَ اللِّثاتِ الحُمِّ والفاحِمِ الجَعْدِ

وقال آخَر[3]:

ألا يا اسْلَمي يا دارَ مَيَّ على البِلى ولا زالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعائكِ القَطْرُ

وقال آخَر[4]:

ألا يا اسْلَمي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّتَ اسلَمي ثَلاثُ تَحِيَّاتٍ وإنْ لم تَكَلَّمِي

وقولُه أو تَمَنٍّ مثالُه قولُه تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ﴾[5] وقال الشاعر[6]:

يا ليـــتَ زَوجَـــكِ قـــد غَـــدا مُتَقَلِّـــدًا سَـــيفًا ورُمحـــا

وينبغي أن يُقَيَّد ذلك بلفظ (ليتَ، وإلا فـ(لو) تُستعمل أيضًا للتمني، و(ألا) تُستعمل أيضًا للتمني، و(وَدَّ) يكون أيضًا للتمني، ولا يجوز في شيء من هذه إدخال (يا) عليها.

---

(١) تقدم البيت في ١٠: ٧٣. وروي: ألا فاسقياني، وألا فاصبحينا، وبهما يفوت الاستشهاد.

(٢) البيت للعُدَيل بن الفرخ العِجْليّ في الحماسة ١: ٣٧٧ [٢٦٠] والمرزوقي ٢: ٧٢٩ [٢٤٩]. وفي منتهى الطلب ٨: ١٧٦ أنه لأبي الأخيل العجلي. الدماليج: جمع الدُّمْلُوج: الْمِعْضَدُ من الحُلِيّ. والعِقد: القلادة. واللِّثات: مَغارز الأسنان. والحُمّ: السُّود. والفاحم: الشعر الأسود.

(٣) تقدم البيت في ٤: ١٢٢، ١٢٤، ١٣: ٢٣٧، ١٥: ٢٣٤.

(٤) تقدم البيت في ١٢: ٢٢٧.

(٥) سورة الزخرف: الآية ٣٨.

(٦) تقدم البيت في ٨: ١٣٤ وفي ص ٢٥٩ من هذا الجزء.

وقولُه **أو تقليلٌ** يكون ذلك في رُبَّ نحو قول امرئ القيس[١]:

ويا رُبَّ يومٍ قد لَهَوتُ ولَيلةٍ بآنِسةٍ، كأنَّها خَطُّ تِمثالِ

وقال[٢]:

فإنْ أُمْسِ مَكروبًا فيا رُبَّ بُهْمةٍ كَشَفتُ إذا ما اسْوَدَّ وَجهُ الجَبانِ

ص: وقد يُعْزَى التنبيهُ إلى (ألا) و(أَمَا)، وهما للاستفتاح مطلقًا، وكثُر (ألا) قبل النداء، و(أَمَا) قبل القَسَم، وتُبدَل همزتُها هاءً أو عينًا، وقد تُحذَف ألفُها في الأحوال الثلاث

ش: في قوله **وقد يُعْزَى** إشعارٌ بالقِلّة، يعني أنَّ الأكثر أن يكونا للاستفتاح مطلقًا، سواءٌ أقُصِدَ مع ذلك تنبيهٌ أم لم يُقصد. ومثالُ مجيء (ألا) قبل النداء قولُ الشاعر[٣]:/ [١٢٨:٧/ب]

ألا يا قَيسُ والضَّحّاكُ سِيرا فقد جاوَزْتُما خَمَرَ الطَّرِيقِ

وقال آخر[٤]:

أَلَا يا عِبادَ اللهِ قَلبي مُتَيَّمٌ بِأَحسَنِ مَن صَلَّى وأَقْبَحِهِمْ بَعْلا

يَدِبُّ على أَحشائها كُلَّ لَيلةٍ دَبيبَ القَرَنْبَى باتَ يَقْرُو نَقًا سَهْلا

ويجوز إبدال همزة (أَلَا) هاءً فتقول: هَلَا، وقد قرأ بعضُهم ﴿هَلَا يا اسْجُدُوا للهِ﴾، ذكره الزمخشريُّ[٥].

---

(١) تقدم البيت في ١: ١٠٨، ١٠: ٧٣، ١١: ٢٩٠.

(٢) تقدم البيت في ١١: ٢٨٣.

(٣) تقدم البيت في ١٣: ٣٠٣، ٣١١.

(٤) البيتان بلا نسبة في الكامل ٢: ٥٩٥، وفيه تخريجهما. يصف جارية وبعلها. القرنبى: دُوَيْبَّة على شبه الخُنْفُساء، منقَّطة الظهر، طويلة القوائم، ضعيفة المشي.

(٥) الكشاف ٣: ١٤٥، وفيه أنها قراءة الأعمش، وكذلك في حرف عبد الله.

ومثالُ مجيء (أَمَا) قبل القَسَم قولُ الشاعر[1]:

أَمَا وَدِماءٍ لا تَزالُ مُراقةً على قُنَّةِ العُزّى وبِالنَّسْرِ عَنْدَما

وقولُه **هاءً أو عينًا** مثالُ ذلك: هَمَا واللهِ لقد كان كذا، وعَمَا والله.

وقولُه **في الأحوال الثلاث** يعني في إقرار الهمزة، وفي إبدالها هاءً، وفي إبدالها عينًا، فيقال: أَمَ وهَمَ وعَمَ.

* * *

(١) تقدم البيت في ٣: ٢٣٧.

مِن حروف الجواب نَعَمْ، وكَسرُ عينها لغة كِنانية، وقد تُبدَلُ حاءً وحاءُ حتى عَينًا، وهي لتصديقِ مُخبِر، أو إعلامِ مُستَخبِر، أو وَعدِ طالب.

ش: حروفُ الجواب نَعَمْ وإي وأَجَلْ وإنَّ وبَلَى وجَيْر، وفي جَيْر خلاف أهي اسم أو حرف.

وقولُه **لغةٌ كِنانية**[1] الفتحُ والكسر في عينِ نَعَمْ لغتان فصيحتان إلا أنَّ الفتح أشهر في كلام العرب، وقد جاء الكسر في كلام النبي - ﷺ - وكلامِ جماعة من الصحابة منهم عمر وعلي والزُّبَير وابن مسعود، وذكرَ الكسائيُّ أنَّ أشياخ قريش[2] يتكلمون بها مكسورةً، فعلى هذا لا تكون لغةً كِنانية فقط، وحُكي عن أبي عمرو أنه قال: لغةُ كِنانة نَعِمْ بالكسر[3]. ولا يَنفي قولُ أبي عمرو أن يكون ذلك لغةً لغير كنانة[4]، ومعظمُ القُرّاء السبعة قرأها بفتح العين، وقرأها الكسائيُّ[5] بالكسر، وقال الشاعرُ فجمَع بين اللغتين[6]:

دَعاني عُبيدُ اللهِ نَفسي فِداؤهُ ... فيا لَكَ مِنْ داعٍ دَعاني نَعِمْ نَعَمْ

---

(١) شرح كلا وبلى ونعم ص ١٠٧.

(٢) شرح كلّا وبلى ونعم ص ١٠٧ بلا نسبة للكسائي.

(٣) النص من أول هذه الفقرة إلى هنا في شرح المفصل لابن يعيش ٨: ٢٢٥ - ٢٢٦، وفيه تخريج الأقوال التي فيه، وزد على ما فيه الزاهر ٢: ٥٨ - ٥٩.

(٤) ك: لغة غير كنانية.

(٥) السبعة في القراءات ص ٢٨١ وشرح كلا وبلى ونعم ص ١٠٧.

(٦) البيت بلا نسبة في الزاهر ٢: ٥٩.

وقولُه **وقد تُبدَل حاءً** يقال نَحَمْ لأنَّ الحاء تلي العين في المخرج، وهي أخفُّ من العين في المخرج[1] لأنها أقرب إلى حروف الفم، حَكى إبدالها حاءً النضْر بن شُمَيل[2].

وقولُه **وحاءُ حتى عينًا** هي لغة هُذيل، يقولون في حتى عَتَّى، وقرأ ابن مسعود: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ عَتَّى حِينٍ﴾[3]. وقد تكرَّر له ذكرُ هذه المسألة، وهي إبدال حاء حتّى عينًا هنا، فإنه ذَكر ذلك في (باب حروف الجرّ) في آخر كلامه على حتّى[4].

ومثالُ كونها لتصديق [مُخبِر][5] أن يقول القائل: جاء زيدٌ، فتقول: نَعَمْ. ومثالُ كونها لإعلامِ مُستَخبِرٍ: هل جاء زيدٌ؟ /فتقول: نَعَمْ. ومثالُ كونها لوعدِ طالب: [٧:١٢٩/أ]
اضربْ زيدًا، فتقول: نَعَمْ. قال س[6]: «أمّا نَعَمْ فعِدَةٌ وتَصديق»، أي عِدَةٌ في المستقبل نحو: أَتَفعَل، وتصديقٌ في الماضي بعد موجَبٍ نحو: قد قام زيد، أو سؤالٍ عنه نحو: أكان كذا؟ أو نفيٍ نحو: ما قام زيد، أو سؤالٍ عنه نحو: أَمَا قام زيد؟ فتصديقُ هذا كله بـ(نَعَمْ)، ففي الموجب والسؤال عنه تصديقُ للثبوت، وفي النفي والسؤال عنه تصديق النفي[7].

وزعم بعض النحويين أنَّ نَعَمْ تكون حرف تذكير لِما بعدها، وذلك إذا وقعت صدرًا لجملة بعدها نحو قولك: نَعَمْ هذه أَطلالُهم.

---

(١) في المخرج: سقط من ك.

(٢) شرح المفصل ٨: ٢٢٦.

(٣) الآية ٣٥ من سورة يوسف. وقد تقدم تخريجها في ١١: ٢٥٠.

(٤) تقدم هذا في ١١: ٢٤٠، ٢٤٩.

(٥) مخبر: ليس في المخطوطات. د: للتصديق.

(٦) الكتاب ٤: ٢٣٤.

(٧) والسؤال عنه تصديق النفي: سقط من د.

قال بعض أصحابنا: ((وهذا لا ينبغي أن يُلتَفت إليه لإمكان إبقائها على معناها بأنها إذا وقعتْ صدرًا جُعلت تصديقًا لِما بعدها وقُدِّمت)) انتهى، والتقديم أَولى مِن ادِّعاء معنًى لم يَثبُت لها.

ص: وإي بمعناها مختصة بالقَسَم، وإنْ وَلِيَها (الله) حُذفت ياؤها، أو فُتحتْ، أو سُكِّنتْ.

ش: **بمعناها** أي: بمعنى نَعَمْ مِن كونها لتصديقِ مُخبِر أو إعلامِ مُستَخبِر أو وَعدِ طالب؛ لكنَّها مختصة بالقَسَم، ونَعَمْ تكون مع قَسَمٍ وغير قَسم، وقال تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾[1].

وإذا وَلِيَها حرفُ القسم فلا يجوز فيها إلا إثبات الياء، فإذا وَلِيَها لفظُ (الله) جاز حذف الياء لالتقائها ساكنة مع لام الله، [فتقول][2]: إ اللهَ. وجاز[3] فتحها كما فُتحت النون مِنْ (مِن) مع لام التعريف نحو: مِنَ الرجل، فتقول: إيَ اللهَ. وجاز إسكانُها، فتقول: إيْ اللهَ[4]؛ لأنه يجوز الجمع بين الساكنين إذا كانا على شرطهما، وهو أن يكون الأول حرفَ علة والثاني مشدَّد، إلا أنَّ ذلك ضعيف هاهنا لأنَّ شرطَ حرف العلة إذا كان غيرَ ألف[5] أن يكون أولُ المدغمين له أصلٌ في الحركة، واللام الأولى في (الله) ليس أصلها الحركة.

ص: و(أَجَلْ) لتصديقِ الخبر. و(بَلَى) لإثباتِ نفيٍ مجرَّدٍ أو مقرونٍ باستفهام، وقد تُوافقها نَعَمْ بعد المقرون.

---

(١) سورة يونس: الآية ٥٣.

(٢) فتقول: تتمة يلتئم بها السياق.

(٣) إ الله ... فتقول إيَ الله: سقط من د.

(٤) د: إي والله.

(٥) د: غير الياء.

ش: مثالُ أَجَلْ أن يقول القائل: قام زيدٌ، فتقول: أَجَلْ، فهو تصديق الخبر سواء كان ماضيًا أم غيره، موجبًا أم غيره، ولا تجيء بعد الاستفهام، وحُكي عن الأخفش(١) أنها تكون فيهما إلا أنها في الخبر أحسنُ مِن نَعَمْ، ونَعَمْ في الاستفهام أحسنُ منها.

وأمّا بَلَى فالصحيح أنه حرفٌ مُرتجل. وذهب بعض النحويين(٢) إلى أنَّ أصلها بَل العاطفةُ بعد النفي في الفعل، ولذلك لَزِمَ أن يكون ما قبلها منفيًّا أبدًا، إلا أنَّ الفرق بينهما أنَّ بَل للإضراب عن كلامِ المضرِب نفسه، وبَلى عن كلام غيره، والنهي كالنفي. وزعم بعض الكوفيين(٣) أنَّ الألف دخلت(٤) للإيجاب. وقيل: للإضراب والردّ. ولزيادتها جازت الإمالة فيها، وللإمالة كُتبت بالياء. وزعم الفراء(٥) أنَّ الألف دخلت للتأنيث كما تدخل التاء في رُبَّ وثُمَّ ولا ونحوهن. انتهى.

[٧:١٢٩/ب] وبَلى تُثبت النفيَ /المجرَّد، فإذا قال القائل: ما قام زيدٌ، وأَردتَ تصديقه قلتَ: نَعَمْ، أو أَردتَ تكذيبه قلت: بَلى. وكذلك أيضًا تُثْبت النفي المقرون بأداة الاستفهام، سواء أردتَ الاستفهام عن حقيقة النفي أو أردت التقرير، وذلك أنَّ التقرير - وإن كان معناه الإيجاب ولذلك عُطف عليه الموجب في نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾(٦) - تُجريه العرب في باب الجواب مُجرى النفي المحض، فتقول نَعَمْ إذا أردتَ التصديق، وبَلى إذا أردت التكذيبَ، قال الله تعالى: ﴿أَلَسْتُ

---

(١) شرح المفصل ٨: ٢٢٣.

(٢) شرح كلا وبلى ونعم ص ٧٦.

(٣) شرح كلا وبلى ونعم ص ٧٩.

(٤) ك: داخلة.

(٥) شرح كلا وبلى ونعم ص ٧٩.

(٦) الآيتان ١ - ٢ من سورة الشرح.

بِرَبِّكُمْۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾[1]، قال ابن عباس: ((لو قالوا نَعَمْ في الجواب كفروا))[2]. وأمّا قولُ جَحْدَر[3]:

أَليسَ الليلُ يَجمَعُ أُمَّ عَمرٍو ... وإيّانا فَذاكَ بِنا تَدانِ

نَعَمْ ، وتَرى الهلالَ كما أَراهُ ... ويَعلُوها النَّهارُ كما عَلاني

وقولُ الأنصار للنبي - ﷺ - وقد قال لهم (أَلَستُم تَرَونَ ذلك) قالوا: نَعَمْ[4]، فتُؤُوِّلَ[5] قولُ الأنصار نَعَمْ بأنه جاز ذلك لزوال اللبس، وتُؤُوِّلَ[5] قولُ جَحْدَرٍ بأنَّ نَعَمْ جوابٌ لمقدَّر في نفسه مِن اعتقاده أنَّ الليل يجمعه وأمَّ عمرو، وجاز ذلك لزوال اللبس لأنَّ كل أحد يعلم أنَّ الليل يجمعه وأمَّ عمرو؛ أو جاز ذلك لأنه جوابٌ لِما بعده، وهو قوله: وتَرَى الهلال، فقُدِّم. والأَولى عندي أن يكون ذلك جوابًا لقوله: فذاكَ بنا تَدان[6]؛ لأنها جملة خبرية، ولا يُحتاج إلى شيء من هذه التكلُّفات.

وقد لحَّنَ الأستاذ أبو الحسين بن الطَّراوة[7] س في استعمال نَعَمْ مكان بَلى، فإنَّ س قال في (باب ما يُجرى عليه صفةُ ما كان من سببه وصفةُ ما التَبس به)، قال

---

(١) الآية ١٧٢ من سورة الأعراف.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٨٥ وشرح الجزولية للأبذي ص ٣٨٦ [رسالة].

(٣) هو جحدر بن مالك العكليّ اللص أو غيره. الأمالي ١: ٢٨٢ والحماسة البصرية ٣: ٩٩٨ [٨٧١] وفيه تخريجه. ك: نعم ونرى الهلال كما تراه.

(٤) في غريب الحديث لأبي عبيد ٢: ٢٧٠ - ٢٧١: (أنَّ المهاجرين قالوا: يا رسول الله! إنَّ الأنصار قد فضلونا، آوَوْنا، وإنهم فعلوا بنا وفعلوا. فقال رسول الله ﷺ: ألستم تعرفون ذلك لهم؟ قالوا: نعم. قال: فإنَّ ذلك)، أي: فإنَّ معرفتكم بصنيعهم وإحسانهم مكافأة منكم لهم. والقول منسوب للأنصار - رضي الله عنهم - في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٨٥.

(٥) تأويله في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٨٦.

(٦) أمالي السهيلي ص ٤٧.

(٧) شرح الجزولية للأبذي ص ٣٨٥ - ٣٨٦ [رسالة].

س[1]: ((فإنْ زَعَمَ زاعمٌ أنه يقول: مررتُ برجلٍ مُخالِطِ بدنِه داءٌ، ففرقَ بينه وبين المنوَّن. قيل له: أَلَستَ قد علمتَ أنَّ الصفة إذا كانت للأول فالتنوينُ وغيرُ التنوين سواءٌ إذا أردتَ بإسقاط التنوين معنى التنوين؛ نحو: مررتُ برجلٍ مُلازِمٍ أباك، ومررتُ برجلٍ مُلازِمِ أبيك، أو مُلازِمِك، فإنه لا يَجد بُدًّا مِن أن يقول: نَعَمْ، وإلا خالفَ جميع العرب والنحويين)). ثم قال[2]: ((فإن قال ذلك قلتَ له: أَفَلَستَ تَجعل هذا العمل إذا كان منوَّنًا وكان لشيءٍ مِن سببِ الأول أو التبسَ به بمنزلته إذا كان للأول؟ فإنه قائلٌ: نَعَمْ، كأنك قلتَ: مررتُ برجلٍ مُلازِمٍ، فإذا قال ذلك قلتَ له: فما بالُ التنوين وغير التنوين استَويا حيث كانا للأول، واختَلفا حيث كانا للآخِر، وقد زعمتَ أنه يجري عليه إذا كان للآخِر كمَجراه إذا كان للأول)) انتهى كلام س، وفيه أنه أتى بعد قوله ((أَلَستَ قد علمتَ))، وبعد قوله ((أَفَلَستَ تجعل هذا العمل))، بقوله: نَعَمْ، وهو موضعُ بَلَى.

[٧:١٣٠/أ] قال بعض أصحابنا[3]: ((استعمالُ بَلى في مثل /هذا الموضع[4] أكثرُ من استعمال نَعَمْ، عليه جاء ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾، إلا أنه قد وُجد خلاف ذلك في قول القائل:

أَلَيسَ الليلُ يَجمَعُ أُمَّ عَمرٍو ....

البيتان.

ويَفتقر كلام ابن عباس وكلام هذا الشاعر إلى نظر، وهو أن تقول: نَعَمْ في قول الشاعر ليس بجواب؛ لأنَّ الجواب بـ(نَعَمْ) إذا جاء بعد الاستفهام إنما يكون

---

(١) الكتاب ٢: ١٩.

(٢) الكتاب ٢: ١٩ - ٢٠.

(٣) شرح الجزولية للأبذي ص ٣٨٦ - ٣٨٧ [رسالة].

(٤) الموضع: سقط من ك.

تصديقًا لِما بعد ألف الاستفهام، ولم يُرد الشاعر أن يُصَدَّق أنه لا يجمعه الليل مع أُمّ عمرو، فكذلك يكون بنو آدم إذا قالوا في الجواب لقوله ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ نَعَمْ كُفّارًا؛ لأنهم إذا قالوا ذلك مجيبين كان الجواب بـ(نَعَمْ) تصديقًا أنه ليس بربهم، فيكون ذلك كفرًا، وهو الأكثر في الاستعمال، أعني كون نَعَمْ بعد الاستفهام جوابًا، ولكنه لا يمتنع مع ذلك أن يقولوا نَعَمْ لا على الجواب ولكن على التصديق؛ لأنَّ الاستفهام في قوله ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ تقرير، والتقرير خبر موجب، ولذلك امتنع س[(١)] أن يجعل أم في قوله تعالى ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾[(٢)] متصلة لأنَّ أَم المتصلة لا تأتي بعد الخبر؛ فإذا كان التقرير خبرًا معناه الإيجاب جاز أن تأتي بعده نَعَمْ كما تأتي بعد الخبر الموجب؛ لكن إذا أَتَتْ نَعَمْ هنا لا تأتي على جهة الجواب لكن على جهة التصديق، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن في إجازة نَعَمْ في هذه الآية ولا في قول الشاعر نَعَمْ بعد قوله «أليسَ الليلُ» مخالفة لابن عباس فيما قاله من ذلك لأنهما لم يَتواردا معه على معنًى واحد؛ فإنَّ الذي منَعه إنما منَعه على أنَّ نَعَمْ جواب، وإذا كانت جوابًا إنما تكون تصديقًا لِما بعد ألف الاستفهام، والذي أجزناه إنما أجزناه على أن تكون نَعَمْ غير جواب، وإنما نَعَمْ فيه على وجه التصديق كما تكون في ذلك نَعَمْ لِمَن قال: قام زيد» انتهى كلامه. ويحتاج في إثبات ما ذكره إلى دليلٍ سَمعيٍّ مِن أنه يجوز أن يصدَّق التقرير المنفي بـ(نَعَمْ)، وأنه إذ ذاك لا يكون جوابًا، ولم يذكر سوى بَيتَي جَحْدَر، وقد ذكرنا له عدة تأويلات، فلا تقوم بمثله حجة على إثبات ما ثبت في اللسان العربي خلافه.

مسألة: قال س[(٣)]: «وأمّا أَلَا فتَنبيه، تقول: أَلَا إنه ذاهبٌ. أَلَا: بَلَى» انتهى. قال ابن خروف: «ليس بجواب لِما قبله» انتهى. يعني أنَّ ما قبله من قوله «أَلَا إنه

---

(١) الكتاب ٣: ١٧٢ - ١٧٣.

(٢) سورة الزخرف: الآيتان ٥١ - ٥٢.

(٣) الكتاب ٤: ٢٣٥.

ذاهبٌ)) جملة مثبتة، فجوابها لا يكون بِبَلى. وقال أبو عمرو بن تَقِيّ: ((إنما هو تأكيد له، أي تقول: أَلَا إنه ذاهب، وأَلَا[1] بَلَى، فتجمعهما تأكيدًا لأنهما سواء)).

وقال بعض أصحابنا: هذا موضع مشكل، وتفسيرُه إذا أردتَ أن تقول في جواب مَن قال: ليس زيدٌ بذاهبٍ: أَلَا إنه ذاهبٌ، قلتَ عِوَضَ هذا: أَلَا بَلى، أي: أَلَا بلى هو ذاهب.

[٧:١٣٠/ب] ويجري النهي مجرى النفي في الجواب بِبَلى، فإذا قال القائل: لا تضربْ /زيدًا، قلت: بَلى، أي: أَضربه. وإنما كان ذلك لأنَّ النهي فيه معنى النفي والترك.

وزعمَ بعض النحويين أنه إذا قال[2]: أَلَمْ أُكرِمْك، وأَلَمْ أَقُمْ، وأردتَ تكذيبه أتيتَ بالفعل منفيًّا، فتقول: لم تُكرمْني، وما قُمتَ، ولا تجيبه بِبَلى، ولا يقال فيه نَعَمْ، ولا لا تَكذيبًا.

وقال الفراء[3]: إذا قال الرجل لصاحبه: ما لكَ عليَّ شيءٌ، فقال الآخر: نَعَمْ، كان كأنه صَدَّقه، فقال: نَعَمْ، ليس لي عليك شيء.

وقال بعضهم: الاستفهام بـ(هل) والهمزة إن لم يصحبها حرف نفي[4] كان الجواب في الإيجاب بِنَعَمْ وفي النفي بِلا، وإن صَحِبَها حرفُ نفي كـ(ما) وليس كان الجواب في النفي بِنَعَمْ وفي الإيجاب بِبَلى.

* * *

---

(١) في المخطوطات: أو ألا.

(٢) الذي في المخطوطات: أنك إذا قلت.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٢: ١٠.

(٤) زيد هنا في ك: كـ(ما) وليس يصحبها حرف نفي.

كَلّا حرفُ رَدْعٍ وزَجْر، وقد تُؤَوَّل بـ(حَقًّا)، وتساوي إي معنًى واستعمالًا، ولا تكون لمجرد الاستفتاح، خلافًا لبعضهم.

ش: اختَلف الناس في كَلّا أهي بسيطة أم مركبة، فذهب الجمهور[1] إلى أنها بسيطة. وذهب ثعلب[2] إلى أنها مركبة من كاف التشبيه ضُمّت إلى لا التي للرد، فجُعلتا كلمةً واحدة، وشُدِّدت اللام لِتَخرج الكاف من معناها التشبيهي. وهذه دَعوَى لا يقوم عليها دليل.

وقولُه **حرفُ رَدعٍ وزَجْر** هذا مذهب الخليل و(س)[3] والأخفش[4] والمبرد[5] وابن قتيبة[6] وعامة البصريين.

وقولُه **وقد تُؤَوَّل بـ(حَقًّا)** مذهب الكسائيِّ[7] ونُصَيْر بن يوسف[8] ومحمد بن أحمد بن واصل[9] وابن الأنباري[10] أنها تكون بمعنى حَقًّا، فرَكَّب المصنف له من المذهبين مذهبًا، وهو أنها حرفُ رَدع، وأنها تُؤَوَّل بمعنى حَقًّا.

---

(١) رصف المباني ص ٢٨٧.

(٢) شرح كلا وبلى ونعم ص ٢٢ - ٢٣.

(٣) الكتاب ٤: ٢٣٥ وشرح كلا وبلى ونعم ص ٢٣.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ١: ٤٢٢ وشرح كلا وبلى ونعم ص ٢٣.

(٥) شرح كلا وبلى ونعم ص ٢٣.

(٦) تأويل مشكل القرآن ص ٥٥٨.

(٧) شرح كلا وبلى ونعم ص ٢٤.

(٨) نحوي بغدادي كان من جلّة أصحاب الكسائي، أخذ القراءة عنه عرضًا. توفي في حدود الأربعين ومئتين. غاية النهاية ٢: ٣٤٠ - ٣٤١.

(٩) محمد بن أحمد بن واصل أبو العباس المقرئ البغدادي [- ٢٧٣هـ] قرأ على محمد بن سعدان، وروى القراءة عنه عرضاً وسماعاً ابن مجاهد وابن شنبوذ. غاية النهاية ٢: ٩١.

(١٠) إيضاح الوقف والابتداء ١: ٤٢٥ - ٤٢٦.

وقولُه **وتُساوي إي معنًى واستعمالًا** يعني أنها تكون حرف تصديق، وأنها تُستعمل مع القسَم، فتقول: كَلّا واللهِ، في معنى: إي واللهِ. وكونُها بمعنى نَعَمْ هو مذهب النَّضر بن شُمَيْل.

وقال عبد الله بن محمد الباهلي[(١)]: كَلّا على وجهين:

أحدُهما: أن تكون ردًّا لكلامٍ قبلها، فيجوز الوقف عليها، وما بعدها استئناف.

والآخرُ: أن تكون صِلةً للكلام، فتكون بمنزلة إي.

وقال محمد بن واصل: كَلّا بمعنى القسَم في بعض المواضع ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ﴾[(٢)].

وقولُه **ولا تكون لِمُجَرَّدِ الاستفتاح، خلافًا لبعضهم** هو أبو حاتم، زعمَ أبو حاتم[(٣)] أنَّ كَلّا تكون رَدًّا للكلام الأول، وتكون بمعنى أَلَا الاستفتاحية، ووافَقَه على ذلك الزَّجّاجُ[(٤)] وغيره. وقولُ أبي حاتم إنها تكون بمنزلة أَلَا الاستفتاحية لم يتقدَّمه إلى ذلك أحد. و(كَلّا) لها معنى كثير في باب الاتِّعاظ. وذهبَ الفراء[(٥)] وأبو عبد الرحمن اليزيدي[(٦)] ومحمد بن سَعدان[(٧)] إلى أنَّ كَلّا بمنزلة سوف. وهذا مذهب غريب.

---

(١) عبد الله بن محمد بن الحكم الباهلي أبو محمد، المعروف بابن قرقوب، من أهل المرية، سمع بها مع أبيه من أبي علي الغساني المتوفى سنة ٤٩٨هـ، ورحلا جميعًا إلى المشرق، ذكره ابن الأبار، ولم يذكر تاريخ وفاته. المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي لابن الأبار ص ٢١٣.

(٢) سورة الهمزة: الآية ٤.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ١: ٤٢٢ - ٤٢٣، ٤٢٥ وشرح كلا وبلى ونعم ص ٢٥.

(٤) قال: ((كَلّا ردع وتنبيه، أي: هذا مما يُرتدَع منه، ويُنَبَّه على وجه الضلالة فيه)). معاني القرآن وإعرابه ٣: ٣٤٥.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ١: ٤٢١.

(٦) عبد الله بن يحيى بن المبارك البغدادي ، أخذ القراءة عن أبيه عن أبي عمرو، صنف الوقف والابتداء. توفي في حدود سنة ٢٣٧. غاية النهاية ١: ٤٦٣ وهدية العارفين ٥: ٤٤٠.

(٧) إيضاح الوقف والابتداء ١: ٤٢٢.

والاحتجاج لهذه المذاهب وعليها يستدعي طُولًا، وقد صنَّف في كَلّا كتابًا أبو عمرو عثمان بن سعيد الصَّيرَفيّ[1].

وذكرَ صاحبُ (كتاب التَّرشيد) - وهو شيخنا أبو عليّ بن أبي الأَحوَص - في كتابه أنَّ كَلّا تكون بمنزلة /لا ردًّا لِمَا قبلها، ويُبتدأ بما بعدها، ويوقَف عليها، نحو قوله [٧:١٣١/أ] تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحۡمَٰنِ عَهۡدٗا ۝٧٨ كَلَّا﴾[2]، قال: وعِدَّتُها أربعة عشر موضعًا في القرآن، أعني التي تكون رَدًّا ويُوقَف عليها. قال: وهذا قولُ الأكثر من أهل الأداء والعربية وأهل المعاني والتفسير، وهو الذي أخذَ علينا شيخُنا الخطيب أبو محمد - يعني الكوّاب[3] - والأستاذ النحوي أبو الحسن علي بن جابر - يعني الدَّبّاج - وغيرهما. قال: وأجاز أبو حاتم[4] أن تكون في تلك المواضع كلِّها بمعنى أَلَا، وبمعنى حَقًّا، فيقول: الوقفُ على ما قَبلَ كَلّا والابتداءُ بها، وهو قول غيره من المفسرين.

ص: و(أَمّا) حرفُ تفصيلٍ مُؤَوَّلٌ بـ(مَهما يكنْ مِن شيء)، فلِذا تَلزَم الفاءُ بعدَ ما يَليها، ولا يَليها فِعلٌ، بل مَعمولُه، أو مَعمولُ ما أَشبَهه، أو خبرٌ، أو مُخبَرٌ عنه، أو أداةُ شرطٍ يُغني عن جوابها جوابُ أَمّا.

ش: قولُه **وأَمّا حرفُ تفصيل** لا ينبغي أن تُنسب إلى ذلك لأنَّ معنى التفصيل ليس بلازم لها؛ بل قد تجيء حيث لا تفصيل، تقول: أَمّا زيدٌ فمنطلقٌ.

---

(١) هو أبو عمرو الداني المشهور، المعروف في زمانه بابن الصيرفي [٣٧١ - ٤٤٤هـ] تلميذ طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، مؤلف كتاب التيسير وغيره. غاية النهاية ١: ٥٠٣ - ٥٠٥.

(٢) سورة مريم: الآيتان ٧٨ - ٧٩ .

(٣) عبد الله بن محمد بن الحسين الكَوَّاب الخطيب العبدري خطيب غرناطة، مقرئ عالم، قرأ على أبي خالد بن رفاعة عن ابن الباذش، وقرأ عليه أبو علي بن أبي الأحوص. توفي سنة ٦٣٣هـ. غاية النهاية ١: ٤٤٧ - ٤٤٨.

(٤) انظر مثالًا على ذلك في شرح كلا وبلى ونعم ص ٦٦.

ومِن مجيئها حيثُ التفصيلُ قولُه تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾[1]، ثم قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟﴾[3]، ثم قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟﴾[4]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ﴿٤﴾ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ﴾[5]، ثم قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ﴾[6]. وقال تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ﴿٨﴾ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾[7] إلى غير ذلك من الآي التي وردت في القرآن.

وقولُه **مُؤَوَّلٌ بِمَهْما يكنْ مِن شيء** هذا التأويل هو من حيثُ صلاحيةُ التقدير، و(أمّا) حرفٌ فكيف يكون معناه معنَى اسمِ شرطٍ وفعلِ شرطٍ، ولا جائز أن يكون مُرادِفًا له مِن حيثُ المعنى لأنَّ مَعقوليّةَ الحرف مُبايِنةٌ لمعقولية الاسم والفعل؛ فتَستحيل المرادَفة، ولأنَّ في يكن ضميرًا يعود على مَهما لأنها اسمُ شرط، ولأنَّ جملة الجواب إذا وقعت جوابًا لفعل الشرط الكائن أداتُه اسمًا وجب أن يكون في جملة الجواب ضمير يعود على اسم الشرط؛ وذلك مُنْتَفٍ كلُّه في أمّا.

وقال بعض أصحابنا[8]: «هي حرفُ إخبارٍ متضمنٌ معنى الشرط، فإذا قلتَ: أمّا زيدٌ فمنطلقٌ، فالأصلُ: إن أردتَ معرفة حال زيد فزيدٌ منطلق، ثم حَذفتَ أداة الشرط وفعلَ الشرط، وأَنبتَ مَنابَ ذلك أمّا، فقلتَ: أمّا زيدٌ فمُنطلقٌ» انتهى.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠٦.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٠٧.

(٣) سورة هود: الآيتان ١٠٥ - ١٠٦.

(٤) سورة هود: الآية ١٠٨.

(٥) سورة الليل: الآيتان ٤ - ٥.

(٦) سورة الليل: الآية ٨.

(٧) سورة الضحى: الآيات ٨ - ١٠.

(٨) هو الأبذي. شرح الجزولية له ١: ٣٧٧ [رسالة].

وقال بعض أصحابنا: ((لو كانت شرطًا لكان ما بعدها متوقِّفًا عليها، وأنت تقول: أمّا عالِمًا فعالمٌ، فهو عالمٌ ذكرتَه أنت أو لم تذكره، بخلاف: إنْ قام زيد قام عمرو، فقيامُ عمرو متوقِّف على قيام زيد)).

وأُجيبَ بأنه قد يجيء الشرط على ما ظاهرُه عدمُ التوقف عليه كما قال[1]:

مَنْ يَكُ ذا بَتٍّ فهذا بَتّي ....

وقوله[2]:/ [٧:١٣١/ب]

فَمَنْ يَكُ أَمسَى بالمدينة رَحلُهُ فإني وقَيّارٌ بها لَغَريبُ

وقولُه[3]:

فإنْ يَكُ حَقًّا ما أَتاني فإنَّهُمْ كِرامٌ إذا ما النائباتُ تَنوبُ

ألا ترى أنَّ بَتَّهُ موجودٌ كان لغيره بَتٌّ أو لم يكن، وهو وقَيّارٌ غريبان كان بالمدينة مَن أَمسى رَحلُه أو لم يكن بها، وكذلك هم كرام كان ما أتاه حقًّا أو لم يكن، لكنْ يُخَرَّج ذلك على إقامة السبب مقام المسبَّب؛ ألا ترى أنَّ المعنى: مَن يكُ ذا بَتٍّ فأنا لا أَحسُده، وسببُ ذلك أنَّ لي بَتًّا، وكذلك إنْ يكن أحد من أهل المدينة فأنا لا أغبطه لأني غريب، وكذلك فإن يكُ حقًّا ما أتاني فإنهم صُبُرٌ لأنهم كرام.

وقولُهم: أمّا عالِمًا فعالمٌ، فالمعنى: مَهما تَذكرْه عالِمًا فذِكرُك حقٌّ لأنه عالم، ولا يكون ذكره حقًّا حتى تذكره، فقد تضمَّنتْ معنى الشرط، وأنابوا أمّا مَناب الشرط وفِعله، فجاءت الفاء تَلي أمّا، فأرادوا أن يُصلحوا اللفظ، فأَولَوها شيئًا آخَر حيث لا تجيء أداة الجزاء تلي أداة الشرط.

---

(١) تقدم في ٤: ٨٨، ٩٢.

(٢) تقدم في ٥: ١٩٥، ٢١٣، ١٣: ٢٠١. ك: وقيارًا.

(٣) جزء بن ضرار أخو الشمّاخ. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ١٥٤.

وقولُه **فَلِذا تَلزم الفاء بعد ما يَليها** أي: فلِتأويلها بـ(مَهما يكنْ) تَلزم الفاءُ، وهذه الفاءُ جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها؛ لأنها لم تجئ رابطة بين جملتين ولا عاطفةً مفردًا على مثله. وتعليلُ المصنف لِلُزوم الفاء بتأويلها بـ(مَهما يكنْ) ليس بجيد؛ لأنَّ جوابَ (مهما يكنْ) لا تَلزم فيه الفاء إذا كان صالحًا لأداة الشرط، والفاءُ لازمةٌ بعد أمّا كان ما دخلتْ عليه صالحًا لأداة الشرط أو لم يكن؛ ألا ترى أنه يجوز أن تقول: مهما يكنْ من شيء لم أُبالِ به، ويمتنع ذلك في أمّا، بل يجب ذِكر الفاء، فتقول: أمّا كذا فلم أُبالِ به، فدَلَّ ذلك على أنَّ دخول الفاء ووجوبَها ليس لأجل أنْ أُوِّلَتْ بـ(مَهما يكنْ).

وقولُه **ولا يَليها فِعلٌ** سببُ ذلك أنهم لَمّا قَدَّروها بـ(مَهما يكنْ) وجَعلوا لها جوابًا لم يكن لِيَلِيَها فِعلٌ لأنَّ فعل الشرط لا يَليه فعل إلا إن كان جوابًا؛ والفرضُ أنَّ ما بعد الفاء جواب.

وقولُه **بل مَعمولُه** مثالُ ذلك ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[1]. ومثالُ معمولِ ما أَشبَهَه قولُ العرب[2]: أمّا العَسَلَ فأنا شرَّابٌ. ومثالُ الخبر: أمّا في الدار فزيدٌ.

وفي كتاب أبي الفضل البَطَلْيَوْسيّ في شرح كتاب س في مسألة أمّا جَهدَ رأيي فإنَّك ذاهبٌ[3] ما نَصُّه: «وأجازَ - يعني س - فَتْحَ إنَّ وضَعَّفَه، ووجهُ ضَعفِه أنه لا يخلو أن تَجعل الجهد خبرًا لإنَّ أو لا تَجعله، إن جَعَلتَه خبرًا فكلامُ العرب أن تقدِّم مع أمّا المبتدأ، فتقول: أَمّا زيدٌ فقائمٌ، ولا تقول: أَمّا قائمٌ فزيدٌ، إلا قليلًا، وإن لم تَجعله خبرًا وأَعمَلتَ فيه أمّا حذفتَ مبتدأ، فقلت: هو أنَّك منطلق؛ لأنَّ الفاء لا تدخل إلا على جملة، فهذا وجهُ ضَعفِه» انتهى. وفيه أنَّ تقديم الخبر قليل، ولم يُقَيِّد ذلك المصنف.

---

(١) سورة الضحى: الآية ٩.

(٢) الكتاب ١: ١١١.

(٣) الكتاب ٣: ١٣٩.

ومثالُ المخبَر عنه: أمّا زيدٌ فمنطلقٌ. ومثالُ أداة الشرط ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ﴾[1]، ﴿وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَـٰبِ /ٱلْيَمِينِ ﴿٩٠﴾ فَسَلَـٰمٌ﴾[2]، ﴿وَأَمَّآ إِن كَانَ [٧: ١٣٢/أ] مِنَ ٱلْمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٩٢﴾ فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾[3].

وقولُه **يُغني عن جوابها جوابُ أمّا** أي: يُغني عن جواب أداة الشرط جوابُ أمّا. هذه المسألة فيها خلاف:

فالصحيحُ أنَّ أداة الشرط جوابُها محذوفٌ لدلالة جواب أمّا عليه، ولذلك لَزِمَ أن يكون فعلُ الشرط[4] بعد أمّا ماضيًا لأنه لا يَلزم مُضِيُّه إلا عند حذف الجواب؛ تقول العرب: أنتَ ظالمٌ إنْ فَعَلتَ، ولا تقول: أنت ظالم إن تفعل[5]، ولا يجوز: أمّا إنْ يقمْ زيدٌ فعمرٌو منطلق، وسببُ ذلك أنَّ ما يَلي أمّا مقدَّم من تأخير، وكان حقُّه أن يكون بعد الفاء، فصار اجتماع أمّا والشرط كاجتماع الشرطين، وكاجتماع القسم المتقدِّم مع الشرط، فيُحذف إذ ذاك جواب الشرط الثاني وجوابُ الشرط المجتمِع مع القسم لدلالة جواب الشرط وجواب القسم عليه؛ وهو في التقدير مؤخَّر، كأنه قال: مَهما يكنْ مِن شيء فَرَوحٌ ورَيحانٌ إنْ كان من المقرَّبينَ، فالفاء جواب الشرط الذي تقدَّم، وجوابُ إنْ محذوف، وهذا مذهب س[6].

وزعمَ الأخفش[7] أنَّ قوله ﴿فَرَوحٌ﴾ و﴿فَسَلامٌ﴾ و﴿فَنُزُلٌ﴾ جوابٌ لأمّا والشرطِ معًا، فالأصل عنده: مَهما يكنْ مِن شيءٍ فإنْ كان من المقرَّبينَ فَرَوحٌ، ثم

---

(١) سورة الواقعة: الآيتان ٨٨ - ٨٩.

(٢) سورة الواقعة: الآيتان ٩٠ - ٩١.

(٣) سورة الواقعة: الآيتان ٩٢ - ٩٣.

(٤) جوابها محذوف ... يكون فعل الشرط: سقط من د.

(٥) تقدم في ٤: ١٤٧، ٨: ٢٧٩.

(٦) الكتاب ٣: ٧٩.

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٤: ٣٤٥ والتعليقة للفارسي ٢: ١٨٦ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٣٧٨ [رسالة].

أُنيبت أمّا منابَ مَهما والفعلِ الذي بعدها، فصار: أمّا فإنْ كان من المقرَّبينَ فَرَوحٌ، ثم قُدِّمت إنْ والفعلُ الذي بعدها، فصار: أمّا إنْ كان من المقرَّبينَ فَفَرَوحٌ[(١)]، فالْتَقَتِ الفاءان، فأَغنَت إحداهما عن الأخرى، فصار فَرَوحٌ. وهذه كلُّها تَقاديرُ عجيبة، ومع ذلك هي باطلة لأنه يَلزم على ذلك أن يجوز مثل: أمّا إنْ يقمْ زيدٌ فعمرٌو منطلق؛ لأنَّ جواب الشرط إذ ذاك غير محذوف، وهو لا يجوز، فدلَّ على صحة التقدير الأول.

وقد أبطلَ أبو عليٍّ ظاهرَ كلام أبي الحسن بأنّا لم نجد الفاء تكون جوابًا لشيئين؛ وتأوَّل كلامَه على أنها لَمّا كانت جوابًا لأحدهما وأَغنَت عن الثاني صارت كأنها جواب لهما[(٢)].

واضطَرب فيها مذهب أبي علي، فمرةً قال: لا يُفصَل في أمّا إلا بالمفرد، فالفاءُ جوابُ إنْ، وجوابُ أمّا محذوف[(٣)]. وهذا لا يصحُّ لأنه متى اجتمع طالبا جوابٍ حُذف الثاني[(٤)] منهما، نحو: إذَنْ واللهِ أُكرمَك، وواللهِ إذًا لَأُكرمنَّك، وإنْ تَقُمْ واللهِ أُكرمْك، وواللهِ إنْ قمتَ لَأُكرمنَّك، وهو قياس جميع الأجوبة. ومرةً قال بقول س، وقال[(٥)]: الجملةُ إذا لم تَستَقِلّ صارت بمنزلة اسم مفرد. وهذا هو الصحيح.

فإذًا في المسألة ثلاثة مذاهب: مذهب س، ومذهب الأخفش، ومذهب أبي علي في أحد قوليه.

وقال بعض أصحابنا يردُّ على الأخفش بأنه لو كان جوابًا للجميع لحسُن أن يأتي بالمضارع لأنَّ الجواب موجود؛ فكونُهم لا يتكلمون بهذا إلا مع الماضي دليلٌ على

---

(١) ثم قُدمت ... ففروح: سقط من د.

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه ٢: ١٨٧.

(٣) ذكر في المسائل البغداديات ص ٤٥٣ عرضًا أنَّ ما اقترن بالفاء في هذا جواب لـ(أمّا) و(إنْ).

(٤) أي: حذف جواب الثاني. الذي في المخطوطات: الأول. والتصويب من البحر ٢٤: ١٦٠.

(٥) إيضاح الشعر ص ٧٨ والمسائل المنثورة ص ١٦٢ والحجة ٣: ١٠٤.

أنه لا جواب له. فانفصلَ عن هذا بأن قال: ولا يجوز إذا جزم لأنه لا يخلص الجواب للجزاء، أي: هو وإن كان له جواب /فلم يتخلص له لأنَّ الجواب للمجموع، فلهذا لم [١٣٢:٧/ب] يكن الفعل إلا ماضيًا، وهذا خَلْفٌ لأنَّ فيه إعمال عاملَين في معمول واحد.

وفي قول المصنف إنها **لا يَليها إلا معمولُ فعلٍ أو معمولُ ما أَشبَهَه أو خبرٌ أو مخبَرٌ عنه أو شرطٌ** دليلٌ على أنه لا يليها غيرُ ما ذكر، وليس الأمر كذلك، بل يَليها الجارُّ والمجرور والظرف والمفعول له والحال، وتكون هذه الأشياء معمولةً لها بما تضمَّنَتْه من فعل الشرط، ويتعلَّق المجرور بها، هذا مذهب س(١) والمازني والزَّجّاج وابن السَّراج(٢) والجماعة.

وفي بعض شروح الكتاب أنَّ ابن خروف أجاز أن يلي أمّا المفعولُ له، وتكون عاملةً فيه. وذلك لا يجوز، وما سوى الظرف والمجرور والحال لا تَعمل فيه أمّا بما فيها من معنى الفعل؛ لأنَّ الأسماء الصريحة لا تَعمل فيها المعاني، وأجاز ذلك الكوفيون. والصحيح أنه لا يجوز إذ لا يُحفَظ من كلامهم: أمّا زيدًا فعنده عشرون درهمًا، ولا: أمّا زيدًا فقائمٌ.

ص: ولا تُفصَلُ الفاء بجملة تامّة.

ش: كان ينبغي أن يُقَيِّد هذا بأن لا تكون الجملة دعاءً، فإنها إذا كانت دعاء جاز ذلك بشرط أن يَفصل بين أمّا وجملة الدعاء معمولُ أمّا؛ نحو: أمّا اليومَ رَحِمَكَ اللهُ فلأَصنَعنَّ كذا، أو معمولُ جوابها نحو: أمّا زيدًا رَحِمَكَ اللهُ فاضربْ، فلو فَصلت بجملة الدعاء بينها وبين فصلها اللازم نحو: أمّا رَحمك اللهُ زيدًا فاضربْ، لم يجز.

ص: ولا تُحذف في السعة إلا مع قولٍ يُغني عنه مَحكيُّه.

---

(١) الكتاب ١: ٣٨٤ - ٣٨٩، ٣: ١٣٩.

(٢) الأصول ١: ١٩٦ - ١٩٧، ٢٨٠.

ش: مثالُ ذلك قولُه تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾[1]، التقدير: فيقالُ لهم أكفرتم، فحُذفت الفاء مع قولٍ أغنى عنه قولُه ﴿أَكَفَرْتُم﴾، وهو مَحكيٌّ بالقول المحذوف. وهذه المسألة قد ذكرها في آخر (باب الابتداء)، وكَرَّرها ههنا، قال هناك[2]: «تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوبًا بعد أمّا إلا في ضرورةٍ أو مقارنةِ قولٍ أَغنى عنه المقول»، فهذا هو معنى قوله **إلا مع قولٍ يُغني عنه مَحكيُّه**.

ص: ولا يمتنع أن يلي أمّا معمولُ خبرِ إنَّ، خلافًا للمازنيّ.

ش: تمثيلُ ذلك: أمّا زيدًا فإني ضاربٌ، فقد وليَ زيدٌ أمّا، وزيدًا معمولٌ لضارب، وضاربٌ خبر إنَّ. وهذه المسألة فيها خلاف كما ذُكر، فمذهب س وأبي عثمان[3] أنك تعتبر ما يجوز من ذلك وما يمتنع بأن تُسقِط أمّا والفاء، فحيث جاز تقديم المعمول قدَّمتَه، وحيث امتَنع ذلك مَنَعتَه، وهذه المسألةُ لو طَرَحتَ أمّا والفاءَ فقلتَ: زيدًا إني ضاربٌ، لم تَجز، فكذلك إذا ذكَرتَهما، ولو قلتَ: أمّا زيدًا فضربتُ، فطَرَحتَ أمّا والفاءَ، فقلت: زيدًا ضربتُ، لجاز ذلك، فكذلك إذا أَدخَلتَهما، فبهذا يَعتبر س والمازنيُّ مسائلَ أمّا، ولذلك احتجَّ س على تقديم معمول فَعّال بقولهم أمّا العسلَ فأنا شرّابٌ[4]، وردَّ[5] على الخليل قولَه إنَّ لن أصلُها لا أنْ بقولهم: أمّا زيدًا فلن أضربَ.

[١٣٣:٧/أ] وقال س[6]: «وسألتُه عن قولهم: أمّا حقًّا فإنك ذاهب، فقال: /هذا جيد، وهذا الموضعُ مِن مواضعِ إنَّ، ألا ترى أنك تقول: أمّا يومَ الجمعة فأنا ذاهبٌ، وأمّا

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠٦.

(٢) تقدم هذا في ٤: ٩٥.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥: ١٦٤.

(٤) الكتاب ١: ١١١.

(٥) الكتاب ٣: ٥.

(٦) الكتاب ٣: ١٣٧.

فيها فإنك قائمٌ)). ثُمَّ قال[1]: ((فإنما جاز هذا في أمّا لأنَّ فيها معنى: مَهما[2] يكنْ من شيء يومَ الجمعة فإنك ذاهب)). فهذا تفسير أنَّ أمّا تَعمل لِما فيها من معنى الفعل، ومعاني الأفعال تَعمل في الظرف والحال والمفعول له كما قدَّمنا، وتخصيصُ[3] المصنف منع أمّا زيدًا فإني ضاربٌ بالمازني وقد سَبق إلى ذلك س إمّا جهلٌ منه أنَّ س منعَ ذلك، وإمّا استحياء أن يُخالف س، وقد جَهل كثيرًا من مذاهبه، ورَدَّ عليه مواضعَ على زعمه، فاستحيا[4] منه.

وذهب المبرد[5] وابن درستويه إلى أنَّ ما بعد إنَّ يعمل فيما قبلها مع أمّا خاصة - وهو الذي اختاره المصنف - واحتَجّا بأنه لَمّا لزمَ الفصل بين أمّا والفاء أَوقَعوا من الفصول بينهما ما لا يتقدَّم في غير هذا الموضع لضرورة الفصل؛ كما أَعمَلوا ما بعد الفاء فيما قبلها معها دون غيرها؛ نحو: أمّا زيدًا فضربتُ، ولا يقولون: إنْ أَقُمْ زيدًا فاضربْ، فكذلك يجوز: أمّا زيدًا فإنّي ضاربٌ.

وذهب الفراء[6] إلى إجازة ما أجازه المبرد وابن درستويه مع إنَّ، وزاد أن أجاز ذلك في ليت ولعلَّ وكلِّ ما يدخل على المبتدأ، نحو: أمّا زيدًا فليتَني ضاربٌ، وأمّا عمرًا فلَعَلِّي قاتلٌ. واحتجَّ على ذلك بأنَّ باب الفاء للاستئناف، فهي سَوَّغت الابتداء، وهذه إنما دخلت على الابتداء فلم يُعتدّ بها. وكذلك أجاز الفراء النصب في نحو: أمّا زيدًا فلا ضربتُه، قال: والرفعُ في هذا كله الوجهُ والقياس.

---

(١) الكتاب ٣: ١٣٧.

(٢) الذي في الكتاب: يوم الجمعة مهما يكن .... .

(٣) د: أن تخصيص.

(٤) ك: مما استحيا.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٦٤ وأمالي ابن الشجري ٢: ١١ - ١٢، ٣: ١٣٢ - ١٣٣ وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢: ١١٥١.

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥: ١٦٥.

وما ذهب إليه المبرد وابن درستويه والفراء غير صحيح، ولم يَرد به سماع، ولا يقتضيه قياسٌ صحيح، بل القياسُ مذهب س، وقد رجعَ إليه المبرد فيما حكاه عنه ابن وَلّاد، قال الزجاج: رجوعُه مكتوبٌ عندي بخطه. فصار المنعُ إجماعًا من البصريين، والمصنفُ أخذَ بقول المبرد المرجوع عنه - وقيل: ابن درستويه - وتركَ ما عليه الجمهور.

والعجبُ ممن يجيز تركيبًا ما في لغة من اللغات من غير أن يسمع من ذلك التركيب نظائر؛ وهل التراكيب العربية إلا كالمفردات اللغوية، فكما لا يجوز إحداث لفظ مفرد في اللغة العربية كذلك لا يجوز في التراكيب لأنَّ جميع ذلك أمور وضعية؛ والأمورُ الوضعية تحتاج إلى سماعٍ من أهل ذلك اللسان، والفرقُ ين علم النحو وعلم اللغة أنَّ علم النحو موضوعُه أمورٌ كُلِّيَّة، وموضوعُ علم اللغة أشياءُ جزئية، وقد اشتركا معًا في هذا الوضع.

ص: وقد تُبدَلُ ميمُها الأولى ياءً، وقد يَليها[1] مصدرٌ مَتْلُوٌّ بما اشتملَ على مِثله أو مشتقٍّ منه، فيَنصبه الحجازيون مطلقًا، ويَرفعه التميميون معرفةً، ويَنصبونه نكرةً وقد يَرفعونه، والنصبُ على تقدير إذ ذَكرتَ، والرفعُ على تقدير إذ ذُكر[2]، واستعمالُ العَلَم بالوجهين موضعَ هذا المصدر جائزٌ على رأي.

[٧:١٣٣/ب] ش: ثَبت هذا الكلام بجملته في نسخة الشيخ بهاء الدين الرَّقِّيِّ المقروءة /على المصنف والتي عليها خطُّه؛ وفي بعض النسخ، وسَقط من بعضها، ووجهُ سقوطه أنه قد ذَكر أكثرها في (باب الحال)، فقال فيه[3]: «وترفع تميم المصدر التاليَ أمّا في التنكير جوازًا مرجوحًا، وفي التعريف وجوبًا، وللحجازيين في المعرَّف رفعٌ ونصب، وهو في النصب مفعول له عند س، وهو والمنكَّر مفعول مطلق عند الأخفش». انتهى

(١) ك: ويليها.

(٢) والرفع على تقدير إذ ذكر: سقط من ك.

(٣) التسهيل ص ١٠٩ وشرحه ٢: ٣٢٨ - ٣٣١ والتذييل والتكميل ٩: ٤٣، ٥٠ - ٥٩.

كلامه في فصل الحال. وقد شرَحه المصنف شرحًا شافيًا هناك، ونحن نشرح ما ثَبت هنا شرحًا لطيفًا.

فقولُه **وقد تُبدَل ميمُها الأولى ياءً** نحو: أَيْما زيدٌ فمنطلقٌ، وقال الشاعر[1]:

رَأَتْ رَجُلًا أَيْمَا إذا الشمسُ عارَضَتْ فَيَضْحَى ، وأَيْمَا بالعَشِيِّ فَيَخْصَرُ

وأنشدَ الفراءُ رحمه الله تعالى[2]:

.... أَيْما وِشاحُها فيَجري وأَيْما الحِجْلُ منها فلا يَجري

وقولُه **بما اشتَمل على مثله** مثالُه: أمّا عِلمًا فذو عِلم، فهذا المصدر قد يلي، فقوله (فذو عِلْم) مشتمل على (عِلْم) المماثل لقوله: أمّا عِلمًا.

وقولُه **أو مشتقٍ منه** مثالُه: أمّا عِلمًا فعالمٌ، فقوله عالمٌ مشتقٌّ من عِلْم.

وقولُه **فينصبه الحجازيون مطلقًا** أي: معرفةً ونكرة، فيقولون: أمّا العلمَ فزيدٌ عالمٌ، وأمّا عِلمًا فزيدٌ عالمٌ، وهذا مُخالفٌ لِما ذكَره في (باب الحال)، فإنه ذكَر (عن الحجازيين في المعرَّف رفعٌ ونصب)[3]، وذكر في الشرح[4] عنهم أنهم يلتزمون نصب المنكَّر.

وقولُه **ويرفعه التميميون معرفةً، ويَنصبونه نكرةً وقد يرفعونه** أي النكرة، وهذا مُوافقٌ لِما في (باب الحال)، فإنه قال فيه[3]: ((وترفع تميم المصدرَ التالي أمّا في التنكير جوازًا مرجوحًا وفي التعريف وجوبًا)).

---

(١) عمر بن أبي ربيعة. الديوان ص ٨٦ وإيضاح الشعر ص ٨٣ وفيه تخريجه. عارضت: صارت قُبالة العيون في القِبلة. ويضحى: يبرز للشمس. ويخصر: يبرد.

(٢) أوله: أَسيلةُ مَجْرَى الدَّمعِ. وهو للأخطل في ديوانه ١: ١٧٩. وفيه: ((أمَّا ... وأمَّا)). وفي المخطوطات: وأيما العجز. الأسالة: الطُّول في رقّة وقلّة لحم. ومعنى البيت: ليست بجهمة.

(٣) التسهيل ص ١٠٩.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٣٢٩.

وقولُه **والنصبُ على تقدير: إذْ ذكرتَ، والرفعُ على تقدير إذ ذُكر** قد ذَكر هو في (باب الحال)[1] أنَّ النصب عند س هو على أنه مفعول له[2]، وأنه مفعول مطلق عند الأخفش، وذَكر في الشرح هذين المذهبين، وذَكر هذا المذهب الثالث عن بعض النحويين ولم يُسَمِّه، واختاره ورَجَّحه بما يُوقَف عليه من كلامه في الشرح[3]. وهذا الرأي هو رأي الكوفيين، نقلَه عنهم ابن هشام الخضراويّ، يَحملون الباب كلَّه على تقديرِ فعلٍ لا يظهر مع أمّا، كما لا يظهر الفعل في قول العرب: أمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معك، يقولون في قول العرب: أمّا عِلمًا فعالمٌ، وأمّا سِمَنًا فسَمينٌ: كأنه قال: مَهما تَذكر عِلمًا أو سِمَنًا[4].

وقولُه **واستعمالُ العَلَم بالوجهين موضعَ هذا المصدر جائزٌ على رأي** هو رأي الكوفيين[5]، أجازوا أن يأتي بعد أمّا العَلَمُ وغيره من المعارف، وحَكَوْا من كلام العرب: أمّا البَصرةَ فلا بَصرةَ لك، وأمّا أباك فلا أبا لك، ويجيزون: أمّا العَبيدَ فلا عَبيدَ لك، تريد عبيدًا بأعيانهم. ولا يجوز النصب في شيء /من هذا عند س، فإن صَحَّ ما حَكَوْا فالقول قولهم إنَّ النصب بإضمار فِعل، ولم يسمعه س. [٧: ١٣٤/أ]

ولصاحب (البسيط) كلامٌ في أمّا نُلَخِّص منه في كتابنا هذا، فنقول: قال ابن السِّيد: أمّا حرفُ إخبار يتضمن معنى الشرط، ونُقض بنحو: أمّا زيدًا فاضربْ. وقال العبديّ: لِتَفصيل ما أَجمَلَه المدَّعي، يريد إمّا لفظًا وإمّا تقديرًا، وأصلُها على هذا أن تكرَّر، ونُقض بدخولها على الطلب، وبأنها تُحقِّق ما فصَّله المدَّعي. وقيل: لتثبيت

---

(١) التسهيل ص ١٠٩.

(٢) له: سقط من ك.

(٣) شرح التسهيل ٣: ٣٢٨ - ٣٢٩.

(٤) انظر ما تقدم في المسألة في ٩: ٤٩ - ٥٩.

(٥) تقدم هذا في ٩: ٥٢ وما بعدها.

المتصل وتحقيق المنفصل، أي: تتعرض لإثبات ما اتصلَت به وتبيين ما لم تتصل به، سواء كانت في طلب أم خبر. وقيل: هي لتحقيق الخبر وتأكيد الطلب متضمّنة لمعنى الشرط، ويقع بعدها الإخبار والشرط والطلب، ووضعت في الاستئناف، ولا تخلو عن التفصيل فيما مِن شأنه أن يكون فيه.

وقالوا: أصل الكلام الشرط، أي: مهما يكن من شيء فيكون كذا، فحُذفت جملة الشرط، وصارت أمّا بدلًا منها ومن أداة الشرط معًا. وقيل: هي بدل من الفعل فقط كما في قولك: أمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معك. والظاهر أنها تنوب عن الفعل وفاعله.

وإذا جاءت بعدها فَضْلة وأَمكَن أن تكون معمولةً لِما بعد الفاء كان أَولى؛ لأنهم لَمّا قصدوا حذف الفعل كان عدمُ إعماله أَولى إلا إذا لم يمكن إلا إعماله فيُعمل. و(س)[1] جَوّز في أمّا العِلمَ فلا عِلمَ له أن ينتصب بالفعل المحذوف إذ المصدر لا يعمل فيه إلا الفعل؛ وصارت أمّا بدلًا من ذكره. وحَمل السيرافيُّ[2] عليه غيرَ المصدر في باب: أمّا سَمِينًا فسَمينٌ، يَعمل فيه ما قبله وما بعده.

وقد أجاز النحويون المازنيُّ[3] والمبرد وغيرهما نصب الظرف بما في أمّا مِن معنى الفعل لأنه يُكتَفى فيها بأدنى شيء. وقيل: أمّا بدلٌ من أداة الشرط، وقُدِّمَ اسم أمّا ليكون بدلًا عن الفعل، وهو قول السيرافي[4]. وقال ثعلب[5]: ((القياس وكلام العرب أن تكون أمّا جزاءً - يريد بنفسها - وأنَّ فعل الشرط حُذف وبقيت الأسماء معرَّبة، فإن

---

(١) الكتاب ١: ٣٨٤، ٣٨٦ وشرحه للسيرافي ٥: ١٦٩.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٥: ١٦٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥: ١٦٤.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٥: ١٦٣.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٦٣ بتصرف.

كان ما بعد الفاء ليس له معمولٌ أَعمَلوه فيه اكتفاءً بما ظهر عما تُرك، وإن كان لا يعمل فيه كان حينئذ للفعل المحذوف كقوله: أمّا العقلُ فعاقلٌ، وأمّا جزائيّة، وهي إمّا ولكنها فُتحت مع حذف الفعل، وكُسرت مع ذِكره)).

ويَقرُب ظاهر قول الفراء من هذا، فإنه أجاز[1]: أمّا زيدًا فقد ضربتُ زيدًا، وأمّا زيدًا فقد قام زيدٌ، على معنى: مهما أكرمت زيدًا فقد ضربتُ زيدًا، ومهما ذَكرت[2] زيدًا فقد قام زيدٌ، فالنصبُ دليلٌ على أنه أَعمَل الأول على النيابة عند عدم ذكر الفعل بعدها رأسًا، وأكثرُ ذلك يكون في النيابة، ولو كان نفسَ أمّا شُرط الوجوب[3] في محلٍّ ما جازمة[4] للفعل كإمّا. والفاصل بين أمّا والفاء أحدُ جزأي الإسناد، أو مفعولٌ به، أو مفعولٌ له، أو مصدرٌ، أو ظرفٌ، أو مجرورٌ والشرط.

قال السيرافيُّ[5]: ولا يجوز أن يتقدم أكثرُ من اسمٍ واحد لأنَّ هذا التقديم [٧:١٣٤/ب] /مضطرٌّ إليه؛ لأنَّ الفاء لا يتقدم عليها ما بعدها، والاضطرارُ جوّز، وهو حاصل باسم واحد، فمنعت الفاء حينئذ غيره إذْ لا ضرورةَ فيه، لو قلتَ: أمّا زيدٌ طعامَه فلا تأكلْ، لم يجز.

واتَّفقوا على تجويز أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في الجملة، واختلفوا في شروط ذلك، فالمازني قاس ذلك بأن يحذف أمّا والفاء، فما صلح أن يعمل فيما قبله صلح مع وجودها، وما لا [امتنع][6]، فلا يجوز عنده: أمّا زيدًا فأنا رجلٌ ضارب، ويجوز: أمّا زيدٌ فأنا ضاربٌ.

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥: ١٦٧.

(٢) الأصل: أنكرت. والتصويب من الارتشاف ٤: ١٨٩٣، وفي شرح السيرافي ٥: ١٦٧: تذكر.

(٣) د، ن: لوجوب.

(٤) ك: جاز منه.

(٥) شرح الكتاب ٥: ١٦٣ - ١٦٤.

(٦) امتنع: تتمة يقتضيها السياق من الارتشاف ٤: ١٨٩٥.

وأمّا المبرد[1] فيجوز عنده أن يتقدَّم ما بعدها عليها إلا إن كان المعمول مع عامله نفسه لا يصحُّ أن يتقدم عليه؛ فلا يجوز نحو: أمّا درهمًا فعندي عشرون، لأنَّ عشرين لا يتقدَّم عليه معموله في الأصل، بخلاف: أمّا زيدًا فإني ضاربٌ، فإنه قَبل دخول أمّا جائز، نحو: زيدًا أنا ضاربٌ. وقيل: يجوز ذلك في الظروف والمجرورات للتوسع فيها.

والفراء[2] يُجيز إعمالَ ما بعدها فيما قبلها إذا كان داخلًا لمعنى الاستئناف أو فيه معنى الابتداء؛ وأمّا لغير ذلك فلا يجوز، يجوز عنده: أمّا زيدًا فإني ضارب، وكذلك في أخواتها لأنها في معنى الفاء من الابتداء، فكأنها أَخذت الابتداء؛ ألا ترى أنه لا يجوز في إنَّ عنده، لو قلتَ: أمّا القميصَ فأنْ تَلبس خيرٌ لك، لم يجز لأنَّ أنْ لم يُؤتَ بها للابتداء، بل لأنْ يُجعَل ما بعدها اسمًا واحدًا، ولو قلتَ: أمّا زيدًا فما أَعلَمَني به، جاز وإن كان التعجب لا يتقدَّم عليه معموله؛ لأنَّ هذا في تقدير الخبر، كأنك قلتَ: أمّا زيدٌ فأنا أَعلَمُه، ولا يجوز عنده: أمّا زيدًا فما أَظرَفَه، والفرق بينهما أنَّ الهاء في هذا هو المتعجب منه، وهو المنصوب أولًا، فليس الكلام إلا التعجب، وأمّا الهاء في به في الأول فهو نصبٌ بوقوعِ العِلم عليه لا التعجب، فكأنَّ الكلام ليس مبنيًّا على التعجب[3] بل على الإخبار، ودَخل التعجب توكيدًا. ومنع الفراء[4]: زيدًا لَأَضربَنَّ، وقد أجازه في أمّا لِما ذكرناه مِن قُوَّته بالابتداء.

وفي بعض شروح الكتاب: «أمّا الكوفيون فذهبوا إلى ما ذهب إليه المبرد، وزادوا عليه أنه يجوز مع التعجب إذا كان فعل التعجب متعديًا، فأجازوا: أمّا زيدًا فما أَزْوَرَني

---

(١) المقتضب ٢: ٣٥٤ - ٣٥٥ وشرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٧١.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٦٦ - ١٦٧.

(٣) وأما الهاء في به ... على التعجب: سقط من د.

(٤) في شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٦٧ أنَّ الكوفيين أجمعوا على هذا.

له! وأمّا عمرًا فما أَضْرَبَني له! قالوا: لأنَّ التعجب محمولٌ على معناه، والمعنى: أمّا زيدًا فأنا أَضربه كثيرًا وأَزُوره كثيرًا، وله سبب مجرور، فيُحمَل الاسم المتقدم عليه، فينتَصب كما ينصب في: زيدًا مررتُ به، وأمّا إذا لم يكن متعديًا فيكون له سبب منصوب هو في المعنى مرفوع لأنه لا يتعدّى؛ وما كان له ضمير مرفوع فلا يكون من باب الاشتغال، فلا يجوز: أمّا زيدًا فما أَحْسَنَه! وأجازوا: أمّا زيدًا فما أَحْسَنَ! بتقديم معمول أَحسَن، وكلُّهم اتفقوا على منع: أمّا درهمًا فعشرون، وأمّا زيدًا فأنْ تضربه خيرٌ لك. ومِن مذهب الكوفيين أنهم لا يجيزون: زيدًا لَأَضربَنَّ، وبِكَ لَأَمُرَّنَّ، إلا هشامًا
[٧:١٣٥/أ] فإنه يجيز[(١)] / مجرورًا، قال: ونجيزه هنا لأنَّ أمّا تُسَوِّغ ذلك.

وزاد المبرد[(٢)] في المواضع الباءَ الداخلة في الخبر الزائدة، فمَنع: أمّا زيدًا فما أنا بضارب؛ لأنَّ تقديم المعمول مُؤْذِنٌ بتقديم العامل، ولا يجوز أن يتقدَّم ضارِب على الباء إذ الجارُّ لا يتقدم عليه المجرور. ورُدَّ عليه بأنَّ حرف الجرِّ هنا زائد، فلا يُعتبر مانعًا)) انتهى.

وامتناعُ ذلك إنما هو مِن حيث إنَّ منصوب ما بعد (ما) النافية لا يجوز أن يتقدَّم عليها؛ ألا ترى أنك لو قلتَ: زيدًا ما أنا بضارِبٍ، لم يجز، فكذلك: أمّا زيدًا فما أنا بضارب[(٣)].

* * *

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٦٧.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٧٠.

(٣) لم يجز ... بضارب: سقط من ك.

ص: فصل[1]

قد يقوم مَقامَ (ما يَفعلُ أحدٌ) (أَقَلُّ) مُلازمًا للابتداء والإضافة إلى نكرةٍ موصوفةٍ بصفةٍ مُغْنيةٍ عن الخبر لازمٍ كونُها فعلًا أو ظرفًا، وقد تُجعل خبرًا، ولا بُدَّ مِن مُطابقةِ فاعلِها للنكرة المضاف إليها.

ش: أَجْرَتِ العربُ أَقَلَّ مُجرى قَلَّ رجلٌ، فلذلك لا تدخل عليه العوامل، ووضعتْه العرب في أحد مَحملَيه موضعَ النفي لأنَّ القليل أقربُ شيء إلى النفي، كما أنَّ الكثير أبعدُ شيء منه، ولَزِمَت الابتداءَ، فوقعتْ صَدرًا إذ جُعلت نائبةً عن النفي، والنفيُ له صدر الكلام، ولو قلتَ: كان أَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك، لم يجز إلا على إضمار الشأن في كان، ولإجرائها مُجرى النفي قالوا: أَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيدٌ، قال س[2]: ((لأنه صار في معنَى: ما أحدٌ فيها إلا زيدٌ)). وإنما لَزِمَ إضافتُه إلى نكرة لأنه في سياق النفي يَعُمّ، والمعنى على النفي، فإذا قلتَ: أَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك، فمعناه: ما أحدٌ يقول ذلك.

وقولُه **نكرةٍ** أَعَمُّ مِن أن يكون مما يجوز أن تدخل عليه أل نحو رَجُل، أو لا تدخل عليه نحو: أَقَلُّ مَن يقول ذلك، قال س[3]: ((حدَّثنا بذلك يونس عن العرب يجعلونه نكرة كما قال[4]:

رُبَّمـا تَكـرَهُ النُّفـوسُ مِـنَ الأَمـــ ... ـــرِ لَـهُ فَرْجَـةٌ كَحَـلِّ العِقـالِ))

---

(١) فصل: من حاشية ن، وهو في التسهيل ص ٢٤٦.

(٢) الكتاب ٢: ٣١٤.

(٣) الكتاب ٢: ٣١٥.

(٤) تقدم البيت في ١: ١٠٦، ١٤٥، ٣: ١١٩.

يريدون أنَّ رُبَّ دخلت على ما، وهي لا تدخل إلا على نكرة، فتنكيرها كتنكير مَن. وقد دخلتْ رُبَّ أيضًا على مَنْ، قال[1]:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيظًا صَدْرَهُ ....

وقولُه **موصوفةٍ بصفةٍ مُغْنيةٍ عن الخبر** إذا قلتَ: أَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذلك، فأَقَلُّ مبتدأ كما تقدَّم، واختُلف في الجملة الواقعة بعده، هل هي في موضع الخبر؟ أو في موضع صفةٍ تُغني عن الخبر ويكون الخبر محذوفًا؟ فمنهم مَن قال: هي في موضع الخبر لأنَّ المبتدأ لا بدَّ له من خبر، وليس لنا شيء يَصلح للخبر غير هذه الجملة، فكأنه قال: ما رجلٌ يفعل ذلك، وأنتَ لو قلتَ ما رجلٌ يفعلُ ذلك لكان (يَفعل ذلك)[2] في موضع الخبر، فكذلك هذا، فموضعُه على هذا رفعٌ على أصل وضع الكلام؛ لأنَّ أقَلّ مبتدأ، ولا بُدَّ له من خبر، وإلى هذا ذهب الأخفش.

وقال بعضهم: الجملة صفة، وهي في موضع جر، والدليل على ذلك جريان هذا الفعل مطابقًا للمجرور، فتقول: أَقَلُّ امرأةٍ تقول ذلك، وأَقَلُّ امرأتين تقولان /ذلك، وأَقَلُّ نساءٍ يَقُلْنَ ذلك، وأَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك، وأَقَلُّ رجلَين يقولان ذلك، [٧:١٣٥/ب] وأَقَلُّ رجالٍ يقولون ذلك، فكونُ هذه الجملة مطابقةً للمجرور دائمًا دليلٌ على الصفة؛ إذ لو كان خبرًا لَطابَقَ أَقَلّ، فكنت تقول: أَقَلُّ رجالٍ يقول ذلك، فأنْ لم يُقَل ذلك دليلٌ على أنَّ الجملة صفة لا خبر، ويكون الخبر إذ ذاك محذوفًا، تقديره كائن أو موجود، وقد عُزي هذا المذهب أيضًا إلى الأخفش.

فإن قلتَ: قد زعمتَ أنَّ أَقَلَّ يجب أن يكون مبتدأً، ولا تدخل عليه النواسخ، فكيف أَورَدَه س في (باب الاشتغال) في قوله[3]: «هذا بابُ ما يجري مما يكون ظرفًا

---

(١) تقدم في ٣: ١١٨، ١٠: ٢٧، ١٢٢، ١١: ٣٠١. وعجزه: قد تَمَنّى لِيَ مَوتًا لم يُطَعْ.

(٢) لكان يفعل ذلك: سقط من ك.

(٣) الكتاب ١: ٨٤.

هذا المجرى، وذلك: يومُ الجمعة ألقاك فيه، وأَقَلُّ يومٍ لا أَصوم فيه، وخطيئةُ يوم لا أَصيد فيه، ومكانُكم قمتُ فيه. فصارت هذه الأحرف ترتفع بالابتداء كارتفاع عبد الله، وصار ما بعدها مبنيًّا عليها كبناء الفعل على الاسم الأول)). ثم قال بعد ذلك[1]: ((ويدخل النصب كما دخل في الاسم الأول، ويجوز في ذلك: يومَ الجمعة أَلقاك فيه وأَصومُ فيه، كما جاز في قولك: عبدَ الله مررتُ به)). فدَلَّ كلام س هذا على أمرين: أحدهما أنه لا يُلتَزم فيه الابتداء. والثاني أنَّ الجملة في موضع الخبر لا في موضع الصفة لأنَّ الصفة لا تفسِّر عاملًا.

فالجوابُ: أنَّ الذي تتكلم فيه غيرُ الذي ذهب إليه س؛ لأنَّ الذي ذكر س لم يُرَدْ به النفي المحض، إنما أُريد به الأَقَلُّ المقابل للأَكثَر، فعَرَضَ الإلباس والإشكال من حيث الاشتراك؛ ألا ترى أنَّ القائل: أَقَلُّ يومٍ لا أَصوم فيه، لا يُمكن حمله على النفي المحض؛ لأنه إذ ذاك يصير المعنى: ما يوم من الأيام ينتفي عنه فيه الصوم، وقد عُلم ضرورةً أنه لا يصوم أيام الأعياد، وإنما مراد المتكلم أنه قليلٌ من الأيام ينتفي عنه فيها الصوم، يريد أنه مُكثرٌ للصوم، لا يعني أنه يديمه سَرْمَدًا من غير تخلُّلِ إفطار.

ص: ويُساوي (أَقَلَّ) المذكورَ (قَلَّ) رافعًا مثلَ المجرور[2]**، وتَتَّصل بـ(قَلَّ) (ما) كافّةً عن طلبِ فاعلٍ، فتَلزم في غيرِ ضرورةٍ مباشرتُها الأفعال، وقد يُراد بها حينئذٍ التقليلُ حقيقةً. وقد يُدَلُّ على النفي بـ(قَليل) و(قَليلة).**

ش: قولُه **رافعًا** حال من قَلَّ. وقولُه **المجرور** الألفُ واللام في المجرور للعهد، أي: مثلَ المجرور الذي أُضيفَ إليه أَقَلُّ، ومُماثَلَتُه له أنه نكرة موصوفة بصفةٍ لازمٍ كونُها فعلًا أو ظرفًا يُراد به في أحدِ مَحمليه نفيُ العموم؛ مثالُ ذلك: قَلَّما رجلٌ يقول ذلك، وقَلَّما رجل في الدار، أو عندك، معناه: ما رجلٌ في الدار، وما رجلٌ عندك.

---

(١) الكتاب ١: ٨٥.

(٢) في متن التسهيل ص ٢٤٦: رافعًا مجرور أقلّ. وما في حاشيته موافق لِما في التذييل.

وقولُه **رافعًا مِثلَ المجرور** قد بَيَّنَّا الْمِثليّة، لكنه ليس مِثلَه من كلِّ وجه غير وجه الإعراب؛ لأنه في مسألة قَلَّ لم تُغنِ الصفة عن خبرٍ إذ لم يتقدم مبتدأ، /وفي مسألة [١٣٦:٧/أ]
أَقَلّ ذكرَ أنها صفةٌ تُغني عن الخبر، لأنَّ أَقَلّ مبتدأ. وكذلك أيضًا لا يُماثله في قوله **وقد تُجعل خبرًا** لأنَّه في مسألة (قَلَّ) لا يمكن جعلها خبرًا إذ لا مبتدأ فيها، بل في مسألة قَلَّ يتعيّن أن تكون صفةً، ولا تُغني عن خبر. وأمّا مطابقة فاعلِ الصفة لمرفوعِ قَلَّ فواجبٌ كما كان ذلك في أَقَلّ، فتقول: قَلَّ رَجُلانِ يقولان ذلك.

وقولُه **وتَتَّصل بـ(قَلَّ) (ما) كافّةً عن طلبِ فاعِل** إنما قال **كافّةً** احترازًا من اتصال ما المصدرية بها، فإنها تتصل بها، وينسبك منها مع الفعل الذي بعدها مصدر هو فاعلُ قَلَّ، فتقول: قَلَّما أضربُ زيدًا، في معنى: قَلَّ ضربي زيدًا.

وفي (البسيط): قَلَّما ورُبَّما يدخلان على الفعل، ولا يُفصَل بينهما لأنهما أُدخلت عليهما ما لِيُوَطَّأ للفعل، ولا يُفصَل بالمعمول إلا في الشعر. و(رُبَّما) تدخل على الماضي لفظًا، والمضارع مردود إلى معنى الماضي، وأمَا (قَلَّما) فهي للمستقبل.

وقولُه **عن طلبِ فاعِلٍ** لأنها إذ ذاك لا فاعلَ لها لأنها أُجريت مُجرى حرف النفي؛ ولذلك وَلِيَتْها الأفعال في الفصيح، ونظيرُ ذلك أنَّ (ليس) تُستعمل بمعنى ما، فتصير إذ ذاك تليها جملة الابتداء، ولا يكون لها اسم ولا خبر، كما أنَّ ما في لغة بني تميم كذلك، ولذلك تقول إذا أدخلتَها على ضمير: ليس أنا إلا قائم، وليس أنت إلا قائم، وزيد ليس هو إلا قائم، فيُفصل الضمير ولا يتصل بها اتصاله بـ(كان).

وقولُه **فتَلزم في غيرِ ضرورةٍ مباشرتُها الأفعال** مثالُ ذلك: قَلَّما يقومُ زيد، في معنى: ما يقومُ زيدٌ.

وقولُه **في غيرِ ضرورة** لأنه في الضرورة عنده تُباشرها الأسماء، ويُشير بذلك إلى قوله(١):

---

(١) تقدم البيت في ٦: ١٨٥.

صَدَدتَ فَأَطْوَلْتَ الصُّدودَ وقَلَّما وِصالٌ على طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وللنحويين في هذا البيت تخريجان:

أحدهما هذا، وهو أنه باشرَها الاسم لكن على نيّة التأخير، فهو فاعلٌ بِ(يَدومُ) تقدَّم ضرورة.

والوجهُ الآخر أنه فاعلٌ بفِعلٍ مُضمرٍ يفسِّره ما بعده، وتقديرُه: وقَلَّما يدومُ وصالٌ يدومُ، فلم تُباشر قَلَّما الاسمَ، بل باشرتِ الفعل المضمَر الذي يفسِّره يدوم، ونظيرُ ذلك ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[(١)].

وقولُه **وقد يُراد بها حينئذ التقليلُ حقيقةً** يعني أنَّ أصل قَلَّ أن لا تكون للنفي، بل تدلُّ على نزارة الشيء وقِلّته دون نفيه.

وقولُه **حينئذٍ** يريدُ حينَ مساواتها لـ(أَقَلَّ)؛ لأنَّ (أَقَلَّ) لها مَحملان: أحدهما أن تكون أَفْعَلَ التفضيل، فلا تدلّ على التفسير. والمحمل الثاني أن يُراد بها النفي المحض، فكذلك قَلَّ، تارةً تدلُّ على نزارة الشيء، وهذا أصلُ وضعها، وتارةً تكون للنفي المحض.

وقولُه **وقد يُدَلُّ على النفي بـ(قَليل) و(قَليلة)** مثالُ ذلك: قليلٌ من الرجال يقول ذلك، وقَليلةٌ[(٢)] من النساء تقول ذلك، فهذا قد يُستعمل في معنى النفي، أي: ما يقول ذلك رجل، وما تقول ذلك /امرأة. [١٣٦:٧/ب]

* * *

(١) سورة التوبة: الآية ٦.

(٢) وقليلة ... يقول ذلك رجل: سقط من ك.

مُنِعَتَ التصرفَ أفعالٌ، منها الْمُبَيَّنةُ[1] في نواسخ الابتداء وباب الاستثناء والتعجب وما يليه.

ش: مناسبةُ هذا الفصل أنه لَمّا ذَكر في الفصل قبله (أَقَلّ)، وكانت خرجتْ عن أصلها، إذ أصلُها أن تكون أَفْعَلَ تفضيل، كقوله تعالى: ﴿إِن تَـرَنِ أَنَاْ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[2]، فأُخرجت عن أصلها، واستُعملت مبتدأةً تُفيد مع النكرة المضافة إليها النفيَ العام، ثم ذَكر آخِرَ ذلك الفصل (قَلَّ)، ومِن أحكامها أنها إذا أُريد بها النفيُ لا تتصرّف - ناسبَ ذكرُ الفصل عقيبَ ذلك الفصلِ لأنَّ فيه أفعالًا خَرجتْ عن أصلها بكونها لا تتصرف؛ وكان أصلها أن تتصرَّف لأنَّ أصل الفعل أن يتصرف.

والتصرّفُ يكون في الأسماء، وهو أن تُستعمل بوجوه الإعراب، فتكون مبتدأً ومفعولًا ومضافًا إليه، ويُقابله أن يُقتَصَر فيه على بعض الإعراب كاقتصار (ايمُن) على الابتداء، و(سبحانَ) على المصدرية، و(عندك) على الظرف، ونحو ذلك.

ويكون في الأفعال، وهو أن تختلف أبنية الفعل لاختلاف زمانه نحو ضربَ يَضربُ اضربْ. والمبيَّنة في نواسخ الابتداء هي ليس ودام في المشهور. وفي باب الاستثناء عدا وخلا وحاشا إذا نَصبن، ولا يكون. والتعجب هو صيغه الثلاث نحو: ما أحسنَ زيدًا! وأَحْسِنْ بزيدٍ! ولَحَسُنَ الرجلُ في معنى: ما أَحسَنَه! فلا يجوز أن يقال: ما يُحْسِنُ زيدًا، ولا أَحْسَنَ زيدٌ، ولا لِتُحْسِنْ زيدٌ، في معنى التعجب إذ لا يُتصرَّف في فعله.

وقولُه **وما يليه** هو باب حَبَّذا، فلا يجوز: يَحِبُّذا زيدٌ، يُراد به معنى المدح الذي يُراد بـ(حَبَّذا زيدٌ).

---

(١) ك، والتسهيل، وتمهيد القواعد: المثبتتة.

(٢) سورة الكهف: الآية ٣٩.

ص: ومنها قَلَّ النافيةُ، وتَبارَكَ، وسُقِطَ في يده، وهَدَّكَ مِن رجلٍ، وعَمَّرْتُكَ اللهَ، وكَذَبَ في الإغراء، ويَنبغي، ويَهيط، وأَهَلُمُّ، وأَهاءُ وأُهاءُ بمعنى آخُذُ وأُعْطَى، وهَلُمَّ التميميّة، وهأْ وهاءِ بمعنى خُذْ، وعِمْ صباحًا، وتَعَلَّمْ بمعنى اعْلَمْ[1].

ش: أمّا قَلَّ النافيةُ فقد تقدَّم الكلام عليها آنفًا في الفصل قبل هذا. وإنما قال **النافيةُ** لأنها إذا لم تكن للنفي دلَّت على معنى القِلَّة المقابِلة للكثرة، وهي إذ ذاك تتصرف، فيقال: قَلَّ وُدُّ فلان، وفلانٌ يَقِلُّ وُدُّه، ونحو ذلك.

وأمّا قولُه **تبارَكَ** فهو فعلٌ مشتقٌّ من البَرَكة، وهو لا يتصرف كما ذُكر، قال تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾[3]، وهو لا يتعدّى. وأمّا بارَكَ فقد عُدِّيَ مرة بـ(في): بارَكَ اللهُ فيك، وبـ(على): (وبارِكْ على محمد)[4]، وبنفسه: ﴿أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾[5]، وهو متصرف، فيقال: يُبارِكُ اللهُ فيك.

وأمّا **سُقِطَ في يده** فيقال ذلك في معنى النَّدَم والتخلّي عمّا كان يتعلّق به؛ وأصلُ سَقَطَ بمعنى وقعَ التصرُّفُ وعدمُ التعدي، ثم إنه لَمّا خرجَ عن أصلِ وضعه واستُعمل مجازًا في المعنى الذي ذكرناه /أَشْبَهَ الحرفَ، فمُنع التصرف، وبُني لِما لم يُسَمَّ فاعلُه، وأُقيمَ الجارُّ والمجرور مُقامَ الفاعل. [٧:١٣٧/أ]

وأمّا **هَدَّكَ مِن رجلٍ** فإنَّ العرب تارةً تَجعل هَدَّ اسمًا، وتَصف به، وتُتبِعُه ما قبله في الإعراب، نحو: مررتُ برجلٍ هَدِّكَ مِن رجل، ومعناه معنى: حَسْبك مِن رجل، أي:

---

(١) اعلم: سقط من ك.

(٢) سورة الملك: الآية ١.

(٣) سورة المؤمنون: الآية ١٤.

(٤) صحيح البخاري ٤: ١١٨ وصحيح مسلم ١: ٣٠٥، ٣٠٦.

(٥) سورة النمل: الآية ٨.

مُحسِبك من رجل، تقول العرب: أَحْسَبَني أي كفاني، ولا يُثَنَّى ولا يُجمَع بتثنية الموصوف ولا جمعه، بل تقول: مررت برجلَين هَدَّكَ مِن رجلَين؛ لأنَّ الأصل فيه المصدرية.

وزعمَ بعض أصحابنا أنَّ العرب لم تستعمل منه فعلًا. وليس بصحيح بدليل نقلِ س[1] وغيرِهِ أنَّ العرب تجعله فعلًا، فتقول: مررتُ برجلٍ هَدَّك مِن رجل.

فإن قلتَ: فلعلَّ هذا اسم، وهو منصوب على الحال من النكرة.

فالجواب: أنَّ العرب قالت[1]: مررتُ بامرأةٍ هَدَّتْكَ مِن امرأةٍ، فألحقت تاء التأنيث اللاحقةَ للأفعال، فدلَّ على أنه فِعل، وهو مع ذلك لا يتصرف، قال س[1]: ((وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: مررتُ برجلٍ هَدَّكَ مِن رجلٍ، ومررتُ بامرأةٍ هَدَّتْك مِن امرأةٍ، فجعلَه فِعلًا بمنزلة كَفاكَ وكَفَتْك)) انتهى.

وأمّا **عَمَّرْتُكَ اللهَ** فمعناه: أسأُلك بالله، وهو فعلٌ مأخوذ من قولهم: عَمْرَكَ اللهَ، قال الشاعر[2]:

عمَّرْتُكِ اللهَ إلا ما ذَكَرْتِ لنا هل كُنتِ جارتَنا أَيّامَ ذي سَلَمِ

وقال آخر[3]:

أَيُّهــا النّــاكِحُ الثُّــرَيَّا سُــهَيْلًا عَمْــرَكَ اللهَ ، كيــفَ يَلتقيــانِ

وحقيقةُ الكلام في عَمَّرتُك الله أن يكون أراد تَعميره أو طلب إذ ليس له أن يُعَمِّره حقيقة. ولا يكون (اللهَ) منصوبًا به بل بفعل محذوف يدلُّ عليه المعنى، تقدِّره: أسأُلك اللهَ أيُّها المخاطَب كيف يلتقيان، ثم حذفَ الفعل كما حذفه في قوله[4]:

---

(١) الكتاب ١: ٤٢٣.

(٢) تقدم البيت في ٧: ١٦٣، ٨: ٣٠٥، ١١: ٣٣٥، ٣٥٣.

(٣) تقدم البيت في ١١: ٣٣٦، ٣٣٨.

(٤) تقدم البيت في ١١: ٣٣٣. عجزه في د: قُبَيْلَ الصُّبحِ أو قَبَّلْتَ فاها.

بِدِينِكَ هل ضَمَمْتَ إليكَ لَيلَى وهل قَبَّلْتَ قَبلَ الصُّبْحِ فاها

التقدير: أسألُك بدينك، ثم حذفَ حرف الجر من اسم الله كما حُذف في القسم في قوله: اللهَ لأقومنَّ، فحذف الفعل والحرف، التقدير: أَحلفُ باللهِ لَأَقومَنَّ، وتقدَّم الكلام على ذلك في (باب القسم)[1].

وقولُه **وكَذَبَ في الإغراء** الكذبُ في لسان العرب يُطلق ويراد به تغيير الحاكي ما يَسمع وقولُه ما لا يعلم؛ ويُطلق ويراد به أن يقول القائل قولًا يُشبه الكذب ولا يقصد به إلا الحق. قال بعضهم: ومنه ما ورد في الحديث أنَّ إبراهيم عليه السلام كَذَبَ ثلاثَ كَذَبات[2]. ويُطلق ويراد به الخطأ، كأن يقول: أُقَدِّر أنَّ فلانًا في منزله الساعةَ، فيقال له: صدقتَ، أي: أصبتَ، وكذبتَ، أي: أخطأتَ. ويُطلق ويُراد به الْمُطُول[3] يقال: كذبَ الرجلَ، أي: مَطَلَ عليه أَمَلَه وما رجا وقَدَّر. ويُطلَق ويراد به الإغراءُ /ومطالبةُ المخاطَب بلزوم الشيء المذكور، كقول العرب: كَذَبَ عليك **[١٣٧:٧/ب]** العَسَلُ[4]، يريدون: كُلِ العَسَلَ. وقال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - (كَذَبَ عليكم الحجُّ، كَذَبَ عليكم العُمرةُ، كَذَبَ عليكم الجهادُ، ثلاثةُ أَسفارٍ كَذَبْنَ عليكم)[5]، معناه: الزَموا الحجَّ والعُمْرة والجهادَ.

واختُلف في المغرَى به: فذهب بعضهم إلى أنه مرفوع بكَذَبَ، ولا يجوز نصبه، قال: لأنَّ كَذَبَ فعلٌ لا بُدَّ له من فاعل، وخبرٌ لا يخلو مِن محدَّث عنه، فالفعل والفاعل كلاهما تأويلُهما الأمر والإغراء، كما أنَّ قولهم حَسْبُك خبرٌ يُعنى به الأمر.

---

(١) ١١: ٣٤٥.

(٢) صحيح البخاري ٤: ١١٢ وصحيح مسلم ٤: ١٨٤٠.

(٣) المطول ... وقدر ويطلق ويراد به: سقط من د. ومصدر مَطَلَ المشهور: مَطْل.

(٤) غريب الحديث لأبي عبيد ٢: ٢٥٠.

(٥) غريب الحديث لأبي عبيد ٢: ٢٤٧ - ٢٤٨.

وذهب بعض النحويين إلى جواز النصب فيه، ويستدلّ له بما روى أبو عُبيد[1] عن أبي عبيدة عن أعرابيٍّ أنه نظر إلى ناقةٍ نِضْوٍ لرجل، فقال له: كَذَبَ عليكَ البَزْرَ والنَّوى - أي: الْزَمْهما - بنصب البَزْر والنَّوى. وقال يونس[2]: ((مَرَّ أعرابيٌّ برجلٍ يَعلفُ شاةً، فقال: كَذَبَ عليك البَزْرَ والنَّوى))، فأَتى به منصوبًا. وقال أبو عُبَيد[2]: ((ولم يُسمَع النصبُ مع كَذَبَ في الإغراء إلا في هذا الحرف)). قال ابن الأنباري: وهذا شاذٌّ من القول لا يُعَوَّل عليه، وأنشدَ أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي لِمُعَقِّرِ بنِ حِمارٍ البارقيّ[3]:

وذُبْيانيّــــةٍ وَصَّـــتْ بَنيهـــا ... بِأَنْ كَـذَبَ القَراطِــفُ والقُــروفُ

تُجَهِّـزُهمْ بمـا اسْـطاعَتْ ، وقالـتْ ... بَـنِيَّ فَكُلُّكُـمْ بَطَـلٌ مُسِـيفُ

أراد: عليكم القَراطفَ والقُروفَ فخذوها، والقَراطف: القُطُف، والقُروف: الأَدَم، والْمُسيف: الذي وقعَ في ماله السَّواف - وهو داءٌ - فأَهلَكه. وقال عنترة[4]:

كَذَبَ العَتيقُ وماءُ شَنٍّ باردٌ ... إن كُنتِ سائلتي غَبوقًا فاذْهَبي

العَتيق في هذا البيت: التَّمر. والذي يدلُّ على رفع الأسماء بعد كَذَبَ أنه يصل بها الضمير كما جاء في كلام عمر - رضي الله عنه - قال: (ثلاثةُ أَسْفارٍ كَذَبْنَ عليكم)، وقال الشاعر[5]:

---

(١) غريب الحديث له ٢: ٢٥٠.

(٢) جمهرة اللغة ١: ٣٠٥.

(٣) المعاني الكبير ١: ٣٨١ ومنتهى الطلب ٨: ٢٦٧ والخزانة ٥: ١٥ - ١٨ [٣٣٣].

(٤) الديوان ص ٢٧٣، ٣٤٩ - ٣٥٠ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٢١. ونسب في الكتاب ٤: ٢١٣ للخُزَز بن لوذان.

(٥) نسب البيت في شرح أبيات إصلاح المنطق ص ٥٠٥ والعباب (قوف) ٢: ٢ للأسود بن يعفر، وليس في ديوانه قصيدة فائية مضمومة الروي. ونسب في التاج (قوف) و(وسق) للقطامي، وليس في فائيته المثبتة في ديوانه ص ٥١ - ٥٦. وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٩٢. الوسيقة: الطريدة من الإبل والغنم والحمر. والقائف: الذي يتتبع الآثار ويعرفها.

كَذَبْتُ عليك لا تزال تَقوفُني كما قافَ آثارَ الوَسيقة قائفُ

معناه: عليك بي[1]، فرفع التاء وهي مغرًى بها، واتصلت بالفعل لأنه لو تأخر الفاعل لكان منفصلًا، وليس هذا من مواضع انفصال الضمير.

وقال عبد الدائم بن مرزوق القيرواني في كتاب (حُلا العُلا في الأدب) من تصنيفه في قول عنترة:

كَــذَبَ العَتيــقُ ومــاءُ شَــنٍّ باردٌ

((إنه يُروى: العَتيق، بالرفع، والنصب، ومعناه: عليكِ العَتيقَ وماءَ شَنٍّ، وأصله كَذَبَ ذلك عليكِ العتيقَ، ثم حذف عليك[2]، ونابَ كَذَبَ مَنابَه، فصارت العرب تُغري به)) انتهى.

وقال أبو الحجّاج الأعلم في بيت عنترة: ((قوله: كَذَبَ العتيقُ: أي عليكِ بالتمر، والعَتيق: التمر البالي، والعرب تقول: كَذَبَ[3] التمرُ واللَّبَنُ، أي: عليك بهما، وبعضُ العرب ينصب، وهم مُضَرُ، والرفعُ لليمن، وقال /عمر - رضي الله عنه - : (كَذَبَكم الحَجُّ والقرآنُ)، أي: عليكم بهما. وأصلُ الكذب الإمكان، وقولُ الرجل للرجل: كَذَبْتَ، أي: أَمْكَنْتَ مِن نفسك وضَعُفتَ، فلهذا اتُّسِع فيه فأُغري به؛ لأنه مَن أَغْرَى بشيء فقد جعلَ الْمُغْرَى به ممكنًا مُستطاعًا إن رامه الْمُغْرَى)) انتهى. [٧:١٣٨/أ]

وإذا نصبنا بقي كَذَبَ بلا فاعل على ظاهر اللفظ، والذي تقتضيه القواعد أنَّ هذا يكون من باب الإعمال، فـ(كَذَبَ) يَطلب الاسمَ على أنه فاعل، و(عليك) يَطلبه على أنه مفعول، فإذا رفعْنا الاسمَ بـ(كَذَبَ) كان مفعولُ (عليك) محذوفًا لفهم

---

(١) غريب الحديث لأبي عُبيد ٣: ٢٤٨. والذي في المخطوطات: عليكي، والتصويب من مصادر التخريج.
(٢) العتيق ثم حذف عليك: سقط من د.
(٣) د: كذبك.

المعنى، التقدير: كَذَبَ عليكَه الحجُّ. وإنما التُزم حذف المفعول لأنه مكان اختصار ومُحَرَّف عن أصل وضعه، فجرى لذلك مجرى الأمثال في كونها تُلْتَزَم فيها حالة واحدة ولا يُتَصَرَّف فيها. وإذا نصبنا الاسم كان الفاعل مضمرًا في (كَذَبَ) يفسِّره ما بعده على رأي س، ومحذوفًا على مذهب الكسائي.

وقال ابن طَرِيف[1] في (الأفعال): ((وكَذَبَ عليك كذا، أي: عليك به، معناه الإغراء، إلا أنَّ الشيء الذي بعد (عليك) يأتي مرفوعًا. وشكا عمرو بن معدي كَرِبَ إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - الْمَعَصَ، فقال: كَذَبَ عليك العَسَل، والْمَعَصُ: أن تشتَكي العصب من كثرة المشي، والعَسَلُ أن تمشي مشيًا سريعًا[2])) انتهى.

وشكا رجل النِّقْرِس إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فقال[3]: (كَذَبَتْكَ الظَّهائر)، أي عليك بالمشي فيها. ومنه الحديث[4]: (فمَنِ احْتَجَمَ يوم الخميس ويوم الأحد كَذَباك) أي: عليك بهما. وفي حديث عليّ[5]: (كَذَبَتْك الحارقة)، قال أبو الهيثم[6]: يقول عليك بمثلها. وقال الفراء[7]: معنى كَذَبَ عليك: وَجَبَ عليك، وهو الكَذِب في الأصل، فمعنى قوله: كَذَبَ عليكم الحجُّ، أي: إن قيل لا حَجَّ فهو كذب. وقال أبو سعيد[8]: ((معناه الحضّ، يقول: إنَّ الحجّ ظَنَّ بكم حرصًا عليه ورغبةً فيه، فكَذَبَ ظَنُّه)).

---

(١) أبو مروان عبد الملك بن طريف الأندلسي النحوي اللغوي القرطبي. تلميذ ابن القوطية، وكتابه في الأفعال حسن. مات في حدود الأربعمائة. الصلة ١: ٣٤٠ وبغية الوعاة ٢: ١١١.

(٢) الخبر في جمهرة اللغة ١: ٣٠٥ والنهاية ٤: ١٥٨.

(٣) غريب الحديث لابن قتيبة ص ٥٩١ [بغداد ١٣٩٧] والنهاية ٤: ١٥٨. الظهائر: جمع ظَهيرة، وهي الهاجرة.

(٤) غريب الحديث لابن الجوزي ٢: ٢٨٤ والنهاية ٤: ١٥٧.

(٥) غريب الحديث لابن الجوزي ٢: ٢٨٤ والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤: ١٥٩. الحارقة: المرأة التي تغلبها شهوتها، وقيل: الضيّقة الفرج.

(٦) الغريبين في القرآن والحديث (كذب) ٥: ١٦٢٣.

(٧) تهذيب اللغة ١٠: ١٧٢ والغريبين في القرآن والحديث (كذب) ٥: ١٦٢٣.

(٨) هو أبو سعيد الضرير. تهذيب اللغة ١٠: ١٧٢ - ١٧٣.

و(كَذَبَ) في جميع إطلاقاتها متصرفةٌ إلا إذا استُعملت في الإغراء، فإنها لا تتصرف؛ لا يقال: يَكذب عليك البَزْرُ والنَّوى، ولا: يَكذب عليكم الحجُّ والجهاد، ولا: كاذِبٌ عليكم الحجُّ.

وقولُه **ويَنبغي** ذكر المصنف ينبغي فيما لا يتصرَّف من الأفعال، وليس كذلك، بل نُقل أن يقال انْبَغَى ماضيًا، وكثيرًا ما يوجد بلفظ الماضي في كلام بعض أئمة النحو، وممن نقل أنه يقال انبغى ابن فارس في (المجمل)، قال[1]: ((ما ينبغي لك أن تفعل كذا، وهذا من أفعال المطاوعة، تقول: بَغَيْتُه فانْبَغى، كما تقول: كَسَرتُه فانْكَسر)).

وقولُه **ويَهيط** قال أبو الحسن بن سِيْدَه[2]: ((يقال: ما زال منذُ اليوم يَهيط هَيْطًا، وما زال في هَيْط ومَيْطٍ، وهِياط ومِياط، أي[3]: في ضِجاجٍ وشرٍّ وجلبةٍ. وقيل[4]: في هِياط ومِياط أي: في دُنُوٍّ وتَباعُد. يقال: تَهايَطَ القومُ: اجتمعوا، وتَمايَطُوا: تَباعَدوا وفَسَدَ ما بينهم)). وقال ابن طَرِيف[5]: ((يقال: ما زالَ يَهيط مرّةً ويَميط أُخرى، ولا ماضيَ لِيَهيط، والهِياط: الصِّياح، والْمِياط: الدفاع)) انتهى. فهذا نصٌّ أنَّ يَهيط لا يُستعمل لها فعل ماضٍ، فهي لا /تتصرف كما ذكر المصنف. [٧:١٣٨/ب]

وقولُه **وأَهَلُمُّ** تقدَّم الكلامُ مُشبعًا على هَلُمَّ في أسماء الأفعال[6]، ويقول المخاطب بها: إلى متى أَهَلُمُّ، وأُهَلَمُّ، ولا أَهَلُمُّكَه، فدخول همزة المتكلم دليل على

---

(١) المجمل ١: ١٣٠.

(٢) المحكم ٤: ٣٧٠ [دار الكتب العلمية].

(٣) أي في ضجاجٍ وشرٍّ وجلبةٍ وقيل فيه هياط ومياط: سقط من ك.

(٤) كتاب العين ٤: ٧٦.

(٥) والقول أيضًا في كتاب الأفعال لابن القطاع ٣: ٣٦٦.

(٦) تقدم في ١٤: ٢٧٨ - ٢٨٣.

الفعلية لأنَّ هذه الهمزة من خواصِّ الأفعال، ولم يَستعمل منها العرب فعلًا ماضيًا ولا أكثرُ العرب فعلَ أمر، فلذلك حُكم عليها في هذه الحالة أنها فعلٌ لا يتصرَّف.

وقولُه **وأَهاءُ وأُهاءُ بمعنى آخُذُ وأُعْطَى** قد تقدَّم في أسماء الأفعال الكلامُ على هاءَ[١]، ونبَّهنا أنها تكون في بعض اللغات فعلًا، وأنَّ تصريفها قد يكون تصريف خَفْ[٢]، فتقول: هأْ هائي هاءا هاؤوا هَأْنَ، فعلى هذا تكون أَهاءُ التي ذكرها المصنف هنا مضارعًا بمعنى آخُذُ، فيكون جعله أَهاءُ بمعنى آخُذُ فعلًا لا يتصرف، أي: لا يتصرف التصرفَ التامَّ من استعمال ماضٍ له وأمرٍ ومضارع، فيكون نظير ذَرْ ودَعْ ويَذَرُ ويَدَعُ في كونهما لا يُستَعمل منهما ماضٍ ولا اسمُ فاعل ولا اسمُ مفعول، فكذلك أَهاءُ لم يُستَعمل له إلا فعلُ أمر على تلك اللغة التي أشرنا إليها.

وأمّا أُهاءُ بمعنى أُعْطَى ففعلٌ لا يتصرف؛ إذ لم يُستعمل منه ماضٍ ولا أمر ولا مضارع مبني للفاعل، فلا يُحفظ أَهاءُ بمعنى أُعطي، ولا هاءَ بمعنى أَعطَى، ولا هَأْ بمعنى أَعْطِ.

وحُكي[٣] أنَّ المخاطَب بـ(هاءَ) بمعنى خُذْ يقول: ما أَهاءُ؟ وما أُهاءُ؟ أي: ما آخُذُ؟ وما أُعطَى؟

وقولُه **وهَلُمَّ التميميةُ** تقدَّم الكلام عليها عند ذكرها في أسماء الأفعال[٤]، ولم يَستعمل بنو تميم منها ماضيًا ولا مضارعًا غير ما نُبِّه عليه قبلُ، وأمّا غيرهم فهي عندهم اسمُ فِعل، فتخرج من هذا الباب.

وقولُه **وهأْ وهاءِ بمعنى خُذْ** لم يذكر المصنف في (باب أسماء الأفعال) أنَّ هاءِ قد تكون فعلًا، وقد ذكرنا[٥] لها ثلاثة تصاريف، وفي لحاق الضمير لها تكون هنا فعلًا.

---

(١) تقدم في ١٤: ٢٧٦ - ٢٧٨.
(٢) خف فتقول هاءَ هائي هاءا هاؤوا هأنَ فعلى هذا تكون أهاء: سقط من ك.
(٣) إصلاح المنطق ص ٢٩١ والصحاح (هيأ).
(٤) تقدم في ١٤: ٢٨٠ - ٢٨٣.
(٥) ذكر ذلك في ١٤: ٢٧٧ - ٢٧٨.

وقولُه **وعِمْ صَباحًا** زعمَ هذا المصنف أنَّ عِمْ في قول العرب عِمْ صباحًا فعلٌ لا يتصرف، وأنه لم يُستعمل إلا فعلَ أمر. وليس ذلك بصحيح، قال يونس[١]: وعَمْتُ الدار أعِمُ[٢]، أي: قلتُ لها انْعِمي، فهذا متعدٍّ، وقال الشاعر[٣]:

عِمَا طلَلَيْ جُملٍ على النأيِ واسْلَما ....

وقال الأصمعي: عِمْ في كلام العرب أكثرُ مِن انْعَمْ، وروى[٤] قول امرئ القيس[٥]:

ألا عِمْ صَباحًا أَيُّها الطَّلَلُ البالي وهل يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُرِ الخالي

وقال الأَعلَم[٦]: يقال وَعَمَ يَعِمُ في معنى نَعِمَ يَنْعَمُ، فهذا لازم.

ووهِمَ بعض أهل العلم[٧] في قول عنترة[٨]:

وعِمِي صَباحًا دارَ عَبْلَةَ واسْلَمي

فزعم أنه أمرٌ مِن يَعْمِي المطرُ، ويَعمي البحرُ بزَبَده، فأراد كثرة الدعاء لها وكثرة السُّقيا، يقال: عَمَى المطرُ يَعمي عَمْيًا. وهذا ذهولٌ عن علم التصريف؛ إذ لو كان أمرًا من عَمَى لقال: /اعْمِ كما تقول من رَمى ارْمِ، وإنما هو مما حُذفت فاؤه في [٧:١٣٩/أ] المضارِع، فانحذفت في الأمر نحو يَعِدُ تقول فيه عِدْ، فثبَت بما قلناه أنَّ قول المصنف إنَّ

---

(١) تهذيب اللغة ٣: ٢٥٤.

(٢) أعم: سقط من ك.

(٣) تهذيب اللغة ٣: ٢٥٤. لم أقف على تتمته. وموضع (جمل) بياض في ك.

(٤) التكملة والذيل والصلة (وعم) ٦: ١٦٤.

(٥) تقدم في ٣: ١٢٥. وهي رواية الديوان ص ٢٧.

(٦) تحصيل عين الذهب ص ٥٤٧.

(٧) في تهذيب اللغة ٣: ٢٥٤ أنَّ يونس حكى هذا عن أبي عمرو بن العلاء، والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣٩٤، وعنه في شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ٢٧٨/أ [مخطوط].

(٨) تقدم في ١٤: ٣٥. وآخره في د: وانعمي.

عِمْ من الأفعال التي لا تتصرف ليس بصحيحٍ بنقلِ[1] يونسَ والأَعلَم وَعَمَ يَعِمُ متعدِّيًا ولازمًا.

وقوله **وتَعَلَّمْ بمعنى اعْلَمْ** تَعَلَّمْ يكون أمرًا بالتعلُّم، فهي إذ ذاك متصرفة، تقول: تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ تَعَلَّمْ، ويكون أمرًا للمخاطب بمعنى اعْلَمْ، فإذ ذاك تكون غير متصرفة لأنه لم يُستَعمَل منها ماضٍ ولا مضارع بهذا المعنى؛ وورود تَعَلَّمْ بمعنى اعْلَمْ كثيرٌ في لسان العرب، قال الشاعر[2]:

تَعَلَّـــمْ أنَّ شَـــرَّ النـــاس حَـــيٌّ ... يُنـــادَى في شِـــعارِهِمُ : يَســـارُ

وقال آخر[3]:

تَعَلَّمَنْ ها لَعَمْرُ اللهِ ذا قَسَمًا ... فاقْدِرْ بِذَرْعِكَ ، وانْظُرْ أَينَ تَنْسَلِكُ

وقال آخر[4]:

تَعَلَّـــمْ أَنَّـــهُ لا طَـــيرَ إلا ... علـــى مُتَطَـــيِّرٍ ، وهْـــيَ الثُّبـــورُ

وقال آخر[4]:

تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفسِ قَهْرَ عَدُوِّها ... فَبالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والْمَكْرِ

وقال آخر[4]:

فقلتُ : تَعَلَّمْ أنَّ لِلصَّيدِ غِرَّةً ... وإلا تُضَيِّعْها فإنَّكَ قاتِلُهْ

وذكر بعضهم[5] أنها تتصرف.

---

(١) بنقل يونس والأعلم وعم ويعم متعدِّيًا ولازمًا وقوله وتعلم بمعنى: سقط من د.

(٢) تقدم في ٦: ٣١. وآخره في د: يساري.

(٣) تقدم في ٦: ٣٢. د: فاقصد بذرعك.

(٤) تقدم في ٦: ٣١.

(٥) انظر ما تقدم في ٦: ٣٢.

ص: وفي زَجرِ الخيل أَقْدِمْ واقْدُمْ[1] وهَبْ وأَرْحِبْ وهِجِدْ. وليست أصواتًا ولا أسماءَ أفعالٍ لِرَفعِها الضمائرَ البارزة، واستُغني غالبًا بـ(تَرَكَ) عن وَذَرَ ووَدَعَ، وبـ(التَّركِ) عن الوَذْرِ والوَدْعِ.

ش: زَجرُ الخيل هو بَعثُها على السير، وقد تقدَّم شيء من ذلك في (باب أسماء الأفعال والأصوات)[2].

وقولُه **أَقْدِمْ واقْدُمْ**[3] قال ابن دُرَيْد[4]: ((هي كلمةُ زَجرٍ للفرس معلومةٌ في كلامهم))، وضَبطها بقطع الألف وكسر الدال من الإقدام، والإقدام: التقدُّم في الحرب، والإقدام: الشجاعة، ومنه الْمِقدام، قال الشاعر[5]:

إذا أَخَذَتْها هِزَّةُ الرَّوْعِ أَمْسَكَتْ ... بِمَنْكِبِ مِقدامٍ على الهَوْلِ أَرْوَعا

وجاء في الحديث[6]: (أُقْدُمْ حَيزُومُ)، وضُبط هذا الحرف عن أبي بحر سفيان بن العاصي الأسدي[7] بضمّ الدال، كأنه من التقدُّم، قال تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[8]، أي: يتقدّمهم، وقد تُكسَر الهمزة من اقْدُمْ.

---

(١) الواو في واقدم من التسهيل ص ٢٤٧ وتمهيد القواعد ٩: ٤٥٣١.

(٢) انظر ١٤: ٣٥٠ - ٣٥٤.

(٣) ك: أقدم أقدم.

(٤) جمهرة اللغة ٢: ٦٧٦ - ٦٧٧، وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٥) امرؤ القيس. الديوان ص ٢٤٢. الهزة: الارتعاد. والرَّوع: الفزع.

(٦) في صحيح مسلم ٣: ١٣٨٤ - ١٣٨٥ عن ابن عباس ((بينما رجلٌ من المسلمين يومئذ يشتدُّ في أَثَرِ رجلٍ من المشركين أمامَه إذ سَمِع ضربةً بالسَّوط فوقه وصوتَ الفارس يقول: أَقْدِمْ حَيْزومُ. فنظر إلى المشرك أمامه فخَرَّ مستلقيًا، فنَظر فإذا هو قد خُطِمَ أنفُه، وشُقَّ وجهُه كضربة السَّوط، فاخضرَّ ذلك أجمعُ، فجاء الأنصاري فحدَّثَ بذلك رسول الله - ﷺ - فقال: (صدقتَ، ذلك من مَدَدِ السماء الثالثة)، فقَتلوا يومئذٍ سَبعين، وأَسَروا سبعين)). قيل: حيزوم: اسم فرس الْمَلَك. وفي الحاشية أنَّ اقْدُمْ ضبط بوجهين: أَقْدِمْ، واقْدُمْ.

(٧) [٤٣٩ - ٥٢٠هـ] نحوي فقيه، أصله من مربيطر ، نشأ ببلنسية، وتأدب بها، ونزل قرطبة، وروى عنه ابن بشكوال. فهرس ابن عطية ١: ١٠٨ وسير أعلام النبلاء ١٩: ٥١٥ - ٥١٦.

(٨) سورة هود: الآية ٩٨.

قولُه **وهَبْ** هَبْ أيضًا يكون زجرًا للخيل، ويكون أيضًا بمعنى ظُنَّ، تقول: هَبْ زيدًا شجاعًا، أي: ظُنَّ زيدًا شجاعًا[١]، وهي في كلتا /الحالتين لا تتصرف إذا كانت [١٣٩:٧/ب] زجرًا وإذا كانت ظنًّا، وإنما لم يَذكرها هنا بمعنى ظُنَّ وأنها لا تتصرف لأنها اندَرجَت في قوله أول الفصل: **منها المبَيَّنة في نواسخ الابتداء،** وقد ذكرَها في (باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر)، فقال[٢]: ((وهَبْ غير متصرف)). وكان ينبغي أن لا يَذكر في هذا الفصل تَعَلَّمْ بمعنى اعْلَمْ لأنه قد ذكرَها في (باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر)، فقال فيه[٣]: ((وتَعَلَّمْ بمعنى اعْلَمْ غير متصرِّف)).

قولُه **وأَرْحِبْ** قال الجوهري[٤]: ((أَرْحَبتُ الشيءَ: وَسَّعتُه، قال الحجاج حين قَتل ابن القِرِّيَّة: أَرْحِبْ يا غلامُ جُرحَه. ويقال أيضًا في زجر الفرس: أَرْحِبْ وأَرْحِبي، أي: تَوَسَّعي وتَباعَدي، قال الشاعر[٥]:

نُعَلِّمُها هَبِي وهَلًا وأَرْحِبْ ....))

انتهى. وقال قُطْرُب[٦]: ((إذا كان البعيرُ باركًا قيل له: ارحَبي ارحَبي؛ ليقوم)) انتهى. فإذا كانت للزجر فلا يُستعمل منها الأمر.

وقوله **وهِجِدْ** ضُبط هذا الحرف بهاء وجيم مكسورتين ودالٍ ساكنةٍ مُهمَلة. قال محمد المستنير في (كتاب الفَرْق)[٦] له في (باب الزجر في الناس والبهائم) منه: ((وفي

---

(١) أي ظُنَّ زيدًا شجاعًا: سقط من د.

(٢) تقدم في ٦: ٢١، ٢٥ - ٢٧.

(٣) تقدم في ٦: ٢٧، ٣٠ - ٣٢.

(٤) الصحاح (رحب).

(٥) الكميت بن معروف، وعجزه: وفي أبياتنا ولنا افْتُلِينا. اللسان (رحب)، (هيب)، (هبا). يقال للخيل: هَلا، أي: قرّي. وأوله في المخطوطات: تعلمنا.

(٦) كتاب الفَرْق له ص ١٧٧.

زجر الفرس: يقال لها: اجِدْ اجِدْ، وهِجِدْ هِجِدْ، واجْدِمْ، فزاد فيه الميم، يقال: قد أَجْدَمتُ الفرسَ إجدامًا: إذا قلتَ لها ذلك، قال ابن الرِّقاع[1]:

هنَّ عُجْمٌ وقد عرفنَ من القو لِ هَبِي واجْدِمي ....))

انتهى كلامه. والذي ظهر أنَّ الهاء بدلٌ من الهمزة، وهذه الصيغة ليست على أوزان الأفعال؛ ألا ترى أنَّ مثل هذا الوزن لا يُحفظ في أوزان الأفعال، والذي يُتَخَيَّل فيه ويُتَحَيَّل لتخريجه أنَّ الأصل فيه اجْدِمْ بالميم لأنهم قد قالوه، وهذا فعلٌ بدليل إلحاق الضمير له في قولهم اجْدِمي، والميم من نفس الكلمة، وهي لام الفعل، ثم حذفوا الميم شذوذًا، فصار اجْدِ، نقلوا حركة الدال إلى الجيم الساكنة فصار اجِدْ، ولم يعتدّوا بتحريك الجيم لأنه عارض، فأقرُّوا همزة الوصل مع تحريك الجيم لعروض هذا التحريك كما قالوا اسَلْ[2] في اسْأَلْ، وكما رُوي عن عبد القيس أنهم يقولون افِرّ واعَضّ، يُقِرُّونَ همزة الوصل مع تحريك ما بعدها لأنه تحريك عارض، فلَمّا صار اجِدْ بدَّلوا من همزة الوصل هاءً، فقالوا هِجِدْ كما قالوا في إيّاك هِيَّاك وفي أَرَقْتُ هَرَقْتُ.

وقولُه **وليست أصواتًا ولا أسماءَ أفعال لرفعها الضمائر البارزة** يعني أنَّ رفع الضمير البارز من خصائص الأفعال، وقد ذكر ذلك في أول الكتاب[3]، إن اتصل الضمير المرفوع البارز بالكلمة فما يُعتبر به فعامَّتُها إذ ذاك من خصائصها.

وقولُه **واستُغني غالبًا بـ(تَرَكَ) عن وَذَرَ ووَدَعَ، /وبـ(التَّرْكِ) عن الوَذْرِ والوَدْعِ** [٧:١٤٠/أ] كثيرًا ما يمثِّل س[4] في كتابه إذا ذكر الاستغناء بِتَرَكَ وأنهم استغنَوا بها عن وَذَرَ،

---

(١) تتمته: وآوُو وقُومي. الديوان ص ٨٠، وفيه: هبي واقدمي. أَوَّيت بالخيل تأوية: إذا دعوتها آووه لترجع إليك. هبي: أقبلي.

(٢) تقدم في ١٤: ١٩٧، وزد على ما فيه المقتضب ١: ٢٥٤ وشرح الكتاب للسيرافي ١٩: ٤٢ وشرح الشافية للرضي ٣: ٤٢.

(٣) تقدم هذا في ١: ٦٤، ٦٦.

(٤) انظر على سبيل المثال الكتاب ١: ٢٥، ٤: ٦٧.

ويُحمل قوله على الغالب لأنه قد نُقل أنه يقال وَذَرَ ووَدَعَ، وقرأ أبو بحريَّةَ: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾[1] بالتخفيف، وفي الحديث: (ذَرُوا الحبشةَ ما وَذَرَتْكم)[2].

وثبتَ في نسخة البَهاء الرَّقِّي[3]: **ورُبَّما قيل وَدْعٌ ووَدَعَ[4] ووَذَرَ[5]**. انتهى. وجاء في الحديث: (لَيَنْتَهِيَنَّ أقوامٌ عن وَدْعِهم الجمعة)[6]، فأتى بالمصدر.

* * *

---

(١) سورة الضحى: الآية ٣. شواذ القراءات للكرماني ص ٥١٦. ونسبت أيضًا للنبي - ﷺ - ولابن عباس وعروة بن الزبير وابنه هشام وأبي حيوة وابن أبي عبلة. مختصر في شواذ القرآن ص ١٧٥ والمحتسب ٢: ٣٦٤ وتفسير القرطبي ٢٠: ٦٤ والبحر المحيط ٢٥: ٤٤٦.

(٢) الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم ٥: ٢٢٥ وفيه - ما وَذَرُوكم - وبداية المجتهد ١: ٢٧٩ والبحر المحيط ١٦: ٦٠٢.

(٣) أثبت هذا النص في متن التسهيل ص ٢٤٧.

(٤) انظر شواهد على وَدَعَ في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢: ٧٩ - ٨٠ الخصائص ١: ٩٩ والمحتسب ٢: ٣٦٤ والإنصاف ٢: ٤٨٦ والبحر المحيط ٢٥: ٤٤٧.

(٥) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص ١١٩ والمحيط في اللغة ١٠: ٩٦.

(٦) صحيح مسلم ٢: ٥٩١، ولفظه: ((لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أو لَيَخْتِمَنَّ اللهُ على قُلوبِهِم، ثُمَّ لَيَكُونُنَّ مِنَ الغافِلِينَ)).

٦٧ ـ ص: باب الحكاية

إن سُئل بـ(أيٍّ) عن مذكورٍ منكَّرٍ عاقلٍ أو غيرِه حُكي فيها مطلقًا ما يستحقُّه من إعرابٍ وتأنيثٍ وتثنيةٍ أو جمعِ تصحيحٍ موجودٍ فيه، أو صالحٍ لوصفه.

الحكاية: إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام. والْمَحكيّ ينقسم إلى قسمين: مفرد، وجملة، الجملة تقدَّم ذكرها[١] في فصلٍ آخِر (باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر)، وهو أول الخُمس الثاني من هذا الكتاب. وكذلك تقدَّم فيه حكم المفرد الواقع بعد القول، وشرَحه المصنف[٢] بما أغنى عن إعادته هنا وإن كان فيه بعض تعقُّب ونقض حكم.

وهذا الباب معقود للحكاية بـ(أيّ) وبـ(مَن)، فقول المصنف **إن سُئل بـ(أيٍّ)** إنما قال **إن سُئل** لأنَّ أيًّا لها عامل في لسان العرب، تكون شرطيةً، وصفةً لنكرة، وحالًا، ونكرةً موصوفة على رأي، واستفهاميةً، وهي المسؤول بها، فبيَّن هنا هذا القسم، ثم إنَّ المسؤول بها قد يُسأل بها عن مذكور[٣] منكَّر سابق في ذكر غيرك، وهو المسمَّى استفهامَ الاستثبات، وقد يُسأل بها ابتداء، فإذا سألتَ بها ابتداء كانت على حسب العامل في كلامك، نحو: أيُّهم قام؟ وأيَّ الناس ضربتَ؟ وبأيِّ الناسِ مررتَ؟ وقد تقدَّم للمصنف كلامٌ على ذلك في الموصولات[٤].

---

(١) تقدم في ٦: ١٣٠ - ١٥٢.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٩٦ - ٩٩.

(٣) عن مذكور منكر ... وقد يُسأل بها: سقط من د.

(٤) تقدم هذا في ٣: ٤٢، ٥٥ - ٥٩.

وقولُه **منكَّرٍ** احتراز من المعرفة لأنه لا تُحكى بها المعارف، بل تَبطُل الحكاية إذ ذاك، هذا إذا قُدِّر أنَّ المحكيَّ معروف عند الحاكي، فإن قدَّرت أنه جَهل الاسم المعرفة الذي جرى ذكرُه في كلام المخاطب فلم يَدْرِ ما هو فإنه يُحكى كما تُحكى النكرة؛ وسيتعرَّض له المصنف بعد ذلك[١].

وقولُه **عاقلٍ أو غيرِه** تقسيمٌ للمنكَّر وتبيين أنَّ العاقل وغير العاقل حُكمُهما في هذا سواء.

وقولُه **مطلقًا** أي وصلًا ووقفًا، وإنما قال في أيٍّ **مطلقًا** لأنَّ حُكم مَنْ إذا حُكي بها يخالف حكمَ أيٍّ على ما سيأتي تبيينه عند ذكر مَن[٢].

وقولُه **ما يستحقُّه** أي حُكي في أيٍّ ما يستحقُّه الاسم المذكور النكرة من الإعراب، وسيأتي ما ذكر، فإذا قال: قام رجلٌ، قال في الحكاية: أيٌّ؟ وإذا قال: قام رجلان، قال: أيَّان؟ وإذا قال: قام رجالٌ، قال: أيُّون؟ وإذا قال: قامت امرأةٌ، قال: أيَّةٌ؟ وفي قام امرأتان: أيَّتان؟ وفي قامت نساء: أَيَّاتٌ؟ فيحكي إعراب ذلك الاسم في أيٍّ، فيرفعها إن كان مرفوعًا، /وينصبها إن كان منصوبًا، ويجُرُّها إن كان مجرورًا، [٧:١٤٠/ب] ويُثَنِّيها إن كان مثنًّى، ويَجمعها إن كان مجموعًا، ويؤنِّثها إن كان مؤنَّثًا.

وفي الحكاية بـ(أيٍّ) وجهان:

أحدهما: أن تكون أيٌّ طبق المحكيِّ إعرابًا، وتذكيرًا وإفرادًا وفروعهما، وهذا هو المختار في لسان العرب والأفصح، بخلافها إذا لم تكن للاستثبات[٣]، فإنَّ الأفصح أن تكون مفردةً بغير تاء للمذكر والمؤنث في جميع الأحوال. ومِنَ العرب مَن يُثَنِّي ويجمع ويؤنث، وهو قليل، لا يكاد يوجد إلا في شِعر، ومنه[٤]:

---

(١) يأتي ذكره في ق ١٤٧/أ من الأصل.

(٢) يأتي ذكره في ق ١٤١/أ - ١٤١/ب من الأصل.

(٣) ك: للاستئناف.

(٤) تقدم البيت في ١: ٣٢١.

وأَيَّـــةَ بَلْـــدةٍ إلا أَتَيْنـــا مِــنَ البُلْــدانِ تَعْلَمُهـا نِــزارُ

وقال الآخر[1]:

بِأَيِّ كِتــابٍ أَمْ بِأَيّــةِ سُــنَّةٍ تَـرَى حُـبَّهم عـارًا علـيَّ وتَحْسـبُ

والوجه الثاني: أن تُطابق في الإعراب وفي الإفراد والتأنيث فقط، وسيأتي ذكر هذا الثاني عند تعرُّض المصنف له[2].

وقولُه **أو جمعِ تصحيحٍ موجودٍ فيه** مثالُ ذلك: قام بَنُونَ، فتقول: أيُّونَ؟ وقامت بَناتٌ، فتقول: أيَّاتٌ؟

وقولُه **أو صالحٍ لوصفه** نحو: قام رجالٌ، فتقول: أيُّونَ؟ فيُجمع بالواو والنون وإن كان رجالٌ ليس فيه واو ونون، لكنه صالحٌ لوصفٍ تكون فيه الواو والنون، نحو: قام رجالٌ مسلمون، وكذلك إذا قال: قام نساءٌ، تقول: أَيَّاتٌ؟ فيُجمع بالألف والتاء وإن كان نساء عاريًا من الألف والتاء، لكنه صالحٌ للوصف بما فيه الألف والتاء، فتقول: قام نساءٌ مسلماتٌ.

ولم يتعرض المصنف لإعراب أيٍّ في الحكاية ولا علامَ يكون رفعها ونصبها وجرُّها؛ إنما قال: إنه يُحكى فيها ما يَستحقُّه ذلك الاسم من الإعراب، ونحن نتكلم على ذلك، فنقول:

اختلف الناس في الحركات اللاحقة لـ(أَيّ):

فقيل: هي حركاتُ إعراب نشأت عن عوامله.

وقيل: حركات، أي: ليست للإعراب، وإنما هي إتباعٌ للفظ المتكلم على الحكاية لأنَّ من جملتها المجرور، فيلزم على كونها إعرابًا إضمار حرف الجرّ، وإذا كان كذلك فتكون بمنزلة مَنْ في موضع رفع بالابتداء أو الخبر، ولا يبعد أن تكون مفعولة محلًّا، وقد التزم بعضهم إدخال حرف الجرّ، فيقول: بِأَيٍّ؟

---

(١) تقدم البيت في ٦: ٩.

(٢) يأتي في ق ١٤١/ب من الأصل.

وقياسُ مذهب البصريين أنَّ أيًّا إذا كانت مرفوعة فإنها إذ ذاك تُرفع على الابتداء؛ فإذا قال: قام رجلٌ، فقلت: أيٌّ؟ فتقديره عندهم: أيٌّ قام؟ فأيٌّ: مبتدأ، وخبره الفعل المحذوف، وإنّما لم يجز رفعه بـ(قام) متأخِرةً عنها لأنه يلزم من ذلك تقديم الفاعل على فعله؛ وهو لا يجوز عندهم، ولا يقدَّر قبلها لأنَّ أيًّا استفهام، والاستفهامُ لا يتقدم عاملُه عليه إلا إذا كان جارًّا بشرط أن يتأخر عنه الذي يتعلّق به الجارّ.

وأجاز الكوفيون في باب الحكاية رفعَها بفعلٍ مضمر قبلها؛ لأنَّ اسم [٧:١٤١/أ] /الاستفهام عندهم في الحكاية يجوز تقديم العامل فيه حتى يكون طبقَ المحكيّ في ذلك؛ ولو أُظهر الفعل عندهم لجاز، وإظهارُه هو المختار عندهم في مثل: اشترى أيٌّ أيًّا؟ هي حكاية لمن قال: اشترى رجلٌ فرسًا؛ ليتبين أنَّ الاسمين محمولان على فعلٍ واحد مضمر يرفع أحدَهما وينصب الآخر كما أنَّ المحكيّينِ كذلك.

وأما إذا كانت أيٌّ منصوبةً أو مخفوضةً فإنها إذ ذاك محمولةٌ على فعلٍ مضمَر، ويجوز أن تأتي به على طريق التأكيد فتذكره متأخرًا، فتقول: أيًّا ضربتَ؟ وبأيٍّ مررتَ؟

قال بعض أصحابنا[١]: ويجوز أن تأتي به قبل أيٍّ فتقول: ضربتَ أيًّا؟ ومررتَ بأيٍّ؟ لأنه قد جرى الفعل في كلام المتكلم، فكان ذكرك إياه كالتكرار، فكأنك لم تذكر قبلَ أداة الاستفهام فعلًا، ولذلك لم يفعلوه إلا في الاستثبات، ولم يفعلوا ذلك مع جميع أسماء الاستفهام، إنما يفعلون ذلك مع أيٍّ وما ومَنْ، لا يجوز ذلك في غير هذه الأسماء الثلاثة، يقول القائل: أكلتُ خبزًا، فتقول: أكلتَ ما؟ ويقول: لقيتُ زيدًا، فتقول: لقيتَ مَن؟ ويقول: ضربتُ رجلًا، فتقول: ضربتَ أيًّا؟ ولو قال: خرجتُ يومَ الجمعة، فاستَثبَتَّه لقلتَ: متى خرجتَ؟ ولا تقول: خرجتَ متى؟ ويقول: سرتُ ضاحكًا، فتقول له: كيف سرتَ؟ ولا يجوز: سرتَ كيف؟ وكذلك في سائر أسماء الاستفهام إلا (أينَ)، فقد حُكي في الاستثبات بها تقدُّم العامل، حُكي من كلامهم: إنّ أينَ الماءَ والعُشبَ؟ استثباتًا لِمَن قال: إنَّ في موضعِ كذا الماءَ والعُشبَ[٢].

---

(١) هو ابن الضائع. شرح الجمل له [باب الحكاية بأيّ] ٣: ق ٢٧٩/ب.

(٢) تقدم في ٧: ٣٨، ١٠: ٣٤. وهو في شرح الجمل لابن الضائع ٣: ق ٢٧٩/ب.

وقد جاء أيضًا في كَم معطوفةً على غيرها تقديمُ العامل لأنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، حُكي من كلامهم(١): قبضتَ عشرين وكَم؟ استثباتًا لِمَنْ قال: قبضتُ عشرين كذا وكذا.

ولم يذكر المصنف في أيٍّ إذا استَثْبَتَّ بها شرطًا، وشرطُها أن لا تكون مضافةً، فإنَّ عدم إضافتها لا يكون إلا في استِثبات، نصَّ عليه بعض أصحابنا.

وفي (الإفصاح): «مِن النحويين مَن أجازَ تركَ الحكاية في باب أيٍّ، وأجاز الاستئناف على الابتداء والخبر، قال: لأنك لو أظهرتَ الخبر قلت: أيٌّ مَن ذَكرتَ؟».

ص: وإن سُئل عنه في الوقف بـ(مَنْ) فكذلك، ولكن تُشبَع الحركاتُ في نونها حالَ الإفراد، وتُسكَّنُ قبل تاء التأنيث حالَ التثنية، وربما سُكِّنت في الإفراد، وحُرِّكت في التثنية.

ش: الضميرُ في قوله **وإنْ سُئل عنه** عائدٌ إلى المذكور المنكَّر. وفي حكاية النكرة بـ(مَنْ) وجهان:

أحدُهما: ما عليه أكثر العرب، وهو هذا الذي بدأ به المصنف، وأشار إليه بقوله **فكذلك** أي: لحق(٢) (مَنْ) ما يستحقُّه الاسم النكرة من إعرابٍ وتأنيث وتثنيةٍ وجمعِ تصحيح كما ذكر في أيٍّ إلا ما استثناه هنا من أنك تُشبع الحركات في حال الإفراد؛ فتقول في قام رجلٌ: مَنُو؟ وفي ضربتُ رجلًا: مَنَا؟ وفي مررتُ برجلٍ: مَنِي؟ وأنّك تُسكِّن حالَ /التثنية قبل تاء التأنيث، فتقول: مَنْتانْ؟ في الرفع، ومَنْتَيْنْ؟ في النصب والجر، وأنها ربما سُكّنت في الإفراد، يعني قبل تاء التأنيث، فتقول: مَنْتْ؟ [٧:١٤١/ب]

---

(١) تقدم في ١٠: ٣٤. وهو في شرح الجمل لابن الضائع ٣: ق ٢٧٩/ب.

(٢) ك: تلحق.

بسكون النون والتاء في الرفع والنصب والجر، حكاه ابن كيسان في (المختار) له أنَّ مِنَ العرب مَن يقول ذلك، والفصيحُ منه بتحريك النون بالفتح وإسكان الهاء المبدلة من تاء التأنيث.

وقال بعض أصحابنا: ((إنَّ الهاء ليست للتأنيث، وإنما هي بصورتها ليُحكى بها التأنيثُ كما كان في الحركات، يدلُّك عليه أنك تُسَكِّن النون في التثنية، فتقول مَنْتَيْنْ، فلو كانت للتأنيث لَفُتحت لزومًا، وإنما فُتحت في مَنَهْ لأجل الساكن، والحكايةُ في مَنَهْ وفي مَنَاتْ مقدَّرة في الهاء والتاء رفعًا وجرًّا ونصبًا)) انتهى.

وقولُه **وحُركت في التثنية** يعني في تثنية المؤنث، فقيل مَنَتانْ، وهو القياس لأنَّ المفرد منه مَنَهْ بتحريك النون، والتثنيةُ فرعٌ على الإفراد. وملخَّص هذا الوجه الذي ذكره أنك في مَنَانْ ومَنَيْنْ حَكيتَ التثنيةَ والإعراب، وفي مَنُونْ ومَنِينْ حَكيتَ الجمع والإعراب، وفي مَنَهْ أو مَنَتْ حَكيتَ الإفراد والتأنيث لا الإعراب، وفي مَنْتانْ ومَنْتَيْنْ حَكيتَ التثنيةَ والتأنيث والإعراب، وفي مَنَاتْ حَكيتَ التأنيث والجمع لا الإعراب.

والوجهُ الثاني مِن حكاية النكرة بـ(مَنْ) ذكرَه المصنف بعد هذا.

ص: وقد تُستعمَلان مع غير المفرد المذكور(١) استعمالَهما معه.

ش: أي: وقد تُستعمَل أَيٌّ ومَنْ مع المؤنث ومع المثنى ومع المجموع استعمالَهما مع المفرد.

هذان هما الوجهان اللذان وقعَت الحوالة عليهما قبلُ:

فأمّا في (أيّ) فتَحكي إعرابَ المحكيّ خاصّةً مفردًا كان أو مثنًّى أو مجموعًا، وتزيد التاء للمؤنث مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا، فإذا قال: قام رجلٌ أو رَجُلانِ أو رِجالٌ، قلتَ: أَيٌّ؟ وإذا قال: ضربتُ رجلًا أو رَجُلَينِ أو رِجالًا، قلتَ: أَيًّا؟ وإذا قال: مررتُ

---

(١) ك: المذكر.

برجلٍ أو رجلَينِ أو رجالٍ، قلتَ: بأيٍّ؟ وإذا قال: قامتِ امرأةٌ أو امرأتانِ أو نساءٌ، قلتَ: أيةٌ يا هذا؟ وتنصب في نصب ذلك، وتجرُّ في جرّه.

وأمّا في (مَنْ) فتُلحقها واوًا رفعًا، وألفًا نصبًا، وياءً جرًّا، فتقول إذا قال: قامَ رجلٌ أو رجلانِ أو رجالٌ: مَنُو؟ وفي نصب ذلك: مَنَا؟ وفي جرّه: مَنِي؟ وكذلك في المؤنث إفرادًا وتثنيةً وجمعًا، وكأنَّ هؤلاء أرادوا أن يَحكوا إعراب الاسم فقط، وهو قولُ يونس[(١)] عن قوم من العرب، فتكون دالّةً على الحركات، ولا يكون الاسم بها معربًا لوجود سبب البناء، ويدلُّ على البناء حذفُها في الوصل، ولا يوجد اسمٌ معربٌ في الوقف مبنيٌّ في الوصل.

وقد ذهبَ بعضُ مَن صَنّف حين عَدَّ ما رُفع بالواو ونُصب بالألف وجُرَّ بالياء فذكَر مِن ذلك الأسماء الستة ومَنْ في الحكاية؛ وفي قوله هذا تَسامحٌ إذ ليس اللاحق لـ(مَنْ) يُسَمَّى برفع ولا نصب ولا جرّ.

واختَلف /النحويون في هذه الحروف اللاحقة لِ(مَنْ): [٧:١٤٢/أ]

فذهب المبرِّدُ[(٢)] وأبو عليٍّ[(٣)] إلى أنها حروفٌ زيدتْ أولًا، ولَزِمَتْ عنها الحركات لأنها تُشبه بابَ أخوك إذْ هو شبيهٌ بالإعراب، فكان بمنزلته، ولأنَّ الموضع للوقف، ولا تُزاد فيه الحركة لأنه موضعُ حذفِ الحركة.

وذهب بعضُهم إلى أنها عِوض من لام العهد لأنَّ النكرة متى أُعيدت كانت باللام لئلا يُتَوَهَّم أنَّ الثاني غير الأول.

وذهب أبو سعيد[(٤)] إلى أنَّ الحركات وقعت بها الحكاية، ثم أُشبعت، فتولَّدت عن الحركات الحروف، وإنما أُشبعت ليقع المقصود إذ لا يوقف على حركة.

---

(١) الكتاب ٢: ٤١٠.

(٢) المقتضب ٢: ٣٠٦.

(٣) التكملة ص ٢٠٩ - ٢١٠.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٩: ١٤٣ - ١٤٥.

وذهب بعضُهم إلى أنَّ الألف في حكاية النصب بدلٌ من التنوين لأجل الوقف؛ وكذلك الواو والياء. وهذا ليس بشيء لأنَّ الإبدال من التنوين رفعًا وجرًّا لغةٌ لبعض العرب[1]، وأمّا مَنُو ومَنِي ومَنَا فكلُّ العرب يقوله.

والصحيحُ الأول لأنَّ تبيين الحركات في كلامهم إنما يكون بهاء السكت سوى ما جاء في أَنا وحَيَّهَلَا لا غير؛ وهذا في الفتحة خاصّةً، وأمّا زَيدُو وزَيدِي فمِن باب بدل التنوين.

وقد استَدَلَّ بعضُهم بأنها ليست إعرابًا بأنَّ هذه الحروف في النصب والخفض غيرُ موافِقةٍ للعامل لأنَّ مَنْ مبتدأ على كل حال؛ والتقدير: مَن الذي تكلَّمتَ به. وقد قيل: هي موافِقة، والتقدير في ضربتُ رجلًا: مَنْ ضَربتَ؟ وفي مررتُ برجلٍ: بِمَنْ مررتَ؟ حُذف العامل لتقدُّم ذكره.

وقَوَّى ابنُ خَروف[2] قولَ مَن يُقَدِّر فيه إضمارَ حرف الجر، على أنه أجاز الوجهين.

ودليلُ صحة الأول أنك تقول في ما لا يُحكى: مَنِ الرجلُ؟ ومَن أخوك؟ بعد النصب والخفض، فكذلك ينبغي أن يكون تقدير هذا، وإنما حُذفت استغناءً، واستَدلَلتَ بهذه العلامات.

وقيل: الدليل على أنها ليست بإعراب أنَّ مُوجِب البناء - وهو تضمين معنى حرف الاستفهام - ثابتٌ، وكأنَّ أبا عليٍّ لم يعتمد على هذا لأنَّ أيًّا معربة، وفيها معنى الاستفهام لأمرٍ خَرجت به، وكذلك مَنْ، قد يمكن أن رجعت إلى الأصل من الإعراب في هذا الموضع لَمّا قصدوا تبيين مَن يُسأل عنه، والوجهُ أن يقال: البناءُ قد وجب؛ وهو حاصر. وهذا محتمل لِما قلنا من الحكاية، فلا دليل على أنه رجعت إلى

---

(١) هي لغة أزد السَّراة، حكاها أبو الخَطّاب. الكتاب ٤: ١٦٧.

(٢) شرح جمل الزجاجي له [باب حكايات النكرات بمن] ص ١٥١ [جدة].

الأصل وألغي الموجب، ولم يتكلم س على هذه الواو والياء والألف، وقال في هذا الباب[1]: ((وسنبيّن وجه هذه الواو والياء والألف في غير هذا الموضع إن شاء الله)). وهذا وعد لم يَفِ به.

ومِن فروع هذه المسألة أنه إذا اجتمع مؤنث ومذكر ألحقتَ في الآخر، فتقول لمن قال رأيتُ رجلًا وامرأة: مَنْ ومَنَهْ؟ فتسكّن الأول لأنه وصل، وكذلك لو عكست فقلت لمن قال رأيتُ امرأةً /ورجلًا: مَنْ ومَنَا؟ وسواءٌ اتّفق الإعراب كهذا الذي مثّلناه، [٧:١٤٢/ب] أو اختلف، فتقول لِمن قال ضربَ رجلٌ امرأةً: مَنْ مَنَهْ؟ والعكس: مَنْ مَنَا؟ وكذلك أيضًا لو اتّفقا في الوحدة كما مثّلنا، أو اختلفا، فتقول لِمن قال رأيتُ رجلًا وامرأتين: مَنْ ومَنْتَيْنْ، ورجلًا ونساءً: مَنْ ومَنَاتْ؟ وكذلك في العكس، فتقول لِمن قال رأيتُ امرأةً ورجلَين: مَنْ ومَنَيْنْ؟ ونساءً ورجلًا: مَنْ ومَنَا؟ وعلى هذا فَقِسْ.

وهل يجوز أن يُغَلَّبَ المذكر على المؤنث فيُثنَّى بصيغة المذكر، فتقول لِمن قال رأيتُ رجلًا وامرأةً: مَنَيْنْ؟ كما تقول: ضربتُ أَحْمَرَيْن، في رجل أحمر وامرأة حمراء، فيمكن أن يُلحَق بهذا فيقال: مَنَيْنْ؟ ويمكن أن لا يُلحَق به فلا يجوز لأنَّ القصد الحكاية في الاسْتِثبات، فتقول على هذا[2]: مَنْ ومَنَهْ، كما ذكرناه أولًا.

وكذلك إذا سألنا بـ(أيٍّ) يُجرى على هذا القياس، فتقول لِمن قال رأيت رجلًا وامرأة: أيًّا وأيّةً؟ وكذلك العكس، فتقول لِمن قال رأيتُ امرأةً ورجلًا: أيّةً وأيًّا؟ تُجري كلَّ واحد منهما على ما يقتضيه قياسه وإعرابه؛ لأنَّ الزوائد تثبت في الوصل، بخلاف مَنْ، وسواء اتّفقا في الإعراب أم اختَلفا، أو اتّفقا في الوحدة أم اختَلفا، أو اتّفقا في العقل أم اختَلفا، لأنَّ أيًّا تكون للعاقل ولغيره، فتقول لِمن قال: رأيتُ رجلًا وحمارًا: أَيًّا وأَيًّا؟ وهل يجوز فيها تغليب المذكر على المؤنث؟ في ذلك الاحتمالُ السابق.

---

(١) الكتاب ٢: ٤٠٩.

(٢) على هذا ... على هذا القياس فتقول: سقط من د.

ولو خلطتَ سؤال مَن مع أيٍّ وذلك في العاقل وغيره في قول مَن قال رأيتُ رجلًا وحمارًا، فتقول: مَنْ وأَيًّا؟ [وفي قول من قال رأيتُ حمارًا ورجلًا: أَيًّا ومَنَا؟][(١)]، فتأتي بكلٍّ واحد منهما على قياسه مفردًا كان أو مثنًّى.

وفي كلام المصنف خللٌ، وذلك أنه قال: **وقد تُستعملان** - يعني أَيًّا ومَنْ - **مع غير المفرد المذكور** - وقد شرحناه بالمثنى والمجموع والمؤنث - **استعمالَهما معه،** أي مع المفرد المذكور وبَيَّنّا تمثيل ذلك، لكنَّ هذا الحكم الذي ذَكَره لا يَسوغ إلا في مَنْ وحدَها لأنها تكون كذلك، وأمّا أيٌّ فإنا ذكَرْنا أنها تؤنَّث في الوجه الثاني مِن أَوجُهِها، فتقول في قامت امرأةٌ أو امرأتان أو نساء: أيَّةٌ؟ وتنصبها في نصب المحكيّ، وتجرُّها في جرِّه، فلا تجري مجرى المفرد المذكور؛ إذ لو جَرَتْ مَجراه لقيل أَيٌّ في الاستثبات عن المؤنث، ولا تقول ذلك، بل تؤنِّث، هكذا النقل عنهم، وتقدَّم الكلام على إعراب أَيٍّ[(٢)].

وأمّا مَنْ في حكاية النكرة فإذا استَثْبَتَّ عن مجرورٍ بالحرف فمَن التزَم إدخالَ حرف الجر على أيٍّ فلا بُدَّ من إدخال الحرف عليها؛ وتكون مجرورةً به، وتتعلَّق بفعلٍ مضمَر بعد مَنْ لأنه استفهام، أو عن منصوب فبفعلٍ مضمَر يقدَّر بعدها، أو عن مرفوع فمبتدأٌ والخبر محذوفٌ لفهم المعنى.

ص: ولا يحكى غالبًا معرفةٌ إلا العَلَمُ غيرُ الْمُتيَقَّنِ نفيُ الاشتراك فيه، فيَحكيه الحجازيون مُقَدَّرًا إعرابُه بعدَ (مَنْ) غيرَ مقرونة بعاطف.

[٧:١٤٣/أ] ش: يحترز بقوله **غالبًا** من قولهم[(٣)]: مع مَنِيْنْ؟ استثباتًا /لِمَن قال: ذهبَ معهم. قال الزَّجاجيُّ[(٤)]: «لو قال رأيتُه أو مررتُ به لقلتَ: مَن هو؟ ولم يَجُز غير

---

(١) ما بين القوسين من الارتشاف ٢: ٦٨٥، والذي فيه: أيًّا ومن.

(٢) تقدم في ص ٣١٢ - ٣١٤.

(٣) أي العرب. الكتاب ٢: ٤١٢.

(٤) الجمل ص ٣٣٢ - ٣٣٣.

ذلك. قال س: حكايةُ مثل هذا من الأسماء المضمرة جائز على مذهب من قال: دَعْنا مِن تَمْرتانِ[1]، وهو قبيح شاذٌّ جدًّا ليس مما يُعمَل عليه)).

وقولُه **غيرُ الْمُتيَقَّن نفيُ الاشتراك فيه** احترازٌ مِنَ العَلَم الذي يُتَيَقَّنُ انتفاء الاشتراك فيه، فلا يجوز أن تحكي قال الزيدون فتقول: مَن الزيدون؟ لأنَّ هذا الاسم يُتَيَقَّنُ انتفاء الاشتراك فيه، فلا يُحكى.

وقولُه **فيَحكيه الحجازيون** ظاهرُ كلامه أنَّ مذهب الحجازيين حكاية العلم، والمنقولُ[2] أنَّ الحجازيين قد يرفعونه على كلِّ حال كلغة غيرهم، وقد يَحكون إعرابه في كلام المتكلم. وبنو تميم يُعربون ولا يَحكون، والإعرابُ أَقيَسُ مِنَ الحكاية لأنها لا تُتصور إلا بخروج الخبر عما عُهد فيه من الرفع؛ وكذلك الحجازيون يُجرون الإعراب، فيَرجعون إلى اللغة التَّميميَّة، ولا يُجيز بنو تميم الحكاية أصلًا[3].

وقولُه **مُقَدَّرًا إعرابُه بعد مَن** ظاهرُه أنك إذا قال القائل قام زيدٌ فقلتَ: مَنْ زيد؟ وإذا قال ضربتُ زيدًا فقلتَ: مَنْ زيدًا؟ وإذا قال مررتُ بزيدٍ فقلتَ: مَنْ زيدٍ؟ أنَّ زيدًا في أحواله الثلاث يُقدَّر فيه الإعراب لأنَّ حرف الإعراب منه مشغولٌ بحركة الحكاية؛ وفي إعراب ذلك خلاف:

ذهبَ جمهور البصريين إلى أنَّ مَنْ مبتدأ، وزيدًا خبر، ومَنَعَتِ الحكاية مِن رفعه.

وقال أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة الخضراوي في كتابه المسمَّى بـ(الإعراب عن أسرار الحركات في لسان الأَعراب)[4]: ((حركة الْمَحكيِّ في حال

---

(١) الكتاب ٢: ٤١٣، وليس فيه لفظ سيبويه المذكور.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ ٢: ٧٣٦.

(٣) الكتاب ٢: ٤١٣ والغرة ٣: ق ٢٩٠/ب - ٢٩١/أ.

(٤) د: العرب. تقدم ذكره في حاشية ٥: ٢٣٠ باسم: الإغراب في أسرار الحركات في الإعراب.

حكاية الرفع: منهم من يقول إنها لا للبناء ولا للإعراب حملًا لحالة الرفع على حالة النصب والجر. ومنهم من يقول إنها للإعراب لأنه لا ضرورةَ في تكلُّفِ تقديرِ رفعه مع وجود أخرى. وإنّما قيل به في الحالتين الأُوليَين للضرورة، والأولُ أَشبَهُ بمذاهب النحاة وأَقيَسُ بمذاهب البصريين؛ ألا تراهم رَدُّوا على الكوفيين في اعتقادهم أنَّ الرفع في خبر إنَّ وأخواتها وفي اسم كان وأخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل)). انتهى ما لخَّصته من كلام ابن عذرة.

وذهبَ الفارسيُّ[1] إلى أنك إذا قلتَ مَنْ زيدًا ومَنْ زيدٍ كانت مَنْ مرفوعة بالابتداء؛ وخبرُه جملة محذوفة، وزيدٌ بعض تلك الجملة، والتقديرُ عنده: مَن ذَكَرتَه زيدًا[2]، ولا يجوز عنده أن يكون زيد خبرًا عن مَنْ لأنَّ خبر المبتدأ إذا كان مفردًا كان المبتدأَ في الأصل أو مُنَزَّلًا منزلتَه؛ والمسؤولُ عنه بـ(مَن) اسمُه زيد، لا زيدًا بالنصب، ولا زيدٍ بالخفض، ولا زيدٌ بالرفع، فلو جعلتَ زيدًا مِن قولك مَنْ زيدًا خبرًا عن مَنْ لكنتَ قد أخبرتَ عنها بما هو غير واقع عليها ولا يتنزَّل منزلتها، فلذلك جعل الخبر جملةً [٧:١٤٣/ب] محذوفة والاسم الْمَحكيّ بعض تلك الجملة. وهذا الذي /ذهب إليه غير مفصحٍ بإعراب هذا الاسم لأنه زعم أنَّ الخبر جملة محذوفة؛ فإعرابُ هذا الاسم الذي هو بعض تلك الجملة لم يَذكره ولا يُفهَم مِن كلامه هذا؛ والظاهرُ أنه يريد أن يكون زيدًا حالة النصب بدلًا من ذلك الضمير المنصوب الذي قدَّره في الجملة إذ قدَّره: مَن ذَكرتَه زيدًا؟ وكذلك في الجرّ إذا قال: مَن زيدٍ؟ فإنه يقدِّره: مَن مررتَ به زيدٍ؟ فيكون إعراب زيد في هاتين الحالتين على مذهبه - واللهُ أعلمُ - بدلًا.

وذهبَ كثير من الكوفيين إلى أنَّ مَن محمولة على عامل مضمَر يدلُّ عليه العامل في الاسم المستفهَم عنه؛ والواقع بعد مَن بدلٌ منها، فإذا قال: ضربتُ زيدًا،

---

(١) المسائل المنثورة ص ١٢٨.

(٢) الذي في المسائل المنثورة: من ذكرك زيدًا.

فقلتَ له: مَن زيدًا؟ فالتقدير عندهم: مَنْ ضربتَ؟ وزيد بدلٌ مِن مَن، وإذا قال: مررتُ بزيدٍ، فقلتَ: مَن زيدٍ؟ فتقديرُه: بِمَنْ مررتَ؟ وزيدٍ بدلٌ مِن مَن. ويجوز أن يُقدَّر العامل عندهم قبل مَن في باب الحكاية على حدِّ قول العرب[(١)]: ضَرَبَ مَنٌ مَنًا؟ وإذا قال: قام زيدٌ، فقلتَ: مَن زيدٌ؟ فالتقديرُ: قام مَن؟ وزيدٌ بدلٌ مِن مَن. وحملَهم على هذا التقدير أنهم رأوا أنَّ العرب إذا حَكَتْ بـ(أَيٍّ) و(مَنْ) في غير الأعلام جعلوا[(٢)] اسم الاستفهام على حسب الاسم المسؤول عنه في الإعراب، وتقدَّم ذِكرُ ذلك[(٣)]، فجعلوا مَنْ في حكاية الأعلام كذلك. وما ذهبوا إليه فاسد لأنه لو كان بدلًا لَأَعَدتَ معه حرف الاستفهام، فكنتَ تقول: مَنْ أَزيدًا؟ لأنك إذا أبدلتَ مِن اسم الاستفهام فلا بُدَّ مِن إدخال همزة الاستفهام على البدل، ولا يجوز حذفه، قال الشاعر[(٤)]:

مِنْ أَيِّ يَومَيَّ مِنَ الموتِ أَفِرْ   أَيومَ لَم يُقْدَرَ أَمْ يومَ قُدِرْ

وقال آخر[(٥)]:

سَواءٌ عليهِ أَيَّ حِينٍ أَتَيتَهُ   أَساعةَ نَحسٍ تُتَّقَى أَمْ بِأَسْعُدِ

فلَمّا لم يُدخلوا أداة الاستفهام على الاسم الواقع بعد مَن دَلَّ على فساد ما ذهبوا إليه.

وما ذهب إليه الفارسيُّ أيضًا ضعيف لأنَّ فيه ادِّعاءَ جملةٍ محذوفةٍ لم يُنطَق بها أصلًا في موضع من المواضع؛ ويَلزم على مذهبه إذا خرَّجنا أنَّ زيدًا بدلٌ من الضمير الذي في الجملة ادِّعاءُ وجوبِ حرفٍ مُبدَل منه دائمًا؛ وهو أيضًا على تقدير جملةٍ أخرى على الأصحّ، فيكون قد حُذف من الكلام جملتان، وهذا كله ضعيف.

---

(١) الكتاب ٢: ٤١١.

(٢) جعلوا ... في الإعراب وتقدم: سقط من د.

(٣) تقدم في ص ٣١٢ - ٣١٦.

(٤) تقدم في ١٢: ٩٨، ١١٧.

(٥) تقدم في ٣: ٢٥٢.

ونُقل عن الكوفيين طريقةٌ أُخرى، زَعموا أن لا حكاية أصلًا، فإذا قيل: رأيتُ زيدًا، فقلتَ: مَن زيدًا؟ فالأصل: زيدًا مَن؟ لأنَّ السؤال عن صفته، أي: رأيت زيدًا مَن؟ كما قلتَ: الْمَنِيَّ؟ حين قال: رأيتُ زيدًا القرشيَّ، وكذلك: مَن زيدٍ؟ أي: مررتَ بزيدٍ مَن؟[١] وكذلك: مَن زيدٌ؟ لِمَن قال: جاءني زيدٌ، أي: جاءك زيدٌ مَن؟ فالاسم محمولٌ على فعلٍ في كلام المستثبِت مِن لفظ المخبِر المتقدّم قبلُ[٢]. وهذا باطل لأنَّ [٧:١٤٤/أ] /الصفة إن كان في نيّته الاستثبات، وكأنهم قالوا: زيدٌ مَن هو؟ فينبغي أن تؤخَّر في موضعها لأنها صدر، وإن لم يكن في نيَّته فلا تُقدَّم لأنَّ الصفة لا تتقَدَّم على الموصوف. وأيضًا فالعربُ لا تَسأل بـ(مَنْ) عن الوصف حتى يُصرَّح به، فتقول: الْمَنِيَّ؟ لِمَن قال: رأيتُ عَمرًا القرشيَّ، ولِمَن قال: رأيتُ عَمرًا الطويلَ: عَمرًا ماذا؟ ولا يُسأل عنها قبل التصريح بها أصلًا.

وزعم الكوفيون أنَّ العرب تقول: مَن هذا أبا القاسم؟ وخرَّجوه على ما خرَّجوا عليه: مَن زيدًا؟ مِن أنَّهم حَكَوا الأول، لكن هو مُعرب على حسب العامل كما قدَّمنا، فقالوا: الأصلُ أبا القاسم هذا مَن؟ لَمَّا سُمِع: رأيتُ أبا القاسم. وهذا ليس بشيء لأنَّ الصفة كما قلنا لا تتقدَّم على الموصوف، وهو عندنا على الحكاية، وكأنه لم يكتفِ بالحكاية، فجاء بالاسم محكيًّا ليبين أنه عنه يَسأل لا عن غيره، وتكون الإشارة للحاضر ذِكرًا لا شخصًا.

وما ذهبَ إليه جمهور البصريين أَولَى لأنه لا يُنكَر تَعَذُّر الإعراب في الاسم الصحيح لعارضٍ؛ كما تعذَّرَ لِشَغلِه بحركةِ الحكاية إذا أُريدَ به المحافظةُ على محاكاة كلام المتكلم.

---

(١) وكذلك من زيدٍ أي مررتَ بزيدٍ مَن: سقط من ك.

(٢) قبل ... وكأنهم قالوا زيد من هو: سقط من د.

وقولُه **غيرَ مقرونةٍ بعاطف** هذا شرطٌ في جواز الحكاية، وهو أنَّ مَن لا يدخل عليها حرف عطف، فلو قلتَ: ومَن زيدٌ؟ بطلت الحكاية، ورُجع إلى الرفع سواء كان زيدٌ مرفوعًا في كلام المتكلّم أم منصوبًا أم مجرورًا. وإنما لم تجز الحكاية لزوال اللبس لأنه قد عُلم أنَّ المسؤول عنه إنما هو الأول، ولولا ذلك لم يَسُغ عطف كلامك على الكلام المتقدم والحكاية، إنما جازت محافظةً على أنَّ المستثبَت عنه هو السابق ذِكرُه في كلام المتكلم.

وهذا الذي ذكرَه المصنف فيه تفصيلٌ ذكرَه في (البسيط)، وهو أنك ((إذا أردتَ أن تحكيَ أكثرَ من اثنين، وكان كلٌّ مما يُحكى على حِدَته، وكانا عَلَمَيْن[1]، وفصلت بـ(مَن)، وكرَّرتها مع الثاني، أدخلتَ حرف العطف على مَن، وحكيتَ، فقلتَ لِمَن قال: ضربتُ زيدًا وعمرًا: مَنْ زيدًا؟ ومَنْ عَمرًا؟ ولا يُبطل دخول حرف العطف على الثاني الحكاية، لأنه إنما يُبطلها في الأول. وإن لم تُعد مَنْ لم تكن الحكاية لأنَّ العطف يَقرب من التثنية، والتثنيةُ لا تُحكى، فكذلك العطف، ولذلك لَمّا أَعدتَ مَن زال العطف. وقد تجوز لأنه ليس كالتثنية مِن كلِّ الوجوه؛ لأنَّ التثنية إنما كانت مانعةً لزوال العَلَميّة، والعطف لا يُزيل ذلك)). انتهى وفيه بعض تلخيص.

ص: ولا يُقاس عليه سائر المعارف، ولا يُحكى في الأصل بـ(مَنْ)، خلافًا ليونس في المسألتين.

ش: إذا كان الاسم المستثبَت عنه معرفة غير عَلَمٍ ففيه تفصيل لم يتعرض له المصنف؛ وهو أنه إمّا أن يكون وصفًا منسوبًا أو غير ذلك:

إن كان وصفًا منسوبًا فإنك تُدخل على مَن الألف واللام وياءي النسب، /فتقول: آلْمَنِيُّ؟[2] لِمَن قال: قام زيدٌ القُرَشيُّ، إذا لم تَفهم القُرَشيّ فاسْتَثْبَتَّ عنه، [٧:١٤٤/ب]

---

(١) الغرة ٣: ق ٢٩١/ب والبديع ١: ٧٠٥.

(٢) الأكثر إدخال همزة الاستفهام بالمد أو التسهيل، وبعضهم لا يأتي بها فيقول: الْمَنِيّ؟ اكتفاء بما في مَنْ مِن معنى الاستفهام. شرح الكافية ٢: ٢٨٨ - ٢٨٩. والسيرافي ٩: ١٥٣ - ١٥٤.

ويُعرب إذ ذاك، ويؤنَّث، ويثنَّى، ويُجمع بالواو والنون وبالألف والتاء، وتثبت هذه الزيادات في الوصل والوقف، فإن فهمتَ الصفة المنسوبة ولم تَفهم الموصوف لم تَحْكِ، بل تقول: مَن زيدٌ القُرَشيُّ؟ إلا على لغةِ مَن يَحكي العَلَم الْمُتبَع، وذلك قليلٌ، وسيأتي الكلام عليه[1].

وفي (البسيط): إذا قيلَ: ضربتُ زيدًا، قلتَ: آلْمَنِيَّ؟ تحمله على كلامه مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، يصير هنا بمنزلة أيّ، ويجري فيه الخلاف أهو إعرابٌ أو لا، فكأنك قلتَ: أَهُوَ القُرَشِيّ؟ فنابت مَنْ عن حرف الاستفهام، وأدخلتَ عليها لام التعريف وحرفَ النسبة حكايةً لِما يُوصَفُ به ويضاف إليه، ويُطابق في الإفراد والتذكير وفروعهما، إلا أنَّ التثنية والجمع لم يَتَمَكَّنا هنا، فأُجري العطف مُجراهما، فتقول في ضربتُ زيدًا وعمرًا: آلْمَنِيَّيْنْ؟ وكذا في الجمع، والظاهر أنَّ هذا الحكم مخصوصٌ بنَسَبِ مَنْ يعقل لأنَّ مَنْ لا تكون إلا له، ولم يذكر س خصوصًا ولا عمومًا.

وقال المبرد: هو مختصٌّ بِمَنْ يَعقل، وأمّا نسبةُ ما لا يَعقل فالقياس بـ(ما) لأنها له، فإذا قال: رأيتُ الحمارَ، وأردتَ نسبتَه قلتَ[2]: آلْمَائيّ؟ وآلْمَاويّ؟ فترَدّ إلى (ما) وتنسبه[3].

وقال السيرافيُّ[4]: هذا خطأٌ لأنَّ مَنْ إنما تقع على المنسوب إليه لا على المنسوب؛ فإذا قال: رأيتُ الحمارَ، فقال: آلْمَنِيَّ؟ فمعناه: من الذي[5] نسبتَه إليه؟ قال: ولكنك إن نسبتَه إلى ما لا يعقل كالوحشيّ والْمَكِّيِّ قلتَ كما قال المبرد.

---

(١) يأتي في ص ٣٣١ - ٣٣٤.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٩: ١٥٤. د: قلت المامن والماوي.

(٣) ك: فترد لما لا من وتنسب. ن: فيرد إلا ما لا وينسبه.

(٤) شرح الكتاب ٩: ١٥٤، وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٥) ك: فمعناه الذي.

قال شيخنا، يعني - واللهُ أعلمُ - أبا العُلا إدريس: ويظهر أنَّ معنى الشَّبَه ما قاله المبرّد، لكنه عامٌّ سواء كان عاقلًا أم لا؛ لأنَّ الأكثر فيها أن تكون لمن يعقل، فغلَّبوا العاقل، وصار قولك آلْمَنِيّ يحتمل النسب لِمَن يعقل ولِما لا يعقل. قلتُ: وما قاله المبرّد فيه نظر عندي؛ لأنَّ (ما) ينبغي أن لا تَدخل في هذا الباب لأنه لا يُحكى بها، وكان الأقيس أن تدخل فيه أَيّ لأنها لغير العاقل، ولها حظٌّ في الحكاية، فتقول لِمَن قال رأيتُ الحمارَ: آلأَيَوِيّ، تنسب إلى أيّ. وما ذكره أبو سعيد فلا يقوى لأنَّ معنى السؤال: هذا المذكور يُنسب إلى الفَرَس أم إلى غيره؟ وهو ظاهر قول س، وليس معناه: مَن يُنسب إليه هذا؟ لأنَّ مَن لو كانت هكذا لم تكن حكايةً لِمُتَقَدِّمٍ؛ لأنَّ مَن تَنسب إليه لم يتقدَّم، فلا يُحكى، وما قاله شيخُنا مَبنيٌّ عليه. انتهى وفيه بعض تلخيص وتصرُّف في اللفظ لا في المعنى.

وقال بعض أصحابنا: السؤال عن الشخص إما في نفسه وقد سَبق، أو في نَسَبه فتقول: آلْمَنِيّ؟ ووجهه أنهم أرادوا الإشعار بأنَّ السؤال إنما كان عن النسب فلذلك ألحقوا الياء، ودخلت أل لأنَّ المقصود المعرفة، وإنما السؤال عنها، فلما جئتَ بياء النسب تنكَّر الاسم، فأُدخل عليه أل، ولزم إعرابه /لأنَّ كلّ ما فيه ياء النسب يُعرب. [٧:١٤٥/أ]

وأطلقَ س[١] أن تقول آلْمَنِيّ في السؤال عن نسبٍ إلى بلد أو صنعة أو قبيلة أو أبٍ، فتقول: آلْمَنِيّ؟ فيقول: الخيّاط، أو القُرَشيّ، أو العَلَويّ، أو المكِّيّ. واختاره مَبْرَمان[٢] والزَّجّاج.

وخَصَّ ذلك السيرافيُّ بالنسب إلى الأب [والأم][٣] والقبيلة، قال: ((وأمّا في النسب إلى البلد والصنعة فلا يقال فيهما آلْمَنِيّ)). قال: ((لأني لم أَسمع ذلك إلا في

---

(١) الكتاب ٢: ٤١٥.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٩: ١٥٤.

(٣) والأم: من الارتشاف ٢: ٦٩٣.

النسب لغير الصنعة والبلد)). قال: ((والقياس يقتضيه لأنَّ القصد بالحكاية إنما هو المحافظة على الاسم، وهم إنما يحافظون على النسب إلى الأب والأم والقبيلة لا على غير ذلك)).

وزاد مَبْرَمان فقال: إذا سألتَ عن نسبٍ ما لا يعقل نحو أَعْوَجَ[١] ولاحِقٍ[٢] وضَمْران[٣] قلتَ: آلْمائيّ؟ وآلْماوِيّ؟ لأنه لا يعقل، فالسؤال عنه بـ(ما). وقال: فإن نسبتَ الفَرَسَ إلى مَن يَعقل نحو التَّميميّ قلت: آلْمَنِيّ؟ وهذا غلطٌ فاحش لأنَّ مَن إنما وقعت على المنسوب لا على المنسوب إليه. والصحيحُ أنَّ س أطلقَ القول، ولم يَسمع منهم آلْمائيّ؟ ولا آلْماويّ؟ وإنما قاله مَبْرَمانُ بالقياس[٤].

ولا يجوز الاستثبات عن نسبِ النكرة لأنَّ هذا كله خارج عن القياس؛ ألا ترى أنَّ لحاق الإعراب وياءي النسب وأل (مَنْ) شذوذ، ولا يقال منه إلا ما سُمِع[٥].

وإن كان غيرَ وصف منسوب[٦] لم تَجُز فيه الحكاية نحو قولك: مَن صاحبُك؟ ومَن هذان؟ ومَنِ الزيدانِ؟ هذا هو المختار. وأجاز فيه[٧] بعضهم الحكاية، أَجراه مُجرى العلم، فيقول: مَنْ أخاك؟ ومَنْ أَخيك؟ لِمَن قال: رأيتُ أخاك، ومررتُ بأخيك. وهذا المذهب هو الذي حكاه المصنف عن يونس. وأمّا الْمُجْمَعُ عليه من الرواة - وهو مذهب الحجازيين - فحكايةُ العلم اسمًا وكنيةً ولقبًا فقط.

---

(١) أعوج: فرس مشهور للعرب، كان في الجاهلية سابقًا، تُنسب إليه الخيل الأعوجية.

(٢) لاحق: فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنه - مشهور، واسم فحل كان لغَنِيّ أيضًا.

(٣) ضمران بفتح الضاد وضمها: اسم كلب.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ٢٧٩/أ [مخطوط].

(٥) ك: يسمع.

(٦) الفقرة في شرح الجزولية للأبذي ١: ٤٨٣ [رسالة].

(٧) وأجاز فيه ... لمن قال رأيت أخاك: سقط من د.

على أنَّ الأخفش حكى أنَّ منهم مَن يحكي الاسم مطلقًا اسمًا كان أو صفةً أو ما كان، وسَمِع س[1]: دَعْنا مِن تَمرتانِ، حكايةً لِمَنْ قال: ما عنده تَمرتانِ، وسَمِع مَن يقول[2]: ليس بِقُرَشيًّا[1]، جوابًا لِمن قال: أليس قُرَشيًّا؟ وقال أبو الجراح[3]:

كريمٌ إلى جَنْبِ الخِوانِ وزَوْرُهُ يُحَيَّا بأَهْلًا مَرْحَبًا ، ثُمَّ يَجلِسُ

فهذا حكى في غير الاستفهام في النكرة، وإنما يُحكى هذا النوع بعد القول أو ما جرى مجراه، وشذَّ هذا في حذف القول، وأصلُه: دَعْنا مِن قولك ما عنده تَمرتان، وليس بالذي يُقالُ فيه أَليسَ قُرَشيًّا؟ وكذلك كان الأصل في هذا الباب في قولك: مَنْ زيدٌ؟ حين قيل: قامَ زيدٌ، أن تقول: مَنِ الذي قلتَ فيه قامَ زيدٌ؟ ولم يشذّ هنا لنيابة الاستفهام عن القول. قاله صاحب البسيط.

وقولُ المصنف **ولا يُحكى في الوصل بـ(مَنْ)** تقدَّم قولُ المصنف[4] **وإن سئل عنه في الوقف بـ(مَنْ) فكذلك** والكلامُ عليه. وإنَّ الزيادات التي تلحق أيًّا تثبتُ وصلًا ووَقفًا، والزيادات التي تلحق مَن إذا استثبتَّ بها إنما تكون في الوقف كما ذكر.

وأجاز /يونس الحكاية بـ(مَنْ) في الوصل، وحكى[5] أيضًا هو والكسائيّ أنَّ [٧: ١٤٥/ب] بعض العرب يُعرب مَنْ، ويحكي بها النكرات كما يحكي بأيّ، وحكى[5] أنهم يقولون: ضربَ مَنٌ مَنًا، وحَكى الكسائيُّ[6]: ضربَ غلامُ مَنٍ مَنا، بإعرابِ مَن المضاف إليها بالخفض وتنوينِها، وبتركِ الإعراب فيها وتسكينِها، فيقول: ضربَ غلامُ مَنٍ مَنا. وقال بعضُهم: ضربَ مَنْ مَنَا، فحذفَ مِن الأول الزيادة، وأَثبتَها في الثاني.

---

(١) الكتاب ٢: ٤١٣.

(٢) الذي في المخطوطات: وسمع قوم.

(٣) يمدح الكسائي. الصحاح (قلس) ٣: ٩٦٥.

(٤) تقدم في ص ٣١٥ - ٣١٦.

(٥) الكتاب ٢: ٤١٠.

(٦) شرح الجزولية للأبذي ١: ٤٨٥ [رسالة].

وما أجازه يونسُ هو مذهبٌ لبعض العرب، يُثبت الزيادة في الوصل كما يُثبتها في الوقف، يقول: مَنُو يا فتى؟ ومَنَا يا هذا؟ ومَنِي يا هذا؟ ولا يُنَوّن. ويقول في المؤنث في الرفع: مَنَةُ يا فتى؟ وفي النصب والجر: مَنَة يا فتى؟ يُشير إلى الحركة ولا يُنَوِّن، وفي التثنية: مَنَانِ ومَنَيْنِ ومَنْتانِ يا فتى، فيَكسر النونَ، ومَنُونَ يا فتى؟ فيَفتح النون، ومَنات يا فتى؟ فيَضُمّ التاء ويُنَوِّن في الرفع، ويَكسر التاءَ ويُنَوِّن نصبًا وجرًّا، فأمّا قول الشاعر[١]:

أتَوْا نارِي ، فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنتُمْ؟ فَقالوا : الجِنُّ ، قُلتُ : عِمُوا ظَلاما

فيحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون استثباتًا عن المعارف إذا جُهلت كالاستثبات عن النكرات، وهو قليل، فاستثبتَ عن الضمير على لغةِ مَن يُثبت العلامة في الوصل، وقد ذكرنا أنَّ إثبات هذه العلامات[٢] وصلًا لغةٌ حكاها يونس عن بعض العرب، ولشذوذها قال يونس[٣]: ((لا يصدق بهذه اللغة كل أحد)).

وأمّا س فذكر أنَّ هذا البيت شاذٌّ غير معمول به ولا مقيس عليه لأنه جَمع مَنْ في الوصل؛ قال[٤]: ((وإنما سُمع في هذا البيت وحده، ثم لم يُسمع بعده في غيره، ولا يُعرف مثلُه في كلام ولا شعر)). ووجَّهَ س[٥] شذوذ هذا البيت على ما حكاه يونس من أنَّ بعضهم قال: ضربَ مَنٌ مَنًا، فأعربَ، ف(مَنُونَ) جمع (مَن) المعرب، فصارت بمنزلة أيٍّ، وأيٌّ لا تُحذف منها العلامة وصلًا، فكذلك مَن.

---

(١) سُمير بن الحارث الضبي، وقيل: شُمير، أو غيره. النوادر ص ٣٨٠ والكتاب ٢: ٤١١ والحلل ص ٣٩٠ والحماسة البصرية ٣: ١٣١٤ [١٢٠١] والخزانة ٦: ١٦٧ - ١٨٠ [٤٥١].

(٢) من يثبت العلامة في الوصل وقد ذكرنا أن إثبات هذه العلامات: سقط من د.

(٣) الكتاب ٢: ٤١١ ولفظه: ((لا يقبل هذا كل أحد)). وفي السيرافي ٩: ١٤٣: ((ولا يقبل)).

(٤) الكتاب ٢: ٤١٠ بتصرف، وإخاله من الجمل للزجاجي، فهو في ص ٣٣٦ منه.

(٥) الكتاب ٢: ٤١١.

ووَجَّهَ الكسائيُّ[1] هذا البيت على أنه مِن قَبيل ما أُجري فيه الوصل مُجرى الوقف؛ فهي زيادةٌ في المبنى.

وكِلا القولين توجيهُ شذوذٍ لأنَّ إجراء الوصل مجرى الوقف بابُه الشعرُ لا الكلام؛ وإعراب مَن أيضًا لم يُسمع إلا فيما حَكى يونس.

والوجهُ الثاني[2]: أن يكون مِن لغة مَن يجعل الزيادة في مستأنف الاستفهام؛ فيقول: منو أنت؟ ومَنانِ أنتما؟ ومَنُونَ أنتم؟ ومَن قال: مَنٌ يا فتى؟ فالظاهر أنه إتباع. وقيل: هو مُعرب فيجري مجرى أيّ في الإعراب، ومَن التزم دخول الباء في أيٍّ لزمه هنا في مَن.

ص: وفي حكاية العَلَم معطوفًا أو معطوفًا عليه خلاف.

ش: مذهبُ يونسَ[3] وجماعةٍ أنَّ عطفَ أحدِ الاسمين على الآخَر مُبطِلٌ للحكاية؛ ومذهبُ غيره[4] أنَّ العطف لا يُبطِل الحكاية، فإذا كان الاسمان المتعاطفان مِن قَبيل ما يُحكى حَكيتَهما، فتقول لِمَن قال: رأيتُ زيدًا وعمرًا: مَنْ زيدًا وعَمرًا[5]؟ وإن كان أحدهما مِن قَبيل ما يُحكى /والآخرُ ليس مِن قَبيل ما يُحكى بَنيتَ على [٧: ١٤٦/أ] المتقدم منهما؛ وأَتبعتَه الآخَر في الحكاية أو إبطالها، فتقول لِمَن قال: رأيتُ زيدًا وصاحبَ عمرٍو: مَنْ زيدًا وصاحبَ عمرٍو؟ ولِمَن قال: رأيتُ صاحبَ عمرٍو وزيدًا:

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ٢٧٨/أ [مخطوط]. وإليه ذهب الفارسي. التعليقة ٢: ١١٤.

(٢) هذا توجيه الكوفيين كما في شرح الجمل لابن الضائع ٢: ق ٢٧٨/أ [مخطوط].

(٣) الكتاب ٢: ٤١٣ - ٤١٤.

(٤) الكتاب ٢: ٤١٤.

(٥) من زيدًا وعمرًا: سقط من المخطوطات، وهو في تمهيد القواعد ٩: ٤٥٤٩ ضمن نصّ أبي حيان.

مَن صاحبُ عمرٍو وزيدٌ؟ وكذلك لِمَن قال رأيت زيدًا ورجلًا: مَنْ زيدًا ورجلًا؟ ولِمَن قال رأيتُ رجلًا وزيدًا: مَنْ رجلٌ وزيدٌ[١]؟

وفي (البسيط): ((لو اجتمعَ مَن يُحكى بـ(مَنْ) على الوجهين نحو: ضربتُ زيدًا ورجلًا، وأَخَّرتَ النكرةَ، قلتَ: مَنْ زيدًا ومَنًا؟ ولو قَدَّمتَها لقلتَ: مَنْ مَنْ وزيدًا؟ ولا يَمنع هنا مَن مَنع في: مَنْ زيدًا ومَنْ أخو عمرٍو؟ لأنه اختَلط بما يُحكى)) انتهى.

وفي (البسيط) أيضًا: ((إن كان أحدهما مما لا يُحكى فإن أعدتَ مَن حكيتَ العَلَم دون الثاني، وإن لم تُعد لم تحكِ واحدًا منهما، وقيل: تجوز الحكاية. وقد حَكى س[٢] جوازها، فتقول: مَنْ زيدًا وأخا عمرو؟ وتُتبع الكلام بعضه بعضًا، ولأنهما لَمّا اشتركا في العطف اكتسبَ أحدُهما حكمَ الآخر، كما أنك تقول ذلك في: تبًّا له وويلًا، وتَبًّا له ووَيلٌ له. ومَن قال هذا فهو أَولى أن يقول: مَنْ زيدًا وعمرًا؟)) انتهى.

وفي (الإفصاح): ((وقال س[٣]: (وأمّا ناسٌ فقاسوا، فقالوا: تقول: مَن أخو زيدٍ وعمرٌو؟ ومَنْ عَمرًا وأخا زيدٍ، فتُتبع الكلامَ بعضَه بعضًا). قال س: (وهذا حسن))) انتهى.

والفرقُ بين العطف وبين غيره مِنَ التوابع أنَّ العطف ليس فيه بيانٌ للمعطوف عليه؛ بخلاف غيره من التوابع، فإنَّ فيه بيانًا أنَّ المتبوع هو الذي جَرى ذِكره في كلام المخبِر، وأمّا في العطف فلا يُبَيِّن ذلك بيانًا تامًّا إلا الحكايةُ وإيرادُ لفظ المخبِر في كلام الحاكي على حاله من الحركات.

---

(١) من قوله: ((وزيدًا من صاحب عمرو وزيدٌ)) إلى هذا الموضع ورد في ك على النحو الآتي: وصاحب عمرو لمن قال صاحب عمرو وزيدًا من صاحب عمرو وزيدًا من صاحب عمرو وكذلك لمن قال رأيت زيدًا ورجلًا من زيدًا ورجلًا ولمن قال رأيت رجلا وزيدًا من رجلٌ وزيدٌ.

(٢) الكتاب ٢: ٤١٤.

(٣) الكتاب ٢: ٤١٤، وقوله الآتي ((وهذا حسنٌ)) يلي هذا القول بلا فاصل.

ص: ولا يُحكى موصوفٌ بغيرِ ابن مضاف إلى العَلَم.

ش: إذا أتبعتَ بتابعٍ غيرِ العطف كأن تُتبع بالتأكيد أو البدل أو عطف البيان أو النعت فإنك لا تَحكي؛ بل تُعرب ما بعد مَن إعرابًا صحيحًا بالرفع، فإذا قال رأيتُ زيدًا نفسَه، أو رأيت زيدًا[1] أخا عمرٍو، أو رأيتُ أبا حفصٍ عمرًا، أو رأيتُ زيدًا الفاضلَ، قلت في الاستثبات: من زيدٌ نفسُه؟ ومَن زيدٌ أخو عمرو، ومَن أبو حفص عمرٌو، ومَن زيدٌ الفاضلُ.

فإن كان التابعُ مع ما جَرى عليه قد جُعلا كشيءٍ واحد - وذلك ابْن مضاف إلى عَلَم كما ذكر المصنف - جازت الحكاية، فتقولُ لِمَن قال رأيتُ زيدَ بنَ عمرٍو: مَنْ زيدَ بنَ عمرٍو؟ لأنهما صارا بمنزلة زيد.

وفي قول المصنف **ولا يُحكى موصوفٌ** قُصورٌ إذ لم يتعرَّض كلامه للتوكيد والبدل وعطف البيان، وحُكمُها كما ذكرنا حُكمُ النعت، فلو قال «ولا يُحكى مُتْبَعٌ إلا موصوفٌ بابْن مضاف إلى العَلَم» كان جامعًا، وقد ذكرنا الفرق بين العطف وبين هذه التوابع في مسألة العطف قبل هذا.

وقد ذهب أبو عليٍّ إلى الحكاية في الوصف والموصوف، وأخَذه مِن قول س[2]: «وإنما حكيتَ»، وعلَّل ذلك بأنه في معنى الجملة /لأنَّ في الصفة ضميرَ فاعل. [١٤٦:٧/ب]

ورُدَّ قولُ أبي عليٍّ بأنَّ ما اعتَلَّ به لا يصحّ؛ لأنه لو ظهر هذا الفاعل لم يمتنع[3] الإجراء على العامل كما في قولك ضاربٌ أبوه؛ والمستترُ أَولى أن لا يؤثر. وأيضًا فالضميرُ لازمٌ له لم يتركَّب معه تركيبَ الفعل والفاعل، ولأنه في قوة المفرد فكان كالمضاف. وأمّا قول س «وإنما حَكيتَ» فيعني به حكاية التنوين خاصةً.

---

(١) أو رأيت زيدًا نفسه ... من زيدٌ نفسه: سقط من د.

(٢) الكتاب ٣: ٣٢٩.

(٣) ك: لم يمنع.

والبدلُ والمبدَلُ منه كالنعت والمنعوت لأنه يحصِّل معنًى واحدًا، فحُكمُه حُكمُه. وكذلك ما تركَّبَ معناه من اسمين نحو: بابًا بابًا، ودخلوا الأوَّلَ فالأوَّل، وفاه إلى فِيَّ.

ص: وربَّما حُكي الاسمُ دون سؤال، وربَّما حُكي العَلَمُ والمضمَرُ بـ(مَنْ) حكايةَ المنكَّر، وربَّما قيلَ: ضَرَبَ مَنٌ مَنهْ، ومَنُو مَنَا، لِمَن قال: ضربَ رجلٌ امرأةً، ورجلٌ رجلًا.

ش: فسر قوله **وربَّما حُكي الاسمُ دون سؤالٍ** بقول الله تعالى: ﴿يُقَالُ لَهُۥ إِبْرَٰهِيمُ﴾[1]، فـ﴿إِبْرَٰهِيمُ﴾ ليس بمسؤول عنه، وقد حُكي هذا اللفظ لأنه كان اسمه إبراهيم، فحُكي هذا اللفظ وأُعرِب، وجُعل مفعولًا لم يُسمَّ فاعله. ويُريد بقوله **حُكي الاسمُ** أي مُجرَّدًا من التركيب، فهو الْمَحكيُّ لا بعض الْمَحكيّ، وفي حكاية المفرد خلاف، أعني إذا كان المفرد ليس اسمًا بجملة: فمنهم مَن قال لا يُحكى، ومنهم مَن زعمَ أنه يُحكى، وهو الصحيح، ولا يجوز فيه غيرُ الحكاية لأنَّ الحكاية إمّا أن ترجع إلى اللفظ أو إلى المعنى، لا جائز أن ترجع إلى المعنى لأنَّ الذوات ليست مما يتعلَّق بها القول؛ فوجبَ رجوعها إلى اللفظ، واللفظُ المفرد يُحافَظ على رفعه ونصبه وجرِّه كما لَفَظَ به المتكلم، وإذا كان كذلك فلا يمكن أن يكون في كلام الناطق مفردًا لاستحالة وجود إعراب بلا مُعرِب وأثَرٍ بلا مؤثِّر؛ فثبت أنَّ المفرد مقتطَع من جملة، فعاد إلى حكاية الجمل المحذوفِ بعضُها، وذلك جائز، قال الشاعر[2]:

إذا ذُقْتُ فاها قُلتُ : طَعْمُ مُدامةٍ مُعَتَّقةٍ مِمّا تَجيءُ بهِ التُّجُرْ

يروى طَعْمُ بالرفع على تقدير: طَعمُه طَعمُ مُدامةٍ، وبالنصب على تقدير: ذُقتُ طَعمَ مُدامة، فعلى ما يُقدَّر ينبغي أن لا تجوز حكاية المفرد الذي ليس اسمًا لجملة، ولا

(١) سورة الأنبياء: الآية ٦٠.

(٢) تقدم في ٣: ٣١٣، ٦: ١٣١، ١٣٣.

هو بعض جملة. وقد ذهب[1] بعض النحويين إلى جواز حكايته، وهو ظاهر مذهب هذا المصنف.

وقد اختلف النحويون[2] في تخريج قوله تعالى: ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾:

فمنهم مَن زعم أنه مفعولٌ صريح لـ(يُقالُ)، فيكون من حكاية المفرد، وكأنه قال: يُطلَقُ عليه هذا اللفظُ.

ومنهم مَن زعمَ أنه منادًى حُذف منه حرف النداء، أي: يا إبراهيم.

ومنهم مَن زعمَ أنه خبرُ مبتدأ محذوف، أي: يقالُ له أنتَ إبراهيمُ. فعلى هذين التخريجين يكون ذلك من حكايات الجُمَل.

وزعمَ بعضُهم أنه مرفوع بالإهمال لأنه لم يتقدَّمه عاملٌ يؤثِّر في لفظه؛ إذ القول لا يؤثر إلا في /المفرد المتضمِّن لمعنى الجملة نحو حَقٍّ وباطل، فلَمّا لم يتقدَّم عليه ما [٧:١٤٧/أ] يؤثِّر فيه بقي مُهمَلًا، والمهمَل إذا ضُمَّ إلى غيره ارتفعَ نحو: واحدٌ، واثنان، يُرفع (واحد) إذا عَدُّوا ولم يُدخلوا عاملًا لا في اللفظ ولا في التقدير وعطفوا بعض أسماء العدد على بعض؛ وهذا مذهب الأعلم. والصحيحُ أنَّ المفرد الذي لا يقع من جهة المعنى على الجملة لا يقع بعد القول إلا على إضمار حتى يكون جملة.

وقولُه **وربَّما حُكي العَلَمُ والمضمَرُ بـ(مَنْ) حكايةَ المنكَّر** تقدَّمت الإشارةُ[3] إلى ذلك في الشرح في أول الباب، وأنَّ بعض العرب إذا جَهِلَ الاسمَ المعرفة الذي جرى ذِكرُه في كلام المخاطب فلم يَدْرِ ما هو فإنه يَحكيه كما يحكي النكرة؛ ويُحكى إذ ذاك بـ(أيٍّ) وبـ(مَنْ).

---

(١) وقد ذهب ... مذهب هذا المصنف: سقط من د.

(٢) تقدمت أقوالهم في ٦: ١٣٢ - ١٣٤.

(٣) تقدمت في ص ٣٢٠ - ٣٢٥.

وفي قوله **ويُحكى**[1] **العَلَمُ والمضمَرُ** قُصور، وفي قوله بـ(**مَنْ**) قُصورٌ أيضًا، وكان ينبغي أن يقول: «ورُبَّما حُكيتِ المعرفةُ» ليشمل العلمَ والمضمر وغيرهما بأيٍّ وبِمَنْ ولا يخصص بِمَنْ.

وقولُه **وربَّما قِيلَ: ضَرَبَ مَنٌ مَنهْ** أي: بالإعراب، وقد ذكرنا[2] أنَّ يونس والكسائيَّ نَقَلا ذلك عن بعض العرب.

وقولُه **ومَنو مَنَا** أي بإثبات العلامة وصلًا، وقد ذكرنا ذلك.

وقولُه **في ضَرَبَ رجلٌ امرأةً** هو يعود إلى قوله: **مَنٌ مَنَهْ**.

وقولُه **ورَجُلٌ رجلًا** يعود إلى قوله **مَنُو مَنَا**.

ص: ويُقالُ في حكايةِ التمييزِ لِمَنْ قال: عندي عشرون: عشرون ماذا؟ وعشرون أيًّا؟ على رأي.

ش: ليس هذا من حكاية التمييز إذْ لم يَنطق به المتكلم، وإنما هو من الاستفهام المستأنَف عن التمييز، وليس[3] من باب الاستثبات عن التمييز إذْ لم يجرِ ذكره في الكلام المتقدّم.

وقولُه **على رأي** مَن منعَ ذلك فلأنَّ التمييز لا يكون بأسماء الاستفهام؛ لأنه يَلزم مِن ذلك تقدُّمُ العامل فيها عليها، ولا يجوز ذلك على قاعدة البصريين؛ ألا ترى أنَّ قولك عندي عشرون رجلًا أنَّ الناصب لـ(رجلًا) هو عشرون تشبيهًا له بضاربينَ، وإذا كان كذلك كان عشرون ناصبًا لـ(ماذا) ولـ(أيًّا) وهو متقدِّم عليه، وذلك لا يجوز.

وقال بعض أصحابنا: تقدَّم أنَّ النكرة يُستَثبَت عنها بـ(مَنْ) بلواحقها مَنُو ومَنَا ومَنِي، ومِنَ النكرة ما يُستَثبَت [عنها][4] بغيرها، فإذا قيل عندي عشرون رجلًا لم

---

(١) كذا في المخطوطات، والذي تقدم قبلُ: وربما حكي.

(٢) انظر ما تقدم في ص ٣٢٩.

(٣) وليس: سقط من ك.

(٤) عنها: تتمة يقتضيها السياق.

يمكن أن تقول له: عندك عشرون مَنَا؟ لأنَّ مَنْ إنما يُطلب بها المعرفةُ، فلا يمكن أن تكون تمييزًا لأنَّ التمييز لا يكون إلا نكرةً، فإن أردتَ ذلك قلت: عندك عشرون ما؟ أو: عشرون ماذا؟ لأنَّ ما تُطلب بها النكرة.

ص: ويُحكى المفردُ المنسوبُ إليه حكمٌ هو للفظه، أو يُجرى بوجوهِ الإعراب اسمًا لـ(الكلمة) أو لـ(اللفظ).

ش: مثالُ ذلك أن يقول القائل: ضربتُ زيدًا، فتقول: زيدًا مفعول، فتَحكي الكلمة كما نَطق بها في كلامه، أو تُعربُها[1] فتقول: زيدٌ مفعول، وتُجريه إذا أعربتَه بوجوه الإعراب، فيكون /اسمًا لـ(الكلمة)، فتؤنِّث ما يعود عليها من الضمائر، وتُخبر [٧:١٤٧/ب] عنها[2] إخبار المؤنث. وتَجعلها اسمًا لـ(اللفظ)، فتُذَكِّر ما يعود عليها من الضمائر، وتُخبر عنها إخبار المذكَّر، فتقول: زيدٌ مفعولة، أي: هذه الكلمة، أو: زيدٌ مفعول، أي: هذا اللفظ.

وقولُه **أو يُجرى بوجوه الإعراب اسمًا لـ(الكلمة) أو لـ(اللفظ)** هذا إذا كان مما يَقبل الإعراب، فإن كان مبنيًّا حكيتَه، ولا يجوز إعرابه، نحو أن يقول: قام مَنْ في الدار، فتقول: مَنْ موصول[3]، ولا يجوز: مَنٌ موصول. وكذلك لو قال: عجبتُ مِن عمرو، لقلت: مِنْ حرفُ جرٍ، ولا تقول: مِنٌ حرفُ جرٍّ.

وحُكم الإسناد اللفظيّ أن يكون للمسنَد إليه ما يَستَحقُّه مِن إعرابٍ وبناءٍ لو أُسند إلى معناه؛ فتقول[4]: زيدٌ ثلاثيٌّ، فتُعربه كما تُعربُ: زيدٌ قائمٌ، واضربْ فعلُ أمرٍ، فتَتركه مبنيًّا كحاله إذا أَمرنا المخاطب فقلنا اضربْ، ومِنْ حرفُ جرٍّ، كحاله إذا قلنا

---

(١) أو تعربها ... فيكون اسمًا للكلمة: سقط من د.

(٢) وتخبر عنها ... ما يعود عليها من الضمائر: سقط من ك.

(٣) ك: موصولان.

(٤) فتقول زيد ... إذا أمرنا المخاطب: سقط من د.

عجبتُ مِن زيد. فهذا الإسناد اللفظي يشترك فيه الاسم والفعل والحرف، وذلك بخلاف الإسناد المعنوي، فهو الذي ينفرد به الاسم، وهذا مما لبّس به بعض العصريِّينَ المنتَمينَ لأصول الفقه، فصنَّف كتابًا يَنقض فيه علل النحاة بزعمه، فقال: يَزعمون أنَّ الاسم يُخبَر عنه، والفعل والحرف لا يُخبَر عنهما، وقد وجدناهم يُخبرون عن الفعل فيقولون: ظَنَّ يَنصبُ المبتدأ والخبر، وعن الحرف فيقولون: مِنْ حرفُ جرّ، فقد تناقضوا. ولم يَعلم أنهم فرَّقُوا بين الإخبار المعنويِّ وبين الإخبار اللفظيِّ.

* * *

إن سألَ بالهمزة عن مَذكورٍ مُنْكِرٌ اعتقادَ كونِه على ما ذُكر، أو بخلافه، حكاه غالبًا، ووَصَل مُنتَهاه ـ ولو كان صفةً أو معطوفًا ـ في الوقف جوازًا بمَدّةٍ تُجانس حركتَه إن كان متحركًا، أو بياءٍ ساكنةٍ بعد كسرةٍ إن كان تنوينًا أو نونَ إنْ تَلي الْمَحكيَّ توكيدًا للبيان.

ش: الاستفهام على ضروب: طلب المعرفة، وهو الاستفهام الذي لا يَشوبه شيء. والاستفهام على طريق التسوية، وعلى طريق التقرير، وعلى طريق الإنكار. وذكر المصنف في هذا الفصل حرف الإنكار، ويذكر في الفصل بعد هذا حرف التَّذكار، ومناسبةُ ذكر هذين عقب (باب الحكاية) أنه ذكرَ في (باب الحكاية) مَن، وأنه تَلحقها تلك الزوائد التي تَلحقها في حالة الوقف، وكذلك أيضًا حرفُ الإنكار وحرفُ التَّذكار إنما تلحق في الوقف، وهما زائدتان في آخر الكلمة كما أنَّ تلك زيادة في آخرِ مَن. وأيضًا فإنَّ أحرف الإنكار قد تَلحق آخِرَ الكلمة السابقة في كلام المتكلم، فتَذكر أنت تلك الكلمة، وتُلحقها العلامة، فصار ذلك حكايةً لِلَفْظِ المتكلم على ما نُبَيِّنُه إن شاء الله، فهذا وجهُ المناسبة بين هذا الفصل وبين ما قبله.

وقولُه **إن سأل بالهمزة** لأنَّ حرف الإنكار لا بُدَّ أن تتقدمه الهمزة فقط دون غيرها من أدوات الاستفهام؛ هكذا أطلقوا أنه لا /بُدَّ أن تتقدَّمه الهمزة، وحكى أبو [١٤٨:٧/أ] زيد الأنصاري[١] عن الكِلابيّين أنهم قالوا: إذا قالوا رأيتُ زيدًا قلنا: زيدًا إنِيْهْ؟ فألقى الهمزة، يعني همزة الاستفهام. وقال بعضهم: زَيدَنِّيْهْ؟ ثَقَّلَ النون. وقال أبو المضاء: أَزَيدًا إنِيْهْ؟ فأتى بألف الاستفهام قبل زيد. انتهى كلامه. ودَلَّ هذا على أنه يجوز حذفُ الهمزة لدلالة قرينةِ الحال عليها، ولأنَّ علامة الإنكار تدلُّ عليها.

(١) الحكاية عنه في الأمالي ٢: ١٣.

وقولُه **عن مذكور** لأنه لا بُدَّ أن تسبقه في كلام المتكلم الكلمةُ التي تلحقها علامة الإنكار؛ لأنه إذا لم يتقدَّمه ذِكر فإنه لا تلحق، فلو أنكرت ابتداءً ضَرْبَ عمرٍو مثلًا لقلت: أَضَرَبْتَ عَمرًا؟ ولا تقول: أضربتَ عَمْرَنِيْهْ؟ بإلحاق حرف الإنكار.

وقولُه **مُنْكِرٌ اعتقادَ كونه على ما ذُكر أو بخلافه** وذلك أنَّ الإنكار على ضربين:

أحدهما: أن تُنكر أن يكون الأمر على ما ذكره المتكلم، فإذا قال القائل: قام زيدٌ، قلتَ: أَزَيْدُنِيْهْ؟ مُنكرًا لقيام زيد.

والآخَر: أن يُنكر[1] أن يكون رأيُه على خلاف ما ذُكر، قيل لبعضهم[2]: أَتخرُج إن أَخْصَبَتِ الباديةُ؟ فقال: أَأَنا إنِيْهْ! مُنكرًا لرأي المتكلم أن يكون على خلاف الخروج، وكأنه قال: كيف لا أَخرج إنْ أَخْصَبَت، فأنكرَ كونَه استَفهَم عن شيء لا ينبغي أن يَستَفهم عنه لأنه لا بُدَّ من وقوعه. و(أنا) في قوله أَأَنا إنِيْهْ مرفوع بـ(أَخرُج)؛ لأنَّ (أنا) هو المضمر في أتخرج[3]، فأَدخل الهمزة على ذلك الكلام، والاستفهامُ قريب من الإنكار لأنه لو أثبت ذلك لَمَا استفهم عنه، ولذلك عُومِل الاستفهام في مواضع معاملة النفي المحض.

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في (كتاب القوانين): «الإنكار إمّا لِبُعدِ وقوعِ ذلك، أو لأنه معلومٌ، أو لكون الأمر في نفسك بعيدًا قبل الإخبار؛ وهذا شبيهٌ بالإنكار» انتهى.

---

(١) أي: المخاطب.

(٢) الكتاب ٢: ٤٢٠ وشرحه للسيرافي ٩: ١٦٣ وفيهما: أنا إنيه، بحذف همزة الاستفهام. ونصَّ ابن يعيش في شرح المفصل ٩: ٩٠ على أنه «بالألف الاستفهامية والأصلية».

(٣) ك: في الخروج. د. في الخرج. والتصويب من تمهيد القواعد ٩: ٤٥٥٩. وقال السيرافي: «جاء به على المعنى؛ لأنَّ الضمير الفاعل الذي في أتخرج للمخاطب هو أنا إذا صار المخاطب هو المتكلم». شرح كتاب سيبويه ٩: ١٦٨.

ورُبَّما لحقتْ هذه العلامة مع الاستفهام الذي لا يَشوبه إنكارٌ البَتَّةَ، حَكى العُتْبيّ[1] أنه سأل أعرابيًّا عن إخوته وعن نفسه، ((قال: قلتُ: أَخبِرْني عن أخيك زيدٍ، فقال: أَزَيدٍ إنِيْهْ، فواللهِ ما رأيتُ أحدًا أَسْكَنَ فَوْرًا، ولا أَبْعَدَ غَوْرًا، ولا آخَذَ بِذَنَبِ حُجَّةٍ قد تقدَّم رأسُها، مِن زيدٍ))، فهذا استفهامٌ محضٌ ليس فيه إنكارٌ البَتَّةَ، هكذا قالوا. ويحتمل أن يكون ذلك إنكارًا من جهة أنَّ أخاه زيدًا انتهى مِن شهرة الأوصاف الجميلة بحيث لا ينبغي أن يُسأل عنه إذ هو معلوم الأوصاف مشهورها، فأنكَر عليه سؤاله عنه.

وفي (البسيط): الإنكار إنكارُ تكذيبِ المخبِر فيما أَخبر به، ولا يكون إلا في الخبر. وإنكارُ تَسفيهٍ في الرأي الذي ذَكره أو الذي يُخالف ما ذَكَره، ويتعيَّن بحسب قرينة الكلام وسياقه، فإنه يَصِحُّ أن يُنكِر على القائل: أضربُ زيدًا[2]، رأيه في ذلك، وقد يُنكِر عليه قولَه: أأَضربُ زيدًا؟ أن يكون رأيه على خلاف الضرب. وهذا يكون في الخبر وغيره، /وصورةُ الإنكار فيهما واحدة. [٧:١٤٨/ب]

وقولُ المصنف **حكاه غالبًا** لأنَّ الحكاية لا تَلزَم، بل له إذا قال: قامَ زيدٌ، أن يقول: أقامَ زيدُنِيْهْ؟ وأَقائمٌ زيدٌ؟ ونحوه مما يؤدي المعنى، ولا يكون فيه حكايةُ لفظ المتكلم.

وقولُه **ووَصَلَ مُنتَهاه** - أي: مُنتَهَى المذكور - **ولو كان صفةً** مثالُه أن يقول: قام زيدٌ الفاضلُ، فتقول: أَزيدٌ الفاضِلُوْهْ؟

وقولُه **أو معطوفًا** مثالُه: قام زيدٌ وعمرٌو، فتقول: أزيدٌ وعَمْرُنِيْهْ؟ وفي ضربَ زيدٌ العاقلُ عمرًا الكريمَ: أَضَرَبَ زيدٌ العاقلُ عمرًا الكَرِيْماهْ؟ وزيادة الإنكار تكون في آخر لفظ من الجملة إن كان الإنكار لجميعها، أو في آخر الخبر إن كان الإنكار فيه.

---

(١) الأمالي ٢: ١٣.

(٢) قال في الارتشاف ٢: ٦٩٧: ((أضربُ زيدًا إن أساء، فتقول: أزيدَنِيْهْ؟ أي: كيف لا تضربه وهذه حاله)).

وقولُه **في الوقف** أي: إنَّ وصْلَه بمدة الإنكار لا يكون ذلك إلا في الوقف.

وقولُه **جوازًا** أي: إنَّ تلك المدة لا تَلزَم، بل أنت بالخيار بين إلحاقها وعدم إلحاقها، فإذا لم تُلحقها وقلتَ مُنكِرًا قلتَ: أزيدٌ؟ وأزيدًا؟ وأزيدٍ؟

وقولُه **بِمَدَّةٍ تُجانس حركتَه إن كان متحركًا** يعني أنه إن كان آخرُه ضمةً كانت المدة واوًا[1] نحو أن يقول: قامَ عمرٌو، فتقول: أَعَمْرُوْهْ؟ أو فتحةً كانت المدة ألفًا نحو: ضربتُ عَمرًا، فتقول: أَعَمْراهْ؟ أو كسرةً كانت المدةُ ياءً نحو: مررتُ بالحارثِ، فتقول: آلحارِثِيْهْ؟ ونحو مررتُ بِحَذامِ: أَحَذامِيْهْ؟ سواء كانت الحركة حركةَ إعراب أم حركةَ بناء في ظاهرٍ أو مضمَرٍ رفعًا وجرًّا.

وقولُه **أو بياءٍ ساكنةٍ بعدَ كسرةٍ إن كان تنوينًا** مثالُ ذلك: قام زيدٌ، فتقول: أزيدُنِيْهْ؟ وضربتُ زيدًا: أَزَيدَنِيْهْ؟ ومررتُ بزيدٍ: أَزَيدِنِيْهْ؟ فتُلحق الياء ما آخرُه تنوينٌ بعد كسرِ التنوين لأنه قد التقى ساكنان والأولُ يَقبل الحركة؛ فكُسر لالتقاء الساكنين.

وإن كان قد حُذف آخرُ الاسم لأجل التنوين نحو رامٍ وعَصًا فالقياس أن يُكسَر كتنوينِ زيدٍ لأنه حالُ وصل، فيرجع المحذوف حينئذٍ، فتقول: أَعصانِيْهْ؟ وأَرامِيْنِيْهْ؟ وإنما رجع لأنَّ سببَ حذفه كان سكون التنوين، وقد زال العارض بتحريكه. وقد يقال: حُكمُه حكم الأول إبقاءً للحكاية، فتقول: أَرامِنِيْهْ وأَعَصَنِيْهْ، فلا تردّ المحذوف.

فإن كان الآخر ساكنًا لا يقبل الحركة نحو: موسى والقاضي، ويغزو ويرمي، فتقول في الإنكار: أَمُوساهْ؟ وآلقاضِيْهْ؟ فتأتي بمَدّةِ الإنكار مناسبةً للحرف الساكن، وتَحذف ذلك الحرف لالتقاء الساكنين كما تَحذفه في نحو: مُوسَى الْكاتب، ويَرْمِي الرَّجل.

---

(١) واوًا نحو أن يقول قام عمرو فتقول أعمروه أو فتحة كانت المدة: سقط من ك.

وقيل: لا يكون هذا لأنه يقدح في الحكاية، وإنما الوجهُ أن يُفصل بين الاسم وبين حرف الإنكار بـ(إن)، فتلتقي النون مع المدّ، فيرجع حرف المدّ ياءً، فتقول: أَمُوَسى إنِيْهْ؟ وكذلك في كلها، وهو الصحيح، وقد قالوا: أَأَنا إنِيْهْ؟ ولو كان الأول لقالوا إناهْ.

فإن كان الحرف ياءَ إضافةٍ في لغة من سَكَّن فلَكَ أن تحذف كما حَذفتَ في النُّدبة حين قلت: واغُلاماهْ، على قولِ مَن لا يُلحق إنْ، ولا يجوز ذلك على قول مَن يُلحقها[1] لزوال الحكاية، بل يأتي بـ(إنْ)، والفرقُ بينها /وبين النُّدبة قصدُ الحكاية. [٧:١٤٩/أ]

وقولُه **أو نونَ إنْ** معطوفٌ على قوله **تنوينًا** أي: إذا كان آخره تنوينًا أو نونَ إنْ المذكورة إذ يجوز لك أن تؤكد بـ(إن)، فإذا أَكَّدتَ لَزِمَ إذ ذاك أن يكون حرف الإنكار ياءً لأنَّ قبلَها ساكنًا يقبل الحركة، فتقول مثلًا لِمَن قال: قامَ أحمدُ: أَأَحْمَدُنِيْهْ؟

فإن كان آخر الاسم منوَّنًا وأَلحقتَ إنْ جاز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: إقرار التنوين ساكنًا وتحقيق همزة إنْ، فتقول: أَزَيدٌ إنِيْهْ؟

والثاني: نقلُ كسرة الهمزة إلى التنوين وتحريكُه بحركتها، وتحذفها، فتقول: أَزَيْدُنِنِيْهْ؟

والوجه الثالث: أن تُدغم نونَ التنوين في نون إنِ المكسورةِ بعد النقل المذكور، فتقول: أَزَيدُنِّيْهْ؟

وزعم ابن هشام وأبو الحسين بن أبي الربيع أنَّ الهمزة حُذفت، وأَدغمت التنوين في النون المكسورة لِلَحاق مدّة الإنكار، قال أبو الحسين: ((ولا يقال إنَّ الهمزة نُقلت كسرتُها، فالتقتِ النونانِ، فوقعَ الإدغامُ؛ لأنَّ الهمزة كانت موجودة)). قال: ((لأنَّ الحذف القياسيّ على هذا جرى؛ ألا ترى أنَّ (القاضي) إذا لحقه التنوين زالت الياء لالتقاء الساكنين، وبقي الإعراب فيها، بخلاف يدٍ ودمٍ)) انتهى كلامه.

---

(١) ك: لا يلحقها.

وفيه استغلاق، وشرْحُه أنه زَعَمَ أنَّ الحذف القياسيَّ أن تحذف الهمزة أولًا لا بوساطة النقل وشَبَّهَ ذلك بالقاضي؛ وذلك أنَّ الياء آخره حرف إعراب تثبت مع الألف واللام، فإذا نُوِّنَ التقى ساكنان الياء المذكورة والتنوين، فتُحذف الياء لالتقاء الساكنين، ويبقى الإعراب فيها مقدَّرًا، فإذا قال: قامَ قاضٍ: فتقول: علامة الرفع فيه ضمَّةٌ مقدّرة في الياء المحذوفة، فكذلك أَزَيدَنِّيْهْ؟ كان الأصل: أَزَيدَنْ إنْ، ثم حُذفت الهمزة، فبقي آخرُ (زيد) ساكنًا لتنوينه، ونون (إنْ) ساكنة، فتحركت، فالتقى المثلان على حد التقائهما في الإدغام، فأدغمت، لا تقول إنَّ النون كانت متحركة بحركة الهمزة المنقولة فيها بعد حذفها فيكون من باب ما تحرّك فيه المثلان؛ بل الأول ساكن، فتلخَّص مِن هذا كله أنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ بين أَزَيدَنِّيْهْ وبينَ قاضٍ أنَّ كلًّا منهما فيه حَذْف، والمحذوفُ مُراد، وذلك بخلاف يدٍ ودمٍ؛ لأنَّ المحذوف فيهما غير مُراد؛ ألا ترى أنَّ الإعراب ليس مقدَّرًا في المحذوف فيهما، بل جُعل الإعرابُ في الدال والميم اللذَينِ هما وسطانِ فيهما في التقدير وإن كانا آخِرَينِ في النطق.

وما قَدَّمناه أسهلُ مأخذًا من هذا؛ ألا ترى أنَّ بعضهم[1] حمل عليه قراءة مَن قرأ ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾[2] بإثبات الألف وصلًا ووقفًا، فإنَّ أصله: لكنْ أَنا، ثم نقلَ حركة الهمزة إلى النون بعد حذفها، فصار لكنَنَا، ثم أَدغم فقال: لكنَّا.

وإنما ذهب أبو الحسين إلى ذلك لأنَّ الإدغام بعد النقل والحذف لا ينقاس؛ ألا ترى أنه لا يقال في نحو (إنْ أَنا) بعد الحذف والنقل (إنّا) بالإدغام، ولا في نحو (قَدْ أُدَاجي) بعد الحذف /والنقل قَدّاجي في: قَدُ داجي. [٧:١٤٩/ب]

---

(١) هو الكسائي والمازني. إعراب القرآن للنحاس ٢: ٤٥٦ - ٤٥٧، ونسبه أيضًا إلى الفراء، لكن كلام الفراء في معاني القرآن ٢: ١٤٤ لا يدل على هذا، قال: ((تُرِك همزة الألف من أنا، وكثر بها الكلام، فأدغمت النون من أنا مع النون من لكن))، ولم ينص على نقل حركة الهمزة، وظاهر قوله يدل على أنه حذف الهمزة اعتباطًا. التبيان للعكبري ٢: ٨٤٧.

(٢) سورة الكهف: الآية ٣٨. وهذه قراءة ابن عامر، ونافع في رواية المسيِّبي. السبعة ص ٣٩١.

وقال بعضهم[1]: ((فأمّا ما حكاه أبو زيد من قوله أَزَيدَنِّيْهْ؟ بتثقيل النون فإنما هذا على لغةِ مْن يقف على الحرف بالتشديد كما قالوا سَبْسَبّ وكَلْكَلّ، وكذلك هذا وقف على زيدَنْ، فشدَّد، فلَمّا أَلحق به علامةً حرَّكه بالكسر لأنه تَوَهَّمَ أنَّ التنوين أصل، فلذلك قال: أَزَيدَنِّيْهْ؟)) فعلى قولِ هذا القائل لم يَزِدْ (إنْ) آخر الكلمة، إنما هو التنوين شُدِّدَ في الوقف.

ص: وربَّما وَلِيَتْ دون حكايةٍ ما يَصِحُّ به المعنى، كقولِ مَن قيلَ له أَتَفْعَلُ: أَأَنا إنِيْهْ؟

ش: قد قدَّمنا[2] أنَّ بعض العرب قيلَ له: أَتَخرُجُ إن أَخصَبَتِ الباديةُ؟ فقال: أأنا إنِيْهْ؟ فقد وَلِيَتْ (إنْ) دون حكايةٍ الضميرَ الذي هو أنا، وهو يَصِحُّ به المعنى لأنه قال: أَتَخرُج، فخاطبَه وفيه ضميرُ الخطاب مُسْتَكِنًّا فلا يبرز فتلحقه إنْ، فأَدخَله على (أنا)، ولم يَحْكِ كلام السائل، وصَحَّ به المعنى والإنكار الذي أراده.

وقال س[3]: ((ومَن قال أَذَهَبْتُوْهْ؟ قال أأَناهْ؟)) يريد أنَه يُدخل المدّة على (أنا)، فيقول: أأَناهْ. وتأويل أأَنا على[4] أنه حذف الألف الأولى خطأ بَيِّن لأنه لا ألف، لأنَّ الألف في الوقف، وكَتْبُها (أنا) بالألف إنما دَلَّك على حالة الوقف، كما يكتبون: رأيتُ زيدًا، بالألف لتبيين حالة الوقف.

ص: وقد يقال أَذَهَبْتُوْهْ؟ لِمَن قال: ذهبتُ، وأأنا إنِيْهْ؟ لِمَن قال: أنا فاعِلٌ.

---

(١) هو أبو علي القالي. الأمالي ٢: ١٤.

(٢) تقدم في ص ٣٤٠.

(٣) الكتاب ٢: ٤٢٢ بتصرف.

(٤) الارتشاف ٢: ٦٩٩: ((وتأويل أبي علي القالي على)). وتمهيد القواعد ٩: ٤٥٦١: ((وتأويل القائل)) ضمن نص أبي حيان.

ش: المسألة الأولى حكى فيها كلام المتكلّم، وأدخلَ علامة الإنكار آخرَ الجملة، وإنما كانت واوًا لضمّة آخر الكلام. وحكى أبو عُمر: أَجَلَسْتاهْ؟ في جلستُ، ترجع إلى الخطاب، قال: وأَجَلَسْتُوْهْ؟ حين تحكي حالة اللفظ.

وقولُه **وقد يقال** أي: إنَّ إلحاق العلامة في نحو هذا قليل، وكان قياسه أن لا يحكى، بل يقال: أأنتَ إنِيَهْ؟ لأنَّ الضمير في ذهبتُ لا ينفصل فتلحقه علامة الإنكار، فكان يكون نظير: أأنا إنِيْهْ؟ حيث لم يمكن انفصال الضمير في: أَتَخرج؟

المسألة الثانية في قوله **أنا فاعلٌ: أأنا إنِيْهْ؟** أمكن إدخال الهمزة وإلحاق العلامة في (أنا) لأنه ضمير منفصل.

وفي (البسيط): ولا يجوز هنا إلا إتباع إعراب الأول بخلاف مَنْ في لغة بني تميم؛ واتفق الكلّ على الحكاية هنا لأنَّ حرف الاستفهام ليس اسمًا ك(مَنْ) حتى يكون هو وما بعده من الاسم المحكيّ جملةَ ابتداء كما كان في مَنْ. وعلى هذا حَمل الحجازيون باب مَنْ، فحَكَوْا بها، وعلى هذا فتقول في قولك ضربتُه: أأَناهُوْهْ؟ وفي ضربتُها: أأَنا إيّاها إنِيْهْ؟ ولا تقول: أَهُواهْ؟ ولا: أَهِياهْ؟ والخلافُ[١] المتقدم في الاسم بعد مَنْ على [قول][٢] مَن حكى في أنه مُعرَب أو لا يجري هنا أيضًا. ومَن قال: هو مُعرَب ولَزِمَ الإتيان بالجارِّ يَلزَم هنا، فيقول في مررتُ بزيدٍ: أَبِزَيدِنِيْهْ؟ والاستفهامُ بمعنى التقرير لا يكون فيه بزيادة غيرها[٣]، ويكون بالهمزة ليس إلا.

ص: فإن فَصل بين الهمزة والمذكور (تَقولُ) أو نحوُه، أو كان السائل واصلًا أو غيرَ مُنْكِرٍ ولا مُتَعَجِّبٍ - لم تُلحق /هذه الزوائد. [٧:١٥٠/أ]

---

(١) الذي في المخطوطات: والاسم. والتصويب من الارتشاف ٢: ٦٩٩.

(٢) قول: من الارتشاف ٢: ٦٩٩.

(٣) الذي في المخطوطات: غيرها.

ش: إنما كان ذلك لأنك لم تَحكِ كلام المتكلم إذ زدتَ فيه شيئًا لم يذكره هو؛ فصار نظيرَ من يُدخِل حرف العطف على مَنْ في حكاية الأعلام، إذا قال القائل: قامَ زيدٌ، فتقول: ومَنْ زيدٌ؟ فإدخال حرف العطف دليلٌ على أنك لا تُريد حكاية لفظه لأنَّ العطف منافٍ للحكاية؛ لأنّه يصير إذ ذاك عطفَ جملة على جملة، فكذلك هذا الفصل منافٍ للحكاية. ومثالُ ذلك أن يقول: قامَ أحمدُ، فتقول: أتقولُ أحمدُ؟ فلا تُلحِق علامةَ الإنكار، بل إن كنتَ مُنْكِرًا فإنما يُفهَم إنكارك بقرينةٍ أخرى غيرِ المدّة الموضوعة لذلك. ومثالُ أن يُفصل بنحو (تقول) أن تقول: أَاليومَ أحمدُ؟ لمن قال: جاء أحمدُ. وكذلك أيضًا إذا وصلتَ أو كنتَ غيرَ مُنكِرٍ وغيرَ مُتَعَجِّبٍ فلا تُلحِق هذه العلامة.

وقولُه **وغيرَ مُتَعَجِّبٍ** لأنَّ التعجّب من الشيء ليس فيه إنكار حقيقةً، وهذا هو المعنى الثالث الذي أشار إليه ابن أبي الربيع في كلامه الذي قدَّمناه مِن أن يكون الأمر في نفسك بعيدًا قبل الإخبار؟ وذكرَ أنه شبيه بالإنكار.

ويحتمل أن يريد بقوله **ولا متعجِّبٍ** المعنى الثانيَ مِن مَعنَيَيِ الإنكار، وهو قوله: **أو بخلافه**؛ لأنه إذا قال له: أَتَخرجُ إن أَخصبَت الباديةُ؟ وقد عَلم هو أنه لا يَقعد عنها، فتعجَّب ممن ظنَّ أنه يَقعد عنها مع أنه ينبغي أن لا يظنّ به ذلك.

وينبغي أن يقيّد قوله **غيرَ مُنْكِرٍ** بأن يقول: غالبًا، وذلك لِما ذكرناه قبلُ مِن أنَّ بعض العرب ألحق العلامةَ في الاستفهام المحض بعد زيادة إنْ، لكنه قليل.

وفي (البسيط): الإنكار يكون في القول وأجزائه الضرورية من الاسم والفعل دون الحرف؛ لأنَّ الإنكار إنما يكون في الخبر نفسه أو نسبةِ خبرٍ ما إلى غيره. ولا يَبعُد أن يكون في الحروف المفيدة معنًى، كقولك: قامَ زيدٌ ثُمَّ عمرٌو، فإذا أنكرتَ عليه المهلةَ فالقياس يقتضي أن تقول أَثمّاه؟ وفيه نظر.

وزعمَ ابن الطَّراوة أنَّ حرف الإنكار لا يلحق ما صُرِّح معه بالعامل الذي في كلامِ مَن يُنكِر عليه؛ فإذا قال ضربتُ زيدًا فلا تقول على مذهبه إلا: أَزَيدَنِيْهْ؟ ولا يجوز: أَضَربتَ[1] زَيدَنِيْهْ؟ إنما تقول: أَضَربتَ زيدًا، دون إلحاق علامة الإنكار، وقد نصَّ س[2] على جواز: أَضَربتَ عَمْراهْ؟ ولم يعتدّ بالعامل في عمرو فصلًا. قالوا ولا مُستنَدَ لابن الطَّراوة في ذلك؛ إذ أَزَيدَنِيْهْ؟ إنما دَخلت الهمزة في الحقيقة على الفعل لا على الاسم، فلا فرقَ بين إضماره وإظهاره.

* * *

(١) زيدًا فلا تقول على مذهبه إلا أَزيدنيه ولا يجوز أضربتَ: سقط من ك.

(٢) الكتاب ٢: ٤٢٠.

ص: فصل

إذا نَطق بكلمة متذكِّرٌ غيرُ قاصدٍ للوقف وصلَ آخرَها بمدَّةٍ تُجانس حركتَه إن كان متحركًا؛ وبياءٍ ساكنةٍ بعد كسرة إن كان ساكنًا صحيحًا. ولا تَلي هذه الزيادةَ هاءُ السَّكت، بخلاف زيادة الإنكار.

ش: التَّذكار: قطعُ اللفظ عن تمامِ المقصود منه بسببِ عدمِ ذكرٍ تمامه في الحال؛ فيعرض للمتكلم توقُّفٌ في بعض أجزائه، فجَعَلوا عَلَمًا له في آخر الكلمة ليتذكَّرَ عندها .

قولُه **إذا /نَطَقَ بكلمةٍ** أطلقَ الكلمة، وينبغي أن يقيِّدَها بأن لا تكون على [٧:١٥٠/ب] حرفٍ واحد، فإنما تلحق ما يصحُّ الوقف عليه إلا لام التعريف، فإنها لِلُزومِ ألفِ الوصل صارا بمنزلة (قَدْ)، فتقول في التذكر: أَلِي، كما تقول: قَدِي، حكى ذلك س[١]، وهذا على تفريعِنا أنَّ حرف التعريف هي اللام وحدها، فإن قلنا إنه مركَّب من حرفين لم نَستَثنِه هنا.

وقولُه **غيرُ قاصدٍ للوقف** لأنه إذا كان قاصدًا للوقف لم تلحق علامة التذكر، بل يقف عليه كما نُبَيِّنُ[٢] في (باب الوقف) في آخر الكتاب إن شاء الله.

وقولُه **بمدّةٍ تُجانس حركتَه إن كان متحركًا** هذه المدّة هي مثل مدّة الإنكار سواء، فتقول: قالا، ويَقُولُو، ومِنَ العامِي، إذا وقفت على شيء منها[٣] لتذكُّر ما بعدها، ومَنَا فيمن قال: مَنَ ابْنُك؟ ففَتَح، ومَنِي فيمن قال: مِنِ الرجلِ، فكَسَر.

---

(١) الكتاب ٤: ٢١٦.

(٢) ك: بُيِّنَ.

(٣) أي: إذا وقفت على قالَ، ويقولُ، ومن العامِ.

وقولُه **إن كان صحيحًا** احترازٌ مِن أن يكون الساكن معتلًّا، فإنه إذ ذاك يمكن مدُّه، ويستغني بذلك عن إلحاق علامةٍ إن كان حرف مدٍّ ولين.

وفي (البسيط): «وإن كان لا يَقبل الحركة فقياسُه الوجهُ الأول في الإنكار؛ لأنه ليس المراد هنا الحكاية بل تذكُّر ما يضاف إلى هذا، فتكون صورته كما لو لم يُحذف. أو يقال: لا يحتاج إلى حذفٍ لأنَّ المدَّة إنما تحتاج إلى استراحة الصوت عليه وإبقاء التصويت به ليتذكر فيصل بقرب، وهذا موجود في نحو موسى وعيسى، فلا يحتاج، بخلاف المتحرك» انتهى. والوجهُ الأول هو أن تأتي بمدّة التذكار، فيلتقي ساكنان، فتحذف ما هو من نفس الكلمة لأنَّ حرف التذكار دخلَ لمعنًى.

وإن كان حرفَ لينٍ فحُكمُه حكم الصحيح، فتُلحق العلامة وتَكسر الساكن الذي قبلها لالتقاء الساكنين، وتكون العلامة إذ ذاك ياءً ساكنةً كما ذكر، فتقول: هذا سَيْفُنِي، وقَدِي، وأَلِي إذا تذكَّرتَ مثل الحارث، وتقول: اخْشَيِي واسْعَوِي وكَيِي ولَوِي، في: اخْشَيْ واسْعَوْا وكَيْ ولَوْ، بجريان الياء والواو مجرى الصحيح.

وقولُه **بخلاف زيادة الإنكار** يعني: فإنَّ هاء السكت تَليها، وسببُ ذلك أنَّ المنكِر قاصدٌ[1] للوقف، والمتذكِّر ليس بقاصد للوقف، وإنما عَرَضَ له ما أوجَب قطعَ كلامه، وهو طالبٌ لتذكُّر ما بعد الذي انقطَع كلامُه فيه، فلذلك لم يُلحقه.

* * *

(١) ك: قاض للوقف والمتذكر ليس بقاض للوقف.

وجهُ مناسبة هذا الباب عقيب باب الحكاية أنَّ في هذا الباب محافظةً على بعض أحوال الاسم كما أنَّ في باب الحكاية كذلك؛ وذلك نحو أن يقال: أَخبِرْ عن زيد مِن: ضربتُ زيدًا، فتقول: الذي ضربتُه زيدٌ، فتأتي بضمير مطابق للمخبَر عنه في الإفراد والتذكير وفروعهما وفي الإعراب؛ فصار بهذا شبيهًا بباب الحكاية، ويقال: بابُ المخاطبة وباب الإخبار وُضعا للاختبار، ومعناه أنَّ المتعلمين للعربية يُختبَرون بهذين البابين للتمرُّن، /وكذلك مسائل أُعطي المعطي في (باب ما لم يُسَمَّ فاعلُه). [٧:١٥١/أ]

وخَصَّ النحويون هذا الباب بباب الإخبار وإن كان غيرُه يشاركه في هذا المعنى؛ ألا ترى أنَّ باب المسنَد والمسنَد إليه بابُ إخبارٍ لأنَّ أخَصَّ أوصاف هذا الباب الإخبار؛ لأنَّ معناه أن تحدِّث عن كلِّ اسمٍ يُمكن تقديمه وتأخيره على ما نبيِّن بعدُ؛ وقد يُلَخَّص(١) لباب المبتدأ والمسنَد إليه عبارة أخرى كباب المبتدأ وباب الفاعل، وهذا الباب هو نوع من أنواع الابتداء(٢)، والابتداءُ على قسمين: قسم لا يُتَعَرَّض فيه لبيان ذاتِ جزءٍ خبرٍ عُلم وقوع النسبة فيه وجُهل بعينه بوجهٍ ما؛ كقولك: زيدٌ منطلقٌ. وقسم يُتَعَرَّض فيه لذلك، وهو هذا الباب، فيُتَعَرَّض(٣) في الإخبار لبيان ذلك الوجه سواء كان ذلك الجزء مخبَرًا عنه أم به أم في حكمهما أم مِن تَمامهما كقولك: الذي قام زيد؛ إذ معناه: الشخصُ الذي عُلم قيامُه وجُهل عينُه أو اسمُه هو زيدٌ.

---

(١) ك: يتلخص. ن: يلحق بباب.

(٢) د: هو نوع الابتداء. ك: هو فرع من أنواع الابتداء.

(٣) د: فتعرض. ن: فيعرض.

ص: شرطُ الاسمْ المُخْبَرِ عنه في هذا الباب إمكانُ الاستفادة والاستغناءِ عنه بأجنبيٍّ؛ وجوازُ استعماله مرفوعًا مؤخَّرًا هو أو خَلَفُه المنفصلُ مُثْبَتًا مَنُوبًا عنه بضميرٍ لا يَطلبه بالعَوْد شيئان[1]؛ وأن يكون بعضَ ما يوصَف به مِن جملةٍ أو جملتين في حُكمِ جملةٍ واحدة.

ش: لَمَّا لم يمكن في كلِّ اسمٍ يقع في الجملة مِن مضمرٍ أو مُظهَر الإخبار الذي اصطُلح عليه في هذا الباب احتاج المصنف أن يذكر الشروط التي تُشتَرَط في الاسم حتى يصحَّ فيه ذلك. وقول المصنف **شرطُ الاسم المُخبَر عنه في هذا الباب** يقول النحويون: أَخْبِرْ عن كذا، وهذا فيه تسامحٌ لأنك لا تُخبِر عنه إنما تُخبِر به، لكن لَمّا كان الخبر هو المبتدأ صَحَّ أن تُطلق عليه مُخبَرًا عنه. ويحتمل أن تكون عن بمعنى الباء كما تقول سألت عنه وسألت به، فكأنه قال أخبر بهذا الاسم أي صيِّره خبرًا.

وقولُه **إمكانُ الاستفادة** احترازٌ مِن أن يكون الاسم ليس تحته معنًى، فلا يمكن أن يصير خبرًا عن شيء، وذلك نحو الأسماء المضافة في الكُنى وفي غيرها من الأعلام المضافة نحو بَكْر من قولهم أبو بكر؛ وقُزَحَ مِن قولهم قَوسُ قُزَحَ، وثواني المركبات تركيبَ المزج إذا أُعربتْ إعراب المتضايفين، فلو أخبرنا عن ذلك لم يمكن استفادةٌ لأنَّ ذلك يكون كذبًا.

وقد ذهب المازني[2] إلى جواز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنًى؛ واستدلَّ على ذلك بأنَّ العرب قد أخبرتْ عنه في كلامها، قال الشاعر[3]:

.... أو حيثُ عَلَّقَ قَوسَهُ قُزَحُ

---

(١) لا يطلبه بالعود شيئان: ليس في تمهيد القواعد.

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٥٥٨.

(٣) هو الحكم بن عبدل الأسدي. وصدر البيت: فكأنَّهم نَظَروا إلى قَمَرٍ. التنبيه ص ٥٥٨. والعجز بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٩٧.

وقد رُدَّ ذلك بأنَّ قُزَحَ اسمٌ للشيطان، وكأنَّ[1] العرب قد وضعت قَوسًا للشيطان فيكون ذلك من أكاذيبها.

وقولُه **والاستغناءِ عنه بأجنبي** أي تضع مكانه أجنبيًّا قبل الإخبار به، مثالُ ذلك زيدًا في: ضربتُ زيدًا، فإنك تقول: ضربتُ عمرًا، وكذلك في: زيدٌ قائمٌ، لك أن تقول: عمرٌو قائمٌ ، بخلاف الهاء في نحو: زيدٌ ضربتُه، فلا يجوز /فيه: زيدٌ ضربتُ **[١٥١:٧/ب]** عمرًا.

وقولُه **وجوازُ استعماله مرفوعًا** احترازٌ من الأسماء التي لزمت حالًا واحدةً ولم يُتصرف فيها؛ فمنها ما وجبَ رفعُه، وذلك: ايْمُنُ في القسم، و(ما) التعجبيّة، أو نصبُه نحو: سبحانَ اللهِ، وبابه، وسَحَرًا معينًا، وأخواته.

وقولُه **مُؤَخَّرًا** احترازٌ مما لَزِمَ الصدر نحو أسماء الشرط وأسماء الاستفهام و(كم) الخبرية وضمير الشأن؛ فإنَّ كل ذلك يجوز استعماله مرفوعًا ومنصوبًا، وقد يدخل عليها الجارُّ غيرَ ضمير الشأن؛ ومع ذلك فلا يجوز أن يُخبَر عنها إلا ما ذُكر من اسم الاستفهام، وسنبيّن ذلك إن شاء الله.

وقولُه **هو أو خَلَفُه المنفصل** مثالُ الأول أن تُخبر عن زيد من نحو: ضربتُ زيدًا، فتقول: الذي ضربتُه زيدٌ. ومثالُ الضمير المنفصل أن تُخبر عن التاء في: ضربتُ، فتقول: الذي ضَرَبَ أنا، فالضميرُ في ضربتُ لا يمكن أن يُجعل هو بنفسه خبرًا لأنه متصل بالفعل، ومع اتصاله بالفعل لا يمكن أن يكون خبرًا، فانفصلَ وصار خبرًا عن الموصول.

وقولُه **مُثْبَتًا** احترازٌ من الأسماء التي لا تُستعمل إلا في النفي أو ما أشبه النفي؛ وذلك أَحَدٌ وعَرِيبٌ وكَتيعٌ وطُوريٌّ، وقد تقدّمَ ذكرُها[2] في (باب العدد) في آخر

---

(١) وكأن العرب ... للشيطان: سقط من ك.

(٢) تقدم في ٩: ٣٢٩ - ٣٣٨.

الفصل الثاني منه، فهذه الأسماء يجوز أن تُستعمل مرفوعةً، ويجوز أن تتأخر، ومع ذلك لا يجوز الإخبار عنها في هذا الباب لأنَّ ذلك يُخرجها عن العموم؛ ويؤدي إلى استعمالها في غير النفي.

وقولُه **مَنوبًا عنه بضمير** احترازٌ من الحال والتمييز، فإنهما لا يكونان مضمرين، وكذلك الاسم الظاهر إذا رُبط به، سواء أكان تكرارًا للفظ بعينه أو اسمَ إشارة حُكمُه حكم هذا المضمر، نحو: زيدٌ ضربتُ زيدًا، فلا يجوز أن تقول: الذي زيدٌ ضربتُه زيدٌ؛ لأنَّ الضمير في ضربته إن جعلتَه عائدًا على (زيد) بقي (الذي) بلا عائد، وإن جعلتَه عائدًا على (الذي) بقي (زيد) بلا ضمير. وكذلك لا يجوز أن تخبر عن اسم الإشارة نحو قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[1]، و﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[2].

وقولُه **لا يَطلبه بالعَوْد شيئان** احترازٌ من الضمائر العائدة على شيء قبلها كالهاء في: زيدٌ ضربتُه؟ والضميرِ في منطلق من قولك: زيدٌ منطلقٌ؛ لأنك لو أخبرتَ عنها لجعلت مكانها ضميرًا، وذلك الضمير يطلبه زيد؛ لأنَّ الجملة التي هي ضربتُه خبرٌ عنه، ويطلبه الموصول المتقدم الذي جملة الابتداء بعده صلةٌ، ولا جائز أن يعود عليهما، فوجب أن يعود على أحدهما، فإن أعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا رابط[3] من جملته، وإن أعدته على المبتدأ بقي الموصول لا رابط له من صلته، فلذلك لا يجوز، فمتى كان الضمير عائدًا على شيء قبله فلا يصح أن يُخبَر عنه لِما ذكرنا.

وزعم الأستاذ أبو علي الشَّلَوبين أنَّ مِن شرط الضمير أن لا يكون قبل الإخبار رابطًا لا يُستغنى عنه نحو: زيدٌ ضربتُه، إذ هو رابطٌ للجملة الابتدائية، قال[4]: ((وإنما

---

(١) الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

(٢) الآية ٣٦ من سورة الإسراء.

(٣) بلا رابط ... بقي الموصول: سقط من ك.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير له ٣: ١١٠٥.

قلنا ذلك لأنه قد يكون الضمير عائدًا على اسمٍ قد ذُكر /في جملة متقدمة وهو في [٧:١٥٢/أ] جملة أخرى، وذلك كأن يُذكَر إنسان فتقول: لقيتُه، فيجوز الإخبار هنا عن هذا الضمير، فتقول: الذي لقيتُه هو، فقد صحَّ الإخبار عن الضمير في لقيتُه وإن كان عائدًا على شيء)).

قال الشَّلَوْبين الصغير: ((هذا الذي ذكره الأستاذ غير صحيح ولا مقول في كلام العرب؛ إذ لا يُفهم المعنى المراد منه في الجملة، وإنه بما هو عائد امتنع ذلك فيه، ورأى الأستاذ أنَّ ذلك لم يكن فيه إلا لأجل كونه رابطًا بحيث إن صُوِّر[(١)] أن يكون غير رابط؛ وإذا وقفتَ على: الذي لقيتُه هو، علمتَ أنه لا يُفهم منه معنَى إخبارٍ عن الضمير في: لقيتُه حافظًا، بمعنى عودته على الرجل المذكور في جملة أخرى لذهاب معنى ذلك بفصل الإخبار، وإلا فما كان يمنعنا من الإخبار[(٢)] عن الضمير من: زيدٌ ضربتُه، أليس يتأتّى أن تقول: الذي زيدٌ ضربتُه هو، فإذا كان يتأتَّى هنا عرض شرط الباب عليه كما يتأتَّى[(٣)] في قولك: الذي لقيتُه هو، فينبغي أن يجوز بجوازه، وأن يمتنع بامتناعه، وذلك ممتنع بإجماع، فيكون هذا ممتنعًا مثله، وفرق الرابط غير معتبر)) انتهى كلامهما.

وكلامُ ابن عصفور موافقٌ لكلام الأستاذ أبي عليٍّ لأنه حين عَدَّ ما لا يجوز الإخبار عنه[(٤)] في هذا الباب قال[(٥)]: ((وكلُّ ضميرٍ رابطٍ نحو الهاء من: زيدٌ ضربتُه)). ثم قال[(٦)]: ((وأمّا امتناع الإخبار عن الضمير الرابط فإنك لو أَخبرتَ عنه لم يَخلُ مِن

---

(١) ك: إن صدر.

(٢) وإلا فما كان يمنعنا من الإخبار: سقط من ك.

(٣) كما يتأتى ... وأن يمتنع بامتناعه: سقط من د.

(٤) عنه في هذا الباب ... وأما امتناع الإخبار: سقط من د.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢: ٤٩٥.

(٦) شرح جمل الزجاجي ٢: ٤٩٦ - ٤٩٧.

أن تجعله عائدًا على (الذي) إن كان الإخبار عنها، أو على الألف واللام إن كان الإخبار عنها، أو على المبتدأ الذي كان يعود عليه، فإن جعلتَه عائدًا على الذي أو على الألف واللام فالمبتدأ الذي كان يعود عليه ليس له ما يربطه بالخبر؛ وذلك لا يجوز، وإن جعلتَه عائدًا على المبتدأ بقيَ الذي أو الألف واللام ليس معها ما يعود عليها، وذلك لا يجوز)) انتهى كلامه.

وتَلَخَّصَ مِن هذا كله أنَّ المخبَرَ عنه إذا كان ضميرًا فهل مِن شرطه أن لا يكون عائدًا على شيء قبله؟ أو هل مِن شرطه أن لا يكون رابطًا؟ والذي نذهب إليه هو الأول، وهو اختيار أبي موسى الجزولي[(١)].

والذي يظهر من كلام المصنف بل هو نصُّ كلامه في غير هذا الكتاب[(٢)] من تآليفه موافقةُ الأستاذ أبي علي وابن عصفور لأنه شرطَ فيه أن لا يطلبه بالعَوْد شيئان.

فإذا أخبرتَ عن الضمير في لقيتُه العائد على زيد في كلامِ مَن قال: زيدٌ عالمٌ، مثلًا فقلتَ: الذي لقيتُه هو، فالهاءُ في لقيتُه تعود على (الذي) فقط، و(هو) خبرٌ عن (الذي)، و(هو) عائد على (زيد) في كلام القائل: زيدٌ عالمٌ، فصار الضمير إذ ذاك في (لقيتُه) لا يعود على شيئين، إنما يعود على الموصول فقط[(٣)].

فلو كان في الكلام رابطان كقولك : زيدٌ ضربتُه في داره، جاز الإخبار عن الهاء[(٤)] إذ ذاك، وهو قابل في الحقيقة إلى أن يكون غير رابط، فتقول في الإخبار: الذي [زيدٌ][(٥)] ضربتُه في داره هو، فالهاء من ضربتُه تعود إلى (الذي)، وبقي ضمير (في داره) رابطًا الخبرَ بالمخبَرِ عنه، و(هو) خبر (الذي)، و(هو) عائد على (زيد).

---

(١) المقدمة الجزولية ص ٢٨٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤: ١٧٧٤.

(٣) د: إنما يعود على زيد في كلام القائل.

(٤) عن الهاء ... غير رابط: سقط من ك، ن.

(٥) زيد: من الارتشاف ٣: ١٠٥١ وتمهيد القواعد ٩: ٤٥٧٣.

وقولُه **وأن يكون بعضَ ما يوصف به من جملة** أي: /وأن يكون المخبَر عنه [١٥٢:٧/ب] بعضَ الجملة التي تَصلح للوصف، وذلك بأن تكون خبريةً عاريةً مِن معنَى التعجُّب غيرَ مُستَدعيةٍ كلامًا[١]، وذلك أنك تجعل تلك الجملة صلةً لـ(الذي)، أو يُسبَك منها اسمُ فاعلٍ أو مفعول تصل به الألف واللام، فلا يُتصوَّر ذلك إلا من الجمل التي تَصلح للصلة. واحترَز بذلك من الجمل التي لا تَصلح لذلك كجملة الأمر والنهيِ والتمنّي وغيرِ ذلك مما ليس بخبر.

وقولُه **أو جملتين في حُكمِ جملة واحدة** يشير بذلك إلى جملتي الشرط والجزاء، فإنها تَصلح للوصف، فتَصلح في هذا الباب، مثالُ ذلك أن تقول: أَخبِرْ عن زيد مِن قولك: إنْ تَضربْ زيدًا أَضربْه، فتقول: الذي إنْ تَضربْه أَضربْه[٢] زيدٌ.

ص: وإن كان معطوفًا أو معطوفًا عليه فيُشتَرَطُ[٣] اتحادُ العامل حقيقةً أو حُكمًا.

ش: أي: وإن كان الذي تريد الإخبار عنه، ومثالُ اتحاد العامل حقيقةً: قام زيدٌ وعمرٌو، فإذا أَخبرت[٤] عن زيد قلتَ: الذي قامَ هو وعمرٌو زيدٌ، وإذا أَخبرتَ عن عمرو قلتَ: الذي قامَ زيدٌ وهو عمرٌو. ومثالُ اتحاد العامل حُكمًا قولُك: ما هذا بزيدٍ ولا عَمرًا، فإذا أَخبرتَ عن زيد المجرور بالباء قلتَ: الذي ما هذا به ولا عَمرًا زيدٌ، وإذا أَخبرتَ عن عمرو قلتَ: الذي ما هذا بزيدٍ ولا إياه عمرٌو. وكذلك تقول: كفى بزيدٍ وعمرٌو رفيقَين، فإذا أَخبرتَ عن زيد قلتَ: الذي كَفى به وعمرٌو رفيقَين زيدٌ، وإذا أَخبرتَ عن عمرو قلتَ: الذي كَفى بزيدٍ وهو رفيقَين عمرٌو، فما اتحَدَ العامل في

---

(١) زيد هاهنا في تمهيد القواعد ٩: ٤٥٧١ ((قبلها)) ضمن نص أبي حيان.

(٢) ك: أضرب.

(٣) ك: يشترط.

(٤) فإذا أخبرت ... وهو عمرٌو: سقط من د.

هاتين المسألتين؛ لأنَّ أحد الاسمين مجرور بحرف الجر الزائد والآخر عطف على موضعه؛ فما اتحدَ العامل حقيقةً لكنه اتحدَ مِن حيثُ الحكم.

واحتَرز بقوله **فيُشتَرَطُ اتحاد العامل** مِن أن يَختلف، وذلك لا يُتصوَّر إلا في العطف على التوهُّم؛ لأنَّ قولك: زيدٌ لم يقُم ولا بصديقِك، تريد [به][(١)]: زيدٌ ليس بقائمٍ ولا بصديقك، فلا يجوز الإخبار عن قولك: بصديقك، فتقول: الذي زيدٌ لم يقم ولا به صديقُك؛ لأنَّ عامل الجرّ ليس موجودًا في المتوهَّم العطفُ عليه، فما اتحدَ العامل في المتعاطفين، فإنَّ عامل المتوهَّم مفقود، وإنما هو شيء تُوُهِّمَ النطق به. والفرقُ بين العطف على التوهُّم والعطفِ على الموضع قد أشرْنا إليه في (باب إنَّ)، وهو أنَّ العطف على الموضع عاملُه موجود، وأثرُه مفقود، والعطف على التوهُّم أثرُه موجود، وعاملُه مفقود.

ص: فإنِ استَوفى الشروطَ أُخبِرَ عنه مُطلَقًا بما يُوافِقُه مِن (الذي) وفروعِه، وبالألفِ واللامِ إنْ صُدِّرتِ الجملةُ التي هو منها بفِعلٍ مُوجَبٍ يُصاغُ منه صِلةٌ لهما.

ش: يشير بقوله **مطلقًا** إلى الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فإنَّ كُلًّا منهما يدخل عليه الذي.

وقولُه **بما يوافقه من (الذي) وفروعه** أي: إن كان المخبَر عنه مفردًا مذكرًا قلت: الذي[(٢)]، أو مؤنثًا قلت: التي، أو مثنًّى مذكرًا قلت: اللذان، أو مؤنثًا قلت: اللتان، أو جمعًا عاقلًا مذكرًا قلت: الذين، أو جمعًا /مؤنثًا قلت: اللاتي أو غيرها مما يستعمل للجمع المؤنث. **[٧:١٥٣/أ]**

---

(١) به: من تمهيد القواعد ٩: ٤٥٧٢ ضمن نص أبي حيان.

(٢) الذي ... مذكرًا قلت: سقط من ك.

وقولُه **مطلقًا** ليس بصحيح لأنَّ أبا الحسن ذكر[1] موضعًا يصحُّ فيه الإخبار بالألف واللام، ولا يصحُّ بـ(الذي)، تقول: قامتْ جاريتا زيدٍ لا قعدَتا، فإذا أخبرت عن زيد قلت: القائمُ جاريتاه لا القاعدتان زيدٌ، ولو أخبرت بـ(الذي) فقلت: الذي قامتْ جاريتاه لا الذي[2] قعدَتا زيدٌ، لم يجز لأنه لا ضمير يعود على (الذي) من الجملة المعطوفة. فتبيَّنَ بهذا أنَّ قوله **مطلقًا** ليس بصحيح لأنَّ للألف واللام تصرُّفًا لا يكون لـ(الذي)، لكن تصرّف (الذي) أكثر.

وقد أجاز بعض النحويين: مررتُ بالذي قام أبواه لا الذي قعدا، فعلى هذا المذهب يكون قول المصنف **مطلقًا** صحيحًا.

وكذلك ذكر الأخفش[3] أيضًا مسألة أخرى يُخبَر فيها بـ(أل) ولا يجوز[4] الإخبار بـ(الذي)، وذلك قولُك: المضروبُ الوجه زيدٌ، ولا يجوز: الذي ضُرب الوجهُ زيدٌ.

وقولُه **إن صُدّرت** احترازٌ مِن أن لا تُصدَّر به، فلا يُخبَر بـ(أل) عن عمرٍو مِن قولك: زيدًا ضربَ عمرٌو، إلا أن يُقَدَّم الفعل المصوغ منه اسم الفاعل، فتَدخل عليه أل.

وقولُه **بفعلٍ موجَبٍ** احترازٌ مِن غير الموجب، فإنه لا يُسبَك منه اسم فاعل أو مفعول فيكون صلةً لـ(أل).

وقولُه **يُصاغُ منه صلةٌ لهما** احترازٌ من أن يكون مُوجَبًا لا يمكن أن يُصاغ منه نحو يَذَرُ ويَدَعُ؛ فإنه لم يُستَعمل منهما اسم فاعل ولا اسم مفعول وإن كانا فعلين واجبين؛ فلا يقعان صلةً لـ(أل).

---

(١) الأصول ٢: ٣١٤.

(٢) د: التي.

(٣) الأصول ٢: ٣١٤ - ٣١٥.

(٤) ك: مسألة أخرى يختبر فيها بأل ولا يكون.

ص[١]: وذلك بتقديمِ الموصول مبتدأً، وتأخيرِ الاسمِ أو خَلَفِه خبرًا، وجَعْلِ ما بينهما صِلةً عائدًا منها إلى الموصول ضميرٌ يَخلُف الاسمَ في إعرابه الكائنِ قَبْلُ[٢].

ش: هذه كيفية الإخبار. وقولُه **عائدًا منها إلى الموصول ضميرٌ** كان ينبغي أن يشترط فيه أن يكون الضمير غائبًا مطلقًا سواء أكان المخبَر عنه مُظهَرًا أو مضمرًا لمتكلم أو لمخاطب؛ فمثالُ المظهَر أن يقال: أَخبِر عن العسل مِن قولك: أكلتُ العسلَ، فتقول: الذي أكلتُه العسلُ. ومثالُ مضمَر المتكلم أن يقول: أَخبِر عن التاء في ضربتُ، فتقول: الذي ضَرَبَ أنا. ومثالُ مضمَر المخاطب أن يقول: أَخبِر عن التاء في ضربتَ، [فتقول][٣]: الذي ضَرَبَ أنتَ، فتجد الضمير العائد على الموصول في هذه الصور وما أشبهها ضميرًا غائبًا.

وذهب أبو ذرّ مصعب بن أبي بكر الخُشَنيّ إلى جواز أن يعود الضمير في نحو ضربْتَ إذا أخبرتَ عن التاء مطابقًا للخبر في الخطاب؛ فأجاز أن تقول: الذي ضربتَ أنت، قال: تحمله على المعنى لأنَّ (الذي) هو (أنت).

ورُدَّ عليه بأنه يَلزم مِن ذلك أن تكون فائدة الخبر حاصلةً في المبتدأ، وذلك خطأ. وكأنَّ أبا ذَرٍّ نَظر إلى تجويز الكسائيِّ[٤] ذلك إذا وقع (الذي) خبرًا عن الضمير نحو: أنتَ الذي قد قام، وأنتَ الذي قمتَ، /فهذا يجوز فيه الوجهان، فلو أَخَّرتَ الضمير فلا يجوز عند الجمهور أن يكون الضمير العائد على (الذي) إلا غائبًا، [٧:١٥٣/ب]

---

(١) زيد هنا في ك، د: وقوله.

(٢) زيد هنا في التسهيل: ص ٢٥١ ((ذكر الموصول)) عن بعض النسخ. وتأتي الإشارة إليه في ص ٣٦٢.

(٣) فتقول: تتمة يقتضيها السياق.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٥٠١.

فتقول: الذي قام أنتَ، ولا يجوز أن تقول: الذي قمتَ أنتَ، خلافًا للكسائيِّ، فإنه أجاز ذلك.

والفرقُ بين هذا الباب وذلك أنَّه في هذا الباب يكون (الذي) مبتدأً و(أنت) الخبر، وهناك بالعكس، فإنَّ (الذي) هو خبر مقدَّم، و(أنتَ) هو المبتدأ، فالنِّيّة به التقديم، ولا يَلزم مِن ذلك أن تكون فائدة الخبر حاصلةً في المبتدأ لأنَّ النِّيّةَ به التقديم كما ذكرنا.

وقياسُ قول أبي ذَرٍّ في ذكر ضمير المخاطب يقتضي أن يكون ذلك في ضمير المتكلم إذ لا فرق؛ فعلى مذهبه يجوز في الإخبار عن التاء مِن قُمتُ: الذي قُمتُ أنا. والصحيح في ذلك مذهب الجمهور.

وفي جواز الإخبار في هذا الباب عن ضمير المتكلم والمخاطب خلاف[(١)]: مذهبُ الجمهور جوازُه. وذهبَ بعضُهم إلى المنع، قال: لأنك إذ ذاك تضع موضعَهما ضمير غَيبة، وضميرُ الغَيبة أَعَمُّ منهما، ووَضْعُ الأَعَمِّ موضعَ الأَخَصِّ لا يجوز. وهذا ليس بشيء لأنَّ ما منعَه جاء في كلام العرب، قال[(٢)]:

فلَمّا بَلَغْنا الأُمَّهاتِ وَجَدْتُمُ بَني عَمِّكم كانوا كِرامَ الْمَضاجِعِ

أي: وجدتمونا كرامَ المضاجع.

وأمّا ضمير الغَيبة فنقلَ ابن عُصفور[(٣)] أنه لا خلاف في جواز الإخبار عنه؛ فتقول في الإخبار عن (هو) من قولك: هو قائمٌ: الذي هو قائمٌ هو[(٤)]، وقد تكلَّمنا[(٥)] على ذلك عند شرح قول المصنف: **لا يطلبه بالعَود شيئان**.

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢: ٥٠٠.

(٢) تقدم البيت في ٦: ٢٩.

(٣) شرح جمل الزجاجي له ٢: ٤٩٩ - ٥٠٠.

(٤) د: هو زيد.

(٥) تقدم في ص ٣٥٤ - ٣٥٦.

وقولُه في ذكر الكيفية **بتقديم الموصول مبتدأً وتأخيرِ الاسم أو خَلَفِه خبرًا** أطلقَ في مكان التقييد لأنَّ الذي تريد أن تُخبر عنه إذا كان اسمَ استفهام فإنك لا تقدِّم (الذي)، بل تقدِّم اسم الاستفهام، فتقول إذا أردتَ الإخبار عن (أيٍّ) مِن قولك: أيُّهم قائمٌ؟ تقول: أيُّهم الذي هو قائمٌ، وكذلك في الإخبار في نحو: أيُّ رجلٍ كان أخاك، تقول: أيُّهم الذي هو كان أخاك، تجعل الضمير الذي يعود على (أيٍّ) في موضع (أيٍّ) الذي كان وجبَ له بحكم الأصل؛ فهذه المسألة لم يتقدم[(١)] فيها الموصول، ولذلك عدلَ أبو علي الفارسيُّ عن ذكر التقديم، فقال[(٢)]: «أَلْحِقِ الكلامَ الذي»، ولم يقل: أَلْحِقْ أولَ الكلام، كما قال غيره[(٣)]، ولا قال: يُقدَّم الموصول - كما قال هذا المصنف - لتندرج مسألة اسم الاستفهام في كلامه؛ لأنَّ إلحاق (الذي) الكلامَ أعمُّ مِن أن تلحقه مقدمه أو غير ذلك.

فلو كان الإخبار عن اسمٍ دخلت عليه أداة الاستفهام نحو أن يقال: أَخبِر عن زيد[(٤)] من قولك: أزيدٌ أخوك؟ قلت: آلذي هو أخوك زيدٌ؟ ولو قيل: أَخبِر عن أخوك من قولك: أزيدٌ أخوك؟ قلتَ: آلذي زيدٌ هو أخوك؟ فتقدِّم أداة الاستفهام على الاسم الموصول.

[٧:١٥٤/أ] وقولُه **يَخلُف الاسمَ في إعرابه الكائنِ قبلُ** /مبنيًّا قبلُ على الضم. ويروى أيضًا **الكائنِ قبلَ الموصول** ومعناه أنَّ ذلك الضمير الذي يعود على الموصول يكون إعرابه موافقًا للاسم الذي أخبرتَ عنه قبل أن يصير خبرًا، إن مرفوعًا فمرفوع، وإن منصوبًا فمنصوب، وإن مجرورًا فمجرور.

---

(١) ك: بحكم الأصل بهذه المسألة ثم يتقدم.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٥٧.

(٣) انظر على سبيل المثال توجيه اللمع ص ٥٩٣ والجزولية ص ٢٩٠ وشرح المفصل ٣: ٢٨٠.

(٤) عن زيد ... ولو قيل أخبر: سقط من د.

وفي (البسيط) ما يخالف هذه الكيفية في الإخبار، قال: ((وأمّا قول النحويين إنه يقع خبرًا عن (الذي) فلا يَلزَم مِن وضع[1] الإخبار بل من جهة الأُولى، فقد يصحّ أن يكون (الذي) خبرًا عنه نحو: زيدٌ الذي ضربَ عمرًا)) ، يعني في قول من قال: أَخبِر عن زيد مِن قولك: ضربَ زيدٌ عمرًا. قال: ((وقد يصحُّ أن يكون خبرًا عن (الذي) إمّا متقدِّمًا أو متأخِّرًا إذ قد جوَّزه المبرد، ولكن الأحسن أن يكون خبرًا عنه متأخِّرًا، لكنه لا يجب أن يكون متأخِّرًا)).

ص: فإن كان الاسمُ ظرفًا متصرفًا قُرن الضمير بـ(في) إن لم يُتَوَسَّع[2] فيه قبلُ.

ش: مثالُ ذلك أن تُخبِر عن (اليوم) من قولك: قمتُ اليومَ[3]، فتقول: الذي[4] قمتُ فيه اليومُ، وكذلك إذا أَخبَرتَ[5] عن (خَلفَك) من: قعدتُ خَلفَك، تقول: الذي قعدتُ فيه خَلفُك.

وقولُه **إن لم يُتَوَسَّع فيه** يعني فتُحذف (في)، ويَصل الفعل إلى الضمير بنفسه لا بواسطة في، فتقول: الذي قُمتُه اليومُ، والذي قعدتُه خَلفُك. وظاهرُ كلامه أنه يجوز التوسُّع فيه مطلقًا[6] مع أيِّ فعل كان. وفي هذه المسألة خلاف:

الذي اختاره أصحابنا أنه لا يُتَّسَع فيه إلا إذا كان الفعل لازمًا أو متعديًا إلى واحد، وأمّا إن تعدَّى الفعل إلى اثنين أو إلى ثلاثة فإنه لا يجوز أن يُتَّسَع فيه.

---

(١) د: من موضع.

(٢) الذي في المخطوطات: يُتَّسَع. وآثرت ما يأتي في الشرح وما في التسهيل ص ٢٥٢ وفي تمهيد القواعد ٩: ٤٥٧٦.

(٣) قمت اليوم: سقط من ك.

(٤) الذي: سقط من المخطوطات.

(٥) ك: أُخبر.

(٦) مطلقًا ... أنه لا يتسع فيه: سقط من د.

وظاهرُ كلام س أنه يجوز الاتِّساعُ فيه مع أيِّ فعل كان، وقد تقدَّم ذكر الخلاف في ذلك في (باب الظرف)[١].

وقولُه **إن لم يُتَوَسَّع فيه** قيل: يريد قبل الإخبار، فإنه إذا تُوُسِّعَ فيه وصلَ الفعل إليه بنفسه، فإن لم يكن تُوُسِّعَ فيه قبل الإخبار لم يُتَوَسَّعْ فيه حالة الإخبار؛ لأنَّ مِن شرط الضمير موافقةَ الاسم المتأخِّر خبرًا في هذا الباب في الإعراب، فلو كان غيرَ مُتَّسَعٍ فيه قبل الإخبار واتُّسِعَ فيه حالة الإخبار ذهبتِ الموافقة في الإعراب.

واحتَرز بقوله **متصرفًا** من الظرف غير المتصرف، فإنه لا يجوز الإخبار عنه لأنَّ ذلك يُخرجه إلى التصرف. ولا يحتاج إلى هذا الاحتراز لأنه قد شرطَ في الاسم الذي يُخبَر عنه جواز استعماله مرفوعًا مؤخَّرًا هو أو خَلَفُه.

وكذلك المفعولُ مِن أجله إذا أُخبر عنه تعدَّى الفعل إليه بوساطة اللام؛ فإذا قيلَ: أَخبِر عن (ابتغاء الخير) من قولك: جئتُك[٢] ابتغاءَ الخيرِ، قلت: الذي جئتُك له ابتغاءُ الخير، فلا تقول: الذي جئتُكه؛ لأنَّ المفعول من أجله لا ينتصب إلا أن يكون مصدرًا بشروطه في بابه، ولم يُنَبِّه المصنف على هذه المسألة، ولعلَّه لا يرى جواز الإخبار عن المفعول من أجله، وفي ذلك خلافٌ[٣] سيأتي ذكره[٤].

[١٥٤:٧/ب] **ص: فإن كان الموصولُ الألفَ /واللامَ ومرفوعُ الصلةِ ضميرٌ لغيرهما وجبَ إبرازُه.**

ش: مثالُ ذلك أن تُخبر عن (زيد) مِن قولك: ضربتُ زيدًا، فتقول: الضاربُه أنا زيدٌ، فيجب إبراز الضمير لأنَّ (أل) هي لـ(زيد)، و(أنا) لغير (أل)، فإن كان الضمير

---

(١) تقدم هذا في ٨: ٨٣ - ٩٨.
(٢) جئتك ابتغاء الخير ... فلا تقول الذي: سقط من د.
(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢: ٥٠٨ - ٥٠٩.
(٤) يأتي في ق ١٥٨/ب - ١٥٩/أ من الأصل .

لـ(أل) نحو أن تُخبر عن (زيد) من قولك: خرجَ زيدٌ، وعن التاء من: ضربتُ زيدًا، فتقول: الخارجُ زيدٌ، والضاربُ زيدًا أنا.

ص: وهذا الاستعمالُ جائزٌ في خبرِ (كان) لا في البدل المفرد من متبوعه، خلافًا لقوم.

ش: يُشير بقوله **وهذا الاستعمالُ** إلى إبراز الضمير، فتقول في: كنتُ أخاك، إذا أخبرتَ عن خبر كان: الكائنُه[1] أنا أخوك. وهذه المسألة مبنيّة على جواز الإخبار عن خبر كان وأخواتها، وفي ذلك خلافٌ: منهم مَن أجاز، ومنهم مَن مَنع.

وقولُه **لا في البدل المفرد من متبوعه، خلافًا لقوم** مثالُ ذلك: ضعتُ حِلمي، وأُصِبتُ رِجلي، فـ(حِلمي) بدلٌ من التاء بدل اشتمال، و(رجلي) بدلٌ من التاء[2] بدل بعض من كل، فإذا أَخبرتَ عن البدل المفرد من متبوعه قلت: الضائعُ أنا هو حِلمي، فـ(ضائع) صفةٌ جَرَتْ على غير أل إذا أَخبرت عنه بقولك حِلمي، وكذلك: المصابُ أنا هي رِجلي.

مسألة: قام زيدٌ أخوك: أخوك بدل من زيد، فإذا أخبرتَ عن البدل ولم تُخبر عن المبدَل منه قلتَ: الذي قام زيدٌ هو أخوك، فلفظُ (هو) بدلٌ من (زيد)، و(هو) عائد على (الذي)، وقد برزَ ضميرًا، والذي مبتدأ، وأخوك خبره، وهذا على مذهب مَن أجاز أن يُخبَر عن كل واحد من البدل والمبدَل منه على انفراده، فإذا أَخبَرت عن المبدَل منه قلتَ: الذي قام أخوك زيدٌ، ففي قام ضمير يعود على الذي، وأخوك بدل منه.

ومِن النحويين مَن لا يجيز الإخبار عن المبدَل منه دون البدل، فيجعل مكانه ضميرًا، ويؤخِّر المبدَل منه إلى آخر الكلام، ويجعل الأخ بدلًا منه كما كان قبل

---

(١) ك: الكائن في. د، ن: الكائن به. والتصويب من تمهيد القواعد ٩: ٤٥٧٩.

(٢) بدل اشتمال ورجلي بدل من التاء: سقط من د.

الإخبار، فيقول: الذي قام زيدٌ أخوك، ففي قام ضمير يعود على الذي، وزيدٌ خبرُ الذي، وأخوك بدلٌ منه، وبقي التابع تابعًا والمتبوع متبوعًا.

قيل[1]: والصحيحُ أنه يجوز أن تُخبِر عن المبدَل منه، فتقول: الذي قام هو أخوك زيدٌ، وتقدِّر هو مطَّرَحًا كأنه ليس في الكلام، ويَحُلُّ محلَّه (أخوك) بعد أن تُقَدِّر: أخوك هو؛ لئلا يبقى (الذي) بغير عائد عليه. ولا يجوز أن تُخبِر عن البدل لخلوّ الجملة الأولى من ضمير يربط الصلة بالموصول؛ لأنَّ البدل على نيّة التكرار، فيبقى (الذي قام زيد) لا رابط فيه يعود على الموصول.

ص: وإن كانت الجملةُ ذاتَ تَنازُعٍ في العمل لم يُغَيَّر الترتيبُ ما لم يكنِ الموصولُ الألفَ واللام والمخبَرُ عنه غيرَ المتنازَع فيه؛ فإن كان ذانِكَ قُدِّم المتَنازَعُ فيه معمولًا لأوَّلِ المتنازِعَين وإن كان قبلُ معمولًا للثاني؛ وهذا أَولى مِن مُراعاةِ الترتيب بِجَعلِ خبرِ أَوَّلِ الموصولَينِ غيرَ خبرِ الثاني.

[٧:١٥٥/أ] ش: مثالُ كون الجملة كما ذكر: ضربَني وضربتُ /زيدًا، فإذا أَخبرتَ عن زيد قلتَ: الذي ضربَني وضربتُه زيدٌ.

وقولُه **فإنْ كان ذانِكَ** أي: فإن كان الموصولُ ذا أل والمخبَرُ عنه غيرَ المتنازَع فيه إلى آخر كلامه، مثالُ ذلك: ضربتُ وضربَني زيدٌ، إذا أَخبرتَ عن ضمير المتكلم - وهو غير المتنازَع فيه - قلتَ: الضاربُ زيدًا والضاربُه هو أنا.

وقولُه **وهذا أَولى مِن مراعاة الترتيب** إلى آخره فتقول في ضربتُ وضربَني زيدٌ - وهو المثال السابق - إذا أَخبرتَ عن ضمير المتكلم إذ هو غير المتنازَع فيه: الضاربُه أنا هو والضاربُه زيدٌ أنا، فيصير الكلام جملتين اسميتين كما كان جملتين فعليتين، وبقيَ المتنازَع فيه في مكانه، فرُوعيَ ترتيبُه.

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢: ٥٠٦.

وهذه المسألة مختلف فيها بين النحويين، وهي إذا كان المعطوف والمعطوف عليه من جملتين فعليتين بينهما ارتباط؛ وأردتَ الإخبار بـ(أل) عن بعض أسماء الجملتين، فمنعَ ذلك قوم، وأجازه آخرون.

واختلفَ المجيزون لها:

فذهب الأخفش(١) إلى أنه تَسبك من الفعلين اسمي فاعل، وتُدخل أل عليهما، ويُوَفِّيا عوائدهما، وتجعلهما جميعًا كشيء واحد، ويُعطف مفرد على مفرد كما مثَّلنا في اختيار المصنف في تصوير المسألة أولًا.

وذهب قوم من البغداديين(٢) إلى نحوٍ مما ذهب إليه الأخفش، إلا أنهم يحذفون العوائد، فيقولون في ظننتُ وظَنَّني زيدٌ عاقلًا إذا أَخبرتَ عن التاء من ظننتُ: الظانُّ والظانُّ عاقلًا زيدٌ أنا. وقياسُ قول الأخفش: الظانُّه إيَّاه والظانُّ عاقلًا زيدٌ أنا.

وذهب المازنيُّ(٣) إلى مراعاة الترتيب، وهو كأصحاب الحذف، إلا أنه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان فعليتين.

وذهب الفارسيُّ والرمانيّ(٤) إلى أنهما يُدخلان أل على الأول خاصةً، فيقولان: الظانُّه أنا إيَّاه وظَنَّني عاقلًا زيدٌ.

فهذه خمسة مذاهب ذكرها أبو إسحاق إبراهيم بن أَصبَغَ في كتابه المسمَّى بـ(رؤوس المسائل في الخلاف)، وسيأتي خلافٌ عن المازني في هذه المسألة غير ما ذُكر

---

(١) تقول على مذهبه: الضاربُه أنا والضاربي زيدٌ. الأصول ٢: ٣١٥ والغرّة: ٢: ق ٣٢٢/أ - ٣٢٢/ب [مخطوط:].

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢: ٧٩٦.

(٣) تقول على مذهبه: الضاربُ أنا والضاربي زيدٌ. المقتضب ٣: ١٢٨ والأصول ٢: ٣١٥ - ٣١٦ والغرّة: ٢: ق ٣٢٢/أ - ٣٢٢/ب [مخطوط].

(٤) الغرّة: ٢: ق ٣٢٢/أ [مخطوط] وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢: ٧٩٧. وفي ن، وتمهيد القواعد ٩: ٤٥٨١: والجرجاني.

ابن أصبغ إن شاء الله. انتهى ما شرحْنا به كلامَ المصنف، وفيه اختصار، ونحن نتكلم على (باب الإخبار) بأَشْبَعَ مِن ذلك، فنقول:

مِن النحويين مَن عَدَّ ما لا يصحّ أن يُخبَر عنه، ومنهم مَن شَرَطَ فيما يَصِحُّ الإخبار عنه شروطًا كما فعلَ المصنف:

فالذي عَدَّ قال: الذي لا يَصِحُّ الإخبارُ عنه الفعلُ، والحرفُ، والجملةُ، والحالُ، والتمييزُ، والظرفُ، غيرُ المتمكِّن، والعاملُ دون معموله، والمضافُ دون المضاف إليه، والموصوفُ دون صفته، والموصولُ دون صلته، واسمُ الشرط دون شرطه، والصفةُ، والبدلُ، وعطفُ البيان، والتأكيدُ، وضميرُ الشأن، والعائدُ إذا لم يكن غيره، والمسنَدُ إليه الفعلُ غير الخبريّ ومفعوله، والمضافُ إلى المئة، والمجرورُ بـ(رُبَّ) وبـ(كَمْ)، وأَيُّما [٧:١٥٥/ب] رجلٍ، وكيفَ، وكم، وكأيّنْ، والمصدرُ الواقع موقع الحال، وفاعلُ /نِعمَ وبئسَ، وفاعلُ فعلِ التعجب، و(ما) للتعجب، والمجرورُ بكاف التشبيه وبِحَتَّى وبِمُذْ وبمُنذُ، واسمُ الفعل، واسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، والمصدرُ، اللواتي تعمل عمل الفعل، والمجرورُ بـ(كُلّ) المضاف إلى مفرد، وأَقَلُّ رجلٍ وشِبهُه، واسمُ (لا) وخبرُها، والاسمُ الذي ليس تحته معنًى، والمصدرُ والظرفُ اللازمان للنصب، والاسمُ الذي إظهارُه ثانٍ عن إضماره، والاسمُ الذي لا فائدةَ في الإخبار عنه، والاسمُ المختصُّ بالنفي، والمجرورُ في نحو: كُلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها، ولا عن (سَخْلَتِها) ، ولا المعطوف في باب رُبَّ على مجرورها ولو كان مضافًا للضمير نحو: رُبَّ رجلٍ وأخيه.

والذي شَرَطَ شروطًا قال هي ستة: كونُ الاسم يَصِحُّ إضماره، وكونُه متمكنًا يَصِحُّ وقوعُه بتفسيرٍ خبرًا، وكونُه لا يربط خبر مبتدأ ولا صفة، وغيرَ ضميرِ أمر، ولا متضمنَ حرفِ صدر، وغيرَ تابع، قاله ابن هشام.

وقال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع[١]: ((هي اثنا عشر شرطًا: أن لا يكون تضمَّن حرف صدر، وأن يكون اسمًا متصرفًا، لا من المستعمل في النفي العام، وأن

---

(١) الكافي له ٢: ٥٤١ - ٥٤٨. ونصَّ في الملخص ١: ١٨٢ - ١٨٣ على أنها سبعة، وعدَّدها.

يكون مما يصحُّ تعريفُه، ومما دخلَ عليه ما لا يدخل على المضمرات، وأن يكون في جملة خبرية، وأن لا يكون صفة ولا بدلًا ولا عطفَ بيان، وأن لا يُضمَر على أن يفسِّره ما بعده، وأن لا يكون ضميرًا رابطًا، ولا مضافًا إلى اسم رابط[1]، وأن لا يكون من صميم الجملة[2]، ولا مصدرًا خبره محذوف قد سدَّت الحال مسدّه)) انتهى ملخصًا، وفيه تداخُل، وينحصر في شرطين: أحدهما أن يكون الاسم يَصِحُّ مكانه مضمر، والثاني أن يكون يَصِحُّ جعلُه خبرًا للموصول.

ولنذكر مسائل هذا الباب مفرَّعة على الإعراب من رفع ونصب وجر، فنقول:

المرفوعات

المبتدأ: إذا قلتُ: أَخبِر عن زيد من قولك: زيدٌ أخوك، فتقول: الذي هو أخوك زيدٌ، وعن هو من قولك: هو قائمٌ: الذي هو قائمٌ هو، وعن ضمير المتكلم أو المخاطب من قولك: أنا قائمٌ، وأنتَ قائمٌ: الذي هو قائمٌ أنا، والذي هو قائمٌ أنتَ، وفي الإخبار عنهما خلاف، والصحيح الجواز، فيكون الضمير الذي يخلف غائبًا، وأجاز الكسائيُّ: الذي أنا قائمٌ أنا، والذي أنت قائمٌ أنت.

الخبر: إذا قلتُ أَخبِر عن خبر المبتدأ الجامد في نحو: زيدٌ أخوك، [فتقول][3] الذي زيدٌ هو أخوك. وعن المشتقِّ في نحو: زيدٌ قائمٌ: الذي زيدٌ هو قائمٌ، ففيه خلاف، وممن جوّزه ابن الدَّهّان[4]، والصحيح أنه لا يجوز في المشتقّ. وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذيّ[5]: ((ولا يُتَصَوَّرُ عندي وقوع ضميري المتكلم والمخاطب

---

(١) في الإفصاح ٢: ٥٤٧: إلى ضمير رابط.

(٢) الذي في المخطوطات: ((أن لا يكون ضميرًا لجملة)) صوابه في الإفصاح ٢: ٥٤٧.

(٣) فتقول: تتمة يقتضيها السياق.

(٤) الغُرّة ٢: ق ٣٢٠/ب [مخطوط].

(٥) شرح الجزولية له ١: ١٩٠ [رسالة].

خبرين فيُخبَر عنهما لأنهما أَعرَف المعارف؛ فيكونان مبتدأين ولا بُدَّ، إلا[(١)] في مثل أنتَ أنت، تريد: أنتَ الذي أَعرفه، كقوله[(٢)]:

رَقَوْني ، وقالوا : يا خُوَيْلِدُ ، لا تُرَعْ   فقلتُ ، وأَنْكَرتُ الوُجوهَ : هُمُ هُمُ

أي: هم الذين أخاف، فتقول: الذي أنتَ هو أنت)).

[٧:١٥٦/أ] فرع: إن أخبرتَ عن المبتدأ /الذي بعد ضمير الشأن في نحو: كان زيدٌ منطلقٌ، قلت: الذي كان هو منطلقٌ زيدٌ، أو عن الخبر قلتَ في: كان زيدٌ أخوك: الذي كان زيدٌ هو أخوك. وتقول في الإخبار بأل عن زيد: الكائنُ هو هو منطلقٌ زيدٌ؛ لأنَّ كائنًا صلةٌ لـ(أل)، والفاعل غيرها، فلا بُدّ أن يبرز، ولا يلزم ذلك في الفعل للفرق بينهما في هذا، قاله[(٣)] الزجاج. قال بعض أصحابنا: ((وهو قويٌّ مِن جهة الصنعة. وعندي أنه لا يبرز إلا ليعود على مَن هو له، وهذا ليس كذلك، فلا يبرز)) انتهى.

الفاعل: إن كان ضميرَ متكلم أو مخاطب ففي جواز الإخبار عنه خلاف، والصحيح الجواز. وإن كان ظاهرًا في جملة واحدةٍ هو ظاهر نحو: قام زيدٌ، فأَخبرتَ عنه قلتَ: الذي قام زيدٌ، والقائمُ زيدٌ.

وإن كان ضميرَ متكلم أو مخاطب قلتَ في الإخبار عن التاء من قُمتُ: الذي قام أنا، والقائمُ أنا. وأجاز أبو ذَرٍّ: الذي ضربتُ أنا، وكذلك ضمير المخاطب.

وإن كان تقدَّمه فِعلانِ واتَّحد الفاعل نحو: يقومُ ويقعدُ زيدٌ، قلتَ: الذي يقومُ والذي يقعدُ زيدٌ، و(زيدٌ) خبرٌوسخلتها عن الموصولَين [أو][(٤)] تكرار إذ الثاني توكيد، والأَولى أن يقال: استُغني بخبر أحدهما عن خبر الآخر. ويجوز أن تقول: الذي يقومُ

---

(١) ك: ولا بداًلا.

(٢) تقدم البيت في ٤: ١٠.

(٣) في المخطوطات: قال. والتصويب من الارتشاف ٣: ١٠٥٥.

(٤) أو: من الارتشاف ٣: ١٠٥٦.

ويقعدُ زيدٌ، والقائمُ والقاعدُ زيدٌ[١]، والقائمُ ويقعدُ زيدٌ، وسواء أكان العطف بالواو أم بغير الواو.

وإن كان الفاعل الثاني هو ضمير الأول جاز الإخبار عن الأول وعن الضمير؛ مثالُه: قامَ زيدٌ وخرجَ، وتعطف بما شئت من حروف العطف، فإذا أَخبرتَ عن الضمير قلتَ: الذي قامَ زيدٌ وخرجَ هو، والقائمُ زيدٌ والخارجُ هو.

فإن عطفتَ على الفاعل مفردًا نحو: قامَ زيدٌ وعمرٌو، قلتَ في الإخبار عن زيد: الذي قامَ هو وعمرٌو زيدٌ، وعن عمرو: الذي قامَ زيدٌ وهو عمرٌو، ولا يكون العطف إلا بالواو خاصة، والقائمُ هو وعمرٌو زيدٌ، والقائمُ زيدٌ وهو عمرٌو.

وإن اختلف الفاعلُ والعطفُ بالفاء نحو قولك: يَطيرُ الذُّبابُ فيَغضبُ زيدٌ، أَخبرتَ عن الفاعلَين، فقلتَ: الذي يطيرُ هو الذبابُ فالذي يغضبُ هو[٢] زيدٌ، والطائرُ الذبابُ فالغاضبُ زيدٌ.

وإن أَخبرتَ عن الأول قلتَ: الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، تجعل في يطيرُ ضميرًا يعود على الذي، والطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، تعطف الفعل على صلة أل لأنه في معناه، وهذا لا يجيزه أبو الحسن ولا أبو العباس ولا أبو بكر[٣].

وإن أَخبرتَ عن الثاني قلتَ: يطيرُ الذبابُ فالذي يغضبُ هو زيدٌ، ويطيرُ الذبابُ فالغاضبُ زيدٌ.

فإن كان العطف بالواو أَخبرتَ عن الفاعلَين كما تقدَّم، فتقول: الذي يطيرُ الذبابُ والذي يغضبُ زيدٌ.

---

(١) زيد: سقط من د.

(٢) هو: سقط من د.

(٣) الذي لم يجزه ابن السراج هو: الطائرُ الذبابُ فالغاضبُ زيدٌ، كما في الأصول ٢: ٣٥٧.

وإن أَخبرتَ عن الذباب فقط فلا يجوز عند أكثر النحويين لخلوّ الجملة الثانية من ضمير يربط الصلة بالموصول لو قلت: الذي يطيرُ ويغضبُ زيدٌ الذبابُ؛ /وليست [٧:١٥٦/ب] الواو كالفاء إذ الفاءُ تُستعمل رابطةً للسبب بالمسبَّب، والواو ليست كذلك.

وأجاز ذلك ابن الطَّراوة وغيرُه[١] على أن تكون الواو جامعة، وهي التي تجعل الشيئين كشيء واحد نحو قولك: هذانِ زيدٌ وعمرٌو.

وإذا عَطفتَ على الفاعل الأول من قولك: يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ، اسمَ فاعل بالذي[٢] كان منكَّرًا لا غير، فتقول: الذي يطيرُ الذبابُ فغاضبٌ زيدٌ، إذا أَخبرتَ عن زيد، والذي يطيرُ فغاضبٌ زيدٌ الذبابُ، إذا أَخبرتَ عن الذباب. وإن كان[٣] بأل كان أيضًا نكرة، فتقول: الطائرُ فغاضبٌ زيدٌ الذبابُ، إن أَخبرتَ عن الذباب، والطائرُ الذبابُ فغاضبٌ زيدٌ. وأجاز هشام[٤] في المسألتين دخول أل على اسم الفاعل على أن تكون زائدة.

ولو كرَّرتَ (الذي) فقلتَ: الذي يطيرُ الذبابُ فالذي يغضبُ زيدٌ، أو: الذي يطيرُ فالذي يغضبُ[٥] زيدٌ الذبابُ - قال أبو الحسن: ((كان مُحالًا لبقاء أحدهما بلا ضمير[٦]. وكذلك تكرير اللام لأنه لا بُدَّ من ضمير يعود على الموصول من صلته)).

ويجوز مثل هذه المسألة إذا أمكن أن تدخل اللام على الأول والثاني، وتصوغ منهما اسمي فاعلَين، ويكون في كل واحد منهما ضمير يعود على اللام، نحو: ضربتُ

---

(١) كابن عصفور. شرح جمل الزجاجي ٢: ٥٠٢.

(٢) كذا! ويريد: فإن أخبرتَ بالذي.

(٣) وإن كان بأل ... فغاضب زيد الذباب إن أخبرت عن الذباب: سقط من ك.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢: ٥٠٣ - ٥٠٤.

(٥) أو الذي يطيرُ فالذي يغضبُ: سقط من د.

(٦) ك: قال أبو الحسين كان لالتقائهما فلا ضمير.

زيدًا فأَبكَيتُه، تقول إذا أخبرتَ عن التاء: الضاربُ زيدًا فالْمُبْكيهِ أنا، وعن زيد: الضاربُه أنا فالْمُبْكيهِ زيدٌ. ومسألةُ يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ لا يتأتَّى فيها هذا، ولا يجوز فيها عنده عطفُ الفعل على الاسم، فهي عنده ممتنعة.

وقومٌ يُجيزون[1]: الطائرُ الذبابُ فالغاضبُ زيدٌ، على نيّة طرح اللام، كأنه قال: فغاضبٌ زيدٌ. وهذا لا يجوز. وقد غَلط على أبي الحسن ابنُ بابَشاذَ، ووهِم فحَكى عنه أنه يجيز ما أجازه أبو علي[2] من قوله: الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ.

المفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه: حُكمُه حكمُ الفاعل إلا في الصيغة، فإنها تُغَيَّر في الفعل وفي اسم المفعول عن صيغة ما بُني للفاعل منها، فتقول في ضُرب زيدٌ: الذي ضُربَ زيدٌ، والمضروبُ زيدٌ، وفي ضُربتُ، وضُربتَ: المضروبُ أنا، والمضروبُ أنت، والذي ضُرب أنا، والمضروبُ أنا، ولا يُخبر عن المجرور الذي قام مَقامَ الفاعل ما دام مجرورًا نحو: مُرَّ بزيدٍ، وما ضُربَ مِن رجلٍ؛ لأنه لا يكون مبتدأ.

اسمُ كان وأخواتها: يُخبَر عنه بـ(الذي) وبـ(أل) إلا ليس وما دخلَ عليه حرفُ النفي لزومًا أو حالةَ إرادة نفيه؛ فلا يُخبَر عنه بأل، [إذ لا يَصِحُّ من ذلك صوغُ اسم فاعل ولا اسم مفعول][3]، وإلا اسمَ ما دام، فلا يُخبر عنه لا بالذي ولا بأل، فتقول في كان زيدٌ قائمًا: الذي كان قائمًا زيدٌ، والكائنُ قائمًا زيدٌ، وفي كنتَ قائمًا: الذي كان قائمًا أنت، والكائنُ قائمًا أنت، وفي كنتُ قائمًا: الذي كان قائمًا أنا، والكائنُ قائمًا أنا[4].

---

(١) كذا في الأصول ٢: ٣٥٧ بلا نسبة.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٦٠.

(٣) إذ لا يَصِحُّ من ذلك صوغُ اسم فاعل ولا اسم مفعول: من تمهيد القواعد ٩: ٤٥٩١ ضمن نص أبي حيان.

(٤) والكائن قائمًا أنا: سقط من ك.

وإذا ثَنَّيتَ أو جَمعتَ - والإخبارُ بأل في ضمير المخاطب والمتكلم - ثُنِّيَ اسمُ الفاعل أو جُمع؛ واستترَ الضمير على كلِّ حال إلا على مذهب الكسائي فيهما فيبرز الضمير.

المرفوعُ بأفعال المقاربة: إن كان الفعل متصرفًا نحو كادَ وأَوشكَ فيجوز الإخبار [٧:١٥٧/أ] /عنه؛ فتقول في نحو: كادَ زيدٌ يضربُ عمرًا: الذي كادَ يضربُ عمرًا زيدٌ. وكذلك أوشك. وأمّا باقيها فما عرضَ له عدمُ التصرُّف لاستعماله في باب المقاربة - وإن كان أصله أن يتصرف - فالظاهر جواز الإخبار عنه، فتقول في: جعلَ زيدٌ يقرأ: الذي جعلَ يقرأ زيدٌ.

وإن كان جامدَ الوضع - وهو عَسى - فقد أجاز الإخبارَ فيه الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع، قال في كتابه المسمى بـ(الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح)[١] ما نصه: ((وإذا قيلَ لك أَخبْر عن زيد من قولك: عَسى زيدٌ أن يقومَ، قلتَ: الذي عَسى أن يقومَ زيدٌ)) انتهى. فأَوقَع عَسى صلةً لـ(الذي)، وذلك لا يجوز عند الجمهور لأنَّ الجملة المصدَّرة بـ(عَسى) جملةٌ غير خبريّة، والصلةُ لا بُدَّ أن تكون خبريّة.

اسم ما ولات: تقول في ما زيد قائمًا: الذي ما هو قائمًا زيدٌ. وزعمَ ابن عصفور أنه يجوز حذف المضمر هنا وإن كان مشبَّهًا بالفاعل لضعف شَبَهِه من وجهين: أحدهما أنه لا يُضمر متصلًا. والثاني أنَّ العامل فيه حرف، فأجاز[٢]: الذي ما منطلقًا زيدٌ.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: ((ينبغي أن لا يجوز لأنَّ حذف المبتدأ في الصلة ضعيفٌ مع كثرة ما جاء منه محذوفًا؛ واسمُ (ما) لم يأت محذوفًا في موضعٍ من المواضع لأنها ضعيفة العمل، فإذا لم يُذكر المبتدأ والخبر بعدها زال شَبَهُها بِعَسى)).

---

(١) الكافي ٢: ٥٥٢.

(٢) ك: فما أجاز.

واستَدَلَّ ابن عصفور على جواز ذلك بحذفه من لاتَ، قال تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1]. وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه، على أنَّ فيه خلافًا كثيرًا، على أنَّ مَن زعمَ ما قال مِن أنَّ الاسم محذوف فيقال: هذا شيء اختصَّت به لاتَ كما اختصَّت بالعمل في الخبر خاصة؛ ألا ترى أنه لا يجوز ذِكر الاسم مع الخبر فيقال: لاتَ الحينُ حينَ مَناصٍ، فكيف يقاس على هذا؟ انتهى.

وفي ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ في قراءة مَن نصب: الذي لاتَ هو حينَ مَناصٍ الحينُ - يظهر ذلك الذي كان محذوفًا، ويبقى مكانه ضمير، ويجوز أن يُحذف، وفي قراءة من رفع[2]: الذي لاتَ هو حينُ مَناصٍ، ولا يُحذف (هو) إذ يَقبُح حذفُه وحدَه دون طولٍ فكيف هنا؛ إذ يكون إجحافًا بحذف الصلة برأسها، وهي المبتدأ والخبر، قاله ابن عصفور، قال: وقولُه[3]:

نحـــنُ الأُلى ، فـــاجْمَعْ جُمـــو عَـــكَ ، ثُمَّ وَجِّهْهُـــمْ إلَيـنـــا

شاذٌّ لا يقاس عليه لأنه أراد: نحن الذين تطلب، فحَذف الصلة رأسًا، قال: وجاز إعمال لاتَ في الضمير لأنها قد تعمل في غير الحين من أسماء الزمان كقوله[4]:

لاتَ هَنّـا ذِكـرَى جُبَـيرةَ أو مَـن جـاء منهـا بِطـائفِ الأَهـوالِ

وقال ابن الضائع: هذا كله لا يجوز. قال س[5]: «لا يكون ذلك إلا في الحين»، يعني عمل لاتَ، قال[5]: «تُضمِر فيها مرفوعًا وتَنصِب الخبر، ولا تُستعمَل إلا مُضمَرًا فيها»، يعني لاتَ، وليس /ما أنشده أكثر من البيت الذي قبله، وكلاهما شاذّ. [٧:١٥٧/ب]

---

(١) الآية ٣ من سورة ص.

(٢) قرأ برفع (حين) عيسى بن عمر وأبو السَّمّال. مختصر في شواذ القرآن ص ١٢٩ وشواذ القراءات للكرماني ص ٤٠٩.

(٣) تقدم البيت في ٣: ١٧٢.

(٤) تقدم البيت في ٣ : ٢١٣، ٤: ٢٩١ .

(٥) الكتاب ١: ٥٧.

خبرُ إنَّ وكأنَّ: إن كان جامدًا قلت في: إنَّ زيدًا أخوك: الذي إنَّ زيدًا هو أخوك، وفي كأنَّ زيدًا أسدٌ: الذي كأنَّ زيدًا هو أسدٌ[(١)]. وإن كان مشتقًّا ففيه الخلافُ الذي في خبر المبتدأ، وقد مَثَّلَ بعضُ[(٢)] شيوخنا ذلك، فقال في: إنَّ زيدًا قائمٌ: الذي إنَّ زيدًا هو قائمٌ، وتقول في: إنَّكَ أنتَ: الذي إنَّكَ هو أنتَ، كما قلنا في قولهم: أنتَ أنتَ.

المنصوبات

المفعول به: تقول فيما يتعدَّى إلى واحد نحو: ضربتُ زيدًا: الذي ضربتُه زيدٌ. ويجوز حذف الضمير العائد، والضاربُه أنا زيدٌ، ولا يجوز حذف العائد، وقد جوَّزه بعضهم.

وفيما يتعدَّى إلى اثنين من باب أَعطى وأَخبرتَ عن الأول في نحو: أَعطيتُ زيدًا درهمًا: الذي أَعطيتُه درهمًا زيدٌ، ويجوز حذف العائد، والْمُعطيهِ أنا درهمًا زيدٌ، والمعطي أنا إيّاه درهمًا زيدٌ، ولا يُحذف العائد.

وإن أَخبرتَ عن الثاني قلتَ: الذي أعطيتُه زيدًا درهمٌ، والذي أعطيتُ زيدًا إيّاه درهمٌ، تفصله لبقائه في رُتبته، وهو اختيار أبي بكر[(٣)]، وظاهرُ مذهب المازني[(٤)] الوصل، وهو أحسن عند البصريين[(٥)]، ويجوز: المعطي أنا زيدًا إيّاه درهمٌ، وهو الأقيس، ومنع منها ثعلب[(٦)]. والمتَّفَقُ عليه: المعْطيهِ أنا زيدًا درهمٌ، قدَّمتَ ضمير

(١) الذي كان زيدًا هو أسد: سقط من ك.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢: ٥٠٥.

(٣) الأصول ٢: ٢٨٣، ٢٨٤.

(٤) الأصول ٢: ٢٨٤.

(٥) الغرة ٢: ق ٣١٧/ب.

(٦) الغرة ٢: ق ٣١٧/ب - ٣١٨/أ.

الدرهم على زيد لأنه [مهما أمكنَ][1] أن يؤتى بالضمير متصلًا لم يؤت به منفصلًا. فإن أَلبَس أتيتَ بالضمير منفصلًا مكان الظاهر نحو: أعطيتُ زيدًا عمرًا، فتقول في الإخبار عن عمرو: الذي أعطيتُ زيدًا إياه عمرٌو، والمعطي أنا زيدًا إيّاه عمرٌو، ولا يجوز حذف هذا العائد. وفي الإخبار عن زيد: الذي أعطيتُه عمرًا زيدٌ، والمعطيهِ أنا عمرًا زيدٌ.

ومِن بابِ ظَنَنتُ وأَخبَرتَ عن الأول من نحو: ظَنَنتُ زيدًا أخاك، قلتَ: الذي ظَنَنتُه أخاك زيدٌ، ويجوز[2] حذف العائد على الصحيح، والظانُّه أنا أخاك زيدٌ، وقد يُحذف العائد قليلًا لطول الكلام بالمفعولين. أو أَخبَرتَ عن الثاني مشتقًّا ففيه الخلاف الذي في خبر المبتدأ إذا كان مشتقًّا. وإن كان جامدًا جاز، فتقول: الذي ظَنَنتُه زيدًا أخوك، في نحو: ظَنَنتُ زيدًا أخاك، ووصلُ الضمير أحسنُ من فَصله.

وقال ابن الدَّهَّان[3]: ((لا يَحسُن في هذا أن تأتي بالضمير المتصل وتُقَدِّمَه)). قال[3]: ((فتقول: الذي ظَنَنتُ زيدًا إيّاه قائمٌ، والظانّ أنا زيدًا إيّاه قائمٌ[4])) انتهى. وهذا بناءٌ منه على جواز الإخبار عن خبر المبتدأ إذا كان مشتقًّا، فأجراه في خبر كان وإنَّ وثاني ظننتُ. وإذا قلتَ: الذي ظننتُ زيدًا هو أخوك - فإنه يجوز حذف العائد على ضعف، ولم يَقِسه أبو الحسن. وأمّا في اسم الفاعل فلا يجوز حذفه نحو: الظانُّه أنا أخاك زيدٌ، وقد أجازه بعضهم، هذا إذا لم يُلبس، فإن أَلبَس فكمسألة أعطى إذا أَلبَس، فإذا قلتَ: ظننتُ زيدًا عمرًا، وأخبرت عن عمرو قلتَ: الذي ظننتُ زيدًا إيّاه عمرٌو.

---

(١) الذي في المخطوطات: من قدر. صوابه في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٥٠٩.

(٢) الارتشاف ٣: ١٠٦١: ولا يجوز.

(٣) الغرة ٢: ق ٣١٨/أ.

(٤) والظانّ أنا زيدًا إياه قائمٌ: سقط من ك.

[٧:١٥٨/أ] /أو مِن باب أَعْلَمْتُ: فإنْ أَخبَرتَ عن الأول من قولك: أَعلَمتُ زيدًا عمرًا منطلقًا، قلتَ: الذي أَعلَمتُه عَمرًا منطلقًا زيدٌ، ولا يجوز حذف العائد لأنَّ ما حَلَّ محلَّه لا يجوز حذفُه، وكذلك إنْ أَخبَرتَ بأل نحو: الْمُعْلِمُه أنا عَمرًا منطلقًا زيدٌ، هذا مذهب س. ومِنَ النحويين مَن أجاز[١] حذف العائد.

وإن أَخبَرتَ عن الثاني قلتَ: الذي أَعلَمتُ زيدًا إيّاه منطلقًا عمرٌو، ولا يجوز أن تُقَدِّم [إيّاه][٢] على (زيد) لأنه يُلبِس، ولا يجوز حذف هذا[٣] العائد، فإن لم يُلبِس جاز اتصالُه بالفعل، وذلك في نحو: أَعلَمتُ زيدًا هندَ ضاحكةً، فتقول: التي أَعلَمتُها عَمرًا ضاحكةً هندُ[٤]، ويجوز أن ينفصل. وإذا كان متصلًا بالفعل جاز حذفُه، خلافًا لأبي الحسن.

وإن أَخبَرتَ عن الثالث وكان مشتقًّا ففيه الخلافُ الذي في خبر المبتدأ إذا كان مشتقًّا. وإن كان جامدًا جازَ الإخبار عنه، فتقول في نحو: أعلمتُ زيدًا عمرًا أخاك: الذي أَعلَمتُ زيدًا عَمرًا إيّاه أخوك.

وإن أَخبَرتَ بأل عن المفعول الأول قلتَ: الْمُعْلِمُه أنا عَمرًا منطلقًا زيدٌ، والمعْلِمُ أنا إيّاه عَمرًا منطلقًا زيدٌ. وعن الثاني قلتَ: المعْلِمُ أنا زيدًا إياه منطلقًا عمرٌو، ووصلُه بالفعل فيه نوع لَبس. أو عن الثالث قلت: المعْلِمُ أنا زيدًا عَمرًا إيّاه أخوك.

فرع: إنما ضربتُ زيدًا: إذا أَخبَرتَ عن المفعول قلت على مذهب س: الذي إنما ضربتُه زيدٌ، ويجوز حذفُ الضمير. وعلى مذهب الزَّجّاج تقول: الذي إنما ضربتُ إيّاه زيدٌ.

---

(١) الأصول ٢: ٢٨٦.

(٢) إياه: من شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٥١١ والارتشاف ٣: ١٠٦١ وتمهيد القواعد ٩: ٤٥٩٧.

(٣) هذا: سقط من ك.

(٤) فتقول الذي أعلمتها عمرًا ضاحكةً هند: سقط من ك.

خبر كان: إن كان جامدًا جاز الإخبار عنه، قال ابن عصفور[(١)]: ((بلا خلاف))، فتقول في: كان زيدٌ أخاك: الذي كان إيّاه زيدٌ أخوك، ويجوز اتصاله فتقول: الذي كانه زيدٌ أخوك، والكائنُ إيّاه زيدٌ أخوك، والكائنُه زيدٌ أخوك. وإن كان مشتقًّا ففيه الخلاف الذي في خبر المبتدأ. وقال ابن الدَّهّان[(٢)]: ((أكثرُ النحاة على جوازه))، يعني جواز الإخبار عنه، ومثَّل[(٢)] بقوله: كان زيدٌ منطلقًا. ومنعَ بعضُهم الإخبار عن خبرِ كان مطلقًا لأنه في معنى الجملة. واستَقبَح ابن السَّرَّاج الإخبار عنه، قال[(٣)]: ((لأنه ليس بمفعول على الحقيقة، وليس إضماره متصلًا إنما هو مجاز))[(٤)]. قال[(٥)]: ((ووقوعُ الضمائر المنفصلة هنا يدلُّ على عدم استِحكام الإضمارِ؛ إذْ لا يجوز وقوع المنفصل حيث يُقْدَر على المتصل، فأمّا (عليه رَجُلًا لَيْسَنِي) فشاذٌّ مِن جِهتَين)).

خبرُ ما: فيه الخلافُ إذا كان مشتقًّا، تقول[(٦)] في: ما زيدٌ أخاك: الذي[(٧)] ما زيدٌ إيّاه أخوك.

اسمُ إنَّ: تقول في الإخبار عنه مِن قولك: إنَّ زيدًا فاضلٌ: الذي إنَّه فاضلٌ زيدٌ.

المصدر: إن كان مؤَكِّدًا فالظاهر أنه لا يجوز، فإذا قلتَ: قام زيدٌ قيامًا، لم يَحسُن أن تقول: الذي قامَه زيدٌ قيامٌ؛ لقلّة الفائدة. فإن تخصَّص جاز، فتقول في قولك: قام زيدٌ قيامًا حسنًا: الذي قامَه زيدٌ قيامٌ حسنٌ، والقائمُه زيدٌ قيامٌ حسنٌ،

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢: ٥٠١.
(٢) الغرة ٢: ق ٣١٩/أ [مخطوط].
(٣) الأصول ٢: ٢٨٩.
(٤) قال لأنه ليس بمفعول على الحقيقة وليس إضماره متصلًا إنما هو مجاز: سقط من د.
(٥) الأصول ٢: ٢٨٩ - ٢٩٠، وهذا معنى قوله لا لفظه.
(٦) أي: إذا كان جامدًا.
(٧) ما زيدٌ أخاك الذي: سقط من ك.

وكذلك إن تخصَّص بالإضافة، فتقول في: شَرِبتُ شُرْبَ الإبلِ: الذي شَرِبتُه شُرْبُ الإبلِ، والشاربُه أنا شُرْبُ /الإبلِ. [١٥٨:٧/ب]

وذكرَ ابن عصفور خلافًا في المفعول المطلق، قال[١]: ((والصحيح الجواز إذا كان في الإخبار عنه فائدة))، ومَثَّلَ بالمصدر الموصوف.

فإن قلتَ: تَبَسَّمْتُ وَميضَ البرقِ، ففي الإخبار عن (وَميض البرقِ) خلافٌ مبنيٌّ على العامل فيه، فمَن قال هو محذوف لم يُجز الإخبار عنه، وهو الرُّمّانيُّ. ومن قال هو تَبَسَّمْتُ أَجازَه، فتقول: الذي تَبَسَّمْتُه وَميضُ البرق، والمتَبَسِّمُه أنا وَميضُ البرق، هكذا قال في (الغُرّة)[٢]. وفي شرح شيخنا أبي الحسن الأُبَّذيّ لِلجُزُوليّة[٣] أنَّ أبا عثمان حيث يُعمِل في (وَميض البرقِ) الظاهرَ يُجيز الإخبار عنه، و(س)[٤] حيث يُضمِر له مِن لفظه يَمنع.

فأمّا جئتُ مَشْيًا[٥]، ورجعَ عَودَه على بَدئه عند (س)[٦]، وأَرْسَلَها العِراكَ، وجاؤوا الجَمّاءَ الغَفيرَ، فلا يجوز الإخبار عنها لأَنها نابت عن الأحوال. وأمَا سَيْرًا من قولك: إنما أنتَ سَيرًا، فمنهم مَن لا يُجيز الإخبار عنه، وهو مذهب ابن السَّرَّاج[٧] لأنه نائبٌ عن فعله، ومنهم مَن يُجيزه، فتقول: الذي إنما أنتَ إيّاه سيرٌ؛ لأنه مُعتَمَدُ البيان.

الظرف المتصرّف: إما أن يُتَّسع فيه أو لا يُتَّسع:

---

(١) شرح الجمل ٢: ٥٠٩.
(٢) الغرة ٢: ق ٣١٩/ب - ٣٢٠/أ [مخطوط].
(٣) شرح الجزولية له [باب الإخبار بالذي وفروعه] ص ٢١٤ [رسالة].
(٤) الكتاب ١: ٣٣٥.
(٥) مشيًا: موضعه بياض في ك. والفقرة في الغرّة ٢: ق ٣٢٠/أ [مخطوط].
(٦) الكتاب ١: ٣٧٥ - ٣٧٦، ٣٩١.
(٧) الأصول ٢: ٢٩٩.

إن اتَّسَعتَ قلتَ في: قام زيدٌ اليومَ: الذي قامَه زيدٌ اليومُ، والقائمُه زيدٌ اليومُ، وفي: قامَ زيدٌ خلفَك: الذي قامَه زيدٌ خَلفُك، والقائمُه زيدٌ خَلفُك، وقد يجوز حَذفُ العائد إلا مع أل، وجازَ مع (الذي) لطول الصلة.

وإن لم يُتَّسع فيه لم يَصل العامل للضمير إلا بوساطة في. فإن قلتَ: ما الذي أَحْوَجَ إلى (في) وقد كان يَصل العاملُ للظرف بدون في؟ فالجواب أنه لَمّا لَزِمَ الإضمارُ لَزِمَ أن[1] تُرَدَّ (في) لأنَّ الإضمار يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها، ولا يجوز حذفُ الضمير وحده لأنَّ حرف الجر يكون معلّقًا عن العمل، ولا [تعليق][2] مع الحرف لأنه ليس في الكلام ما يدلُّ على أنه حُذف منه شيء، وصار يُلبس بالظرف المتَّسَعِ فيه.

المفعول معه: مذهب أبي الحسن[3] أنه لا يجوز الإخبار عنه، وصحَّحه ابن عصفور[3]، واحتجّ بأنَّ الإخبار عنه يغيّره عن حاله قبل الإخبار؛ لأنك إذا أَخبرتَ عن الطَّيالِسة مِن قولك: جاء البردُ والطيالسةَ، قلت: التي جاء البردُ وإياها الطيالسةُ، فأَدخلتَ الواو على الضمير، وأَخَّرتَ الطيالسةَ إلى آخر الكلام، وكان في ذلك تغيير للمفعول معه ولَبسٌ. وأجاز ذلك غيره[4]، وهو اختيارُ ابن الضائع، وهو الصحيح لأنَّ التغيير موجود في كلِّ اسم أردتَ الإخبار عنه.

المفعول من أجله: في الإخبار عنه خلاف: وصحَّح ابن عصفور[5] المنعَ لأنَّ في الإخبار عنه تغييرًا عن حاله لأنه إنما يكون اسمًا ظاهرًا؛ وكان منصوبًا، وكان فعلًا لفاعلِ الفعلِ المعلَّل، وإذا أُخبر عنه انتقل عن ذلك فتغيَّر حاله، فلا يُخبَر عنه.

---

(١) د: لزم الإضمار الزمان.

(٢) تعليق: تتمة يقتضيها السياق.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢: ٥٠٨.

(٤) غيره: سقط من ك.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢: ٥٠٩.

[٧: ١٥٩/أ] والمجيز يقول: إذا أُخبر عنه لم يَنتقل عن حاله؛ ألا ترى أنه يلزمه /شرطٌ مِن شروطه، وهو ثبوت اللام، فإذا أَخبَرتَ عن (إجلال) مِن قولك: قمتُ إجلالًا لك، قلت: الذي قمتُ له إجلالٌ لك. وإلى جواز الإخبار عنه ذهب شيخنا أبو الحسن بن الضائع، قال: وليس مفعولًا له وهو مرفوع، بل هو اسم يُثبت أنه السبب كما تقول: إجلالُ زيدٍ حَمَلَني على القيام له، وإنما يمتنع أن ينتصب إضماره.

المنصوبات على الاستثناء: تقول في الإخبار عن المستثنى من نحو: قام القومُ إلا زيدًا: الذي قام القومُ إلا إيَّاه زيدٌ، وعن نحو: قام القومُ ليس زيدًا: الذي قام القومُ ليس إيَّاه زيدٌ، ولا تصل الضمير في الأجود فتقول: لَيسَه زيدٌ؛ لأنها هنا أُجريت مُجرى إلا، فكما يَنفصل بعد إلا يَنفصل هنا. وكذلك (لا يكون). وأمّا خلا وعدا وحاشا إذا نَصَبتْ فإذا أَخبَرتَ عن منصوبها في مثل: قام القومُ خلا زيدًا، قلتَ: الذي قام القومُ خلاه زيدٌ.

المجرورات

إمّا بحرف أو إضافة:

إن كان بحرفٍ لا يَجُرُّ إلا المضمرَ جاز الإخبار عن ذلك المضمر، فتقول في: لولاك لَقُمْتُ: الذي لولاه لَقُمتُ أنتَ. وإن كان يَجُرُّ المضمر ضرورةً لم يَجُز الإخبار عن ذلك المضمر. وإن كان لا يَجُرُّ إلا المظهَر لم يَجُز الإخبار عن ذلك المظهَر، نحو (رُبَّ) و(واوها)، وإن كان يَجُرُّهما جاز الإخبارُ عن مجروره، فتقول في الإخبار عن زيد مِن قولك: مررتُ بزيدٍ: الذي مررتُ به زيدٌ، وحذفُ (به) ضعيف جدًّا.

وإن كان المجرور بإضافةٍ ولا معنًى تحته كثواني الكُنى وثواني ابن عِرْسٍ[(١)] وابن آوَى وابن أَوْبَرَ، وثواني ما أُعرب إعراب المتضايفين مما يجوز فيه البناء كبَعْلَبَكَّ [لم يجز الإخبار عنه][(٢)].

---

(١) ابن عرس: دُوَيْبَّة كالفأرة تفتك بالدجاج ونحوها. وابن أوبر: علم على نوع من الكمأة.
(٢) لم يجز الإخبار عنه: تتمة يقتضيها السياق. الغرة ٢: ق ٣٢٠/أ [مخطوط].

وإن كان لكلٍّ من المتضايفين معنًى جاز الإخبار عن المجرور، فتقول في الإخبار عن زيد مِن قولك: قام غلامُ زيدٍ: الذي قام غلامُه زيدٌ، والقائمُ غلامُه زيدٌ، ولا يجوز حذف المضمر إلا أن يكون الاسم قد يُقتطع عن الإضافة لفظًا إذا فُهم المعنى كـ(كُلٍّ)؛ فتقول في مررتُ بكلِّ القومِ: الذين مررتُ بِكُلٍّ القومُ، وكذلك (بعض). ويجوز التصريح بالضمير، وهو الأَولى، فتقول: الذين مررتُ بكلِّهم القومُ.

واختلفوا في المضمر المجرور من قولك: وَيحَه رَجُلًا! فمِنهم مَن أجاز[1] الإخبار عنه، فيقول: الذي وَيحَه رجلًا هو، وحُجَّتُه أنَّ هذا المضمر يعود إلى مذكور؛ ألا ترى أنك تقول: وَيحَك. ومنهم مَن مَنع، واحتجَّ بأنَّ ذلك يؤدي إلى أن يوصل (الذي) بالدعاء.

ولا يجوز الإخبار عن المجرور بالإضافة من العدد المضاف إليه اسمُ الفاعل المتَّفقُ معه في المادة؛ لو قلت في: ثاني اثنين: اللذان هذا ثانيهما اثنان، لم يَجُز لأنه ليس في الإخبار به فائدة. وكذلك (ثلاثة) من قولك: ثالثُ ثلاثةٍ، لو قلت: الذين هذا ثالثُهم ثلاثةٌ، لم يَجُز. هكذا قال أصحابنا: ابن عصفور وشيخانا أبو الحسن الأُبَّذيُّ[2] وأبو الحسن /بن الضائع، وتقدَّمهم إلى ذلك ابنُ الدَّهَّان، قال[3]: ((وهو [٧:١٥٩/ب] ضعيف لأنه غير مفيد))، وليس بجيد لأنهم حمَلوه على أنه ثَلَثَ الاثنين، وإذا كان قد ثَلَثَهم فلا فائدة في الإخبار أنهم ثلاثة كما لم يكن فائدة في الإخبار في مسألة: ثاني اثنين؛ ولا يتعيَّن حملُه على ذلك إذ يجوز أن يكون معنى ثالثُ ثلاثةٍ: أحد ثلاثة، فيصح أن يكون المعنى: الذين هذا أحدُهم ثلاثةٌ.

قال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: فإن خصصت بصفةٍ أو تعريفٍ صحَّ، فتقول: اللذان هما ثانيهما اثنان صالحان، أو الاثنان لمن بينك وبينه عهد في اثنين.

---

(١) أجاز الإخبار عنه المازنيُّ، ومنعه ابن السراج. الأصول ٢: ٢٩٩.

(٢) شرح الجزولية [باب الإخبار] ص ٢١٩ - ٢٢٠ [رسالة].

(٣) الغرة ٢: ق ٣٢١/أ [مخطوط].

وزعم ابن عصفور والأُبَّذيُّ[1] أنَّ ذلك يجوز في الأربعة فما زاد، فتقول في الإخبار عن أربعة من قولك: هذا رابعُ أربعةٍ: الذين هذا رابعُهم أربعةٌ، جاز لأنه يجوز أن تأتي عِوَض الأربعة بثلاثة.

وردَّ عليه الأستاذ أبو الحسن بن الضائع شيخُنا بأنه لا فائدةَ في هذا أيضًا؛ لأنك إذا قلتَ: الذين هذا رابعُهم، عُلم أنه رابعُ أربعةٍ ولا بُدَّ، فالمجيء بأربعة[2] [غير][3] مفيد. انتهى.

وما رَدَّ به شيخنا ليس بشيء لأنَّ المضاف إلى المتَّفَق عليه ليس هو على معنًى أنه أحدهم؛ فيجوز على هذا المعنى؛ إذ رابعُهم يحتمل أن يكون رَبَعَهم إذ كانوا ثلاثةً، ويحتمل أن يكون أحدَهم، فيصح الإخبار بـ(أربعة) على هذا المعنى؛ إذ يَدفع المعنى الآخَر المحتمَل؛ ألا ترى أنه يَصِحُّ أن تقول: الذين هذا رابعُهم ثلاثةٌ، أي: الذين هذا رَبَعَهم ثلاثةٌ.

وأمّا المختلفا اللفظ فزعمَ ابن عصفور أنه يجوز من الثلاثة. ورَدَّه عليه شيخُنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع، قال: ((وينبغي أن لا يجوز إلا من الأربعة؛ لأنك إذا قلتَ في: ثالث اثنين: اللذان هذا ثالثُهما اثنان، لم يكن فيه فائدة)) انتهى. فإذا قلتَ في: رابع ثلاثة: الذين هذا رابعُهم ثلاثةٌ، جاز.

وأمَّا المركَّب فلا يكون إلا في المتَّفِق في المادة نحو: حادي عشرَ أحدَ عشرَ، وينبغي أن لا يجوز لأنه لا يُفيد إلا إن ذُكر التمييز فيجوز، فتقول في: هذا حادي عشرَ أحدَ عشرَ: الذين هذا حادي عشرِهم أحدَ عشرَ غلامًا؛ لأنك لم تحذف

---

(١) شرح الجزولية [باب الإخبار] ص ٢١٩ [رسالة].

(٢) بأربعة غير مفيد انتهى ... لأن المضافَ إلى المتفق: سقط من ك.

(٣) غير: تتمة يقتضيها السياق.

عشر[1] إلا من أحدَ عشرَ الثاني المضافِ إليه حادي عشرَ، وقد زال بصيرورته خبرَ الذين، قاله ابن عصفور وشيخنا أبو الحسن الأُبَّذيّ[2] في (شرح الجُزولية)[3].

وقال شيخُنا أبو الحسن بن الضائع: ((ولقائلٍ أن يقول: حُذف للدلالة، والدلالةُ ثابتةٌ لأنك إذا قلتَ: الذين هذا حاديهم أحدَ عشرَ، لم يقع لَبس، وفيه أنه لا يتغيَّر عمّا كان عليه، وهو الأَولى)) انتهى. ومعنى أنه[4] لا يتغيَّر عما كان عليه أي: نابَ عنه ضميرٌ لا مضافٌ إلى الضمير إذ قياسُ ما جُعل خبرًا أن ينوب عنه الضمير.

وقال في (الغُرّة)[5]: ((فأمّا حادي أحدَ عشرَ، وثالثُ ثلاثةَ عشرَ - فإن أَخبَرتَ عن أحدَ عشرَ وثلاثةَ عشرَ لم يَجُز: الذين هذا حاديهم أحدَ عشرَ، ولا: الذين هذا ثالثُهم ثلاثةَ عشرَ، كما لا تقول[6]: الذين هذا ثالثُهم ثلاثةٌ؛ لأنَّ الأصل فيه: حادي عشرَ أحدَ عشرَ، وثالثُ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، إلا أنهم استَثقلوا /أن يجيئوا باسمٍ قد جُمع [٧:١٦٠/أ] من[7] اسمين فيوقعوه على اسمٍ قد جُمع فيه بين اسمين، فلمّا ذهبَ لفظُ أحدَ عشرَ وقام مَقامَه ضميرٌ رُدَّ حادي عشرَ إلى أصله، ومع هذا فلو جاز أن تُضمِر أحدَ عشرَ في قولك: حادي[8] أحدَ عشرَ، ولا تردّ ما حُذف لوجبَ أن تقول: حاديهم، فيَلتبس بثانيهم. ولا يجوز إدخالُ أل على شيء من هذا لأنه مضاف، فلا يجري مجرى الفعل لأنه لا يُشتقُّ من شيئين.

---

(١) لأنك لم تحذف عشر: سقط من ك.

(٢) الأُبَّذيّ في شرح الجزولية وقال شيخنا أبو الحسن: سقط من ك.

(٣) شرح الجزولية له [باب الإخبار] ص ٢١٩ - ٢٢٠ [رسالة].

(٤) وفيه أنه لا يتغير ... انتهى ومعنى أنه: سقط من د.

(٥) الغرة ٢: ق ٣٢١/ب - ٣٢٢/أ [مخطوط]، وهو في الأصول ٢: ٣٣١ - ٣٣٢ بتصرف.

(٦) الغرة، وعنه في الارتشاف ٣: ١٠٦٧: كما تقول.

(٧) في المخطوطات والغرة: بين. صوابه في الأصول.

(٨) حادي: سقط من ك.

وقال الأخفش[١]: ألا ترى أنك لا تقول: هذا خامسُ خمسةٍ عَدًّا[٢]، فإن قلتَ هذا رابعُ ثلاثةٍ جاز، فتقول إذا أَخبرتَ عن ثلاثة: الذين هذا رابعُهم ثلاثةٌ، وبأل: الرابِعُهم هذا ثلاثةٌ، ولا يجوز: الثانيهما أنا اثنان؛ لعدم الفائدة)) انتهى.

التوابع

يجوز أن تُخبِر عن المنعوت بنعته، فتقول في: مررتُ برجلٍ عاقلٍ: الذي مررتُ به رجلٌ عاقلٌ، والمارُّ به أنا رجلٌ عاقلٌ[٣].

ويجوز أن تُخبِر عن المؤكَّد مع توكيده، فتقول في: قام زيدٌ نفسُه: الذي قامَ زيدٌ نفسُه، والقائمُ زيدٌ نفسُه، وتقول: ضربتُ زيدًا نفسَه، فإذا أَخبَرتَ قلتَ: الذي ضربتُه نفسَه زيدٌ، ولا يجوز حذفُ الضمير من ضربتُه، نَصَّ عليه الأخفشُ نقلًا عن العرب أنهم لا يقولون: الذي ضربتُ نفسَه زيدٌ، يريدون: الذي ضربتُه. وفي كتاب س[٤] من تمثيله أو تمثيل الخليل جوازُ حذف المؤَّكد.

ويجوز أن تُخبِر عن المعطوف عليه وعن المعطوف، تقول في: قام زيدٌ وعمرٌو: الذي قام هو وعمرٌو زيدٌ[٥]، وتقول: الذي قام زيدٌ وهو عمرٌو، تضع الضمير مكان الذي أَخبَرتَ عنه.

وذهب بعضُهم[٦] إلى أنه لا بُدَّ أن تجعله فاعلًا فتقدِّمه، وتجعل المعطوف عليه معطوفًا، فتقول: الذي قام هو وزيدٌ عمرٌو؛ لأنَّ الواو لا تقتضي الترتيب، والأمر واحد

---

(١) الأصول ٢: ٣٣٢.

(٢) د: غدًا. ك: عشرًا. وفي الأصول : عددًا.

(٣) الذي في المخطوطات: حسن. والمناسب ما أثبتناه من الارتشاف ٣: ١٠٦٨ وتمهيد القواعد ٩: ٤٥٩٩.

(٤) الكتاب ٢: ٦٠.

(٥) زيد هنا في ك: الذي قام زيد وعمرو.

(٦) ذكره ابن أبي الربيع في الكافي في الإفصاح ص ٥٤٥ ولم ينسبه، والفقرة فيه بتصرف يسير.

في المعطوف والمعطوف عليه إذا كان بالواو، فتقدِّم أيَّهما شئت فتَطلب أَخْصَرَ [اللفظين][(١)] . واستحسن أبو الحسين بن أبي الربيع[(٢)] هذا المذهب.

فإن كان العطف بـ(أو) ففيه الخلافُ الذي في الواو، وإن كان بـ(أَم) لم يجز الإخبار لا عن المعطوف عليه ولا عن المعطوف[(٣)]، وإن كان بـ(الفاء) أو بـ(ثُمَّ) أو بـ(حتَّى) أو بـ(بل) أو بـ(لا) أو بـ(لكنْ) كان الضمير في مكان الذي تُريد أن تُخبِر عنه لئلا ينقلب المعنى؛ فتقول في الإخبار عن عمرو من قولك: قام زيدٌ فعمرٌو: الذي قام زيدٌ فهو عمرٌو، وعنه من قولك: قام زيدٌ لا عمرٌو: الذي قام زيدٌ لا هو عمرٌو، وعنه من قولك: ما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو: الذي ما قام زيدٌ لكنْ هو عمرٌو. وكذلك بَل وحتَّى، وتقول: زيدٌ وعمرٌو قائمان، فإذا أخبرتَ عن زيد قلتَ: الذي هو وعمرٌو قائمان زيدٌ، أو عن عمرو قلتَ: الذي زيدٌ وهو قائمان عمرٌو، أو عنهما معًا قلتَ: اللذان هما قائمان زيدٌ وعمرٌو، ويجوز ذلك في العطف بثُمَّ والفاء /وأو. [٧:١٦٠/ب]

وإذا أَخبَرتَ عن المبدَل منه - وهو زيدٌ - مِن قولك: قامَ زيدٌ أخوك، ففيه خلافٌ:

فمنهم مَن يُبدل من (زيد) ضميرًا، ويؤخِّره إلى آخر الكلام، ويجعل الأخ بدلًا منه كما كان قبل الإخبار، فيقول: الذي قام زيدٌ أخوك، ففي (قام) ضمير يعود على الذي، و(أخوك) بدلٌ منه، و(زيد) خبر (الذي)، وبقي التابع[(٤)] تابعًا والمتبوع متبوعًا.

ومنهم مَن يُخبِر عن كلٍّ واحد منهما على انفراده، فيقول إذا أَخبَر عن المبدَل منه: الذي قام أخوك زيدٌ، ففي (قام) ضمير يعود على (الذي)، و(أخوك) بدل منه،

---

(١) اللفظين: من الكافي في الإفصاح ص ٥٤٥.

(٢) الكافي في الإفصاح ص ٥٤٥.

(٣) ولا عن المعطوف: سقط من د.

(٤) وبقي التابع ... وزيد خبر الذي: سقط من د.

و(زيد) خبر (الذي). وإذا أَخبَر عن البدل قال: الذي قام زيدٌ هو أخوك، فـ(هو) بدلٌ مِن (زيد)، و(هو) عائد على (الذي).

وقال ابن عصفور[1]: ((والصحيح في هذا الباب الأخير أن تُخبِر عن الأول الذي هو مبدَل منه؛ فتقول: الذي قام هو أخوك زيدٌ، وتقدِّر هو مطروحًا، كأنه ليس في الكلام، ويحلّ محلَّه (أخوك) بعد أن تقدِّر (أخوك هو) لئلا يبقى (الذي) بلا عائد يعود عليه، فتكون المسألة جائزة لكونها لم تَخلُ من ضمير يعود على الموصول. وإن أَخبَرتَ عن الثاني الذي هو بدلٌ لم يَجُز لخلوِّ الجملة الأولى من ضمير يعود على الموصول؛ ألا ترى أنك لو قلتَ: الذي قام زيدٌ أخوك، بقيتْ جملة الصلة بلا عائد على الموصول، وذلك لا يجوز)).

وفي (الغُرَّة)[2]: ((وأمّا البدل إذا أَخبَرتَ عنه في قولك: مررتُ بأخيك زيدٍ، فإنك إذا أَخبَرتَ عن (أخيك) ففيه قولان:

أحدهما: أن تؤخِّر البدل والمبدل منه إلى آخر الكلام، فتقول: الذي مررتُ به أخوك زيدٌ.

والثاني: أن تؤخِّر الأخ وحده، وتجعل زيدًا بدلًا من ضميره، فتقول: الذي مررتُ به زيدٍ أخوك. وإن أَخبَرتَ عن زيد فمِنَ الناس من لا يُجيزه لعدم العائد من الأول، ومنهم مَن يُجيزه، فيقول: الذي مررتُ بأخيك به زيدٌ. فإن أَخبَرتَ عن الأول باللام قلتَ على القول الأول: المارُّ به أنا أخوك زيدٌ، وعلى القول الثاني: المارُّ أنا به[3] زيدٍ أخوك. فإن أَخبَرتَ عن زيد فالكلامُ فيه كالكلام في الأول)) انتهى.

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢: ٥٠٦.

(٢) الغرة : باب الإخبار ٢: ق ٣٢٠/أ [مخطوط].

(٣) في الأصول: المار به أنا. والتصويب من الغرة.

مسألة: الأسماء الموصولة كغيرها من الأسماء التي تخبر عنها، تجعل مكان الموصول وصلته ضميرًا لأنهما شيء واحد، وتجعل الموصول وصلته خبرًا، فتقول في الإخبار عن (الذي) من قولك: ضربتُ الذي ضربتَه: الذي ضربتُه الذي ضربتَه.

مسألة: اسم الاستفهام: اختلفوا في جواز الإخبار عنه:

فمنعَه بعضُهم، وهو الأظهر والقياس لأنه يؤدي إلى تأخيره، وذلك لا يجوز، وهذه دقيقة الإخبار، فأسماءُ الاستفهام لزمت الصدر، فهي كأسماء الشرط، وإلى هذا ذهب ابن بابَشاذ[(١)].

ومِنَ النحويين مَن أجاز ذلك قياسًا إلا أنه يُلزِم اسمَ الاستفهام الصدر، فيقول في: أَيُّهم قائم؟ أَيُّهم الذي /هو قائمٌ؟ ويقول في: أَيَّهم ضَربتَ؟ أَيُّهم الذي إيّاه ضربتَ؟ [٧:١٦١/أ]

وإذا أَخبَرتَ عن اسمٍ من جملة الاستفهام صَيَّرتَ اسم الاستفهام أولًا مبتدأً، ثم تأتي بالموصول، ثم بضميرٍ مكانه من الجملة، ثم بضميرِ المخبَرِ عنه خبرًا عن الموصول، فتقول في: أَيُّهم زيدٌ؟ أَيُّهم الذي هو هو زيدٌ؟ الضمير الثاني ضمير زيد خبر الأول، و(زيد) خبر (الذي)، والجملةُ خبرُ (أَيُّهم).

وتقول في الإخبار عن (أخيك) من قولهم: أيُّ رجلٍ كان أخاك؟ أَيُّهم الذي هو كانه أخوك أو كان إيّاه أخوك، فاسمُ كان مضمر يعود إلى هو، وهو مضمرُ أيّ، فأَيّ قيل مبتدأ أول، والذي مبتدأ ثانٍ، وأخوك خبره، و(هو) ضميرٌ، أي: ضمير أيّ رجع إليه المضمر الفاعل في كان، و(الذي وخبره) خبرُ أيُّهم.

فإن قيل: كيف جاز أن يعود الضمير الذي في (كان) الذي في صلة (الذي) إلى (هو)، وتعود الهاء التي هي خبر (كان) إلى (الذي)، وهما اسمان أحدُهما غير الآخر؟

---

(١) شرح جمل الزجاجي له ٢: ٧٨٧.

فالجواب: أنَّ (هو) ضمير (أيّ)، و(أيّ) هو (الذي). وقال الفارسي: الهاء في (كانه) ضميرٌ يعود إلى ضمير، وهو الاسم المضمر في كان، ولا يعود إلى الذي، وكان قبل الإخبار خبرًا عن أيّهم، والآنَ هو خبر عن (هو) الذي هو ضمير (أيّهم)، فإن قلتَ: أَيَّهم ضربَ أخوك؟ فأَخبَرتَ عن (أَيّهم) قلتَ: أيُّهم الذي إيّاه ضربَ أخوك،، تجعل ضمير نصب منفصلًا كما ينفصل إذا أَخبَرتَ عن أَيُّهم في قولك: أَيُّهم ضربَ أخاك؟ فتقول: أيُّهم الذي هو ضربَ أخاك.

فإن قيل: ألم يُشترط في الجملة أن تكون خبرية، وهي في هذه المسائل ليست خبرية؟

فالجواب: أنك إذا قلتَ[1] أضمرتُ أيّهم إلى الاستفهام عن الضمير لأنَّ أيّهم أداة له فيصير هذا كقولهم: أَخبِر عن زيد مِن قولك: أزيدٌ في الدار؟ فإن تركتَ الهمزة في الصلة لم يجز، فإن قدَّمتَها قبل (الذي) جاز، فقلت: آلذي هو في الدار زيدٌ؟

و(أيُّهم) إذا أُخبر عنها فقيل: أَيُّهم الذي هو زيدٌ؟ في: أَيُّهم زيدٌ؟ اختلفوا في إعرابه: فذهب ابن عصفور إلى أنه خبر مقدَّم، والموصول مبتدأ، صِلتُه: هو زيدٌ. وذهب شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع إلى أنه مبتدأ، قال: وإذا كان س[2] قد جعل كَمْ مِن قولهم كَمْ جَرِيًا أَرضُك مبتدأ مع أنه في المعنى نكرة لتقدُّمه لزومًا فينبغي أن لا يجوز في أيُّهم إلا الابتداء إذا اتّفق[3] في اسم الاستفهام - وهو أيُّهم - كونه معرفة؛ وكذا في مسألة: أيُّهم زيدٌ؟ المتقدمة إذا أخبرتَ عن أيُّهم، فقلت: أيُّهم الذي هو هو زيدٌ. قال: «فـ(هو) الأول ضمير أيُّهم، وهو مبتدأ، خبره هو، و(هو) ضمير زيد، وزيدٌ خبر الذي، والذي وخبرُه خبرُ أيُّهم» انتهى.

---

(١) قلت: سقط من ك.

(٢) الكتاب ٢: ١٦٠.

(٣) د، ن: هو.

والذي يقتضيه القياس ما قاله ابن عصفور، وهو أن يكون أيُّهم خبرًا مقدَّمًا؛ ألا ترى أنه لو كان اسمًا غيرَ اسم الاستفهام لم يكن إلا خبرًا، ويكون الموصول هو المبتدأ لا الخبر، لكن مَنع مِن تأخيره خبرًا كونه له صدر الكلام، فقُدّم لذلك، وبقي /على حاله من كونه خبرًا على أصل باب الإخبار. وهذا[1] الذي نختاره في (أيُّهم) [١٦١:٧/ب] إذا أخبر عنها في جميع هذه المسائل، وهو أن تكون خبرًا مقدَّمًا، و(الذي) هو المبتدأ.

مسألة: (الذي) أَعَمُّ في باب الإخبار لأنها تدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية؛ و(أل) لا تدخل إلا على الجملة المصدّرة بفعل متصرف مثبت. وذكرَ الأخفش موضعًا يصلح لـ(أل) ولا يصلح لـ(الذي)، قال[2]: «تقول مررتُ بالقائم أبواه لا القاعدَين، ولو قلتَ[3]: مررتُ بالذي قام أبواه لا الذي قعدا، لم يَجُز لخلوِّ صلة (الذي) الثانية من عائد على الذي، وكذا مررتُ بالقائم أبواها لا القاعدَين جاز. ولو قلتَ: مررتُ بالتي قعدَ أبواها لا التي قاما، لم يصحّ. فإذا أخبرت عن زيد من قولك: قامت جاريتا زيدٍ لا قعدتا، قلتَ: القائمُ جاريتاه لا القاعدتان زيدٌ، ولو قلتَ: الذي قامت جاريتاه لا الذي قعدتا زيدٌ، لم يَجُز لأنه لا ضمير يعود على (الذي) من الجملة المعطوفة». فعلى هذا قد صار[4] لكلٍّ مِنَ (الذي) ومِن (أل) عمومُ تصرُّف ودخولٌ فيما لم يدخل فيه الآخر، لكن ما اختصت به (الذي) أكثر.

وذكر الأخفش[5] أيضًا أنه قد يُخبر بـ(أل) لا بـ(الذي) في قولك: المضروبُ الوجهَ زيدٌ، ولا يجوز: الذي ضُرب الوجهَ زيدٌ.

---

(١) د: وهو.

(٢) الأصول ٢: ٣١٤ بتصرف.

(٣) ولو قلت ... لا القاعدين: سقط من د.

(٤) د: المعطوفة على هذا فقد صار.

(٥) الأصول ٢: ٣١٥.

وقال ابن السَّرَّاج[(١)] في المسألة التي قبل هذه، وهي: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَين: إنه شاذٌّ خارج عن القياس. قال: وهو قول المازنيّ وكلِّ من يُرتضى قولُه، وقد كان ينبغي أن لا يجوز. قال: ولكنه حُكي عن العرب، وكثُر في كلامهم حتى صار قياسًا فيما هو مثله، فلهذا لا يقاس عليه الفعل.

قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: «فهذا شيء يَحدث مع أل، ولم يكن في كلامٍ قبل أل فيه اسمٌ يجوز الإخبار عنه بأل، ولا يجوز بـ(الذي)». قال: «ولا يدخل هذا على أبي علي[(٢)] وغيره ممن زعمَ أنَّ كلَّ ما يُخبَر عنه بـ(أل) يُخبَر عنه بـ(الذي)، ولكن إذا نظرتَ لِما وقعتْ فيه (أل) ولا تقع في موضعها (الذي) كان كذلك».

مسائل من باب الإعمال: إن اتَّفق العاملان في العمل نحو: ضربتُ وأَهَنتُ زيدًا، فمذهبُ أبي الحسن أنك تقول: الذي ضربتُه وأَهَنتُه زيدٌ. ويجوز حذف الضمير. وباللام: الضاربُه أنا وأَهَنتُه زيدٌ، وإن شئتَ كرَّرتَ الموصول فقلت: والْمُهينُه أنا، ولا بُدَّ إذ ذاك مِن ضمير ثانٍ.

وزعمَ بعضُهم أنه لا يجوز الإتيان بالضمير في الصلة الأولى، فيزول العامل عمَّا كان قبل الإخبار، هذا مع طول الكلام إذ الجملتان كجملة واحدة، وقالوا: هذا فاسدٌ لأنَّ الحذف في الصلة لا يجوز إلا بعد الإضمار، والحذفُ قبل الإخبار ليس كذلك، فاختَلفا.

وإن اختلَف العاملان[(٣)] في العمل نحو: ضربتُ وضربَني زيدٌ، فإذا أَخبَرتَ عن زيد ففيه مذاهب[(٤)]:

---

(١) أقواله في الأصول ٢: ٣٠٧ - ٣٠٨ وفي النقل عنه تصرف.

(٢) ك: على أي.

(٣) د: ليس كذلك فاختلف العاملان.

(٤) الأصول ٢: ٣١٥ - ٣١٦.

أحدُها: مذهب الأخفش، وهو أن تُدخل الموصول على الأول والثاني، /وتَستوفي كل جملة عائدَها، وتَستوفي إحدى الجملتين خبرَها، وتترك الأخرى لا خبر [١٦٢:٧/أ] لها، فتقول في [الذي][١]: الذي ضربتُه والذي ضربَني زيدٌ، وتقول في أل على إعمال الثاني: الضاربُه أنا والضاربي زيدٌ، والضميرُ في الجملة الأولى لأنَّ اسم الفاعل جَرى على غيرِ مَن هو له؛ لأنَّ الفعل[٢] لك والخبر عن زيد، و(أل) على هذا المذهب لـ(زيد) في الاسمين، وجاؤوا بالضمير لأنَّ الصلة لا تَتِمُّ إلا بعائدٍ على الموصول.

المذهب الثاني: كالأول، إلا أنه يُحذف الضمير للطول، فتقول: الذي ضربتُ والذي ضربَني زيدٌ، والضاربُ أنا والضارِبي زيدٌ، و(أل) لـ(زيد)، وحُذف الضمير من اسم الفاعل حملًا على الفعل، والجملتان عندهم كجملة واحدة.

المذهب الثالث: أن تدخل الذي أو أل على الجملة الأولى[٣]، وتترك الثانية على حالها، فتقول: الذي ضربتُ وضربني زيدٌ، والضاربُ أنا وضربَني زيدٌ.

واتَّفَقَتْ هذه المذاهب الثلاثة على حذف الخبر من إحدى الجملتين وتوفية الأخرى حقَّها من المبتدأ والخبر.

المذهب الرابع: مذهب المازنيّ، وهو أن تدخل الموصول على الأول والثاني، وتأتي بكلِّ جملة على انفرادِها، وتُوَفَّى حقَّها من الخبر والضمير، وكلُّ جملة منهما قائمة بنفسها، فتقول: الذي ضربتُه زيدٌ والذي ضربَني زيدٌ، والضاربُه أنا زيدٌ والضاربي زيدٌ. وقد رَدَّ ابنُ السَّرَّاج هذا، قال[٤]: لأنه قبل الإخبار جملتان كواحدة بدليل: ضربني وضربتُه زيدٌ.

---

(١) الذي: من تمهيد القواعد ٩: ٤٦٠٣. يعني في الإخبار بالذي.

(٢) د: العامل.

(٣) الأولى ... وضربني زيد واتفقت: سقط من د.

(٤) الأصول ٢: ٣١٥.

وفي (الغُرّة)[1] عن المازني أنه يجعل أنا خبرًا عن الأول، والعائد مستكنٌّ، وزيدٌ خبرٌ عن الثاني، والعائدُ مُسْتَكِنٌّ، فهما جملتان، وهو خلافُ ما نَقل عنه أصحابُنا[2] مِن أنَّ أنا فاعل، وخبرُ الضاربه زيدٌ ملفوظٌ به.

مسائل من هذا الباب: إذا أخبرتَ عن التاء من ضربتُ وضربَني [زيد][3] قلتَ على مذهب الأخفش: الضاربُ والضاربُه زيدٌ أنا، وعلى مذهب المازني: الضاربُ أنا والضاربِي زيدٌ، وعلى مذهب الرُّمّانيّ: الضاربُ وضربَه زيدٌ أنا[4].

وإن أخبرتَ عن الياء قلتَ في مذهب المازني[5]: الضاربُ أنا والضاربُه زيدٌ أنا.

وإذا أخبرتَ عن الضمير المستكنِّ في (ضربَني) من قولك: ضربَني[6] وضربتُ زيدًا - على مذهب الأخفش - أو عن زيدًا[7] من: ضربتُ وضربَني زيدًا، فلا يجوز لامتناع وجود العائد من إحدى الجملتين[8].

وتقول: أعطيتُ وأعطاني زيدٌ درهمًا[9]، وأَخبَرتَ عن التاء، فتقول على مذهب الأخفش: المعطي والمعطيه درهمًا زيدٌ أنا، وكذلك عن الياء. وعلى قول المازني: المعطي أنا والمعطيه زيدٌ درهمًا أنا.

---

(١) الغرة ٢: ق ٣٢٢/أ - ٣٢٢/ب [مخطوط].
(٢) كذا! والذي في شرح الجزولية للأبّذي: باب الإخبار ص ٢٠٣ [رسالة] موافق لِما في الغُرَّة.
(٣) زيد: من الارتشاف ٣: ١٠٧٢ وتمهيسد القواعد ٩: ٤٦٠٤.
(٤) المذاهب الثلاثة في الغرة ٢: ق ٣٢٢/أ - ٣٢٢/ب [مخطوط].
(٥) الغرة ٢: ق ٣٢٢/ب [مخطوط].
(٦) من قولك ضربني: سقط من د.
(٧) كذا في المخطوطات وتمهيد القواعد ٩: ٤٦٠٥! وفي الغرة: عن المضمر المستكنّ المفسر.
(٨) المسألة في الغرة ٢: ٣٢٢/ب - ٣٢٣/أ [مخطوط].
(٩) مسائل أعطيتُ وأعطاني زيدٌ درهمًا في الغرة ٢: ٣٢٣/أ [مخطوط].

فإن أَخبَرتَ عن زيد قلتَ على مذهب الأخفش: المعطيه أنا والمعطَى درهمًا زيد، وكذا على مذهب المازني، اللفظُ واحد، والتقديرُ مختلف.

فإن أَخبَرتَ عن الدرهم قلتَ على قول الأخفش: المعطيه أنا زيدًا والمعطيه /أو [١٦٢:٧/ب] المعطي إيّاه زيدٌ درهمٌ، تعيد المفعول الآخر في مذهبه بردّ الكلام إلى أصله. وعلى قول المازني: المعطي أنا والمعطيه أو المعطي إيّاه زيدٌ درهمٌ.

وتقول: ظننتُ وظَنَّني زيدٌ منطلقًا[١]، فأخبرتَ عن التاء في مذهب الأخفش قلت: الظانُّ والظانُّه زيدٌ منطلقًا أنا، فـ(أنا) عنده خبر عن الاثنين، وكذا إن أخبرتَ عن الياء. وفي مذهب المازنيّ: الظانُّ أنا[٢] والظانِّي منطلقًا زيدٌ، فـ(أنا) عنده خبر عن الأول، وفي الياء على مذهب المازني: الظانُّ أنا والظانُّه زيدٌ منطلقًا أنا.

فإن أَخبَرتَ عن زيد على مذهب الأخفش قلتَ: الظانُّه أنا إيّاه والظانّي منطلقًا زيدٌ، كذا ذكر الأخفش في كتاب (المسائل الكبير)، وكذا ذكر أيضًا ابن السَّرّاج[٣]. وعلَّله الأخفش فقال: إنَّما ذكر المضمر الأول في الظانّه ليعود إلى اللام، ولَمّا ذكر الأول دَعَتِ الضرورة إلى ذكر الثاني.

وذهبَ المبرد[٤] والرُّمّانيّ إلى أنك تقول: الظانُّه أنا منطلقًا والظانّي إيّاه زيدٌ، ينفصل ضمير الفاعل، ويَلزم أن تقول منطلقًا لتكون قد عدَّيته إلى الثاني، ثم تُعيد عليه الضمير في الثاني. والمازنيُّ يقول: الظانُّ أنا والظانّي منطلقًا زيدٌ.

---

(١) مسائل هذا التركيب في الغرة ٢: ٣٢٣/أ - ٣٢٥/أ، وبعضها في شرح الجمل لابن بابشاذ ص ٧٩٨ - ٧٩٩.

(٢) الظانّ أنا ... وفي الياء على مذهب المازني: سقط من ك.

(٣) الغرة ٢: ق ٣٢٣/ب [مخطوط]، وفيه تعليل الأخفش.

(٤) المقتضب ٣: ١٢١.

فإن أخبرتَ عن منطلق على قول الأخفش قلتَ: الظانُّه أنا إيّاه والظانّي زيدٌ إيّاه منطلقٌ. وعلى قول الرُّمّانيّ: الظانّه أنا إيّاه وظنّني[1] زيدٌ إيّاه منطلقٌ. وعلى قول المازنيّ: الظانُّ أنا والظانّي إيّاه زيدٌ منطلقٌ.

فإن قلتَ: ظننتُ وظنَّني إيّاه زيدًا منطلقًا، فأخبرتَ عن التاء قلتَ على قول الأخفش: الظانُّ زيدًا منطلقًا والظانُّه هو إيّاه أنا، تردُّ المفعولين إلى جنب الأول لئلا يُفصَل بين الصلة والموصول، فيظهر (هو) الذي هو ضميرُ (زيد) لأنَّ اللام لك والفعل لزيد، فقد جرى على غيرِ مَن هو له. والإخبار عن الياء كالإخبار عن التاء في هذا القول. وأمّا المازنيُّ فيقول: الظانُّ زيدًا منطلقًا أنا والظانُّه هو إيَّاه أنا، فيكونان جملتين.

وإن أخبرتَ عن زيد قلت في قول الأخفش: الظانُّه أنا منطلقًا والظانّي إيّاه هو زيدٌ، ويجوز أن لا تُظهر (هو) لأنه (زيدٌ) في المعنى، وقد جَرَتِ اللامُ عليه. وفي قول المازنيّ: الظانُّه أنا منطلقًا زيدٌ والظانّي إيّاه هو، أَظهرت أنا في الأولى لجريان اسم الفاعل على غيرِ مَن هو له، ولم تُظهر الضمير في الثاني لأنه جرى على مَن هو له.

وإن أَخبَرتَ عن (منطلق) قلتَ في قول الأخفش: الظانُّ أنا زيدًا إيّاه والظانّي هو إيّاه منطلقٌ، فيَظهر لأنَّ اسم الفاعل جَرى على غيرِ مَن هو له، ويجوز أن تُسقطه لأنه هو منطلقٌ في المعنى. وفي قول المازني: الظانُّه أنا زيدٌ منطلقٌ والظانّي هو إيّاه هو[2].

ومسائلُ باب الإعمال في باب الإخبار متشعبة[3] جدًّا، فاقتصرنا على هذه، ومنها يمكن أن يُعلم ما يركَّب من غيرها.

---

(١) وظنَّني ... فإن قلت ظننت وظنَّني إياه: سقط من د.

(٢) هو: سقط من د، ن. وفي الغرة: الظان زيدًا منطلقًا أنا والظاني هو إياه منطلق.

(٣) د: منشعبة.

مسألة[١]: ضَربي زيدًا قائمًا: إن أَخبَرتَ عن (ضَربي) وحده لم يَجُز لبقاء (زيد) بلا عامل. أو عن الياء /قلتَ: الذي ضَرْبُه زيدًا قائمًا أنا. أو عن (زيد) قلتَ: الذي ضَرْبِيه أو ضَرْبي إيّاه قائمًا زيدٌ. وعن (قائمًا)[٢] لم يَجُز لأنه حال. أو عن (ضَرْبي زيدًا) بأَسرِه منعَه الرُّمّانيُّ، قال: لأنك تقول: الذي هو قائمًا ضَرْبي زيدًا، فالعاملُ في الحال خارجٌ عن الصلة، والحالُ في الصلة. وهذا ليس بصحيح لأنَّ الحال متعلِّق بالخبر ومن تمامه، فليس متعلقًا بالمصدر. [١٦٣:٧/أ]

وإذا قلتَ: أحسنُ ما يكون الأميرُ قائمًا، وأخبرتَ[٣] عن (الأمير) قلتَ: الذي أحسنُ ما يكون قائمًا الأميرُ، أو عن (ما) مع صِلتها فالمازنيُّ يُجيزه، ويقول: الذي هو قائمًا ما يكون الأميرُ. وقد منعَه بعضهم لأنَّ الضمير لا يؤدي عنه لأنه في تقدير الأحوال. والصوابُ في القياس: الذي أَحسَنُه قائمًا ما يكونُ الأميرُ. وفيه قُبح لأنَّ الضمير لا يؤدي عنه، والذي ذكرَه إخبارٌ عن أَحْسَن وما بعده. فإن أَخبَرتَ عن (قائم) لم يَجُز لأنه حال.

مسألة[٤]: السَّمنُ مَنَوانِ بدرهمٍ: إن أَخبَرتَ عن (السَّمن) قلتَ: الذي هو مَنَوانِ بدرهمٍ السَّمنُ. أو عن (الْمَنَوينِ) قلتَ: اللذانِ السَّمنُ هما بدرهمٍ مَنَوانِ. أو عن (درهم) قلتَ: الذي السَّمنُ مَنَوانِ به درهمٌ. أو عن الهاء المحذوفة في قولك (منه) لم يَجُز.

مسألة: حصرَ بعضهم ما يجوز الإخبار عنه، فقال: يجوز في فاعل الفعل اللازم الخبري، وفي متعلَّق المتعدِّي بجميعِ ضروبِه مِن متعدٍّ إلى اثنين أو ثلاثة، والمفعولِ الذي

---

(١) المسألة في الغرة ٢: ق ٢٢٥/ب - ٢٢٦/أ [مخطوط].

(٢) وعن قائمًا ... الذي هو قائمًا ضربي زيدًا: سقط من د.

(٣) وأخبرت عن الأمير قلتَ الذي أحسنُ ما يكون قائمًا الأميرُ: سقط من د.

(٤) المسألة في الإيضاح العضدي ص ٦١ - ٦٢ والغرة ٢: ق ٣٢٠/ب [مخطوط].

لم يُسَمَّ فاعلُه، وفي بابِ (كانَ) و(إنَّ) و(ما) على ما تَقَرَّر، والمصدرِ والظرفِ المتمكنَين، والمضافِ إليه، وفي البدل، والعطف، والمبتدأ، والخبر، والمضمرِ، وحادي عشرَ وبابه، وفي باب الإعمال، والمصدرِ النائب، والعاملِ والمعمول من الأسماء، وأشياءَ مركَّبةٍ مِنَ المبتدأ والخبر، والفعلِ والفاعل، والاستفهام.

* * *

تَمَّ بحمد الله - تعالى - وتوفيقه

الجزء السادس عشر من كتاب ((التذييل والتكميل))

بتقسيم محققه، ويليه - إن شاء الله تعالى -

الجزء السابع عشر، وأوَّله:

((باب التذكير والتأنيث))

٦٥ - باب عوامل الجزم **٥ - ٢٢١**

١ - لام الطلب: حركتها وتسكينها ٥ - ٢١

- حذف الجازم وإبقاء عمله ١٠

- فِعلُ المبنيّ للمفعول وفِعلُ الفاعل الذي ليس مخاطَبًا ١٤

- أمر الفاعل المخاطب وكيفية بنائه ١٥

- الأمرُ مبنيّ لا مجزوم بلام محذوفة ولا بمعنى الأمر ١٦

- هل الأمرُ صيغة مرتجلة أو صيغة مغيَّرة وأصلُها المضارع ١٨

- يلزم آخرَ الأمر ما يلزم المجزوم ١٨

- همزة الوصل التي لحقت فعل الأمر: أصلها، وحركتها ١٩

- من أحكام لام الأمر ١٩

- الدلالة على الأمر بما صورته صورة الخبر مجازًا ١٩

- من أحكام فعل الأمر ٢٠

٢ - (لا) الطلبية ٢١ - ٢٦

- الفصل بين (لا) ومجزومها بمعمول مجزومها ٢٤

- الفصل بين أداة الشرط ومعمولها ٢٤

- جزم فعل المتكلمِ بـ(لا) أقلُّ من جزمه باللام ٢٥

- من أحكام لا واللام الطلبيتين ٢٦

٣، ٤ - لَمْ ولَمّا ٢٧ - ٣٨

- ما تنفرد به لم ٣٠

- مما تنفرد به لَمّا ٣٢

- الفصل بين لم ومجزومها اضطرارًا ٣٤
- عدم الجزم بلم حملًا على لا ٣٥
- **أدوات الشرط** ٣٨
- حدّ أدوات الشرط ٣٩
- **إنْ ومَنْ وما ومهما وأيّ وأنَّى** ٤٠
- **متى وأيّان** ٤٣
- الاستفهام بمهما ٤٥، ٥٠
- مهما بين البساطة والتركيب ٤٧
- المجازاة بكيف ٥٠
- **إذما وحيثما وأين - وما سوى إنْ أسماء** ٥٤
- إذما وحيثما وأين ٥٥
- ما سوى إنْ أسماء مبنية لتضمنها معنى إن إلا أيًّا ٥٦
- إذما بين الحرفية والاسمية ٥٧
- ورود ما ومهما ظرفي زمان ٦٠
- أيٌّ بحسب ما تضاف إليه ٦٣
- **جملتا الشرط والجزاء** ٦٣
١: جملة الشرط ٦٤
٢: جملة الجزاء والجواب ٧٠
- تلزمها الفاء في غير الضرورة ٧١
- جزم المضارع الواقع جوابًا وجوبًا وجوازًا، واقترانه بالفاء ٧٦
- الجازم لفعل الشرط ولفعل الجواب ٨٨
- الجزم بأدوات أخرى، وإهمال بعض الجوازم المتقدمة ٩١
- الجزم بـ(إذا) الاستقبالية ٩١

- إهمال متى وإنْ وامتناع حمل لو على إنْ ٩٧
- مذاهب في الجزم في مسائل خاصة ٩٩
- جزم مسبَّب عن صلة الذي عند الكوفيين ٩٩
- جواز إن تفعلْ زيدٌ يفعلْ عند سيبويه ١٠٠
- جواز إن تنطلقْ خيرًا تُصبْ خلافًا للفراء ١٠١
- نيابة (إذا) المفاجأة عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبية ١٠٤
- **فصل: تقديم معمول الشرط أو الجواب على الأداة ... ١٠٧ - ١٨٣**
- حذف الجواب أو الشرط وحذفهما معًا وما يسد مسد الجواب ١٢٣
- توالي شرطين أو قسم وشرط والاستغناء بجواب أحدهما ١٢٩
- توسط مضارع بين الشرط والجزاء ١٤٤
- اتصال (ما) الزائدة ببعض أدوات الشرط ونوع فعلي الشرط ١٤٧
- قلب أداة الشرط معنى الفعل إلى المستقبل ... ١٦٠
- كون الجواب ماضي اللفظ والمعنى مقرونًا بالفاء ١٦٢
- ورود إن بمعنى إذ ١٦٤
- مواضع إن ١٦٧
- إعراب اسم الشرط ١٧٠
- مسألة: دخول حرف الجر على اسم الشرط ١٧٥
- مسألة: دخول حرف النفي على فعل الشرط ينفيه ١٧٥
- مسألة: جواب الشرط لا يكون إلا بما يفيد ١٧٦
- العطف على فعل الشرط بالواو أو بغيرها ١٧٧
- الشرط الذي لا يقتضي التكرار لو انفرد وربطه بالفاء ١٧٨
- إعراب كلَّما ١٧٨
- **فصل: لو ١٨٤ - ٢١٢**

- جوابها، واقترانه باللام، ودخول اللام على ما النافية ٢٠٢
- إن ولي الفعلَ الذي وليها جملةٌ اسمية فهي جوابٌ لقسم ٢٠٤
- من أحكام لو ٢٠٩
- **فصل: لَمَّا** **٢١٢ - ٢٢١**
٦٦: باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك **٢٢٢ - ٣١٠**
- أدوات الاستفهام ٢٢٢
- **كيف**: اسميتها، والاستفهام بها عن الحال وعن الخبر، ومعناها ٢٢٢
  - دخول (على) عليها ٢٢٨
  - جوابها، والبدل منها، وعدم المجازاة بها، ومرادفة أنَّى لها ٢٢٩
- **قد**: استعمالها اسم فعل، واسمًا ٢٣٠
- كونها حرفًا ٢٣٣
- مرادفة هل لها ٢٣٦
- **هل**: مساواتها همزة الاستفهام ٢٣٧
- **مَن، وأيّ، وهمزة الاستفهام** ٢٣٩
- قيام (مَن) مقام النافي ٢٣٩
- قصد النفي بـ(أيّ) ٢٤٠
- أصالة الهمزة ودخولها على الواو والفاء وثُمَّ ٢٤١
- جواز عدم إعادة هل، ودخول الهمزة عليها، وهمزة التسوية ٢٤٣
- إبدال هاء هل همزة ٢٤٥
- **فصل: حروف التحضيض: هلَّا وألَّا ولولا ولوما** **٢٤٦ - ٢٥٨**
- دلالة لولا ولوما على امتناع لوجوب ٢٥٠
- اقتضاء لولا ولوما جوابًا كجواب لو ٢٥٥
- ولاية الفعل لولا وتأويلها بـ(لو لم) ٢٥٨

- **فصل: حرفا التنبيه (ها) و(يا)** **٢٥٩ - ٢٦٤**
- التنبيه بـ(ألَا) و(أمَا)، وإبدال همزة أمَا هاء أو عينًا، وحذف ألفها ٢٦٣
- **فصل: حروف الجواب: نَعَمْ وإي وأَجَلْ وإنَّ وبَلى وجَيْرِ** **٢٦٥ - ٢٧٢**
- **نَعَمْ** ٢٦٥
- **إي** ٢٦٧
- **أَجَلْ وبَلى** ٢٦٧
- **فصل: كَلَّا، وأمَّا** **٢٧٣ - ٢٩٠**
- **كَلَّا** ٢٧٣
- **أمَّا** ٢٧٥
- لا تُفصَل الفاء بعد أمّا بجملة تامّة، ولا تُحذف الفاء في السعة ٢٨١
- لا يمتنع أن يلي أمّا معمول خبر إنَّ ٢٨٢
- إبدال ميم أمّا الأولى ياء، وحكم المصدر الواقع بعدها ٢٨٤
- **فصل: قيام (أَقَلّ) و(قَلَّ) مقام: ما يَفعلُ أحدٌ ...** **٢٩١ - ٢٩٥**
- قيام (أَقَلّ) مقام: ما يَفعلُ أحدٌ ٢٩١
- قيام (قَلَّ) مقام: ما يَفعلُ أحدٌ ٢٩٣
- الدلالة على النفي بـ(قليل و(قليلة) ٢٩٥
- **فصل: أفعالٌ غير متصرفة** **٢٩٦ - ٣١٠**
- قَلَّ النافية، وتبارك، وسُقط في يده، وهَدَّكَ مِن رجل ٢٩٧
- عَمَّرتُك الله ٢٩٨
- كَذَبَ في الإغراء ٢٩٩
- ينبغي، ويَهيط، وأَهَلُمُّ ٣٠٣
- أَهاءُ وأُهاءُ، وهَلُمَّ، وهأْ وهاءِ ٣٠٤
- عِمْ صَباحًا ٣٠٥

- تَعَلَّمْ بمعنى اعْلَمْ ٣٠٦
- أَقْدِمْ واقْدُمْ وهَبْ وأَرْحِبْ وهِجِدْ في زجر الخيل ٣٠٧
- الاستغناء بـ(تَرَكَ) عن وَذَرَ ووَدَعَ، وبـ(التَّرك) عن الوَذْر والوَدْع ٣٠٩
٦٧: باب الحكاية بـ(أيّ) و(مَنْ) ٣١١ - ٣٥٠
- حدّ الحكاية ٣١١
- الحكاية بـ(أيّ) عن مذكور منكَّر ٣١١
- الحكاية بـ(مَنْ) عن مذكور منكَّر في الوقف ٣١٥
- استعمال أيّ ومَن مع غير المفرد المذكور ٣١٦
- لا يُحكى غالبًا معرفةٌ إلا العلم غير المتيقَّن نفيُ الاشتراك فيه ٣٢٠
- لا يقاس سائر المعارف على العلم، ولا يُحكى في الأصل بـ(مَن) ٣٢٥
- الخلاف في حكاية العلم معطوفًا أو معطوفًا عليه ٣٣١
- لا يُحكى موصوف بغير ابن مضاف إلى العلم ٣٣٣
- حكاية الاسم دون سؤال ٣٣٤
- حكاية العلم والمضمر بـ(مَن) حكاية المنكَّر ٣٣٥
- ضَرَبَ مَنٌ مَنَهْ، ومَنو مَنا ٣٣٦
- حكاية التمييز ٣٣٦
- حكاية المفرد المنسوب إليه حكم ٣٣٧
- فصل: حرف الإنكار ٣٣٩ - ٣٤٨
- حرف الإنكار وأسلوبه ٣٣٩
- ربما وليت إنْ دون حكايةٍ ما يصح به المعنى، نحو: أأنا إنِيْهْ ٣٤٥
- الفصل بين الهمزة والاسم المذكور بـ(تقول) ونحوه ٣٤٦
- فصل: حرف التذكار ٣٤٩ - ٣٥٠
- حدّ التذكار وأسلوبه ٣٤٩

٦٨ - باب الإخبار ٣٥١ - ٣٩٨
- شرط الاسم المخبَر عنه ٣٥٢
- ما يشترط إذا كان المخبَر عنه معطوفًا أو معطوفًا عليه ٣٥٧
- ما استوفى الشروط يُخبَر عنه مطلقًا بـ(الذي) وفروعه، وبـ(أل) ٣٥٨
- طريقة الإخبار ٣٦٠
- الإخبار عن الظرف المتصرف ٣٦٣
- الإخبار بالألف واللام إذا كان مرفوع الصلة ضميرًا لغيرهما ٣٦٤
- إبراز الضمير جائز في خبر كان لا في البدل المفرد من متبوعه ٣٦٥
- كون المخبَر عنه في جملة ذات تنازع في العمل ٣٦٦
- ما لا يصح الإخبار عنه، وشروط ما يخبَر عنه ٣٦٨
- الإخبار عن المرفوعات: المبتدأ - والخبر ٣٦٩
- فرع: الإخبار عن المبتدأ الذي بعد ضمير الشأن ٣٧٠
- الفاعل ٣٧٠
- المفعول الذي لم يُسَمّ فاعله - واسم كان وأخواتها ٣٧٣
- المرفوع بأفعال المقاربة - واسم ما ولات ٣٧٤
- خبر إنَّ وكأنَّ ٣٧٦
- الإخبار عن المنصوبات: المفعول به ٣٧٦
- فرع: الإخبار عن المفعول في: إنما ضربتُ زيدًا ٣٧٨
- خبر كان - وخبر ما - واسم إنَّ - والمصدر ٣٧٩
- الظرف المتصرف ٣٨٠
- المفعول معه - والمفعول من أجله ٣٨١
- المنصوبات على الاستثناء ٣٨٢
- الإخبار عن المجرورات: المجرور بحرف - والمجرور بإضافة ٣٨٢

- الإخبار عن التوابع ٣٨٦
- مسألة: الإخبار عن الأسماء الموصولة ٣٨٩
- مسألة: الإخبار عن اسم الاستفهام ٣٨٩
- مسألة: (الذي) أعمُّ في باب الإخبار من (أل) ٣٩١
- مسائل من باب الإعمال ٣٩٢
- الإخبار في حال اتفاق العاملين في العمل، وفي حال اختلافهما ٣٩٢
- مسائل من هذا الباب ٣٩٤
- مسألة: ضربي زيدًا قائمًا ٣٩٧
- مسألة: السمنُ مَنَوانِ بدرهم ٣٩٧
- مسألة: ما يجوز الإخبار عنه ٣٩٧